



شرح المكيدي

على الفية ابن مالك

د. فاطمة الراجحي

الجزء الثاني

جامعة الكويت - ١٩٩٣



شرح المُنَوِّى على ألفية (ابن مالك)
لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكنوي ت ٨٠٧ هـ



شرح المأثور على ألفية ابن مالك

لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المأثور ت ٨٠٧ هـ

الجزء الثاني

حققه وعلق عليه

الدكتورة فاطمة راشد الراجحي

مدرس النحو والصرف بجامعة الكويت

قسم اللغة العربية

١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م

جامعة الكويت - ١٩٩٣

(عطف البيان)

(ش) إنما سُمِّيَ^(١) عطف البيان، لأنه يبين متبوعه كالنعت قوله:

(ص) الْعُطْفُ إِذَا دُوِّيَ بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ * ...

(ش) قسم العطف إلى «ذِي بَيَانٍ وَذِي نَسَقٍ»، «فَالْعُطْفُ مُبْتَدَأٌ» و«دُوِّيَ بَيَانٍ» خبره، و«نَسَقٍ»^(٢) معطوف عليه وهو على حذف مضاف أي أو^(٣) ذو نسق.

ثم يبين أن مراده في هذا الباب عطف البيان وعرفه^(٤) بقوله:

(ص) ... * وَالْغَرَضُ أَلَّا يَبَانَ مَا سَبَقَ

(ش) أي^(٥) الغرض في هذا الباب بيان عطف البيان ثم عرفه بقوله^(٦) :

(ص) فَلَدُوْا الْبَيَانَ تَابِعَ شَبْهِ الصِّفَةِ / * حَقِيقَةُ الْقَضْدِ بِهِ^(٧) مُنْكَشِفَةٌ

(ش) فـ «تَابِعَ» جنس شمل^(٨) جميع التوابع، وشبه الصفة مخرج للتوكيد والبدل وعطف النسق، و«حَقِيقَةُ الْقَضْدِ بِهِ»^(٩) مُنْكَشِفَةٌ مخرج

(١) في ز «يسمى».

(٢) في هـ، زد ظد ك «أو نسق».

(٣) «أو» ساقطة من ز، ت.

(٤) وعرفه ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) في ش «أي أن» وصارتها أوضح.

(٦) في ز «فقال».

(٧) في ت «بها» ما أثبت هو الصواب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٨) في ش، هـ، ظ، ك، ت «يشمل»

(٩) في ت «بها».

للنعت فإن النعت يوضح متبوعه «يُوسَمِهِ أَوْ وَسَمٍ مَا بِهِ اخْتَلَفَ» كما تقدم^(١)، وعطف البيان يوضحه بنفسه فلذلك قال: «حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ»، وقال في النعت: يَوسَمِهِ إِلَى آخِرِهِ. «وَدُوَّ الْبَيَانِ «مَبْتَدَأُ» وَ«تَابِعُ» خَبَرُهُ، «وَشِبْهُ الصِّفَةِ» نعت لتابع لا خبر بعد خبر؛ لأنه قيد في التابع، و«حَقِيقَةُ الْقَصْدِ» إلى آخره جملة اسميه في موضع الصفة لتابع. ثم قال:

(ص) فَأَوَّلِيَّتُهُ مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ * مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ الثَّغَثِ وَلَى

(ش) يعني أن عطف البيان يوافق متبوعه^(٢) في أربعة من عشرة كالنعت. واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتكثير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الأفراد والتثنية والجمع، ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف نُبِّه عليه بقوله:

(ص) فَقَدْ يَكُونَانِ مُتَكَّرَيْنِ * كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ

(ش) مذهب «الكوفيين» وبعض «البصريين» جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الناظم^(٣) ولذلك قال: «فَقَدْ يَكُونَانِ مُتَكَّرَيْنِ»، وفُهِم من قوله: «قَدْ» أن ذلك قليل بالنسبة إلى / تعريفهما وما استشهد به على ذلك ١٧٠ ب
قوله عز وجل^(٤): (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا. حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا)^(٥) (٦)

(١) أي في باب النعت.

(٢) في الأصل، ك «مسوخه». تخریف.

(٣) أجاز الكوفيون، والفارسي وابن جنى والمخشي وابن عصفور جواز تنكيرهما إلى ذلك ذهب ابن مالك، وحجتهم في ذلك أن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به. نحو قولك: ليست ثوباً نجبةً، وكقوله تعالى في سورة النور. آية: ٣٥.

(٤) (فَقَدْ مِنْ شَجَرَةٍ مُتَبَرِّكَةٍ زَيْتُونَةٍ)

ف «زيتونة» عطف بيان ل «شجرة»

ومنه جمهور البصريين كون عطف البيان نكرة تابعة لنكرة، انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣: ١١٩٠،

وشرح التصريح ٢: ١٣١.

وشرح الأشمولي ٣: ٨٦.

(٤) في ش «تعالى».

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ك.

(٦) سورة النبأ. آية: ٣١، ٣٢.

و «ما» في قوله: «مَا مِنْ وَفَاقٍ» مفعول ثانٍ «لأُولَئِنَّهُ» وهي موصولة «وَالنَّعْتُ» مبتدأ وخبره «وَلَيْتَ»، والجملة صلة «ما» «وَمِنْ وَفَاقٍ» متعلق بـ«لَيْتَ»، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره: وَلَيْتَهُ، والضمير المستتر في «وَلَيْتَ» عائد على النعت، «وَمِنْ وَفَاقٍ الْأَوَّلُ» متعلق بأُولَئِنَّهُ والتقدير: فَأُولَئِنَّهُ مِنْ وَفَاقٍ الْأَوَّلِ الذي النعت وليه من وفاق الأول^(١). ثم قال:

(ص) وَصَالِحًا لَيْدَلِيَّةٍ يُرَى *
...

(ش) يعني أن عطف البيان يصلح أن يجعل بدلًا وذلك مطَّرد، إلا في موضعين نُبِّه على الأول منهما بقوله:

(ص) ... *
فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا عَلَّامٍ يَغْمُرَا

(ش) يعني أن هذا المثال وأشباهه يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان،^(٢) «فَيَا عَلَّامٍ» منادى مبني على الضم، «وَيَغْمُرَا»^(٣) عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلًا. لأنَّ البديل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه إذا جعل بدلًا^(٤)، ونُبِّه على الثاني بقوله:

(ص) وَنَحْوِ بِشِيرِ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ *
...

(ش) يشير بذلك إلى قول الشاعر:

١٥٠. أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشِيرِ * عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعَا^(٥)

(١) في ت زيادة «الأول» يعني أن عطف البيان من وفاق الأول.

(٢) في ط «البيان».

(٣) في الأصل، ش، ك «ويغمر» والمثبت أدق كما في هـ، ز، ط، ت والألفية.

(٤) «بدلاً» ساقطة من ت.

(٥) الشاهد للمرار بن سعيد الأسدي.

انظر الكتاب ١: ١٨٢، وشرح المفصل ٣: ٧٢ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١١٩٦، وشرح ابن الناطم

٥١٨ وشرح الشواهد للعيني ٣: ٨٧ وشرح التصريح ٢: ١٣٣

التارك: اسم فاعل من ترك، ويعني به الخلق.

البكري: منسوب إلى بكر بن وائل.

«يُشَرُّ» عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا، لأن البدل على نية تكرار العامل، والعامل «الثَّارِك» هو^(١) مضاف إلى «الْبَكْرِيِّ» فلو كرر العامل مع «يُشَرُّ» [لما كان بشر نعتاً «لِلْبَكْرِيِّ»]^(٢)، ولأدّى^(٣) إلى إضافة / ما فيه ١٧١
«أَل» إلى المجرد منها وهو ممتنع^(٤) وعلى ذلك^(٥) به بقوله:
(ص) ... * وَلَيْسَ أَنْ يُتَدَلَّ بِالْمَرْضِيِّ

(ش) «وَصَالِحًا» مفعول ثان «لِيُزَى»، وفي «يُزَى» ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الأول، «وَلِيَتَدَلَّ» متعلق بـ «وَصَالِحًا»^(٦)، «وفي خَيْرٍ» متعلق بهيرى، «وَنَحْوِ يَشْرِ» معطوف على «نَحْوِ الأول»، «وَتَابِعٍ» منصوب على الحال من بشر، ويجوز جره نعتاً لبشر، ويقصد حيثل بالإضافة^(٧) المحضة وهو أظهر، «وَأَنْ يُتَدَلَّ» اسم ليس، والباء زائدة في خبرها.

(١) في هـ، ز، ظ، ت «وهو» وهي أدق.
(٢) ما بين المعقوفين لم يرد في الأصل ولا بقية النسخ وهو تكملة من المطبوع
(٣) في هـ، ز، ظ، ت «لأدّى».
(٤) قال المرادي في شرحه ١٨٨:٣ «لا يضاف ما فيه أَل إلى عار منها، ونقل عن المبرد أنه لا يجوز في «يُشَرُّ» إلا النصب، ولا يجوز جره لا على البدل ولا على عطف البيان. وأجاز الفراء في «يُشَرُّ» أن يكون بدلا؛ لأن مذهب جواز إضافة ما فيه أَل إلى جميع المعارف»
(٥) في ش «وهو المنبه عليه».
(٦) في الأصل، ش، ز، ظ، ك، ت «بصالح» وما أثبت أدق كما في هـ، «والألفية».
(٧) في ظ «الإضافة».

(عطف النسق)

(ش) النسق في اللغة قال «الريدي»: والنسق العطف على الأول^(١) قوله:

(ص) تَالِي بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ * ...

(ش) «فَتَالِي» جنس، وقوله: «بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ» مخرج لما عدا عطف النسق من التوابع^(٢)، ثم مثل^(٣) بقوله:

(ص) ... * كَاخْضَضَ يُوْدُ وَكَنَاءٍ مِّنْ صَدَقٍ

(ش) «فَتَالِي» خبر مقدم «وَعَطْفُ النَّسْقِ» مبتدأ، «وبِحَرْفٍ» متعلق بـ«تَالِي» «وَمُتَّبِعٍ» نعت لحرف، «وَمِنْ صَدَقٍ» مفعول باخصص. ثم شرع في حروف العطف فقال:

(ص)، فَأَلْعَطْفُ مُطْلَقاً يَوَاوِي ثُمَّ قَا * حَتَّى، أَمْ أَوْ ...

(ش) ذكر في هذا البيت من حروف العطف ستة وهي كلها تشترك ما بعدها مع قبلها في اللفظ والمعنى وذلك مستفاد من قوله: مُطْلَقاً «أما»، «الواو» ثم الفاء و«حتى» فلا إشكال في تشريكها في اللفظ والمعنى، وأما «أَمْ» «وَأَوْ» فذكرهما^(٤)

^(١) انظر تاج العروس ٧: ٧٦

^(٢) إن قلت لم كانت التوابع بعضها تبع بلا واسطة وبعضها لا بد فيه من الواسطة.

أرد على هذا يقول ابن الناطم «التابع إما كامل الإتصال بمتبوعه، فينزل منه منزلة جزؤه فلا يحتاج إلى رابط وهو التوكيد، وعطف البيان، والصفة، وإما كامل الانقطاع عنه فينزل منه منزلة ما لا علاقة له مع ما قبله فلا يحتاج إلى رابط وهو البدل، وأما متوسط بين كمال الإتصال، وكمال الانقطاع فيحتاج إلى الرابط وهو عطف النسق.

شرح ابن الناطم ٩: ٥٠١.

^(٣) في ظ «ومثل».

^(٤) في الأصل «فذكرهما». تحريف.

١٧١
ب أكثر النحويين فيما / يشرك في اللفظ لا في المعنى^(١) وجعلهما الناظم^(٢) مما يشرك فيهما باعتبار أن ما قبلهما وما بعدهما مُستَوٍ في المعنى الذي سيقتا له من شك وغيره.

«فَالْعَطْفُ» مبتدأ وخبره «يَوَاوٍ» وما بعده، «وَمُطْلَقاً» حال من العطف «وَتَمَّ» وما بعدهما معطوف على «يَوَاوٍ»^(٣) بإسقاط العاطف والتقدير: يَوَاوٍ وَتَمَّ وفاء وحتى وَأَوَّ وَأَمَّ.

ثم مثل بقوله:

(ص) ... * ... كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاً

ثم قال:

(ص) وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا فَحَسِبْتُ بَلًّا وَلَا * لَكِنْ ...

(ش) ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها لفظاً لا معنى فتقول مَا قَامَ زَيْدٌ بَلِّ عَمْرُو، فالقائم عمرو لا زيد، وقَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو، فالقائم زيد دون عمرو، وَمَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو.

وقد مثل منها «بلكن» فقال:

(ص) ... * ... كَلِمٌ يَزِيدُ امْرُؤًا لَكِنْ طَلَاً

(١) ٣٢ «المعنى» ساقطة من ت.

(٢) ٣٣ قال الناظم في شرح الكافية ١٢٠٣: «وَأَمَّا» «أَمَّ» و«أَوَّ» نجرت العادة في كلام أكثر المصنفين أن يَجْعَلُوهُمَا يَمًّا يُتَّبَعُ لَفْظًا دُونَ مَعْنَى وَإِنَّمَا هُمَا مِمَّا يُتَّبَعُ لَفْظًا وَمَعْنَى، لأن القائل [أَزِيدُ جِلْدَكَ أَمَّ عَمْرُو] عالم بأن أحد المذكورين عند مخاطب غير عالم بتعيينه. فما بعد «أَمَّ» مشارك لما قبلها في معناه وإعرابه. وَأَمَّا «أَوَّ» فإن ذكرها يشعر السامع بمشاركة ما قبلها لما بعدها فيما سبقت لأجله من شك وغيره.

(٣) في الأصل، ش، هـ، ز، ك، ت «واو». والمثبت أدق كما في ظ، والألفية.

(٤) في ش «فالقائم زيد لا عمرو».

وفي ت «فالقائم عمرو لا، وزيد ساقطة».

(ش) «والطَّلَا»: الولد من ذوات الظلف، والحاصل من البيتين أن حروف العطف تسعة وهي على قسمين:

- قسم يشترك^(١) في اللفظ والمعنى وهي ستة.

- وقسم يشترك^(٢) في اللفظ لا في المعنى وهي ثلاثة.

«وبَلَّ» فاعل بَأَتَبَعَتْ، و«لَفْظًا» منصوب على إسقاط الخافض، «وَحَسْبُ» اسم فعل بمعنى قطّ، «وَلَا وَلَكِنْ» معطوفان على «بَلَّ». ثم شرع في معاني^(٣) حروف العطف وبدأ^(٤) بالواو فقال:

(ص) فَأَعْطِفْ بِرَّوٍ سَابِقًا أَوْ لِأَحَقَّ^(٥) * فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

(ش) يعني أن «الواو» للجمع المطلق فلا يدل^(٥) على / ترتيب^(٦)، بل يعطف $\frac{١٧٢}{١}$ بها لاحق نحو: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو بَعْدَهُ، وسابق نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ.

وَمُصَاحِبٍ نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو مَعَهُ. فلو قلت: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، لاحتمل المعاني الثلاثة المذكورة، «وَلَا حَقًّا»^(٧) مفعول باعطف، «وَسَابِقًا أَوْ

(١) في ز «يشترك».

حروف العطف الستة المتفق عليها الواو، والفاء، وثم، وأو، وبَلَّ ولا. والثلاثة الباقية المختلف فيها حتى، وأم، ولكن.

(٢) في هـ، ت «معنى».

(٣) في هـ، ز «وبدا منها».

(٤) في هـ، ز، ظ، ت «لاحقًا أو سابقًا» تقديم وتأخير.

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «تدل» التذكير والتأنيث جائز.

(٦) ذهب البصريون أن «الواو» لمطلق الجمع، وذهب الكوفيون إلى أنها للترتيب، ووافقهم ابن هشام الأنصاري حيث قال:

وقول بعضهم إن معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بتقييد، وقول السيرافي إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب مردود، بل قال بإفادتها إياه قطرب والربيعي والفراء وثعلب وهشام.

المغنى ٣١/٢.

(٧) في ت «ولاحق» ما أثبت أدق كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.

مُصَاحِبًا^(١) معطوفان عليه، «وفي الحكم» متعلق بسابق وهو^(٢) مطلوب
«للاحق ومُصَاحِبٍ فهو من باب التنارع. ثم قال:

(ص) «وَالْحُفُفُ بِهَا غُفٌّ الَّذِي لَا يُغْنَى * مَثْبُوعُهُ كَاضْطَفُ هَذَا وَابْنِي

(ش) يعني أن «الواو» تنفرد من سائر حروف [العطف]^(٣) بأن
يُعطف بها على مالا^(٤) يستغنى به^(٥) عن متبوعه^(٦) نحو: تَفَاعَلَ وَافْتَعَلَ،
تَقُولُ: تَخَاصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَاخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَاضْطَفَ هَذَا وَابْنِي، ولا
يجوز العطف في هذه المثل ومشبهها بغير الواو. وأصل: اضْطَفَ اصْتَفَفَ
فأُبدل من التاء طاء^(٧) وأدغم الفاء في الفاء يُقال^(٨): صَفَفْتُ الْقَوْمَ
فَاضْطَفُوا. إذا أوقفته في الحرب صفا. ثم انتقل إلى «الفاء وتُم» فقال:

(ص) وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ * وَتُمُّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ

(ش) يعني أن «الفاء» العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه هنا^(٩)
بالاتصال فالمعطوف بها^(١٠) عن^(١١) المعطوف عليه من غير مهلة^(١٢) وإن «تُم»
تفيد الترتيب والمهلة^(١٣) وهي^(١٤) المعبر عنها بالانفصال، فإذا^(١٥) قلت:

(١) في ظ أو لاحقاً. تحريف.

(٢) في ز أو

(٣) «العطف» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، د.

(٤) في ت وما لا به» تحريف.

(٥) «به» ساقطة من ش.

(٦) في ش «عنه بمتبوعه» تحريف.

(٧) في ش «من الطاء تاء».

(٨) في الأصل، ش، ك «فقال».

(٩) «هنا» ساقطة من ه، ز، ت.

(١٠) في ه «على».

(١١) في ه «مهلة»، «والمهلة» تحريف.

(١٢) في ه «وهو».

(١٣) في ه، ز، ظ «وإذا».

قَامَ زَيْدٌ، فَعَمَّرُوْهُ. فَعَمَّرُوْهُ^(١) قام بعد زيد / من غير تراخ ولا مهلة، وإذا ^ب ١٧٢
قلت: قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمَّرُوْهُ، فَعَمَّرُوْهُ قام بعد زيد وبينهما مهلة، «والفاء» مبتدأ
وخبره «لِلتَّزْيِيْبِ»^(٢) وبِاتِّصَالٍ متعلق بالترتيب، «وَلَمْ» مبتدأ وخبره لِلتَّزْيِيْبِ،
«وبِاتِّصَالٍ» متعلق «بِالتَّزْيِيْبِ»^(٣) أيضا. ثم قال:

(ص) وَاخْضُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَةً * عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ

(ش) يعني أَنَّ «الفاء» تختص بأن يُعْطَفَ بها ما لا يصلح أن يقع صلة
لعدم الضمير الرابط على ما هو صلة نحو: «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ»^(٤) زَيْدٌ
الدَّهَابُ. فيطير صلة للذي، «وَيَغْضَبُ»^(٥) زَيْدٌ معطوف على الصلة بالفاء،
وليس في المعطوف ضمير يعود على الموصول.

وفهم من ذلك^(٦) أَنَّ المعطوف بالفاء في هذا الفصل جملة فعلية لكونه
معطوفاً على الصلة، ولا تكون الصلة إلا جملة^(٧)، ثم انتقل إلى «حَتَّى»
فقال:

(ص) بَعْظَا يَحْتَى اعْطِفَ عَلَى كُلِّ وَلَا * يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي تَلَا

(ش) يعني أَنَّ «حَتَّى» لا يكون المعطوف بها إلا بعض المعطوف عليه
نحو: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا^(٨)، لَأَنَّ «زَيْدًا» بعض القوم، ولا يكون إلا

(١) «فعمرو» ساقطة من ظ.

(٢) في ش، هـ، ط، ك، ت «وللترتيب خبره» تقديم وتأخير، وفي ز «وخبره بالترتيب».

(٣) ما بعد «بالترتيب» إلى هنا ساقط من ز.

(٤) في الأصل، ش، ك «فتغضب» تصحيف.

(٥) في الأصل، ش، ك «وتغضب» تصحيف.

(٦) في ش «وفهم منه أن».

(٧) استغنى عن الضمير الرابط مع «الفاء» لأنها تدل على السببية، ولذلك جاز «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ» زَيْدٌ

الدَّهَابُ. سقط ولا يجوز «الذي يطير ويغضب زيد الدهاب».

إلا إذا أتيت بالضمير الرابط نحو «الذي يطير ويغضب منه زيد الدهاب».

(٨) في ظ «ضربت القوم إلا زيدا».

غاية له، أمّا في زيادة نحو: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ^(١)، أو في نقص^(٢) نحو: غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى النِّسَاءِ.

وشمل قوله «بَعْضًا» ما بعضه^(٣) مصرح به كالمثال المذكور، وما بعضيته مؤولة كقوله:

١٥١. أَلْقَى الصَّبِيغَةَ كَيْ يَخْفَفَ رَحْلَهُ * وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا^(٤)

تقديره: ألقى ما يشقله / حتى نعله، «وبَعْضًا» مفعول مقدم «باعطِفَ»،^{١٧٣} «وبَحَّتِي» متعلق «باعطف» وكذلك «على»، واسم «يَكُونُ» ضمير^(٥) مستتر^(٦) عائد على لفظ «بعض»، ويحتمل أن يكون عائداً على المعطوف المفهوم [من]^(٧) قوله «اغطِفَ».

ثم اعلم أنّ «أَمَّ» على قسمين: متصلة ومنقطعة^(٨). وقد أشار إلى الأول^(٩) فقال:

(١) في الأصل «مات الناس حتى الأحياء» تحريف.

(٢) في ت «بعض» تحريف.

(٣) في هـ «ما بعضيته».

(٤) البيت لأبي مروان النحوي، أو ابن مروان النحوي كما في الكتاب ٩٧:١ وشرح التصريح ١٤١:٢، والخزانة ٤٤٥:١.

وهو اللطلمس في ملحق ديوانه ٣٢٧، كما ورد بلا نسبة خ شرح الكافية لابن مالك ١٢١١:٣، وشرح المرادي ٢٠١:٣ والهمع ٢٥٩:٥ وشرح الأشموني ٩٧:٣.

وبروي صجر البيت:

«وَالزَّادَ ثُمَّ نَعْلَهُ أَلْقَاهَا»

(٥) في ت «مضمر».

(٦) في ز «استتر» تحريف.

(٧) «من» تكملة من هـ، ز، ط، ت.

(٨) في ط، ك «ومنفصلة».

(٩) في ش «الأولى» وهي المتصلة، وعبارتها أكمل وأوضح.

(ص) وَأَمَّ بِهَا أَغْطِفُ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ^(١) * ...

(ش) يعني أَنَّ «أَمَّ»^(٢) من حروف العطف ويعطف بها إثر همزة التسوية كقولك: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَعْتُ أَمْ قَعَدْتُ، ومنه قوله تعالى^(٣) : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)^(٤).

و«إِثْرَ هَمْزٍ» يطلب بها «وَبِأَمَّ» ما يطلب بأي نحو: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَّرُو. والتقدير: أيهما عندك، وهذا معنى قوله:

(ص) ... * أَوْ هَمْزَةً عَنِ لَفْظِ أَيِّ مُغْنِيَةٍ

(ش) وإنما سُميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بواحد منهما عن الآخر، وقد تجذف الهمزة قبلها للعلم بها، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَرُبَّمَا أُشْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ * كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

(ش) فشمل قوله الهمزة التي للتسوية كقراءة ابن محيصن: «سَوَاءٌ

^(١) في ش أكمل الشطر: «أَوْ هَمْزَةً عَنِ لَفْظِ أَيِّ مُغْنِيَةٍ»

والتكملة هنا غير لازمة، لأنها ستذكر في موضعها.

^(٢) «أَمَّ» على ضربين:

أحدهما: أن تكون عديلة لألف الإستفهام تقول: أزيد أفضل أم عمرو؟ فعمره معطوف على زيد،

والمعنى أيهما أفضل؟

والضرب الثاني: أن تكون منقطعة مما قبلها كقولك:

إن هذا لعمره أم زيد وكأنك نظرت إلى شخص فقلت:

إن هذا لعمره. ثم شككت وظننته زيدا فقلت: أم زيد؟ وأنت في زيد مستغفم.

(الواضح في علم العربية ١٧٦)

وانظر الأهمية ١٤٣، ١٤٤.

^(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «حر وجل».

^(٤) سورة البقرة آية: ٦.

عَلَيْهِمْ أَتَذَرْتَهُمْ^(١) بهمزة واحدة، والهمزة التي تُقدر مع «أم» بأيّ كقول الشاعر:

١٥٢. فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ أُنْسًا لَا كَمَعَشَرٍ * أَتَذَرُنِي فَقَالُوا مِنْ رَيْبَةٍ أَمْ مُضَرٍ^(٢)

وفهم من قوله «وَرُبَّمَا»^(٣) أن ذلك قليل، وظاهر كلامه في شرح الكافية^(٤) أنه مطرد.

«وإن كان» / شرط «وَحَقًّا الْمَقْنَى» اسم كان وهو ممدود فقصره^(٥) $\frac{١٧٣}{ب}$ ضرورة «وَبَحْذِفَهَا» متعلق بخفاء، «وَأَمِنْ» فعل ماض في موضع خبر كان والمراد بالمعنى معنى الهمز^(٦)، وفي بعض النسخ «كَأَنَّ خَقًا الْهَمْزُ»^(٧). والمعنى واحد ثم أشار إلى القسم^(٨) الثاني من قسمي «أم» وهي المنقطعة^(٩)، فقال^(١٠) :

^(١) سورة البقرة آية: ٦.

وتكلمة الآية «أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ»

«قال أبو علي الفارس: قوله تعالى (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَّذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) لفظه لفظ الإستفهام ومعناه الخبر، وإنما جرى عليه لفظ الإستفهام وإن كان خبراً، لأن فيه التسوية التي في الإستفهام، ألا ترى أنك إذا استفهمت فقلت: أَمْ تَخْرِجُ زَيْدٌ أَمْ أَقَامَ؟

فقد استوى الأمران عندك في الإستفهام وعدم علم أحدهما بعينه، كما أنك إذا أخبرت فقلت: سواء علي أقعدت أم ذهبت فقد سَوَّيت الأمرين، فلما صغرت التسوية جرى على هذا الخبر لفظ الإستفهام، لمشاركتة له في الإبهام، فكل إستفهام تسوية، وإن لم يكن كل تسوية إستفهاماً»

(الحجة ١: ١٩٨) انظر الجامع للقرطبي ١: ١٨٥

^(٢) الشاهد لعمران بن حطان. انظر الخصائص ٢: ١٨٢

وشرح الكافية لابن مالك: ٣: ١٢١٥، وأمالى الشجري ١: ٢٦٧، ٣١٧

روى صدر البيت في ظ: «وأصبحت فيهم أنيساً لا كمعشَرٍ»

وفي رواية أخرى: «وأصبحت فيهم آمناً لا كمعشَرٍ»

^(٣) في هـ، ظ «ربما».

^(٤) شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٢١٥، ١٢١٦.

^(٥) في الأصل، ش، ك «تقصيره». تحريف.

^(٦) في هـ، ز، ط، ت «الهمزة».

^(٧) في هـ، ز «الهمزة».

^(٨) في ت «الإسم» تحريف.

^(٩) وهي المنقطعة ساقط من ك.

^(١٠) في هـ، ت «بقوله».

(ص) وَيَانْقِطَاعٍ وَيَمَغْنَى بَلْ وَقَتْ * إِنَّ تَكُ مِمَّا قُبِدَتْ بِهِ خَلَتْ

(ش) «أَم» المنقطعة هي^(١) الخالية مما قيدت به «أَم» المتصلة من كونها بعد همزة^(٢) التسوية أو مع^(٣) همزة^(٤) تقدر مع «أَم» بِأَيٍّ، وسُميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع، عما قبلها، واختلف في معناها فقليل الإضراب والاستفهام معاً، وقيل الإضراب^(٥) فقط، وهو ظاهر كلام الناظم، ويمكن أن يكون استغنى بذكر الإضراب^(٥) للرومها إياه على القولين^(٦) «وَيَانْقِطَاعٍ» متعلق «بِقَوْتٍ» وكذلك «وَيَمَغْنَى بَلْ»، «وَنَحَلَتْ» خبر «تَلَتْ»، «وَيَمَّا» متعلق «بَخَلَتْ»، و«بِهِ» متعلق^(٧) بقيدت، والضمائر المستترة في «تَلَتْ» «وَقُبِدَتْ» «وَنَحَلَتْ» عائدة على «أَم» المتقدمة^(٨)، فإن قلت كيف يصح إعادتها عليها والمنقطعة غير المتصلة؟ قلت: هي عائدة على لفظها دون معناها. كقولهم: عِنْدِي ذِرْهَمٌ وَيَصْفُءُ. ثم انتقل إلى «أَوْ» فقال:

(ص) خَيَّرَ أَيْخَ قَسَمَ يَأْزُ وَأَنْهَمِ * وَأَشْكُكَ وَإِضْرَابَ بِهَا أَيْضاً نَحَى

(ش) ذكر لـ «أَوْ» في هذا البيت ستة^(٩) معان:

١٧٤
١

الأول: التخيير نحو: تَخَذْ / مِنْ مَالِي دِينَاراً أَوْ ثَوْباً.

(١) «هي» ساقطة من ز.

(٢) في الأصل، ز «همزة»

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ت «بعد» حارثها أدق.

(٤) «همزة» ساقطة من ش.

(٥) في الأصل «الإضراب» تحريف.

(٦) ذكر في التسهيل أنَّ «أَم» تقتضي إضراباً مع استفهام ودونه إلا أنه ذكر في شرح الكافية أنَّ الأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهاماً، واقتضاؤها الإضراب دون استفهام قليل يتضح.

وقد يتجرد بها الإضراب.

انظر التسهيل ١٧٦، وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٢١٩.

(٧) «بخلت وبه متعلق» ساقطة من ز.

(٨) في ظ «المنقطعة»

(٩) في ت «ست» تحريف.

الثاني: الإباحة نحو: يجالس الحسن أو ابن سيرين.

والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة، ومنعه في التخيير.

الثالث: التقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

الرابع: الإبهام كقوله تعالى^(١): (وَلَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى [أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ^(٢)])^(٣).

الخامس: الشكل نحو: قام زيد أو عمرو. والفرق بينه وبين الإبهام أنَّ الإبهام يكون المتكلم^(٤) عالماً وبهم^(٥) على المخاطب، والشك يكون المتكلم غير عالم.

السادس: الإضراب كقوله تعالى^(٦): (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ^(٧))

وفي قوله: «وإضرابٌ بها أفضأُ لي»، إشارة إلى أنَّ الإضراب غير متفق عليه^(٨) ولذلك فصله عما قبله. «وبأَوْ» متعلق «بقَسَم» لقربه منه وهو مطلوب

(١) في هـ، ظ، ك، ت «عز وجل».

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز.

(٣) سورة سبا آية: ٢٤.

(٤) في الأصل، ش، ك «للمتكلم» تحريف.

(٥) في ت «وبهم».

(٦) في هـ، ظ، ت «عز وجل».

(٧) سورة الصافات آية: ٤٧.

(٨) قال ابن مالك «وأجاز الكوفيون موافقة «أو» لـ «هل» في الإضراب»، وحكى الفراء «أذهب إلى زيد أو دح ذلك فلا ترح اليوم». وهذا إضراب صريح ووافق الكوفيون أبو علي وابن برهان. قال ابن برهان في شرح اللعج قال أبو علي: «أو» حرف يُستعمل على ضربين: أحدهما: أن يكون لأحد الشيئين أو الأشياء. الآخر: أن يكون للإضراب.

وقال ابن برهان: «وأما الضرب الثاني فنحو: (أنا أخرج. ثم تقول: أو أقيم، أضربت عن الخروج، وأثبت الإقامة كأنك قلت: لا بل أقيم) وهذا معنى قولي:

.... * ... وإضرابٌ عن قسوم لي،

شرح الكافية ٣: ١٢٢٠، ١٢٢١، وانظر شرح اللعج لابن برهان ١: ٢٤٧ والمغنى ١: ٥٩٠.

في المعنى لقوله: «خَيَّرَ» و«اشْكُكْ» وما بينهما، «وإِضْرَابٌ» مبتدأ، «وَنُحْيِي» خبره، «وَبَهَا» متعلق بنمى أي نسب^(١)، والمسوخ للابتداء بإضراب التفصيل، ويحتمل أن يكون «بَهَا» متعلق بإضراب فيكون^(٢) المسوخ للابتداء به عمله في المجرور وهو أظهر، وبقي من معاني «أو» أن تكون بمعنى الواو وإليه أشار بقوله:

(ص) وَرُبَّمَا عَاقَبْتَ الْوَاوَ... * ...

(ش) يعني أن «أو» تعاقب «الواو» أي تكون^(٣) بمعناها وذلك إذا أمن اللبس وهو المُنْبَه عليه بقوله:

(ص) ... إِذَا * لَمْ يُلَفَ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنفَذًا

(ش) أي إذا كان المتكلم بها لا يجد في استعمالها بمعنى «الواو» مَنفَذًا لِلْبَسِ أي طريقاً / ومنه^(٤) :

١٧٤
ب

١٥٣ - جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا * كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ^(٥)

أي جاء الخلافة وكانت له قدرا، وفهم من قوله: «وَرُبَّمَا عَاقَبْتَ»^(٦) أن ذلك قليل. «وَلِذَا» متعلق «بِعَاقَبْتَ» وفاعل عاقبت ضمير عائد على «أَوْ» ثم قال:

(١) في ر «أي أنسب».

(٢) في ظ، ت «ويكون».

(٣) في ظ «وتكون».

(٤) في ش «ومنه قوله».

(٥) الشاهد لجرير بن عطية. وروى في الديوان ٤١٦:١

نَالَ الْخِلَافَةَ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا * كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٢٢٢:٣

وشرح المرادي ٢١١:٣، وشرح ابن عقيل ٢٣٣

والمغنى ٦١:١، والهمع ٢٤٩:٥.

(٦) في ش، ك «وربما عاقبت الواو» تكملة لعبارة الألفية.

(ص) وَيَقُلْ أَوْفَى الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةِ * فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةِ

(ش) مذهب أكثر النحويين أن^(١) «إِمَّا» المسبوقة بمثلها عاطفة، وذهب بعضهم إلى أنها غير عاطفة وإليه ذهب الناظم^(٢) ولذلك قال: «فِي الْقَصْدِ» ولم يجعلها مثل «أَوْ» مطلقاً.

وفهم من قوله: «مثل أَوْ» أنها تكون لجميع المعاني المذكورة لـ «أَوْ» وليس كذلك؛ لأنَّ «إِمَّا» لا تكون للإضراب ولا بمعنى «الواو» والعدله في ذلك أن كونها للإضراب أو بمعنى «الواو» قليل فلم يعتبره^(٣)، فمثالها للتخيير: خُذْ إِمَّا قَوْماً وَإِمَّا دِيَّاراً.

ومثالها للإباحة: جَالِسْ إِمَّا الْحَسَنَ وَإِمَّا ابْنَ سِيرِينَ.

ومثالها للتقسيم: الكلمة إِمَّا اسْمٌ وَإِمَّا فِعْلٌ وَإِمَّا حَرْفٌ.

ومثالها للإبهام: قام إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو.

وكذلك الشك والفرق بينهما كما تقدم في «أَوْ»، وفهم من قوله: «إِمَّا الثانية» فائدتان:

الأولى: أن التي بمعنى «أَوْ» إنما^(٤) هي الثانية دون الأولى.

والأخرى: أنها لا بد أن تكون مسبوقة «بِإِمَّا» أخرى.

(١) «أَنْ» ساقطة من ز.

(٢) قال ابن مالك «إِمَّا» المسبوقة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين.
ومذهب ابن كيسان: وأبى على أن العاطف إِمَّا هو الواو التي قبلها وهي جائية، لمعنى من المعاني المفادة بـ «أَوْ» ويقولها أقول في ذلك تخلصاً من دخول عاطف على عاطف.
ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبهه بوقوع «لَا» بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل (لَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو فَيُهَا)

(ولا) هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن «إِمَّا» مثلها، إلحاقاً للنظير بالنظير». شرح الكافية ١٢٢٦:٣

والنظر مغنى اللبيب ٩٥:١

(٣) في ز «يعتبرها» تحريف.

(٤) في ظ «إِمَّا» تحريف.

«وفهم من المثال أنها لابد أن تكون^(١) معها «الواو». «ومثل أو»^(٢) مبتدأ،
«وفي القصد» متعلق بمثل، «ولما»^(٣) خبر / المبتدأ، «والثانية» نعت «لما»،
«وفي نحو» متعلق^(٤) بفعل محذوف تقديره أعني، «وذي»^(٥) مفعول بفعل
محذوف والتقدير: خذ إما ذي، أو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: لك إما
ذي، وهو على حذف القول والتقدير: في نحو قولك. ثم انتقل إلى «لكن»
فقال:

(ص) وَأَوَّلُ لَكِنْ نَفْيًا أَوْ نَهْيًا ... *

(ش) يعني أن «لكن» العاطفة تأتي تابعة^(٦) للنفي نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ
عَمَزُو، وللنهي^(٧) نحو: لَا تَضْرِبْ زَيْدًا^(٨) لَكِنْ عَمَزَا، ولهم منه^(٩) أنها لا
تجيء في الإيجاب.

«ولكن» مفعول أول «بأول»، «وتفياً» مفعول ثان. ثم انتقل إلى «لا»
فقال:

(ص) ... وَلَا * لِدَاءٍ أَوْ أَمْرًا أَوْ إِنْجَابًا قَلَا

(ش) يعني أن «لا» العاطفة تجيء تابعة للمنادى نحو: يَا زَيْدٌ لَا عَمَزُو
وللأمر نحو: اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمَزَا، وللإنبات نحو: قَامَ زَيْدٌ لَا عَمَزُو.
«ولاً» مبتدأ وخبره «تلاً»، «ويداء» وما عطف عليه مفعول «بعلاً»،

(١) في ظ. «هكون» التذكير والتأنيث جائز.

(٢) «أو» ساقطة من ت.

(٣) في الأصل «لما».

(٤) ما بعد «متعلق» إلى هنا ساقط من ك.

(٥) في الأصل، ش، ك، «وذو» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ، وفي ت «ولما ذي».

(٦) في الأصل «بأربعة». تحريف.

(٧) في ظ. «والنهي».

(٨) في الأصل، ش، ز، ك «زيد» تحريف.

(٩) في ت «من قوله».

وفي «تلا» ضمير مستتر يعود على «لا» والتقدير: «تلا لا يداء»^(١) أو
أمراً أو إثباتاً، وظاهر كلام «المراذى»^(٢) في شرحه لهذا الموضع أن «لا»
معطوف على «ليكن» وأنه معمول لأوّل وهو وهم منه^(٣). ثم انتقل إلى
«بَلْ» فقال:

(ص) وَبَلْ كَلَيْكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبِهَا * ...

(ش) يعني أن «بَلْ» إذا وقعت بعد مصحوبي^(٤) «ليكن» وهما النفي والنهي
كانت بمنزلة «ليكن» في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو:
مَا قَامَ^(٥) زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌ، فيكون القيام منفياً عن «زَيْدٍ» مثبتاً «لعمرو»
وكذلك: لَا تَضْرِبْ / زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌ. فزيد منهي عن ضربه وهو مثبت ١٧٥
لعمرو. «وبَلْ»^(٦) في ذلك «كَلَيْكِنْ» في المعنى ثم مثل ذلك بقوله:
(ص) ... * كَلَمْ أَكُنْ فِي مَزَاجِ بَلْ يَيْهَا

(ش) «المزاج»^(٧) موضع الربيع، «والتيها»^(٨) القفر. «وبَلْ» مبتدأ وخبره
«كَلَيْكِنْ»، «وبَعْدَ» متعلق بالاستقرار في مضموع نصب على الحال، «وها» في
مصحوبها عائد على «ليكن»، ثم إن «بَلْ» تقع بعد مصحوبي «ليكن» كما
تقدم، وبعد الخبر الموجب، وبعد الأمر، وإلى ذلك أشار بقوله:
(ص) وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ * فِي الْحَبْرِ الْمُنْبَتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

(١) في ش، ه، ز، ط، ك، ت «لا تلا لداء» تقديم وتأخير.

(٢) انظر شرح المرادى ٢: ٢٢٢.

(٣) «منه» ساقط من ه، ز، ط، ت

(٤) في ت «مصحوب» تعريف.

(٥) في ت «قام زيد بل عمرو» سقطت أداة النفي «ما»

(٦) في الأصل، ه، ت «قبل».

وفي ط «قبل بل» وجارتها هنا أكمل وأدق.

(٧) في ش، ه، ط، ك، ت «والربيع».

(٨) في ه «والتيه».

(ش) يعني أَنَّ «بَلَّ» إِذَا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر فانقل بها حكم ما قبلها لما بعدها^(١)، مثال^(٢) الخبر: قَامَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو، فالحكم هو القيام المسند إلى زَيْد فقد أزلته^(٣) عنه ونقلته لما بعد «بَلَّ» وهو عمرو، ومثال الأمر: اضْرِبْ زَيْدًا بَلَّ عَمْرًا، فالأمر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد «بَلَّ». وحاصل «بَلَّ» أنها يُعطف في أربعة مواضع: في النفي والنهي والخبر المثبت والأمر، وقوله: «الجلي» تتميم لصحة الاستغناء عنه، ولما فرغ من ذكر^(٤) حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في أحكام تتعلق بالباب فقال:

(ص) وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ * عَطَفْتَ فَأَفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ

(ش) يعني أنك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف / العطف بضمير منفصل، وفهم منه أنك إذا عطفت^{١٧٦} على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل نحو: رَأَيْتُكَ وَزَيْدًا^(٥)، وفهم منه أيضاً أن ضمير الرفع إذا كان منفصلاً لم يفصل بينهما نحو: أَنْتَ وَزَيْدٌ قَائِمَانِ، وشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزاً نحو: قُمْتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، أو مستتراً نحو: قَمَّ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وما اتصل بالوصف، ولا يكون إلا مستتراً نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ هُوَ وَعَمْرُو. وقد^(٦) يجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى ذلك به بقوله:

(ص) أَوْ^(٧) فَأَفْصِلْ مَا ... * ...

(١) «لما بعدها» ساقط من ت.

(٢) في هـ، ت «فمثال».

(٣) في هـ «أزلته» تحريف.

(٤) «ذكر» ساقطة من ت.

(٥) ما بعد «منفصل» إلى هنا ساقط من ت.

(٦) «قد» ساقط من ش، ت.

(٧) في ظ «لو» تحريف.

(ش) ومن الفصل بغير الضمير المنفصل [قوله تعالى] ^(١): (جَنَّاثٌ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا وَمِنَ صَالِحٍ) ^(٢).

فالفصل هنا بضمير المفعول. «وَإِنْ عَطَفْتَ» شرط ^(٣) «وَعَلَى ضَمِيرٍ» متعلق به، «وَأَوْ فَاصِلٍ» معطوف على الضمير المنفصل، «وما» زائدة أو صفة. ثم نبه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير ^(٤) فصل بقوله: (ص) ... وَبَلَا فَضْلٍ يَرِدُ * فِي النَّظْمِ فَاشِيَاً ...

(ش) فمن ذلك قول الشاعر:

١٥٤ - قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزُهُرٌ تَهَادَى * كَيْفَ نَجَّاهُ الْفَلَا تَعْسَفْنَ رَمَلَاً ^(٥)

فعطف قوله: «وَزُهُرٌ» ^(٦) على الضمير المستتر في أقبلت من غير فصل ولا توكيد وقول الآخر ^(٧) :

^(١) «قوله تعالى» تكملة من ك.

^(٢) سورة الرعد آية: ٢٣

^(٣) في هـ «وإن شرط وعطفت فعل الشرط».

وفي ت «وعطفت فعل الشرط» وصارتها أدق وأولى.

^(٤) في ظ «بغير».

^(٥) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة.

انظر شرح ديوانه ٤٩٨، والكتاب ٣٧٩:٢

وشرح المفصل ٧٦:٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٤٥:٣

والإنصاف ٤٧٥:٢، وشرح ابن النظم ٥٤٣.

وشرح المرادي ٢٢٩:٢، وشرح الأشموني ١١٤:٣

وروي في الأصل:

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزُهُرٌ تَهَادَى

كَيْفَ نَجَّاهُ الْمَلَا تَعْسَفْنَ رَمَلَاً

زهر: جمع زهراء وهي المرأة الحسناء البيضاء.

تعسفن: ملن عن الطريق.

^(٦) في الأصل «وزهو» تحريف.

^(٧) في ز «الراجز».

١٥٥. [وَرَجَا الْأَخْيَاطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ نَفْسِهِ] مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبَتْ لَهُ إِتِنَالًا^(١)

«فَأَبَتْ» معطوف على الضمير المستتر في «يَكُنْ»، وليس بينهما تأكيد ولا
فصل / وفهم من قوله: «فَأَشْيَاءٌ» أنه كثير في الشعر، وفيه إشعار بأنه غير
فاش في النثر ومنه قولهم^(٢): «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ»^(٣)

«فَالْعَدَمُ» معطوف على الضمير المستتر في سَوَاءٍ، وليس فيه فصل، ثم نبه
على أنه مع فشوه ضعيف بقوله:

(ص) ... * ... وَضَعْفُهُ اخْتِفَادُ

(ش) ووجه ضعفه أنَّ ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برفعه فصار
كأنه حرف من حروف عاملة فإذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على
فعل، وفي «يَرِدُ» ضمير مستتر عائد على العطف، «وفي النَّظْمِ» متعلق ب«يَرِدُ»،
وكذلك «بِلاَ فَضْلٍ»، «وَفَاشِيَاءٌ» منصوب على الحال من الضمير في «يَرِدُ».
ثم قال:

(ص) وَتَوَدُّ الْخَافِضُ لَدَى عَطْفٍ عَلَى * ضَمِيرٍ خَفِضَ لِأَرَمًا قَدْ جُعِلَ

(ش) يعني أنه إذا عطف اسم على ضمير مخفوض لزم إعادة الخافض

^(١) البيت لجرير. ما بين المعقولين تكملة من الديوان وكتب النحور. وإثباته لازم لبیان موضع الشاهد الذي
وضحه الشارح.

انظر ديوان جرير: ٤٥١، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٤٥:٣

وشرح ابن الناطم ٤٥٣، وشرح الأشموني ١١٤:٣

وفي رواية: ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه

وتمامه: «ما لم يكن وأب له ليتالا»

رجا: أمل، الأخيطل: تصغير الأخطل.

^(٢) في الأصل، ز، ك «قوله».

^(٣) من أقوال العرب.

انظر الكتاب ٣١:٢ - ٣٤، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٤٥:٣ وشرح ابن عقيل ٢٣٩:٢.

في ز «مررت برجل سوء والعدم» فيه تحريف.

وفي ك زيادة بعد الشاهد «برفع العدم».

وشمل المخفوض بالحرف نحو: مَرَرْتُ بِكَ وَبَرَيْدٍ، والمخفوض بالاسم نحو: جَلَسْتُ بِبَيْتِكَ وَبَيْنَ زَيْدٍ، فإعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور «البصريين» إلا في الضرورة.

وذهب «الكوفيون» وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم^(١) ولذلك قال:

(ص) وَأَيْسَ عِلْدِي لِأَزِمًا ... *

(ش) يعني أن إعادة الخافض في ذلك^(٢) لا يلزم^(٣) عندي، ثم استدل على صحة اختياره بقوله:

(ص) ... إِذْ قَدْ أَتَى * فِي النِّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحُ مُنْبَأ

(ش) وقد استدل على ذلك في مصنفاته بشواهد كثيرة منها / قوله: ١٧٧
فَاذْهَبْ فَمَا يَكُ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(٤) ... ١٥٦

(١) ووافقهم يونس والأخفش، وتبعهم الشلوين.

والأمثلة على ذلك كثيرة شعراً ونثراً، من ذلك ما أنشده الفراء:

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُبُوحَنَا وَتَمَّا تَبَيَّنَهَا وَالْكَسْبُ غُوطُ نَقَائِفُ

فالكمب مخفوض بالمعطف على الضمير المخفوض في بينها

والتقدير: وما بينها وبين الكمب.

وأنشد أيضاً:

هَلَا سَأَلْتُ يَدِي الْجَمَاجِمَ عَنْهُمْ وَأَيْسَ نَعِيمٍ ذِي السَّوَاءِ الْمُتَحَرِّقِ

فأبى لعم مخفوض على الضمير المخفوض في «عنهم».

انظر الإنصاف ٤٦٦:٢ «والخلاف بين البصريين والكوفيين».

(٢) «في ذلك» ساقط من ش.

(٣) في هـ، ظ، ت «لا تلزم».

(٤) لم أحضر على قائله ومصدره: «فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَدْبِيحُنَا»

انظر الكتاب ٣٩٢:٢، والكامل ٤٥١

والإنصاف ٦٤٣:٢، وشرح المفصل ٧٩، ٧٨:٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٥٠:٢ وشرح المرادي

٢٣٣:٢ وشرح الأشموني ١١٥:٣، والخزانة ٣٣٨:٢.

والمراد بالنشر الصحيح القرآن كقراءة «حمزة - رضى الله عنه -»^(١)

(وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)^(٢)

بخفض «الأرحام» عطفاً على الضمير في «به» ثم قال:

(ص) وَالْفَاءُ لَمْ تُحْدَفْ مَعَ مَا عَطَفَتْ * ...

(ش) يعني أن «الفاء» العاطفة^(٣) قد تُحذف هي ومعطوفها كقوله

- عز وجل^(٤) - : (أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلِقَ)^(٥)

أي فاضرب فانفلق^(٦) . ثم قال:

(ص) ... * وَالْوَاوُ^(٧)...

(ش) أي والواو قد تُحذف أيضاً مع ما عطفت، ومنه قوله تعالى:

(سَرَّابِيلٌ تَقِيَكُمُ الْحَرَّ)^(٨) أي والبرد.

وذلك في «الفاء والواو»^(٩) مشروط^(١٠) بأمن اللبس، وإلى ذلك^(١١) أشار بقوله:

(١) في ز «رضى الله تعالى عنه».

(٢) سورة النساء آية: ١

وقرأ الباقون «والأرحام» بالنصب.

انظر: السبعة في القراءات ٢٢٦ والإملاء ١٦٥:١ والبحر ٣: ١٥٧

(٣) «العاطفة» ساقطة من ز.

(٤) في ش «تعالى».

(٥) سورة الشعراء آية: ٦٣

(٦) «أي فاضرب فانفلق» ساقط من ظ.

وفي ك «أي فضربه فانفلق».

(٧) في ش «والواو إذ لا لبس» أكمل عبارة الألفية، وهي غير لازمة لأنها ستذكر في موضعها.

(٨) سورة النحل آية: ٨١

(٩) «في الفاء والواو» ساقط من ش، ك.

(١٠) «مشروط» ساقطة من ك.

(١١) في ش «وإليه».

(ص) ... * إِذْ لَا لَبْسَ ...

(ش) أي إن^(١) لم يكن لبس في حذف «الفاء والواو» مع معطوفيهما^(٢) فهم^(٣) من قوله: «قَدْ تُحْدَفُ» أن ذلك قليل، «والفاء» مبتدأ، وخبره «قَدْ تُحْدَفُ»، و«الواو» مبتدأ وخبره محذوف أي والواو كذلك، ويجوز أن يكون «الواو» معطوفاً على «الفاء».

ثم قال:

(ص) ... * وَفِي الْفَرْدِثِ
بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ * مَعْمُولُهُ دَفْعًا لَوْ هُمُ الْبَقِيُّ.

(ش) يعني أن «الواو» انفردت من سائر حروف العطف أنها^(٤) تعطف بها^(٥) عامل مزال أي محذوف بقي^(٦) معموله وذلك كقوله:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا
حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً حَيْثَاهَا^(٧) - ١٥٧

(١) في ظ «وان».

(٢) في الأصل، ظ، ت «معطوفيهما».

(٣) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «وفهم».

(٤) في ش، ه، ز، ك «بأنها».

(٥) في ظ «بها على» وصارتها أدنى.

(٦) في ظ «قد بقي».

(٧) لم أحر على قائله، وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزو. (انظر ص ٣٤٢)

أنظر اللسان: «زجج»، «علف»، «قلد».

والخصائص: ٢: ٣١ والإنصاف ٢: ٦١٣ وشرح ابن الناطم ٢٨٦ وشرح المرادي ٣: ٢٣٧ والخرائج ٣: ١٠١.

وفي ت ورد صدر البيت:

«علفتها تبناً وماءً بارداً»

وفي رواية لعجز البيت كما في ك:

«حَتَّى حَدَّتْ هَمَالَةً حَيْثَاهَا»

وهي أقرب للصواب لأنه روي «بدت» بدل غدت وهذا بمعنى واحد.

علفتها: تقول علقت الدابة أي أطعمتها.

همالة: صيغة مبالغة من حملت العين إذا انهمرت بالدموع.

«فَتَيْنًا» مفعول ثانٍ «لَعَلَّفْتُهَا»، و«الوار» التي بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره: وَسَقَّيْتُهَا، وهو عامل فيحيا باشرته / «الوار» في اللفظ وهو «ما» فالعامل المزال هو^(١) «سقيتها»، والمعمول الباقي هو «مَاءٌ».

١٧٧
ب

وقوله: «دَفْعًا لِيَوْهَمِ اتَّقَى»، يعني أن حمل مثل هذا على حذف العامل إلتقاء هو لدفع ما يتقوى من كون «مَاءٌ» معطوفاً على «زَيْن» إذ لا يصلح^(٢) لعدم اشتراكه^(٣) معه في العامل ومن كونه مفعولاً معه، لأنَّ المعية متعذرة فيه^(٤).

. ثم قال:

(ص) وَحَذَفَ مَتَّبِعُ بَدَأَ هُنَا اسْتَبْع *

(ش) يعني أن حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائز إذا ظهر معناه^(٥) وذلك قولك^(٦) لمن قال: أَلَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا؟ بَلَى وَعَمْرًا^(٧) أي بلى ضربته وعمرًا ومفهومه أن ذلك سائغ في جميع حروف العطف، وليس كذلك بل إنما ورد في «الوار والفاء وأو»^(٨) وهو في أو قليل. ثم قال:

(ص) ... * وَعَظْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِيحُ

(ش) يعني أن الأفعال يجوز عطف بعضها على بعض، كما يكون^(٩) ذلك في الأسماء نحو: زَيْدٌ قَامَ^(١٠) وَقَعَدَ وَيَقُومُ وَيَقْعُدُ، «وَعَظْفُكَ» مبتدأ

(١) في ت «وهو».

(٢) في ش، هـ، ت «لا يصح» تحريف.

(٣) في ظ «اشتراك» تحريف.

(٤) في ك «للمعية المعية فيه».

(٥) في ش زيادة «ظهر معناه وفهم منه بقاء حرف العطف والمعطوف» والزيادة هنا تفيد.

(٦) في هـ، ز «كقولك» وفي ت «قوله».

(٧) في ز، ت «بلى عمرًا» سقطت واو العطف.

(٨) في هـ، ت «في الفاء والوار» «وأو» ساقطة.

(٩) في ز «يجوز».

(١٠) في ت «قائم» تحريف.

وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «والفِعْل» مفعول بالمصدر، «وعَلَى» متعلق به، «وَيَصِيحُ» في موضع خبر المبتدأ. ثم قال:

(ص) وَأَغْطِ عَلَى اسْمٍ بِذِيهِ لِفِعْلٍ لِفَعْلًا * ...

(ش) يعني أنه يجوز أن يُعْطِفَ الفعل على الاسم الشبيه بالفعل كقوله^(١). حر وجل^(٢). : (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا) ^(٣) «فَأَقْرَضُوا»^(٤) معطوف على «الْمُصَدِّقِينَ» لشبهه بالفعل لكونه^(٥) اسم فاعل والتقدير: إِنَّ الَّذِينَ تصدقوا وأقرضوا. / وكذلك (أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى ۙ الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ)^(٦) أي قابضات.

ثم قال:

(ص) ... * وَعَكْسًا اسْتَقِيمَ لِحَذَّةٍ سَهْلًا

(ش) العكس^(٧) هو أن تعطف الاسم المشابه الفعل^(٨) على الفعل كقوله [تعالى] ^(٩) (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) ^(١٠) «فمخرج» شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل.

^(١) في هـ «وذلك كقوله».

^(٢) في ش «تعالى».

^(٣) سورة الحديد آية: ١٨

لم يكمل الآية في هـ، ت واكتفى بقوله تعالى (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا) اكتفى بموضع الشاهد.

وفي ك (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ) لم يأت بموضع الشاهد.

^(٤) «فأقرضوا» ساقط من ت.

^(٥) في الاصل، ك «لكن» تحريف. وفي ش «في كونه».

^(٦) سورة الملك، آية: ١٩.

^(٧) في ت «المعطف» تحريف.

^(٨) في هـ، ز، ط «والفعل».

^(٩) «تعالى» تكملة من ش، هـ، ز، ت.

وفي ط «حر وجل».

^(١٠) سورة الانعام آية ٩٥.

(البدل)

قوله^(١) :

(ص) التَّابِعُ الْمُقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا * وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

(ش) «التَّابِعُ» جنس يشمل التوابع^(٢) كلها، «وَالْمُقْصُودُ بِالْحُكْمِ» مخرج للذمت وعطف البيان والتوكيد، فإنها مكملات للمقصود بالحكم، وقوله: «بِلَا وَاسِطَةٍ» قال الشارح^(٣) : أخرج به المعطوف «بِبَلْ» فحمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد، فإنَّ المعطوف بغير «بل» غير مستقل بالقصد، وحمله «المرادى^(٤)» على أنه المقصود بالحكم مطلقاً فأخرج به المعطوف عطف النسق «ببل» وغيرها وهو أظهر^(٥) «والتَّابِعُ» مبتدأ، «وَالْمُقْصُودُ بِالْحُكْمِ» نعت له، «وبِلَا» متعلق بالمقصود وهو مبتدأ، «وَالْمُسَمَّى» خبره والجملة خبر «التَّابِعِ»، «وَبَدَلًا» مفعول ثانٍ «بِالْمُسَمَّى»، ثم شرع في ذكر أقسامه فقال: .

(ص) مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا^(٦) أَوْ مَا يَشْتَمِلُ * عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمُعْطُوفٍ بِبَلْ^(٧)

(ش) فذكر له أربعة أقسام:

(١) «قوله» ساقطة من ش، هـ، ت.

(٢) في ش «يشمل سائر التوابع»

(٣) شرح ابن الناطم ٥٥٣.

(٤) شرح المرادى ٣: ٢٤٦.

(٥) زفي ظ «الأظهر».

(٦) «أو بعضاً» ساقطة من ت.

(٧) في الأصل «بل» تحريف.

الأول: المطابق وهو بدل الشيء من الشيء. ويُسمى أيضاً بدل كل من كل نحو^(١) : قَامَ^(٢) زَيْدٌ أَخُوكَ.

الثاني: بدل البعض من الكل نحو: أَكَلْتُ / الرِّغِيْفَ ثُلُثَهُ.

١٧٨
ب

الثالث: بدل الاشتمال وهو ما صح الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقاً ولا بعضاً، وأكثر ما يكون بالمصدر نحو: أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حُسْنُهَا.

وقد يكون بالاسم نحو: سَرَقَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ.

الرابع: بدل الإضراب. وهو نوعان وسيأتي^(٣)

«ومطابقاً» وما عُطِفَ عليه مفعول ثانٍ «لِيُلْفَى»، وفي «يُلْفَى» ضمير مرفوع مستتر وهو المفعول الأول «لِيُلْفَى»^(٤) ، وهو عائد على البدل. ثم قسم الرابع إلى قسمين وإليهما أشار بقوله:

(ص) وَذَا لِلْإِضْرَابِ اغْزَانٌ قَصْدًا صَحِبَ * وَذَوْنُ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سَلِبَ

(ش) يعني أن القسم الرابع على قسمين أحدهما: يُسمى بدل الإضراب وهو ما يُذكر متبوعه بقصد، كقولك: أَكَلْتُ خُبْزاً لَحْماً. ومعناه أن قولك: أَكَلْتُ خُبْزاً، قصدت^(٥) به^(٦) الإخبار بأكل الخبز وهو حقيقة، ثم أضربت عن ذلك في اللفظ وأخبرت أنك أكلت^(٧) لحماً دون أن تسلب الحكم عن الأول، والثاني يُسمى بدل الغلط وهو ما لا يُقصد متبوعه بل يجري لسان

(١) «نحو» ساقطة من ش.

(٢) في ش «كقام».

(٣) في الأصل «وستأتي» تصحيف.

(٤) في هـ ، ز ، ط ، ث «يلفَى».

(٥) في ط «قصدت إلى». وفي ت «قصدت إلى».

(٦) «به» ساقطة من ش، ط، ك، ت.

(٧) «أكلت» ساقطة من ز.

المتكلم عليه دون^(١) قصد كقولك: رَأَيْتُ زَيْدًا حِمَارًا، أردت أن تقول: رَأَيْتُ^(٢) حِمَارًا^(٣)، فغلطت فقلت: رَأَيْتُ زَيْدًا، ثم سلبت الغلط عن زيد بذكر حمار وهذا معنى قوله: «غَلَطْتُ بِهِ سَلْبًا»، أي سلب الغلط عن الأول بالثاني. «وَذَا» مفعول مقدم «باغز»، ومعنى «اغز»: أنشبت، «وللإضراب»^(٤) متعلق / باغز، «وقصدًا» منصوب «بصحب»، وفاعل «صحب» هو البديل ^{١٧٩}_أ المشار إليه «يذا» و«قصدًا»^(٥) بمعنى مقصود^(٦) وهو واقع على الأول، ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي إن سحب البديل ذا قصد، وقوله: «ذَوْنُ قَصْدٍ» في موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف لدلالة الأول عليه، أي وإن سحب البديل المتبوع حالة^(٧) كونه دون قصد، «وَعَلَطْتُ» خبر مبتدأ مضمرة^(٨) على حذف مضاف أي هو بدل غلط، «وبِهِ سَلْبًا» صفة، ومفعول «سَلْبًا» ضمير عائد على الحكم المفهوم من الكلام وتقدير كلامه وإن سحب البديل المتبوع دون قصد فهو بدل غلط سلب به الحكم عن الأول وهو المتبوع. ثم مثل للأقسام^(٩) الأربعة فقال:

(ص) كَزُورُهُ خَالِدًا وَقَبْلَهُ الْيَدَا * وَأَعْرِفُهُ حَقُّهُ وَخُذْ نَبْلًا مُدَى

(ش) «فَزُورُهُ خَالِدًا» مثال للبديل^(١٠) المطابق، لأن خالداً والضمير

(١) في ش «بلا قصد».

(٢) «رأيت» ساقطة من ش، ظ.

(٣) في ش «الحمار».

(٤) في ز «وللإضراب» تحريف.

(٥) في ت «وقصد» تحريف.

(٦) في ك «مقصودا».

(٧) في ظ «حال».

(٨) في ظ «محذوف».

(٩) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «الأقسام».

(١٠) في ظ «البديل».

المتصل «بُزْزَةُ» كشيء واحد، «وَقَبْلَهُ الْيَدَا» مثال لبدل البعض من الكل، «وَأَعْرِفُهُ حَقُّهُ» مثال لبدل^(١) الاشتغال وفي هذه المثل تنبيه على جواز بدل الظاهر من المضمر^(٢) وسيأتي، «وَنُحِذُّ تَبْلًا مُدَى» [مثال^(٣) للبدل^(٤) المباين، وقد تقدم أنه على قسمين، والمثال محتمل لهما، لأنه يجوز أن يكون قصد الأول فيكون كقولك: أَكَلْتُ نُحْبَرًا لَحْمًا، وأن لا يقصده فيكون كقولك: رَأَيْتُ زَيْدًا حِمَارًا، «وَالْمُدَى» جمع مُدِيَّة / وهي^(٥) السكين.

١٧٩
ب

ثم قال^(٦) :

(ص) وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا * تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلَا
أَوْ ائْتَصَى بَعْضًا أَوْ ائْتَمَلَا * ...

(ش) يعني أن ضمير الحاضر لا يبدل منه الظاهر مطلقا، بل إن كان بدل بعض جاز مطلقا، وكذلك بدل الاشتغال، ومثال بدل البعض قول الشاعر:

أَوْ عَدَنِي بِالشَّجَنِ وَالْأَدَاهِمِ - ١٥٨

رَجُلِي فَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ^(٧)

(١) في ظ «البدل». تحريف.

(٢) في ظ «الضمير».

(٣) «مثال» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٤) في ظ «البدل» تحريف.

(٥) في الأصل «وهو» وما أثبت عن بقية النسخ أولى.

(٦) «ثم قال» ساقط من هـ.

(٧) رجز لعديل بن الفرخ.

انظر اللسان «وعد»، و«دهم»، والمقاييس ١٢٥:٦.

وشرح المفصل ٧٠:٣ وشرح الكافية لابن مالك ١٢٨٢:٢ وشرح المرادى ٢٥٧:٢ وشرح ابن عقيل

٢٥١:٢ وشرح الأشموني ١٢٩:٣

ورد عجز البيت في الأصل:

الأدهم: جمع أدهم وهو القيد.

شنة: أي غليظة خشنة.

المناسم: جمع منسم، وأصله طرف خف البعير. وأراد الشاعر بها هنا طرف رجله وأسفلها.

ومثال بدل الاشتمال قوله:

١٥٩- [ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا] * وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا^(١)

وإن كان مطابقاً فيشترط فيه أن يدل على إحاطة نحو: جِئْتُمْ كَبِيرُكُمْ وَصَغِيرُكُمْ وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمخاطب، وفهم منه أن ضمير الغائب يجوز البدل منه مطلقاً وقد تقدم في المثل «وَمِنْ ضَمِيرٍ» متعلق «بِثْبُدْلُهُ» و«الظَّاهِر» مفعول بفعل مقدر يفسره «تُبْدِلُهُ»، و«إِلَّا» استثناء^(٢)، و«وَمَا» منصوب^(٣) على الاستثناء وهي موصولة وصلتها «جَلَا»، و«إِحَاطَةً» مفعول «بِجَلَا»، و«اقتَصَى» معطوف على «جَلَا» ثم مثل بدل الاشتمال فقال:

(ص) ... * كَأَنَّكَ ابْنُهَا جَكَ اسْتِمَالاً

(ش) «فَأَبْنَاهَا جَكَ» بدل من الضمير في «أَنَّكَ»، و«اسْتِمَالاً» خبر كأن ثم قال:

(ص) وَتَبْدَلُ الْمُضْمِنِ الْهَمْزُ يَلِي * هَمْزاً ...

(ش) يعني أنَّ المبدل منه إذا كان اسم استفهام لا بد أن يكون البدل مقترناً بهمزة الاستفهام وقد مثل ذلك بقوله:

(ص) ... * ... كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلَى

«وَتَبْدَلُ» مبتدأ، و«الْهَمْزُ» مفعول / ثان بالمضمن، و«يَلِي» في موضع ١٨٠^أ خبر المبتدأ، و«هَمْزاً»^(٤) مفعول «يَلِي»، و«مَنْ» اسم استفهام وهو

(١) الشاهد لعدى بن زيد، ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ك، ت انظر الكتاب ١٥٦:١ وشرح الفصل

٦٥:٣ وشرح الكافية لابن مالك ١٢٨٤:٣ وشرح ابن الناطم ٥٥٩.

ذريني: ذهيني، ألفيتني: وجددتني، مضاعا: ذاهبا.

(٢) في ز و«الاستثناء» تحريف.

(٣) في ك «منصوبة».

(٤) في ت «وهمز» وما أثبت عن الأصل والألفية وبقية النسخ أدق.

مبتدأ، و«ذَا» خبره، «وَأَسْعَيْدُ أُمُّ عَلِيٍّ» بدل من مَنْ. ثم قال^(١) :

(ص) وَيَبْدُلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ * يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنِ

(ش) يعني أنه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل، وظاهره أن ذلك جائز في جميع أقسام البدل، والمسموح من ذلك بدل الكل من الكل كقوله:

١٦٠ - مَتَى تَأْتِيْنَا ثُلُمْنَا بِنَا فِي دِيَارِنَا
[تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجُجًا]^(٢)

«تَأْتِيْنَا وَثُلُمْنَا» متفقان في المعنى، وبدل الاشتمال كقوله تعالى:

(يَلْقَى أَتَانًا. يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ)^(٣)

ومنه قوله في المثال: «مَنْ»^(٤) يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ^(٥)

«فَيَسْتَعِينُ»^(٦) بدل من «يَصِلُ» بدل اشتمال^(٧)، وأما بدل الغلط فأجازه قوم،

ونقل جوازه^(٨) عن «سيبويه»^(٩) والقياس يقتضيه ومثاله: قَامَ قَعَدَ زَيْدٌ أُرِدْتُ أَنْ

تقول: قَعَدَ فغلطت فقلت: قَامَ، ثم أبدلت قعد منه، وأما بدل البعض فلم يُسمع^(١٠)

(١) «ثم قال» ساقط من ش.

(٢) الشاهد لعبيد الله بن الحر الجعفي.

ما بين المعقولين تكملة من ش. انظر اللسان «نور».

والكتاب ٨٦:٣ وشرح المفصل ٥٣:٧ وشرح المراتي ٢٦٢:٣ وشرح الأشموني ١٣١:٣ والخزانة ٢٦٠:٣.

تلمس: يُقال أَلَمَ الرجل بالقوم. أي أهاهم.

في هـ، ز مَتَى تَأْتِيْنَا تَلْمَسُ بِنَا فِي دَارِنَا.

(٣) سورة الفرقان آية: ٦٨، ٦٩.

(٤) «مَنْ» ساقطة من هـ، ت.

(٥) في ظ «يستعين بنا» وجارها أكمل، كما في الألفية.

(٦) «فيستعين» ساقطة من ت.

(٧) في ظ «الاشتمال».

(٨) «جوازه» ساقطة من ت.

(٩) انظر الكتاب ٨٦:٣، ٨٧، والمقتضب ٦٢:٢.

(١٠) في شرح التصريح ١٦١:٢ «وبدل البعض نحو: إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدُ لِلَّهِ يَوْحَمُكَ» فتسجد بدل

من تصل بدل بعض من كل.

وفي شرح المراتي ٢٦٢:٣ «ولا يبدل بدل بعض».

وكذا في شرح الأشموني ١٣١:٣.

(النداء)

(ش) النداء في اللغة: الصوت، ويضم أوله ويُكسر، وهو في الاصطلاح:

النداء بحروف مخصوصة، والمنادى ثلاثة أقسام: بعيد، وقريب ومندوب. وقد أشار إلى الأول فقال^(١):

(ص) وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ يَا * وَأَيُّ وَآءٌ وَكَذَاءٌ «يَا» ثُمَّ هَيَّا

(ش) فذكر أن المنادى البعيد له خمسة أحرف، والمراد «بالنَّاءِ»^(٢) البعيد المسافة^(٣)، و«أَوْ»^(٤) كَالنَّاءِ البعيد حكماً كالساهي. ثم أشار إلى المنادى القريب بقوله / :

(ص) وَالْهَمْزُ لِلدَّائِي ... * ...

(ش) «والدَّائِي» هو القريب، وذكر له^(٥) حرفاً واحداً وهو الهمزة نحو: أَزِيدُ أَقِيلُ، ثم أشار إلى المندوب فقال:

(ص) ... وَوَالَيْنُ ثُدْب * أَوْ يَا ...

(ش) فذكر للمندوب حرفين «وَاءٌ»، و«يَاءٌ»، نحو: «وَأَزِيدَا» و«يَا زِيدَا»، فعلم أن «يَا» يُنادى بها المندوب وغيره، وأن «وَاءٌ» لا يُنادى بها إلا المندوب

(١) في ش، هـ، ط، ك، ت «بقوله».

(٢) في ز «بالنداء» تحريف.

(٣) في ط، ت «مسافة».

(٤) في الأصل، ش «وبأو».

(٥) «له» ساقط من ت.

ثم قال:

(ص) ... * ... وَغَيْرُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ اجْتِنِبْ

(ش) غير «وَا» هو «يَا» يعني أَنَّ «يَا» إذا لم تكن قرينة^(١) تبين الندبة اجتنب وتعيّنت «وَا»^(٢) ، لأنها لا لبس فيها. ثم إنَّ المنادى على ثلاثة أقسام:

- قسم يمتنع معه حذف حرف النداء.

- وقسم يقل.

- وقسم يجوز.

وقد أشار إلى الأول والثالث بقوله:

(ص) وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا * بجا مُسْتَعْلَاً قَدْ يُعْرَى فَأَعْلَمَا

(ش) فيمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التي ذكر^(٣) ، أما المندوب والمستغاث فإنَّ المقصود فيهما^(٤) مدّ الصوت، والحذف ينافي ذلك، وأما المضمّر فيمتنع معه الحذف لأنَّ يُقَوِّتُ^(٥) معه الدلالة على النداء، إذ هو دال بالوضع على الخطاب، وغير هذه الثلاث سائر المناديات، ودخل فيها ما يقل فيه الحذف وذلك النكرة واسم الإشارة فَأُخْرِجْهُ بقوله:

(ص) وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُتَّارِلَةِ * قَلَّ وَمَنْ يَمْتَنِعُهُ فَالضَّرُّ عَاذِلُهُ

(ش) الإشارة إلى حذف حرف النداء، وفُهِمَ من البيت أَنَّ في حذف / ١٨١

(١) كذا في الأصل وبقية النسخ. والأصح هنالك قرينة.

(٢) في ز «وَا».

(٣) في ش، هـ ، ز، ك «ذكرها».

(٤) في ط «فيها» تحريف.

(٥) في ت «تقوّت» وهذا جائز لأنَّ الضمير يعود على الدلالة.

حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة خلافاً لقوله: «وَمَنْ يَمْتَنِعُهُ»، والمنع مذهب «البصريين» والجواز مذهب «الكوفيين» وهو اختيار الناظم^(١) ولذلك قال «وَمَنْ يَمْتَنِعُهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهُ»^(٢) «فعاذل» المانع يُجيز، «وعَاذِلَهُ»^(٣) اسم^(٤) فاعل من عدل إذا^(٥) لَمْ، وذال معجمة، ومن حَذَف حرف النداء مع اسم الجنس قوله: «تُزَيِّى حَجَرٌ»^(٦) أي يا حجر، ومن حذفه مع اسم الإشارة قوله:

١٦١- [إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي] بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ^(٧)

أراد^(٨) يا هذا. وفهم منه أنَّ الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك: العلم نحو: (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)^(٩).

والمضاف نحو: (رَبِّ اغْفِرْ لِي)^(١٠)

والموصول نحو: مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسَنُ إِلَيَّ

(١) قال في شرح الكافية ٣: ١٢٩١ «والبصريون يرون هذا شاذاً لا يُقاس عليه، والكوفيون يقيسون عليه. وقولهم في هذا أصح».

انظر شرح ابن عقيل ٢: ٢٥٧، وشرح الأشموني ٣: ١٣٧.

(٢) «عَاذِلَهُ» ساقطة من ز.

(٣) في ز «وعاذل» تحريف.

(٤) «إسم» ساقطة من ك.

(٥) في الأصل «إذا».

(٦) حديث شريف روى في البخاري «غسل» ١: ٧٨.

وفي المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ١: ٣٠٨ «تُزَيِّى يَا حَجَرٌ تُزَيِّى يَا حَجَرٌ»

(٧) الشاهد لدى الرمة، ما بين المعقوفين تكملة من ش.

انظر ديوان ذي الرمة ٥٦٣.

وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٢٩١ وشرح المرادي ٣: ٢٧١. وشرح الأشموني ٣: ١٣٦.

(٨) في هـ «أي».

(٩) سورة يوسف آية ٢٩.

في ش، ك، ت «يوسف» اكتفى بموضع الشاهد.

(١٠) سورة الأعراف آية: ١٥١.

والمطول نحو: طَالِماً جَبَلًا أَقْبِلْ.

وَأَيِّ نحو: (أَيَّةُ الْمُؤْمِنُونَ)^(١).

«وَذَلِكَ»^(٢) مبتدأ، وخبره «قُلْ» «وفي اسم» متعلق «بقُلْ»، «وَمَنْ يَنْتَعِه»^(٣) شرط والجواب «فَأَنْصُرُو عَادِلَهُ»، ثم إن المنادى على قسمين:

مبني على الضم، ومنصوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَإِنَّ الْمَعْرُوفَ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَ * عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عَهْدًا

(ش) يعني أن حكم المنادى المعروف المفرد البناء على ما كان يُرفع به قبل النداء وشمل قوله: «المعروف» ما تعرف^(٤) قبل النداء نحو: يَا زَيْدُ، وما تعرف^(٥) في النداء^(٦) نحو: يَا رَجُلُ، والمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به^(٧)، [فيقال في نحو يا رَجُلُ. مفرد، لأنه ليس بمضاف ولا شبيه به]^(٨). وفهم من قوله: «عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عَهْدًا»^(٩)، أنه إذا كان مثنى يبنى / على الألف فتقول: «يَا زَيْدَانِ، وإن كان جمع جمع^{١٨١} مذكر بنى على الواو نحو: يَا زَيْدُونَ، «وَالْمَعْرُوفَ» مفعول «هَابَنِ» وكان حقه أن يقدم «الْمُنَادَى»، لأن المعروف نعت له، «وَالْمَفْرَدَ» نعت للمنادى «وَعَلَى الَّذِي» متعلق «هَابَنِ».

(١) سورة النور آية ٣١

(٢) في ت «وذلك» تحريف.

(٣) في ت «يمنع» تحريف.

(٤) «وما تعرف» ساقط من ك. وفي ت «ما يُعرف».

(٥) في ت «وما يُعرف».

(٦) ما بعد «قبل النداء» إلى هنا ساقط من ظ.

(٧) في هـ، ت «ولا شبيه».

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٩) في ظ «عهد» تحريف.

ثم قال:

(ص) وَالْوِاضِعُ مَا بَقِيَ قَبْلَ الدَّاءِ * ...

(ش) يعني أَنَّ الاسم إذا كان مبنياً قبل النداء ثم تُودى نُوى بناؤه على الضم نحو: يا هَذَا، ويا بَرِّقَ نَحْرُهُ، ويظهر أثر تقدير الضم إذ أتبع فإنه يجوز فيه ما يجوز في الظاهر الضم فتقول: يا سيبويه الظريفُ والظريفُ، وغير ذلك من أحكام التابع المضموم، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَلِيَجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ مُجْدَدًا

(ش) أي ويجري^(١) في المثوى الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذي جدد بناؤه أي^(٢) حدث في النداء، ثم أشار إلى الثاني فقال:

(ص) وَالْمَفْرَدَ الْمَكْشُورَ وَالْمُضَافَا * وَشَبِيهَهُ انْصَبَ ...^(٣)

(ش) المفرد المنكور هو النكرة غير المقصودة كقول الأعشى: يَا رَجُلًا تَحْدُ يَتِيذِي؛ لأنه لم يناد رجلاً بعينه، ومثال المضاف: يا عَهْدَ اللَّوْ، ويا خُلَافَ زَيْدٍ، والمراد بشبه المضاف المطول وهو ما عمل فيما بعده رفعاً نحو: يا حَسَنًا^(٤) وَجْهَهُ أَوْ^(٥) نَصَبًا نحو: يا طَالِعًا جَبَلًا، أو في المجرور نحو: يا مَآؤًا يَزِيدُ، أو كان معطوفاً ومعطوفاً عليه نحو: يا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ، فهذه كلها منصوبة ونصبها على الأصل؛ لأن المنادى / مفعول بفعل محذوف تقديره: ١٨٢
أنادي، ولا خلاف في وجوب نصبها، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * عَادِمًا خِلَافًا

(١) في هـ، ز «ويجري المنادى» وبمبارتهما أكمل.

(٢) ما بعد «مُجْدَدًا» إلى هنا ساقط من ت.

(٣) في ش أكمل عبارة الألفية «وشبهه انصب عاد ما خلافاً» والتكملة هنا غير لازمة، لأنها ستذكر في موضعها.

(٤) في ت «حسنًا» سقطت «يا»

(٥) في ت «ونصبًا».

(ش) «والمفردة» مفعول مقدم بالنصب «وعادياً» حال من الضمير المستتر في انصب. ثم قال:

(ص) وَلَنَحْوِ زَيْدٍ نُبِّمُ وَالْفَتْحُ مِنْ * نَحْوِ أَزِيدَ بْنِ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ

(ش) يعني أن ما كان من المنادى كالمثال المذكور جاز فيه الضم والفتح بخمسة^(١) شروط:

الأول: أن يكون علماً كزيد من المثال.

الثاني: أن يكون موصوفاً بإثنين.

الثالث: أن يكون ابن مضافاً إلى علم كسعيد من المثال.

الرابع: أن لا يفصل بينهما^(٢)، أعني^(٣) بين المنادى وصفته.

الخامس: أن يكون المنادى ظاهر الضم.

وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور، «وَنَحْوِ مَفْعُولِ يَضُمُّ» وهو أيضاً مطلوب «لَا فَتْحُ»، و«مِنْ نَحْوِ» متعلق «بِضْمِ»، «وَتَهِنْ» مضارع وهن بمعنى ضَعُفَ.

وفهم منه أنه إن لم يكن المنادى علماً ولا مضافاً^(٤) إليه «ابن» وجب البناء على الضم على ما يقتضي أصل المنادى المفرد، وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

(ص) وَالضُّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِثْنُ عَلَمًا * أَوْ يَلِ الْإِثْنُ عَلَمٌ قَدْ حُجِّمًا

(١) في الأصل، ظ، ت «وهي خمسة».

(٢) هـ «بينهما فاصل» وصارتها أكمل.

(٣) في ز «أي أعني».

(٤) في ش، ك، ت «ولا ما أضيف إليه» وما أثبت أدق.

(٥) في الأصل، هـ، ظ، ت «وبلى».

وفي ك «أو بلى» «وما أثبت أولى، لأنه ورد في الألفية وبقيّة النسخ.

(ش) فمثال كون المنادى غير علم يَا رَجُلُ ابْنٌ سعيد، ومثال كون المضاف إليه «ابن» غير علم^(١): يَا زَيْدُ ابْنٌ أَخِيَّتَا^(٢). «والضمُّ» مبتدأ وخبره «قَدْ حَيِّمًا» «وإنَّ لَمْ يَلِ^(٣)» شرط وجوابه محذوف والتقدير: وَالضُّمُّ قَدْ حَيِّمًا / إِنَّ لَمْ يَلِ فَهَوَّ مُتَحَيِّمًا. ويجوز أن يكون «قَدْ حَيِّمًا» جواب الشرط، ^{١٨٢}_ب والشرط وجوابه خبر «الضُّمِّ» واستغنى بالضمير الذي في حتم^(٤) عن^(٥) الرابط؛ لأن جملة الشرط والجواب^(٦) يُستغنى فيهما بضمير واحد لتزليلهما^(٧) منزلة الجملة الواحدة، وعلى هذا فلا حذف^(٨). ثم قال:

(ص) وَأَطْمُومُ أَرِ النَّصَبِ مَا احْطِطَارَ أَلْوَنًا * يَمَّا لَهُ اسْتِخْفَاقٌ صَمٌّ يَبِينَا

(ش) يعني أنه يجوز الضم والنصب في المنادى المستحق للبناء وهو العلم والنكرة المقصودة إذا اضطر شاعر لتتوينه، فمثال الضم قوله:

١٦٢ - سَلَامٌ لِلَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ^(٩)

(١) في ر «علم نحو» وعبارتها أفضل.

(٢) في ت «يا زيد ابن أخيتنا»

(٣) في الأصل «بك» تحريف.

(٤) في ت «حتمًا».

(٥) في الأصل، هـ، ز، ط، ت «في»، وفي ش «على» تحريف.

(٦) في الأصل، ط «الضم والشرط»، وفي ت «جملة الشرط» وما أثبت عن بقية النسخ أصبح.

(٧) في الأصل، ز، ط «لتزليلهما» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

(٨) في ت «فلا خلاف» تحريف.

(٩) الشاهد للأحوص الأنصاري، انظر ديوانه ١٨٩

وفي الكتاب ٢: ٢٠٢، وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٤، وشرح ابن الناظم ٥٧٠، وشرح التصريح

٢: ١٧١ وشرح الأشموني ٣: ١٤٤، وأمالى الزجاجي ٨١

قال البغدادي في الخزانة ١: ٢٩٤.

«تتوين المنادى المضموم مذهب الخليل وسيبويه والمالزي. قال النحاس والأخفش وحجتهم أنه بمنزلة مرفوع ما لا يتصرف فلحقه التتوين على لفظه، واختار الزجاجي في أماليه هذا المذهب لكنه رد الحجة فقال الاسم المعلم المنادى المفرد مبني على الضم لمضارعه عند الخليل وأصحابه للأصوات، وعند غيره لوقوعه موقع الضمير، قال النحاس وحكى سيبويه عن عيسى ابن عمر يا مطر بالنصب. قال المبرد أما أبو عمرو وعيسى والجرص فيختارون النصب، وحجتهم أنهم ردوه إلى الأصل لأن أصل النداء النصب».

ومثال النصب قوله:

١٦٣ - ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ * يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتَكَ الْأَوَاقِي (١)

والاختار عند «الخليل» و«سيبويه» الضم، وفي تقديم الناظم له إشعار باختياره (٢) وينبغي أن يُعتقد أنه عند من ترك الضم مع التنوين مبني، وعند من نصب معرب. «وما» مفعول «بأنصب» وهو مطلوب أيضاً «لاضُمَّم» فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها «تَوَنَّا» (٣) «واضْطَرَّاراً» [مفعول له] (٤) وهو تعليل لئُون، «وَمِمَّا» متعلق بئُون، «وما» المجرورة «بِئْن» موصولة، «واسْتَخْقَاقُ صَمِّ» مبتدأ، «وَبَيِّنَا» (٥) خبره والجملة صلة لما «وَلَّ» (٦) متعلق ببيِّنَا. ثم قال:

(ص) وَيَا ضْطَرَّارَ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ * ...

(ش) يعني أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء (٧) «وَأَلْ» إلا في الضرورة / كقوله:

١٨٣
أ

١٦٤ - مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَكَيْتَ قَلْبِي (٨)

(١) الشاهد لهليل - حدى بن ربيعة.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٤، والمقتضب ٤: ٢١٤ والحمل للزجاجي ١٦٦ وأمالى القالى ١: ٣٠٠ وشرح الأشموني ٣: ١٤٥.

وفي رواية:

رَفَعَتْ رَأْسَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ
يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتَكَ الْأَوَاقِي

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٠٢ وشرح المرادى ٣: ٢٨٦، وشرح الأشموني ٣: ١٤٥.

(٣) في ت «نوبا» تصحيف.

(٤) «مفعول له» تكملة من ش، ك.

(٥) في ظ «وبينا» تحريف.

(٦) في الأصل «له».

(٧) في ظ «بين يا وأل».

(٨) لم أعر على قائله، وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزوم وعجز البيت: «وَأَلَّتْ بِخَيْلَةٍ بِالْوُضَلِ خَنْجَ».

انظر اللسان «لنا» والكتاب ٢: ١٩٧، وشرح المفصل ٢: ٨ والإنصاف ١: ٣٣٦ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٨.

والخزانة ١: ٣٥٨.

وفي رواية:

فديتك يا التي تيمت قلبي
وأنت بخيلة بالود عني

وقوله:

١٦٥ -

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَأَا
[إِنِّي كُنتُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا] ^(١)

ثم استثنى من ذلك لفظة ^(٢) «الله» والجملة الإسمية المصدرة بأل فقال:

(ص) ... * إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَخِئِّي الْجُمْلُ

(ش) فيجوز في الاختيار: يا أله ^(٣) بقطع الهمزة ووصلها للزوم «أل» له ^(٤) حتى صارت كأنها من نفس الكلمة، ويا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ. إذا سُميت به رجلاً، لأن «أل» من جملة المسمى به. ثم قال:

(ص) ... * وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّغْوِيضِ

(ش) يعني أن الأكثر في لداء لفظ ^(٥) «اللَّهُمَّ» بيمين مشددة مزيدة آخرأ عوضاً من حرف النداء، وفهم منه أن قولهم يا أله ^(٦) وإن كان جائزاً في الاختيار دون «اللَّهُمَّ» في الكثرة ^(٧)، وقد جاء في الشعر الجمع بين ^(٨) النداء والميم وإلى ذلك ^(٩) أشار بقوله:

(ص) ... * وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

^(١) رجز لم أقف على قائله.

ما بين المعقوفين بكلمة من ش، ز، ك.

انظر المقتضب ٤: ٢٤٣ وأمالى الشجرى ٢: ١٨٢ والإنصاف ١: ٣٣٦ وشرح المفصل ٢: ٩ وشرح

الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٨، وشرح ابن عقيل ٢: ٢٦٤.

وفي رواية أخرى لعجز البيت: «إِنِّي كُنتُمَا أَنْ تَقْعَبَانَا شَرًّا».

^(٢) في ظ، ت «لفظ».

^(٣) في الأصل «يا لله».

^(٤) «له» ساقط من ظ.

^(٥) في الأصل، ز «لفظة» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

^(٦) في الأصل «يا لله».

^(٧) في ش «في الأكثر».

^(٨) في ش، ه، ظ، ك، ت «بين حرف» وعبارتها أدق.

^(٩) في ز «واليه».

(ش) وجه^(١) شذوذه أنه جمع بين العوض والمعوّض منه، ومنه قوله:

١٦٦ - إِيَّيْ إِذَا مَا حَدَّثَ الْكَا

أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ^(٢)

والقريض: الشعر.



^(١) في هـ ، ظ «وجه».

^(٢) نسب البيتان إلى أبي خراش الهذلي في اللسان «لم»

وأمالى ابن الشجرى ٢: ٢٢٨.

ونسبه الأستاذ عبد السلام هارون إلى أمية بن أبي الصلت وليس في ديوانه وورد بلا نسبة في اللسان «لا».

والمقتضب ٤: ٢٤٢، وأمالى الشجرى ٢: ١٠٣ والإنصاف ١: ٣٤١ وشرح المفصل ٢: ١٦ وشرح

التصريح ٢: ١٧٢، والخزانة ١: ٢٥٨ ومعجم شواهد العربية ٢: ٥٣١.

(فصل)

(ص) تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ ذُوْنَ أَلْ * أَلْزِمَهُ نَصْباً كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ

(ش) شمل قوله: «تَابِعْ»^(١)، جميع التوابع، والمراد ما سوى البدل وعطف النسق على ما سيأتي، وشمل ذي الضم العَلَمَ والنكرة المقصودة. «وَالْمُضَافَ» نعت لتابعٍ وخرج به التابع المفرد، «وَذُوْنَ أَلْ» خرج به المضاف المقرون بأل وقوله: أَلْزِمَهُ / نَصْباً، يعني في التابع المستوفى للشروط وذلك إذا ^{١٨٣} _ب كان التابع غير عطف النسق والبدل، وكان مضافاً مجرداً من «أَلْ»، فمثال ما استوفى^(٢) الشروط في وجوب النصب وهو نعت يَا زَيْدُ ذَا الْجَمَّةِ^(٣). ومثاله وهو توكيد: يَا زَيْدُ نَفْسُهُ، وَيَا تَيْمُّ كُلُّهُمْ، ومثاله وهو عطف بيان: يَا زَيْدُ عَائِدُ الْكَلْبِ. فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ النَّصْبُ * ...

(ش) فمثال النعت: يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ وَالظَّرِيفُ، ومثال عطف البيان: يَا زَيْدُ قَفَّةً، ومثال التوكيد: يَا تَيْمُّ أَجْمَعُونَ^(٤)، ومثال المضاف المقرون بأل: يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ.

فهذه أربع^(٥) صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب. «وَتَابِعْ» مفعول بفعل

(١) في ز «التابع».

(٢) في الأصل «ما استوفى» تحريف.

(٣) في هـ «يا زيد ذا الحيل» تحريف. الجملة: الشعر الذي يكون أسفل الأذن.

(٤) في ت «جمعاً» تحريف. وما أثبت أصح، لأنه توكيد للجمع.

(٥) في الأصل «أربعة» تحريف.

مضمّر من باب الاشتغال يفسره «الزّنه»، «المُضَاف» نعت لتابع، «ودون» متعلق بالاستقرار على أنه حال من «تابع»، و«نُصباً» مفعول ثان «لألّزّنه»، والمفعول الأول الهاء، «وما» مفعول «بازفّع» وهو مطلوب^(١) «لأنصب» فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها «سواء».

ثم قال:

(ص) ... وَاجْعَلَا * كَمْشَتَقِلُّ نَسَقًا وَبَدَلَا

(ش) يعني أن عطف النسق والبدل إذا تبعاً المنادى حكمهما حكم المستقل فيجب بناؤهما على الضم إن كانا مفردين /، ونصبهما إن كانا مضافين وسواء كان المنادى مبنياً على الضم أو منصوباً فتقول: يَا أَخَانَا زَيْدٌ^(٢) وَيَا أَخَانَا عَمْرُو^(٣)، وَيَا زَيْدٌ أَخَانَا، وَيَا عَمْرُو صَاحِبَتَا^(٤).

وسبب ذلك أن البدل في نية تكرار العامل، وحرف^(٥) العطف بمنزلة العامل، فإذا كررت حرف النداء معهما كانا كالمباشرين لحرف النداء. والألف في «اجْعَلَا»^(٦) بدل من نون التوكيد^(٧) الخفيفة، «وَنَسَقًا» «وَبَدَلًا» مفعول أول «اجْعَلَا» «وَكَمْشَتَقِلُّ»^(٨) في موضع المفعول الثاني، لأن معنى «اجْعَلَا» صَيِّرُ^(٩). ثم إن المعطوف عطف نسق^(١٠) إذا كان مقروناً «بأل» ففيه وجهان، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) في ك «المطلوب».

(٢) في هـ، ك «يَا أَخَانَا وَزَيْدٌ»

هذا المثال لعطف النسق مفرداً.

(٣) في ظ «وَيَا صَاحِبَتَا عَمْرُو».

وفي ك «وَيَا أَخَانَا وَعَمْرُو» هذا المثال لعطف النسق مفرداً.

(٤) في ظ «وَيَا عَمْرُو يَا صَاحِبَتَا».

(٥) في ز «وحروف».

(٦) في الأصل «اجعل» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٧) في ت «من التوكيد بالنون».

(٨) في ش، ك «وَكَمْشَتَقِلُّ» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٩) في الأصل «ضمير» تحريف.

(١٠) في ظ، ت «النسق»

(ص) وَإِنْ يَكُنْ مَضْحُوبٌ أَلْ مَا تُسَقَّا * فَبِهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

(ش) يعني أَنَّ المعطوف عطف النسق^(١) إذا كان مصحوباً «لأن» يجوز فيه وجهان الرفع والنصب، والرفع هو الاختار، وهو مفهوم من قوله: «وَرَفْعٌ يُنْتَقَى» وعلم أَنَّ ثاني الوجهين هو النصب من ذكر الرفع ومما تقدم في بعض التوابع من جواز الرفع والنصب فتقول: يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ وَالْحَارِثُ^(٢) ومنه قوله:

١٦٧. أَلَا يَا زَيْدُ وَالضُّحَاكَ سَيِّرَا * فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خمر الطَّرِيقِ^(٣)

يروى برفع «الضُّحَاكَ» ونصبه، وفُهم من قوله: «وَرَفْعٌ يُنْتَقَى» أنه موافق للقاتلين باختياره، وهم «الخليل»، «وسيبيوه» / و«المالزي»؛ وإنما اختيار لمناسبة ^{١٨٤} الحركتين، ولما حكى «سيبيوه» أنه أكثر في كلام العرب من النصب^(٤) «وَمَضْحُوبٌ»^(٥) خبر «يَكُنْ»^(٦)، «وَمَا تُسَقَّا»^(٧) اسمها، ويجوز العكس والأول أرجح^(٨) وفيه وجهان: جملة^(٩) من مبتدأ وخبر وهي جواب الشرط، «وَرَفْعٌ يُنْتَقَى» جملة من مبتدأ وخبر وهي^(١٠) مستأنفة.

(١) في هـ «نسق».

(٢) في الأصل «يا زيد والحارث والحارث» تحريف.

(٣) لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب اللغة والنحو.

انظر اللسان «خمر»، والخصائص ٣: ١٧٦ وشرح المفصل ١: ١٢٩، والهمع ٥: ٢٨٢ ومعجم شواهد العربية ٢: ١٠٥

ومعجم شواهد النحو ١٢٠.

(٤) اختلف في اختيار منهما. اختار الخليل وسيبيوه والمالزي الرفع، وإليه ذهب الناظم.

واختار أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس والجرمي النصب.

والاختار عند المبرد النصب إذا كانت الالف واللام للتعريف والرفع إذا كانت غير معرفة.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣١٤.

(٥) في ش «ومصحوب أَلْ».

(٦) في الأصل، ش، هـ، ظ، ت «كان» والمثبت أدق كما في ز، ك، والألفية.

(٧) في ت «وما نسق».

(٨) في ش «أصبح» وفي ز «أظهر» وفي ظ «أوجه».

(٩) في ز «جملة مستأنفة».

(١٠) ما بعد «وهي» إلى هنا ساقط من هـ.

ثم اعلم أنَّ من المناديات «أي» ويلزم أن توصف بأحد^(١) ثلاثة أشياء: «ألّ» و«ذا»^(٢) و«الذي» وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) وَأَيُّهَا مَصْحُوبٌ أَلّ بَعْدُ صِفَةٌ * يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ^(٣) لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

(ش) يعني أن «أَيَّا» إذا كانت منادى^(٤) لزم وصفها بمصحوب «ألّ» واجب الرفع نحو: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وإنما لزم رفع وصفها. وإن كان يجوز فيه الرفع والنصب إذا كان المنادى غير «أي» لإبهامها وهي نكرة مقصودة، وإنما لزمته^(٥) «الهاء» لتكون عِوَضاً مما يستحق من الإضافة، والأرجح في ضبط هذا البيت أن يكون «مَصْحُوبٌ» منصوباً، «فَأَيُّ»^(٦) مبتدأ، «وَيَلْزَمُ»^(٧) خبره، «وَمَصْحُوبٌ» مفعول مقدم يلزم، «وصِفَةٌ» منصوب على الحال من مصحوب «ألّ»، «وبالرَّفْعِ» في موضع الحال من «مَصْحُوبٌ»^(٨)، «ولَدَى» متعلق بيلزم «وبَعْدُ» في موضع الحال، والمضاف إليه «بَعْدُ» ضمير عائد على «أي» والتقدير: وَأَيُّهَا يَلْزَمُ مَصْحُوبٌ أَلّ فِي حَالِ كَوْنِهِ صِفَةً لَهَا مَرْفُوعَةٌ وَاقِعَةً بَعْدَهَا / ويجوز أن يكون مَصْحُوبٌ^(٩) مرفوعاً على أنه مبتدأ، ويكون خبره ١٨٥

«يَلْزَمُ» بالياء، والجملة خبر «أَيُّهَا» والضمير العائد على المبتدأ محذوف^أ

تقديره: يلزمها. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

(ص) وَأَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ * ...

(١) في هـ «لأحدى» تحريف.

(٢) في ظ «وذو».

(٣) في ت «في الرفع» تحريف.

(٤) في ظ «مناداة».

(٥) في ش «لزمته».

(٦) في هـ، ز «وأي».

(٧) في الأصل «ولزم» تحريف.

(٨) في ظ «مصحوب أل».

(٩) في ش «مصحوب أل».

(١٠) في الأصل، ز، ظ، ت «وأبها ذا» تحريف.

(ش) يعني أنه ورد في كلام العرب صفة^(١) «أَيَّهَا» باسم الإشارة نحو:

يَا أَيَّهَذَا الرَّجُلُ. وشمل المفرد والمثنى كقوله:

١٦٨ - أَيَّهَذَانِ كُلاًّ زَادَكُمَا * وَدَعَانِي وَإِغْلًا فِيمَنْ وَعَلَّ^(٢)

وبالموصول المصدر «بأل» كقوله تعالى^(٣) (يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ)^(٤) ثم قال:

(ص) ... * وَوَصَفُ أَيِّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

(ش) يعني أن «أَيَّ» لا توصف إلا بما ذكر ولا يجوز أن توصف بغير ذلك فلا يُقال: يَا أَيُّهَا صَاحِبُ عَمْرٍو، ونحوه. ثم قال:

(ص) وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ * إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيثُ الْمَعْرِفَةَ

(ش) يعني أن اسم الإشارة يجري مجرى «أي» في وجوب وصفه بما وصفت به^(٥) «أَيَّ» من واجب الرفع معرف «بأل» أو الموصول المصدر «بأل» فتقول: يَا ذَا الرَّجُلِ، كما تقول: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ^(٦)، «فَذَا» في هذا المثال ونحوه بمنزلة «أَيَّ»، في التوصل إلى نداء ما فيه «أل»، وفهم من قوله: «إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيثُ الْمَعْرِفَةَ»، أن اسم الإشارة قد لا يُفِيثُ المعرفة فلا يفتقر إلى وصف فتكون كسائر الأسماء المناديات كما إذا قلت: يَا هَذَا وَأَنْتَ مُقْبِلٌ عَلَى رَجُلٍ بَعِينِهِ^(٧)، وهذا ليس ١٨٥/ب من هذا الفصل. ثم قال:

١٨٥
ب

(١) في ك «وصف» وعبارتها أدق.

(٢) لم أحضر على قائله، وقد ورد في كتب النحو. غير معزو النظر شرح شذور الذهب ١٩٩ وشرح المراتى ٢٩٩: ٣ وشرح الأشموني ١٥٣: ٣ ومعجم شواهد النحو ١٤٨ ونسب في الأكليل ٧٨: ١٠ إلى أبي حبيب.

واغلا: الرجل الذي يدخل على القوم، وهم يشربون فلا يُدْعَى لذلك.

(٣) في ه، ط، ك، ت «وعز وجل».

(٤) سورة الحجر آية: ٦.

(٥) «به» ساقط من ت.

(٦) في ش، ك زيادة «يا أيها الرجل وبأ الذي كما تقول يا أيها الذي» الزيادة هنا غير لازمة.

(٧) في الأصل، ش، ك «تعينه» تصحيف.

(ص) فِي نَحْوِ سَعْدُ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ * ثَانٍ وَضُمُّ وَالْفَتْحُ أَوَّلًا تُصِيبُ

(ش) يعني أنَّ المنادى المبني على الضم إذا تكرر وأضيف إلى ما بعده، وجب نصب الثاني، لأنه مضاف، وجاز في الأول الضم على الأصل والفتح على الإتيان وفيه أقوال^(١) وذلك نحو قوله:

١٦٩ - يَا تَيْمُ تَيْمٌ عَدِيٌّ لَا أَبَالُكُمْ * لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ^(٢) غَمَزُ

ومثله قوله: «يَا سَعْدُ الْأَوْسِ»، وفهم من قوله: «فِي نَحْوِ»، أنَّ ذلك جائز في العلم وفي^(٣) النكرة المقصودة نحو: يَا غُلَامَ غُلَامَ زَيْدٍ.

وهو مذهب «البصريين»، وفهم من تقديم الضم أنه أحسن، إذ وجهه أرجح، «وفي نَحْوِ» متعلق «بِإِنْتِصَابِ»، «وَتُصِيبُ» مضارع مجزوم على جواب الأمر.

(١) فيه ثلاثة أقوال:

الأول: منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه وهو مذهب سيبويه.
الثاني: الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر، والثاني مضاف إلى الآخر وهو مذهب المبرد.
الثالث: أنَّ الإسمين ركبا تركيب خمسة عشر وجعلنا اسماً واحداً وفتحتهما فتحة بناء وهو مذهب الأعلام.

(٢) الشاهد لجرير بن عطية. وروى في ديوانه ٢١٢:٢

يَا تَيْمُ تَيْمٌ عَدِيٌّ لَا أَبَالُكُمْ لَا يَرْقَعَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عَمَرُ

أنظر المقتضب ٢٢٩:٤ وشرح المفصل ١٠٥:٢

وشرح المرادي ٣٠٣:٣، وشرح ابن عقيل ٢٧١:٢ وشرح الشواهد للعيني ١٥٣:٣، ومعجم شواهد النحو ٧٥.

تيم عدي: أضاف تيم إلى عدي وهو أخوه
لا أبالكُم: كلمة تستعمل للغلظة عند الخطاب

(٣) «وفي» ساقطة من ش.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قوله^(١):

(ص) وَاجْعَلْ مُنَادِي صَبَحٍ إِنْ يُصَفِّ لَنَا * كَعَبْدِي عَبْدِي عَبْدٌ^(٢) عَبْدًا عَبْدِيَا

(ش) شمل قوله «مُنَادِي» الصحيح والمعتل فأخرج المعتل بقوله: «صَبَحٍ»، فإنه في النداء كحاله في غير النداء، وعلم أن «يا» في قوله: «لِيَا»، ياء المتكلم إذ لا يُضاف لياء المخاطبة وليس في الضمائر ياء غيرهما، وقد ذكر في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم^(٣) خمس لغات.

الأولى: «يَا عَبْدِي» بحذف الياء والاستغناء بالكسر^(٤) عنها وهي أفصحها.

الثانية: «يَا عَبْدِي» بإثبات الياء الساكنة^(٥)

الثالثة^(٦): / «يَا عَبْدٌ» بقلب الياء ألفاً وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة.

١٨٦
١

الرابعة^(٧): «يَا عَبْدَا» بقلب الياء ألفاً وإثباتها.

الخامسة^(٨): «يَا عَبْدِي» بفتح الياء وهي الأصل ولم يذكرها الناظم^(٩) في

(١) «قوله» ساقطة من ش، ه، ز.

(٢) «عبد» ساقطة من ز.

(٣) «إلى ياء المتكلم» ساقط من ه.

(٤) في ش، ك «بالكسرة».

(٥) في ه، ظ، ت «ساكنة».

(٦) في ت «والثالثة».

(٧) في ت «والرابعة».

(٨) في ت «والخامسة».

(٩) «الناظم» ساقطة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

النظم على الترتيب في القوة والضعف، بل على ما سمح به^(١) الوزن، وأفصحها حذف الياء وإبقاء الكسرة، ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة، ثم قلبها ألفاً^(٢)، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة، وفيه لغة سادسة ولم^(٣) يذكرها الناظم لضعفها، وهي هناؤه على الضم كقوله تعالى: (قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ)^(٤) في قراءة^(٥)، وفي قوله: «كَعْبِدْ» إلى آخر البيت فائدتان:

إحداهما^(٦): التنبيه^(٧) على اللغات المذكورة.

الأخرى: التنبيه على أن^(٨) جواز اللغات المذكورة مشروط بأن تكون الإضافة للتخصيص، وذلك مفهوم من المثل^(٩)، احترازاً مما فيه الإضافة لغير التخصيص^(١٠) كاسم الفاعل، وسائر ما إضافته للتخصيص^(١١) فإنه لا يجوز فيه إلا وجهان إثبات الياء متحركة وساكنة. «وَمُتَادَى» مفعول أول باجعل، «وَصَبَّحَ» في موضع الصفة له والمفعول الثاني «كَعْبِدْ» إلى آخر البيت، «وإن يُضْبَفَ» شرط محذوف الجواب للدلالة ما تقدم عليه. ثم إن المتأدى إذا كان مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم فإن حكم «الياء» فيه كحكمها في غير

(١) في ظ، ت «له».

(٢) في هـ «ألفاً وإبقاؤها» وعبارتها أدق.

(٣) في هـ، ز، ظ «لم».

(٤) سورة الأنبياء آية: ١١٢

وفي ش لم يكمل الآية «قال رب احكم» اكتفى بموضع الشاهد.

(٥) قرأ بالضم «رَبِّ» أبو جعفر، وابن محيصن.

انظر البحر ٦: ٣٤٥، والنشر ٢: ٣٢٥، ومعجم القراءات ٤: ١٥٦.

(٦) في الأصل، ز «أحدهما»، تحريف.

(٧) في ت «التنبيه». تصحيف.

(٨) «أن» ساقطة من ظ، ت.

(٩) في ش، هـ، ز، ك «المثال».

(١٠) في الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ك «للتخفيف» والمثبت من ت أصبح وأضبط، فالإضافة تكون للتخصيص أو لغير التخصيص.

(١١) في الأصل وبقية النسخ «للتخفيف».

النداء نحو: يا ابن أخي ويا ابن صاحبي، إلا إذا كان ابن أم وابن عم، وإلى ذلك أشار بقوله /:

١٨٦
١

(ص) وَلَفَّحْ أَوْ كَسِرْ^(١) وَخَذَفْ أَلْيَا اسْتَمَرَّ * فِي يَا ابْنَ أُمِّ ابْنِ عَمٍّ لَا مَفْزَ (ش) يعني أن^(٢) «يَا ابْنَ أُمِّ وَيَا ابْنَ عَمٍّ» يجوز في آخر^(٣) كل واحد^(٤) منهما الفتح والكسر فتقول: يَا ابْنَ أُمِّ وَيَا ابْنَ أُمِّ، وقرئ بهما^(٥)، وكذلك «ابْنَ عَمٍّ»^(٦) وذلك^(٧) لكثرة استعمالهما^(٨)، وفهم^(٩) من قوله: «اسْتَمَرَّ»، اطراد ذلك وعدم اطراد غيره وهو إثبات «الباء» نحو: يَا ابْنَ أُمِّي، ومنه قوله: ١٧٠ - يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي^(١٠)

وقلبها ألفا، ومنه قوله: سَكُنْ لِي لَا عَلَيَّ يَا ابْنَ عَمَّا
[تَعِشْ غَرِيبَيْنِ وَتَكْفِي أَلْهَمًا]^(١١)

(١) في الأصل «وفتح وكسر»، وفي ت «والفتح والكسر» تحريف.

(٢) «أن» ساقطة من ز.

(٣) «آخر» ساقطة من ز.

(٤) «واحد» ساقطة من ت.

(٥) في ش «وقد قرئ»

وذلك في قوله تعالى «قَالَ يَبْنَؤُمْ لَا تَأْتُلُ يَلْبَسِي وَلَا يَرَأْسِي» طه: ٩٤.

قرأ بالخفض ابن عامر وحمة والكسائي وعاصم.

انظر السبعة في القراءات ٤٢٣، والنشر ٢: ٢٧٢ ومعجم القراءات ٤: ١٠٦.

(٦) في ش، ه، ز «يا ابن عم».

(٧) «وذلك» ساقط من ك.

(٨) في الأصل «استعمالها» تحريف.

وفي ه «استعماله» تحريف.

(٩) في الأصل «فهم».

(١٠) الشاهد لأبي زيد الطائي - حرملة بن المنذر - وعجزه «أَلَّتْ تَخْلَيْتِي لِدَهْرِ شَدِيدِ»

انظر الكتاب ٢: ٢١٣، وجمل الزجاجي ١٧٣ وأمالى الشجرى ٢: ٢٠ وشرح الكافية لابن مالك

٣: ١٣٢٦ وشرح المرادى ٣: ٣١٣ وشرح ابن الناطم ٥٨١ ومعجم شواهد النحو ٦٤

(١١) ٣٧٧ رجز لم أقف على قائله.

ما بين المقوفين تكملة من ش، ك.

لم يرد هذا الرجز في كتب النحو. انظر معجم شواهد النحو ٢٣١.

وفهم من تمثيله يَا ابْنَ أُمِّ وَيَا ابْنَ عَمِّ أَنَّ ذَلِكَ أَيْضاً^(١) مطرد في «يَا ابْنَةُ أُمِّ وَيَا ابْنَةُ عَمِّ، إذ لا فرق، ثم إِنَّ من المضاف إلى ياء المتكلم: «يَا أَبِي وَيَا أُمِّي» وفيه لغتان «زائدتان على اللغات المتقدمة»^(٢). وقد أشار إليهما بقوله:

(ص) وَفِي الثَّدَا أَبَتْ أُمَّتِ عَرَضُ * وَانْكِسِرَ أَوْ افْتَحَ وَمِنْ أَلْيَا الثَّانِي عَرَضُ

(ش) فُهِمَ^(٣) من قوله: «وفي الثَّدَا»، أي ذلك خاص بالنداء فلا يجوز: قَامَ أَبَتْ وَلَا جَاءَتْ أُمَّتِ.

وفهم من تعيين اللفظين أَنَّ ذلك خاص بهما، وفهم من قوله: «عَرَضُ» أَنَّ ذلك غير لازم لهما، فإنه عرض بعد اللغات المذكورة في المضاف إلى ياء المتكلم، وفهم من تقديمه الكسر على الفتح أَنَّ الكسر أكثر.

وفهم من قوله: «وَمِنْ أَلْيَا الثَّانِي عَرَضُ»، أنه لا يجمع بينهما لما علم أنه^(٤) لا يجمع بين العوض والمعوض منه، فلا يقول: يَا أَبَتِي وَلَا يَا أُمَّتِي.

وقد جاء^(٥) الجمع بينهما في ضرورة الشعر قال:

١٧٢. [يَا أَبَتِي لَا زِلْتُ فِينَا فَإِنَّمَا] * لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتُ عَالِشًا^(٦)

(١) (أيضاً) ساقطة من ش، هـ.

(٢) في ش «اللغات المذكورة المتقدمة» وعبارتها أكمل.

(٣) في ز «وفهم».

(٤) في ظ، ك، ت «من أنه».

(٥) في ز «أبي».

(٦) لم أقف على قائله.

ما بين المعقولين تكملة من ش، ز، ك.

انظر في شرح المرادى ٣: ٣١٧ وشرح التصريح ٢: ١٧٨ وشرح الأشموني ٣: ١٥٨، ومعجم النحو ٩٩ ورد عجز البيت في الأصل:

«لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دَمْتُ آمِلًا»

وهو ساقط من هـ، ظ، ت.

«وفي النَّدَا» / متعلق «بَعَرَض»، «وَأَبَتِ وَأُمَّتِ»^(١) مبتدأ وخبره «عَرَض» ١٨٧
والثَّامِي مبتدأ وخبره «عَوَّض»^(٢) «وَمِنْ أَلْيَا» متعلق بعوض.



^(١) في الأصل، ت «وَأَبَه وَأُمَه» تحريف، وما أثبت من الألفية وبقيّة النسخ أدق.
^(٢) في ت «عرض» تحريف.

(أسماء لازمت^(١) النداء)

(ش) هذه الأسماء التي ذكرت^(٢) في هذا الباب على ثلاثة أقسام:
مسموع ومقيس وشائع^(٣) غير مقيس، وقد أشار إلى الأول بقوله:
(ص) **وَقُلْ بَعْضُ مَا يَخَصُّ بِاللَّذَا * لَوْلَا لَوْلَا كَذَا ...**
(ش) قد ذكر ثلاثة ألفاظ:

الأول: «قُلْ» وهو كناية عن نكرة. فإذا قلت: يَا قُلْ^(٤) فكأنك قلت: يَا رَجُلٌ.

الثاني: «لَوْلَا» بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللوم فإذا قلت: يَا لَوْلَا
معناه يا عظيم اللامة^(٥).

الثالث: «نَوْمَانُ» يفتح النون وواو ساكنة من النوم، فإذا قلت يَا نَوْمَانُ
معناه^(٦) يا كثير النوم. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * ... **وَاطْرَدَا**
فِي سَبِّ الْأُنثَى وَزُنَّ يَا خَبَاثِ * ...

(ش) يعني أن بناء وزن «فَعَال» من كل فعل دال^(٧) على السبب مُطْرَد.

(١) في ظ «لزم» تحريف.

(٢) في ت «ذكرها».

(٣) في ت «وسائع» تحريف.

(٤) في الأصل، ظ، ت «قُلْ» تحريف.

(٥) في هـ «اللوم» وهذا جائز النظر للسان «لأَم».

(٦) في ش، هـ، ز، ك «معناه».

(٧) في الأصل «ذاك» تصحيف.

فتقول: يَا خَبَاثَ وَيَا فَسَاقِي وَيَا لَكَاعٍ^(١) ونحوه، ومعنى الاطراد في ذلك أنك لا تفتقر فيه إلى سماع من العرب بل كل فعل دال^(٢) على السب يجوز أن يُبنى منه هذا الوزن في النداء. ثم قال:

(ص) ... * وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي

(ش) يعني بالأمر اسم الفعل، «وَفَعَال» مطرد فيه^(٣) من كل فعل ثلاثي نحو: نَزَالٍ وَدَرَاكِ^(٤) وَضَرَابٍ، وإنما ذكر هذا الفصل هنا وإن لم يكن من الباب لاشتراكه مع «فَعَال» الذي للسب في الاطراد. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

١٨٧
ب

(ص) وَشَاعَ / فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعُلُ * ...

(ش) يعني أَنَّ «فُعُل» يجيء في سب الذكور كما جاء «فَعَال» في سب الأنثى^(٥) إِلَّا أَنَّ «فُعُل» غير مقيس. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * وَلَا تَقِسْ ...

(ش) فمن المسموع في^(٦) ذلك يَا خَبَثُ بمعنى يَا خَبِيثَ، وَيَا عُذْرُ بمعنى يَا خَادِرَ، وَيَا فَسَقُ بمعنى يَا فَاسِقَ.

(١) نَبَاثَ: «خَبَثَ الشَّيْءُ يَخْبُثُ خَبَاثَةً وَخُبْنًا فَهُوَ خَبِيثٌ، وَالْخَبِيثُ ضِدُّ الطَّيِّبِ مِنَ الرِّزْقِ وَالْوَلَدِ وَالنَّاسِ. يُقَالُ لِلذَّكَرِ خُبْثٌ، وَلِلْأُنْثَى يَا خَبَاثَ مَثَلُ يَا لَكَاعٍ، هُنَى عَلَى الْكُسْرِ، وَهَذَا مَطْرُدٌ عِنْدَ سِبْوَهِ.

فَسَاقٍ: «الْفَيْسَقُ الْخُرُوجُ عَنِ الْأَمْرِ، فَسَقَ عَنْ أَمْرٍ زَلَّهُ أَيْ خَرَجَ. وَرَجُلٌ فَاسِقٌ وَفَسَقَتْ دَائِمُ الْفَسَقِ، وَيُقَالُ فِي النَّدَاءِ: يَا فَسَقُ، وَلِلْأُنْثَى يَا فَسَاقِي». لَكَاعٍ: لِكَيْفَ الرَّجُلُ يَلْكَعُ لَكَمًا وَلَكَاعَةً. لَوَّمٌ وَخُشَقٌ، وَالْمَرَأَةُ لَكَاعٌ وَلَكَيْعَةٌ وَلَكَعَاءٌ. اللِّسَانُ «خَبَثَ»، «فَسَقَ»، «لَكَعَ».

(٢) فِي الْأَصْلِ «ذَاكَ» تَصْحِيفٌ.

(٣) فِي ت «مِنْهُ» تَصْحِيفٌ.

(٤) فِي ش، ك «وَتَرَاكَ» تَحْرِيفٌ.

(٥) فِي ش، ه «الْإِنَاثَ».

(٦) فِي ه، ك «مِنْ».

واعلم أنه جاء^(١) جر «قُل» المتقدم في الشعر. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * ... وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ قُلْ

(ش) يعني أن «قُل» قد جاء^(٢) في الشعر مجروراً في غير النداء^(٣) كقوله:

١٧٣ - فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ قُلْ^(٤)

وقوله: «وَقُلْ» مبتدأ وخبره «بَغْضُ»، و«مَا» موصولة وصلتها «يُخَصُّ» و«بِالْتَدَا» متعلق بيخص، «وَلَوْ مَانُ تَوْ مَانُ» مبتدأ، «وَكَدَا» خبره وباقي الإعراب واضح.

(١) في ظ، ت، ك «قد جاء» وعبارتها أدق، لوجود «قد» التي تفيد التقليل.

وفي ش، هـ، ز «قد تقدم» وبعدها زيادة غير لازمة..

«أن قل من الأسماء المختصة بالنداء إلا أنه قد جاء في الشعر».

(٢) في ز «جاء جره»

(٣) في ز، ت «النداء مجروراً» تقديم وتأخير.

(٤) رجز لأبي النجم العجلي من قصيدة به بدأها بقوله:

الحمد لله الوهوب المجزل

أعطى فلم ييخل ولم ييخل

والبيت الذي قبل الشاهد هو «تدافع الشيب ولم تَقْطُلْ»

وروى في كتب النحو: «تفضل منه إلهي بالهوجل».

ولا وجود لهذا البيت بين أبيان القصيدة التي تتكون من ٩٤ بيتاً.

انظر ديوانه ص ١٩٩، وتهذيب اللغة ١٠: ٤٩٤ واللسان «فلن» والكتاب ٢: ٢٤٨ / ٣: ٤٥٢

والمقتضب ٤: ٢٣٨ والأصول لابن السراج ١: ٢٧٧ والجمل للزجاجي ١٧٦ وشرح ابن عقيل ٢:

٢٧٨ وشرح التصريح ٢: ١٨٠ ومعجم شواهد النحو ٢٢٧.

لجّة: بفتح اللام. الجلبة وإختلاط الأصوات في الحرب.

قل: أصله فلان مخدّف منه الألف والنون للضرورة.

(الاستغاثة)

(ش) هي نداء مَنْ يَخْلَص من شدة أو يعين على دفع مشقة، وتتضمن الاستغاثة المستغاث^(١) والمستغاث منه^(٢) والمستغاث من أجله والمستغاث به، وذكر لها في هذا الباب^(٣) حالتين:

الأولى: أن يُجَزَّ المستغاث بلام مفتوحة.

الثانية: أن يُزَاد في آخره ألف تعاقب اللام.

وقد أشار إلى الأول^(٤) بقوله:

(ص) إِذَا اسْتَغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى مُخْلِطًا * بِاللَّامِ مَفْتُوحًا ...

(ش) يعني أن المُنَادَى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجره وإنما دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتنصيص على الاستغاثة وكانت مفتوحة لتنزله / منزلة الضمير واللام تُفتح مع المضمَر. ثم مثل بقوله:

١٨٨
↑

(ص) ... * ... كَيْتَا لِلْمُرْتَضَى

(ش) وقد فهم من قوله: «إِذَا اسْتَغِيثَ اسْمٌ». أن استغاث^(٥) مُتَعَدِّ بنفسه فقول النحويين مستغاث به مخالف لوضعه العربي، قال الله تعالى^(٦):

^(١) في ش، ه، ز، ك (المستغِيث).

^(٢) والمستغاث منه ساقط من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

^(٣) في ت «البيت».

^(٤) في الأصل وبقية النسخ الأول والمثبت من ط.

^(٥) في ط (المستغاث) وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

^(٦) في ز، ط، ت «حر وجل».

(إِذَا تَشْتَعِيْثُونَ رَبِّكُمْ) ^(١)

وفهم من قوله: «خُفِضًا» أنه معرب ^(٢) بالجر، وفهم من المثال أنه يجوز أن يكون مقروناً «بَالْ»، وإعراب البيت واضح، ثم قال:

(ص) وَأَفْعُ مَعَ الْمُطَوِّفِ إِنْ كَرَزْتَ يَا * وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ الْبَيِّنَا

(ش) يعني ^(٣) أنك إذا عطفت على المستغاث بتكرير «يا» فتحت اللام ^(٤) نحو قوله:

١٧٤ - يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْتَالٍ قَوْمِي * لِأَنَّا سِ عَثُوهُمْ فِي أَرْبَابِ ^(٥)

وفي سِوَى التكرار «لَيَا» ^(٦) جىء باللام مكسورة كقوله:

١٧٥ - يَبْكِيكَ تَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُعْتَرِبُ

يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشَّبَابِ يَلْعَجِبُ ^(٧)

^(١) سورة الأنفال آية: ٩

في ظ «تَشْتَعِيْثُونَ رَبِّكُمْ» اكتفاء بمحل الشاهد، وذلك جائز.

^(٢) في ش «عرب».

^(٣) «يعني» ساقطة من ظ، ت.

^(٤) قال الأشموني في تنبيهاته: اختلف في اللام الداخلية على المستغاث: فقيل هي بقية «أل» والأصل: يا آل زيد، فزيد مخفوض بالإضافة ونقله المصنف عن الكوفيين، وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر، ثم اختلفوا: فقيل زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن خروف. وقيل ليست بزائدة فتعلق، وفيما يتعلق به قولان: أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور، والثاني بحرف النداء وهو مذهب ابن جني.

شرح الأشموني ٣: ١٦٤.

^(٥) لم أقف على قائل البيت مع كثرة وروده في كتب النحو.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٣٥ وشرح ابن الناطم ٥٨٧، وشرح المرادي ٤: ١٧ وأوضح

المسالك ٣: ٩٥ وشرح التصريح ٢: ١٨١.

^(٦) في ت «بينا».

^(٧) لم أقف على قائل البيت مع كثرة وروده في كتب النحو.

انظر: المقتضب ٤: ٢٥٦، والجمل للزجاجي ١٨٠ وشرح الشواهد للعني ٤: ٢٥٧، وشرح التصريح

٢: ١٨١ والهمع ١: ١٨، والخزانة ١: ٢٩٦.

وصدر البيت ساقط من ش، ز، ظ، ك، ت.

ومفعول «أفتح» محذوف وتقديره^(١): وافتح اللام، «وفي سوي» متعلق
«بائتينا» والإشارة بذلك للتكرير، أي وفي سوي التكرير^(٢). ثم قال:
(ص) وَلَا مَ مَا اسْتَعِثَّ عَالَيْتْ أَلِفْ * ...

(ش) [يعني أنَّ لام الاستغاثة تُعاقب الألف فلا يجمع بينهما، وفهم
منه أن «اللام» غير لازمة لكون الألف تعاقبها فتقول: يَا لَزَيْدٍ وَيَا زَيْدًا، ولا
يجوز يَا لَزَيْدًا. ثم قال:

(ص) ... * وَمِثْلُهُ اسْمٌ دُو تَعَجَّبِ أَلِفْ]^(٣)

(ش) يعني أنَّ الاسم^(٤) المتعجب منه مثل المستغاث فيما تقدم فيجوز أن
تدخل عليه لام مفتوحة نحو: يَا لِلْعَجَبِ، وأن تُزاد آخره ألف فتقول: يَا
عَجَبًا ومنه قوله:

يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الْقُلَيْقَةِ - ١٧٦

هَلْ تَذْهَبَنَّ الْقَوْبَاءُ الرِّيقَةَ^(٥)

ولما ذكر هنا اسم التعجب، وإن لم يكن من هذا الباب لاشتراكهما / في ١٨٨
الحكم. «وَلَا مَ مَا»^(٦) مبتدأ، «وَعَالَيْتْ» خبره، «وَأَلِفْ» مفعول بعاقبت، ووقف

(١) وتقديره «ساقطة من ظ».

(٢) في ك «التكرار».

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) «الاسم» ساقطة من ش.

(٥) الرجز لابن قنن انظر اللسان «قوب».

وشرح التصريح ٢: ١٨١ وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٢: ٧٩١، روى عجز البيت في الأصل، ش،

هـ، ك (هل تذهبن القوباء بالرويقة) وما أثبت عن بقية النسخ.

القليقة: الداهية.

القوباء: داء معروف يُصيب الجلد ويُداوى بالريق.

الريقة: الزيت ماء الفم قبل الأكل، والمؤث منه الريقة. وريقة الفم وريقه لعاقبه.

(٦) «وما» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ وزيادتها هنا لا تُفيد.

عليه [بالسكون]^(١) على لغة ربيعة، ويجوز أن يكون «ألف» فاعلا بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير: عاقبتها^(٢) الألف^(٣) والأول أظهر «ومثله» مبتدأ، «واسم» خبره، «وذو تَعَجُّبٍ» نعت لاسم «وألف» جملة^(٤) في موضع الصفة لتعجب.



^(١) «السكون» تكملة من ش، ز.
المنصوب يوقف عليه بالألف، وفي لغة ربيعة يوقف عليه بالسكون.
^(٢) في ت «عاقبتها» تحريف.
^(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ت «ألف»
^(٤) «جملة» ساقطة من ش، ك، ت.

(الندبة)

(ش) هي لداء المُتَفَجِّعِ عليه أو منه^(١). وهي من كلام النساء في الغالب. قوله:

(ص) مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِلدُّوبِ ... *

(ش) يعني أَنَّ مُحْكَمَ الْمُتَدُوبِ كحكم المنادى، يُضَمُّ إِنْ كَانَ مفرداً، ويُنْصَبُ إِنْ كَانَ مضافاً أو شبيهاً به فتقول:

وَأَزِيدُ، وَوَاضَّارِبَ^(٢) زَيْدٍ، وَوَاطَالِعاً^(٣) جَبَلًا. و«مَا» مفعول مقدم باجعل، وهي موصولة واقعة على أحكام المنادى السابقة وصلتها «لِلْمُنَادَى»^(٤)، ثم به^(٥) على ما يمتنع في الندبة بقوله:

(ص) ... وَمَا * نَكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمًا

(ش) يعني أَنَّ كل واحد من النكرة والمبهم^(٦) لا يجوز أَنْ يُنْدَبَ، لأنَّ القَرَضَ بالندبة الإعلام بعظمة المصاب وذلك غير موجود فيهما. وشمل المبهم اسم الإشارة، والموصول بصلة غير معين بها، فلو كَانَ الموصول به^(٧)

(١) في هـ «أو المتوجع منه» وفي ز «والتوجع منه» وعبارتهما أدق وفي ك «ومنه».

(٢) في ك، ت «وَاضَّارِبَ زَيْدٍ» سقطت واو العطف.

(٣) في ك «وَاطَالِعاً جَبَلًا» سقطت واو العطف.

(٤) في ز «المنادى». تحريف.

(٥) في ت «به بقوله».

(٦) يريد أَنَّ الإسم المنكر والإسم المبهم لا يُنْدَبُ فلا يُقال: وَأَزِيدُ، وَلَا وَاطَالِعاً، وَلَا وَاطَالِعَةً وَلَا يُنْدَبُ أيضاً. كما ذكر الشارح - الموصول بصلة غير معين بها كقولك: وَأَتَمَّنْ ذَهَبًا.

انظر شرح المفصل ٢: ١٤، ١٥.

(٧) في ش، هـ، ك، ت «الموصول له» وعبارتها أدق.

صلة مشهورة جاز أن يُندب، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ * ...

(ش) يعني أنَّ الموصول إذا كانت صلته شهيرة يُعرف بها جاز أن يُندب / ١٨٩
وقد^(١) مثل ذلك بقوله:

(ص) ... * كَثِيرٌ زَمَزِمٌ يَلِي: وَامِنْ حَفَرٍ

(ش) فتقول^(٢): وامن حفر بحر زمزم لتنزيله^(٣) في الشهرة منزلة العلم، والذي حفر بحر زمزم «عبد المطلب بن هاشم^(٤)». «والمُوصُولُ» مفعول لم يُسم فاعله «يُنْدَبُ» «وبالَّذِي» متعلق «بالموصول» لا «بِئندب»، وهو على حذف الموصوف، والتقدير: ويندب الموصول بالوصل المشتهر، و«يغفر» منصوب على أنه مفعول مقدم «بحفر»، «وَأَمِنْ»^(٥) مفعول «يَلِي»^(٦). ثم قال: (ص) وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صِلَةٌ بِالْأَلْفِ * ...

(ش) منتهى المندوب هو آخره، وشمل العلم نحو: وَازِيدًا، والمضاف نحو: وَاعْبَدَ الْمَلِكَا^(٧)، وَحَجَرَ الْمَرْكَبِ نحو: يَا مَعْدِي كَرِيًّا^(٨)، وعلم أنَّ وصله بالألف^(٩) جائز لا واجب من قوله قبل: «بِمَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِنْدُوبٍ». ثم قال:

(١) في ش «ومثل».
(٢) «فتقول» ساقطة من ت.
(٣) في ش، ك «لتنزيله» وهي أدق.
(٤) في ش «هو عبد المطلب».
(٥) وفي ز، ك «سيدنا عبد المطلب».
(٦) وفي ت «عبد المطلب».
(٧) «وبن هاشم» ساقط من ش، ز، ك، ت.
(٨) في ظ «ووا من».
(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «يَلِي».
(١٠) في ظ «واعبد الملك» تحريف.
(١١) في ش، هـ، ز، ت «وامعدى كريا»
وفي ظ «وامعدى كرب» وهذا جائز لجواز الإستغناء عن المد والهاء وقد ذكر الشارح ذلك فيما بعد.
(١٢) «بالألف» ساقطة من ش.

(ص) ... * مَثَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا مُحْدَفٌ

(ش) يعني أنه إذا كان آخر الاسم المندوب ألفاً^(١) مُحْدَفٌ إذ لا يمكن اجتماع أَلْفَيْنِ^(٢). وفُهم منه أنَّ المحذوفة^(٣) الألف التي آخر^(٤) المندوب لا أَلِفُ النَّدْبَةِ، لأنه تدل على معنى: وهي الدلالة على الندبة، «وَمُتَّهَى» مفعول بفعل محذوف يفسره صله، «وَمَثَلُوهَا» مبتدأ وخبره^(٥) محذوف. ثم قال:

(ص) كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلٌ * مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا يَلْتُ الْأَمَلُ

(ش) يعني أنَّ التنوين الذي في آخر المندوب يُحذف إذا لحقته^(٦) ألف الندبة إذ لاحظ له في الحركة. وقوله: «مِنْ صِلَةٍ» / نحو: وَامِنْ حَفَرَ بِغَرٍّ ١٨٩ ب زَمَرَمًا^(٧).

قوله: «أَوْ غَيْرِهَا» شامل لآخر المفرد نحو: وَازِيدًا، وآخر المضاف إليه نحو: وَاعْلَامَ زَيْدًا، والمطول نحو: يَا طَالِعًا^(٨) بجَتلًا. ثم إن حق [أَلِف]^(٩) الندبة أن تكون قبلها فتحة للمجانسة، فإذا كان آخر الاسم فتحة بقيت نحو: وَاعْلَامَ أَحْمَدًا. وإن كانت كسرة أو ضمة أهدلت فتحة لمكان الألف

(١) في ظ، ت «ألف» تحريف.

(٢) وذلك نحو: وَامْتَوَسَّاهُ. فحذف ألف «موسى» وأتى بألف الندبة. وقد أجاز الكوفيون قلب ألف المندوب بآء قياساً فقالوا: «وَامْتَوَسَّيَاهُ».

(٣) في ز، ك «المحذوف».

(٤) في ت «في آخر» وهي أدق.

(٥) في ظ «خبره».

(٦) في الأصل، ش، هـ، ز، ظ «لحقت» تحريف.

(٧) يُحذف التنوين لأجل ألف الندبة، وذلك لأن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة. هذا مذهب سيبويه والبصريين. إلا أن الكوفيين أجازوا مع الحذف وجهين: أحدهما: فتحة. كقولك: وَاعْلَامَ زَيْدًا.

الثاني: كسره مع قلب الألف بآء فتقول: وَاعْلَامَ زَيْدِيهِ. إلا أن ذلك لم يثبت سماحا. كما أجاز الفراء وجهاً ثالثاً: وهو حذف التنوين مع إبقاء الكسرة وقلب الألف بآء فتقول: وَاعْلَامَ زَيْدِيهِ.

(٨) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وَاطَالِعًا بجَتلًا» وهذا جائز حيث يجوز أن تلحق قبل المندوب يا أو وا.

(٩) «ألف» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

فتقول في نحو: رَقَاشٌ^(١) وَارْقَاشًا، وفي رجل اسمه قام الرجل: وَأَقَامَ الرَّجُلَ
هذا إذا لم يوقع فتح المكسور أو المضموم في اللبس^(٢)، وإلى هذا أشار
بقوله:

(ص) وَالشُّكْلُ حَتْمًا أَوَّلُهُ مُجَانِسًا * إِنَّ يَكُنِ الْفَتْحُ يَوْهَمَ لَا يَسَا

(ش) المراد بالشكل الحركة يعني أنه إذا كان في آخر المندوب كسرة أو
ضمة وكان في إبدالهما فتحة لبس وجب إقرار الحركة، وإبدال الألف
لمجانس^(٣) تلك الحركة فتقول في نحو: فَتَاهُ وَافْتَاهُو، وفي غلام أخيه وَأَغْلَامَ
أَخِيهِ لَأَنَّكَ لو أبدلتكما^(٤) فقلت: وَافْتَاهَا، وَأَغْلَامَ^(٥) أَخِيهَا، لالبتس^(٦) بهاء
الواحدة، وفهم من قوله: «حَتْمًا»، أن ذلك واجب. «وَالشُّكْلُ» مفعول بفعل
محذوف يفسره «أَوَّلُهُ»، و«مُجَانِسًا» مفعول ثانٍ لأوله وهو صفة لموصوف
محذوف تقديره: [أَوَّلُهُ حرفاً مجانساً، ومفعول مجانس محذوف تقديره:
مجانساً] ^(٧) للحركة السابقة، ثم قال:

(ص) وَوَالْفَاءُ إِذْ^(٨) هَاءٌ سَكَبَتْ^(٩) إِنَّ تُرْدُ * ...

^(١) رَقَاشٌ: إسم امرأة.

^(٢) هذا ما ذهب إليه أكثر البصريين. وأجاز الكوفيون الإتيان نحو:
«وَارْقَاشِيهِ، وَاعْبَدَ الْمَلِكِيهِ، وَأَقَامَ الرَّجُلُوه».

صرح بذلك ابن مالك في شرح الكافية ٣: ١٣٤٧.

^(٣) في ش، ه، ز، ك، ت «مجانس».

وفي ظ «التجانس» تحريف.

^(٤) في ه، ز أبدلتها ألف وعبارتهما أدق.

وفي ظ «أبدلتها».

^(٥) في ه «واو غلام أخيه».

^(٦) في ه، ز «لالبتس» تحريف.

^(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ز.

وفي ش، ك، ت «أوله حرفاً مجانساً» ومفعول مجانس محذوف تقديره.

وفي ه، ظ «أوله حرفاً مجانساً» ومفعول مجانس تقديره مجانساً

^(٨) في ظ «وزد» تحريف.

^(٩) في الأصل «سكنا» تحريف.

(ش) يعني أنك إذا وفقت على آخر المندوب، فلك أن تزيد بعد الألف هاء السكت لبيان الألف فتقول: «وَأَزِيدَاهُ، وَفُهُم / من قوله^(١): «وَأَقِفْ» أن ذلك لا يكون في الوصل، وفُهُم من قوله: «إِنْ تُرِيدُ أَنْ ذَلِكَ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ. وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

(ص) ... * وَإِنْ تَشَأْ فَأَلِدْ وَأَلْهَا^(٢) لَا تُرِدْ

(ش) أي وإن تشأ فألد كاف ولا ترد الهاء، هذا ما حمّله عليه الشارح «والمرادى»^(٣). فلا يندرج فيه إلا صورتان^(٤): اجتماع الألف والهاء، والاستغناء بالألف عن الهاء^(٥)، وعندى أن ضبط «اللد» بالفتح على أنه مفعول، «وألها» معطوفة عليه [أحسن]^(٦)، ليندرج تحته ثلاث صور:

الأولى: الجمع بينهما نحو: وَأَزِيدَاهُ، وذلك مفهوم من قوله: «وَأَقِفْ» هَاءٌ سَكْتٌ.

الثانية: الاستغناء بالألف عن الهاء نحو: وَأَزِيدَاهُ. وهو مفهوم من قوله: «إِنْ تُرِيدُ».

الثالثة: الاستغناء عنهما معاً نحو: وَأَزِيدُ. وهو مفهوم من قوله: «وَأَزِيدُ».

«فَالِدٌ وَأَلْهَا لَا تُرِيدُ»

(١) في ش في «من قوله له واقفاً: زيادتها هنا لا تفيد.

(٢) ما بعد «فَالِدٌ» إلى قوله: «والآخر إن تحذف الياء» ساقط من هـ.

(٣) قال المرادى ٤: ٣٠

«أي إن تشأ أن لا تزيد الهاء فالد كاف وهو كالتنصيص على ما فهم من قوله (إن تُرِيدُ) ولو قبل فالد بالنصب لأفاد جواز تجريد هـ من المد أيضاً، أي وإن تشأ فلا ترد المد والهاء بل تجعله كالمنادى خير المندوب».

وانظر شرح ابن الناظم ٥٩٤.

(٤) في ت «إلا صورتين» وما أثبت عن الأصل وبقيّة النسخ أصبح، لأن الإشتناء هنا مفرغ، «وإلا» ملغاة فتعني رفع المستثنى.

(٥) في ز «عن الهاء نحو وأزيدا» زيادة المثال هنا تفيد.

(٦) «أحسن» تكملة من ز. وفي ك «عليه وعطف الهاء عليه أحسن».

أي لا تزداد^(١) الألف والهاء. وهذه الصور^(٢) كلها جائزة في الوقف^(٣)، «وَوَاقِفًا» حال من فاعل «زِد» المستتر، «وَهَاءُ»^(٤) سَكَنَتْ مفعول بزِد، «وإنْ تُرِدْ» شرط حذف جوابه للدلالة ما تقدم عليه، «وإنْ»^(٥) تَشَأْ شرط والفاء بعده جواب الشرط^(٦)، «وَالْمَدُّ» مبتدأ وخبره^(٧) محذوف تقديره: كاف، على ما قال الشارحان^(٨) «وَالْهَاءُ» مفعول مقدم بتزد، فالجواب^(٩) على هذا جملة اسمية، «وَالْهَاءُ لَا تُرِدْ» ليس في شيء من الجواب بل هو مستأنف، وعلى ما ذكرناه فالجواب لا تزد، والتقدير: وإنْ^(١٠) تَشَأْ فَلَا تُرِدِ الْمَدُّ وَالْهَاءُ. ثم قال:

(ص) وَقَالُوا لَيْسَ بِهَذَا / وَاعْبُدَا * مَنْ فِي النَّدَا أَلْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى ۚ

(ش) تقدم أن في المنادى المضاف إلى باء المتكلم خمس لغات، ومن جماتها «يَا عَبْدِي»^(١١) بياء ساكنة، فإذا نذبت على هذه اللغة ففيه وجهان:

(١) في ز، ط، ت «لا تزد».

(٢) في ت «الصور» تحريف.

(٣) وأجاز الفراء إلباتها في الوصل بالوجهين. كقول الشاعر:

أَلَا عَعُوْهُ عَعْرَاةٌ وَعَعُوْهُ إِنِّ الزُّهَيْرَاةُ

الظر الأشموني ٣: ١٧١.

(٤) في الأصل، هـ «هَاء».

(٥) في الأصل، هـ «إن».

(٦) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«وإنْ تَشَأْ فَلَمْ يَدِّ وَالْهَاءُ لَا تَزِد».

(٧) في ط «خبره».

(٨) يُقْصَد بالشارحين ابن الناطم والمرادى:

نقد قالا «أي وإنْ تَشَأْ أَلَا تَزِيدُ فِي الْوَقْفِ الْهَاءُ فَلَمْ يَدِّ كَاف».

(شرح ابن الناطم ٥٩٤، وشرح المرادى ٤: ٣٠)

(٩) في ط «والجواب».

(١٠) في ز «وإن».

(١١) في الأصل «عبدى» تحريف.

أحدهما: أن تفتح الياء الساكنة وتلحق الفه الندبة بعدها. وهذا معنى قوله: **وَاعْبُدِيَا**

والآخر^(١): أن تحذف الياء^(٢) لسكونها فتقول: **وَاعْبُدَا**، وهو^(٣) معنى قوله: **وَاعْبُدَا**.

وهذا كله على لغة من أثبت الياء الساكنة^(٤) وهو^(٥) معنى قوله:

«مَنْ فِي النَّدَا أَلْيَا^(٦) ذَا سُكُونٍ أَبْدَى». فهم منه أن باقي اللغات التي في المندى ليس فيها^(٧) زيادة ولا نقص فيقال^(٨) على لغة من قال: يَا عَبْدَ^(٩): **وَاعْبُدَا** ليس إلا، وفي لغة^(١٠) يَا عَبْدِي، **وَاعْبُدِيَا** ليس إلا^(١١)، وفي لغة من قال: يَا عَبْدٍ **وَاعْبُدَا**، «وقائِل» خبر مقدم «وَوَا عَبْدِيَا^(١٢)» **وَاعْبُدَا** مفعول بقائِل «وَمَنْ» مبتدأ وهي موصولة صلتها «أَبْدَى» و«الْيَاء» مفعول «بِأَبْدَى» «وفي النَّدَا» متعلق «بِأَبْدَى» وَذَا سُكُونٍ» حال من الياء، والتقدير: من أبدى الياء ساكنة في النداء قائل **وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَا**.

(١) في ظ «والأخرى» تحريف.

(٢) انتهى السقط من هـ والذي بدأ من قوله «والها لا تده».

(٣) في ظ «وهذا».

(٤) في هـ، ز، ظ «ساكنة».

(٥) ف ت «وهي».

(٦) «اليا» ساقطة من ظ، ت.

(٧) في هـ، ز، ك، ت، «فيه» تحريف.

(٨) في هـ «فيقول في».

(٩) في ظ، ت، «يل عبدي».

(١٠) في ز «لغة من قال» وهي أدق لأنه ذكرها قبل هذا المثال وبعده.

(١١) ما بعد «ليس إلا» إلى هنا ساقط من ش، ك، ت.

(١٢) في ظ، ت، و«عبديا».

(الترخيم)

(ش) الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه، وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص. قوله:

(ص) تَرْخِيمًا اخْدِفْ آخِرَ الْمُنَادَى * ...

(ش) يعني أن المنادى ترخيمه بحذف آخره، ثم مثل ذلك بقوله:

(ص) ... * كَيَّا سُعَا فَيَمُنْ^(١) دَعَا سُعَادَا

(ش) «فَأَخِرَ الْمُنَادَى^(٢)» مفعول^(٣) / باحذف، «وَتَرْخِيمًا» أجاز في نصبه ^{١٩١}_أ الشارح^(٤) أن يكون مفعولاً له فيكون التقدير: احذف لأجل الترخيم، أو مصدراً في موضع الحال فيكون التقدير: احذف في حال كونه^(٥) مرخماً، أو ظرفاً على حذف مضاف فيكون التقدير: احذف وقت الترخيم، وزاد «المرادى»^(٦) وجهاً رابعاً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً، قال: وناصبه «اخْدِفْ»؛ لأنه يلاقيه في المعنى، وفيه نظر؛ لأن الحذف أعم من الترخيم فلا يلاقيه في المعنى، ويحتمل عندي وجهاً خامساً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وعامله محذوف والتقدير: رخم ترخيماً وقوله: كَيَّا سُعَا فَيَمُنْ^(٧) دَعَا^(٨)، أي

(١) في الأصل، هـ «في من».

(٢) «المنادى» ساقطة من ش.

(٣) في ش، ت «مفعول مقدم».

(٤) انظر شرح ابن الناطم ٥٩٦

(٥) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «كولك».

(٦) شرح المرادى ٤ : ٣٢.

(٧) في الأصل «في من».

(٨) في ت «دَعَا سُعَادَا» أكمل شطر الألفية، والتكملة هنا غير لازمة.

في قول^(١) من دعاء، فهو على حذف مضاف والمراد بدعا نادى، ثم شرع في بيان ما يجوز ترخيمه فقال:

(ص) وَجَوِّزُهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا * أَتَتْ بِأَلْهَا ...

(ش) يعني أنه يجوز ترخيم المنادى إذا كان مؤنثاً بالتاء^(٢) مطلقاً أي من غير شرط من الشروط المذكورة في غير ذي^(٣) التاء فيرخم علماً نحو:
١٧٧. أَفَاطِلُمُ مَهْلًا تَهْضُ مَهْدًا التَّدْلِيلُ * [وَأِنْ كُنْتَ قَدْ أَزْمَغْتَ صَرْبِي فَأَجْعِلِي^(٤)]

ونكيرة نحو:

١٧٨ - جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَدِيْرِي^(٥)

وئلاًئياً نحو: «يَا خَوَلْ» في خولة^(٦)، وئناًئياً نحو: «يَا تُبْ في ثُبْ^(٧)». ثم بين [حكم] ^(٨) ما قبل التاء المحذوفة للترخيم فقال:

(ص) ... * ... وَالَّذِي قَدْ رُحِمَا

(١) في ز «قوله».

(٢) في الأصل «هالياء» تصحيف.

(٣) «ذي» ساقطة من ت.

(٤) الشاهد لامرئ القيس «وما بين المعقوفين تكملة من هـ».

انظر ديوانه ١٢

وشرح المرادى ٤: ٣٣، وأوضح المسالك ٣: ١٠٧، وشرح التصريح ٢: ١٨٩، وشرح شواهد المعنى للسيوطي ١: ٢٠، وشرح الأشمولى ٣: ١٧٢، وجمهرة أشعار العرب ١٣٧. أَفَاطِلُمُ: منادى مرخم وأصله «يا فاطمة».

(٥) الرجز للعجاج، انظر ديوانه ١: ٣٣٢.

واللسان «دليل» وأما ابن الشجري ٢: ٨٨، وشرح المفصل ٢: ١٩، ٢٠، وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٥٣، وشرح المرادى ٤: ٣٤، عديري: العدير. ما يعذر الإنسان في عمله. وجاري: منادى مرخم أصله «يا جارية» وقد محذوف حرف النداء للضرورة، لأنه نكرة قبل النداء، وإنما يُطرد الحذف في المعارف، وقد أجاز سبويه حذف ياء النداء من النكرة في الشعر.

(٦) وفي خولة ساقط من ط.

(٧) الثَّبَات: الجلوس يقال وَثَبَ الرجل إذا جلس جلوساً متمكناً.

(٨) «حكم» تكملة من هـ، ز.

يَحْذِفُهَا وَفَرْزُهُ بَعْدُ ... *

(ش) يعني أنك إذا حذف الهاء^(١) للترخيم وفُز ما بقي بعد حذفها من الاسم المرخم، أي لا تحذف^(٢) منه شيئاً ولا تغيره، «وَالَّذِي» مفعول بفعل مضمر يفسره «وَفَرْزُهُ وَيَحْذِفُهَا» متعلق برخم «وَبَعْدُ» متعلق بوفُزُهُ.

١٩١
ب

ولما فرغ من / ترخيم ذي الهاء شرع في ترخيم المجرد منها فقال:

(ص) ... وَاحْظِلَا * تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ أَلْفَا قَدْ خَلَا

(ش) يعني أن ما خلا من الهاء لا يجوز ترخيمه إلا بأربعة شروط: أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) إِلَّا الرِّبَاعِي فَمَا فَوْقُ ... *

(ش) فشمّل الرباعي^(٣) الأصول «كَجَعْفَرٍ»، والثلاثي المزيد كَيَعْفُرٍ، وشمّل قوله: «فَمَا فَوْقُ»، الخماسي الأصول «كَفَرْزَدَقٍ»، والمزيد كَسَمَوْءَلٍ، والسداسي والسباعي ولا يكونان إلا مزيدين نحو: مُسْتَحْزَجٍ وَأَشْهَبَاتٍ^(٤)، وفُهِم منه أن الثلاثي لا يُرخم وهو شامل^(٥) للمتحرك الوسط نحو حُمَرٍ، والساكن الوسط نحو: عَمْرُو^(٦). ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله:

(ص) الْعَلَمُ *

(ش) يعني أن المُنَادَى لا يُرخم إلا إذا كان عَلَمًا، وشمّل علمية

(١) في هـ «التاء» يعني تاء المؤنث وهي أدق.

(٢) في ظ «به لا تحذف».

(٣) في ش، ت «الرباعي الرباعي» تكرارها ليس بلام.

(٤) في الأصل «واشبهات» تصحيف، وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

جاء في اللسان «شهب» الشَّهْبُ والشَّهْبَةُ لونٌ بياضٌ يصدّعه سوادٌ في خلّاله، وقيل الشَّهْبَةُ البياض الذي غلب عليه السواد، يُقال: فرس أشهب وقد أشهبتْ أشهباً وأشهب الرجل إذا كان نسل خيله شهباً.

(٥) في ظ «وشمل المتحرك».

(٦) ما بعد «نحو عمر» إلى هنا ساقط من هـ.

الشخص نحو^(١): جَعَفَرٌ وعلمية الجنس نحو: أَسَامَةُ، وفُهِمَ منه أَنَّ الذكرة لا تُرْخَمُ [ثم]^(٢)، أشار إلى الشرط الثالث بقوله:

(ص) ... * دُونَ إِضَافَةٍ ...

(ش) فلا يرخم المضاف ولو كان علماً وشمل الكنية كأبي بكرٍ وغيرها، كعَبْدِ شَمْسٍ ثم أشار إلى الشرط الرابع بقوله:

(ص) ... * وَإِسْنَادٍ مُتِمٍّ

(ش) يعني أن المركب تركيب إسناد لا يجوز ترخيمه نحو: بَرَقَ نَحْوُهُ، وفُهِمَ منه أَنَّ المركب تركيب مزج لا يُمتنع ترخيمه لتخصيص^(٣) المنع بل في الإسناد فتقول في مَعْدَى كَرِبَ يَا مَعْدَى^(٤) وقوله: «وَاحْطَلَا» فعل أمر^(٥) من حَظَلَ يحْظُلُ^(٦) بالطاء المعجمة^(٧) بمعنى ائْتَمَعَ^(٨)، وألفه بدل^(٩)

من النون^(١٠) / الخفيفة، «وَتَرَخِيمٍ»^(١١) معفول «بِاحْطَلَا» و«مَّا» موصولة^{١٩٢}
وصلتها «خَلَا»، «وَمِنْ» متعلق «بِخَلَا» «وَالْأَ» استثناء^(١٢)، «وَالرَّهْبَاعِي» منصوب على الاستثناء، و«مَا» معطوفة بالفاء على الرباعي وهي موصولة وصلتها «فَوْقُ»، وهو مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه: فما فوقه

(١) في ش «كجعفر»

(٢) «ثم» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) في ش، هـ، ك، ت «لتخصيصه».

(٤) «يا معدى» ساقط من ت.

(٥) «أمر» ساقطة من ت.

(٦) «يحظُل» ساقطة من ز.

(٧) «المعجمة» ساقطة من هـ.

(٨) في ت «منع».

(٩) في ط «مبدلة».

(١٠) في ش، هـ «لون التوكيد الخفيفة» وجارتهما أكمل.

(١١) في ت «وترخيماً» ما أثبت أدق كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.

(١٢) في ز «والإستثناء» تحريف.

أي فوق^(١) الرباعي «والتعلّم» عطف بيان على «الرباعي»، «ودون»^(٢) متعلق به^(٣)، «واستاد» معطوف على «إضافة»، و«ميت» نعت لإسناد وهو اسم مفعول من أتمت. ثم قال:
(ص) وَمَعَ الْآخِرِ اخْدِفِ الَّذِي تَلَا * ...

(ش) يعني أنك إذا رحمت المنادي بحذف آخره فاحذف أيضاً الحرف الذي قبل الآخر، لكن^(٤) بأربعة^(٥) شروط، أشار إلى الأول منها بقوله:
(ص) ... * إِنَّ زَيْدَ ...

(ش) أي إذا كان زائداً، فلو كان غير زائد لم يُحذف نحو: مُخْتَارٌ ومُنْقَادٌ لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول: يَا مُخْتَاً وَيَا مُنْقَاً. ثم أشار إلى الثاني بقوله:
(ص) ... * ... لَيْتَا ...

(ش) أي ذا لين، وشمل حرف^(٦) اللين الألف نحو: شَمْلَاك، والواو نحو مُنْصُور، والياء نحو: قَنْدِيل، فلو كان حرف صفة لم يُحذف [وشمل المتحرك نحو: سَفْرَجِل، والساكن نحو: قِمَطِرٍ فتقول فيهما: يَا سَفْرَجٍ وَيَا قِمَطِ. ثم أشار إلى الثالث بقوله:
(ص) ... * ... سَاكِناً ...

(ش) يعني أن يكون حرف اللين المذكور ساكناً، فلو كان متحركاً لم

^(١) في هـ، ز «أي فما فوق».

^(٢) في ش، هـ، ز، ك زيادة «ودون إضافة متعلق بمحذوف على أنه حال من متم «وعبارتها أكمل، إلا أن الأولى أن يقول إنه حال من الرباعي».

^(٣) «متعلق به» ساقط من ش، ظه، ك، ت.

^(٤) في هـ «ولكن».

^(٥) في ظ «أربع» تحريف.

^(٦) في هـ «حروف» وعبارتها أدق.

يُحذف^(١) [نحو هَبَيْخَ وَفَنَوَزَ^(٢) فتقول فيهما^(٣): يَا هَبَيْ وَيا فَنَوَ. بغير حذف. ثم أشار إلى الرابع بقوله:

(ص) ... * ... مُكَمَّلًا
... * ... أَنْبَعَةً فَصَاعِدًا ...

(ش) يعني أن^(٤) يكون حرف اللين المذكور رابعاً فما فوق فشمّل الرابع نحو «مَنْصُور» والخامس نحو مَصَابِيح^(٥) مُسَمًى به، والسادس نحو: اسْتِخْرَاج / مُسَمًى به أيضاً^(٦)، وفُهِم منه^(٧) أنه لو كان ثالثاً^(٨) لم يُحذف ب ١٩٢
نحو: عِمَاد وسَعِيد وثُمُود، فلو كان ما قبل حرف اللين غير مجالس له ففي حذفه خلاف، أشار^(٩) إليه بقوله:

(ص) ... وَالْخُلْفُ فِي * وَآوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَشَحَّ قُفَى

(ش) يعني أن حرف اللين إذا كان قبله حركة غير مجالسة له نحو: فِرْعَوْنُ وَغُرَيْبُ^(١٠) في حذفهما مع الآخر

(١) ما بين المعرفين بكلمة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت، وفي هـ «لا يُحذف».
(٢) الهَبَيْخُ: الرجل الذي لا خير فيه، ويُطلق عليه الأحمق المسترخى وقيل الوادي أو النهر العظيم، والهَبَيْخُ أيضاً الملعن.
القَنُورُ: الشدِيد الضخم الرأس من كل شيء وَكُلُّ نَظٍّ غَلِيظٍ، فَنَوَزَ، والقَنُورُ أيضاً الشيء الخلق، والشرس الصعب. اللسان: «هَبَخَ، فنور».

(٣) «فيهما» ساقط من هـ.

(٤) في هـ، ز «وَأَنَّ».

(٥) في ز «كمصَابِيح».

(٦) «أيضاً» ساقطة من ش.

(٧) «منه» ساقط من ظ.

(٨) في ش «ثلاثياً».

(٩) في ت «وأشار».

(١٠) غُرَيْبُ: وغُرُوق طير من طيور الماء طويل العنق.
قال أبو ذؤيب الهذلي: أَجَارَ إِلَيْنَا لَجَّةً بَقْدَ لَجَّةٍ
أَزَلَّ كَغُرَيْبِ الضُّحُولِ عَثُوجِ

خلاف^(١)، فمن حذف قال: يَا فِرْعَوْنَ وَيَا عَزْرَةَ وَمَنْ لَمْ يُحذف قال: يَا فِرْعَوْنَ وَيَا عَزْرَتَيْنِ، «وقوله» وَمَعَ الْآخِرِ متعلق^(٢) بأحذف وصلة «الذي»، «تَلَا» والضمير^(٣) العائد من الصلة للموصول^(٤) محذوف، وفي «تَلَا» فاعل مضممر عائد على الآخر، «وَالَّذِي» صفة لمحذوف والتقدير: احذف مع الآخر الحرف الذي تلا^(٥) الآخر .

وقوله: «إِنْ زِيدَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وَلَيْتُنَا» حال من الضمير^(٦) في «زِيدَ» وهو مخفف من لين، «وَسَاكِنًا» نعت «لَلْيَتْنَا»^(٧)، «وَمُكَمَّلًا» نعت بعد نعت، «وَأَرْبَعَةً» مفعول «لَمُكَمَّلًا»^(٨)، «وَصَاعِدًا» معطوف على «أَرْبَعَةً»، وإعراب مع بقي واضح. ثم قال:

(ص) وَالْعَجْزُ اخْدِفْ مِنْ مُرْكَبٍ * ...

(ش) يعني بالمركب^(٩) تركيب مزج، وشمل ما آخره «ويه» نحو:

^(١) الجرس والفراء لا يشترطان المجانسة فيجوزان حذف اللين وإن كان قبله فتحة. ولم يجر غيرهما ذلك.

شرح التصريح ٢: ١٨٧.

قال ابن مالك «وَلَيْتُنَا هَذَا التَّوْحُّ نُسْتَعْنِي لَدَى * نَحْنِي مَعَ الْجَوْنِي، وَيَخْنِي الْفَرْدَا.

شرح الكافية ٣: ١٣٥٤.

^(٢) في ت «متعلقا».

^(٣) «والضمير» ساقط من ش.

^(٤) في ش، ك «إلى الموصولة».

وفي هـ، ز، ط، ت «إلى الموصول» وعبارتها أدق.

^(٥) في ط «تلا».

^(٦) في هـ «من الضمير المستتر» وهي أدق.

^(٧) في ش، ط، ت «اللين» ما أثبت أدق. كما في الأصل، والألفية وبقي النسخ.

^(٨) في هـ، ط، ت «مكمل».

وفي ز «مكمل».

^(٩) في هـ «أن المركب».

«سِيْبُوْه» وما ليس^(١) آخره^(٢) «ويه»^(٣) نحو: بَغْلَبَك، وما سُمى به من العدد المركب نحو: خَمْسَةَ عَشَرَ فتقول: يا سِيْبَ ويا بَغْلَ ويا خَمْسَةَ^(٤)، وأما المركب تركيب إسناد^(٥) فإليه أشار بقوله:

(ص) ... وَقَلُّ * تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرُو نَقْلٌ^(٦)

(ش) قد تقدم في شروط الترقيم / أن لا يكون جملة في قوله: ١٩٣
وَأِسْنَادٌ مُتِمٌّ وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه «سِيْبُوْه» في باب الترقيم وذكر هنا أن ترقيمه جائز بقلة. ثم أشار [بقوله: وذا عمرو نقل]^(٧) إلى [أن]^(٨) ترقيمه نقله^(٩) عمرو. يعني^(١٠) به «سِيْبُوْه» وهو عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ بْنِ قَبْرِ الْفَارِسِيِّ وكنيته أَبُو بَشْرٍ^(١١).

ولم يذكر الناظم «سِيْبُوْه» في هذا الرجز إلا في هذا الموضع، ولم يذكره بلقبه المشهور وهو «سِيْبُوْه». وإنما نقله «سِيْبُوْه»^(١٢) في باب^(١٣) النسب قال تقول في النسب إلى تَأْبَطَ شَرًّا تَأْبَطِي، لأن من العرب مَنْ يقول: يَا تَأْبَطَ وكأنه إنما منعه في باب الترقيم لكونه لم يعتمد على

(١) «ليس» ساقطة من هـ.

(٢) في ت «في آخره».

(٣) في هـ «غير ويه» زيادتها هنا لا تفيد.

(٤) منع أكثر الكوفيين ترقيم المختوم «ويه»، ونقل عن العرب عدم ترقيم المركب للرجى، وأجازه النحويون قياساً. كما منع الفراء ترقيم المركب من العدد إذا شُي به.

(٥) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «الإسناد» والمثبت من ش، ك أدق.

(٦) «وذا عمرو نقل» ساقط من ز، ك، ت.

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

(٨) «أن» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) في ت «بقوله» تحريف.

(١٠) في ز، ت «وبعني».

(١١) في ظ، «أبو البشر». تحريف.

(١٢) انظر الكتاب ٣: ٣٧٧

(١٣) «باب» ساقط من ك.

هذه اللغة لقلتها^(١). ثم اعلم أن في المرخم^(٢) لغتين، وقد أشار إلى إحداهما فقال:

(ص) وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ * فَلِلْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ

(ش) يعني أنك إذا نويت المحذوف للترخيم^(٣) فاترك الحرف الذي قبله على حاله^(٤) قبل الحذف، واستعمله كما كان قبل الحذف ويُسمى^(٥) هذه اللغة لغة مَنْ نَزَى ولغة مَنْ يَنْتَظِرُ، وشمل قوله: «بَعْدَ حَذْفِ» مَا حُذِفَ منه حرف نحو: يَا جَعْفَرُ في جَعْفَرُ، وما حُذِفَ منه حرفان نحو: يَا مَرْوُ في مَرْوَانَ، وما حُذِفَ منه كلمة في^(٦) نحو: يَا بَغْلَ في بَغْلَبِكَ^(٧) وشمل الباقي ما كان ساكناً نحو: يَا قِمَطُ من قِمَطَرٍ، ومضموماً نحو: يَا مَنصُ في مَنصُورٍ، ومكسوراً نحو: يَا حَارِ في حَارِثٍ. ثم أشار إلى اللغة الثانية فقال:

(ص) وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَحْذُوفًا^(٨) كَمَا * لَوْ كَانَ بِالْأَخِيرِ^(٩) / وَضَعًا ثَمًّا^{١٩٣}_ب

(ش) أي اجعل الحرف الذي قبل المحذوف إذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فيعين بناؤه على الضم فتقول في قِمَطُ يَا قِمَطُ^(١٠)، وفي جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ وفي حَارِثُ يَا حَارِثُ، وهذه اللغة تُسمى لغة مَنْ لم ينو، والضمير في «اجْعَلْهُ» عائد على الحرف الذي قبل المحذوف «وَكَمَا» في موضع المفعول الثاني لِاجْعَلْهُ والظاهر أن «ما» في قوله: «كَمَا» زائدة، «وَلَوْ»

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٥٨.

(٢) في ش، هـ، ك، ت «الترخيم».

(٣) في هـ «لأجل الترخيم».

(٤) في ز، ك «حاله».

(٥) في هـ، ز، ت «وُثِّسَ» بالتاء أدق.

(٦) «في» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٧) في ز «بعل بك» تحريف.

(٨) في ز، ط، ت «محذوف» تحريف.

(٩) في ش، ك «بالأخير» ما أثبت عن الأصل، والألفية وبقية النسخ أدق.

(١٠) في هـ «فتقول في منصور يا منص» المثل صحيح.

مصدرية والتقدير: ككون الآخر متمماً وضعاً، وقد تقدم نظيره في باب الاستثناء في قوله: «كَمَا لَوْ إِلَّا عُدِمَا»^(١) ثم أشار إلى ما يظهر به^(٢) الفرق بين اللغتين فقال:

(ص) لَقُلْ^(٣) عَلَى الْأَوَّلِ لِي تُمَوِّدَنَا * ثُمَّ وَيَا نَيْمَى عَلَى الثَّالِي يَتَا

(ش) يعني بالأول لغة مَنْ نَوَى فتقول على اللغة الأولى في ترخيم تَمُود يَأْتُمُو؛ لأن الواو في حشو الكلمة^(٤) لنية المحذوف، وتقول على لغة مَنْ لَمْ يَتَوَّ^(٥) يَا نَيْمَى بالياء لعدم النظير، إذ ليس^(٦) في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء والضممة كسرة كما فعلوا في أَذْلَى^(٧) جمع ذَلْوٍ وأصله أَذْلَوُ فقلبوا الواو ياء والضممة كسرة. ثم أشار إلى مثالين مبينين على اللغتين فقال:

(ص) وَالتَّزِيمِ الْأَوَّلِ فِي كَمُسْلِمَةٍ * وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمُسْلِمَةٍ^(٨)

(ش) الأول: هي لغة مَنْ نَوَى فإذا رخصت مسلمه ونحوه من صفة^(٩) المؤنث بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث قلت: يا مُسْلِمٍ بفتح الميم [الأخيرة]^(١٠) على لغة مَنْ نَوَى، ولا يجوز أن ترخمه^(١١) على لغة مَنْ لَمْ

(١) انظر باب الاستثناء.

(٢) في ت «فيه».

(٣) في هـ «فتقول» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقيّة النسخ.

(٤) في ت «الكلام».

(٥) «بنو» ساقطة من ت.

(٦) في هـ «إذ لا يوجد» والمثبت أدق وأضبط.

(٧) في الأصل، ش، هـ، ط، ك، ت «أدل».

وما أثبت عن ز أصبح

(٨) مُسْلِمَةٌ: إسم رجل.

(٩) في هـ «صفات».

(١٠) «الأخيرة» تكملة من ز، ك.

(١١) في ط «ترخيمه» تحريف.

ينو / فتقول يا مُسَلِّمٌ لعلا يلتبس بالمذكر، وأما نحو^(١) مَسَلَمَةٌ بفتح الميم^(٢) مما^{١٩٤}
ليست فيه [التاء]^(٣) فارقه فيجوز فيه الوجهان فتقول: يا مَسَلَمٌ بفتح الميم، ويا
مَسَلَمٌ بضمها^(٤) «والأَوَّلُ» صفة لمحدوف والتقدير: والتزم الوجه الأول. ثم قال:
(ص) وَلَا ضِطْرَارَ رَحُّمُوا ذُوْنَ لِدَا * مَا لِلثَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

(ش) يعني أنه يجوز الترخيم^(٥) في غير النداء إذا كان^(٦) للضرورة^(٧)
وفهم منه أن لا يكون في الاختيار، وقوله: «وَمَا لِلثَّدَا» يصلح، يعني أنه لا
يُتَرَخَّمُ في غير النداء إلا ما كان صالحاً للنداء، أي لمباشرة حرف النداء نحو:
أَحْمَدُ فلو كان الاسم مما لا يصلح لمباشرة حرف النداء لم يُرَخِّمْ في^(٨)
ضرورة ولا في غيرها، نحو الرَّجُلِ. وفهم من إطلاقه أنه يُرَخِّمْ على اللغتين
السابقتين. أما ترخيمه على^(٩) لغة من لم ينو فمُجْمَع عليه، وأما على لغة
من نوى فمُخْتَلَف فيه^(١٠).

(١) «نحو» ساقطة من هـ.

(٢) في ر، ك «الميم الأولى» زيادتها هنا تُفيد.

(٣) «التاء» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ت.

(٤) توشع ابن مالك في شرح هذا البيت، وزاد عليه أحياناً أخرى.

انظر شرح الكافية ٣: ١٣٦٥ - ١٣٧٠.

(٥) في ط، ت «للترخيم» تحريف.

(٦) «إذا كان» ساقطة من ش، ك.

(٧) «للضرورة» ساقطة من هـ، ز، ط، ت.

(٨) في هـ، ز، ك «لا في».

(٩) «ترخيمه على» ساقطة من ش.

(١٠) وعلق الأشمولي في تنبيهاته على ذلك بقوله: ٣: ١٨٤

«اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام إجماع كقوله: (امرؤ القيس).

يَتَلَمَّ الْفَتَى تَقَشُّوْا إِلَى صَبْرٍ نَارٍ طَرِيفٌ بَيْنَ تَمَالٍ لَيْلَةٍ الْجُوعِ وَالْحَصْرِ

أراد ابن مالك محذوف الكاف، وجعل ما بقى من الاسم بمنزلة اسم لم يُحذف منه شيء، ولهذا نونه،

وأما على لغة من ينتظر فأجازه سبويه ومنعه المبرد وبذل للجواز قوله: (جرير).

أَلَا أَضْحَكُ جِبَالَكُمْ رَمَاتَا وَأَضْحَكُ فَيْكَ شَاسِعَةً أَمَاتَا

ورواه المبرد وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكَ يَا أَمَاتَا

قال في شرح الكافية ٣: ١٣٧١: والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين.

(الاختصاص)

(ش) إنما ذكر هذا الباب بعد أبواب النداء لشبهه^(١) به في اللفظ، وإلى ذلك أشار^(٢) بقوله^(٣):

(ص) الاختصاص كنداءِ دُونَ يَا * ...

(ش) يعني^(٤) أن الاختصاص شبهه بالنداء، وفهم منه أنه ليس منادى، وفهم من قوله: «دون يا» أنه لا يصحبه حرف النداء، ثم مثل فقال:

(ص) ... * كَأَيُّهَا الْفَتَى يَا بُنَى أَرْجُونِيَا

(ش) وفهم من المثال أن «أيا»^(٥) لا توصف باسم الإشارة ولا بالوصول كما في النداء، وفهم من قوله: «يا بُنَى أَرْجُونِيَا» أنه لا بد أن يتقدمها كلام، وأن الكلام الذي يتقدمها لا بد أن يكون / فيه ضمير المتكلم، فهم ذلك من قوله: «يا بُنَى أَرْجُونِيَا».

ثم إن الاختصاص يكون^(٦) فيه الاسم مقروناً «بأل» أو مضافاً^(٧)، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(١) في هـ ، ز «لشبهه له».

وفي ت «الشبيهة به» تحريف.

(٢) وإلى ذلك أشار ساقط من ظ.

(٣) في ظ «قوله».

(٤) «يعني» ساقطة من ت.

(٥) في الأصل «ياشُر» تحريف، ما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبنية النسخ.

(٦) في ت «يا».

(٧) في ش، «قد يكون فيه».

(٨) في الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «ومضافاً» وما أثبت من ز أدق.

(ص) وَلَقَدْ يَرَىٰ ذَا دُونَ أَيِّ تِلْوَالٍ * كَيْفَ لِنَحْنُ الْعَرَبِ أَسْخَىٰ مَن بَدَلْ

(ش) يعني أنَّ الاختصاص يكون بالاسم المقرون «بأل» وليس معه «أي»
وفهم من المثال أنه لا بُدَّ أن^(١) يتقدمه ضمير متكلم مرفوعاً^(٢) بالابتداء
كقولهم «نَحْنُ الْعَرَبِ أَقْرَى النَّاسِ لِلضُّعْفِ»^(٣) ولم ينبه على القسم الثاني^(٤)
وهو المضاف كقوله عليه أفضل الصلاة والتسليم^(٥) «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا
تُورَثُ»^(٦)

ومع هذا فقد أجحف الناظم بهذا الباب، إذ^(٧) لم يُصرح بما يتعلق به من
المعنى والإعراب، وحاصله أنَّ^(٨) المختص^(٩) على قسمين:

- قسم مبني على الضم وهو أَيُّهَا الْفَتَى وَنَحْوُهُ، ويُنبى لشبهه بالنادى لفظاً
وموضعه نصب بفعل واجب الحذف، فإذا قلت: أنا أفعل كذا أَيُّهَا الرجلُ.
فتقدير عامله أخص بذلك أيها الرجل، والمراد «بأيها» المتكلم نفسه^(١٠).

- وقسم معرب نصباً وهو المضاف وذو الألف واللام نحو: نَحْنُ الْعَرَبِ
أَقْرَى النَّاسِ لِلضُّعْفِ. «فنحن مبتدأ وخبره «أَقْرَى النَّاسِ» «الْعَرَبِ» منصوب

(١) في ت «من أن».

(٢) في هـ «مرفوع».

(٣) من أقوال العرب. انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٧٥ وشرح المرادى ٤: ٦٣، وأوضح المسالك
٣: ١١٢ وشرح التصريح ٢: ١٩١.

(٤) في الأصل، ز، ط، ك، ت «الثالث» وهي أصبح. لأنه ثلاثة أقسام الأول كأيها وأيتها، والثاني المعرف
بأل «كالعرب» والثالث المعرف بالإضافة «كمعاشر الأنبياء».

(٥) في ش، ط، ك، ت «عليه السلام».

وفي هـ، ز «عليه الصلاة والسلام».

(٦) في منسند أحمد ٢: ٤٦٣ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
«إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا تُورَثُ» وانظر سنن الترمذى ٣: ٨٢ «باب السير»

(٧) في هـ، ز «إذا» تحريف.

(٨) في ش، هـ «أله».

(٩) في ط، ت «الإختصاص» تحريف.

(١٠) في هـ «بأيها الفتى المتكلم بعينه» وفي ز «بأيها المتكلم بعينه».

بفعل واجب الحذف تقديره: أخص، وكذلك المضاف نحو [قوله عليه الصلاة والسلام] ^(١): «نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ» ^(٢) «فَنَحْنُ» مبتدأ، وخبره «لَا نُورَثُ»، و«مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ» مفعول بفعل واجب / الحذف، وفي ١٩٥ قوله: الاختصاص كَيْدًا إِشْعَارُ بأنه منصوب بفعل واجب الإضمار ^(٣) ^أ كالمنادى لتشبيهه ^(٤) به.

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ز.
 (٢) في ش أكمل الحديث «نحن معاشر الأنبياء لا نورث فما تركناه صدقة».
 التكملة غير لازمة، اكتفاء بموضع الشاهد.
 (٣) في ز «الحذف».
 (٤) في ز «لتشبيهه».

(التحذير والاغراء)

(ش) التحذير: تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه، والاغراء: إلزام المخاطب العكوف على ما يُحَمَّدُ عليه^(١)، وإنما ذكرهما بعد الاختصاص^(٢) لشبهتهما به في أنهما منصوبان بفعل لا يظهر، ثم إن التحذير يكون بثلاثة أشياء:

الأول: إِيَّاكَ وأخواته.

الثاني: ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب^(٣).

الثالث: ذِكْرُ الْمُحَذَّرِ^(٤) منه.

وقد أشار إلى الأول فقال^(٥):

(ص) إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَلَحْوَهُ نَصَبٌ * مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجِبْ

(ش) يعني أن قولك: إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، ولحوه من الضمائر المنصوبة المنفصلة إذا غُطِفَ عليه^(٦) نصب بفعل يجب استتاره نحو: إِيَّاكُمَا وَالْأَسَدَ، وَإِيَّاكُمُ وَالْخَالِفَةَ.

(١) في ز. «عليه يَأْمُرُ» تحريف.

(٢) في ز زيادة «الإختصاص المراد به التخصيص» الزيادة لا لزوم لها.

(٣) في ت «المخاطب».

(٤) في الأصل، ش، ك «المحذوف» تحريف.

وفي ت «المحذوف» تحريف.

(٥) في ط، ت «بقوله».

(٦) في هـ «عليه إسم» الزيادة هنا تفيد.

وفهم منه [أن التحذير]^(١) إذا كان بالضمير لا يكون إلا مخاطباً، ولا يكون بضمير^(٢) الغائب إلا في الشذوذ على ما سيأتي، وفهم منه أن العامل المقدر يُقدر بعد^(٣) الضمير لما يلزم^(٤) من تقديره قبل^(٥) اتصاله به، فيلزم تعدى فعل الضمير^(٦) المتصل إلى ضميره المنفصل^(٧)، [وهو]^(٨) ممتنع في^(٩) غير باب ظن وأخواتها «فإِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَتَخَوُّهُ» مفعول بنصب، «وَمُحَذَّرٌ» فاعل بنصب، «وَبِمَا» متعلق بنصب، «وَمَا» موصولة «وَأَسَيِّئَتُهُ» مبتدأ، «وَوَجِبَ» خبره والجملة صلة^(١٠)، وما واقعة على الفعل الناصب الواجب الإضمار. / ثم أعلم ^{١٩٥}ب أن «إِيَّاكَ» وأخواته تُستعمل في التحذير معطوفة^(١١) عليها كما تقدم، ودون عطف وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَذَوْنَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْشَبَ * ...

(ش) الإشارة «بذا» للنصب بإضمار فعل لا يظهر، يعني^(١٢) أن إِيَّاكَ وأخواتها غير معطوف عليها تُنصب بفعل واجب الحذف نحو: إِيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ. «وَذَا» مفعول بانسب «وَذَوْنَ وَلِإِيَّا» متعلقان بانسب، ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

- (١) «أن التحذير» تكملة من ش، ه، ز، ك.
(٢) في ه، ظ، ت «في الضمير» تحريف.
وفي ز «لضمير» تحريف.
(٣) «بعد» ساقطة من ت.
(٤) في ش «يلزم عليه».
(٥) في الأصل، ه، ظ، ك، ت «قبله»، وفي ش «قبله من».
(٦) في ش، ظ، ت «المضمر».
(٧) في الأصل، ش، ظ، ت «المتصل» تحريف.
(٨) (وهو) تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.
(٩) في ش، ز، زيادة «في العربية» لا لزوم لها.
(١٠) في ه «صلة ما» الزيادة هنا تُفيد.
(١١) في ش، ه، ك «معطوفاً عليها» والتذكير والتأنيث جائز وعبارتهم أولى.
(١٢) في الأصل «ومعنى».
وفي ت «وبعنى».

(ص) ... وَمَا * سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

(ش) فشمّل قوله: «وَمَا^(١) سِوَاهُ» النوعين. أعني ما ناب عن «إِنَّا» من الأسماء المضافة لضمير المخاطب والحدّر منه، وقوله: سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا يعني أنهما منصوبان بفعل مضمر، ويجوز إظهاره فتقول: رأسك فيكون منصوباً بفعل محذوف ولك إظهاره فتقول نَحْ رَأْسِكَ ونحوه، وتقول في الحدّر منه الأسد ولك إظهار العامل فتقول اخْذِرِ الْأَسَدَ. وقد استثنى من ذلك نوعين أشار إليهما بقوله:

(ص) إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ * ...

(ش) فالعطف نحو: رَأْسَكَ وَالْحَائِطَ، والتكرار نحو: الْأَسَدَ الْأَسَدَ، وقد مثله بقوله:

(ص) ... * كَالضَّيْفِ الضَّيْفِ يَأْذَا السَّارِى

(ش) والضيفم الأسد، والسارى اسم فاعل من سَرَى إذا مشى ليلاً وهو مظنة الخوف من الضيفم، وإنما وجب حذف العامل مع «إِنَّا» لكثرة الاستعمال، وأما مع العطف والتكرار فقد جعل كالبديل من اللفظ بالفعل. «وَمَا» مبتدأ صلتته^(٢) / ١٩٦
١
«سِوَاهُ»، «وَسَتَرُ فِعْلِهِ» مبتدأ ثان، وخبره «لَنْ يَلْزَمَا» والجملة خبر الأول، وسَتَرُ بفتح السين مصدر سَتَرَ، والسَّتْر بكسرها هو الشيء^(٣) الذي يُسْتَتَرُ به، والمراد^(٤) هنا الأول. وقوله: «إِلَّا» إيجاب لنفي «لَنْ»، «وَمَعَ» متعلق بيلزم «وَذَا» في قوله: «يَأْذَا السَّارِى» منادى والسارى صفته^(٥)، ثم قال:

(١) في ظ «ما» تحريف.

(٢) في هـ، ز، ط، ك، ت «وصلته».

ولي ش «وصلتها» وهي جائزة لأن الضمير يعود على «ما».

(٣) في هـ «هو الساتر».

(٤) في ظ «والمراد به» وصارتها أوضح.

(٥) في هـ، ز، ك «صفة».

(ص) وَشَدُّ إِثْيَائِي وَإِيَّاهُ أَشَدُّ * ...

(ش) قد تقدم أن «إِيَّاكَ» في التحذير تكون للمخاطب غالباً، وقد شد ذلك للمتكلم كقول بعضهم: «إِيَّايَ وَأَنْ يَخْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْزَبَ»^(١)، وأشد منه أن يكون للغائب^(٢) كقول بعضهم: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السُّتَيْنِ فإِيَّاهُ وَإِيَّا الشُّوَابَّ»^(٣) ثم قال:

(ص) ... * وَعَنْ سَبِيلِ الْقَضْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَهُ

(ش) وفهم منه أن بعضهم قاس ذلك في المتكلم والغائب إلا أنه جعل قياسه مبتدأ أي مطروحاً^(٤) «وإِيَّايَ» فاعل شد^(٥) وإِيَّاهُ مبتدأ وخبره «أَشَدُّ» وحذف من مع أشد والتقدير: وإِيَّاهُ أَشَدُّ مِنْ إِيَّايَ. «وَمَنْ قَاسَ» مبتدأ، وخبره^(٦) «انْتَبَهُ»، «وَعَنْ سَبِيلِ» متعلق «بانتَبَهُ»، لما فرغ من التحذير انتقل إلى الإغراء فقال:

(ص) وَكَمْحَذِّرٍ بِلَا إِيَّاهُ اجْعَلَا * مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُضِّلَا (ش) قد تقدم حد الإغراء، يعني أن المغرى^(٧) حكمه كحكم^(٨) المحذّر

^(١) في الأشموني ٣: ١٩١ «قول عمر رضي الله عنه:

«لنذكركم الأسل والرماح والسهم وإِيَّايَ وأن يحذف أحدكم الأرب».

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٧٨ وشرح ابن الناطم ٦٠٨ وشرح المرادي ٤: ٧١، وشرح الأشموني ٣: ١٩١.

^(٢) ما بعد «للمتكلم» إلى هنا ساقط من ظ.

^(٣) في ش، هـ «إذا بلغ أحدكم الستين فإياه وإياها الشواب»

انظر الكتاب ١: ٢٧٩، واللسان «أيا»

وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٧٨، وشرح ابن الناطم ٦٠٨ وشرح المرادي ٤: ٧١، وشرح

الأشموني ٣: ١٩٢. الشواب: جمع شابه

^(٤) في الأصل، ظ، ت «مطرحاً»، وفي ت «منطرحاً».

^(٥) في هـ، ز، ط، ت «يشد».

^(٦) في ظ «خبره».

^(٧) في هـ «المغرى به» وفي ظ «الإغراء».

^(٨) في هـ، ز، ط «حكم» تحريف.

في جميع ما تقدم فيُنصب بفعل واجب الإضمار إن كان مكرراً كقوله:

١٧٩ - أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

كَسَاحٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ^(١)

أو معطوفاً^(٢) عليه كقوله^(٣): الْأَهْلَ / وَالْوَلَدَ، وبفعل جائز الإضمار في ١٩٦
غير العطف والتكرار نحو: أَخَاكَ فَيَجُوزُ الزَّمَّ أَخَاكَ.

وقد فهم من [قوله]^(٤) هنا ومن الترجمة ومن البيت الأول أن الباب يشتمل على التحذير وهو مصدر «حَذَّرَ» وهو مُصرح به في الترجمة، والْحَذَّرَ منه وهو مفهوم من قوله: «وَالشَّرَّ»، والْحَذَّرَ وهو مُصرح به في قوله «مُحَذَّرٌ»، والْحَذَّرَ به^(٥) وهو اللفظ المدلول به على التحذير وهو مفهوم من قوله: «بِمَا اسْتَيْتَارُهُ [وَجِبَ]»^(٦) وألف «اجْعَلَا» بدل من نون التوكيد الخفيفة، «وَمُعَرَّى» مفعول أول لاجْعَلَا «وَكَمَحَذَّرَ» في موضع المفعول الثاني، «وَبَلَا» متعلق «باجْعَلَا».

(١) الشاهد لمسكين الدارمي. انظر ديوانه: ٢٩

شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٨٠، وشرح ابن الناطم ٦٠٩ وشرح المرادي ٤: ٧٢، ٧٣، وأوضح المسالك ٣: ١١٥ وشرح التصريح ٢: ١٩٠، وشرح الأشموني ٣: ١٩٢.

(٢) في ت «ومعطوفاً» تحريف.

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ت «كقولك».

(٤) «قوله» تكملة من ز، ك، ت.

ولو وضعنا لفظه «كلامه» بدلا من «قوله» لكان أضحط وأدق.

(٥) في ت «منه» تحريف.

(٦) «وجب» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

وفي ش زيادة «وجب والْحَذَّرَ وهو مُصرح به في هذا البيت، في قوله «وَكَمَحَذَّرَ» زيادة مكررة لا لزوم لها.

(أسماء الأفعال والأصوات)

(ش) إنما ذكر أسماء الأفعال بعد التحذير والإغراء، لأنَّ بعض أسماء الأفعال مُغزًى يَدُ نحو: حَلَيْكَ وَدُوْلَكَ. وفُهم من قوله: أسماء الأفعال أنها أسماء وهو مذهب جمهور «البصريين»^(١) قوله:

(ص) مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَبَهْ * هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهْ وَمَهْ

(ش) شمل قوله: «ما ناب [عن فعل]»^(٢) اسم الفعل واسم الفاعل^(٣) والمصدر النائب عن الفعل، وخرج بالمثل^(٤) اسم الفاعل والمصدر؛ لأنَّ معناه «كَشَتَّانَ» في كونه غير معمول، ولا فضلة فهو^(٥) تميم للحدث، وقد احتوى البيت على أربعة أسماء:

الأول: «شَتَّانَ»: وهو بمعنى بُعِدَ.

وَصَبَهْ: وهو بمعنى اشْكُتَ.

^(١) في ظ، ت «منها».

قال الأشموني: «كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين. وقال بعض البصريين.

«إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء. وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة. وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان. وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة، وقيل مدلولها المصدر، وأن ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته».

شرح الأشموني ٣: ١٩٥.

^(٢) «عن فعل» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

^(٣) في ه «واسم الفاعل واسم المفعول» الزيادة غير لازمة.

^(٤) في ش، ه، ز، ك، ت «بالمثال».

^(٥) في ت «وهو».

وَأَوْه: وهو^(١) بمعنى اتَّوَجَّعَ.

وَمَه: وهو بمعنى اكْتَفَى^(٢).

«وَمَا» مبتدأ وهو موصول ١٩٧/أ وصلته^(٣) تَابَ، «وَعَنْ» متعلق «بِتَاب» وهو مبتدأ ثانٍ، وخبره «اسْمُ فِعْلٍ» والجملة خبر الأول، ثم لأن اسم الفعل يكون بمعنى الأمر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضي وقد أشار إلى الأول بقوله: (ص) وَمَا بِمَعْنَى الْفَعْلِ كَأَمِينَ كَثُرَ * ...

(ش) يعني أن ورود اسم الفعل في كلام العرب بمعنى الأمر كثير وعُيِّنَ^(٤) بكثرته أن منه نوعاً مقيساً وهو «فَعَالٍ» من الثلاثي «كَتَّالٍ» وليس من الثاني والثالث مقيس ومثَّلَ «بِأَمِينَ» وهو بمعنى اسْتَجَبَ. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

(ص) ... * وَغَيْرُهُ كَ «وَيْ» وَهَيْهَاتَ نَزُرُ.

(ش) يعني أن غير اسم الفعل بمعنى الأمر نَزُرُ أي قَلَّ^(٥) وشمل قوله: غيره ما بمعنى المضارع، وقد مثله بقوله: كَ «وَيْ»^(٦) ومعناه: اتَّعَجَّبَ^(٧)، وما بمعنى الماضي وقد مثله بقوله: «هَيْهَاتَ» ومعناه بَعُدَ. ثم اعلم أن من أسماء

(١) «وهو» ساقط من ش، هـ.

(٢) في ش، ك «انكفأ».

(٣) في ش، هـ، ز، ك «وصلته» زيادة الواو لا ثقل.

(٤) في الأصل، ش، هـ، ز، ك، ت «وكفى» وما أثبت عن ظ أدق وأولى.

(٥) «أي قل» ساقط من هـ.

(٦) في ت «كهيهات ومعناه كَوْنٌ».

(٧) في هـ «أعجب» وهي أدق.

قال سيوطي:

«سألت الحليل عن قوله تعالى في سورة القصص ٨٢

(وَيُكَادُ لَا يَخْلَعُ الْكَافِرُونَ)

(وَيُكَادُ اللَّهُ يَخْشَطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ) =

الأفعال ما هو في الأصل جار ومجرور وظرف^(١). وقد أشار إليهما بقوله:

(ص) وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ * وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ

(ش) فأتى بثلاثة أمثلة: إثنان من الجار والمجرور وواحد من الظرف
«فَعَلَيْكَ» بمعنى الزَّم وهو متعد^(٢) بنفسه كقوله تعالى: «عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ»^(٣).

وبالبناء كقولك: عَلَيْكَ يَزِيدُ، «وَدُونَكَ» بمعنى «خُذْ» كقولك: دُونَكَ زَيْدًا
أي خُذْ زَيْدًا، «وَالْإِلَيْكَ»^(٤) بمعنى تَنَحَّ، ويتعدى «يَعْنُ» نحو: إِلَيْكَ عَنِّي، أي
تَنَحَّ عَنِّي، وهذا النوع مسموع، والمسموع منه أحد عشر لفظاً / الثلاثة
المذكورة^(٥) وكذلك: كَمَا^(٦) أَنْتَ وَعِنْدَكَ وَلَدَيْكَ، وَوَرَاءَكَ، وَأَمَامَكَ
وَمَكَانَكَ وَبَعْدَكَ. «وَالْفِعْلُ» مبتدأ، «وَمِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ» مبتدأ وخبر في
موضع خبر الأول، و«دُونَكَ» مبتدأ وخبره «هَكَذَا» و«هَا» للتنبيه. ثم قال:
(ص) كَذًا^(٧) زُوَيْدَ بَلَّةَ نَاصِيَتَيْنِ * ...

(سورة القصص ٨٢)

فَرَحِمَ أَلْهَا «وَيْ» مَفْصُولَةٌ مِنْ كَأَنَّ.

(الكتاب ٢: ١٥٤)

قال الأشموني: هيهات بمعنى يَتَدَّ هو المشهور، وذهب أبو اسحق إلى أنها اسم بمعنى البعد، وذهب
المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن وثني لإيهامه. ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء ويكسرها
تميم ويقفون بالياء. وبعضهم يضمها. وحكى الصفا في فيها ستاً وثلاثين لغة: هيهاء، وأيهاء، وهيهات،
وأيهات. وهيهان، وأيهان، وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحة ومكسورة، ومنونة
وخير منونة

شرح الأشموني ٣: ١٩٢ وانظر الكتاب ٣: ٢٩١، ٢٩٢، ٣٠٢.

(١) في ش، ز، ك «وظرف ومجرور» تحريف.

وفي ت «وظرف ومجرور».

(٢) في ر «متعدى».

(٣) سورة المائدة آية: ١٠٥

(٤) في ت «إليك».

(٥) في هـ «المذكورة عليك ودونك وإليك» الزيادة هنا غير لازمة.

(٦) في هـ، ز، ط، ت «وكما».

(٧) في ظ «كذلك» تحريف.

(ش) يعني أنَّ «رُوَيْدَ وَبَلَّة» من أسماء الأفعال بشرط كونهما ناصبين
كقولك: رُوَيْدًا زَيْدًا وَبَلَّةً عَمْرًا^(١)، فلو: خفض^(٢) ما بعدهما كانا مصدرين
ولمَّا ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

(ش) نحو رُوَيْدَ زَيْدٍ وَبَلَّةَ زَيْدٍ^(٣)، ومعنى «رُوَيْدَ» إذا كان اسم فعل
أَمِهْلُ وإذا كان مصدرًا إِمْهَالًا ومعنى «بَلَّة» إذا كان اسم فعل دَغ، وإذا كان
مصدرًا تَزَكَا، وفُهم أنَّ^(٤) الفتحة^(٥) في «رُوَيْدَ وَبَلَّة»^(٦) فتحة^(٧) بناء، لأن
أسماء الأفعال كلها مبنية، وإذا كانا مصدرين ففتحتهما^(٨) فتحة^(٩) إعراب
لأنَّ المصادر معربة، وفُهم من قوله: «مَصْدَرَيْنِ» أنه يجوز فيهما التثنية
ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في المصدر المضاف، «رُوَيْدَ وَبَلَّة»
مبتدآن والخبر في «كَذَا»، «وَنَاصِبَيْنِ»^(١٠) حال من الضمير المستتر في المجرور
الواقع خبرًا، «وَمَصْدَرَيْنِ» حال من فاعل «يَعْمَلَانِ»، والضمير في يعملان
عائد على «رُوَيْدَ وَبَلَّة» في اللفظ لا في المعنى، فإنَّ «رُوَيْدَ وَبَلَّة» إذا كانا
اسمى فعل غير اللَّذَيْنِ يكونان مصدرين في المعنى. ثم قال:

(ص) وَمَا لِمَا تَكُوبُ عَنَّهُ مِنْ عَمَلٍ * لَهَا /

(١) في ز و صرَّوًا تحريف.

(٢) في هـ ، زه ، ظه ، ت «خَفَضًا» وهي أدق.

(٣) في هـ ، ز «نحو رويد زيد وبلة عمرو» الخال صحيح.

(٤) في هـ ، زه ، ظه «منه أنَّ» وجارها أكمل.

(٥) في ز «الفتح».

(٦) في هـ «وبلة إذا كانا أسماء أفعال» العبارة هنا أصبح وأدق، لأن رويد وبلة قد يكونان مصدرين. كما
ذكر فيما بعد.

(٧) في زه ، كه «فتح».

(٨) في زه ، ت «فتحتهما» تحريف.

(٩) في ز «فتح».

(١٠) في الأصل «ناصبين».

(ش) يعني أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي بمعناها، فترفع الفاعل إن كانت لازمة نحو: هَيَّيَاتَ زَيْدًا، ويكون فاعلها واجب الإضمار إذا كانت أمراً نحو: «نَزَالٍ»، وتتعدى بحرف الجر إن كان فعلها كذلك نحو: عَلَيْكَ يَزِيدُ وتنصب المفعول إن كان متعدياً نحو: نَزَالٍ زَيْدًا. ثم قال:

(ص) ... * وَأَخْزَ مَا لِيذِي^(١) فِيهِ الْعَمَلُ

(ش) يعني أنها فارقت الأفعال في كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم في الفعل فلا يُقال في نَزَالٍ^(١) زَيْدًا، زَيْدًا نَزَالٍ^(٢). «وما» مبتدأ وهو موصول وصلته لما، و«ما» المجرورة باللام^(٣) موصولة أيضاً وصلتها «تَنُوب» وَ«عَنُة» متعلق بتنوب وكذلك «مِنْ»^(٤)، «وَلَهَا» خبر «ما» الأولى والعايد على «ما» الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي ناب عنه المجرور، والضمير العائد على «ما» الثانية الهاء في عنه والتقدير: وَالْعَمَلُ الَّذِي اسْتَقَرَّ لِلْأَفْعَالِ الَّتِي نَابَتْ أَشْمَاءُ الْأَفْعَالِ عَنْهَا مُسْتَقَرٌّ لَهَا، أي لأسماء الأفعال، والظاهر أن «ما» في قوله: «مَا لِيذِي»^(٥) فِيهِ الْعَمَلُ^(٦) زائدة، ولا يجوز أن تكون موصولة^(٧)، لأن «الَّذِي» بعدها موصولة، ولو قال: وَأَخْزِيَ الَّذِي فِيهِ الْعَمَلُ، لكان أجود لسقوط الاعتذار عن «ما» وليس في قوله: العمل «إِطَاء»^(٨) مع

(١) في هـ، ت «الذي» تحريف.

(٢) في هـ، ز، ط، ت «تَرَكَ زَيْدًا»، «زَيْدًا تَرَكَ» وهذا جائز، لأن «تَرَكَ» من أسماء الأفعال أيضاً.

انظر الكتاب ١: ٢٤١ - ٢٥٣.

(٣) في ش «بلام».

(٤) في ط، ت «عنه» تحريف.

وفي ش، هـ، ز، ك «من عمل».

وفي ط، ت «ومن».

(٥) في هـ، ت «ما الذي» تحريف.

(٦) «العمل» ساقطة من هـ.

(٧) في ش، ك «موصول».

(٨) «إِطَاء»: «واطأ الشاعر في الشعر وأوطأ فيه وأوطأه إذا اتفقت له قافيتان على كلمة واحدة معناهما =

قوله: عَمَلٌ لَّأَنِ إِحْدَاهُمَا^(١) نَكْرَةً وَالْأُخْرَى^(٢) مَعْرِفَةً. ثم قال:

(ص) وَاحْكُم بَيْنَكُم بِالَّذِي يَتَوَنَّنُ * مِنْهَا وَتَعْرِيفٌ سِوَاهُ يَبَيِّنُ

(ش) يعني أَنْ / ما نون من أسماء الأفعال نكرة، وما لم ينون منها^(٣) معرفة فتقول: صَبَّ وَمَنْ فَيَكُونَانِ مَعْرِفَتَيْنِ^(٤)، وَصَبَّ وَمَنْ فَيَكُونَانِ نَكْرَتَيْنِ، ومن أسماء الأفعال ما يلزم التعريف كَنَزَالٍ فَإِنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ فِيهِ تَنْوِينٌ. وما يلزم التنكير كَوَاهَا، وهذا التنوين هو الذي يسميه^(٥) النحويون تنوين التنكير. وقد تقدم. ولما فرغ من أسماء الأفعال شرع في بيان أسماء الأصوات، وهي نوعان:

- أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل إما لزوجره «كَعْدَسٌ» للبهغل، وإما لدعائه^(٦) كَأَوْ لِلْفَرَسِ.

- والآخر: ما وضع للحكاية^(٧) صوت^(٨) حيوان. «كَفَّاقٌ» في صوت الغراب، أو غير حيوان: «قَبٌّ» لوقع^(٩) السيف، وقد أشار إلى النوعين السابقين بقوله:

= واحد فإن اتفق اللفظ واختلف المعنى فليس بإيطاء، وقال الأخفش: الإيطاء رد كلمة قد قَفَيْتُ بها مرة، قال ابن جني: ووجه استعجاب العرب الإيطاء أنه دال على قلة مادة الشاخر حتى يضطر إلى إعادة القافية الواحدة في القصيدة بلفظها ومعناها، وأصله أن يطاء الإنسان في طريقه على أثر وَطْءٍ قبله فيجد الروط على ذلك الموضع وكذلك إعادة القافية هو من هذا. اللسان: «وطأ».

(١) في ش، هـ، ز، ط «أحدهما» التذكير والتأنيث جائز.

(٢) في ش، هـ، ز، ط «والآخر» التذكير والتأنيث جائز.

(٣) «منها» ساقط من هـ.

(٤) في ك «معرفة».

(٥) في ت «تسمية النحويين».

(٦) في ر «الدعاء».

(٧) «الحكاية» ساقط من ش.

(٨) في ش «لصوت».

(٩) في ط «قَبٌّ لوقع».

(ص) وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَقِيلُ * مِنْ مُشْبِهِ^(١) [اسم]^(٢) الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

(ش) يعني أن ما خُوطِبَ^(٣) ما لا يعقل من الحيوان من مشبه اسم الفعل في صحة الإكتفاء به يجعل صوتاً، وشمل قوله^(٤): «مَا خُوطِبَ» ما كان للزجر «كَعَدَسٍ»^(٥) وما كان للدعاء «كَأَوٍّ» فإن كليهما يُخاطب به^(٦) ما لا يعقل. «وَمَا» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «خُوطِبَ»، «وبه» متعلق بخوطب والضمير في «به» عائِد^(٧) على الموصول، «وما» بعد «خُوطِبَ» مفعول لم^(٨) يسم فاعله وهي موصولة أيضاً وصلتها «لَا»^(٩) يَقِيلُ، والضمير العائد عليها الفاعل^(١٠) ييعقل «وَيَجْعَلُ» خبر المبتدأ «وَصَوْتًا» مفعول ثانٍ ييجعل^(١١) وهو

على حذف / مضاف أي اسم صوت. ثم أشار إلى النوعين الآخرين^(١٢) بقوله: ١٩٩
أ
(ص) كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ * ...

(ش) يعني أن من أسماء الأصوات ما أجدى حكاية أي أفاد حكاية، وشمل قوله «حِكَايَةً» ما كان حكاية لصوت الحيوان^(١٣) كَغَقاق ولصوت غير الحيوان كَقَبْ.

(١) في ظ «شبه» تحريف.

(٢) «اسم» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) في هـ، ز، ظ، ت «ما خوطب به» وعبارتها أكمل.

(٤) ما بعد .. ما خوطب إلى هنا ساقط من هـ.

(٥) «كَعَدَسٍ» ساقط من هـ.

(٦) في هـ «بهما» وفي ز «بهما من لا».

(٧) «عائد» ساقطة من ت.

(٨) في ز «مالم».

(٩) في ز «ما لا» استخدم لفظ الالفية.

(١٠) في ظ «فاعل».

(١١) في الاصل «يجعل» ما أثبت أدق كما في الالفية وبقيّة النسخ.

(١٢) في هـ، ز «الآخرين».

(١٣) في ش «حيوان».

ثم قال:

(ص) ...

* وَالزَّمَّ بِنَا التَّوَعِينَ فَهَوَ قَدْ وَجَبَ

(ش) يعني أنَّ البناء لازم في النوعين، ويُحتمل أن يريد بالنوعين نوعي أسماء الأصوات، وأن يريد بهما أسماء الأفعال^(١) وأسماء الأصوات، وهو أجود لشموله جميع^(٢) الباب؛ إذ البناء في جميع ذلك لازم وقوله: «فَهَوَ قَدْ وَجَبَ»، تميم^(٣) لصحة الاستغناء عنه بقوله: «وَالزَّمَّ^(٤)».

(١) «أسماء الأفعال» ساقطة من ت.

(٢) «جميع» ساقطة من ش.

(٣) في ك «تميم للبيت».

(٤) في ش «الزم».

(نونا التوكيد)

[قوله^(١)]:

(ص) لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنَوْنٍ^(٢) هَمَّا * كُنُوْنِي اذْهَبَنَّ وَاَقْصِدْ لِهَمَّا

(ش) يعني أنَّ الفعل يُؤكد بنونين:

إحداهما: ثقيلة كالنون في «اذْهَبَنَّ»، والأخرى خفيفة كالنون في «اَقْصِدْ لِهَمَّا» ومعنى توكيد الفعل بهما أنهما يفيدان تحقيق معنى الفعل فإذا قلت: «اضْرِبَنَّ» ففيه توكيد لا ضرب المجرد منها فهو أبلغ من المجرد، وأوهم قوله: «لِلْفِعْلِ» شمول جميع الأفعال؛ فأزال الإبهام بقوله:

(ص) يُؤَكِّدَانِ الْفِعْلَ وَيَفْعَلُ آتِيَا * ذَا طَلَبٍ^(٣) أَوْ شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا
أَوْ مُفْتَبَأً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا * ...

(ش) يعني أنَّ هذين النونين لا يؤكدان جميع الأفعال بل يؤكدان ان ما ذكره وذلك الأمر بصيغة / «أَفْعَلْ» وشمل قوله: «أَفْعَلْ» الأمر والدعاء، لأنه أمر في المعنى، وشمل أيضاً الأمر للواحد والواحدة والاثنتين والجمع مذكرين ومؤنثين^(٤) فتقول: اضْرِبَنَّ يَا زَيْدُ، وَاضْرِبَنَّ يَا هِنْدُ، وَاضْرِبَنَّ وَاضْرِبَنَّ^(٥) وأيضاً المضارع بشروط:

(١) «قوله» تكملة من ز، ط.

ووردت في هـ «قوله نونا التوكيد» الزيادة هنا لا تفيد.

(٢) في الاصل «بنونين» تحريف.

(٣) «ذا طلب» ساقط من ت.

(٤) في ش، ز، ك «أو مؤنثين».

(٥) في ط، «ويؤكد» تحريف.

أولها^(١): أن يكون مستقبلاً. وهو المراد بقوله: «آتياً»، وفهم منه أن المضارع إذا أريد به الحال لا يؤكد بهما.

الثاني: أن يكون ذا طلب. فشمل المقرون بلام الأمر نحو: لَيَقُومَنَّ، وبلا الناهية نحو: لَا تَقُومَنَّ، وبأداة^(٢) تحضيض أو عوض^(٣) نحو: هَلَّا تَقُومَنَّ، أو تَمَنَّ نحو: لَيَتَكَ^(٤) تَقُومَنَّ، أو استفهام نحو: هَلْ تَقُومَنَّ؟

الثالث: أن يقع بعد «إن» الشرطية المقرونة «بما» فَإِذَا تَزَيَّنَّ، وهو المراد بقوله: «أَوْ شَرْطاً أَمَّا تَالِيَا». أي: أو شرطاً تالياً إما^(٥).

الرابع: أن يقع جواباً للقسم^(٦) وهو^(٧) مستقبل مثبت، وهو المراد بقوله «أَوْ مُتَّبِعاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا»^(٨). وقوله^(٩): «تَوَكَّيْ»^(١٠) مبتدأ وخبره في الجرور^(١١)، «وَبِثْوَتَيْنِ» متعلق بتوكيد؛ لأنه مصدر «وَهُمَا كَثْوَتَيْنِ»^(١٢) إلى آخر البيت مبتدأ وخبره، والجملة صفة لنونين^(١٣) «وَأَفْعَلْ»^(١٤) مفعول «بِثْوَتَيْنِ»، و«وَأَفْعَلْ» معطوف عليه «وَأَتَيَا» حال من يفعل، «وَدَا طَلَبٍ» حال

(١) في ت «الأول».

(٢) في ت «وبادوات».

(٣) ومن أمثلة العرض أيضاً: أَلَا تَقُومَنَّ، أَلَا تَتَزَيَّنَنَّ عِنْدَنَا.

(٤) في ش، ز، ك، ت «ليت».

(٥) «إما» ساقطة من ك.

(٦) في هـ، ز، ك، ت «لقسم».

(٧) «وهو» ساقط من هـ.

(٨) «مستقبلاً» ساقطة من ظ.

(٩) «قوله» ساقطة من هـ.

(١٠) «توكيد» ساقطة من ت.

(١١) في ك «في الجرور قبله» وهذا أوضح للإحراب.

(١٢) في ز، ك «كنونى اذهين» وعبارتهما أكمل.

(١٣) في الأصل، ظ «لنوني» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقيّة النسخ.

(١٤) في ت «وفعل» تحريف.

بعد حال، و«شَرْطًا» معطوف على «ذَا طَلَبَ»، «وَتَالِيًا» نعت لشرط، «وَالْمَا»
مفعول مقدم بتاليا^(١)، «وَمُثَبَّتًا» معطوف على شرط، «وَفِي قَسَمٍ» متعلق /
بـ «مُثَبَّتًا»^(٢)، و«مُسْتَقْبَلًا» نعت لـ «مُثَبَّتًا» ويجوز أن يكون «آتِيًا» حال من
«يَفْعَلُ» ولا يُراد به قيد الاستقبال، ويكون^(٣) «ذَا طَلَبَ» حالا^(٤) من الضمير
المستتر في آتيا، ويكون حيثل^(٥) شرط الاستقبال مستفادا^(٦) من قوله: «ذَا
طَلَبَ أَوْ شَرْطًا» لما علم من أن الطلب والشرط لا يكونان إلا مستقبلين
ويؤيده قوله: «فِي الْقَسَمِ مُثَبَّتًا مُسْتَقْبَلًا». ثم إعلم أن نوى التوكيد يكونان
مع غير ما^(٧) دُكر على وجه القلة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَقَلُّ بَعْدَ مَا وَلَمْ يَبْعُدَ لَأَ

وَعَبِيرٌ إِذَا مِنْ طَوَالٍ^(٨) الْحَوَازِ ...

(ش) فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النونان الفعل المضارع على وجه
القلة، وذلك بعد «ما» والمراد بها «ما» الزائدة، وبعد «نَمْ وَلَا» النافيتين، وبعد
أداة^(٩) الشرط غير «إِذَا»، فمثاله^(١٠) بعد «ما الزائدة قولهم: «يَعْنِي
مَأْرَبَتِكَ»^(١١)، ومثاله بعد «لم» قوله:

١٨٠ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَغْلَمَا

(١) في هـ «تاليا».

(٢) في الأصل، ش، ط، ك، ت «مثبت». ما أثبت أدق كما في الألفية، هـ، ز.

(٣) في ط «ولا يكون».

(٤) في الأصل، هـ «حال» تحريف.

(٥) في هـ، ك «مستفاد» تحريف.

(٦) «ما» ساقطة من ت.

(٧) في ز «طوال» تحريف.

(٨) في هـ «أدوات».

(٩) في ك «فمثالها».

(١٠) في ز «يعني ما رأيتك» تحريف.

من أمثال العرب. أي احصل كأنني انظر إليك ذ «ما» هنا صلة للتأكيد ولأجلها دخلت النون في الفعل.

انظر الكتاب ٣: ٥١٧، والمقتضب ٣: ١٥، ومجمع الأمثال ١: ١٧٥.

شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا^(١)

ومثاله بعد «لا» قوله عز وجل^(٢): (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)^(٣) ومثاله بعد الشرط بغير «إِذَا» قوله:

١٨١- فَمَهْمَا تَشَاءُ مِنْهُ فَرَارَةٌ تُعْطِيكُمْ * وَمَهْمَا تَشَاءُ مِنْهُ فَرَارَةٌ تَمْتَعَا^(٤)

أراد «تَمْتَعَنَّ» فأبدل من النون الخفيفة ألفاً في الوقف، «وَعَمِيرٌ» مخفوض^(٥) عطفاً^(٦) على «لا»^(٧) ولما فرغ من ذكر ما يدخله نونا^(٨) التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولهما^(٩) من التغيير فقال:

(ص) ... * وَآخِرَ / الْمُؤَكِّدِ الْفَتْحَ كَاثِرًا ٢٠٠
ب

(ش) فعلم أن حق آخر المؤكد بهما الفتح؛ لأنهم جعلوا الفعل معهما^(١٠) بمنزلة خمسة عشر فتقول: اضْرِبَنَّ وَلَا تَقُومَنَّ، وَابْزُرَنَّ وَلَا تَبْزُرَنَّ.

«وآخر» مفعول مقدم بفتح، «والمؤكد» نعت لمحدوف تقديره: وآخر الفعل

(١) الرجز نسب لأبي حيان الفقعس، وقيل لأبي حبابة اللص كما نسب للمعاج وهما من شواهد الكتاب ٣: ٥١٦، وشرح المفصل ٩: ٤٢ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٤٠٦، وشرح ابن الناطم ٦٢٣ وشرح التصريح ٢: ٢٠٥، وشرح الشواهد للعيني ٣: ٢١٨.

(٢) في ش، هـ «تعالى».

(٣) سورة الأنفال آية: ٢٥.

(٤) ورد هذا البيت في شعر الكمي بن زيد ٣: ٢٤.

كما نسب لعوف بن عطية بن الحريخ في الكتاب ٣: ٥١٥.

وفهرس شواهد سيبويه ١١١.

ونسب للكمي بن ثعلبة في اللسان «نوع» والخزانة ٤: ٥٥٩ وشرح الشواهد للعيني ٣: ٢٢.

(٥) في ت «محفوظا» تحريف.

(٦) في هـ «عطفا».

(٧) في الأصل «ما» تحريف. ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) في ز، ت «نون» تحريف.

(٩) في الأصل، هـ، ز، ط، ت «دخولها» تحريف.

(١٠) في الأصل «مهما» تحريف.

المؤكد افتتح. ثم إنه قد تعرض^(١) في آخر^(٢) الأفعال المؤكدة بالنون^(٣) عوارض توجب لها غير الفتح أشار إليها^(٤) بقوله:

(ص) وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا * بَجَانَسٍ مِنْ تَحْرُكِ قَدْ عَلِمًا

(ش) يعني أن الفعل المؤكد بإحدى النونين إذا كان فاعله مضمرًا لينا فإنك تجعل في آخر الفعل شكلاً مجانساً لذلك الضمير وشمل قوله: «لَيْنٍ» ألف التثنية وواو الجمع وباء المخاطبة فتقول: هَلْ تَقُومَانِ يَا زَيْدَانِ^(٥) وَهَلْ تَقُومَنَّ يَا زَيْدُونِ، وَهَلْ تَقُومِينَ^(٦) يَا هِنْدُ، وشمل أيضاً الصحيح الآخر كاملاً^(٧)، والمعتل الآخر نحو: هَلْ تَغْزُونَ يَا زَيْدَانِ، وَهَلْ تَغْزُنَّ^(٨) يَا زَيْدُونِ، وَهَلْ تَغْزِي يَا هِنْدُ. ثم إن الضمير اللين إن كان غير ألف محذف لالتقاء الساكنين، وإليه أشار بقوله:

(ص) وَالْمُضْمَرُ اخِذْفُهُ ... *

(ش) «وَأَل» في المضمر للعهد، أي المضمر المتقدم^(٩) وهو اللين فتقول: هَلْ تَقُومَنَّ يَا زَيْدُونِ وَأَصِلْهُ تَقُومُونَ، فاجتمعت الواو ساكنة والنون ساكنة

^(١) في هـ، ز، ط، ت «يعرض».

^(٢) في هـ، ط، ت «أوآخر».

^(٣) في ز، ط، ت «بالنونين» وعبارتها أدق.

^(٤) في الأصل «إليهما» تحريف.

^(٥) «يا زيدان» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

^(٦) في ش «تقومين» هذا المثال قبل إلحاق نون التوكيد وقبل الحذف إن كان الفعل صحيح الآخر يحذف الضمير إن كان واوًا أو ياءً ويبقى إن كان ألفاً. فالأصل في تَقُومَنَّ، تَقُومِينَ: تقومون، تقومين، فحذفت النون لتوالي الأمثال، وحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين فصار تَقُومَنَّ، تَقُومِينَ.

^(٧) في ز، ت «كاملاً».

^(٨) في ك «تغزون» هذا المثال قبل إلحاق نون التوكيد، وقبل الحذف كذلك إذا كان الفعل معتلي الآخر ت حذفت نون الرفع وواو الضمير أو ياءه إذا أسند إلى الواو والياء، ويبقى بدون حذف إذا أسند للألف فأصل تغزُنَّ، تغزِي: تغزون، وتغزين.

^(٩) في ش «أي أن الضمير المتقدم الذكر».

فحذفت الواو لالتقاءهما^(١)، ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف فقال:

(ص) ... إِلَّا الْأَلِفَ * ...

(ش) وإنما لم تحذف الألف لحقتها / فتقول: هَلْ تَقُومَانِ، «والهاء» في ٢١٠
«أشْكُلُهُ»^(٢) عائدة على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أي أَشْكُلْ آخره
«وَقَبْلَ» متعلق بأشكله «وَلَيْنٍ» نعت لمضمر وأصله «لَيْنٌ» بالتشديد فعخفه كما
يُخَفَّفُ هَيْنٌ وَلَيْنٌ^(٣) ولا يصح ضبطه لَيْنٌ^(٤) بكسر اللام لأنَّ اللَّيْنُ مصدر،
«وَلَيْنٌ»^(٥) صفة، إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح، وليس بقياس،
«وَبِمَا» متعلق بأشْكُلُهُ «وَمَا» موصولة وهي واقعة على الحركات المجانسة
«وَبِجَانِسٍ» صلة بالموصول^(٦) ومفعوله محذوف اختصاراً تقديره بما جانس
المضمر، «وَقَدْ عَلِمَا» في موضع الصفة لَتَحْرُوكَ وظاهره أنه تميم
«وَالْمُضْمَرُ»^(٧) مفعول بفعل مضمر يفسره «اخْلِفْتُهُ» و«الْأَلِفَ» منصوب
بالاستثناء. ثم إِنَّ الفعل إن^(٨) كان آخره ألفاً فَإِنَّ له حكماً غير ما تقدم وله
حالتان:

إحداهما^(٩): أن يكون مرفوعه غير الياء والواو، والأخرى أن يكون مرفوعه
الياء^(١٠) والواو، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ * ...

(١) في ش، ت «إلتقاء الساكنين».

(٢) في ت «شكله» تحريف.

(٣) في هـ «هين وميت».

(٤) «لَيْنٌ» ساقطة من ش، هـ، ز، ك.

(٥) في ظ «وليس» تحريف.

(٦) في هـ، ز، ظ، ت «الموصولة».

(٧) في ظ «والمضمر» تحريف. ما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) في ت «إذا».

(٩) في الأصل «أحديهما» تحريف.

(١٠) في ت «الياء أو الواو».

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعاً غَيْرَ الْيَاءِ * وَالْوَاوِ يَاءٌ ...

(ش) أي اجعل الألف^(١) الذي في آخر الفعل «ياء» إذا كان الفعل رافعاً غير الياء والواو، ويعني «بالياء» ضمير المخاطبة، «وبالواو» ضمير الجمع، وشمل غيرهما ألف التثنية نحو: هل تَخْشِيَانِ يا زيدان، والظاهر مطلقاً نحو: هَلْ يَخْشَيْنَ زَيْدٌ وَهَلْ تَخْشَيْنَ هِنْدٌ^(٢)، وَهَلْ تَخْشَيْنَ الْهِنْدَانِ^(٣) / وَهَلْ يَخْشَيْنَ الزَّيْدُونَ^(٤).

والضمير^(٥) المستتر نحو: هَلْ تَخْشَيْنَ. فتقلب^(٥) الألف في جميع ذلك ياء^(٦) ثم مثل فقال:

(ص) ... * كَأَسْعَيْنَ سَعِيًّا

(ش) وفاعل هذا المثال ضمير مستتر «وَأَلِفٌ» اسم. «يَكُونُ» والخبر في المجرور، ويُحتمل أَنْ يَكُونُ تَاماً^(٧) بمعنى وإن وُجد وهو أظهر^(٨)، «والهاء» في قوله «فَاجْعَلْهُ» عائدة على الألف، وفي «مِنْهُ» عائدة على الفعل، «وَرَافِعاً» حال من الهاء في «مِنْهُ»، «وَعَظِيمٌ» مفعول: بـ«رافِعاً»، «وباء» مفعول. ثانٍ لَاجْعَلْهُ^(٩) والتقدير: اجعل الألف من الفعل ياء في حال كون الفعل رافعاً غير الياء والواو. ثم أشار إلى الحالة الثانية فقال:

(١) «الألف» تكملة من ش، ه، ز، ك، ت.

(٢) في ت «يا هند».

(٣) «وهل يخشون الزيدون» ساقط من ه.

وفي ش زيادة «وهل تخشون الهندات».

(٤) في ه، ز، ط، ت «والضمير».

(٥) في ط، ت «فتقلب».

(٦) «باء» ساقطة من ت.

(٧) في ش، ه. «أن يكون يكن تاماً» وعبارتهما أوضح.

وفي ز، ط، ك، ت «أن يكون تاماً».

(٨) في ك «ظاهر» تحريف.

(٩) في ت «باجعله».

(ص) وَاحِدُهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي * وَإِوَايَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفْيِ^(١)

(ش) يعني أن «الألف» الذي في آخر الفعل - الذي كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء - احذفه، إذا رفع الفعل الياء أو الواو^(٢) واجعل الضمير الذي هو واو أو ياء محركاً بحركة تجانسه فتحرك الواو بمجانستها^(٣) وهو الضم وتحرك الياء بمجانستها^(٤) وهو الكسر فتقول في نحو: يَخْشَى رافعاً للواو: هَلْ يَخْشُونَ^(٥)، وأصله^(٦) يَخْشَى، فلما لحقت^(٧) الواو ساكنة حذفت الألف لالتقاء الساكنين^(٨) وكانت الحركة ضمة لتجانسها^(٩) مع الواو، ومثل ذلك فيما إذا^(١٠) كان فاعله الياء، ثم مثل^(١١) بقوله:

(ص) نَعُوْا اَخْشِيْنَ يَا هَيْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا قَوْمُ اَخْشَوْنَ وَاَضْمُكُمْ وَقَسْ مَسْوِيَا / ٢٠٢

(ش) فالمثال الأول لما كان مرفوعه ياءً، والثاني لما كان مرفوعه واواً فالعمل في ذلك ما ذكرت لك في المثال السابق، والضمير في قوله: «وَاحِدُهُ» عائد على «الألف»^(١٢) «وَهَاتَيْنِ» إشارة إلى الياء والواو، «وَشَكْلٌ» مبتدأ، «وَمُجَانِسٌ»^(١٣) في موضع الصفة لشكل «وَقُفْيِ»^(١٤) خبر لشكل، «وَفِي وَإِوَايَا» متعلق بقُفْيِ^(١٥)، ثم قال:

(١) في الأصل «واقفني» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) في ظ، ت «الياء والواو».

(٣) في الأصل، «مجانستها» تحريف.

(٤) في ه، ت «تخشون».

(٥) في ه وأصله.

(٦) في ش، ز، ك «الحقت».

(٧) في ش، ه، ز، ط، ت زيادة «الساكنين فلما ألحقت النون حُرِّكَتْ الواو لالتقاء الساكنين» وعبارتها أكمل وأدق.

(٨) في ز، ك «لجانستها».

(٩) «إذا» ساقطة من ه، ز، ط، ت.

(١٠) في ه «ثم مثل ذلك».

(١١) في الأصل، ش، ك «ألف».

(١٢) في ه «ومجانس خبر» وفي ت «وتجانس» تحريف.

(١٣) في الأصل، ه، ت «واقفني» تحريف.

(١٤) في الأصل، ه، ت «باقفني» تحريف.

(ص) وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلِفِ * لَكِنْ شَدِيدَةً وَكَشَرَهَا أَلِفٌ

(ش) يعني أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف وإنما تقع بعد الألف نون التوكيد الشديدة ويجب حينئذٍ كسرها لشبهها بنون المثني، وإنما لم تقع بعد الألف النون الخفيفة؛ لأنه لا يُجمع في غير الوقف بين ساكنين، الأول^(١) حرف لين والثاني مدغم، وشمل قوله «الْأَلِفُ» ألف التثنية كقوله - تعالى^(٢): (وَلَا تَبَيَّنَانِ)^(٣).

والألف الفاصلة بين نون التوكيد ونون الإناث نحو: لَا تَضْرِبَانِ يَاهُنْدَاثُ. وهو المنبه عليه بقوله:

(ص) وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا * فِعْلًا إِلَى ثَوْنِ الْإِنَاثِ أُشِيدَا

(ش) وإنما شمل قوله: «الْأَلِفُ» الْإِلْفَيْنِ^(٤) لوجود علة المنع فيهما، وإنما لحقت الألف قبلها ليفصل بين الأمثال وهي نون الضمير ونون التوكيد. «وَخَفِيفَةً» فاعل بـ «تَقَعَ»^(٥)، «وَبَعْدَ» متعلق بتقع، «وَشَدِيدَةً» معطوف^(٦) ولكن على خفيفة، «وَكَشَرَهَا أَلِفٌ» جملة اسمية / مستأنفة، ويمكن أن ^{٢٠٢} تكون في موضع نصب على الحال من شديدة، «وَأَلِفًا» مفعول مقدم بزِدْ، «وَمُؤَكِّدًا» حال من الفاعل المستتر في «زِدْ» و«فِعْلًا» مفعول بـ «مُؤَكِّدًا» و«أُشِيدَا»^(٧) في موضع الصفة لفعل، «وَأَلَى» متعلق بـ «أُشِيدَا»^(٨). ثم إنَّ

(١) في هـ، ظ، ت «إلا والأول» تحريف.

وفي ز «والأول» تحريف.

(٢) «تعالى» ساقطة من ش.

(٣) سورة يونس آية: ٨٩

(٤) «الْإِلْفَيْنِ» ساقطة من ظ.

(٥) في هـ «تقع».

(٦) في هـ، ز «معطوفة».

(٧) في هـ، ت «وأُسند».

(٨) في هـ «هأسند» ما أثبت أدق كما في الأصل، والألفية وبقية التسخ.

النون الخفيفة^(١) تُحذف في موضعين أشار إلى الأول منهما^(٢) بقوله:

(ص) وَاحْذَرِ خَلِيفَةَ إِسَّاكِينَ زِدْفِ ... *

(ش) يعني أن نون التوكيد الخفيفة تُحذف إذا لقيها ساكن تقول^(٣):
'اضْرِبِ الرَّجُلَ وَمِنْهُ'^(٤) قوله:

١٨٢ - لَا تُهِنِ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(٥) *

وفهم من قوله: «لَسَاكِينَ» أنها مرادة معنى^(٦)؛ لأن حذفها العارض لفظي وهو التقاء الساكنين، وفهم أيضاً من قوله: «زِدْفِ»، أن الساكن الموجب لحذفها^(٧) متأخر عنها. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * وَتَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفُ^(٨)

(ش) يعني أن النون^(٩) الخفيفة تُحذف أيضاً إذا وقف عليها وكانت^(١٠) بعد ضمة أو كسرة نحو: أَخْرِجْنِ يَا زَيْدُون، وَأَخْرِجْنِ^(١١) يَا هِنْدَ، بعد أن تُحذف من أَخْرِجْنِ واو الضمير، ومن أَخْرِجْنِ ياء الضمير لالتقاء الساكنين.

(١) «الخفيفة» ساقطة من ظ.

(٢) «منهما» ساقطة من هـ.

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «كقولك».

(٤) في ش، هـ، ز، ك، ت «ومثله».

(٥) الشاهد للأضبط بن قريع السعدي وهو في اللسان «هون» وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٤١٩، وشرح ابن الناطم ٦٣٠ وشرح المرادي ٤: ١١٤، وأوضح المسالك ٣: ١٣٧ وشرح الأشموني ٣: ٢٢٥.

وروى في هـ «لا تهين الفقير علك أن» تركع يوماً والدهر قد رفعه»

وفي هذه الرواية فلا شاهد لأن «لا تهين» هنا قبل التوكيد بدليل حذف الياء.

(٦) في الأصل «يعنى» تحريف.

(٧) في ت «حذفها».

(٨) في ظ «اختلف» ما أثبت كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٩) في ت «نون» تحريف.

(١٠) في ظ «أو كانت».

(١١) في ك «وأخرجين» المثال هنا قبل الحذف.

فإذا وقفت^(١) عليها ذهبت نون^(٢) التوكيد؛ لأنها لا تثبت في الوقف فيرجع حينئذ ما حذف لأجلها. وقد أشار إلى ذلك^(٣) بقوله:

(ص) وَازْدُدْ إِذَا حَذَفَتْهَا فِي الْوَقْفِ مَا * مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُذِمَا

(ش) يعني أنك إذا وقفت على النون الخفيفة حذفتها ورددت / ما كان^{٢٠٣}
 حذِفَ لأجلها في الوصل وهو «الواو» من أَخْرِجْنِ «والياء» من أَخْرِجْنِ
 فنقول: يَا زَيْدُونَ أَخْرِجُوا، وَيَا هِنْدُ أَخْرِجِي. وفهم منه أيضاً أن حذفها
 لغرض الوقف وأنها مرادة معنى. «وَزِدْ» في موضع الصفة «لِسَاكِن»
 «وبَعْدَ» متعلق «بالحذف» وكذلك «إِذَا» و«إِذَا حَذَفَتْهَا» متعلق «بازدُدْ» و«هَا»
 عائدة^(٤) على النون، «وَمَا» مفعول «بازدُدْ» وهي موصولة واقعة على الواو
 والياء المحذوفين^(٥) لأجل النون وصلتها عُذِمَا^(٦)، «ومن»^(٧) أَجْلِهَا «وفي
 الوصل» متعلقان بـ «عُذِمَا»^(٨) والتقدير: أزدُدْ^(٩) في الوقف إذا حذفت النون
 الشيء الذي عُدِم^(١٠) من أجلها في الوصل^(١١)، ثم قال:

(ص) وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفَا * وَفَقَا كَمَا تَقُولُ فِي لِفْنِ لِفَا

(ش) الضمير في «وَأَبْدَلْنَهَا»^(١٢) عائِد على النون الخفيفة، يعني أنها إذا

(١) في الأصل «وقف».

(٢) في الأصل «نون».

(٣) في ظ «والى ذلك أشار».

(٤) في هـ، ز، ط، ك، ت «عائدة».

(٥) في ط، ك «المحذوفين».

(٦) في هـ «عديم».

(٧) في الأصل، ش، ك «ومن».

(٨) في هـ، ز، ط، ك، ت «بعدم» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية، ش.

(٩) في هـ «وأزدد».

(١٠) في ط «حذف».

(١١) في هـ «الوقف» تحريف.

(١٢) في هـ، ز، ط «أبدلنها».

وقعت بعد فتحة ووقفت^(١) عليها أَبْدَلَتْهَا أَلِفًا فتقول: في «اضْرِبْنَ» في الوقف^(٢) اضْرِبَا، وفي «قُفْنَ» قُفَا، وكذلك إذا وقفت على قوله - عز وجل: - «لَتَشْفَعَنَ»^(٣) «لَتَشْفَعَا». «وَوَقَفَا» مصدر في موضع الحال من فاعل أهدلنها، أي في حال كونك واقفاً، ويُحتمل أن يكون مفعولاً له أي لأجل الوقف.



(١) في ت «وقفت».
 (٢) في الوقف ساقط من ك.
 (٣) سورة العلق آية: ١٥ .

(ما لا ينصرف)

(ص) الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا * مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ^(١) أَنْكَثَا

(ش) يعني أنَّ الصرف هو التَّنوين الذي به يتبين^(٢) أنَّ الاسم الذي يتصل به يُسمى أمكن^(٣)، وما صرح به من أنَّ الصرف هو التَّنوين هو مذهب المحققين، ويمتنع الاسم / من الصرف لوجود علتين^(٤) فيه أو علة $\frac{٢٠٣}{ب}$ تقوم مقام علتين، وقصده في هذا الباب أن يبيِّن الأسماء التي لا تنصرف، وإنما ذكر الصرف وعرفه، لأنَّ معرفته^(٥) تعرف الاسم الذي لا ينصرف فما وجد فيه التَّنوين المذكور فهو منصرف، وما لم يوجد فيه فهو غير منصرف. ثم اعلم أنَّ جميع ما لا ينصرف اثناء عشر نوعاً: خمسة في النكرة^(٦)، وسبعة في المعرفة، وقد شرع في القسم الأول وبدأ منه بألف التأنيث فقال:

(ص) فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ * صَرْفُ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا^(٧) وَقَعَ

(ش) يعني أنَّ ألف التأنيث تمنع من الصرف مطلقاً أي^(٨) مقصورة

(١) في ظ «للإسم».

(٢) في هـ، ز، ط، ت «يتبين به» تقديم وتأخير.

(٣) قوله: أمكن أي لممكنه في باب الإسمية ويكون معرباً، وعلامته أنه يجر بالكسرة مطلقاً، ومع الألف واللام، والإضافة، وبدونهما، ويدخله التَّنوين للدلالة على خفته، وزيادة تمكنه.

قال ابن مالك في شرح الكافية ٣: ١٤٣٤: «وشئى منصرفاً لإنقياده إلى ما يخبر به من عدم تنوين إلى تنوين، ومن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره».

(٤) في ظ «علة» تحريف.

(٥) في الأصل «معرفة» تحريف.

(٦) في ش «في النكرة والمعرفة» وجارها أدق. وهي الأصح.

وفي ز «في المعرفة والنكرة» وجارها أدق. وهي الأصح.

(٧) في الأصل، ط، ت «كيف ما» ما أثبت كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) «أي» ساقطة من ت.

كانت أو ممدودة، كيفما كان الاسم الذي هي فيه من كونه نكرة أو معرفة، مفرداً أو جمعاً نحو: ذِكْرَى وَسَلَمَى وَحُبْلَى^(١) وَشَكَارَى، وَحُمْرَاءَ وَأَسْمَاءَ وَزَكْرِيَاءَ، وإنما منعت ألف التأنيث وحدها؛ لأنها قامت مقام علتين وهما التأنيث ولزوم التأنيث.

«فَالِيفُ التَّأْنِيثِ» مبتدأ خبره^(٢) «مَنْعٌ» وَمُطْلَقاً حال من الضمير في منع العائد على المبتدأ، «حَوَاءٌ» صلة الذي، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الضمير المستتر في حواه، «وَالْهَاءُ» في حواه عائدة على ألف التأنيث، «وَكَيْفَمَا»^(٣) وَقَعَ شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. والتقدير: كيفما^(٤) وقع منع الصرف^(٥).

ثم أشار إلى النوع الثاني مما يُمنع في النكرة فقال /
 (ص) زَزَالِدَا فَعْلَانٍ لِي وَصِفِ سَلِيمٌ * مِنْ أَنْ يُرَى بَقَاءُ تَأْنِيثِ خُتَمِ^(٦)

(ش) يعني أَنَّ «زَالِدِي فَعْلَان» وهما الألف والنون الزائدتان يمنعان الصرف^(٧) إذا كانا^(٨) في وصف سَلِيمٍ من أَنْ يُخْتَمَ بقاء التأنيث، والمانع له من الصرف الألف والنون والصفة. وفُهم منه أَنَّ ذلك مخصوص بهذا الوزن الذي هو «فَعْلَان»، وفُهم من قوله: «وَصِفِ»^(٩) أَنَّ^(١٠) هاتين^(١١) الزائدتين لو

(١) في الأصل، ظ «ويحلى».

(٢) في ظ «وخبره».

(٣) في الأصل، هـ «وكيف ما».

(٤) في الأصل، ت «وكيف ما».

(٥) في هـ «من الصرف».

(٦) «تأنيث» مكرره في الأصل.

(٧) في هـ «من الصرف».

(٨) في ز «إذا كانا».

(٩) في هـ ، ز، ظ، ت «في وصف» وعبارتها أدق.

(١٠) «أَنَّ» ساقطة من ت.

(١١) في ز، ك «هاتين» تحريف.

كاننا في غير الوصف لم يمنعا^(١) نحو: سرحان، وفهم منه أن الوصف المحتوى على هاتين^(٢) الزيادتين إذا أنث بالهاء^(٣) لم يمنح^(٤) نحو: ندمان فإنك تقول في مؤنثه ندمانة، فمثال ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فإنك تقول في مؤنثهما^(٥) غَضْبَى وسَكْرَى. ولا يجوز فيهما غضبانة وسكرانة.

«وَزَائِدًا» معطوف على الضمير المستتر في «مَنَعَ» العائد على ألف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمفعول، والتقدير: مَنَعَ^(٦) الصِّرْفَ ألف التأنيث وَزَائِدًا فَعَلَانً، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أي «وَزَائِدًا فَعَلَانً كذلك»، «وَفِي وَضْفٍ» متعلق بَوَزَائِدًا «وَسَلِمَ» إلى آخر البيت في موضع الصفة لوصف «وَحْتِمَ» في موضع المفعول الثاني لِهُزَى، «وبتاء» متعلق بحُتِمَ، ثم أشار إلى النوع الثالث^(٧) فقال:

(ص) وَوَضَفْتُ أَصْلِي وَوَزَنْتُ أَفْعَلًا * مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ بِتَاءٍ كَأَشْهَلًا / ٢٠٤ ب

(ش) يعني أن الوصف إذا كان على وزن «أَفْعَلٌ» وكان مؤنثه ممنوعاً من التاء لا ينصرف، وفهم منه أن «أَفْعَلٌ»^(٨) إذا لم يكن وصفاً انصرف كأفكل اسم للرغدة^(٩).

(١) في هـ «لم تمنع» التذكير والتأنيث جائز.

(٢) في ز، ك «هاتين» تحريف.

(٣) في ز «بالتاء».

(٤) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «لم يمنح».

(٥) في ط «مؤنثهما».

(٦) في الأصل، ك «بالممنوع».

(٧) في ت «الثاني» سهو من الناسخ.

(٨) في ش «وفهم منه أن ما كان على وزن أفعل» وعبارتهما أكمل.

وفي ك «أن الفعل».

(٩) «الأفكل» بالفتح: الرغدة من يود أو يحرف. ولا يثنى منه فِعل، وهمزته زائدة، ووزنه أَفْعَلٌ، ولهذا إذا

تتبعته لم تصرفه للتعريف ووزن الفعل، وفي حديث عائشة «فأخذني أفكلً فارتمدت من شدة القهقهة».

اللسان «أفكل».

انظر الكتاب ٣: ٩٤.

وفهم منه أنَّ «أَفْعَلَ» إذا كان الوصف به على خلاف الأصل لم يمتنع^(١) من الصرف كأربع من أسماء العدد، وفهم منه^(٢) أيضاً أنَّ الوصف إذا لم يكن على وزن أَفْعَلَ لم يؤثر في المنع كضارب، وفهم منه أنَّ أفعال الصفة إذا أنث بالهاء منصرفة كقولهم: أَوَمَلْ لِلْفَقِيرِ. فإن مؤنثه أَوَمَلَةٌ، وشمل أفعال ما مؤنثه فعلاء كأحمر حمراء، وما مؤنثه فُعَلَى^(٣) كأكبر وكُبْرَى، وما لا مؤنث له كأَكْمَرَ للعظيم الكَمَرَة، لأن قوله: «يَمْتَنِعُ تَأْنِيثُ بِتَاءٍ» شامل له، وشمل أيضاً ما استمِثَّه عارضة كأَذْهَمَ، «وَوَضَفَ» معطوف على زائداً، ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم في «زَائِدًا»^(٤)، فَعَلَانٌ وَأَصْلِيٌّ نعت له، وهو الذي سوغ الابتداء به إذا جُعِلَ مبتدأ، «وَوَزَنٌ» معطوف على وصف «وَيَمْتَنِعُ» حال من أفعال، «وَبِتَاءٍ» متعلق بتأنيث. ثم صرح بمفهوم قوله: أَصْلِيٌّ فقال:

(ص) وَالْفَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ * كَأَرْبَعٍ ...

(ش) يعني أنَّ وزن «أَفْعَلَ» إذا كان اسماً ووصف به فوصفيته غير مُعْتَدَّة^(٥) بها في المنع لعروضها، وذلك «كَأَرْبَعٍ» فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به^(٦) فقالوا: مَرَزْتُ بِنْسَاءً أَرْبَعٍ، فهو منصرف ولا أثر لوصفيته، وكذلك رَجُلٌ أَرْبَعٌ، أي ذليل، وأصله الأرنب / وكما يلغى عارض الوصفية فكذلك ٢٠٥
١
يلغى^(٧) عارض الاسمية، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) «من الصرف» ساقط من ش.

وفي ز «لم يمتنع منه الصرف».

(٢) «منه» ساقط من هـ، ط، ت.

(٣) في ش، ز، ك، ت «فُعَلَى».

(٤) في الأصل، ش، هـ، ز، ك «زائداً».

والمثبت أدق كما في ت والألفية.

(٥) في ت «متعدد» تحريف.

(٦) «به» ساقط من ت.

(٧) في ش، ك «يلغى أيضاً».

(ص) ... * ... وَغَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ

(ش) وهو عكس «أَزْبَعَ» ومعناه أن أفعال يكون في الأصل وصفاً فيجزي مُجْزَى الأسماء فتُلغى^(١) اسميته ويُمنع من الصرف على مقتضى الأصل، وقد مثل ذلك بقوله:

(ص) فَأَلَاذَهُمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعَ * فِي الْأَصْلِ وَضْعاً أَنْصِرَافُهُ مُنِيعٌ

(ش) من أسماء القيد «أَذْهَمَ» وهو في الأصل وصف^(٢)، لكنه استعمل استعمال^(٣) الأسماء فأُلغيت فيه الاسمية وبقي غير منصرف على مقتضى الأصل فتقول: مَرَزْتُ بِأَذْهَمَ. أي بقيد، ومثل «أَذْهَمَ» في ذلك «أَرْقَمَ» لنوع من الحيات، وأسود للحية أيضاً.

«فَأَلَاذَهُمُ» مبتدأ، «وَالْقَيْدُ» بدل منه، بدل الشيء من الشيء، «وَأَنْصِرَافُهُ» مُنِيعٌ خبر المبتدأ، «ولكوْنِهِ» متعلق بمنع، «وَفِي الْأَصْلِ» متعلق بوضع، ثم إن^(٤) من الأسماء التي على وزن أَفْعَل ما جاء فيه الصرف ومنع الصرف وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَلْفَى * مَضْرُوفَةٌ وَقَدْ يَتَلَنُ الْمُنْعَا

(ش) «أَجْدَلٌ»^(٥) إسم للصقر، «وَأَخْيَلٌ» اسم لطائر ذي خيلان، «وَأَلْفَى» اسم لضرب^(٦) من الحيات، وليست هذه الأسماء صفات لا^(٧) في الأصل ولا في الاستعمال فحقها الصرف، ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب

(١) في الأصل «فيلغى».

(٢) أذهم: وصف لكل شيء فيه سواد. ثم استعمل استعمال الأسماء فأطلق على كل قيد أذهم.

(٣) «إستعمال» ساقطة من ز.

(٤) في ز «أل» تحريف.

(٥) في هـ، ت «وأجدل».

(٦) في ز، ك «النوع».

(٧) «لا» ساقطة من ز، ك.

منعها^(١) من الصرف، ووجهه أنه لآخِظَ فيها معنى الصفة وهو ظاهر في «أَجْدَل»؛ لأنه من الجدل وهو القوة «أَخْيَل»؛ لأنه من الخيول وهو الكثير الخيلان.

وفهم من [قوله]^(٢): «مَضْرُوفَةٌ وَقَدْ / يَنْلُرُ» أن الصرف هو الكثير. ثم ٢٠٥
أشار إلى النوع الرابع مما لا ينصرف في النكرة فقال:

(ص) وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ * فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأُخْرَى

(ش) يعني أن هذه الأسماء الثلاثة التي ذكرها في هذا^(٣) البيت يمنع^(٤) صرفها للعدل والوصف. أما «مَثْنَى» فهو وصف وهو معدول عن الثنَيْنِ الثنَيْنِ فإذا قلت: جاءَ الْقَوْمُ مَثْنَى، فمعناه جاءَ الْقَوْمُ الثنَيْنِ الثنَيْنِ، فعدل عن اثنين اثنين إلى مثنى، وأما «ثَلَاثَ» فهو أيضاً وصف وهو معدول^(٥) عن ثلاثة^(٦) ثلاثة، فإذا قلت^(٧): مَرَزْتُ بِقَوْمٍ ثَلَاثَ، فمعناه مَرَزْتُ بِقَوْمٍ ثَلَاثَ ثَلَاثَ. وأما «أُخْرَى» فهو^(٨) أيضاً وصف وهو معدول عن الألف واللام^(٩)؛ وذلك لأنه جمع «أُخْرَى» أنشئ الآخر، وحق ما كان كذلك أن يُستعمل بأل أو

(١) في هـ، ز، ط، ت «يمنعها».

(٢) [قوله] تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) «هذا» ساقطة من ط.

(٤) في ط، ك «يمنع».

(٥) في ش «وأما ثلاث فهي وصف أيضاً معدول» وجارها أحسن.

(٦) «ثلاثة» ساقطة من ش، ز.

(٧) ما بعد «جاء القوم اثنين اثنين» إلى هنا ساقط من ز.

(٨) اجتمع لفظ «مثنى، وثلاث، ورباع» في قوله تعالى في سورة النساء، آية: ٣

(ثَلَاثَ كَيْفَ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الشَّيْءِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ)

وكذلك لفظ «آخر» في قوله تعالى في سورة البقرة آية: ١٨٤

(فَتَرَى كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَبْتَغُونَ الْآخِرَ عَلَىٰ سَفَرٍ مِّنْ أَمَّا الْآخِرَ

(اللام) ساقطة من ط.

بالإضافة^(١) فعدل عن ما^(٢) يستحقه من ذلك، وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته^(٣) ثم قال:

(ص) وَوَزُنْ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهْمَا * مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُغْلَمَا

(ش) يعني أن موازن^(٤) «مَثْنَى وَثُلَاثَ» من ألفاظ^(٥) العدد المعدول مثل هذين الوزنين في امتناع الصرف للعدل والوصف فتقول: مَزَزْتُ بِقَوْمٍ مُوَحَّدٍ وَأُحَادَ وَمَثْنَى وَثُلَاثَ وَمَثْلَتَ وَثُلَاثَ وَمَزَزْتُ وَثُلَاثَ. «وَوَزُنْ» مبتدأ والخبر في قوله: «كَهْمَا» أي مثلهما، وأدخل كاف التشبيه على المضمر لضرورة الوزن^(٦). «وَمِنْ وَاحِدٍ» وما بعده^(٧) في موضع الحال من الضمير المستتر في الخبر. ثم أشار إلى النوع الخامس فقال: /

(ص) وَكُنْ لِحَمْعٍ مُشَبِّهِ مَقَاعِلًا * أَوْ الْمَقَاعِلَ يَجْتَمِعُ كَافِلًا

(١) في ز، ط «الإضافة».

(٢) في هـ، ز، ط، ت «عما».

(٣) قال ابن مالك:

«وَأَمَّا أُخْرُ الْمَعْدُولِ فَهُوَ الْمُقَابِلُ لـ «أُخْرَيْنِ» وَهُوَ جَمْعُ أُخْرَى - أُنْثَى آخِر - لَا جَمْعَ أُخْرَى بِمَعْنَى: آخِرَةٌ. فَإِنْ أُخْرَى قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى آخِرَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

(قَالَ أُخْرَاهُمْ لِأُولَئِهِمْ)

وهذه تجمع على «أخر» مصروفاً لأنه غير معدول. ذكر ذلك القراء. والفرق بين «أخرى» و«أخرى» أن التي هي أنثى «أخرى» لا تدل على الإنهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليهما أمثالهما في صنف واحد كقولك:

(عندي بعير وأخرى، وأخرى، وأخرى) وعندي ناقة وأخرى وأخرى وأخرى) وأما «أخرى» بمعنى «آخِرَةٌ» فتدل على الإنهاء ولا يعطف عليها مثلها. في صنف واحد.

شرح الكافية ٣: ١٤٤٩.

وانظر الهمع ١: ٨١ - ٨٣.

(٤) في ش «ما وزن» وفي ك «موازن».

(٥) في هـ «أسماء».

(٦) دخول الكاف على الضمير المنفصل نادر، ولا يجوز إلا في الضرورة. صرح بذلك سيويه ٤: ٣٨٤.

وانظر باب حروف الجر والشواهد على ذلك.

(٧) في هـ «وما بعده».

(ش) يعني أنَّ الجمع المشبه «مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ»^(١) في كونه مفتوح الفاء وثالثه ألف بعدها حرفان «كَفَاعِلَ» أو ثلاث أحرف أوسطها ساكن «كَمَفَاعِيلَ» يمتنع صرفة لقيام الجمع فيه مقام علتين وهي الجمع وعدم النظير في الواحد وشمل «مَفَاعِلًا»^(٢) ما أوله الميم كَمَسَاجِدَ، وأما أوله غيرها كَدَرَاهِمَ وشمل [قوله]^(٣) «المَفَاعِيلَ»^(٤) ما أوله ميم كَمَصَابِيحَ، وما ليس أوله ميم كَدَنَائِيرَ.

«وَكَاِفِلًا» خبر كن «وَبَمَنَعٍ» متعلق بـ «كَافِلًا»^(٥)، و«مَفَاعِلًا»^(٦)، مفعول بِمُنَشِّيه. ثم إنَّ من هذا الجمع ما يجيء معتل الآخر معتل اللام وهو قسمان: أحدهما: ما قُلبت فيه الكسرة التي بعد الألف فتحة فانقلبت الياء نحو: عَدَاوَى، ولا إشكال في منع التنوين منه.

والآخر: ما استثقلت^(٧) في بابه الضمة فحذفت ولحق بها^(٨) التنوين وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) وَذَا اغْتِيَالٍ مِنْهُ كَأَجْوَارِي * رَفَعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي

(ش) يعني أنَّ ما كان من الجمع المعتل اللام مثل «جَوَارِي»^(٩) في كونه

^(١) في ر «مفاعيل أو لمفاعيل».

^(٢) في الأصل، ظ، ت «مفاعل».

وفي ش، هـ، ز، ك «المفاعل» وما أثبت أدق كما في الأصل، وظ والألفية.

^(٣) «قوله» تكملة من هـ، ز.

^(٤) في الأصل «مفاعل» المثبت كما في الألفية وبقيّة النسخ.

^(٥) في ت «بكافل».

^(٦) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك «ومفاعل» والمثبت أدق كما في ز والألفية.

^(٧) في هـ، ت «ما استثقلت» تحريف.

^(٨) في ش، هـ، ز، ظ، ت «والحقها».

^(٩) في ز، ك «جَوَارِي».

على ما ذكر من حذف الحركة يجري مجرى «ساري»^(١) في لحاق التنوين
بآخره^(٢) في حالة الرفع والجر فتقول: هذه بجوارٍ ومَرَزْتُ بجوارٍ، وسكت
عن حالة النصب ففهم^(٣) أنه على الأصل كالصحيح فتقول: رأيتُ بجواري،
وفهم من قوله: «كالجواري» أن نحو: عَذَارَى^(٤) ليس كذلك، وإن كان
معتلا وظاهر النظم أن التنوين في جَوَارٍ / وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له ^{٢٠٦}_ب
«يساري»^(٥)، وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض^(٦) عن الياء^(٧) الياء
المحذوفة، والتنوين في «ساري» للصرف ويخالفه أيضاً أن المقدّر^(٨) في ياء
«جوارٍ» الفتحة والمقدّر في ياء «ساري» الكسرة.

«وَذَا اغْتِيلَالٍ» مفعول بفعل مضمر يفسره أجريه، «وَكَسَارِي» متعلق بأجريه،
«وَمِنْهُ» متعلق باعتلال، «وَكَالْجَوَارِي» في موضع نصب على الحال من «ذَا»
اعتلال، ثم قال:

(ص) وَلِسَرَاوِيلٍ يَهَذَا الْجَمْعِ * شَبَّةٌ اقْتَضَى غُثُومَ الْمَنَعِ

(ش) يعني أن «سَرَاوِيلَ» ممنوع^(٩) من الصرف لشبهه بالجمع الذي على
وزن مفاعيل، وفهم من قوله: «شَبَّةٌ» أن سراويل ليس بجمع وهو الصحيح،
خلافاً^(١٠) لمن قال إنه جمع سراويل أو سروالة. ثم قال:

(١) في هـ «ساري»

(٢) في ظ «فأجره» تصحيف.

(٣) في ش، هـ، ز «فهم منه».

(٤) في ظ «عذري» تحريف.

(٥) في ك «يساري».

(٦) انظر تنوين العوض. فقد سبق الكلام عليه ضمن أنواع التنوين في أول الشرح.

(٧) في الأصل «من الياء».

(٨) من هنا سقط من هـ بمقدار ورقة إلى قوله: «مطلقاً».

(٩) في ظ «يمنع».

(١٠) «سراويل ممنوع من الصرف مع أنه مفرد، واختلف في سبب منع صرفه فقيل إنه أعجمي حمل على موازنه من العربي كدنانير وقيل إنه منقول عن جمع سراولة، واختلف في سماع سروالة فقال أبو =

(ص) وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا^(١) لَحِقَ * بِهِ فَلَا لِنَصْرَافٍ مَنَعُهُ يَحِقُّ

(ش) يعني أَنَّ ما سُمِّيَ به^(٢) من الجمع المذكور أو بما لحق به كسراويل امتنع من الصرف. فتقول في رجل سميته مَسَاجِدَ أو سَرَائِلَ: مَرَزْتُ بِمَسَاجِدَ وَسَرَائِلَ، والمانع له من الصرف الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها هذا معنى ما شرح به «المرادى»^(٣) البيت، وعندني أن قوله: «وَإِنْ بِهِ» أي إن سُمِّيَ بسراويل^(٤) أو بما لحق به يعني جميع ما تقدمه من الأنواع الخمسة الممنوعة من^(٥) الصرف. لمساواتها للجمع [وما لحق به]^(٦) في منع الصرف في التسمية ولا وجه / لتخصيص الجمع وما ألحق^(٧) $\frac{٢٠٧}{١}$ بالجمع في منع الصرف حال التسمية.

والضمير في «بِهِ» الأول - على^(٨) الشرح الأول^(٩) - عائد على الجمع وكذلك «بِهِ»^(١٠) الثاني، «وَمَا» واقعة على سراويل، والضمير العائد على

= العباس: إنها مسموعة، وأنشد عليها:

عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ بِيْرُوَالَةِ فَلَيْسَ يَرِقُّ يَشْتَقِطِيفِ

وقيل لم يُسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه، والصحيح ما قاله أبو العباس فقد ذكر الأخفش أنه سمع من العرب سرِوَالَة. والعلّة في منع صرفه قيام العلمية مقام الجمعية وهو مذهب المبرد، وقيل منع صرفه لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه والصحيح قول سيبويه إنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح.

شرح النصريح ٢: ٢١٢، ٢١٣، وانظر الكتاب ٣: ٢٢٩ والمقتضب ٣: ٣٢٦، ٣٢٥.

(١) في الأصل «ما» ما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية التسخ.

(٢) «به» ساقط من ظ.

(٣) انظر شرح المرادى ٤: ١٣٣.

(٤) في الأصل، ش، هـ، ك «سراويل».

(٥) «من» ساقطة من ظ، ت.

(٦) وما لحق به «تكملة من ش، ز، ك.

(٧) في ز «وما لحق».

(٨) في ت «عائد على».

(٩) وعلى الشرح الأول، ساقط من ك.

(١٠) في ز «في به» وهي أدق..

الموصول^(١) الفاعل بلحق وهو عائد على سراويل، [وأما على التفسير الثاني فالضمير في «به» الأول عائد على سراويل^(٢)، وفي «به» الثاني عائد على أنواع، منا لا ينصرف في النكرة، وما واقعة^(٣) على تلك الأنواع والضمير^(٤) العائد عليها الهاء في «به» والتقدير: وإن سُمي بسراويل أو بالأنواع التي لحق بها سراويل، أي تبعها «فَالْإِنْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقُّ».

«فَالْإِنْصِرَافُ» مبتدأ، «وَمَنْعُهُ» مبتدأ ثان، «وَيَحِقُّ» خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ^(٥) الأول، والأول^(٦) مع ما بعده^(٧) جواب الشرط، ولما فرغ من الأنواع الخمسة التي لا تنصرف في النكرة ولا في المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في المعرفة وهو^(٨) سبعة أنواع. أشار إلى الأول بقوله^(٩):

(ص) وَالْعَلَمُ افْتَعَّ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا * تَرْكِيْبٌ مُزَجٌّ نَحْوُ مَعْدِي كَرِيْبًا^(١٠)

(ش) يعني أنَّ الاسم إذا اجتمع فيه العلمية والتركيب امتنع من^(١١) الصرف، ويطلق التركيب في اصطلاح النحويين على تركيب الإسناد وهي^(١٢) الجملة^(١٣) نحو: تَرَكَ نَحْوَهُ، وعلى تركيب الإضافة نحو: عهد شمس، وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا «والمزج» في اللغة «الخلط، فيختلط

(١) في ت «على الجمع الموصول».

(٢) ما بين المعقولين تكملة من ش، ز، ط، ك، ت.

(٣) في الأصل، ش، هـ، ك «واقع».

(٤) في الأصل «الضمير».

(٥) والمبتدأ ساقطة من ش، ز، ك، ت.

(٦) يريد بالمبتدأ الأول وما بعده في قوله: «فَالْإِنْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقُّ»

(٧) في ز، ط، ك «وما بعده».

(٨) في ت «وهي».

(٩) في ش «فقال».

(١٠) في الأصل، ز، ط، ت «معدى كريب».

(١١) «من» ساقطة من ت.

(١٢) في ز «وهو».

(١٣) في ك «الجملة».

الاسم مع الاسم ويجعل الإعراب في آخر الثاني وينتهي آخر الأول على الفتح نحو: بَقَلْتِكَ^(١) ما لم يكن آخره ياء فيسكن / نحو مَعْدِي يَكْرِبُ^(٢)، وخرج ٢٠٧ ب قوله: «تَرْكِبُ مَزْجٍ». تركيب^(٣) الإسناد وتركيب الإضافة وخرج بذلك المثال ما تحتم «بويه» من المركب تركيب مزج فإنه يبنى على الكسر في اللغة الفصحى.

«وَأَقْلَمَ» مفعول بفعل مضمر يفسره اسمع، «وَمُرْكَبًا» حال من العلم «وَمُرْكِبٌ»^(٤) مفعول مطلق والعامل فيه «مُرْكَبًا»^(٥) ثم أشار إلى الثاني بقوله^(٦):

(ص) كَذَلِكَ حَاوَى زَائِدَى فَعْلَانَا * كَقَطْفَانٍ وَكَأَصْبَهَانَا

(ش) يعني أَنَّ العلمية أيضاً^(٧) تمنع الصرف مع زيادتي فعلان، ولما كان قوله: «فَعْلَانَا» يوهم إرادة هذا الوزن كما تقدم في قوله: «وَزَائِدَا فَعْلَانٍ»^(٨) في وصف، أزال ذلك الإبهام بقوله: «كَقَطْفَانٍ»^(٩) وَكَأَصْبَهَانَا^(١٠) فعلم أَنَّ الوزن غير مخصوص بفعلان، لأن وزن «أَصْبَهَانٍ» أَفْعَلَانٍ، ووزن «قَطْفَانٍ» فَعْلَانٍ، وقد يكون غير^(١١) ذلك من الأوزان نحو: سَلَمَانٍ وَعِجْرَانٍ وَخُثَمَانٍ وَخُرَاسَانٍ، وقوله: «حَاوَى» مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، وهو على حذف

(١) وفي ز «بعل بك».

(٢) في الأصل «معدى كرب».

(٣) «تركيب» ساقطة من ت.

(٤) في ز، ك «وتركيب مزج».

(٥) في الأصل، ش، هـ، ط، ك، ت «مركب» والمثبت أدنى كما في ز والألفية.

(٦) في ت «فقال».

(٧) «أيضاً» ساقطة من ت.

(٨) في الأصل، ش، هـ، ز، ط، ك، ت «فعلان» والمثبت كما في بيت الألفية.

(٩) في ز «كقطعان» محريف.

(١٠) في ط «وأصبهان».

(١١) في ز، ط، ت «على غير».

الموصوف، والتقدير: كذا علم حاوي زائدي فعلانا. ثم انتقل إلى الثالث وهو التأنيث مع العلمية وهو ضربان: لفظي ومعنوي، وقد أشار إلى الأول منهما فقال^(١):

(ص) كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا^(٢) * ...

(ش) يعني أن العلم المؤنث بالهاء يمتنع صرفه مطلقاً سواء^(٣) كان ثنائياً^(٤) كـهَيْبَةٍ، أو زائداً^(٥) كـخَوْلَةٍ وعَائِشَةٍ، وسواء كان مدلول^(٦) الاسم مؤنثاً كفاطمة أو مذكراً كطلحة /، ثم إن المعنوي متحتم^(٧) المنع وجائزه. $\frac{٢٠٨}{١}$
وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... * وَشَوَّطُ مَنَعَ الْفَارِ كَوْنُهُ أَزَنَّى
فَوَقَّ الثَّلَاثِ أَزْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ * أَزْ زَيْدٍ اسْمُ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ

(ش) فذكر من المؤنث الذي لا علامة فيه وهو متحتم المنع أربعة النواع :

الأول: الزائد على الثلاثة كـ «زَيْنَبٌ وَسَعَادٌ» فإن الحرف الرابع قام مقام التاء.

الثاني: الثلاثي الساكن الوسط إذا انضمت إليه العجمة كـ «جور» اسم بلد، وهو أعجمي فقامت العجمة مقام الحركة.

الثالث: المتحرك الوسط كـ «سَقَرٍ»؛ لأن الحركة قامت مقام الحرف الزائد.

^(١) في ش، ز «بقوله».

^(٢) هنا انتهى السقط في هـ ، والذي بدأ بعد قوله: «أن المقدر».

^(٣) في ش، هـ ، ز، ك، ت «أي سواء».

^(٤) في الأصل، ش، هـ ، ز، ك، ت «ثنائياً» وما أثبت من ظ أدق وأولى؛ لأن المؤنث إذا كان ثنائياً جار فيه الوجهان نحر: «بد» وقيل يُصرف بلا خلاف.

انظر الإرشاد ١: ٤٣٩ .

^(٥) في هـ «أو أزيد».

^(٦) في ت «مدلوله».

^(٧) في ز، ك «متحتم» تحريف.

الرابع: أن يكون منقولاً من المذكر إلى المؤنث^(١) كما إذا سميت امرأة بزَيْد فإنه تُقل من الخفة إلى الثقل. «وَشَرُطٌ» مبتدأ «وَمَنْعٍ» مضاف إليه وهو أيضاً مضاف إلى «العَارِ»^(٢) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «والعَارِ» أصله العَارِى بالياء^(٣)، فحذف^(٤) الياء واستغنى^(٥) عنها بالكسرة، «وَكُوْنُهُ» خبر المبتدأ، «وَارْتَقَى» في موضع الخبر لكون، «وَفَوْقَ» متعلق بارتقى، «وَالثَّلَاثُ» مضاف في التقدير أي. فوق الثلاث^(٦) الأحرف، وحذف منه التاء لأن الحرف يُذكر ويؤنث، «أَوْ زَيْدٍ» مخفوض بالعطف على «كَجَوْزٍ أَوْ سَقَرٍ» واسم امرأة، حال من زيد، «وَلَا اسْمُ»^(٧) معطوف عليه وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله: «اسم امرأة»، ثم أشار إلى الثاني من المؤنث الذي^(٨) لا علامة / فيه. بقوله: ب ٢٠٨ (ص) وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ لِذِكْرِ سَبْنِ * وَعَجْمَةٍ كَهَيْئَةِ وَالْمَنْعِ أَحَقَّ

(ش) يعني أنَّ الثلاثي الذي عدم التذكير السابق وعدم العجمة يجوز فيه وجهان، الصرف والمنع، والمنع^(٩) أفصح. وفهم ذلك من قوله: «وَالْمَنْعُ أَحَقُّ» وقد جمع الشاعر بين اللغتين^(١٠) فقال:

(١) في هـ، ت «للمؤنث».
(٢) في هـ، ت «العاري» تحريف.
(٣) «بالياء» ساقط من ز.
(٤) «فحذف الياء» ساقط من ظ.
وفي ش، هـ، ز، ك، ت «فحذفت الياء»
(٥) في ز «استغناء».
(٦) هكذا وردت في الأصل وبقية النسخ «الثلاثة الأحرف». وهي أصح.
(٧) في ظ «ولا اسم ذكر» أكملت عبارة الألفية.
(٨) «الذي» ساقطة من ت.
(٩) «والمنع» ساقطة من ت.
(١٠) في ز «القولين».

(ص) لَمْ تَتَلَفَّ بِفَضْلِ مِقْزَرِهَا * دَعْدُ وَلَمْ تُسَقْ دَعْدُ لِي الْقَلْبِ^(١)

فصرف^(٢) الأول ومنع الثاني. «وَوَجَّهَانِ» مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل^(٣) وخبره «فِي الْعَادِمِ»، و«تَذَكِيرًا» مفعول بالعام، «وَسَبَقَ» في موضع الصفة لتذكيرا «وَعُجْمَةً» معطوف على تَذَكِيرًا. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

(ص) وَالْعَجْمِيُّ الْوَضِعُ وَالْتَّعْرِيفُ نَع * زَيْدٌ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعَ

(ش) يعني أنه إذا اجتمع في الاسم العجمة الوضعية والعلمية وكان زائداً على ثلاثة أحرف^(٤) امتنع من الصرف وفُهم من قوله: «الْعَجْمِيُّ الْوَضِعُ وَالْتَّعْرِيفُ» أَنَّ الاسم إذا كان أعجمياً وكان في كلام العجم غير علم ونقل لكلام العرب عَلَمًا انصرف أيضاً نحو «بُئْدَار»، والمراد بالعجمي ما ليس من كلام العرب فشمل كَلَامَ الْفُرْسِ وغيرهم من سائر الأعاجم، وفُهم أيضاً أنه إذا كان ثلاثياً انصرف، وشمل الساكن الوسط «كُتُوحٌ وَلُوطٌ»، والمتحرك الوسط نحو: «مَلَكٌ»^(٥) والذي توفرت

^(١) الشاهد لجرير: وروى في الديوان: (دعد ولم تُفَقِّ دعد بالقلب). انظر ديوانه ٦٢، والكتاب ٢٤١:٣ والخصائص ٦١:٣، ٣١٦ وأما القالي ٦٠:٢ وشرح الأشموني ٢٥٤:٣. ومعجم شواهد العربية ٥٢:١.

كما نسب لابن قيس الرقيات وهو في ملحق ديوانه ١٧٨. وورد عجز البيت في الأصل (وعد لم تسق دعد في القلب) مصحفاً وفي ش، ك (دعد ولم تسق دعد في القلب) التلغيع: الالتحاف بالثوب. الفصل: الزيادة.

القلب: جمع غلبة وهي إزاء من جلد يشرب به الأعراب. وفي هذا البيت نجد الشاعر يصف محبوبته بأنها حضيرة رقيقة العيش لا تلبس لبس الأعراب، ولا تنفذي غداؤهم.

^(٢) في ظ «بصرف».

^(٣) في ت «التفصيل» تصحيح.

^(٤) «أحرف» ساقطة من ش.

^(٥) في الأصل، ش، ك «ملك».

وفي هـ، ز «كمك»، وفي ث «مك». وما أثبت من ظ أصبح وأولى، لأنَّ مَلَكُ أَبُو سِيدْنَا نُوحٍ. انظر اللسان «ملك».

فيه الشروط نحو: «إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ». «وَالْعَجَمِيَّ» مبتدأ / ٢٠٩
 «وَالْوَضِعَ» مضاف إليه، «وَالْتَّعْرِيفَ» معطوف على الوضع «وَمَعَ» في موضع الحال
 من «الْعَجَمِيَّ»^(١)، «وَزَيْدًا»^(٢) مصدر زاد يُقال: زاد (٣) زَيْدًا^(٤) وزيادة، وحذف
 التاء^(٥) من «الثَّلَاثِ»^(٦)، لأنه مضاف في التقدير إلى الأحرف وفيها لغتان التذكير
 والتأنيث «وَصَرُفُهُ امْتَنَعَ» مبتدأ وخبر^(٧) في موضع خبر المبتدأ الأول. ثم انتقل إلى
 الخامس فقال:

(ص) كَذَلِكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَ * أَوْ غَالِبٍ كَأَخْمَدٍ وَيَغْلَى

(ش) يعنى أنَّ العَلَمَ إذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه
 امتنع من الصرف. فالخاص به نحو «ضُرِبَ» المبني للمفعول إذا سُمى به،
 وشمل الغالب ما وجوده في الأفعال أكثر من وجوده في الأسماء نحو:
 «فُعِلَ» بكسر الهمزة وفتح العين^(٨)، فإنه يوجد في الأسماء نحو: «إِضْبَعَ» لكن
 وجوده في الأفعال أكثر^(٩) وهو فعل الأمر من «فَعَلَ» ونحو ذلك وما^(١٠)
 كَثُرَ في الأسماء والأفعال معاً^(١١) نحو «فُعِلَ»^(١٢) فإنه يوجد في الأفعال كثيراً

(١) في الأصل «والعجمي».

(٢) في ت «وزيداً» تحريف.

(٣) «زاد» ساقطة من ز.

(٤) في ت «زيد» تحريف.

(٥) في ت «الياء» تصحيف.

(٦) في هـ، ت «الثلاثي» تحريف.

(٧) في ز، ك «وخبره» تحريف.

(٨) «العين» ساقطة من ت.

(٩) في ش، ز زيادة «أكثر من وجوده في الأسماء».

الزيادة هنا لا لزوم لها.

(١٠) في ظ «وأما» تحريف.

(١١) «معاً» ساقطة من ط.

(١٢) في ز زيادة «فُعِلَ» بكسر الهمزة وفتح العين الزيادة هنا لا تُفيد.

نحو: اَرْكَبْ واشْرَبْ، وكذلك في الأسماء نحو: أَفْكَلٌ^(١) وَأَبْدَعٌ لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست كذلك في الأسماء فكان غالباً من هذا الوجه. وكذلك «يَغْلَى» وهو^(٢) على وزن «يَفْعَلُ» وهو أيضاً موجود في الأفعال والأسماء نحو: يَذْهَبُ في الأفعال، وَيَزْمَعُ^(٣) في الأسماء، ومثل للغالب^(٤) «بِأَحْمَدَ». و«يَغْلَى» ولم يمثل للخاص^(٥)، وفُهِمَ منه أنَّ وزن الفعل إذا لم يكن خاصاً ولا غالباً لم يؤثر في / منع الصرف نحو: «لَعَسَبٌ»^(٦) ب ٢٠٩

اسم رجل فإنه منقول من لَعَسَبَ إذا أَسْرَعَ، «وَدُو وَزْنٍ» نعت لحدوف تقديره علم ذو وزن، «وَيَخُصُّ الْفِعْلَ» في موضع الصفة لوزن، «وَعَالِبٌ» مخفوض بالعطف على يخص وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والتقدير ذو وزن خاص بالفعل أو غالب أو يخص الفعل أو يغلب. ثم انتقل إلى السادس فقال:

(ص) وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلْفٍ * زِيْدَتْ لِإِلْحَاقِي فَلَيْسَ يَلْصِرِفُ

(ش) يعني أنه إذا سمي بما فيه ألف الإلحاق امتنع من الصرف للعلمية، وشبه ألف التانيث نحو: عَلَقَى وَذِفْرَى تُسمى بهما؛ لأنَّ عَلَقَى ملحق بجفَرٍ وَذِفْرَى ملحق بِذِرْهَمٍ، وفُهِمَ منه أنَّ الإلحاق إذا كان بالهمزة وسمى به انصرف وذلك نحو: عِلْبَاءٌ^(٧) فإنه ملحق بِقِرْطَاسٍ، وإنما أثرت ألف الإلحاق المقصورة، لأنها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإنَّ همزتها

(١) أفكَل: الأكل الوحدة من برد أو خوف. وقد سبق ذكره في أول الباب.

(٢) وهو ساقطة من ز.

(٣) يَزْمَعُ: هي الحصى والحجارة البيض التي تنال في الشمس.

(٤) في هـ، ظ، ت «الغالب».

(٥) في ظ، ت «الخاص».

(٦) في هـ، ز، ظ، ت «كعسب».

(٧) عِلْبَاءٌ: هو عَصَبٌ في الغنق، وبه سمي الرجل عِلْبَاءٌ.

مبدلة من ياء، «وَمَا» مبتدأ وهي موصولة وصلتها يصير «وَعَلَمًا» خبر يصير، وفي يصير ضمير هو اسمها وهو العائد على الموصول، «وَزِيدَتْ لِإِلْحَاقِ» في موضع الصفة لألف، «وَلَيْسَ يَنْصَرِفُ» في موضع خبر المبتدأ. ثم التقل إلى السابع، وهو أربعة أنواع أشار إلى الأول والثاني منها^(١) بقوله:

(ص) وَالْعَلَمُ امْتَنَعَ صَرْفَهُ إِنْ عَدِلَ * كَفَعَلِ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَفَعَلَا

(ش) فالأول هو قوله: «كَفَعَلِ التَّوَكُّيدِ»، يعنى أن فَعَلَ المؤكِّد به نحو: جَمَعَ يمتنع صرفه للعلمية والعدل /، أما العلمية فعلم^(٢) الجنس، وقيل إنه ٢١٠
مُعَرَّف^(٣) بنية الإضافة فأشبه العلم لكونه معرفة بغير أداة لفظية، والظاهر من
النظم الأول وأما العدل فهو معدول عن جمعيته^(٤) الأصلية فإن حق جَمَعَاء أن يجمع على جَمَعَاوَات.

والثاني: هو قوله: «أَوْ كَفَعَلَا»^(٥) اسم رجل، ومثله قوله^(٦): «عَمَرَ وَزُقِرَ»، فالمانع^(٧) له^(٨) العلمية والعدل، أما العلمية فعلمية الأشخاص وأما العدل فهو معدول عن فاعل فَعَمَرَ معدول عن عَامِر، وَزُقِرَ^(٩) عن زافر، وَثَقُلَ^(١٠) عن ثاعِل، وإلما حكم على عمر ونحوه أنه معدول عن عامر؛ لأنَّ الأكثر في

^(١) في هـ، ز، ط، ك؛ ت «منهما» وهذا جائز، لأنَّ الضمير هنا يعود على الأول والثاني.

^(٢) في ش، هـ، ز، ط، ك؛ ت «لعلمية».

^(٣) في ت «معرب» تحريف.

^(٤) في الأصل «جميعه» تحريف.

^(٥) في الأصل، ش «كَفَعَلَا» والمثبت كما في الألفية وبقية النسخ.

^(٦) «قوله» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ك؛ ت.

^(٧) في ت «المانع».

^(٨) «له» ساقطة من ط.

^(٩) في ش، هـ، ز، ط، ك؛ ت «وزُر معدول» لا لزوم لها.

^(١٠) في هـ، ز «وثقل معدول» لا لزوم لها.

الأعلام أن تكون منقولة، فعمر^(١) منقول عن^(٢) عامر^(٣) اسم فاعل من عَمَرَ يَغْمِر، فلما أرادوا التسمية بعامر عدلوا عنه لعمر اختصاراً وجرّ التوكيد في قوله: «كَفَعَلَ التَّوَكِيدِ» لإضافته إليه، «وَتَعْلَا»^(٤) معطوف على «فَعَلَ التَّوَكِيدِ». ثم أشار إلى الثالث فقال:

(ص) وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَا لَيْعَا سَحَرَ * إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَضْدًا يُغْتَبَزُ

(ش) يعني أنّ «سَحَرَ» إِذَا أُرِيدَ بِهِ سَحَرَ يَوْمَ بَعِينِهِ مُنِيعٌ مِنَ الصَّرْفِ للعدل والتعريف أما العدل فهو معدول عن الألف واللام، وأما التعريف فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت نفسه^(٥)، فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية، فسَحَرَ ظَرْفَ زَمَانٍ غير منصرف ولا منصرف^(٦) «وَالْعَدْلُ» مبتدأ، «وَالْتَّعْرِيفُ» معطوف / عليه ٢١٠ ب «وَمَا لَيْعَا» خبر مضاف إلى سحر، وهو على حذف مضاف أي مانعاً صرف سحر، «وَلِذَا» متعلق ب«مَا لَيْعَا»^(٧)، «وَالْتَّعْيِينُ» مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره يعتبر، «وَقَضْدًا» بمعنى مقصود وهو منصوب على الحال من فاعل يُعتبر المستتر. ثم أشار إلى الرابع بقوله:

(ص) وَابْنُ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا * مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرُ جُحْشَمَا عِنْدَ تَجْيِيمِ ... *

(١) في الأصل، ظ، ك، ت «عامر» تحريف.

(٢) في هـ، ت «من».

(٣) من قوله «لأن الأكثر» إلى هنا ساقط من ك.

(٤) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «وتعل» والمثبت أدق كما في ز والألفية.

(٥) في هـ، ز «بنفسه».

(٦) قال سيبويه «تركوا صرف سحر ظرفاً لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام أو يكون نكرة إذا أخرجنا منه، فلما صار معرفة في الظروف بغير ألف ولا مخالف التعريف في هذه المواضع، وصار معدولاً عندهم فتركوا صرفه في هذا الموضع» الكتاب ٢٨٣:٣، ٢٨٤، ٢٨٩.

(٧) في ك «بماجن» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(ش) فذكر في «فَعَالٍ» إذا كان علماً لمؤنث لغتين:

إحدهما^(١): البناء على الكسر لشبهها بَنَزَالٍ في الوزن والعدل والتأنيث والعلمية وهو قوله: «وَابْنِ عَلَيَّ الْكَسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا مُؤَنَّثًا».

والأخرى إعرابه لإعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل، أما العلمية^(٢)، فعلمية الأشخاص كحَدَامٍ وقد يكون في علمية الأجناس كَفَجَّارٍ، والعدل: عن فاعلة، فحَدَامٍ معدول عن حاذمة وهو قوله^(٣): «نَظِيرُ جُشَمًا». عند «تميم» يعنى أنه عند «تميم» غير منصرف كجُشَمٍ، «وجُشَمٍ» اسم رجل وهو ممنوع من الصرف. وفُهم من تنظيره ذلك بجُشَمٍ أنَّ المانع له من الصرف العدل^(٤) والعلمية.

وفُهم من نسبته هذه اللغة إلى تميم أنَّ اللغة السابقة وهي البناء على الكسر لغة «أهل الحجاز»، «وَفَعَالٍ» مفعول «يَابْنِ»، «وَعَلَى الْكَسْرِ» متعلق^(٥) يَابْنِ، و«عَلَمًا مُؤَنَّثًا»^(٦) حالان من فَعَالٍ «وَعِنْدَ تَمِيمٍ» متعلق بنظيره.

ولما فرغ من ذكر أنواع الأسماء التي لا تنصرف شرع في / ذكر^(٧) $\frac{211}{1}$ أحكام تتعلق بالباب فقال:

(ص) ... وَاضْرِبْنِ مَا تُكْرَهُ * مِنْ^(٨) كُلِّ مَا تُغْرِيفُ فِيهِ أَتْرَا

^(١) في ظ «أحدهما» تحريف.

^(٢) «أما العلمية» ساقط من ت.

^(٣) في ش، هـ، ز، ط، ت «وهو نظير جشما» أكملت عبارة الألفية، وتكملتها هنا لا لزوم لها.

^(٤) في ت «والعدل».

^(٥) «وعلى الكسر متعلق يابن» ساقط من ك.

^(٦) في هـ، ز، ط، ت «ومؤنثاً»

^(٧) في ز، ك «بيان».

^(٨) في ز «في» تحريف، ما أثبت هو الصواب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(ش) يعني أن ما كان إحدى علتيه في منع الصرف التعريف^(١) أي: العلمية إذا نُكِّرَ انصرف؛ وذلك لزوال إحدى علتين فتبقى العلة الأخرى، ولا يؤثر في منع الصرف إلا علتان، والمراد بذلك الأنواع السبعة المذكورة فتقول: رُبَّ مَعْدِي كَرِبَ وَعُثْمَانُ وَفَاطِمَةُ وَزَيْنَبَ وَعُمَرَ لقيتهم، وفهم منه أن الأنواع الخمسة المذكورة في أول الباب غير داخلة في هذا الحكم ولو سُمي بها.

وكرر لِقْصَرِهِ الحكم على السبعة، فإنه إذا سُمي بواحد من الخمسة المذكورة ثم نُكِّرَ لم ينصرف بعد التذكير فهي غير داخلة في الحكم، ولا يريد: «مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا»، كائنا ما كان، «وَكُلِّ» مضاف «لَمَّا» وهي موصولة، «والتَّعْرِيفُ» مبتدأ وخبره «أَثَرًا»، «وَمِنْهُ»^(٢) متعلق «بِأَثَرًا»، والجملة صلة «لَمَّا» والضمير في فيه عائد على الموصول. ثم قال:

(ص) وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا لَفِي * إِغْرَابِهِ نَهَجٌ^(٣) جَوَارٍ يَفْتَقِي

(ش) يعني أن ما كان منقوصاً من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من هذه الأنواع السبعة التي إحدى علتها العلمية، أو من^(٤) الأنواع الخمسة التي تقدمتها^(٥) فإنه يجري مُجَرِّى «جَوَارٍ» وقد تقدم أن «جَوَارٍ» يلحقه^(٦) التنوين رفعاً وجرّاً ولا وجه لما حمل عليه «المرادى»^(٧) كلام الناظم من أنه

^(١) في ت «والتعريف».

^(٢) في هـ ، ز، ط، ت «وفيه» تحريف.

^(٣) في ط «نحو» تحريف، وما أثبت هو الصواب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

^(٤) في ت «ومن».

^(٥) في الأصل، ك «تقدمها».

^(٦) في ز، ك «يلحقها».

^(٧) قال المرادى في شرحه لقول ابن مالك:

«... وَأَضْرَقْتُ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا

يعني أن ما أثر فيه التعريف إذا نُكِّرَ صرف للذهاب جزء العلة. والمراد بذلك الأنواع السبعة المتأخرة

٢١١
ب

أشار في البيت^(١) إلى الأنواع / السبعة دون الخمسة، لأنَّ حكم المنقوص فيها واحد، فمثاله في غير التعريف: أُعْثِمَ^(٢) في^(٣) تصغير أَعْمَى فإنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين رفعاً وجراً فتقول: هذا أُعْثِمٌ، وَمَزَزْتُ بِأَعْثِمٍ، والتنوين فيه عوض عن^(٤) الياء المحذوفة كما في نحو: جَوَّارٌ، ومثاله في التعريف يُعْثِلُ^(٥) تصغير يُغْلَى فهو غير منصرف للوزن والعلمية، والتنوين فيه أيضاً في الرفع والجر عوض من المحذوف «وَمَا» مبتدأ وهو موصول^(٦)، «وَمَنْقُوصاً» خبر يكون «وَمِنْهُ» متعلق بـيكون، والضمير فيه عائد على الاسم الذي لا ينصرف، «وفى إغْرَابِهِ» متعلق بـيقتفى، «وَنَهَجٌ» مفعول بـ «يُقْتَفَى»، «وَالنَّهَجُ» الطريق، والجملة من يقتفى ومعمولاته خبر «مَا». ثم قال:

(ص) وَلَا طَبْرَ إِرَازٍ أَتَقَاسِبُ صُرْفٌ * دُو الْمَنَعِ ...

= وهي: ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين، أو التائيث بغير الألف، أو الغنجة أو وزن الفعل أو ألف الإلحاق، أو العذل، شرح المرادى ٤: ٦٣.

(١) في ش، هـ، ز، ك، ت «البيت».

(٢) في ت «أُعْثِمِي» وهذا جائز أيضاً، قال سيبويه ٣: ٣١١ وسأله عن رجل يُسمى أَعْمَى فقلت: كيف «صنعتُ به إذا حقرتُه؟ فقال: أقول: أَعِمْ».

وقال الأزهري: «أعِمْ تصغير أعْمَى ومأنعه من الصرف الوصف ووزن الفعل فتقول: جاءني أُعْثِمٌ، ومررتُ بِأَعْثِمٍ بالتنوين، وحذف الياء في حالتي الرفع والجر. هذا قول سيبويه، والخليل وأبى عمرو ابن أبي اسحق وجمهور البصريين خلافاً ليونس وعيسى بن عمران والكسائي وأبى زيد والبغداديين فإنهم يشنون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جراً فيقولون في الرفع: جَاءَنِي أَعْثِمِي، يَأْتِيَتُ الياء ساكنة مقدراً فيها الضمة، ويقولون في الجر: مَزَزْتُ بِأَعْثِمِي، بفتح الياء فيها كما تفتح في النصب (شرح التصريح ٢: ٢٢٨).

(٣) «في» ساقطة من هـ.

(٤) في هـ، ز، ط، ت «من».

(٥) في ش «يعيل» تحريف. والصواب ما أثبت؛ لأنَّ تصغير يُغْلَى - وهو اسم - يُثْمِلُ. وقال الجوهري: وَيُثْمِلِي ثَمَصَتْ لاسم رجل.

(اللسان «علاء»)

(٦) في ز «وهي موصولة».

(ش) يعني أن الاسم الذي لا ينصرف ينصرف في موضعين: أحدهما في الضرورة كقوله:

۱۸۴- * فَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ^(١)

وهو في الشعر كثير.

الثاني: التناسب كقوله - عز وجل: - (سَلَاسِلًا وَأَغْلَاقًا وَسَعِيرًا)^(٢)

فصرف سلاسل^(٣) لتناسب ما بعده، وصرف ما لا ينصرف في الموضعين المذكورين متفق على جوازه، وفهم من ذلك من إطلاقه، وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار إليه بقوله:

(ص) ... * ... وَالْمُضْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

(ش) يعني أن الاسم المنصرف قد يُمنع من الصرف وهو مذهب / ٢١٢
«الكوفيين» وأما «البصريون». فلا يجيزون^(٤) ذلك البتة^(٥)، وفهم الخلاف من

(١) الشاهد للنفاة الديباني. وصدره «إِذَا مَا غَزَوْا فِي الْجَيْشِ خَلَقَ فَوْقَهُمْ»
انظر: ديوانه ٥٧، والتهذيب ٤/٥٠: ٦٤، والشعر والشعراء ١/٦٩: ٢٢٧،
ومعجم شواهد النحو ٤١.

وفي رواية أخرى:

إِذَا مَا غَزَوْا فِي الْجَيْشِ خَلَقَ فَوْقَهُمْ كَنَابِ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

(٢) سورة الإنسان. آية: ٤

قرأ نافع والكسائي وعاصم وابن كثير وحزمة وغيرهم بالتثنية وفقاً لمناسبة أغللاً قواريراً بصيرلها
وصلاً ليناسب الأول آخر سائر الآيات. والثاني الأول عند صرفه، وقرأ زيد، والدجواني وهشام وغيرهم
بغير تثنية وصلاف وحذفوا الألف، وكلا القراءتين صواب.

انظر معاني الفراء ٢١٤: ٣ والبحر ٣٩٤: ٨.

والنشر في القراءات ٣٩٤: ٢، ٣٩٥.

(٣) في ز «سلاسل».

(٤) في ز، ك «يجيزوا».

(٥) قال ابن عيش ٦٨: ١ «أجاز الكوفيون والأخفش وجماعة من المتأخرين البصريين كأبي علي وابن
برهان ترك صرف ما ينصرف. وأباه سيبويه وأكثر البصريين، وقد أنكر المنع أبو العباس المبرد».
وقد وافق ابن مالك ما أجازته الكوفيون والأخفش لكثرة استعمال العرب ذلك حيث قال:
وَرَأَى أَهْلَ الْكُوْفَةِ الْأَخْفَشُ فِي إِجَازَةِ الْعَكْسِ اضْطِرَّاراً يَتَّقِي =

قوله: «قَدْ يَنْصَرِفُ» فَأَتَى مَعَهُ بِقَدِّ الَّتِي تَقْتَضِي التَّقْلِيلَ، وَمِنْ أَدْلَةِ الْكُوفِيِّينَ،
عَلَى مَنَعِ صَرْفِهِ قَوْلُهُ :

١٨٥ - فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِشٌ * يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ^(١)



وَلَيْسَ بِهَذَا فَدَحِ الْإِلْكَارَا

= وَتَقْطَعُهُمْ أَجَاوِزُهُ اخْتِياراً

شرح الكافية ٣: ١٥٠٨ .

^(١) الشاهد للعباس بن مرداس ورواية الديوان «وما» في موضع «فما»

انظر ديوانه ٨٤ ، وشرح المفصل ٦٨: ١ وشرح ابن الناطم ٦٦٢ ، وشرح المرادى ١٧١: ٤ والهمع ١٢١: ١ ،

وشرح الأشموني ٢٧٥: ٣

(إعراب الفعل)

قوله^(١):

(ص) اَرْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ * مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَشَعَّدُ^(٢)
(ش) إنما أطلق^(٣) في إعراب الفعل المضارع وهو مقيد بأن لا تباشره
نون الإنثاء، ولا نون التوكيد؛ لنصبه على ذلك في باب المعرب^(٤) والمبني،
فاكتفى بذلك. وإعرابه رفع ونصب وجزم، فبدأ^(٥) بالرفع؛ لأنه السابق إلا
أنه لم يُنص على رفعه وفيه خلاف، ومذهب «البصريين» أن رفعه وقوعه
موقع الاسم، ومذهب الكوفيين أن رفعه تجرده من^(٦) الناصب والجازم وهو
إختيار المصنف^(٧)، وفي قوله^(٨): «إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ»^(٩)، إشعار^(١٠)

(١) «قوله» ساقطة من هـ، ز، ت.

(٢) في الأصل، ش، ك «كتشعَّد» تصحيف.

(٣) في الأصل «الحلف» تحريف، وما أثبت من بقية النسخ أصح وأولى.

(٤) في ت «المعرفة» تحريف.

(٥) في ت «فبدأ»

(٦) في ز «حين».

(٧) قال ابن مالك:

«وينبئ أن يُعْلَمَ أنَّ رافع الفعل معنى، وهو:

إما وقوعه موقع الاسم وهو قول البصريين.

ولما تجرده من الجازم والناصب، وهو قول الخدّاق الكوفيين. وبه أقول لسلامته من النقص. بخلاف الأول
فإنه ينتقص بنحو (مَلَأْتُ فَعْلًا) و(جَعَلْتُ أَفْعَلَ) فَإِنَّ الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع
فيها. فلم لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع: فبطل

القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح

القول بأن رافعه التجرد من الجازم والناصب».

شرح الكافية ٣: ١٥٢.

(٨) «قوله» ساقطة من ظ.

(٩) في هـ «أو جازم».

(١٠) في ز «واشعار».

ما^(١) بمذهبه^(٢) ويجوز ضبط تُسَعِدُ^(٣) بضم التاء^(٤) مبنياً للمفعول من أَشَعَدَ تُشَعِدُ ، وافتحها مبنياً للفاعل من سَعِدَ تَسَعِدُ . «وَمُضَارِعاً» مفعول «بَارَفَعُ» وهو نعت المحذوف. والتقدير: ارفع فعلاً مضارعاً، ثم شرع في النواصب للفعل المضارع فقال:

(ص) وَيَكُنِ انْصِبُهُ وَكَيْ كَذَا يَأْنِ * ...

(ش) فذكر منها في^(٥) البيت ثلاثة: «لَنْ» وهي حرف نفي تنصب المضارع وتُخْلِصُهُ للاستقبال نحو: زَيْدٌ / لَنْ يَذْهَبَ، «وَكَيْ» وهي حرف مصدرى نحو: جِئْتُكَ^(٦) لِكَيْ تُكْرِمَنِي. أي لَأَنْ تُكْرِمَنِي. «وَأَنْ» وهي أيضاً حرف مصدرى وهي أصل النواصب، لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة^(٧). وإنما قدم عليها «لَنْ» «وَكَيْ»، وكان حقه أن يقدمها عليهما لأصالتها للتفصيل الذي فيها ولذلك قال:

(ص) ... * لَا يَغْدَ عِلْمٌ ...

(ش) يعني «أَنْ» الناصبة هي التي تقع بعد غير العلم نحو: أَحْجَبْنِي أَنْ تَقُومَ وَأَخْبِئْتُ أَنْ تَذْهَبَ. ودخل في [غير]^(٨) العلم^(٩) الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال:

(ص) ... * ... وَالَّتِي مِنْ بَغْدِ ظَنْ

(١) «ما» ساقطة من ز، ك، ت.

(٢) في ش «بمذهب الكوفيين».

(٣) في الأصل، ش، ك «يسعد» تصحيف.

(٤) في الأصل، ش، ك «التاء» تصحيف.

(٥) في ه، ز «في هذا».

(٦) في ك «جئت لكي تكرمني» المثال صحيح.

(٧) في ت «رباطته مضمرة».

(٨) «غير» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ت.

(٩) ما بعد «غير العلم» إلى هنا ساقط من ك.

فَالنَّصِبُ بِهَا وَالرَّفْعُ صَحِيحٌ .. * ...

(ش) يعني أن «أن» إذا وقعت بعد الظن جاز أن تكون ناصبة فت نصب ما بعدها وجاز أن تكون مخففة^(١) فيرتفع ما بعدها وقد قرئ (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ [فِتْنَةً])^(٢) (٣)

بالنصب والرفع، أما النصب فعلى أنها ناصبة، وأما الرفع فقد نكته عليه بقوله:

(ص) ... وَاعْتَقِدْ * تَخْفِيفُهَا^(٤) مِنْ أَنَّ فَهَوَ مُطَرِّدٌ

(ش) يعني «أن» الواقعة^(٥) بعد الظن إذا ارتفع المضارع بعدها مخففة^(٦) من الثقيلة «ولا» في قوله: لَا تَعْدَ عِلْمٌ عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير: [انصب]^(٧) بأن^(٨) بعد غير العلم^(٩).

«وَأَلْتِي» مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يُفسره فالنصب بها، «وَالرَّفْعُ» مفعول «بَصَحَّحْ» «وَمِنْ أَنَّ» متعلق بتخفيف وهو عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائداً على الحكم وهو جواز الرفع والنصب إذ كل واحد^(١٠)

(١) في ز، ك «مخففة من الثقيلة» وحارتهما أكمل.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ط.

(٣) سورة المائدة آية: ٧١

قراءة الرفع لأبي حمزة وخمزة والكسائي ويعقوب وخلف وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر (ألا تكون بالنصب).

الظن: السبعة في القراءات ص ٢٤٧، والإتحاف ص ٢٠٢.

(٤) في ش، ت «تخفيف أن» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٥) في ش، ز، ط، ك، ت «أَنَّ أَنَّ الواقعة» وحارتهما أكمل.

(٦) في ش «لهي مخففة». وفي ه، ز، ك «لأنها مخففة».

(٧) «النصب» تكملة من ش، ه، ز، ك.

(٨) «بأن» ساقطة من ز.

(٩) في ش، ه، ز، ط، ك، ت زيادة «غير العلم» لا بعد علم» زيادة لا لزوم لها.

(١٠) «واحد» ساقطة من ت.

منهما أعني من النصب والرفع مطرد والحاصل في أن «أن» تكون: / ناصبة ^{٢١٣}_↑ وهي ^(١) التي تقع بعد غير العلم والظن.

ومخففة من الثقيلة وهي التي تقع بعد العلم، وجائر فيها الأمران وهي التي تقع بعد الظن، ثم إن الواقعة بعد غير العلم والظن وهي الناصبة قد تُهمل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَيَنْصِبُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ عَمَلًا عَلَى * مَا أَخْتِيهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

(ش) يعني أن من العرب من يُجيز إهمال «أن» غير المخففة حملاً على «ما» المصدرية فيرفع الفعل المضارع بعدها كقراءة بعضهم: (لَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةُ) ^(٢) بالرفع. وكقول الشاعر:

١٨٦. أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَشْمَاءَ وَيَحْكُمَا * مَتَى السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا ^(٣)

فرفع ما بعد الأولى ونُصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة، وإنما حملت في ذلك على «ما» المصدرية لاشتراكهما في المعنى، «وما» المصدرية لا عمل لها كقوله تعالى: (لَا أَخْبِذُ مَا تَعْبُدُونَ) ^(٤) أي لا ^(٥) أعبد عبادتكم.

و«يَغْضُبُهُمْ» مبتدأ أي بعض العرب، «وأن» مفعول به «أَهْمَلُ» ^(٦) «وَحَمَلًا»

^(١) في ز «وفي» تحريف.

^(٢) سورة البقرة آية: ٢٣٣.

قرأ الجمهور أن يتم الرضاعة بالياء من أتم ونصب الرضاعة، وقرأ مجاهد والحسن وحيد تم بالياء من تم ورفع الرضاعة، وقرأ أن يتم ورفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد أن في كلام العرب في الشعر البحر ٢: ٢١٣.

^(٣) لم أحضر على قائله. انظر مجالس ثعلب ١: ٣٢٣. وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٥٢٧ وشرح

الاشمولي ٣: ٢٨٧، والبحر ٢: ٢١٣.

^(٤) سورة الكافرون. آية: ٢.

^(٥) «ولا» ساقطة من ظ.

^(٦) في هـ «بأهمل»، وفي أهمل، تحريف.

مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر في «أَهْمَلَّ» وأُخْتِهَا بدل من ماء، «وَحَيْثُ»^(١) متعلق بـ «أَهْمَلَّ» .

ثم انتقل إلى الناصب الرابع وهو^(٢) «إِذَنْ» وهي ثلاثة^(٣) أنواع:

واجبة الإعمال وجائزته، وواجبة الإهمال وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَلَنْصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِذْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَلَا

(ش) فذكر لإعمالها ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المضارع بعدها / بمعنى الاستقبال، وهو مُستفاد من قوله: ٢١٣
«الْمُسْتَقْبَلِ» وفُهِم منه أنه إذا كان حالاً ارتفع، نحو أن يقول القائل^(٤):
أَجِبْكَ فقول له^(٥): إِذَنْ أَصَدُّكَ.

الثاني: أن تكون «إِذَنْ» مصدرة، أي في أول الكلام. وذلك أن يقول
قائل: آتِيكَ غَدًا. فتقول له^(٦): إِذَنْ أَكْرِمَكَ. وهو مُستفاد من قوله: «إِنْ
صُدِّرَتْ»، وفُهِم منه أنها إذا لم تكن مصدرة لا تعمل، وذلك إذا توسطت
بين شيئين كقولك: زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمَكَ.

الثالث: أن لا^(٧) يفصل بينهما وبين الفعل^(٨) فاصل، كقولك: إِذَنْ

(١) في الأصل «حيث».

(٢) في ش، هـ، ز، ط، ت «وهي».

(٣) في ز «على ثلاثة».

(٤) في ش، هـ، ز، ط، ت «قائل».

(٥) «له» ساقط من ت.

(٦) «له» ساقط من هـ، ت.

(٧) «لا» ساقطة من ت.

(٨) في ت «الفاعل» تحريف.

أَكْرِمَكَ، وهو مستفاد من قوله: «مُوصَلًا»، وفُهم منه أنه^(١) إذا فصل بينهما فاصل لم تعمل نحو: إِذَنْ أَنَا أَكْرِمَكَ. ثم لأن الفصل بينها^(٢) وبين الفعل بالقسم مغتفر، وقد نَجَّه على ذلك بقوله:

(ص) أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ ... *

فتقول: إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرِمَكَ. لأن القسم لا يعتد به فاصلاً لكثرة الفصل به بين الشيعين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه. ثم أشار إلى جواز عملها بقوله:

(ص) ... وَأَنْصِبَ وَازْفَعَا * إِذَا^(٣) إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَلَقَا

(ش) يعني أَنَّ «إِذَنْ» إذا وقع بعد عاطف جاز في العمل بعدها النصب والرفع نحو: وَإِذَنْ أَكْرِمَكَ.

وقد قرئ: (وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ يَخْلُقَكَ إِلَّا قَلِيلًا)^(٤)

ثم اعلم أَنَّ^(٥) «أَنَّ» هي أصل النواصب كما تقدم، فلا إشكال في النصب بها نحو: أَعْجَبْتَنِي أَنَّ تَقُومَ. وقد تفتن بغيرها من حرف جر أو/ ٢١٤ حرف عطف وهي في ذلك على ثلاثة أقسام: وجوب إظهار^(٦) وجوازه ووجوب إضمار^(٧). وقد أشار إلى الأول بقوله^(٨):

(ص) وَبَيَّنَ لَا وَلَا مِ جَرِّ التَّوْبِ * إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ ...

(١) في ت «أنها» تحريف.

(٢) في هـ، ز، ط، ت «بينهما» تحريف.

(٣) في ز «إذا» تحريف.

(٤) سورة الإسراء، آية: ٧٦

جاء في البحر ٦٦: ٦ «وَأَنَّ لَا يَلْبَثُونَ» بحذف النون، وقرأ عطاء لَا يَلْبَثُونَ بضم الياء وفتح اللام والياء مشددة، وقرأ يعقوب كذلك إلا أنه كسر الياء.

(٥) «أَنَّ» ساقطة من ت.

(٦) في هـ، ز «إظهارها».

(٧) في هـ، ز «الإضمار».

(٨) في ز «فقال».

(ش) يعين أن «أن» إذا توسطت بين لام الجر - وتسمى لام «كي» لأنها^(١) مثل «كي» في إفادة التعليل - وبين «لا» وجب إظهارها، وشمل^(٢) «لا» النافية نحو: زُرْتُكَ لَيْلًا تَمَقَّتْنِي^(٣). والزائدة^(٤) كقوله - عز وجل: -
(لِقَلَّا يَغْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ)^(٥)

وإنما وجب إظهارها في ذلك^(٦) كراهة^(٧) اجتماع لامين. «وبين» متعلق «بالتثنية» و«ناصبته» حال من «أن» والظاهر أنها مؤكدة؛ لأنه قد علم أن كلامه في الناصبة. ثم إشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * ... وَإِنْ غُلِمَ
لَأَفَآنَ أَغْمِلَ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا * ...

(ش) يعني أنه إذا^(٨) عدم «لا» التي بعد «أن» جاز إضمار «أن» وإظهارها، وقد جاء في القرآن بالوجهين^(٩). فمثال إضمارها قوله - تعالى: -
(وَأَمِيزَنَا لِتُخَالِفَ بِأَرْبَابٍ لِّلْعَالَمِينَ)^(١٠).

ومثال إظهارها قوله عز وجل: (وَأَمِيزُوا لِيَأْخُذَ أُولَ الْمُشْرِكِينَ)^(١١)

(١) في الأصل، ظ، ت «لأنه».

(٢) في الأصل، ك «شمل».

(٣) في ش «زرتك ليلًا تفتتني» المثال صحيح.

(٤) في ز «والصلة» تحريف.

(٥) سورة الحديد. آية: ٢٩.

(٦) وفي ذلك «ساقط من ش».

(٧) في ش، ك «كراهية».

(٨) «إذا» ساقطة من ت.

وفي هـ، ز، ظ «إن».

(٩) في الأصل «في الوجهين».

(١٠) سورة الأنعام. آية: ٧١.

(١١) سورة الزمر. آية: ١٢.

وتضمير^(١) أيضاً جوازاً بعد عاطف على اسم خالص وسيأتي. «ولاً» مفعول لم يُسم فاعله «بُعْدِم»، «وَأَنَّ» مفعول مقدم «بَأَعْمِلُ»، «وَمُضْمَرًا وَمُظْهِرًا» حالان من الضمير المستتر في آخِمْ.

وأما إضمارها وجوباً ففي خمسة مواضع. أشار إلى الأول منها بقوله:
 (ص) ... * وَيَعْدَ نَفِي كَانَ حَثْمًا أَضْمِرًا

(ش) يعني أنه يجب إضمار «أَنَّ» بعد اللام الواقعة بعد كان المنفية وهي المسماة عند / النحويين لام الجحود، وفُهم منه أَنَّ الإضمار المذكور بعد اللام ^{٢١٤}ب لعطفه^(٢) الكلام على الذي قبله، وقد صُرح فيما قبل باللام، فكأنه قال:

وبعد اللام الواقعة بعد نفي كان، وفُهم من قوله: «نَفِي كَانَ»، أَنَّ النافي لا يكون إلا «لَمْ» أو «مَا»، ولا يكون «لَنْ» ولا «لَا» ولا «أَنَّ»، لأنهن لا ينفين إلا المستقبل أو الحال وشمل «كَانَ» التي بلفظ الماضي كقوله - عز وجل: -
 (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)^(٣).

«وَيَكُنْ» المنفى «بَلَمْ» كقوله - عز وجل^(٤) - (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْزِرْ لَهُمْ وَلَا لِيُعْذِّبَهُمْ)^(٥) لأنها ماضية في الوجهين. «وَيَعْدَ» متعلق بأضْمِرًا، وفي «أَضْمِرًا» ضمير يعود على «أَنَّ» المذكورة قبل، و«حَثْمًا» حال من الضمير في «أَضْمِرًا»^(٦) أو نعت لمصدر محذوف أي إضماراً حثماً. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(١) في الأصل «ويضمير» تصحيف.

(٢) في الأصل «لقطعه».

(٣) سورة الأنفال. آية: ٣٣.

(٤) «عز وجل» ساقط من هـ، ظ، ت.

(٥) سورة النساء. آية: ٦٨. ١.

في ش كقوله تعالى (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْزِرْ لَهُمْ) اكتفى بموضع الشاهد.

(٦) في هـ «في أضْمِرًا».

(ص) كَذَلِكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَضْلُجُ لِي * مَوْضِعَهَا حَتَّى أَوْ إِلَّا أَنْ خَفَى

(ش) يعني أنه يجب^(١) إضمار «أَنْ» بعد «أَوْ» التي بمعنى «حَتَّى» أو «إِلَّا». وشمل قوله: «حَتَّى» حتى^(٢) التي بمعنى «إِلَى» والتي بمعنى «كَيْ»، وفي الثانية خلاف، مثاله بمعنى^(٣) «حَتَّى» التي بمعنى «كَيْ».
لَاذْعُونَ اللَّهَ أَوْ يَغْفِرَ لِي^(٤).

ومثاله بعد التي بمعنى «إِلَى»: لَاتَنْظُرُونَهُ^(٥) أَوْ يَجِيءَ.

ومثاله بمعنى «إِلَّا»: لَاتَقْلَبُ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ.

ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة: لَاكْرَمَتَكَ أَوْ تَقْضِيَتِي حَقِّي.

«وَأَنْ» مبتدأ وخبره «خَفَى»، «وَكَذَلِكَ»^(٦) وَبَعْدَ وَإِذَا متعلقات^(٧) بخَفَى، و«حَتَّى» فاعل «يَضْلُجُ»، و«أَوْ»^(٨) إِلَّا معطوف على «حَتَّى»، و«فِي» متعلق / ٢١٥
بِیَضْلُجُ، والتقدير: أن خفى كخفائه^(٩) بعد كان المنفية أي وجوبا، إذا يصلح في موضعها «إِلَّا» أو «حَتَّى» التي بمعنى «إِلَى» أو كَيْ. ثم أشار إلى الثالث فقال:

(ص) وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ * حَتَّمْ كَجُذْ حَتَّى تَشْرُ ذَا حَزَنَ

(١) في ك «يجب أيضا».

(٢) «حتى» ساقطة من ش، ز، ك.

(٣) في ش «بعد» تحريف.

(٤) في الأصل: ش لَاذْعُونَ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَ لِي، خطأ من الناسخ.

في ظ «لأدعين الله أو يغفر لي».

(٥) في ز «لا تنظروا» تحريف.

(٦) في الأصل، ش، ك «وكذا» تحريف.

(٧) في الأصل «متعلقان» تحريف.

(٨) في ك «والا» سقطت «أو».

(٩) في ش «بعد أو كخفائه».

وفي ك «بعد كخفائه».

(ش) يعني أنَّ الفعل المضارع إذا وقع بعد «حتى» فهو منصوب «بأن» مضمرة وجوباً، والمراد «بحتى» هنا «حتى» الجارة، وفهم ذلك من كون «أن» مقدرة بعدها «وأن» وما بعدها مقدرة^(١) بمصدر وهو^(٢) في موضع جَرٍّ بها، ولا يمكن أن يكون حرف ابتداء، لأن الابتدائية لا يقع بعدها إلا جملة، ولا عاطفة لعدم شروط العطف، ومثال ذلك: سِرْتُ حَتَّى أَذْخَلَ الْمَدِينَةَ، وَجُدْتُ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزْنٍ، «فَإِضْمَارُ أَنْ» مبدأ، «وَحَتْمٌ» خبره، وَتَعَدُّ متعلق بحتم وكذلك «كَجُذْ». ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد «حتى» لا ينتصب بإضمار «أن» بعد «حتى» مطلقاً بل بشرط كونه مستقبلاً. نَبَّهَ على ذلك بقوله:

(ص) وَيَلَوْ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً * بِهِ اِزْفَعْنَ وَالنَّصِبِ الْمُسْتَقْبَلِ

(ش) يعني أنَّ المضارع بعد «حتى» إذا كان حالاً كقولهم: مَرِضَ^(٣) حَتَّى لَا يَزْجُوهُ، أَوْ مُؤَوَّلاً بالحال كقوله - عز وجل: - (حَتَّى يَقُولَ الرَّشَوُلُ)^(٤)

في قراءة نافع وجب رفعه، وإن كان مستقبلاً وجب نصبه كما تقدم في البيت قبله. «وَيَلَوْ» مفعول مقدم «بازْفَعْنَ»، والمراد بالتلو^(٥) المضارع التالي «لحتى»، «وَحَالاً وَأَوْ»^(٦) مُؤَوَّلاً حالان / من يلو، «وبه» متعلق ٢١٥
ب

(١) في ظ «مقدرة».

(٢) في ظ «وهى»

(٣) في هـ ، ز ، ت «مرض زيد حتى لا يرجوه».

انظر المقتضب ٤٠: ٢، ووصف المبالى ٢٦٠.

(٤) سورة البقرة. آية: ٢١٤.

قرأ نافع «حتى يقول» بالرفع، وقرأ الباقون «حتى يقول» بالنصب.

انظر السبعة في القراءات ١٨١.

(٥) في ت «بالتلو» تخریف.

(٦) في هـ ، ت «ومؤولاً»، سقطت أو.

بـ «مُؤَوَّلًا»^(١)، «والمستقبلاً» مفعول بانصب. ثم انتقل إلى الرابع فقال:
(ص) وَتَعَدَّ فَأَجْوَابَ نَفْيٍ أَوْ طَلَبَ * مَخْضِينَ أَنْ وَسَتْزَهَا^(٢) حَتَّمْ نَصَبَ
(ش) يعني أَنْ «أَنْ» تنصب واجبة الإضمار الفعل المضارع الواقع بعد
الفاء التي هي جواب النفي^(٣) والطلب المحضين، مثال النفي:

(لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)^(٤)

وشمل الطلب سبعة أشياء:

الأول: الأمر نحو: زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ.

ومثله قول الراجز:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَيَسِيحَا . ١٨٧

إِلَى سَلِيمَانَ فَتَسْتَرِيحَا^(٥)

الثاني: النهي نحو: (وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَجِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)^(٦)

الثالث: الدعاء كقول الشاعر:

(١) في الأصل «مؤولا» والمثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) في الأصل «وستره» تحريف.

(٣) في هـ، ز، ت «لنفي».

(٤) سورة فاطر. آية: ٣٦.

(٥) الرجز لأبي النجم العجلي. انظر اللسان «عق».

والمقتضب ١٤: ٢، وشرح المفصل ٢٦: ٧، وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٥٤٤، وشرح ابن عقيل

٣٥٠: ٢، وشرح الشواهد للعيني ٣: ٣٠٢، والهمع ٢: ٧، ١٠.

يا ناق: منادى مرخم: أي يا ناقة.

عَنَّا: ضرب من السهر.

في ظ «يا نوق سيري عَنَّا فَيَسِيحَا»

وفي ز «إلى سليمان لتستريحَا».

(٦) سورة طه. آية: ٨١.

١٨٨. رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ * سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ^(١)

الرابع: الاستفهام كقول الشاعر:

١٨٩. هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ * تُقْضَى فَيَزِيدَ بَقْعُ الرُّوحِ فِي الْجَسَدِ^(٢)

الخامس: العرض. كقوله:

١٩٠. يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَذَلُّوْا فَتُبْصِرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَا^(٣)

السادس: التحضيض. كقوله - عز وجل: - [رَبِّ] ^(٤) لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ^(٥)

السابع: التمني. كقوله - تعالى: - (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ)^(٦)

واحترز بقوله: «مَحْضَيْن» من النفي المبطل بالإثبات نحو:

مَا أَنتَ إِلَّا تَأْتِيَنَا فَتُحَدِّثُنَا. ومن الأمر باسم الفاعل^(٧) نحو: نَزَالٍ فَتُكْرِمُكَ، فالرفع في هذين ليس إلا. و«أَنْ» مبتدأ «وَلَصَب» خبره، «وَسَتَرُهَا حَتْمٌ» مبتدأ

^(١) لم أحرر عن قائله وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٥٤٥:٣، وشرح ابن عقيل ٣٥٠:٢، وشرح الشواهد للعيني ٣٠٢:٣، وروى عجز البيت في الأصل، ش، ز، ط، ك.

«سَنَنِ الْمَاضِينَ فِي تَحْيِيرِ سَنَنِ».

وما أثبت هي الراوية المشهورة.

^(٢) لم أحرر على قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

انظر في شرح الكافية لابن مالك ١٥٤٥:٣، وشرح الشواهد للعيني ٣٠٢:٣، وشرح التصريح ٢٣٩:٢، لُبَانَاتِي: اللبانة الحاجة من غير فاقة.

^(٣) لم أحرر عن قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

انظر في شرح الكافية لابن مالك ١٥٤٥:٣، وشرح ابن عقيل ٣٥٠:٢، وشرح شذور الذهب ٣٠٨، وشرح التصريح ٢٣٩:٢، وشرح الأشموني ٣٠٢:٣، ومعجم الشواهد النحو ١٠٩.

^(٤) «رب» تكملة من ظ.

^(٥) سورة المنافقون آية: ١٠.

^(٦) سورة النساء آية: ٧٣.

^(٧) في هـ، ز، ت «الفعل».

وخبير في موضع الحال من فاعل نصب / «وَيَعْدَ قَا» في موضع الحال من ٢١٦
مفعوله المحذوف، وتقدير^(١) المفعول المحذوف نَصَبَ المضارع، وسُتَرُ بفتح
السين وهو مصدر سَتَرَ، وأما السِتْرُ بكسر السين فهو ما يستر به، والتقدير:
إن نصب^(٢) الفعل في حال كون^(٣) الفعل بعدها، أي بعد الفاء المحاب بها
ما ذكر. ثم انتقل إلى الخامس فقال:

(ص) وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفْعَدُ مَفْهُومٌ مَع * كَلَا تَكُنْ^(٤) جِلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعُ

(ش) يعني أنَّ الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب إضمار أن بعدها
ونصب الفعل المضارع بعد النفي أو الطلب، وفهم ذلك من تشبيهه بها،
لكن بشرط: أن تكون للجمع، وهو المَثْبُة عليه بقوله: «إِنْ تُفْعَدُ مَفْهُومٌ مَع»
نحو^(٥): لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ، ومثله: لَا تَكُنْ^(٦) جِلْدًا وَتُظْهِرَ
الْجَزَعُ، أي لا تجمع بين هذين. وفهم منه أنها إن لم تكن^(٧) للجمع فلا
تنصب^(٨).

(١) في ت «وتقدير».

(٢) في هـ، ظ، ت «نصب».

(٣) في ت «كولي» تحريف.

(٤) في الأصل «يكن» تصحيف.

(٥) ونحو «ساقطة من ت».

قوله: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ. يحتمل ثلاثة أمور:

الأول: النهي عن الجمع بينهما.

الثاني: النهي عن كل واحد منهما.

الثالث: النهي عن الأول.

وفي الأولين يحزم الثاني، وفي الأخير ينصب بأن بعد واو المعية وهي التي يحل محلها مع.

(٦) في ز «لا تكون جلدًا وتظهر الجزع».

وفي رواية بعض المغاربة «لا تكن جلدًا وتضمير الجزع».

والجلد: الشجاع، والجزع: الخوف.

(٧) في الأصل «لم يكن».

(٨) في الأصل «فلا ينصب».

نحو: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ. بالجزم إن أردت النهي عنهما مجتمعين ومتفرقين^(١)، وبالرفع إن أردت النهي عن الأول واستئناف الثاني أي وَأَنْتَ تَشْرَبُ اللَّبَنَ. «وَلَا تُفِدْ»^(٢) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إن تفد مفهوم مع فهي كالفاء والألف. و«اللام» في الفاء للعهد وهي السابقة. ثم أخذ في بيان أحكام تتعلق بالباب فقال:

(ص) وَيَعْدُ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اخْتِصَماً * إِنْ تَسْقُطِ أَلْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ^(٣)

(ش) يعني أن الفاء المتقدم ذكرها إذا محذفت بعد غير النفي وقصد الجزاء المجزم^(٤) الفعل الذي بعدها، وفهم^(٥) منه أنه^(٦) إن لم يقصد الجزاء فلا جزم بل يكون الفعل مرفوعاً، فمثال الأمر^(٧):

١٩١ - قَفَاثَتِكَ مِنْ ذِكْرِي [حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ

يَسْقُطِ اللَّوْى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ]^(٨)

وأمثلة^(٩) ما بقي مفهومة من المثل المتقدمة في الفاء، و«يَعْدُ» متعلق باحتمد،

^(١) في ش، ه، ز، ط، ك، ت «ومتفرقين».

^(٢) «تفد» ساقطة من ش.

^(٣) ما بين المعقوفين «جزء من الشطر الثاني» من الألفية وما بعده إلى قوله «في موضع الحال من أن» تكملة من ه، ز، ط، ك، ت. وترك مكانه بياضاً في الأصل وسقط من ش، أيضاً، ولعله سهو من الناسخ الذي كتب الصفحة ٢١٧ ب التالية لها، والتي جاءت بخط مغاير لبقية الصفحات في الشرح كله.

^(٤) في ت «يجزم».

^(٥) في الأصل، ش «فهم».

^(٦) «وآله» ساقط من ت.

^(٧) في ش «فمثال الأمر قول الشاعر» وعبارتهما أكمل.

^(٨) الشاهد لامرئ القيس. وما بين المعقوفين تكملة من ش.

النظر ديوانه ٨، والكتاب ٢٠٥:٤، وجمهرة أشعار العرب ١٢٥:١، وقطر الندى ٨٠، وشرح المراتى ٢١٢:٤ وشرح الأشموني ٣٠٩:٣.

يقاً: فعل أمر من الوقوف خاطب به إثنين، أو واحداً فنزله منزلة الإثنين، أو تكون الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوصل.

^(٩) في ط «وأمثال» تحريف.

«وجزماً» مفعول باعتمد^(١)، وَإِنْ تَشَقُّطُ شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ». جملة في موضع الحال من فاعل تسقط ولما كان الطلب شاملاً للأمر وغيره مما تقدم، وكان النهي داخلاً في ذلك والجزم فيه بعد إسقاط الفاء ليس مطلقاً بل بشرط نه عليه بقوله:

(ص) وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ * إِنَّ قَبْلَ لَا ذُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ

(ش) يعني أَنَّ الجزم بعد النهي مشروط بصلاحيه وضع^(٢) «إِنَّ» الشرطية قبل «لَا» النافية^(٣) نحو: لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ، لأن التقدير: إِنَّ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ. وفهم منه أنه^(٤) إِنَّ لم يصلح وضع «إِنَّ» قبل «لَا» لم ينجزم الفعل. نحو: لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ، لأنه لا يصلح^(٥) إِنَّ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ. «وَشَرَطُ جَزْمٍ» مبدأ، «وَبَعْدَ» متعلق بجزم أو شرط، «وَأَنْ تَضَعُ» في موضع خبر المبتدأ، «وَأَنْ» مفعول بتضع، «وَقَبْلَ» متعلق بتضع، «وَذُونَ» في موضع الحال من إِنَّ، ثم قال^(٦):

(ص) وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ الْفَعْلِ فَلَا * تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ أَقْبَلًا

(ش) قد سبق أن شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بإضمار «أَنْ» أن يكون محضاً، وذلك أن يكون الأمر بصيغة «افْعَلْ» كما مثل فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو: نَزَالٍ فَتُصِيبُ خَيْرًا. ولا بعد طلب بلفظ الخبر نحو: حَسْبُكَ الْحَدِيثُ^(٧) فَيَتَأَمُّ النَّاسُ. وأجاز «الكسائي»

(١) «وجزماً» مفعول باعتمد «ساقط من ت».

(٢) «وضع» ساقطة من ش.

(٣) في الأصل، ز «النافية» خطأ من الناسخ.

(٤) «أنه» ساقط من ظ.

(٥) في ت «لا يصلح».

(٦) ما بعد «ثم قال» إلى قوله: «والله أعلم» ساقط من ظ، ت (بمقدار صفحة) وانتهى السقط من الأصل

هنا (٢١٦ ب)

(٧) في هـ، ز «حسبك حديث فينام الناس».

النصب فيهما ولا شاهد معه^(١)، وأما الجزم بعدهما إذا حذفت الفاء فلا خلاف في جوازه ومنه في الأول^(٢):

١٩٢ - ... * مَكَانِكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي^(٣)

لأن مكانك بمعنى اثبتى، ومن الثاني قوله - تعالى: -

(تُوْمِنُونَ بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ. ذَلِكَُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ. يَغْفِر لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ)^(٤)

وقول عمر رضى الله عنه: «اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبَّ عَلَيْهِ»^(٥) إذ معناه يَتَّقِي اللَّهَ امْرُؤٌ. ومعنى الآية الكريمة آمِنُوا وَجَاهِدُوا بِغَيْرِ لَكُمْ، والله أعلم^(٦). «وَالْأَمْرُ» مبتدأ، «وَإِنْ كَانَ» شرط وكان تامة بمعنى حصل والتقدير: والأمر إن حصل، «وَبِغَيْرِ» متعلق بكان، «وَأَفْعَلُ» مضاف إليه، «وَفَلَا تَنْصِبُ» الفاء جواب الشرط، «وَلَا» ناهية، و«تَنْصِبُ» مجزوم بها وجوابه مفعول بتنصب، «وَأَقْبَلَا» فعل أمر والألف فيه بدل من النون الخفيفة «وَجَزَمَةُ» مفعول بأقبلَا. والله أعلم^(٧).

^(١) في ز «منه».

^(٢) في هـ، ز «قول الأول».

^(٣) الشاهد لعمر بن الإطفاة الأنصارى. وصدر البيت:

«وَقَوْلِي كُلُّنَا جَشَاءَتْ وَجَشَاءَتْ».

انظر الخصائص ٣: ٣٥٠، وشرح المفصل ٤: ٧٤٤ والمقرب ١: ٢٧٣، شذور الذهب ٣٣٥، ٤٠٩ وشرح

التصريح ٢: ٣٤٣ والجمع ٢: ١٣، وشرح الأشمولى ٣: ٣١٢، ومعجم الشواهد العربية ١: ٨٩.

^(٤) سورة الصف. آية: ١١، ١٢.

في الأصل «تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم يغفر لكم ذنوبكم»

مكان النقط كرر في سبيل الله ولم يكمل آية: ١١

^(٥) انظر شرح المرادى ٤: ٢١٥ وشرح الأشمولى ٣: ٢١٠.

^(٦) «والله أعلم» ساقط من هـ، ز.

أ
٢١٨
أ

/ ثم قال^(١):

(ص) وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ / فِي الرَّجَاءِ نَصْبٌ * كَتَضَبٍ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبُ

(ش) يعني أَنَّ الفعل المضارع ينتصب^(٢) «بأن» بعد الفاء الواقعة جواباً للترجي كما ينتصب^(٣) بعد الفاء الواقعة جواباً للتمنى^(٤) كما سبق، وإنما فصل الفاء في هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز النصب «الفراء» ومنعه «الجمهور» واختار المصنف مذهب «الفراء» وشأهذه عندهما قوله عز وجل: (لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَشْبَابَ. أَشْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ [إِلَى إِلَهٍ مُوسَى] ^(٥) ^(٦)).

بالنصب في قراءة حفص عن عاصم. «والفعل» مبتدأ وخبره «نصب» ومفعول نصب محذوف اختصاراً أي نصب المضارع، «وما» موصولة وصلتها ينتسب «وَالْي التَّمَنَّى» متعلق ينتسب. ثم قال:

(ص) وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ لِفِعْلِ غُطِفُ * تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفٌ

(ش) يعني أَنَّ الفعل المضارع إذا غُطِفَ على اسم خالص انتصب «بأن» ويجوز حينئذٍ اظهارها وضمها، وكان حقه أن يذكر هذه المسألة عند ذكر لام كي، فإنها مثلها في جواز الاظهار والاضمار، وفهم من قوله: «وَإِنْ عَلَى اسمٍ» أنه لو^(١) غُطِفَ على فعل لم ينتصب نحو: يَقُومُ زَيْدٌ وَيَخْرُجُ عَمْرُو.

(١) «ثم قال» ساقط من هـ.

التهى السقط من ط، ت.

(٢) في ز «ينتصب».

(٣) في هـ. ز، ط، ت «انتصب».

(٤) في ز «للتمنى».

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

(٦) سورة غافر. آية: ٣٦، ٣٧.

قال الفراء في معانيه ٩:٣ «فأطلي بالرفع، يرد على قوله: «أَبْلُغُ» ومن جعله جواباً لِلْعَلِّي نصبه. وقد قرأ به بعض القراء. انظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٥٤:٣.

وفهم من قوله: «خَالِصٍ» أنه لو عُطِفَ على اسم^(٢) غير خالص كاسم
 الفاعل والمفعول لم ينتصب نحو: الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الدُّبَابِ.

٢١٨
 ب

وشمل قوله^(٣): الاسم الخالص الاسم / الصريح كقولك:

لَوْلَا زَيْدٌ وَيُحْسِنُ إِلَيَّ - بالنصب - لَهَلَكْتُ. ويجوز إظهار «أَنْ» فتقول:
 لَوْلَا زَيْدٌ وَأَنْ يُحْسِنَ إِلَيَّ^(٤) لَهَلَكْتُ. والمصدر كقوله:

١٩٣ - لَلْبَيْسِ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي * أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(٥)

لأن المصدر اسم خالص، إذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل
 والمفعول^(٦) وأطلق في قوله: «عُطِفَ» وهو مقيد بالواو كما مثل، والفاء كقوله:

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُغْتَرٍّ فَأَرْضِيَّةٌ^(٧) - ١٩٤

وأو كقوله - تعالى: - (أَوْ يُزِيلَ رَسُولًا)^(٨)

(١) «على اسم أنه لو» ساقط من ظ.

(٢) في الأصل «فعل وغير».

(٣) «قوله» ساقطة من ظ.

(٤) في ز «إلي بالنصب».

(٥) الشاهد لميسون بنت هجدل الكلبي. وروى في شاعرات العرب ٣٩٦

وَلُبْسِ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

انظر الكتاب ٤٥:٣، والمقتض ٧٢:٢ وشرح المفصل ٢٥:٧، وشعر الشواهد للعيني ٣:٣١٣، وشرح

التصريح ٢:٢٤٤، والخزانة ٣:٩٢٢، ومعجم شواهد النحو ١١٦.

الشفوف: جمع شف بكسر الشين وفتحها. وهو الثوب الرقيق شى بذلك لأنه يشف ما وراءه.

(٦) في ش «واسم المفعول» وعبارتهما أكمل.

(٧) لم أحضر على قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

وعجز البيت «مَا كُنْتُ أَؤَيِّرُ أَتْرَابًا عَلَى يَرْبِ».

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣:١٥٥٨، وشرح الشواهد للعيني ٣:٣١٤، ومعجم شواهد النحو ٣٩

(٨) ١٤٠ سورة الشورى آية: ٥١

قراءة الستة «أو يرسل» بالنصب عطفاً على «وَحْيًا»، وقرأ نافع: «أو يرسل» بالرفع. انظر السبعة في

القراءات ٥٨٢، والبحر ٧:٢٧٧، والإتحاف ص ٣٨٤.

في قراءة غير^(١) نافع. وثم كقوله:

١٩٥ - لَأَنِّي وَقَتْلَى سُلَيْكًا ثُمَّ أَغْقَلُهُ * كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَاقَتِ الْبَقَرُ^(٢)

«وإن» شرط، «وخالص» نعت لاسم، «وفعل» مفعول^(٣) لم يسم فاعله بفعل مضمَر يفسره عَطِيف، «وعلى اسم» متعلق بعطف، «وتنصبه»^(٤) جواب الشرط، «وأن» فاعل تنصبه^(٥) «وثابتاً وأو مُنَحْدَف» حالان من أن ثم قال: (ص) وَشَدَّ حَذْفُ أَنْ وَلَضَبٌ لِي سَرَى * مَا مَرَّ فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ وَرَوَى

يعني أن الفعل المضارع قد ينصب «بأن» مضمرة في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ، كقولهم: «خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ»^(٦) أي: قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَكَ. وكقوله^(٧):

١٩٦ - فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا حُبَّاسَةً وَاحِدٍ * وَلَهْتُهُتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا يَكُذُّ أَفْعَلُهُ^(٨)

أي أن أفعله. «وَحَذْفُ أَنْ» فاعل بشد، «وَلَضَبٌ» حذف معموله أي

(١) «غير» ساقطة من هـ، ز.

(٢) الشاهد لأوس بن مدركة الحنمعي.

انظر اللسان «ثور»، «حيف»، وشرح الكافية لابن مالك ١٥٥٩:٣ وشرح ابن عقيل ٣٥٩:٢، وشرح الشواهد للعيني ٣١٤:٣. وفي رواية (إني وقتلي كليها ثم اعقله) اللسان: «ثور».

(٣) «مفعول» ساقط من ظ.

(٤) في ظ، ت «ونصبه».

(٥) في هـ «بتنصب» وفي ز «بتنصبه».

وفي ظ، ت «نصب». والمثبت أدق كما في الأصل، ش، ك، والألفية.

(٦) من أقوال العرب. انظر في مجمع الأمثال ٢٦٢:١ وشرح الأشموني ٣١٥:٣.

(٧) في ظ «وقوله».

(٨) الشاهد لعامر بن جوين الطائي انظر: الكتاب ٣٠٧:١، واللسان «خبس» وشرح الشواهد للعيني ٣١٥:٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٥٥٩:٣، ونسب لعامر بن الطفيل في الإنصاف ٥٦١:٢، ٥٦١:٢.

وسقط صدر البيت من ش، هـ، ظ، ك، ت.

الحباسة: الغنيمة.

نهنت: زجرت وكففت.

٢١٩

ونصب^(١) للفعل المضارع، «وفي سبى» متعلق بنصب وهو مطلوب أيضاً^أ
لحذف من / جهة المعنى فهو من باب التنازع، «وما» موصولة وصلتها مَرَّ،
«ومئة» متعلق باقبل، «وما» مفعول^(٢) باقبل وهي موصولة، «وعَدَلَّ رَوَى»
جملة صلة لما.

^(١) «ونصب» ساقط من ت.

وفي هـ «نصب».

^(٢) في ك «مفعولة».

(عوامل الجزم)

عوامل الجزم على قسمين: أحدهما يجزم^(١) فعلاً واحداً، والآخر يجزم فعلين، وقد^(٢) أشار إلى الأول بقوله:

(ص) بِلَا وَلَا يَمِ طَالِيَا طَبَعُ جَزْمًا * فِي الْفِعْلِ هَكَذَا يَلَمُّ وَلَمَّا

(ش) فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلاً واحداً:

الأول: «لا» الناهية. نحو: (لَا تَأْخُذْ يَلِيَّيْنِي)^(٣) ومثلها «لا» في الدعاء

نحو: (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا)^(٤)

والثاني: لام الأمر نحو: (لِيُفِيقْ ذُو سَعَةِ)^(٥) ومثله أيضاً لام الدعاء.

نحو: (لِيَقْضِ غَلَبَتَا رَبِّكَ)^(٦)

وفهم ذلك في الحرفين أعني «لا» و«اللام» من قوله: «طالياً»؛ لأن

الطلب شامل لجميع ما ذكر.

الثالث: «لَمْ» وهي حرف نفي في الماضي^(٧)، تدخل على المضارع

(١) في هـ، ز، ت «ما يجزم».

(٢) «وقد» ساقط من ك.

(٣) سورة طه، آية: ٩٤.

(٤) سورة البقرة، آية: ٢٨٦.

(٥) سورة الطلاق، آية: ٧.

(٦) سورة الزخرف، آية: ٧٧.

(٧) في ش، هـ، ز «الماضي».

وفي ت «للمضارع».

فتصرف^(١) معناه إلى المضي، وقيل تدخل على الماضي فتصرف لفظه إلى المضارع والمشهور^(٢) الأول نحو: لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ.

الرابع: «لَمَّا» وهي^(٣) مثل «لَمْ» فيما ذكر إلا أَنَّ الفعل بعد «لَمَّا» يتصل برمان الحال نحو: (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ)^(٤)

بخلاف «لَمْ» فإن^(٥) ما بعدها قد يتصل وقد لا يتصل. «فَضَعَ» فعل أمر من وضع مثل هَبْ من وهَبْ، «وَجَزَمَا» مفعول بضع، «وَبَلَا» وَفِي الْفِعْلِ متعلقان بضع، «وَطَالِبًا» حال من الضمير المستتر في ضع، و«هَآ» تنبيه «وَكَذَآ» و«يَلَمْ» متعلقان بفعل محذوف دل عليه الأول / والتقدير: وضع ^{٢١٩}ب جزماً بلم ولما مثل ما فعلت في لا واللام، ثم أشار إلى القسم الثاني وهو ما يجزم فعلين فقال:

(ص) وَاجْزِمِ بَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا * أَيِّ مَتَى أَيَّانَ أَيَّنَ إِذْ مَا وَحَيْثُمَا^(٦) أُنَى ... *

(ش) فذكر إحدى^(٧) عشرة كلمة كلها تجزم فعلين وتسمى أدوات الشرط

الأولى: «إِنْ» وهي حرف. نحو قوله . عز وجل^(٨) .

(إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ)^(٩)

(١) في الأصل «فصرف».

(٢) في الأصل «المشهور».

(٣) في ش «وهو».

(٤) سورة آل عمران. آية: ١٤٢.

(٥) في ش، ك، ت «فإنه».

(٦) في الأصل «وحيث ما».

(٧) في ط «أحد» تحريف.

(٨) في ز «تعالى».

(٩) سورة الأنفال. آية: ٣٨.

وفي ش «إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ» اكتفى بموضع الشاهد في الآية، ونحو «إِنْ يَمْزِجُ بَيْنَهُمُ الْعِلْمَ وَالْجَاهِلِيَّةَ» زادت مثلاً آخر.

الثانية: «مَنْ» وهي تقع على من يعقل. نحو: (مَنْ يَفْعَلُ شَوْءًا يُجْزِ بِهِ) ^(١)

الثالثة: «مَا» وهي تقع على ما لا يعقل. نحو:

(مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) ^(٢)

الرابعة: «مَهْمَا» وهي بمعنى مَا ^(٣) نحو:

١٩٧- وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ الْبَرِّ مِنْ خَلِيفَةٍ * وَإِنْ خَالَهَا تُخْفِي عَلَى النَّاسِ تَغْلَمَ ^(٤)

الخامسة: «أَيَّ» وهي بحسب ما تُضاف إليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو: أَيَّأ مَا تَفْعَلُ أَفْعَلُ.

السادسة: «مَتَى» وهي ظرف زمان نحو ^(٥)

١٩٨- مَتَى تَأْتِنَا تُلَيْمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا * نَجِدُ حَظِيًّا جَزْلاً وَنَاراً تَأْجُجُجَا ^(٦)

السابعة: «أَيَّانَ» وهي ظرف زمان. أيضاً: أَيَّانَ تَقُمْ أَقْمَ مَعَكَ.

الثامنة: «أَيْنَ» وهي ظرف مكان. نحو: أَيْنَ تَجْلِسُ أَجْلِسْ مَعَكَ.

^(١) سورة النساء. آية: ١٢٣.

^(٢) سورة البقرة. آية: ١٠٦.

في ش، ك (ما لنسخ من آية أو لنسها نأت بغير منها)
لم يكمل الآية.

^(٣) في ش زيادة (بمعنى «ما أي في كونها تقع على ما تقع عليه «ما» نحو قول الشاعر) والزيادة توضح المراد.

^(٤) الشاهد لزهير بن أبي سلمى.

انظر ديوانه ٣٢، وحيون الأخبار ٥:٢ وشرح الشواهد للعيني ١٠:٤ ومعجم شواهد النحر ١٦١.

في الأصل، ز، ط، ت روى عجز البيت

«ولو خالها تخفي على الناس تعلم»

^(٥) «نحو» ساقطة من ت، وفي ش «نحو قول الشاعر».

^(٦) نسب هذا الشاهد لعبيد الله بن الحر في شرح أبيات سيويه للسيرافي ٦٦:٢ والخزاعة ٣:٦٦٠،

ومعجم شواهد العربية ٧٦:١ وهو بلا نسبة في الكتاب ٨٦:٣، والمقتضب ٦٦:١ وشرح المفصل

٧:١٠/٥٣:٧ د ورصف المبانى ١٢٤، ٤٠٠

وروى في اللسان «نور» فمن يأتنا يلسم بنا في ديارنا

يجد أثراً دعساً وناراً تأججاً

التاسعة: «إِذْ مَا»^(١) وهي حرف بمعنى إن.

العاشرة: «حَيْثُمَا» وهي ظرف مكان. نحو^(٢): حَيْثُمَا تَذْهَبُ أَذْهَبَ مَعَكَ.

الحادية عشرة: «أَتَى» وهي ظرف مكان. نحو: أَتَى تَجَلَّسَ أَجْلَسَ مَعَكَ، وفهم من تمثيله «إِذْ مَا» و«بِحَيْثُمَا»^(٣) / أنهما لا يُجزم بهما إلا إذا اقترنا «بما» كالمثال^(٤) «وَبِإِنْ» متعلق^(٥) «باجْزِمَ» ومفعول اجزم محذوف إقتصاراً؛ لأنه إنما أراد أن يُخبر أن هذه الأدوات جازمة. ثم إن هذه الأدوات أعني أدوات الشرط على قسمين:

حروف وأسماء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَحَرْفٌ إِذْ مَا * كَإِنْ وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَاءُ

(ش) أما «إِنْ» فلا خلاف أنها حرف وأما «إِذْ مَا» فالمشهور^(٦) أنها حرف مثل «إِنْ» ولذلك اقتصر عليه. وباقي الأدوات هي^(٧) ما عدا «إِنْ» و«إِذْ مَا» وهي تسع كلمات، وهي كلها أسماء فمنها أسماء^(٨) ومنها ظروف زمان ومنها ظروف مكان، وقد بيّنت ذلك عند ذكرها في البيت السابق

(١) ومقاله قول الشاعر:

وَأَلَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَلَّتْ آيَرُ يَدْ ثَلَفَ مِنْ إِهَاءٍ تَأَمَّرُ آيَا

وهو من شواهد شرح ابن عقيل ٣٦٧:٢، وشرح الأشموني ١١:٤ ولم ينسب فيهما.

(٢) «نحو» ساقطة من ت.

(٣) في هـ، ظ، ك، ت «وحيشما».

(٤) في ش، ك «كالمثال واجزم فعل أمر» الزيادة هنا لازمة.

(٥) في ش «وإِنْ إلى آخره متعلق باجزم».

(٦) «إِذْ مَا» أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة «إِنْ» الشرطية، وعند المبرد وابن السراج والفارسي، ظرف زمان وعملها اجزم قليل لا ضرورة.

(٧) في هـ، ز «وهي».

(٨) «فمنها أسماء» ساقطة من ت.

«وإِذْ مَا» مبتدأ^(١)، «وحَرْفٌ» خبر مقدم والتقدير: وَإِذْ مَا حرف كِلْ. وإنما شبهها بها؛ لأنَّ^(٢) «إِنْ» حرف بإجماع وهي أم الباب إذ كل أداة مما تقدم تقدر بها. ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال:

(ص) فِغْلَيْنِ يَفْتَضِيْنَ شَرْطٌ قَدْ مَا * يَثْلُو الْجَزَاءُ وَجَوَاباً وَسِماً

(ش) يعني أنَّ كل واحد من أدوات الشرط يقتضى فعلين يُسمى الأول شرطاً والثاني جزءاً، وفُهم من قوله: «فِغْلَيْنِ» أنَّ حق الشرط والجزاء أنَّ يكونا فعلين، إلا أنَّ الجزء قد^(٣) يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتي. وفُهم أيضاً من قوله: «فِغْلَيْنِ يَفْتَضِيْنَ» - أي يطلبن - أنَّ^(٤) الجزم في الفعلين بها^(٥) وهو المشهور. وفُهم من قوله: «قَدْ مَا»، «وَيَثْلُو الْجَزَاءُ /» أنَّ الشرط والجزاء جملتان؛ لأن الفعل يستلزم^(٦) الفاعل وأن الجزء لا يكون إلا متأخراً^(٧) والشرط لا يكون إلا متقدماً وإذا^(٨) ورد نحو^(٩): أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ. فليس أَنْتَ ظَالِمٌ. جواباً مقدماً^(١٠) بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة^(١١) الشرط. وفاعل «يَفْتَضِيْنَ»^(١٢) النون، وهو عائد على أدوات الشرط، «وفِغْلَيْنِ» مفعول بيقْتَضِيْنَ، «وشَرْطٌ» خبر مبتدأ مضمَر أي أحدهما شرط، أو مبتدأ والخبر

(١) في هـ، ظ «مبتدأ مؤخر» وهي أدق.

(٢) في هـ «لأنها».

(٣) «قد» ساقطة من ظ، ت.

(٤) «أن» ساقطة من ك.

(٥) في الأصل، ش، ك «بها».

(٦) في ت «مستلزم».

(٧) انظر باب الإضافة وإعراب المكودي لقول ابن مالك:

... وَإِنْ كَوَّزَتْهَا فَأَضِيفَ

أَوْ تَكْوَرِ الْأَجْزَاءُ

(٨) في ش، هـ، ز، ت «فإذا ورد». وفي ك «فإذا أورد».

(٩) «نحو» ساقطة من ظ، ت.

(١٠) في ش زيادة «فإذا ورد هو ظالم فليس هو ظالم جواباً متقدماً. الزيادة هنا لا لزوم لها.

(١١) في ك، ت «أدوات».

(١٢) في ز «يقْتَضِيْ» تحريف.

محذوف أي منهما شرط، «وَيَتَلَوُ الْجَزَاءُ» جملة فعلية في موضع الصفة لشرط والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره: يتلوه الجزاء، ولا يجوز نصب^(١) «شَرَطَ» على البدل من فعلين { لأنَّ التابع غير مستوف^(٢) للمتبوع وإنما يجوز الإتيان فيما كان مستوفياً^(٣) للمتبوع نحو: لَقِيْتُ مِنَ الْقَوْمِ ثَلَاثَةً زَيْدًا وَعَمْرًا وَجَعْفَرًا، وَلَقِيْتُ الرَّجُلَيْنِ زَيْدًا وَعَمْرًا. و«وَيْسَمَا» جملة مستأنفة، «وَجَوَابًا» حال من الضمير في «وَيْسَمَا»^(٤). ثم بين الفعلين اللَّذَيْنِ تقتضيهما هذه الأدوات فقال:

(ص) وَمَاضِيْنَ أَوْ مُضَارِعَيْنِ * ثَلَاثَتُهُمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

(ش) فهذه أربعة أحوال:

الأول: أن يكونا أعنى الشرط والجزاء فعلين ماضيين. نحو:

(وَإِنْ عُدْتُمْ عَدُنَا)^(٥)

أو مضارعين. نحو: (وَإِنْ تُبَدِّلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ)^(٦)

أو الأول ماض^(٧) والثاني مضارع نحو: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ لَرِزْقَ لَهُ فِي حَرْثِهِ)^(٨)

أو الأول مضارع والثاني ماض. نحو قوله^(٩):

^(١) في ت «نصب».

^(٢) في الأصل، ك «مسيوق». تصحيف.

^(٣) في الأصل «مسيوقاً» تصحيف.

^(٤) في هـ ت «وسم».

^(٥) سورة الإسراء. آية: ٨.

^(٦) سورة البقرة. آية: ٢٨٤.

^(٧) في ز «ماض».

^(٨) سورة الشورى. آية: ٢١.

^(٩) في ش «نحو قول الشاعر».

١٩٩- مَنْ يَكْدُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ / * كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ^(١) ٢٢١

١

ومعنى الماضي الواقع شرطاً أو جواباً الاستقبال فهو ماضٍ لفظاً مستقبلي معنى، ولذلك تقول: إِنْ قَامَ زَيْدٌ غَدًا قُمْتُ بَعْدَ غَدٍ. «وَمَاضِيَيْنِ» مفعول ثانٍ بـتَلْفِيهِمَا أي تجدهما، «وَأَوْ»^(٢) مُضَارِعَيْنِ «وَأَوْ»^(٣) «مُتَخَالِفَيْنِ» معطوفان على ماضيين. فأما الماضي الواقع شرطاً أو جزاء فهو في موضع جزم؛ لأنه مبنى لا يظهر فيه إعراب، وأما جزم المضارع فلا إشكال فيه شرطاً كان أو جزاء في الأوجه الأربعة، ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاء. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَبَعْدَ مَاضٍ زَلَّكَ الْجَزَاءُ حَسَنٌ * وَزَلَّعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ

(ش) يعني أَنَّ الشرط إذا كان ماضياً جاز رفع الجواب كقول زهير:

٢٠٠- وَإِنْ أَتَاكَ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَلَةٍ * يَقُولُ لَا عَائِبَ مَالِي وَلَا حَرِمٌ^(٤)

وفهم من قوله: «حَسَنٌ». أنه كثير، ولا يُفهم منه أنه أحسن من الجزم بل الجزم أحسن؛ لأنه على الأصل. وقوله: «وَزَلَّعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ» أي ضعيف^(٥) كقوله^(٥):

^(١) الشاهد لأبي زيد الطائي انظر نوادر أبي زيد.

والمقتضب ٥٩:٢، ووصف المبانى ١٨٧، وشرح الكافية لابن مالك ١٥٨٥:٣، وشرح ابن عقيل ٣٧١:٢، وشرح الأشموني ١٧:٤، والخرائج ٦٥٤:٣.

يكدني: يخدعني ويمكر بي.

الشجاء: ما يعترض في الحلق من عظم أو عود أو شوك.

^(٢) في ش، ظ، ك، ت «أو».

^(٣) انظر ديوان زهير بن أبي سلمى ١٠٠

واللسان «حرم»، والكتاب ٦٦:٣ والمقتضب ٧٠:٢، وشرح أبيات الكتاب للسرياني ٨٥:٢ وشرح

الكافية لابن مالك ١٥٨٩:٣، وشرح ابن عقيل ٣٧٣:٢، وشرح الشواهد للعيني ١٧:٤، ومعجم

شواهد النحو ١٥٠ وروى صدر البيت «وَإِنْ أَتَاكَ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَلَةٍ»

الحريم: الممنوع.

^(٤) في ظ «ضعيف».

^(٥) في ش «كقول الشاعر».

٢٠١ -

يَا أَفْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَفْرَعُ
إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ^(١)

ولأنما حسن الرفع بعد الماضي لعدم تأثير أداة الشرط في فعل الشرط وضعف بعد المضارع لتأثير العامل في فعل الشرط^(٢) «وَرَفَعُكَ» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «والجزء» مفعول برفع، «وحسن» خبر المبتدأ، «وبَعْدَ» متعلق بحسن، ولا يجوز أن يتعلق برفع؛ لأنه مصدر مقدر بأن والفعل، «وَرَفَعُكَ» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى / المفعول، «وَهَنَ» فعل ٢٢١ ماضي في موضع الخبر عن رفع، «وبَعْدَ» متعلق بهن. واعلم أن الشرط لا يكون إلا فعلاً مضارعاً أو ماضياً كما سبق، وأما الجواب فيكون مضارعاً وماضياً كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالْوَنُ بِلَا عَتْمًا جَوَاباً لَوْ جَعِلَ^(٣) * شَرْطاً لِأَن أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

(ش) يعنى أن جواب الشرط إذا لم يصلح^(٤) جعله شرطاً وهو أن يكون غير مضارع أو ماض وجب اقترانه بالفاء، وفهم منه أنه إذا صح جعله شرطاً تدخل^(٥) الفاء في الجواب نحو: إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو، أَوْ يَقُمْ^(٦) عَمْرُو أَوْ لَمْ يَقُمْ عَمْرُو فهذا كله يصح جعله^(٧) شرطاً، وشمل ما لا يصح^(٨) جعله

^(١) نسب الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٦٧:٣، ولعمرو بن ثعلبة البجلي في الخزانة ٣٩٦:٣، ٦٤٣، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٢١:٢.

وبلا نسبة في اللسان «بجل»، والمقتضب ٧٢:٢، وأمالى الشجرى ٨٤:١، وشرح المفصل ١٥٧:٨ والمقرب ٢٧٥:١ وشرح الكافية لابن مالك ١٥٩٠:٣.

^(٢) ما بعد «فعل الشرط» إلى هنا ساقط من ظ.

^(٣) في ز «جهل» تحريف.

^(٤) في ش، ظ «يصح».

^(٥) في الأصل «يدخل».

^(٦) «أو يقيم عمرو» ساقط من ك.

^(٧) في ش «فهذه كلها يصح جعلها شرطاً».

^(٨) في هـ، ظ «يصح».

شرطاً الجملة الاسمية^(١) [مثبتة]^(٢) نحو: **إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَعَمِرُوا قَائِمًا**.

أو فعلية طلبية، أو فعلاً غير متصرف أو مقبروناً بالسين أو سوف أو قد أو منفية «بما» أو «إِنْ» أو «لَنْ»^(٣)، فَإِنَّ هذا كله لا يصح جعله شرطاً «وبقاء» متعلق بإقون، «وختماً» نعت لمصدر محذوف تقديره: قرنا حتماً، «وجواباً» مفعول^(٤) باقرون، «وَلَوْ جَعِلْ» شرط، «وشرطاً» مفعول ثانٍ بجعل وفي «بجعل» ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على جواباً^(٥)، «ولان» متعلق بجعل، «وَلَمْ يَنْجَعِلْ» جواب لو، وهو مطاوع^(٦) جعل فيتعدى إلى واحد؛ لأن المطاوع الذي هو جعل بمعنى صَيَّر يتعدى إلى اثنين ومفعول «ينجعل» محذوف تقديره: لم ينجعل جواباً^(٧). ثم اعلم أَنَّ الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً قد يتلقى «إذا»، وإلى ذلك أشار بقوله /:

٢٢٢
١

(ص) وَتَخْلُفُ الْفَاءُ إِذَا^(٨) الْمَفَاجَأَةُ * كَإِنْ تَجِدُ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ

(ش) يعني أَنَّ «إذا» التي للمفاجأة تخلف الفاء أي تحل محلها، فيصدر

(١) والاسمية «ساقطة من ت.

(٢) «مثبتة» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) في ز «ولن».

مثال الجملة الفعلية الطلبية قوله تعالى (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي)

آل عمران آية: ٣١

ومثال الجملة الفعلية التي فعلها غير متصرف قوله تعالى: (إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَتَقْسِمْ عَلَيَّ)

الكهف آية: ٣٩

ومقرونًا بسوف كقوله تعالى: (وَإِنْ يَخِفُّكُمْ حَيْلَةٌ فَسُوفَ يُخَفِّضُ اللَّهُ الثَّوبَةَ ٢٨ ومقرونًا بقد كقوله تعالى

(إِنْ يَشْرِقْ فَقَدْ شَرِقَ أَخٌ كَلِّ مِنْ قَبْلِ) يوسف ٧٧. أو منفية بـ لن نحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ شَيْءٍ لَّكُنْ تُكْفَرُوهُ).

(٤) في الأصل «مفعول».

(٥) في ط، ت «جواب».

(٦) في الأصل، ش «مضارع».

(٧) «جواباً» ساقطة من ش، ك.

(٨) في ز «إذا».

بها الجواب الذي لا يصلح^(١) جعله شرطاً كما يصدر بالفاء وذلك لشبهه «إِذَا» المذكورة بالفاء في كونها لا تقع أولاً بل تقع^(٢) بعد ما هو سبب فيما بعدها وذلك كقوله: «إِنْ تَجِدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ». ومثله قوله - عز وجل: - (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْحَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ)^(٣)

وفهم من قوله: «تَخْلُفُ»^(٤) أنها ليست أصلية في ذلك بل واقعة موقع الفاء. «وَإِذَا» فاعل يتخلف وهي مضافة «لِلْمُفَاجَأَةِ»، «وَالْفَاءُ» مفعول مقدم على الفاعل، «وَإِنْ تَجِدْ» شرط جوابه، «إِذَا» وما بعدها، والمكافأة: المجازاة، مصدر كَأَفَأْتُ الرَّجُلَ، أي جازيته.

ثم قال:

(ص) وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ إِنْ يَنْفَرُونَ * بِالْفَا أَوْ الْوَ (٥) بِتَلْطِيفِ قِيمِن

(ش) يعني إذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جازت^(٦) فيه ثلاثة أوجه: الجزم والنصب والرفع، ويعنى بالفعل، الفعل الضمارع، والجزاء أن يكون بالفعل المضارع المجزوم وذلك كقولك^(٧): إِنْ يَنْفَرُونَ زَيْدٌ يَخْرُجُ عَمْرُو وَيَذْهَبُ جَعْفَرُ، بجزم يذهب ورفعه ونصبه^(٨) فالجزم

(١) في ز، ك ولا يصح.

(٢) «تقع» ساقطة من ت.

قال المالكى:

«إذا تكون جواباً للشرط كالفاء إلا أنها لا تدخل إلا على جملة إسمية غير طلبية بخلاف الفاء كقولك إِنْ تَقُمْ إِذَا عَمِدَ اللَّهُ مُنْطَلِقٌ»

رصف المباني ١٥٠.

(٣) سورة الروم. آية: ٣٦.

(٤) في ز «تخلف الفاء» أكملت عبارة الألفية.

(٥) في ز «الواو».

(٦) في ش، ه، ز، ط، ك، ت «جاز».

(٧) في ش، ط «كقوله».

(٨) في ش، ك، ت «ويذهب ونصبه ورفعه» تقديم وتأخير و«يجزم» ساقطة.

على العطف على فعل الجزاء، والنصب بإضمار أن بعد الفاء أو الواو^(١)،
والرفع على الاستئناف، مثال^(٢) الفاء قوله - تعالى^(٣) : -

(يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ)^(٤)

قُرىء في السبع بالجزم والرفع، وقُرىء في الشاذ بالنصب /، والواو كقول ٢٢٢
الشاعر:

٢٠٢ - إِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ * رَيْبُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذُنَابِ عَيْشٍ * أَجَبُ الظُّهْرِ لَيْسَ لَهُ سِتَامُ^(٥)

يُروى «ونأخذ»^(٦) بالجزم والنصب والرفع^(٧). وفهم من قوله: «مِنْ بَعْدِ
الْجَزَاءِ»، أَنَّ ذَلِكَ بَعْدَ^(٨) الجزاء كيفما^(٩) كان، فعلاً كان^(١٠) أو جملة، خلافاً

(١) في الأصل، ظ، ت «والواو».

(٢) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «ومثال» وهي أدق.

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «قوله عز وجل».

(٤) سورة البقرة. آية: ٢٨٤.

قرأ ابن كثير ونافع وحزمة والكسائي، «فَيَغْفِرُ، وَيُعَذِّبُ» جزماً.

وقرأ عاصم وابن عامر «فَيَغْفِرُ، وَيُعَذِّبُ» رفعاً.

وقرأ ابن عباس والأعرج وابن حمزة بالنصب على إضمار أن.

انظر السبعة في القراءات ١٩٥، والإملاء ١٢١:١ والبحر ٣٦٠:٢.

(٥) البيتان للناطقة الذبياني. انظر ديوانه ١٠٥، ١٠٦، واللسان «حب» و«ذنب».

والكتاب ١٩٦:١ «البيت الثاني»، وشرح المفضل ٨٣:٦، ٨٥ وشرح الكافية لابن مالك ١٦٠٤:٣.

وشرح ابن عقيل ٣٧٧:٢ وشرح الأشموني ٢٤:٤.

وروى البيت الأول في الأصل:

وإن يهلك أبو قابوس يهلك ريب الناس والشهر الحرام

ورود البيت الثاني في شرح الكتاب للسيرافي ٢٨:١، والديوان:

وَيَهْلِكُ بَعْدَهُ بِذُنَابِ عَيْشٍ أَجَبُ الظُّهْرِ لَيْسَ لَهُ سِتَامُ

(٦) في ز «ونأخذ».

(٧) في هـ، ز، ت «الجزم والرفع والنصب» تقديم وتأخير.

(٨) «أن ذلك بعد الجزاء» ساقطة من ت.

(٩) في الأصل، هـ، ظ، ت «كيف ما».

(١٠) «كان» ساقطة من ت.

للشارح^(١) في تخصيص ذلك بالفعل المضارع بدليل قوله - عز وجل: -

(فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمُ سَيِّئَاتِكُمْ)^(٢).

«وَالْفِعْلُ» مبتدأ، ونعته محذوف أي الفعل المضارع، وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجزم، وذلك لا يكون من الأفعال إلا في^(٣) المعرب منها وهو المضارع «وَإِنْ يَقْتَرِنَ» شرط، و«بِالْفَاءِ» متعلق بيقترن، و«قَمِينَ» خبر المبتدأ، و«بِثَلَاثٍ» متعلق بقمن. ومعنى قَمِينَ: حقيق. وجواب الشرط على [هذا]^(٤) الوجه محذوف لدلالة ما تقدم عليه. والتقدير: الفعل قمن بثلاث إن يقترن بكذا فهو قمن. إلا أنَّ في هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارعاً وهو قليل، ويُحتمل أنَّ يكون «قَمِينَ» خبر مبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ والخبر جواب الشرط، إلا أنَّ في هذا الوجه حذف الفاء من^(٥) الجواب وهو مخصوص بضرورة الشعر، وفي بعض النسخ فتثليث بالفاء وهو مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة دخول فاء الجواب عليه، و«قَمِينَ» خبر تثليث^(٦). هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء، فإن وقع المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الشرط والجزاء^(٧) فقد أشار إليه بقوله: /

٢٢٣
↑

(١) انظر شرح ابن النظم ٧٠٣ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز. سورة البقرة. آية: ٢٧١، اختلفوا في الياء والنون والرفع والجزم من قوله: «ويكفر» قرأ ابن كثير، وأبو عمرو وحاصم في رواية أبي بكر «ونكفر» بالنون والرفع. وقرأ نافع وحمة والكسائي «ونكفر» بالنون وجزم الراء. وقرأ ابن عامر وحاصم في رواية حفص «ويكفر» بالياء والرفع.

انظر السبعة في القراءات ص ١٩١.

(٣) «لي» ساقطة من ت.

(٤) «هذا» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٥) في ش، ك فاء الجواب.

(٦) في هـ، ز «فتثليث» وهي أدق كما ورد في بعض النسخ.

(٧) ما بعد «الجزاء» إلى هنا ساقط من ك.

(ص) وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفَعْلٍ إِنْزَافًا * أَوْ وَإِ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اخْتِيفًا

(ش) يعني أَنَّ المضارع إذا وقع بعد «الفاء» أو «الواو»^(١) بين شرط وجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط ونصبه بإضمار «إِنْ»^(٢)، وإنما لم يجر فيه الرفع كما جاز في المتأخر؛ لأن الرفع على الاستئناف ولا يُمكن في الواقع^(٣) بين الشرط والجزاء، «وجزَمَ» مبتدأ، «وَأَوْ»^(٤) نَصَبٌ، معطوف عليه، وسوِّغ الإبتداء بالنكرة التفصيل، «وليفعل» متعلق بنصب وهو مطلوب أيضاً لجرم فهو من باب التنازع «وإِنْزَافًا» ظرف في موضع النعت لفعل «وَأَوْ»^(٥) وإِوٍ معطوف على «فَأَ»، «وإِنْ» شرط، وفعل الشرط «اُكْتَتَفَا»^(٦)، «وبالْجُمْلَتَيْنِ» متعلق بـ «اُكْتَتَفَا»^(٧)، «واكتنفَا»^(٨) مبني للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على فعل، فإنَّ الجملتين اكتنفاه^(٩)، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال:

(ص) وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ * وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَغْنَى فِيهِمْ

(ش) يعني أنه إذا عَلِمَ الجواب أغنى عن ذكره^(١٠) الشرط نحو: أُنْتُ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتُ، فجواب «إِنْ» محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وكذلك إذا عَلِمَ الشرط أغنى عنه^(١١) الجواب كقوله^(١٢):

^(١) في الأصل «والواو».

^(٢) نحو قولك «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ، وَيَخْرُجَ خَالِدٌ، أُخْرِجُكَ».

بجزم «يخرج» ونصبه.

^(٣) «في الواقع» ساقط من ك.

^(٤) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «أو».

^(٥) في هـ، ز، ط، ت «أو واو».

^(٦) في الأصل «واكتنفَا».

^(٧) في ط «هاكتنف».

^(٨) في الأصل، ش، ط، ك، ت «واكتنف» والمثبت أدق كما في هـ، ز والألفية.

^(٩) في الأصل «اكتنفَا» تحريف.

^(١٠) في ت «ذكر».

^(١١) في ز «عن ذكره».

^(١٢) في ش «كقول الشاعر».

٢٠٣. فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ * وَلَا يَغُلُّ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ^(١)

أي وإن لا^(٢) تطلقها، فحذف فعل الشرط للعلم به. وفهم من قوله: «عَلِمَ» أنه إن لم يعلم واحد منهما لم يجر الحذف، وفهم من قوله: «قَدْ يَأْتِي» أَنَّ حذف الشرط أقل من حذف الجواب، «وَالشَّرْطُ» مبتدأ وخبره «يُغْنِي»^(٣)، «وإن» شرطية، «وَالْمَغْنَى» مفعول لم يسم فاعله بمضمر / يفسره ^{٢٢٣}ب
«فُهِمَ» وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم قال:

(ص) وَاخْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ * جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ

(ش) يعني أنه إذا اجتمع الشرط والقسم حذفت جواب الآخر^(٤) منهما واستغنيت بجواب المتقدم بقوله: إذا قدمت الشرط وأخرت القسم: إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وَاللَّهُ أَكْرَمُهُ. وإذا^(٥) قَدَّمْتَ القسم^(٦): وَاللَّهُ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَأَكْرَمُهُ. هذا الذي ذكره، إذا لم يتقدم عليهما أعنى الشرط والقسم ما يحتاج إلى الخبر، أما^(٧) إذا تقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر^(٨) فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَإِنْ تَوَالَيْتَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرٍ * فَالشَّرْطُ رَجْعٌ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ

^(١) الشاهد للأحوص الأنصاري. وروى في ديوانه ١٩٠

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِأَهْلٍ وَلَا شَيْءٌ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

انظر أمالي الزجاجي ٨٢، ووصف المباني ١٨٨، وشرح الكافية لابن مالك ١٦٠:٣، وشرح ابن عقيل ٣٨٠:٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٩٣٦:٢، وشرح الأشموني ٢٥٠:٤.

^(٢) في ز «ولا».

^(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت زيادة «وخبره يغني» وعن جواب متعلق بيغني، «وقد علم» في موضع النعت لجواب، «والعكس» مبتدأ وقد يأتي خبره.

الزيادة هنا تفيد، حيث أكملت النسخ بقية الإعراب.

^(٤) في ز «الأخير».

^(٥) في ط، ت «وإن».

^(٦) في هـ، ز، ك «القسم قلت» وعبارتهما أكمل.

^(٧) في هـ، ز، ط، ت «وأما».

^(٨) في ش، هـ، ز، ك «الخبر».

(ش) وشمل قوله: «ذو خَيْرٍ» المتبداً^(١) وما^(٢) أصله المبتدأ، كاسم «إن» فتقول: زَيْدٌ وَاللَّهُ إِنْ يَنْقُصَ أَكْرَمُهُ. فيستغني^(٣) بجواب الشرط عن جواب القسم، وإن كان القسم متقدماً على الشرط، وإنما رجح الشرط وإن كان متأخراً^(٤)؛ لأنه عمدة الكلام والقسم تأكيد الكلام، وفهم من قوله: «رَجَحَ» أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول: زَيْدٌ وَاللَّهُ إِنْ يَنْقُصَ لَأَكْرَمُهُ^(٥) وفهم من قوله: «مُطْلَقاً». أَنَّ الشرط يترجح سواء تقدم على القسم أو تأخر وقوله: «بَلَا حَذَرٍ» تتميم^(٦) لصحة الاستغناء عنه، ولَدَى متعلق «بالحذف» ومعناه عند، «وجواب» مفعول بالحذف، «وَمَا» موصولة وصلتها «أَخْرَجَتْ» والضمير العائد على^(٧) الموصول محذوف تقديره: أخرته، «وإِنْ تَوَالِيَا» شرط «وَذُو خَيْرٍ» مبتدأ وخبره «قَبْلُ»، والجملة في موضع الحال من الضمير في «تَوَالِيَا» ولذلك دخلت عليها الواو /، والفاء جواب الشرط^(٨)، «وَالشَّرْطُ» مفعول مقدم، «وَمُطْلَقاً» حال من الشرط، و«بَلَا» متعلق برجح، ثم قال:

(ص) وَرَبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ * شَرْطٌ بَلَا ذِي خَيْرٍ مُقَدِّمٌ

(ش) يعني أنه قد يترجح^(٩) الشرط المتأخر، وإن لم يتقدم ذو خبر فتقول: وَاللَّهُ إِنْ يَنْقُصَ زَيْدٌ أَكْرَمُهُ. ومنه قوله^(١٠):

(١) «المبتدأ» ساقطة من ظ.

(٢) في ت «أو ما أصله».

(٣) في ك «فأستغني».

(٤) في ت «متأخراً عنه».

(٥) في ز، ك زيادة «لأكرمه» وفهم من قوله: تواليا ترجيح الشرط مقدماً كان أو متأخراً.

(٦) في ز، ك «تتميم للبيت».

(٧) في هـ، ز، ت «إلى».

(٨) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط إن «في قول ابن مالك»:

«فالشرط رجح مطلقاً بلا حذر»

(٩) في هـ، ز، ظ، ت «يرجح».

(١٠) في ش «قول الشاعر».

٢٠٤ - لَيْنٌ مُنِيَتْ بِتَا عَنْ غُبٍ مَفْرُكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَتَقِلُ^(١)

وفهم من قوله: «وَرُبَّمَا»^(٢) أن ترجيح الشرط المتأخر دون تقديم ذي خبر قليل. «نكتته»^(٣) لم يذكر الناظم في هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يخله منه فإنه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها، وذكر بعض أحكامه في باب المبتدأ، وفي باب «أن»، وفي هذا الباب^(٤).



(١) الشاهد للأعشى - ميمون بن قيس - وروى في ديوانه ١٤٩
لَيْنٌ مُنِيَتْ بِتَا عَنْ غُبٍ مَفْرُكَةٍ لَمْ تُلْفِنَا مِنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَتَقِلُ
انظر شرح الكافية لابن مالك ١٦١٧:٣، وشرح ابن عقيل ٣٨٣:٢، وشرح الأشموني ٢٩:٤، والخزانة
٥٣٤:٤، ومعجم شواهد النحو ١٢٩
اللام في لين موطئة لقسم محذوف، والتقدير: والله لين، وإن شرط وجوابه لا تلفنا.
غُب: بمعنى عاقبة وجهته غب الأمر أي بعده.
منيت: ابتليت.
لا تلفنا: لا نجهلها.
نتقل: نتملص ونتملص.
(٢) في ز، ك «وربما رجح».
(٣) في ش، ه، ز، ك، ت «تكلمة».
وفي ظ «تنبيه» وهي المرة الأولى التي يذكرها المكودي في شرحه.
(٤) انظر حروف الجر، وباب المبتدأ، وباب إن وأخواتها.

(فصل لو^(١))

(ش) إنما ذكر «لو» عقب^(٢) هذا الباب، لأنها تكون شرطية «كإن»، ومع كونها حرف امتناع هي أيضاً شبيهة بأدوات الشرط في احتياجها إلى جواب ولما كانت «لو» تكون^(٣) حرف شرط وحرف تمنٍّ^(٤) ومصدرية، نكتة على مراده بقوله^(٥):

(ص) لَوْ عَرَفْتُ شَرْطِي لَمْ يُضَيِّ ... *

(ش) يعني أن «لو» حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى وتُسمى «لو» هذه امتناعية؛ لأنها تدل في الغالب على امتناع الشيء لامتناع غيره نحو: لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُو، فامتنع قيام عمرو لامتناع قيام زيد. والماضي في هذا الباب على معناه من المضى [بخلافه^(٦)] في باب أدوات الشرط فلذلك تقول: لَوْ قَامَ زَيْدٌ أَوَّلَ^(٧) مِنْ أَمْسٍ لَأَكْرَمْتُهُ أَمْسٍ^(٨). وقد تدخل على المستقبل معنى. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَيَقِلُّ / إِبِلَاؤُهُ^(٩) مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلَ

٢٢٤
ب

-
- (١) «لو» ساقطة من ت.
(٢) في هـ، ظ، ت «عقب».
(٣) في الأصل «يكون».
(٤) في ز «تمنى».
(٥) في هـ، ز، ظ، ت «فقال».
(٦) «بخلافه» تكملة من ش، هـ، ز، ت.
وفي ظ «بخلاف».
(٧) في ك «أولاً».
(٨) «أمس» ساقطة من ظ.
(٩) في الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ت «إبلاؤها».
والمثبت هو الأذى كما في ك والألفية.

(ش) وكان حقها أن لا يليها المستقبل لكن ورد فوجب قبوله. ومن ذلك قوله - عز وجل: - «وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا»^(١)

ويشمل قوله: «مُسْتَقْبَلًا»^(٢) «كآلَاية»^(٣)، والمضارع في اللفظ نحو: لَوْ يَقُومُ^(٤) زَيْدٌ غَدًا لِأَكْرِمَتُهُ، فـ «لَوْ» مبتدأ، «وَحَرْفُ شَرْطٍ» خبره، «وفى» متعلق بشرط، «وَلِإِيلَاؤُهُ»^(٥) فاعل بيقل وهو مبتدأ^(٦) ومصدر مضاف إلى المفعول، و«مُسْتَقْبَلًا» مفعول ثانٍ لِإِيلَاؤُهُ ثم قال:

(ص) وَفَى لِي الْإِنْخِصَاصُ بِالْفِعْلِ كَإِنْ ... *

(ش) يعني أنها تختص بالفعل كما تختص به «إِنْ» وفهم من تشبيهه لها «يَنْ» أَنَّ الفعل يليها ظاهراً ومضمراً كما يلي «إِنْ» فتقول: لَوْ زَيْدٌ قَامَ لِأَكْرِمَتُهُ. فيكون زَيْدٌ فاعلاً بفعل مضمّر يفسره قام كما تقول: إِنْ زَيْدٌ قَامَ فَأَكْرِمَتُهُ. ومنه قولهم:

«لَوْ ذَاتُ بِيَوَارٍ لَطَمَتْنِي»^(٧)

ثم إِنَّ «لَوْ» تُخَالِفُ «إِنْ» في جواز وقوع «أَنْ»^(٨) المفتوحة المشددة بعدها. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * لَكِنْ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ

(١) سورة النساء. آية: ٩.

(٢) في ش، هـ، ز «مستقبلاً الماضي لفظاً» و«حارثهما أكمل وفي ك «مستقبلاً الماضي في اللفظ» و«حارثهما أكمل».

(٣) «كآلَاية» ساقط من ز.

(٤) في ش «لو يقوم».

(٥) وفي ز «لم يقوم» تحريف.

(٦) في الأصل، ش، هـ، ط، ت «لا يلاؤها». والمثبت أدق كما في ك والألفية.

(٧) «مبتدأ و» ساقط من ش، هـ، ز، ك وفي ت «مبتدأ أو».

(٨) من أقوال العرب النادرة. قاله حاتم كما في شرح الأشموني ٣٩: ٤.

(٨) «أَنْ» ساقطة من ز.

(ش) يعنى أن^(١) «لَوْ» تخالف «إِنْ» في جواز وقوع «أَنَّ» بعدها كقوله تعالى: - (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا [حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ])^(٢) (٣)

وهو كثير واختلف في موضع «أَنَّ» بعدها فقليل مبتدأ أو قيل فاعل بفعل محذوف، وفهم من قوله: «لَكِنَّ» أنها في موضع رفع بالابتداء، والخير محذوف لاستدراكه بلكن، إذ لو كانت عنده فاعلاً بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل، فاستدراكه دليل على تخالف ما لحكم لها به من الاختصاص بالفعل^(٤) «وَلَوْ»^(٥) اسم «لَكِنَّ» /، و«أَنَّ» مبتدأ خبره^(٦) «قَدْ ٢٢٥

تَقْتَرِنَ»، و«بِهَا» متعلق بتقترن والجملة خبر لكن. ثم قال:

(ص) وَإِنْ مُضَارِعٌ فَلَا تَمَّا صُرِفَا * إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

(ش) يعنى أن «لَوْ» يقع^(٧) بعدها الفعل المضارع فيُصَرَّفُ معناه إلى المضى كقوله^(٨):

«لَوْ»^(٩) يَفِي كَفَى، أي «لَوْ وَفَى كَفَى» ومن ذلك قوله:

(١) في ت «أَنَّ» تحريف.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

(٣) سورة الحجرات. الآية: ٥.

(٤) ذكر الأزهري الخلاف في موضع «أَنَّ» بعد «لَوْ» حيث قال:

وموضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في ذلك، فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدأ لا خبر له لإشمال صلتهما على المسند والمسند إليه، وقيل له خبر محذوف يُقَدَّمُ مقدماً على المبتدأ أي ولو ثابت صبرهم. وقال ابن عصفور يُقَدَّمُ مؤخراً على الأصل أي ولو صبرهم ثابت. وقال الكوفيون والمبرد والرجاج والزمخشري فاعل بثبت فقدر أي ولو ثبت صبرهم والندال عليه «أَنَّ» لأنها تُعْطَى معنى الثبوت.

(شرح التصريح ٢: ٢٥٩، وانظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٦٣٥ - ١٦٣٨).

(٥) في ت «لَوْ».

(٦) في ه، ز، ط، ت «وغيره».

(٧) في ش، ه، ز، ط، ت «ولو قد يقع».

(٨) في ه «كقولهم».

(٩) في ز «أو يفي».

٢٠٥ - لَوِ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا

خَرُّوا لِعِزَّةٍ رُكْعًا وَسُجُودًا^(١)

إي لو سمعوا، وفهم منه^(٢) أن [لَو] ^(٣) الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضي هي «لَو»^(٤) الامتناعية لا «لَو» الشرطية؛ لأن «لَو» الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضي لأصالته في الاستقبال، بل يؤول معها الماضي بالاستقبال «وَمُضَارِعٌ» فاعل بفعل مضمر يفسره «تَلَاَهَا»، «وَصُرِفًا» جواب «إِنْ» وإلى المضيّ متعلق بـ «صُرِفًا»^(٥).



^(١) الشاهد لكثير حزة : انظر ديوانه ٤٤٢

والجنى والداي ٢٨٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ : ٣٨٩ وشرح الاشموني ٤ : ٤٢ ، ومعجم شواهد النحو ٥٨ . وفي رواية لَوِ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا .

^(٢) وفي ت «من قوله» .

^(٣) «لَو» تكملة من ش ، ه ، ز ، ظ .

^(٤) «لَو» ساقطة من ك و ت .

^(٥) في الاصل ، ش ، ز ، ظ ، ك ، ت «بصرف والمثبت هو الأدق كما في ه والالفية» .

(أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْ مَا)

(ش) إنما ذكر هذه الأحرف هنا، لأنها من جملة أدوات الشرط
[لاحتياجها إلى جواب وبدأ منها بأمّا] ^(١) قال ^(٢):

(ص) أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ .. * ...

(ش) يعني أن موضع ^(٣) «أَمَّا» صالح لمهما ^(٤) يك من شيء، لا أن ^(٥)
معناها كمهما يك من شيء؛ لأن «أَمَّا» حرف «وَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ» اسم
وفعل ومتعلقه، ولما ^(٦) علم ^(٧) أنها نابت عما ذكر به على ما تجاب به
فقال:

(ص) ... وَفَا * لِيَتْلُوَ تِلْوَهَا وَجُوباً أَلِفَا

(ش) يعني أن «الفا» تدخل على تالي تاليها نحو: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ.
والأصل مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ فَرَزَيْدٌ قَائِمٌ، ولما حذف أداة الشرط وفعله
وقامت «أَمَّا» مقامها كرهوا أن تلي الفاء حرف الشرط فقدموا بعض
الجملة الواقعة جواباً لإصلاحاً للفظ. وفهم من قوله: «لِيَتْلُوَ تِلْوَهَا».

(١) ما بين المعنويين تكملة من ش، ز، ك.

وفي هـ «الشرط لإحتياجها إلى جواب».

(٢) في ش، ز، ك «فقال».

في هـ، ت «قوله».

(٣) في ظ «موضع» تحريف.

(٤) في ظ «كمهما».

(٥) في الأصل، ش، ك «لأن» والمثبت أصبح كما في بقية النسخ.

(٦) في الأصل، ش، ك «ولم».

(٧) في هـ، ز، ظ «اعلم».

أن «الفَاء» لا^(١) تلي «أَمَّا» وأنه لا يفصل بين «أَمَّا» و«الفاء» إلا بشيء^(٢) واحد، وشمل المبتدأ / نحو: أَمَّا^(٣) زَيْدٌ فَقَائِمٌ، والخبر نحو: أَمَّا قَائِمٌ^ب ٢٢٥ فَزَيْدٌ^(٤)، والمفعول نحو: (فَأَمَّا النَّبِيُّ فَلَا تَفْهَمُ)^(٥)

والظرف نحو: أَمَّا الْيَوْمَ فَزَيْدٌ قَائِمٌ، والمجرور نحو: أَمَّا فِي الدَّارِ فَزَيْدٌ قَائِمٌ، و«أَمَّا» مبتدأ، وخبره كَمَهْمَا^(٦) يَكُ مِنْ شَيْءٍ^(٧)، «وفا» مبتدأ وخبره «أَلِفًا»، «وَلَيْتَلُو» متعلق بأَلِفًا^(٨)، ومعنى تَلَوْ: تَالٍ، «ووجوباً»^(٩) نصب على الحال من الضمير في أَلِفًا^(١٠) وَتَجَوَّزَ فِي قَوْلِهِ: «ووجوباً». وإنما ذلك في الأكثر، ولذلك قال: (ص) وَحَذَفُ ذِي الْفَالِ لِي تَفْرِدَا * لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

(ش) يعني أن «الفَاء» المحاب بها «أَمَّا» تحذف في النثر قليلاً، كقوله - صلى الله عليه وسلم^(١١): - «أَمَّا بَعْدُ مَا تَالُ أَقْوَامٌ يَشْتَرِطُونَ شَرْطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ»^(١٢).

وفهم منه أنه يكثر في النظم كقول الشاعر:

- (١) «لا» ساقطة من ز.
 - (٢) في هـ، ز، ظ، ت «شيء».
 - (٣) في ز «ما زيد فقائم».
 - (٤) في ز «ما فزهد قائم».
 - (٥) سورة الضحى آية: ٩.
 - (٦) في الأصل «وكمهما».
 - (٧) «من شيء» ساقط من ظ.
 - (٨) في الأصل، ش، ظ، ت «هالف» والمثبت أدنى كما في هـ، ز، ك، والألفية.
 - (٩) في الأصل، ت «وجوباً».
 - (١٠) في الأصل، ش، ظ، ت «ألف».
 - (١١) في ز «عليه الصلاة والسلام».
 - (١٢) وفي ظ «عليه السلام».
 - (١٣) «يشترطون شرطاً ليست في كتاب الله» تكملة من ش، ز، ك.
- وفي ش زيادة (ليست في كتاب الله ولا في سنة رسول الله). والزيادة غير لازمة.
- روى الحديث في مسلم ١٠: ١٤٥ «أَمَّا بَعْدُ فَمَالُ تَالٍ أَقْوَامٌ يَشْتَرِطُونَ شَرْطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ».

٢٠٦. فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ * وَلَكِنْ سَبْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ^(١)

وفهم أيضاً من قوله: «إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَ» أي طُرِحَ وَكُنِيَ بِهِ
عن الحذف^(٢) أنه^(٣) يكثر أيضاً كقوله - عز وجل: - «فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ
وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ^(٤)» [بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ] ^(٥). و«حَذَفُ» مبتدأ، «وذى» اسم
إشارة «وَأَلْفًا» نعت له، «وَقُلُّ» خبر المبتدأ، «وفى نَفْرٍ» متعلق بقُلُّ، وكذلك
«إِذَا»، «قَدْ نُبِذَ» خبر يَكُ «وَمَعَهَا» متعلق بـ «نُبِذَ»

ثم إنَّ «لَوْلَا وَلَوْ مَا» على نوعين: [أحدهما أن يكونا مختصين بالاسم]^(٦)
والآخر أن يكونا مختصين بالفعل. وقد أشار إلى الأول بقوله^(٧):
(ص) لَوْلَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ * إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا
(ش) يعني أنَّ «لَوْلَا وَلَوْ مَا» إذا عقداً أَيْ رَبَطَا امْتِنَاعًا بوجود، ويُقال
أيضاً بوجوب فإنهما يلزمان الابتداء يعني المبتدأ والخبر نحو:

= وفي سنن الترمذى ٤٣٦:٤
«مَا تَالُ أَقْوَامٌ يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ». لا شاهد فيه.
وفي الموطأ ٧٨٠:٢ (حقن) «أَمَّا بَعْدُ فَمَا تَالُ رِجَالِي يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ». ^(١)
الشاهد للحارث بن خالد الخزومي.
ما بين المعقوفين تكملة من ش.
انظر المقتضب ٦٩:٢ وأمالى الشجرى ٢٨٥:١، ٢٩٠/٢:٢٤٨ وشرح المفصل ١٣٤:٩/١٢،
وشرح التصريح ٢٦٢:٢ والهمع ٧٦:٢، والخزانة ٢١٧:١.
حذف الفاء من «لا» للضرورة والأصل «فلا قتال»
عِرَاض: جمع غَرَضٍ، وهي الناصبة.
^(٢) في زيادة «عن الحذف أي الحذف». ^(٣) «أله» ساقط من ت.
^(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ز.
^(٥) سورة آل عمران. آية: ١٠٦.
^(٦) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ط، ت.
^(٧) في ش، ز، ط، ك «فقال».

لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ، وَلَوْلَا عَمْرُو / لَجِئْتُكَ. وخبر المبتدأ بعدهما واجب $\frac{226}{1}$ الحذف. وقد تقدم في باب الابتداء. «فَلَوْلَا»^(١) مبتدأ، «وَلَوْلَا» معطوف عليه، «وَلَوْلَا» خبرهما، «وَالْإِيتَادُ» مفعول بيلزمان و«امْتِنَاعاً» مفعول بـ «عَقْدًا»، و«بوجود» متعلق بـ «عَقْدًا»، «وَأِذَا» متعلق بحذوف وهو الجواب الدال عليه يلزمان، ثم أشار إلى الاستعمال فقال:

(ص) وَبِهِمَا التَّخْصِيصُ مِنْ ... *

(ش) يعين أن «لَوْلَا وَلَوْلَا» يميز بهما التَّخْصِيصُ. أي يدلان عليه. كقوله تعالى: (لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ)^(٢).

وقوله: (لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَائِكَةِ)^(٣)

ويشارك «لَوْلَا»^(٤) «وَلَوْلَا» في التَّخْصِيصِ غيرهما^(٥)، وقد نُبِّه عليه بقوله:

(ص) ... وَهَلَاً * أَلَاً أَلَاً ...

(ش) يعنى أن هذه الثلاثة تشارك «لَوْلَا وَلَوْلَا» في التَّخْصِيصِ نحو: هَلَاً تَأْتَيْنَا، وَأَلَاً تُصِلْ إِلَيْنَا، وَأَلَاً تُقْبِلْ عَلَيْنَا. وهذه الأحرف أعني «لَوْلَا وَلَوْلَا» وما بعدهما مستوية في الاختصاص بالفعل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَأَوَّلِيْنَهَا الْفِعْلَاً

(ش) أي اجعلها داخلة على الفعل، وشمل الفعل المضارع نحو: هَلَاً تَأْتَيْنَا والماضى نحو: هَلَاً^(٦) أَتَيْتَ. وهو^(٧) بمعنى المستقبل؛ لأنها تخلص

(١) في ت «فلو».

(٢) سورة الفرقان. آية: ٢١.

(٣) سورة الحجر. آية: ٧.

(٤) «لولا» ساقطة من ت.

(٥) «غيرهما» ساقط من ظ.

(٦) في ز «هل لا».

(٧) في ش «وهي».

الفعل للاستقبال^(١) «والتَّخْضِضَ» مفعول «يَمِزُ»، و«هَلَا» وما بعده^(٢) معطوف على الضمير في «بهما» ولم يُعَد الجار فيقول: وبَهَلَا، لأنَّ مذهبه عدم اشتراط ذلك، و«هَما» في قوله: «وَأَوَّلِيْنَهَا» عائد على الأحرف الخمسة المذكورة، «والفِعْلَا»^(٣) مفعول ثان. ثم قال:

(ص) وَلَقَدْ يَلِيهَا^(٤) اسْمٌ يَفْعَلُ مُضْمَرٌ * عُلِّقَ أَوْ يَظَاهِرُ مُؤَخَّرٌ

(ش) يعني أنَّ هذه الأحرف ٢٢٦/ب الخمسة تدخل على الاسم على ٢٢٦/ب

وجهين:

الأوّل: أن يكون مفعولاً بفعل مضمر. وشمل نوعين:
أحدهما: أن يكون مفسراً بالفعل الواقع بعد الاسم. [نحو^(٥)] هَلَا^(٦) زَيْدًا^(٧)
أَكْرَمْتَهُ. فيكون من باب الاشتغال.

والآخر: أن يفسره سياق الكلام. كقوله:
٢٠٧. أَلَا رَجُلًا جَزَاةَ اللَّهِ خَيْرًا * يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ تَبِيْثُ^(٨)

والتقدير: ألا تروني.

^(١) في ز «إلى الإِسْتِقْبَالِ».

^(٢) في ز، ظ «وما بعدها».

^(٣) في الأصل، ش، ه، ط، ك، ت «والفعل» والمُتَّبِثُ أدقُّ كما في ز والألفية.

^(٤) في الأصل «يليهما» تحريف.

^(٥) «نحو» تكملة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

وفي الأصل «بعد» بدل نحو.

^(٦) في ز «هل لا» تحريف.

^(٧) في الأصل، ك «زيد» تحريف.

^(٨) قاله عمرو بن قعاس. انظر اللسان «حصل».

والكتاب ٣٠٨:٢، وشرح المفصل ١٠١:٢/٥ والحنى الدانى ٣٨٢، وهامش شرح ابن عقيل

٣٩٦:٢، والخزانة ٤٩٥:١/١١٢:٢، ١٥٦ وفهرس شواهد سيبويه ٧٢

روى في اللسان «أَلَا رَجُلٌ جَزَاةَ اللَّهِ خَيْرًا»

كما يروى «أَلَا رَجُلٌ جَزَاةَ اللَّهِ خَيْرًا»

مُحْصَلَةٌ: هي المرأة التي تميز الذهب من الفضة، وقيل التي تُحْصَلُ تراب المعدن.

اللسان (حصل).

والثاني: أن يكون معمولاً للفعل الذي يليه نحو: هَلَا^(١) زَيْدًا^(٢) ضَرَبَتْ
«واستم» فاعل يليها، «وعُلّق» في موضع الصفة لاسم، «ويُفعل» متعلق بهُلّق.



(١) في ز «هل لا» تحريف.
(٢) في الأصل، ك «زيد» تحريف.

(الإخبار بِالَّذِي وَالْأَلِف وَاللَّام)

(ش) الباء في قوله: «بِالَّذِي»^(١) باء السببية، لا باء التعدية؛ لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى أن «الَّذِي» به يكون الإخبار^(٢) وليس كذلك، بل الإخبار يكون عن «الَّذِي» بغيره. ثم إن الإخبار يكون «بِالَّذِي»^(٣) وفروعه، وبالألف^(٤) واللام وقد أشار إلى الأول بقوله^(٥):

(ص) مَا قِيلَ أَخْبَرَ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ * عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرَّ
وَمَا سِوَاهُمَا^(٦) فَوَسَطَهُ صِلَةً * عَائِدَتُهَا خَلْفَ مُغْطَى التَّكْمِلَةِ

(ش) [ذكر في هذين البيتين كيفية الإخبار بالذي يعني]^(٧)، إذا قيل لك أخبر عن اسم في جملة [بالذي]^(٨) فاجعل ذلك الاسم خَبَرًا عن «الَّذِي» المستقر مبتدأ متقدماً^(٩)، وما سوى «الَّذِي» والخبر به عن «الَّذِي» من الجملة اجعله متوسطاً بين «الَّذِي» والخبر، ويكون صلة «لِلَّذِي» واجعل مكان الاسم المنتزِع من الجملة للذي جعلته خَبَرًا عن «الَّذِي» ضميراً يعود من الصلة على «الَّذِي»، «وَمَا» مبتدأ، وهي موصولة / واقعة على الخبر به عن «الَّذِي»^(١٠)

(١) «بالذي» ساقط من ك.

(٢) في ظ «أخبار» تحريف.

(٣) في هـ «عن الذي» تحريف.

(٤) في ت «والألف».

(٥) في هـ «فقال».

(٦) في ظ «وما سواه».

(٧) ما بين المقولين تكملة من ش. ز. ك.

(٨) «بالذي» تكملة لم ترد في الأصل ولا بقية النسخ وإبائها لازم.

(٩) في ز «مقدما».

صلتها^(١) «قيل»، و«عنه» متعلق باخبر وكذلك «بالذي» و«أخبر» وما عمل فيه محكى بقيل، و«خبر» خبر عن ما، «وعن الذي» متعلق بخبر، «واستقر» في موضع الحال من «الذي» و«مبتدأ» حال من الضمير المستكن^(٢) في استقر، «وقبل» متعلق باستقر، «والذي» الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة؛ لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان والتقدير: ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ. أعني: الذي هو خبر عن لفظ «الذي» في حال كونه مستقراً قبل مبتدأ، «وما» في البيت الثاني مبتدأ، وهي^(٣) موصولة واقعة على ما سوى الذي، والاسم المخبر به وهي باقى الجملة وصلتها «سواءهما»، والخبر^(٤) «فوسطه» ويجوز أن تكون «ما»^(٥) مفعولة بفعل مضمر يفسره «فوسطه» وهو أحسن، «وصيله» حال من الهاء في «فوسطه»^(٦) و«عائدها» مبتدأ وخبره «خلف»، و«معطى» مضاف^(٧) إليه وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول^(٨)، وعائدها وخبره في موضع الصفة لصلة. ثم مثل صورة الإخبار فقال^(٩):

(ص) نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ قَدْ * ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرِ الْمَأْخَذِ

(ش) يعني أنك إذا أردت الإخبار عن زيد من قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا جعلت في أول كلامك «الذي» كما ذكر لك، وجعلت زَيْدًا خبراً عن

(١) في ش، هـ، ز، ط، ت «وصلتها».

(٢) في هـ، ت «المستقر».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وهي أيضاً».

(٤) في ت «والخبر» تحريف.

(٥) «ما» ساقطة من ك.

(٦) في الأصل، ش، ز، ط، ك، ت «وسطه» والمثبت أدق كما في هـ، والألفية.

(٧) في ط «ومضاف».

(٨) في ز «مفعول».

(٩) في هـ، ز، ك «بقوله».

«الَّذِي» وجعلت في موضع زَيْدٍ ضَمِيراً مطابقاً له. وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين «الَّذِي» وخبره عائداً على الموصول، فصار بعد هذا العمل الَّذِي ضَرْبُهُ زَيْدٌ. ونبهك / بقوله: «فَاذِرِ الْمَأْخَذَ». على أن تقيس^(١) ٢٢٧
ب على هذا العمل غيره في هذا المثال وفي غيره^(٢)، فتقول في الإخبار عن التاء في ضَرْبُكَ من قولك: ضَرْبُكَ زَيْدٌ: الَّذِي ضَرْبُكَ زَيْدٌ^(٣) أُنَا. وفهم من إطلاقه أن الإخبار بالَّذِي يكون في الجملة الفعلية كما مثل، وفي الجملة الاسمية، فلو قيل لك أخبر عن زَيْدٍ من قولك: زَيْدٌ أَبُوكَ لقلت: الَّذِي هُوَ أَبُوكَ زَيْدٌ. أو^(٤) عَنْ أَبِيكَ لقلت: الَّذِي هُوَ زَيْدٌ أَبُوكَ^(٥). ثم إن الإخبار «بالَّذِي» لا يختص بلفظ المفرد المذكور، بل يكون في المفرد والمثنى والجمع، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَبِاللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي * أَخْبِرْ مَرَاغِباً وَفَاقَ الْمُثَبِّتِ

(ش) يعنى أن المخبر إذا كان^(٦) مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً جيء بالموصول مطابقاً له؛ لأنه خبر عنه، والمثال المشتمل على هذه الصور^(٧) هو بَلَّغَ الزَّيْدَانِ الْعُمَرَيْنِ رِسَالَةً. فإذا أخبرت عن الزَّيْدَيْنِ^(٨) قلت: اللَّذَانِ بَلَّغَا الْعُمَرَيْنِ رِسَالَةً الزَّيْدَانِ. جعلت خلف الزَّيْدَيْنِ ضميراً بارزاً وهو الألف العائد على اللَّذَيْنِ. وإذا أخبرت عن الْعُمَرَيْنِ قلت: اللَّذَيْنِ بَلَّغَهُمَا^(٩) الزَّيْدَانِ رِسَالَةً

(١) في ش «على أنك تقيس».

(٢) وفي غيره «ساقط من ك».

(٣) في ت «زيد» تحريف.

(٤) في هـ «وعن».

(٥) في الأصل، ش، ك، ت «الذي زيد هو أبوك» والمثبت من بقية النسخ أصح.

(٦) في هـ، ز، ك «كان مذكراً» وعبارتهم أكمل.

(٧) في ط، ت «الصورة».

(٨) في هـ، ز، ك، «الزيدان».

(٩) «بلغهم» ساقطة من ت.

الْعَمْرُون. وإذا أخبرت عن رسالة قلت: أَلْتِي بَلَّغَهَا الرَّيْدَانِ الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً. «وبالَّذَيْنِ» متعلق «بِأَخْبِرَ»، و«مُرَاعِيًا» حال من الضمير المستتر في «أَخْبِرَ»، «وَوَفَّاقًا» مفعول بمرّاعياً. ثم^(١) لما بين كيفية الإخبار شرع في شروطه فقال:

(ص) قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ها هنا قد حتماً
(ص) كَذَا الْغَنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ / أَوْ * يُخْضَمِرُ شَرْطُ فَرَاغٍ مَا زَعَوْا

٢٢٨
أ

(ش) فذكر^(٢) في هذين البيتين أربعة شروط:

الأول: أن يكون قابل التأخير^(٣) فلا يخبر عما^(٤) يلزم التقديم كأدوات الصدور^(٥) مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشروط^(٦).

الثاني: أن يكون قابل التعريف^(٧)، فلا يخبر عما يلزم التنكير كالحال والتمييز.

الثالث: جواز الاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عما يقع به الربط، وشمل: الضمير نحو: زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ، واسم^(٨) الإشارة نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُ ذَلِكَ.

فلا يجوز الإخبار عن واحد منهما، لأنك لو أخبرت عنه للزم أن تضع ضميراً في موضعه يخلفه على القاعدة المتقدمة، وهو قد كان^(٩) يربط الخبر بالمبتدأ، ثم زدت الموصول وهو أيضاً يلزم^(١٠) أن يعود عليه ضمير من

(١) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «ولما».

(٢) في ت «ذكر».

(٣) في ش «قابلاً للتأخير».

(٤) في ز «عن ما يلزم».

وفي ك «عن ما يلتزم فيه».

(٥) في ش «الصدور».

(٦) في هـ، ز، ك «الشروط» و«جاراتها أدق».

(٧) في ش «قابلاً للتعريف».

(٨) في هـ «واسماً» تحريف.

(٩) «كان» ساقطة من ت.

(١٠) «يلزم» ساقطة من ت.

الصلة^(١) وليس في الكلام غير ضمير واحد^(٢) وهو المجهول خلف الخبر عنه، فإن أعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا ضمير، [وإن أعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا ضمير]^(٣) فامتنع الإخبار.

الرابع: جواز الاستغناء عنه بمضمر^(٤) فلا يجوز الإخبار عن مصدر عامل^(٥) ولا صفة دون موصوفها، ولا موصوف^(٦) دون صفته؛ لأن ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمر^(٧)، إذ لا يصح أن يعمل المضمر عمل المصدر ولا أن يوصف الضمير ولا يوصف به، «وَقَبُولُ تَأْخِيرٍ» مبتدأ، «وَتَغْرِيفٌ» معطوف على تأخير «وَقَدْ حُتِمَا» في موضع خبر المبتدأ، «وَلَمَّا» متعلق «بِحُتِمَا» وكذلك «ههنا»^(٨) وما موصولة وهى واقعة على الخبر عنه وصلتها «أَخْبَرَ عَنْهُ» والغنى» مبتدأ، «وَعَنْهُ» متعلق به /، وكذلك «بِأَجْنَبِيٍّ» وشرط^{٢٢٨} [خبر]^(٩) المبتدأ، «وَكَذَا» متعلق بشرط، «وَذَا» إشارة إلى الشروط السابقة^(١٠)، ثم انتقل إلى الإخبار بأل فقال:

(ص) وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ لَقَدْ تَقَدَّمَ

(ش) يعني أن الإخبار يكون «بأل» كما يكون «بألدي»، إلا أن الإخبار «بألدي» يكون بالجملة الاسمية والفعلية، ولهم ذلك من إطلاقه هنالك،

(١) «من الصلة» ساقطة من ت.

(٢) «واحد» ساقطة من ت.

(٣) ما بين المعقولين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٤) في ز «بضمير».

(٥) في ش «عامل دون معموله».

(٦) في ش «ولا عن موصوف».

(٧) في ز «بضمير».

(٨) في الأصل «هنا» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٩) «خبر» تكملة من هـ، ز، ط، ت.

(١٠) في هـ، ز، ك «المتقدمة».

والإخبار «بأن» لا يكون إلا بالجملة^(١) الفعلية، وفهم ذلك من تقييد «أل»^(٢) بقوله: «عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ»، وكل جملة تقدمها الفعل فهي فعلية وليس ذلك مطلقاً بل بشرط أن يكون الفعل متصرفاً، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) إِنْ صَحَّ صَوْنُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَنَّ ... *

(ش) يعني أن الجملة الفعلية التي يخبر فيها «بأن» يشترط في ذلك الفعل أن يكون متصرفاً ليُصاغ منه ما يصح أن يكون صلة «لأن» وهي الصفة الصريحة لما علم من أن صلة «أل» لا تكون^(٣) إلا وصفاً صريحاً، ولا يصح ذلك في الفعل الذي لا يتصرف؛ لأنه لا يُصاغ منه الوصف، ثم أتى بمثال^(٤) من ذلك فقال:

(ص) ... * كَصَوْنِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهِ الْبَطْلَ

(ش) فإذا قيل لك أخبر عن لفظ الله من قولك^(٥): وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ قلت: الْوَاقِي الْبَطْلَ اللَّهُ. ولو قيل لك أخبر عن البطل قلت: الْوَاقِيَهُ اللَّهُ الْبَطْلَ. والضمير في «وَأَخْبَرُوا» عائد على النحويين أو على^(٦) العرب^(٧) والأول أظهر؛ لأن أكثر مسائل^(٨) الإخبار إنما وضعها النحويون / تمريناً ٢٢٩
لِقَارِيهِ. «وَهُنَا» ظرف مكان متعلق بأخبروا «وبأن» متعلق بأخبروا، وكذلك

(١) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «في الجملة».

(٢) في ش، ك «من تقييده ذلك» تقديم وتأخير.

وفي هـ، ز، ت «من تقييده أل».

وفي ط «تفسيره أل».

(٣) في الأصل «لا يكون».

(٤) في ك «بمثالين».

(٥) «قولك» ساقط من هـ.

(٦) «على» ساقطة من ط.

(٧) في ز، ك «على العرب أو على النحويين» تقديم وتأخير.

(٨) «مسائل» ساقطة من ز.

«عَنْ»، «وَمَا» موصولة واقعة على الأسماء المشتملة عليها الجملة وصلتها «يَكُونُ» إلى آخر البيت و«إِنْ» شرط، «وَصَوِّغْ» فاعل «يَصْبَحْ» وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «ومِنَّةٌ» متعلق بصوغ وكذلك «لَأَنَّ»، و«كَصَوِّغِ» مصدر مضاف أيضاً إلى المفعول، والمجرور بمن قول محذوف، «وَوَقَى» إلى آخر محكى به والتقدير: كَصَوِّغِ وَاقٍ من قولك: وقى الله البطل، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إِنْ صَبَحَ فَأَخْبِرْ. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يَكُنْ مَا رَأَيْتَ صِلَةَ أَلْ * ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنُ وَأَنْفَصِلُ

(ش) يعني أَنَّ الوصف الواقع صلة «لَأَنَّ» إذا رفع ضميراً يعود على غير^(١) «أَلْ» وجب إظهاره كما إذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا قلت: الضَّارِبُ أَنَا زَيْدٌ، فالضمير العائد على «أَلْ» وهو «أَنَا»^(٢) ضمير غيرها فوجب إظهاره، وفهم^(٣) منه أَنَّ الضمير إذا كان «لَأَنَّ» وجب اتصاله كما إذا قيل لك^(٤): أَخْبِرْ عَنِ النَّاءِ مِنْ ضَرَبْتُ زَيْدًا^(٥) قلت: الضَّارِبُ زَيْدًا أَنَا.

ففي «الضَّارِبِ» ضمير مستتر وهو عائد على «أَلْ» فلذلك وجب استتاره في الوصف. و«إِنْ يَكُنْ» شرط، «وَمَا» اسم يكن وهي موصولة واقعة على الضمير العائد على غير «أَلْ» وصلتها «رَفَعْتُ»، «وَصِلَةُ أَلْ» فاعل بَرَفَعْتُ، والضمير العائد على الموصول محذوف أي ما^(٦) رفعته، «وَضَمِيرِ» خبر يكن، «وَأُبَيِّنُ / وَأَنْفَصِلُ» جواب الشرط.

٢٢٩
ب

(١) وغير ساقطة من ت.

(٢) في ش، ك، «هو الهاء وأنا ضمير غيرها» وعبارتهما أدق.

في ت «وهو أنا ضميرها» تحريف.

(٣) في الأصل «فهم» .

(٤) «لك» ساقطة من ت.

(٥) «زيداً» ساقطة من ط، ت.

(٦) «ما» ساقطة من ز.

(العَدَد)

(ص) ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ * فِي عَدٍّ مَا آخَاذُهُ مُذَكَّرَةٌ
فِي الضِّدِّ جَرْدٌ ... *

(ش) يعني أن ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة إذا كان واحد المعدود مذكراً لحقته^(١) التاء، وإن كان [واحدة]^(٢) مؤنثاً لم تلحقه^(٣) التاء فتقول: ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ بِالتَّاءِ، لأنَّ واحد الرجال: رَجُلٌ^(٤) وهو مذكر، وثَلَاثُ نِسْوَةٍ بغير تاء، لأنَّ واحد نسوة: إمرأة وهي مؤنثة. واعلم أن مراده بقوله: «فِي الضِّدِّ»^(٥) المؤنث، يعني في ضد المذكر وهو المؤنث، «وثَلَاثَةٌ» مفعول مقدم بقل، «وقُلٌّ» مضمن معنى اذكر، «وبالتَّاءِ» متعلق بقل، «وَالْعَشْرَةُ» كذلك، «وَفِي عَدٍّ» كذلك^(٦)، «وعَدٌّ» مصدر مضاف إلى المفعول^(٧)، «وما» موصولة واقعة على المعدود، و«آخَاذُهُ مُذَكَّرَةٌ» جملة من مبتدأ وخبر صلة لما، «وَفِي الضِّدِّ» متعلق «بجرد» ومعمول «بجُرد» محذوف والتقدير: جردها أي ألفاظ العدد من التاء، ولا يصح ضبطه^(٨) «ثَلَاثَةٌ» بالضم، لأنه لا وجه له في^(٩)

(١) في ش «الحقته». وفي هـ، ز، ك «لحقته».

(٢) «واحدة» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٣) في هـ، ز «تلحق».

(٤) «رجل» ساقطة من ت.

(٥) في ش، هـ، ز، ك «في الضد جرد» أكملت حارة الألفية.

(٦) «وفي عد كذلك» ساقط من ك.

(٧) في ش، ت «للمفعول».

(٨) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «ضبطه».

(٩) في ط «من».

الإعراب، ثم انتقل إلى تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة فقال:
(ص) ... وَالْمُمَيِّزُ اجْزُرِ * جَمْعاً يَلْفِظُ قِلَّةً فِي الْأَكْثَرِ

(ش) يعني أنَّ تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلة نحو: ثَلَاثَةٌ أَكْثَرُ. وَعَشْرَةٌ أَجْمَالُ، وَثَلَاثُ^(١) أَثْنَيْنِ، وَعَشْرَةُ^(٢) أَكْثَافٍ.

وفهم قوله^(٣): «فِي الْأَكْثَرِ» أنه يميز قليلاً بجمع الكثرة نحو: ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ فَإِنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ لِلَّاسِمِ إِلَّا جَمْعُ كَثْرَةٍ مِيزَ بِهِ نَحْوُ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ / ٢٣٠
(والمميز) مفعول باجرر، «وجمعا» حال منه، و«بلفظ» متعلق «بجمعا»^(٤)
ثم قال:

(ص) ومائة والألف للفرد أضف * ...

(ش) يعني أنَّ «مائة وألفا» يضافان إلى مفرد فتقول: مائة رجل، وألف رجل، وفهم من إطلاقه أن تشية «ألف ومائة» وجمعهما كذلك نحو: ألفا رجل، وآلاف رجل، ومائتا رجل. وقد تضاف المائة إلى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله:
(ص) ... * ومائة بالجمع لئلا قد ردف

(ش) يعني أنَّ «مائة» تضاف قليلاً للجمع^(٥) وأشار به إلى قراءة حمزة والكسائي (ثَلَاثُ مِائَةٍ سِتِينَ)^(٦) بإضافة مائة إلى ستين، «ومائة» والألف

(١) في الأصل «وثلثة» تحريف.

(٢) في هـ، ز «عشر» تحريف.

(٣) في هـ، ز، ط، ت «من قوله».

(٤) في ش، هـ، ط، ك، ت «بجمع» المثبت أدق كما في الأصل و ز والألفية.

وفي ش زيادة «بجمع وكذلك في الأكثر» أكملت الإعراب.

(٥) في هـ، ز، ك «للجمع قليلا» تقديم وتأخير.

(٦) سورة الكهف آية: ٢٥.

من قوله تعالى (ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعا) قرأ الكسائي وحمزة «مائة مضافاً إلى ستين، وقرأ ابن كثير ونافع وابن حامر «مائة» بالتثنية.

انظر السبعة في القراءات ٣٨٩، والإملاء ١٠١: ٢، والبحر ١١٧: ٦ والنشر ٣١٠: ٢.

مفعول بأضف، «وللفرد»^(١) متعلق بأضف، «ومائة» مبتدأ، وسوغ الابتداء به التفصيل، وخبره «قد ردف»، «وردف» مبنى للمفعول أي تبع بالجمع^(٢)، «ونزرا» حال من الضمير المستتر في «ردف». وإنما قدم الناظم «مائة وألفا» على ما دونهما من العدد^(٣) إلى أحد عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجروراً بالإضافة. ولذلك رجع إلى الترتيب الطبيعي فقال:

(ص) وَأَحَدَ أَذْكَرَ وَصِلْتُهُ بِعَشْرٍ * مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرَ

(ش) يعني^(٤) أنك إذا قصدت المذكر قلت: أَحَدَ عَشْرَ بغير تاء، «وأحد» مفعول باذكر، «وبعشر» متعلق بصلته، «ومركباً وقاصداً»^(٥) حالان من الفاعل المستتر في اذكر، فمركباً^(٦) على هذا اسم فاعل، ويصح أن يكون $\frac{٢٣٠}{ب}$ «مركباً» حالاً من «أحد عشر» فيكون اسم مفعول والأول أجود للمناسبة. ثم قال:

(ص) وَقُلْ لَدَى الثَّلَاثِ إِحْدَى عَشْرَةٌ * ...

(ش) يعني أنك إِذَا قَصَدْتَ الْمُؤَنَّثَ قلت: «إِحْدَى عَشْرَةٌ» بسكون الشين وزيادة التاء فتقول: إِحْدَى عَشْرَةٌ امْرَأَةً. هذه هي^(٧) اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر^(٨) الشين. وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) في ز «وللفرد» تحريف.

(٢) في ت «للجمع».

(٣) في ز، ك، ت زيادة «من العدد من تسعة عشر إلى».

(٤) من قوله: «يعني أنك» ساقط من هـ إلى قوله: «ما تقدم عليه» السقط: يشمل بقية باب العدد، وباب كم وكأين وكذا، وباب الحكاية.

(٥) في ز، ت «وقاصداً».

(٦) في ظ، ت «فمركب».

(٧) «هي» ساقطة من ظ.

(٨) في ز «ولغة تميم إحدى عشرة بكسر».

قال ابن مالك: «شين عشرة تسكن في لغة الحجازيين، وتكسر في لغة التميميين. وقد ترك على ما =

(ص) ... * وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَيْمِيمِ كَشْرَةٍ

(ش) فتقول: إِخْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً. وَلَدَى هُنَا بِمَعْنَى فِي، «وَلِإِخْدَى عَشْرَةَ» مفعول بَقُلْ مضمناً معنى اذكر كما تقدم في قوله: «ثَلَاثَةُ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ» «وَالشَّيْنُ» مبتدأ، «وَكَشْرَةٍ» مبتدأ ثانٍ، وخبره «فِيهَا»، والجملة خبر المبتدأ الأول، «وَعَنْ تَيْمِيمٍ» متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار.

ثم قال:

(ص) وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِخْدَى * مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَأَفْعَلُ قَضَا

(ش) يعني أَنَّ مَا فَعَلْتَ فِي «عَشْرٍ» مَعَ «أَحَدٍ» و«إِخْدَى» من إسقاط «التاء» في المذكر وإثباتها في المؤنث افعله فيما هو [معها من غيرها] (١) فشمّل ذلك العدد من اثني عشر واثنتي عشرة إلى تسعة عشر وتسع (٢) عشرة فتقول: اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، وَثَلَاثَةُ عَشَرَ رَجُلًا، وَالثَّنَا (٣) عَشْرَةَ امْرَأَةً وَثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً (٤). «وَمَعَ» (٥) متعلق بفاعل، «وَمَا» مفعول بفاعل وهي موصولة واقعة على الحكم المجمعول لعشر وصلتها «فَعَلْتَ»، و«مَعَهُمَا» متعلق بفعلت والضمير العائد على ما محذوف وتقديره: فعلته.

= كانت عليه من الفتح وبذلك قرأ الأعمش (فَالْفَجْرُثُ يَثُ الثَّنَا عَشْرَةَ عَيْنًا) البقرة: ٦٠.
(شرح الكافية ٣: ١٦٧٠)

وانظر الكتاب ٣: ٥٥٧، وشرح اللمع لابن برهان ١٥: ٢٠٥.
(١) «معها من غيرها» تكملة من ز.

وفي الأصل، ه، ظ، ت «معها» والباقي ساقط.
وفي ش «فيها مع ما فوقها».

وفي ك «فوقها مع غيرها» وما أثبت من ز أولى وأصح.
(٢) في ز «وتسعة» تحريف.

(٣) في الأصل، ز، ظ، ت «بائنتي» وهي صحيحة إلا أن ما أثبت من بقية النسخ أولى لتجرى المثل على نسق واحد.

(٤) ما بعد «وتسعة عشرة فتقول» إلى هنا ساقط من ك.

(٥) في ز «وهو» تحريف.

ولما ذكر حكم العَجْر / مِن المَرْكَب وهو عَشْر^(١) من «أَحَد»^(٢) عَشْر إلى $\frac{٢٣١}{١}$
تِسْعَةَ عَشْرَ انتقل إلى حكم الصدر من ثلاثة إلى تسعة فقال:
(ص) وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا * بَيْنَهُمَا إِنَّ رُكْبًا مَا لَدُمَّا

(ش) يعني أَنَّ حكم^(٣) ثلاثة وتسعة وما بينهما في التركيب كحكمهما
فيما تقدم من أَنَّ «التاء»^(٤) تثبت مع المذكر وتسقط مع المؤنث فتقول: ثَلَاثَةٌ
عَشْرَ رَجُلًا وَثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً إلى تِسْعَةَ عَشْرَ رَجُلًا وَتِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً
و«مَا» الأخيرة مبتدأ وهي موصولة واقعة^(٥) على الحكم المنسوب لعشرة
و«لَدُمَّا» صلتها، و«ثَلَاثَةٍ» خبره، و«مَا» الأولى موصولة معطوفة على «تِسْعَةٍ»
وهي واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من ألفاظ العدد وصلتها بينهما.
والتقدير: الذي قدم لثلاثة وأخواتها من الحكم السابق مستقر لها في
التركيب. وبقي عليه حكم ما بين أَحَدَ عَشْرَ رَجُلًا وَثَلَاثَةَ عَشْرَ، فأشار إليه
بقوله:

(ص) وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ اثْنَتَيْنِ وَعَشْرًا * إِنْثْنِي إِذَا أُلْفَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا

(ش) يعني أَنَّك تقول في تركيب اثنين واثنين: اثنا عشر واثنين عشرة
فتحذف النون منهما وتعمل عَشْرَ وَعَشْرَةَ مكانه، ثم يَبَيِّنُ أنهما معربان بقوله:
(ص) وَأَلْيَا لَيْفِيرِ الرَّفْعِ وَالرَّفْعُ بِالْأَلْفِ * ...

(ش) غير الرفع هو الجر والنصب فتقول في الرفع: اثْنَا عَشْرَ وَاثْنَتَا عَشْرَةَ
وفى الجر والنصب اثْنَيْنِ عَشْرَ، وَاثْنَتَيْنِ عَشْرَةَ. فَفُهِمَ منه أَنَّ هَذَيْنِ الْجَرَائِنِ

(١) في ظ «عشرة».

(٢) في ت «أحدى» تحريف.

(٣) «حكم» ساقطة من ش.

(٤) في ز «التأنيث» تحريف. سهو من الناسخ.

(٥) في ز «وهي واقعة».

أعنى اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ معربان لإعراب^(١) / المثنى. «وَعَشْرَةٌ» مفعول أَوَّلٌ بِأَوَّلٍ، ^{٢٣١}
«وَاثْنَتَيْنِ» مفعول ثانٍ «وَعَشْرًا»^(٢) معطوف على «عَشْرَةٌ»، «وَاثْنَتَيْنِ» معطوف
على «اثْنَتَيْنِ»، «وَاثْنَتَيْنِ» مفعول مقدم «بَتَشًا» وَأَوَّلُ^(٣) ذَكَرًا، معطوف على
«أَثْنَتَيْنِ» وفيه رد الأول إلى الأول والثاني إلى الثاني، وَقَصَرَ «تَشًا» لضرورة
الوزن^(٤)، ويجوز أن يكون حذف الهمزة من «تَشًا» لاجتماعها مع همزة
«أَوَّلٍ». ثم قال:

(ص) ... * وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَي سَوَاهِمَا أَلِف

(ش) يعني أنَّ ما سوى «اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ» من الجزأين المركبين بفتح آخر
الصدر وآخر العجز^(٥) عَشْرَ وَعَشْرَةَ المذكورين بعد اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ، والصدر^(٦)
والعجز من سوى اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ فتقول: أَحَدَ عَشْرَ^(٧)، وثلاثة عَشْرَ بفتح
الجزأين معًا، وهما مبنيان معًا، أما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف وأما
الأول فلتنزل العجز منه^(٨) منزلة تاء التانيث «وَالْفَتْحُ» مبتدأ، وفي «جُزْأَي»
متعلق بالفتح، و«أَلِف» في موضع خبر المبتدأ، ثم انتقل إلى التمييز فقال:

(ص) وَمَيِّزَ الْعِشْرَيْنِ لِلتَّسْعَيْنَا * يَوْاحِدٍ كَأَرْبَعَيْنِ حِينَا

(ش) يعني أنَّ تمييز العشرين وبابه إلى التسعين مفرد^(٩) نحو عِشْرَيْنِ^(١٠)
دِينَارًا، وَتِسْعَيْنِ غُلَامًا، وَأَرْبَعَيْنِ حِينَا، أي زمانًا. وفُهم من قوله

(١) في ز، ك «إعراب».

(٢) في الأصل «عشراً».

(٣) في ظ، ت «أو».

(٤) في ز «النظم».

(٥) في ش، ز، ك «العجز وشمل».

(٦) «والصدر» ساقطة من ظ.

(٧) في ز، ك «إحدى عشرة».

(٨) «منه» ساقطة من ز.

(٩) في ز، ظ، ت «مفرد».

(١٠) في ت (نحو: عشرون ديناراً) والمثال صحيح.

[بواحد]^(١) إلى^(٢) أن حكم النيف على العشرين إلى تسعة وتسعين كحكم عشرين فتقول: أَحَدٌ^(٣) وَعِشْرُونَ^(٤) دِزْهَمًا إِلَى تِسْعَةِ وَتِسْعِينَ دِزْهَمًا. وفهم منه أنه لا يميز بجمع / وفهم من المثال أنه لا يكون إلا منصوباً، واللام في ٢٣٢ التسعين للغاية فهي بمعنى إلى [ثم قال]^(٥):

(ص) وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمَثَلِ مَا * مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّئْتُهُمَا

(ش) يعني أن العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك^(٦) في عشرين وبابه، وشمل قوله: «مُرَكَّبًا» أَحَدَ عَشَرَ وَتِسْعَةَ عَشَرَ وما بينهما. فتقول: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَإِحْدَى^(٧) عَشْرَةَ امْرَأَةً إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ رَجُلًا وَتِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً «وَمُرَكَّبًا» مفعول بميزوا، والضمير فيه عائد على العرب، «وَبِمَثَلٍ» متعلق بميزوا و«مَا» موصولة واقعة على التمييز وصلتها «مُيِّزَ عِشْرُونَ»، والضمير العائد عليها محذوف تقديره: بمثل ما ميز به عشرون «فَسَوِّئْتُهُمَا» تميم للبيت^(٨) لصحة الاستغناء عنه. ثم قال:

(ص) وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدُ مُرَكَّبٍ * يَبْقَى^(٩) الْبَنَاءُ وَعَجَزَ لَدَّ يُغَرَّبُ

(ش) العدد المركب هو أَحَدٌ^(١٠) عَشَرَ، وتسعة عشر وما بينهما إلا اثنتي عَشَرَ وَاثْنَتَيْنِ عَشْرَةَ^(١١) فَإِنَّ عَشَرَ فِيهِمَا بِمَنْزِلَةِ نون الاثنين، ولذلك أُخْرِجَا. فإذا

(١) «بواحد» ساقطة من كل النسخ ما عدا المطبوع. وإثباتها لازم.

(٢) «إلى» ساقطة من ز.

(٣) في ز «إحدى» تحريف.

(٤) في ظ «وعشرين».

(٥) «ثم قال» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(٦) في ظ «كذلك».

(٧) في الأصل «واحد». تحريف.

(٨) «للبيت» ساقطة من ش.

(٩) في الأصل، ز، ظ «يبقى».

(١٠) في ز، ك «إحدى» تحريف.

(١١) في ت «عشر» تحريف.

أضيف العدد المركب^(١) إلى اسم بعده ففيه لغتان: إحداهما^(٢) وهي
 القُصْحى لإبقاء^(٣) البناء. فتقول: هَلِـهْ أَحَدٌ^(٤) عَشْرَكَ وَتِسْعَةَ عَشَرَ زَيْدِ.
 فالبناء^(٥) في الجزأين. وهو المنبّه عليه بقوله: «يَبْقَى^(٦) الْبِنَاءُ». والثانية: بقاء آخر
 الصدر على البناء وإعراب آخر العَجْز فتقول: هَلِـهْ أَحَدٌ^(٧) عَشْرَكَ. بضم الراء
 على أنه معرب، ومَرَزْتُ بِأَحَدٍ عَشْرِكَ بكسر الراء وهو / المنبّه عليها^(٨) ٢٣٢
ب
 بقوله: «وَعَجْزٌ قَدْ يُعْرَبُ^(٩)»، وفُهِمَ مِنْ «قَدْ» أَنَّهَا لُغَةٌ قَلِيلَةٌ^(١٠)، «وَأِنْ
 أُضِيفَ» شرط وجوابه «يَبْقَى^(١١)»، ويجوز ضبط «يبقى» بالألف على أنه
 مرفوع لكون الشرط ماضياً، وبالقاف دون الألف على أنه مجزوم على
 جواب الشرط وهو أحسن وسوّخ الابتداء بعَجْز التفصيل، ثم قال:
 (ص) وَضَعُ مِنَ الثَّيْنِ لَمَّا قَرَأَ إِلَى * عَشْرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا
 وَاخْتِصَفَ فِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ وَمَتَى * ذَكَرْتَ فَادُّكِرْ فَاعِلًا يَغْيِرُ تَا
 (ش) يعني أنَّ أسماء العدد من اثنين^(١٢) إلى عشرة يُصاغ منها وزن

^(١) «المركب» ساقط من ظ.

^(٢) في الأصل «أحديهما».

^(٣) في ز، ت «بقاء».

^(٤) في ز «إحدى».

^(٥) في ز، ظ، ت «البناء».

^(٦) في الأصل، ز، ظ، ت «يبقى».

^(٧) في ز «إحدى»، «إحدى».

^(٨) في ش «عليه».

^(٩) في ز «فيعرب».

^(١٠) البصريون يستصحون البناء عند إضافة العدد المركب، أما الكوفيون فيعربون صدره بحسب مقتضى
 العامل. ويجزؤون العَجْز بإضافة الصدر إليه فيقولون: هَلِـهْ تَحْسَعُ عَشَرَ زَيْدٍ، وَأَقْبَضُ تَحْسَعُ عَشْرَكَ.
 وحيثهم في ذلك سماعهم لقول أبي قُفْعَسِ الأَسَدِي، وأبي الهيثم الغَفَّيْلِي: (مَا تَعَلَّكَ تَحْسَعُ عَشْرَكَ،
 رواه عنهما الفراء سماعاً).

(شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٦٨١ - ١٦٨٢)

^(١١) في الأصل، ز، ظ، ت «يبقى».

^(١٢) في ظ «من واحد».

فاعل كما يُصاغ من الأفعال، فإن كان مذكراً اكتفى به، وإن كان مؤنثاً لحقته^(١) تاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث. فتقول في المذكر: ثَانٍ وثَالِثٌ إلى عَاشِرٍ، وفي المؤنث ثَانِيَةٌ وثَالِثَةٌ إلى عَاشِرَةٍ. وفُهِمَ من قوله^(٢): «مِنْ اثْنَيْنِ» أَنَّ اسم الفاعل المذكر^(٣) لا يُصاغ من أخذ^(٤). و«صُغْ» فعل أمر، «وَمِنْ اثْنَيْنِ» متعلق به، «وَمَا» معطوفة وهي موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين، «وَعَوَّقُ»^(٥) صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير: من اثنين فما فوقها^(٦)، «وإِلَى عَشْرَةٍ» متعلق بصغ «وكَفَاعِلِ» مفعول^(٧) بصغ وهو على حذف الموصوف والتقدير: صغ من اثنين وزناً أو صيغة^(٨) كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير: كفاعل المصوغ من فعل^(٩)، «وَمِنْ» متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر، وإعراب / البيت الآخر^(١٠) واضح، ثم إِنَّ اسم الفاعل من العدد يستعمل^(١١) مفرداً كما تقدم ويُستعمل مضافاً، فيضاف تارةً إلى العدد المشتق منه وتارةً إلى العدد الذي تحته. وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بَيِّنٌ • تُصِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيِّنٍ

(ش) يعني أَنَّ اسم الفاعل من العدد إذا أُضيف إلى موافقه يَجِبُ

(١) في ش «أحقته».

(٢) «من قوله» ساقط من ظ.

(٣) في ز، ت «المذكور».

(٤) في ز «واحد».

قوله: لا يُصاغ من أحد. وذلك لأنَّ الواحد نفسه هو إسم العدد فلا أصل له يكون مصاغاً منه «الهمع ٣١٥:٥، وانظر الإرشاد ٣٦٧:١».

(٥) في الأصل «لوق».

(٦) في ش «لوقهما».

(٧) في ز «متعلق».

(٨) في ز «وصيغته».

(٩) في ت «فعلي».

(١٠) في ش «الآخر».

(١١) في ش «في العدد المذكور قد يُستعمل» وعبارتها أكمل.

إضافته إليه على معنى بعض. فتقول: ثَانِيِ اثْنَيْنِ، وَثَانِيَةُ اثْنَتَيْنِ إِلَى عَاثِرٍ عَشْرَةَ وَعَاثِرَةَ عَشْرٍ^(١)، ومعناه بعض اثنين، وبعض عشرة، «وإن تُرِدْ» شرط «وَيَغْضَ» مفعول بترد، «وَالَّذِي» واقعة^(٢) على العدد المضاف إليه إسم الفاعل صلتها^(٣) «يُنِي» «وَمِنْهُ» متعلق «بَيْنِي»، والضمير العائد على الموصول الهاء في منه، وفي «يُنِي» ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل. والتقدير: وإن ترد بعض الشيء الذي بنى اسم الفاعل منه، «وَتُضِفْ» مجزوم على جواب الشرط، «وَالَّذِي» متعلق بتضف ومفعول تُضِفْ محذوف تقديره: تضف إليه اسم الفاعل من العدد، «وَيُفَلِّ» منصوب على الحال من المفعول المحذوف والتقدير: تضف إليه اسم الفاعل في حال كونه مماثلاً للبعض «أي^(٤)» في معناه، «وَيُنِي» تتميم^(٥) لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثاني^(٦) بقوله:

(ص) وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَكْلُ مِفْلًا مَا * فَوْقَ فَحُكْمِ جَاعِلٍ لَهُ احْكَمَا

(ش) يعني أنك إذا أردت باسم الفاعل من العدد أن يصير العدد / ٢٣٣
الذي تحته مثله فاحكم له أي لاسم الفاعل بحكم جاعل، فإذا كان بمعنى الماضي وجبت إضافته فتقول: هَذَا ثَالِثُ اثْنَيْنِ أَمْسٍ، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز في المضاف إليه النصب والجر فتقول:

(١) في ز، ك «عشرة».

«المشهور أنه لا يجوز إسم الفاعل هذا في موافقه، وذهب الأخفش في أحد قوله، والكسائي وقطرب وتعلب إلى جواز إسمه فتقول: ثَانِيِ اثْنَيْنِ وَثَالِثُ ثَلَاثَةٍ. وقال الأخفش في قوله الموافق للجمهور: العرب لا تقول: خامس خمسة غداً، بالنصب ولا ثان اثنين غداً بالنصب».

الإرتشاف ٣٦٧.

(٢) في ز «واقع».

(٣) في ش، ز، ط، ك، ت «وصلتها».

(٤) في الأصل «وأي».

(٥) قوله: تتميم أي تتميم للبيت، وإضافتها غير لازمة.

(٦) في ش «إلى النوع الثاني» وعبارتها أكمل.

هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ . ينصب ثلاثة وجزها^(١)، وإنما قال: جاعل ولم يقل فاعل تنبيهاً على أنَّ اسم الفاعل بمعنى جاعل، ففيه ما في فاعل وزيادة وهو اسم فاعل حقيقة؛ لأنهم قالوا: رَبَّعْتُ^(٢) الثَّلَاثَةَ أَرْبَعَهُم بمعنى صيرتهم بنفسي أربعة، «وَأِنْ تُرِدْ» شرط، «وَجْعَلْ» مفعول بتردد وهو مصدر مضاف للمفعول^(٣) الأول، «وَمِثْلٌ» مفعول ثانٍ، و«مَا» موصولة واقعة على العدد الأعلى، «وَفَوْقُ» صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير: مثل [ما]^(٤) فوقه أي العدد الأدنى، «والفاء» جواب الشرط^(٥)، «وَحُكْمٌ» مصدر منصوب بـ «أَحْكُمًا»^(٦)، وله متعلق بأحكم^(٧). ثم قال:

(ص) وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ * مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

(ش) يعني أنك إذا أردت بالمركب من أَحَدٍ^(٨) عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ ما أردت بِثَانِيِ^(٩) اثنين من الإضافة على معنى بعض فجاء بتركيبين فتقول: هَذَا ثَانِيِ عَشَرَ اِثْنَيْنِ عَشَرَ وَثَانِيَّةِ عَشْرَةٍ اِثْنَيْنِ عَشْرَةٍ إِلَى تَاسِعِ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ وَتَاسِعَةِ^(١٠) عَشْرَةٍ تِسْعِ^(١١) عَشْرَةٍ بِأَرْبَعَةِ أَسْمَاءٍ^(١٢) كلها مبنية، وفهم

(١) في ظ «وحدها» تحريف.

(٢) في ز «أربعته».

(٣) في ش، ز إلى المفعول.

(٤) «ما» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٥) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

... فحكم جاعل له أحكاماً.

(٦) في الأصل، ش، هـ، ظ، ت «أحكم».

والمثبت أدق كما في ز، ك والألفية.

(٧) في الأصل، ش، هـ، ظ، ت «أحكم» وما أثبت أدق كما في الألفية، ز، ك.

(٨) في الأصل «إحدى» تحريف.

(٩) في ك «ثان».

(١٠) في ك «وتاسع».

(١١) في ز «تسعة».

(١٢) في ز، ك «ألفاظ».

البناء فيها من قوله: «بِتَرْكِيْبَيْنِ»^(١)، فإن التركيب يقتضى البناء، والمركب الأول / مضاف إلى المركب^(٢) الثاني إضافةً ثانی [إلى]^(٣) اثْنَيْنِ، $\frac{٢٣٤}{١}$ هذا هو الأصل، ويجوز فيه وجهان آخران، أشار إلى الأول منهما^(٤) بقوله:

(ص) أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضِفْ * إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَتَوَيَّ يَفِي

(ش) يعني أو تضيف^(٥) فاعلاً بحالتيه أي^(٦) من التكدير والتأنيث إلى المركب الثاني فيعرب الأول لزوال التركيب وهو المراد بقوله: «بِمَا تَتَوَيَّ»^(٧) يَفِي. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) وَشَاغَ الْإِسْمَانَا بِحَادِي عَشْرًا * وَتَحْوِيهِ ...

(ش) يعني أنه يحذف من المركب الأول العَجْر، ومن المركب الثاني الصدر، وفيه حيثل ثلاث أوجه: بناؤهما وهو المشهور، وإعراب الأول وبناء الثاني، وإعرابهما^(٨)، وفهم من

(١) في الأصل، هـ «تركيبين» تصحيف.

في ش، ز، ك «قوله فجىء بتركيبين» أكملت عبارة الألفية.

(٢) في ش «للمركب».

(٣) «إلى» تكملة من ش، ز، ط، ك، ت.

(٤) في ز «منها».

(٥) في ش «أضف».

وفي ك، ت «تضيف».

(٦) «أي» ساقطة من ز.

(٧) في الأصل «ينوي» تصحيف.

(٨) في ش «وإعرابهما معاً».

قال الأشموني: «أي ثاني عشر إلى تاسع عشر وفي التأنيث حادية عشرة إلى تاسعة عشرة. فتذكر

اللفظين مع المذكر وتوثنهما مع المؤنث. وفيه حيثل وجهان:

الأول: أن يعرب الأول وينى الثاني. حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائي ووجهه أنه حذف

عجز الأول فأعربه لزوال التركيب ونوى صدر الثاني فبناءه ولا يُقاس على هذا الوجه لقلته.

وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا مردود بأنه لا دليل

حيثل على أن هذين الإسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الأول. والثاني أن تعربهما معاً =

المثال^(١) أن «عَشَرَ»^(٢) مبنى لنطقه به مفتوحاً، فيحتمل الأول والثاني دون الثالث لاحتمال أن يكون «حَادِي» مبنياً أو معرباً لعدم الحركة فيه، وفائدة التمثيل «بحَادِي» التنبيه على أنه مقلوب وأصله «واحد» ونحوه، أي ونحو^(٣) «حَادِي عشر» فتقول: حَادِي عَشَرَ وحَادِيَّةَ عَشْرَةَ^(٤) إلى تَاسِعَ عَشَرَ وتَاسِعَةَ عَشْرَةَ^(٥)، و«إِنْ أَرَدْتَ» شرط، «وَمِثْلَ» مفعول بأردت^(٦)، «وَمُرَكَّباً» حال من «مِثْلَ»، ويجوز أن يكون «مُرَكَّباً» مفعولاً^(٧) بأردت^(٨)، «وَمِثْلَ ثَلَاثِي اثْنَيْنِ» نعت لمركب، فهو نعت النكرة تقدم عليها فانتصب على الحال، «والفاء»^(٩) وما بعدها جواب الشرط، و«أَوْ» عاطفة جملة على جملة، «وَفَاعِلًا» مفعول بأضف، و«بِخَالَتَيْهِ» في موضع الصفة لفاعل^(١٠) / «وَالْيَ مُرَكَّب»^(١١) متعلق بـ ٢٣٤ ب. بأضف، «وَبِمَا» متعلق بيفى، و«يَفِي» في موضع الصفة للمركب^(١٢) «ونحوه»^(١٣) معطوف على «حَادِي عَشْرًا»^(١٤). ثم قال:

= مقدراً حذف عجز الأول وصدر الثاني لزوال مقتضى البناء فيهما فيجر الأول على حسب العوامل، ويجر الثاني بالإضافة.

شرح الأسموني ٧٦:٤.

(١) في ز «المثال الثاني».

(٢) في ك «عشرًا».

(٣) في ظ «نحو».

(٤) في ظ «وحادية عشر» والمثبت أصبح لأن «حادية» لا تستعمل إلا مع «عشرة» و«عشرين وأخواتها».

(٥) في ظ «وتاسعة عشر».

(٦) في ظ «بترد» تحريف.

(٧) في ز «مفعول».

(٨) في ظ «بترد» تحريف.

(٩) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«... فجاء بتركيبين».

(١٠) في ز «لفاعلا».

(١١) في الاصل، ش، هـ، ك «المركب» وما أثبت أدق كما في ز، ظ، ت، والالفية.

(١٢) في ش، ز، ظ، ك، ت «المركب».

(١٣) في الاصل، ش، هـ، ك «نحوه».

(١٤) في الاصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «عشر» وما أثبت أولى كما في ز والالفية.

(ص) ... * ... وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا
وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ * بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُغْتَمَذُ

(ش) يعني أنَّ اسم الفاعل من العدد إذا ذكر مع عشرين^(١) وبابه يعني العقود إلى التسعين يذكر بحالتيه من تذكير وتأنيث قبل الواو فتقول: حايدى وَعِشْرُونَ وَحَادِيَّةٌ وَعِشْرُونَ إِلَى تَاسِعٍ وَتِسْعِينَ وَتَاسِعَةً وَتِسْعِينَ. «وَقَبْلَ» متعلق «هاذْكُرَا» والألف في «اذْكُرَا» بدل من نون التوكيد الخفيفة، «وَبَابِهِ» معطوف على «عِشْرِينَ» والفاعل مفعول باذْكُرَا، «وَمِنْ لَفْظِ» «وَبِحَالَتَيْهِ» متعلقان أيضاً باذْكُرَا.



(١) لِي ظ (العشرين).

(كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذَا)

(ش) إنما ذكر هذا الباب بعد العدد؛ لأن هذه الألفاظ كناية عن العدد وبدأ منها «بكم» وهي على قسمين: استفهامية وخبرية^(١)، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(١) لم يذكر الشارح أوجه الاتفاق والاختلاف بين كم الاستفهامية وكم الخبرية حيث إنهما يتفقان في ستة أمور وهي:

- ١ - أنهما إسمان لعدد مبهم الجنس والمقدار والكمية.
- ٢ - أنهما مبهمان، وسبب البناء في الاستفهامية تضمنها معنى حرف الإستفهام، وفي الخبرية لمشابهة حرف التكثير «رب» والبناء فيهما على السكون وهو الأصل في البناء.
- ٣ - يفتقران إلى ميم لإنهاءيهما.
- ٤ - أن ميميهما يجوز حذفه إذا دل عليه دليل، بخلاف لمن منع حذف تميز الخبرية إلا إذا قدر منصوباً.
- ٥ - أنهما يلزمان المصدر. فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر.
- «قال المرادى ٣٢٣: ٤ وحكى الأخفش: أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية نحو ملكت كم غلام، قيل هي من القلة فلا يُقاس عليها والصحيح جواز القياس عليها لأنها لغة».
- ٦ - أنهما يشتركان في وجوه الإعراب. فإن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة، وإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة وهي مبتدأ إن لم يلها فعل أو وليها فعل لازم، ومفعولة إن وليها فعل متعد. ويترقان في ثمانية أمور:
- (١) تميز الاستفهامية: أصله النصب وتميز الخبرية: أصله الجر.
- (٢) تميز الاستفهامية مفرد، وتميز الخبرية يكون مفرداً وجمعاً.
- (٣) الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائر في السعة، والفصل بين الخبرية ومميزها يكون في الضرورة.
- (٤) أن الاستفهامية لا تدل على تكثير، أما الخبرية فالتكثير.
- (٥) الكلام في الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلاف مع الاستفهامية
- (٦) الخبرية تختص بالماضي كقول: «فعلت».
- (٧) الاستفهامية تحتاج إلى جواب، أما الخبرية فالكلام معها لا يستدعي جواباً.
- (٨) الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهزة يقال: كم حبيب لي خمسون بل ستون.
- بخلاف المبدل من الاستفهامية حيث يقال كم مائة أعشرون أم ثلاثون؟
- انظر شرح للمرادى ٣٣٢: ٤ وما بعدها، وشرح التصريح ٢٧٨: ٢ وشرح الأسموني ٨٤: ٤

(ص) مَيِّزُ فِي الْإِسْتِفْهَامِ كَمْ بِمَثَلِ مَا * مَيِّزَتْ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا

(ش) يعني أن «كم» الاستفهامية تميز بمثل^(١) ما ميز به «عشرون» يعني بمفرد^(٢) منصوب فتقول: كَمْ دِرْهَمًا عِنْدَكَ؟ وَكَمْ شَخْصاً سَمَا؟ وَفْهَمَ مِنْ قَوْلِهِ: فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَنَّهَا تَقْدِرُ بِهَمْزَةٍ الْإِسْتِفْهَامِ وَالْعَدَدِ، فَإِذَا قُلْتَ: كَمْ شَخْصاً سَمَا؟^(٣) فَتَقْدِيرُهُ: أَعِشْرُونَ شَخْصاً أَمْ ثَلَاثُونَ أَمْ أَقَلُّ أَمْ أَكْثَرُ سَمَا.

٢٣٥

(وَفِي الْإِسْتِفْهَامِ) متعلق بـ «مَيِّزُ»^(٤) «وَكَمْ» مفعول بميز^(٥)، «وَمَا» موصولة / أ واقعة على تمييز عشرين، صلتها^(٦) «مَيِّزَتْ عِشْرِينَ» والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره: بمثل ما ميزت به، ويجوز أن تكون^(٧) «مَا» مصدرية والتقدير: ميز^(٨) بمثل تمييز عشرين. ثم قال:

(ص) وَأَجْزَأُ أَنْ تَجْزُءَ مِنْ مُضْمَرٍ * إِنَّ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفٍ جَرَّ مُظْهَرًا

(ش) يعني أن تمييز «كم» الاستفهامية يجوز جره بمن مضمرة، بشرط أن يدخل على «كم» حرف جر ظاهر نحو: يَكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ؟ أَي: يَكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ. فحذفت^(٩) «مِنْ» وبقي عملها وشمل قوله: «حَرْفٍ جَرَّ» سائر حروف الجر نحو: عَلَى كَمْ قَرَسٍ رَكِبْتَ، وَإِلَى كَمْ مَذْهَبٍ انْتَهَيْتَ^(١٠)،

(١) «بمثل» ساقط من ت.

(٢) قال الأشموني ٧٩: ٤ «أما الأفراد فلازم مطلقاً خلافاً للكوفيين، فإنهم يجيزون جمعه مطلقاً. وفصل بعضهم فقال: إن كان السؤال عن الجماعات نحو: كم غلاماً لك. إذا أردت أصنافاً من الغلمان - جاز ولا فلا. وهو مذهب الأخفش» وانظر شرح التصريح ٢٧٩: ٢.

(٣) ما بعد «في الإستفهام» إلى هنا ساقط من ت.

(٤) في ش «وفي الإستفهام وبمثل متعلقان به» وعبارتها أدق.

(٥) «وكم مفعول بميز» ساقط من ظ.

(٦) في ش، ز، ط، ك، ت «وصلتها».

(٧) في الأصل «يكون».

(٨) في ط، ت «ميزت».

(٩) في ز «فحذفت».

(١٠) في ت «انتهيت».

وفى كَمْ دَارٍ جَلَسَتْ. ونحوها، وفهم من قوله: «وَأَجَزُ»^(١) أَنَّ تَجْرَهُ»^(٢)، أَنَّ
بجوه غير لازم فتقول: يَكَمْ دِرْهَمًا اشْتَرَيْتَ. بالنصب، وفهم منه أيضاً أنه
يجوز إظهار مِّن فتقول: يَكَمْ مِّن دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَهُ»^(٣) «وَأَنَّ تَجْرَهُ» في موضع
نصب بأَجَز، والضمير في تَجْرَ عائد على التمييز، «ومِن» فاعِل بـ «تَجْرَهُ»^(٤)
«وَمُضْمَرًا» حال من «مِن» «وَلِإِنْ وَلَيْتَ» شرط، «وَكَمْ» فاعِل بوليت «وحروف
بجَرٍّ» مفعول بوليت، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل
إلى حكم الخبرية فقال:

(ص) وَاسْتَعْمَلَهَا مُخْبِرًا كَقَوْلِهِ * أَوْ مِائَةِ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً

(ش) يعني أَنَّ «كَمْ»^(١) الخبرية هي بمنزلة عدد مفرد^(٢) فتستعمل تارةً
بمنزلة «عشرة» فيكون تمييزها جمعاً نحو: كَمْ رِجَالٍ عِنْدِي. وَكَمْ عَبِيدٍ
مَلَكَتْ وتارةً بمنزلة «مائة» فيكون تمييزها مفرداً نحو: كَمْ امْرَأَةٍ / عِنْدِي وَكَمْ ^{٢٣٥}
عَبِيدٍ مَلَكَتْ^(٨)؛ «فَكَمْ رِجَالٍ» مثال لاستعمالها استعمال «عشرة».

وكَمْ مره مثال لاستعمالها استعمال «مائة»، وَمَرَّةً لغة في المرأة. نُقِلَتْ^(٩)
فتحة^(١٠) الهمزة إلى الراء^(١١) وحذفت الهمزة، ومعنى «كَمْ» الخبرية الدلالة

(١) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «أَجَز» تصحيف.

(٢) «وَأَنَّ تَجْرَهُ» ساقط من ت.

(٣) في ز، ك «اشتريت».

(٤) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «بجَرٍّ».

والمثبت أدق كما في ز، والألفية.

(٥) في ش، ظ، ك ومرة.

(٦) في ظ «حكم» تحريف.

(٧) في ش «المفرد».

(٨) لما بعد «ملكيت» إلى هنا ساقط من ك، ت.

(٩) في ت «بقلب».

(١٠) في ظ «حركة».

(١١) في الأصل «الواو» تحريف.

على التكثير. فإذا قلت: كَمْ غُلَامٍ مَلَكَتْ. فمعناه: كثير من الغلمان ملكت.
«ومُخَيَّرًا» حال من الضمير المستتر في «اسْتَعْمَلْنَهَا»، والكاف متعلقة
باستعملنها، و«مِائَةً» معطوف على عشرة ثم قال:
(ص) كَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا ... *

(ش) يعني أَنَّ «كَأَيِّنْ»^(١) وَكَذَا مثل «كَمْ» الخبرية في الدلالة على تكثير
العدد وفي الافتقار إلى تمييزها^(٢)، إلا أن تمييزهما^(٣) مخالف لتمييز «كَمْ»
وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَيُنْتَصِبُ * تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلَ مِنْ تُصِيبُ

(ش) يعني أَنَّ تمييز «كَأَيِّنْ وَكَذَا» إما منصوب نحو: كَأَيِّنْ رَجُلًا رَأَيْتَ
[وَكذَا رَجُلًا رَأَيْتَ]^(٤)، أو مجرور بمن نحو: كَأَيِّنْ مِنْ رَجُلٍ رَأَيْتَ. إلا أَنَّ
النصب بعد «كَذَا» أكثر، والجر «بَيْنَ» بعد «كَأَيِّنْ» أكثر كقوله - تعالى: -
(وَكَأَيِّنْ مِنْ قَوْمٍ)^(٥)

وهو في القرآن كثير. «وَكَأَيِّنْ وَكَذَا»^(٦) مبتدأ وخبره «كَمْ»، «وَيُنْتَصِبُ»
جملة مستأنفة، و«ذَيْنِ» إشارة إلى «كَأَيِّنْ وَكَذَا»، «وَأَوْ» للتفصيل ويحتمل أن
تكون للإباحة إذا أُوِّلَ «يُنْتَصِبُ» بالنصب فيكون التقدير: انصب تمييز ذين أو
صل به من.

(١) «كَأَيِّنْ»، و«كَأَيَّ» تصح كتابتها بالوجهين.

(٢) في ش، ز، ك، ت «تمييز».

(٣) في ز «تمييزها».

(٤) «وكذا رجل رأيت» تكملة من ظ.

وفي ش، ز، ك «وكذا رجال رأيت».

(٥) سورة الحج آية: ٨٨.

وفي ش، ظ، ت «وكأين من آية» سورة يوسف. آية: ١٠٥.

(٦) في ت «وكم» خطأ من الناسخ.

(الحكاية)

(ش) ذكر في هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية:

الحكاية «بأَيِّ»، و«بِمَنْ»، و«حكاية العلم» بعد «مَنْ» وبدأ «بأَيِّ» فقال: / $\frac{236}{1}$
(ص) إْحْكِ بِأَيِّ مَا لِمَنْكُورٍ شِئْلُ * عَنْهُ يَهَا فِي الْوَقْفِ أَرْحِينَ تَصِلُ

(ش) في الحكاية «بأَيِّ» لغتان: إحداهما: وهي الفصحى أن يحكى بها وصلاً ووقفاً [من مذكور]^(١) [منكور]^(٢) [ما له]^(٣) من إعراب وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع تصحيح موجود فيه أو صالح لوصفه كقولك لمن قال: رَأَيْتُ رَجُلًا وَامْرَأَةً وَغُلَامَيْنِ وَجَارَتَيْنِ وَبَيْنَيْنِ^(٤) وَهَنَاتٍ أَلْمَا وَأَلْمَةً وَأَلَيْنِ وَأَلَيْنِ وَأَلَيْنِ وَأَلِيَّاتٍ، والأخرى أن يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط، وقوله: «إْحْكِ بِأَيِّ» محتمل لهما، والذي ينبغي أن يحمل عليه كلامه الأولى؛ لكونها أفصح ولذكره ذلك^(٥) بعد في «مَنْ».

و«مَا» مفعول «إْحْكِ» وهي موصولة واقعة على الحروف الحكية وصلتها

(١) «من مذكور» تكملة من هـ .

وفي ش، ط، ك، ت «من مذكور» فحريف.

وفي ز «ما لِمَنْكُورٍ».

(٢) «منكور» تكملة من ز، ت.

وفي الأصل، ش، هـ، ط، ك «لِمَنْكُورٍ».

(٣) «ما له» تكملة م ش، ك.

(٤) في ز «وبنتين».

(٥) في ط «ولذلك ذكره».

لِئَنْكُورٍ» أي ما ثبت للمنكور^(١)، و«سُجِّلَ» في موضع الصفة لمنكور، «وَعَنَهُ» متعلق بسُجِّلَ، والهاء عائدة على منكور وهي^(٢) الرابطة بين الصفة والموصوف «وَبَهَا» متعلق بسُجِّلَ، «وَمَا» عائدة على^(٣) «أَيَّ»، «وَفِي الْوَقْفِ» و«حِينَ» متعلقان بإخحك. ثم انتقل إلى الحكاية «بَمَنْ» فقال:

(ص) وَوَقَفَا أَحَكَّ مَا لِيَنْكُورٍ بِمَنْ * وَالْثَوْنُ حَرَكٌ مُطْلَقاً وَأَشْبَعُنْ

(ش) يعني أَنَّ «مَنْ» يحكى به في الوقف دون الوصل^(٤) ما للمسئول عنه المنكور من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما، وتشبع الحركة في الأفراد وذلك كقولك لمن قال: قَامَ رَجُلٌ مَثْوٍ^(٥)، وَرَأَيْتُ رَجُلًا مَتَا، وَمَزَزْتُ بِرَجُلٍ مَتَى. «وَمَا» مفعول «إِخْحَكْ» وهي موصولة وصلتها «لِيَنْكُورٍ»، و«بِمَنْ» متعلق / ٢٣٦
بإخحك، «وَوَقَفَا» مصدر^(٦) منصوب على الحال من فاعل إخحك المستتر «وَالْثَوْنُ» مفعول بحرك، «وَمُطْلَقاً» نعت لمصدر محذوف أي تحريكاً مطلقاً يعني بالحركات الثلاث، «وَأَشْبَعُنْ» معطوف على «حَرَكٌ» هذا حكم حكاية المفرد المذكور، وأما المثني فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَقُلْ مَتَانِ وَمَتَيْنِ بَعْدَ لِي * إِلْفَانِ بِابْتَيْنِ^(٧) وَسَكُنٌ تَغْدِيلِ

(ش) يعني أنك إذا قلت لي: «إِلْفَانِ بِابْتَيْنِ»، وأردت حكاية هذين الاسمين قلت: «مَتَانِ» في حكاية «إِلْفَانِ»، و«مَتَيْنِ» في حكاية «ابْتَيْنِ» ولما

(١) في ش، ز، ك، ت «لنكور».

(٢) في ت «وهو» تحريف.

(٣) ما بعد «عائدة على» هنا مناقض من ك.

(٤) «مَنْ» إذا وَصِلَتْ لم يُخْحَكْ بها، وتكون بلفظ واحد في الجميع فقول: مَنْ يَا فُي.

(٥) في ز «مَثْوٍ» تحريف.

(٦) «مصدر» ساقطة من ت.

(٧) في ش، ز، ط، ك، ت «كاهنين»

والمثبت أدق كما في الأصل، هـ، والألفية.

لم يتمكن له النطق بسكون^(١) النون من «مَتَانٍ وَمَتَيْنٍ» في النظم إذ^(٢) لا يجمع فيه بين ساكتين نطق بهما محركين للضرورة. ثم نَبَّهَ على أنهما يسْكُنَانِ إذ لا يُحْكِي بها إلا وقفا^(٣)، والوقف متضمن السكون «وَمَتَانٍ وَمَتَيْنٍ» مفعول «بَقُلْ»، والمراد قل هذين اللفظين، «وَالْفَانِ» مبتدأ وخبره في الجرور قبله، «وَبَاتَيْنِ»^(٤) نعت لإلفان، وهو على حذف القول والتقدير: بعد قولك لى الفان، «وَتَعْدِيلِ» مجزوم في جواب الأمر. ثم انتقل إلى حكاية المفرد المؤنث فقال:

(ص) رَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتْ يَنْتُ مَنَّةً * ...

(ش) يعني أنك تقول في حكاية مَنْ قَالَ^(٥): أَتْ يَنْتُ مَنَّةً. بهاء ساكنة وأصلها التاء، لكن الوقف^(٦) أوجب^(٧) رجوعها هاء. ثم انتقل إلى تنبيه المؤنث فقال:

(ص) ... * وَالثَوْنُ قَبْلَ تَا^(٨) الْمَشَى مُسَكَّنَةٌ^(٩)

(ش) يعني أنه يُقال تنبيه المؤنث «مَتَتَانٍ» بتسكين / النون فتقول في ^{٢٣٧}_أ حكاية: جَاءَتْ امْرَأَتَانِ مَتَتَانِ، وَرَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ^(١٠)، وَمَرَزْتُ بِامْرَأَتَيْنِ مَتَتَيْنِ هذه هي اللغة الفصحى. وفيها لغة أخرى أشار إليها بقوله:

^(١) «سكون» ساقط من ت.

^(٢) في ت «أي».

^(٣) في ش «إلا في الوقف».

^(٤) في ز، ط، ت «وكائين» تصحيف.

^(٥) في ك «مَنْ لَمْ قَالَ».

^(٦) في ز، ك «في الوقف».

^(٧) في ز «وجب» وفي ت «أوجب».

^(٨) في ط، ت «باء» تصحيف.

^(٩) في ط «ساكنة» تحريف.

^(١٠) في ز، ك، ت «ورأيت امرأتين متتين» وصارتها أكمل.

(ص) وَالْفَتْحُ نَزْرٌ ... * ...

(ش) يعني فتح النون «ونَزْرٌ»^(١) أي قليل. فتقول على هذه^(٢) اللغة في قَامَتْ امْرَأَتَانِ مَنَتَانِ^(٣) بالفتح «ومَنَّة» مفعول بقل كما تقدم في البيت الذي^(٤) قبله، «والثَوْنُ» مبتدأ وخبره «مُسْكَنَةٌ»، والجملة في موضع الحال من «مَنَّة» «وَقَبْلَ» متعلق بمسكنه، «وَالْفَتْحُ نَزْرٌ» جملة من مبتدأ وخبر مستأنفة. ثم انتقل إلى حكاية جمع المؤنث فقال:

(ص) ... وَصِلِ الثَّاءُ وَالْأَلِفُ * بِمَنْ^(٥) بِإِثْرِ ذَا يَنْشُوءُ كَلِفٌ

(ش) يعني أنك تزيد في حكاية جمع المؤنث على النون من «مَنَّة» «أَلِفًا» وَتَاءً فتقول لمن قال: جَاءَتْ نِسْوَةٌ مَنَاتٍ ولمن قال: ذَا بِنْسُوةٍ كَلِفٌ مَنَاتٍ باسكان التاء أيضاً، لما علمت من أن «مَنْ» لا يُحكى بها إلا في الوقف، «والتَّاء» مفعول «يَصِلُ»، «وَالْأَلِفُ» معطوف على التاء، و«ذَا» مضاف إليه على حذف القول والتقدير: بإثر^(٦) قولك ذَا^(٧)، «وَكَلِفٌ» خبر «ذَا»، و«يَنْشُوءُ» متعلق بكلف ويحتمل أن يكون اسماً وفعلًا ماضياً. ثم انتقل إلى حكاية جمع المذكر^(٨) فقال:

(ص) وَقُلْ مَثُونٌ وَمَتَيْنٌ مُسْكِنَا * إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ لُطْنَا

(ش) إذا قيل^(٩): جَاءَ قَوْمٌ لِقَوْمٍ قلت في حكاية قوم المرفوع «مَثُونٌ»

(١) في ش، ز، ك، ت «نزر».

(٢) في ز، ك «في هذه».

(٣) ورأيت امرأتين - ومررت بأمرأتين متنتين. جرأ ونصباً.

(٤) «الذي» ساقطة من ش.

(٥) في الأصل «من» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٦) في ز «وإثر».

(٧) في ت «إذا».

(٨) في ش «المذكر السالم».

(٩) «قيل» ساقطة من ز.

٢٣٧
ب

وفي حكاية قوم الجرور «مَنِين» بسكون / النون فيهما أيضا.

و«مَثُونٌ وَمَنِينٌ» مفعول بقل كما تقدم، و«مُشِكِّتًا» حال من الضمير المستتر في قُلْ، «وَقُطْنَا» نعت لقوم الجرور فهو جمع «قَطِئْنَ»^(١) ووزنه «فُطُنَاء» بضم الفاء وفتح الطاء نحو: كُرَمَاء^(٢)، ولا يصح أن يكون «فُطُنَاء»^(٣) بضم الطاء، لأن منعوته مجرور. ثم قال:

(ص) وَإِنْ تَصِلُ لِلْفُطْنِ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ * ...

(ش) هذا تصريح بما فهم من قوله: «وَوَقَفَاءً» فتقول: مَنْ يَا فَتَى فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا^(٤)، وقد جاء «مَثُونٌ»^(٥) في ضرورة الشعر وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) ... * وَتَادِرُ مَثُونٌ فِي نَظْمٍ عَرِيفٍ.

(ش) أشار به^(٦) إلى قول^(٧) الشاعر:

٢٠٨. أَتَوَا نَارِي قُلْتُ مَثُونٌ أَتَيْتُمْ * فَقَالُوا: الْحَيَّ قُلْتُ جِئُوا ظَلَامًا^(٨)

(١) وقوله: لقوم قُطْنَا، قال في المصباح قُطِئْنَ للأمر يَفُطِنُ من باب تعب وقتل قُطْنَا فهو قُطِئْنَ والجمع قُطْنٌ بضمين ولم يذكر جمعه على فعلاء كما قال هذا الشارح، فإذا تبين أن له الجمع المذكورين فهتمين هنا جمعه على فعلاء كما قال؛ لأنه لو جمع على مقابلة ظهر إعرابه
انظر حاشية الملوي على المكودي ١٩١: ٢.

(٢) في ش زيادة «كرماء» وقصره ضرورة زيادة لا تفيد.

(٣) ما بعد «فطناء» إلى هنا ساقط من ك.

(٤) انظر هامش (٤) عند قوله: ووقفا أحك ما لمنكور من.

(٥) «مَثُونٌ» ساقطة من ز.

وفي الأصل، هـ، ز، ت «مَثُونًا» والمثبت من ش، ط، ك أدق.

(٦) «هـ» ساقط من ز.

(٧) في ز، ك «لقول».

(٨) نسبه المكودي لتأبط شراً وقيل لخدع بن سنان الغساني. وقيل لشمر بن الحارث الضبي، وذكره

المكودي في باب الوقف بلا نسبة.

وروى عجز البيت:

=

وهو^(١) لتأبط شراً. «وإن تصِلْ» شرط جوابه^(٢) الجملة من قوله «فَلْفُظٌ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ»، «وَنَادِيٌّ» خبر مقدم، والمبتدأ «مَثُونٌ»، و«عُرِفُ» في موضع الصفة لنظم «وفى نَظْمٍ» متعلق بنادر. ثم انتقل إلى النوع الثالث من الحكاية فقال: (ص) وَالْعَلَمُ أَخِيكَيْتُهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ *^(٣)

(ش) يعني أَنَّ الْعَلَمَ إذا سئل عنه «بَمَنْ» [حكى إعرابه بعدها]^(٤) فتقول: لمن قال: قَامَ زَيْدٌ: مَنْ زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا: مَنْ زَيْدًا، وَمَرَزْتُ بِزَيْدٍ: مَنْ زَيْدٍ. برفع الأول، ونصب الثاني، وجر الثالث، وذلك^(٥) بشرط أن لا يدخل على «مَنْ» حرف عطف. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * إِنَّ عَرَبْتَ مَنْ عَاطَفَ بِهَا اقْتَرَنَ

(ش) فإذا قيل: رَأَيْتُ زَيْدًا وَمَرَزْتُ بِزَيْدٍ قلت: وَمَنْ زَيْدٌ بالرفع فيهما لدخول حرف العطف على «مَنْ»، وقوله: «أَخِيكَيْتُهُ»، يريد / جوازاً، فإن فيه لغتين: لغة «أهل الحجاز» الحكاية، ولغة بنى تميم^(٦) الرفع^(٧).

«وَالْعَلَمُ» مفعول بفعل مضمر يفسره أَخِيكَيْتُهُ، «وَمِنْ بَعْدِ» متعلق بأَخِيكَيْتُهُ، «وإن عَرَبْتَ» شرط محذوف الجواب للدلالة ما تقدم عليه.

= (فقالوا: الجن. قلت صموا صباحا)

والصحيح أنه لتأبط شراً فقد ورد في ديوانه ٢٥٦:٢ وانظر اللسان «من» والكتاب ٤١١:٢ وشرح أبيات الكتاب للسيرافي ١٨٣:٢ وشرح ابن عقيل ٤٢٦:٢ وشرح الأشموني ٩١:٤. والقياس في «مَثُونٌ» في هذا البيت «مَنْ أَلْقَمُ».

(١) في ت «هو».

(٢) في ظ «وجوابه».

(٣) أكمل بيت الألفية في ش «إن عربت من عاطف بها اقترن».

التكملة هنا غير لازمة، لأنها ستذكر في موضعها.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(٥) «وذلك» ساقط من ش.

(٦) في ز، ك، زيادة «بنى تميم عدمها لأنهم يحكون العلم المستول بعد «من» مرفوعاً، لأنه مبتدأ خبره من أو خبر مبتدؤه مَنْ فلو قلت: ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب» والزيادة هنا تفيد.

(٧) الرفع» ساقطة من ز.

(التَّائِيْث)

(ش) التَّائِيْثُ^(١) فرع التذكير ولذلك يحتاج إلى علامة. وإلى ذلك^(٢) أشار بقوله:

(ص) عَلَامَةُ التَّائِيْثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ * ...

(ش) فذكر للتَّائِيْثِ علامتين، ثم إنَّ «تاء» تكون ظاهرة كفاطمة وقصعة^(٣) وتكون مقدرة. وإلى ذلك^(٤) أشار بقوله:

(ص) ... * وَفِي أَسْمَاءٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ

(ش) يعني أنَّ بعض الأسماء لا تكون فيها «تاء» ظاهرة بل مقدرة وسواء كان لمن يعقل كهند، ولمن^(٥) لا يعقل كَكَيْف. «وَعَلَامَةُ» مبتدأ، وخبره «تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ»، والواو في قَدَّرُوا عائد على العرب أو على النحويين «وَأَسْمَاءٍ» جمع أسماء، فهو جمع الجمع، ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير فقال:

(ص) وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ * وَنَحْوِهِ كَالرَّذِّ فِي التَّضْمِيرِ

(ش) فالضمير نحو: الْكَتِفُ أَكَلَتْهُهَا. فتعلم أنَّ الكتف مؤنث لإعادة ضمير المؤنث عليه «وَنَحْوِهِ» أي نحو^(٦): «الضمير» كالرَّذِّ فِي التَّضْمِيرِ أي

(١) «التَّائِيْثُ» ساقطة من ش.

(٢) في ز «ولذلك».

(٣) في ش «وقصعة ولا إشكال».

(٤) في ز «ولذلك».

(٥) في هـ ، ز ، ط ، ت «أو لمن» حبارتها أدق.

(٦) في ش ، هـ ، ز ، ط ، ك ، ت «ونحو».

كرد التاء^(١) في التصغير نحو: هُنَيْدَة [في تصغير هند]^(٢) «وَكُنَيْفَة» في تصغير كَنْف، ومما يُعلم به التقدير أيضا: إسم الإشارة نحو: هَـذِهِ هِنْدٌ وَتِلْكَ كَنْفٌ، وإعراب البيت واضح، ثم إنَّ تاء التانيث لها فوائد، وأصلها «التاء» الفارقة بين المذكر والمؤنث، وتكون في الأسماء نحو: رَجُلٌ / وَرَجُلَه، وَفَتَى ^{٢٣٨}_ب وَفَتَاة، وفي الصفات وهي أكثر نحو: ضَارِبٌ وَضَارِبَةٌ، وَفَرِحَ وَفَرِيحَةٌ، إلا أنها لم تلحق بعض الصفات. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَلَا تَلِيَّ فَارِقَةً فَعُولًا * أَضْلًا وَلَا مِفْعَالَ وَمِفْعِيلًا^(٣)

كذلك مِفْعَلٌ *

(ش) فذكر أربعة^(٤) لا تلحقها التاء الفارقة:

الأول^(٥): «فَعُول» وقيده بالأصل، والمراد به اسم الفاعل، فإنه أصل لاسم المفعول وذلك نحو: رَجُلٌ صَبُورٌ وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ. واحترز بقوله: «أَضْلًا» من اسم المفعول، فإنَّ تاء الفرق تلحقه نحو: رَكُوبٌ وَرَكُوبَةٌ، لأنه بمعنى مَرْكُوب^(٦).

الثاني: «مِفْعَال» نحو: رَجُلٌ مِفْطَارٌ وَامْرَأَةٌ مِفْطَارٌ^(٧)

الثالث: «مِفْعِيل» نحو: مِفْطِيرٌ، و^(٨) مِفْطِيقٌ.

(١) في ت «الياء».

(٢) في تصغير هند» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت. وفي ظ «تصغير هند».

(٣) في ش، ك، ت «ولا مفعال أو مفعيلا» تحريف.

(٤) في الأصل، ظ، ت «خمس» وهي صحيحة.

إلا أنَّ ما أثبت من بقية النسخ أدق، لأنه يشير إلى الوزن الخامس فيما بعد عند قوله ومن فعل كفتيل

إن تبع ...

(٥) في هـ، ز «الأولى».

(٦) في ظ «مركب» تحريف.

(٧) في ز «معطبا» سقطت الراء سهواً.

(٨) في ز «أو منطيق».

الرابع: «مِفْعَل» نحو: يَغْشَم، ولم يقيد الثلاثة كما قيد الأول؛ لأنها لا تكون أسماء^(١) مفاعيل. وفاعل «تَلَى» ضمير عائد على التاء، «وَفَارِقَةً» حال من ذلك^(٢) الضمير، «وَفَعُولًا» مفعول بتلى، «وَأَضْلًا» حال من فعولاً^(٣) «وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلَةَ»^(٤) معطوفان على «فعولاً»، «وَمِفْعَلٌ» مبتدأ، خبره^(٥) «كَذَلِكَ»، وقد لحقت تاء الفرق بعض^(٦) هذه الأوزان شذوذًا. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَمَا تَلِيهِ * قَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ

(ش) قالوا: عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ، وَمِسْكِينٌ وَمِسْكِينَةٌ، وَمِيقَانٌ وَمِيقَانَةٌ^(٧).

و«ما» مبتدأ وهي موصولة واقعة على الأوزان المذكورة وصلتها تليه والضمير العائد على الموصول الهاء^(٨) في تليه، «وَقَا الْفَرْقِ» فاعل / بتليه، «وَشْدُوذٌ»^(٩) فيه مبتدأ، وخبره في موضع خبر «ما»، ثم أشار إلى الوزن الخامس فقال:

(ص) وَمِنْ لَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ * مَوْصُوفُهُ غَالِبًا ثَلَاثًا تَمْتَنِعُ

(١) في «إلا أسماء».

(٢) «ذلك» ساقط من ت.

(٣) في الأصل، ش، ك، ت «فعول» والمثبت أدق كما في هـ، ز، ط، والألفية.

(٤) في ت «ولا مفعالا أو مفعيلا» تحريف.

(٥) في ش، ز، ك «وخبره».

(٦) في ط «بين» تحريف.

(٧) قوله: مِيقَانَةٌ مِنَ الْيَقِينِ يقال امرأة مِيقَانَةٌ أي كثيرة اليقين، ورجل مِيقَانٌ أي كثير اليقين وسبع امرأة

مِسْكِينٌ عَلَى الْقِيَاسِ.

(٨) في الأصل «والهاء».

(٩) «فشذوذ» ألفاء هنا زائدة، ولذلك لم يذكرها عند إصراجه لـ «شذوذ». ووقوع ألفاء هنا لشبه الموصول بالشرط.

(ش) يعني أَنْ فَعِيلًا^(١) تَمْتَنِعُ^(٢) منه «تاء» الفرق في المؤنث في الغالب وفُهِم من قوله: «كَفَّيْلٍ» أَنْ يَكُونَ بمعنى مفعول؛ لأن قَتِيلًا^(٣) بمعنى مقتول، فلو كان بمعنى فاعل لحقته [التاء]^(٤) نحو: ظَرِيفٌ وَظَرِيفَةٌ، وفُهِم من قوله: «إِنْ تَبَعَ مَوْصُوفَةٌ» أنه إِنْ لَمْ يَتَّبِعْهُ لحقته التاء نحو: رَأَيْتُ قَتِيلًا وَقَتِيلَةً. لِلْبُئْسِ. وشمل ما كان نعتاً نحو: رَأَيْتُ امْرَأَةً قَتِيلًا، وما ذكر^(٥) موصوفه^(٦) قبله وإن لم يكن نعتاً نحو: هَيْئَةً قَتِيلٍ وَلِحْيَتُكَ ذَهَبِيَّةٌ، لعدم اللَّبْسِ، وفُهِم من قوله: «وَعَالِيًا» أَنَّ «التاء» تلحق مع استيفاء الشروط كقولهم: صِفَةٌ ذَمِيمَةٌ وَخَصْلَةٌ حَمِيدَةٌ. «فَالثَّاءُ» مبتدأ وخبره «تَمْتَنِعُ»، ومن «فَعِيلٍ» متعلق بتمتنع «وكَفَّيْلٍ» في موضع الحال من فَعِيلٍ، «وَعَالِيًا» حال من الضمير في «تَمْتَنِعُ» «وَأِنْ تَبَعَ» شرط وجوابه^(٧) محذوف للدلالة ما تقدم عليه، ثم انتقل إلى ألف التانيث. فقال:

(ص) وَأَلِفُ التَّانِيثِ ذَاتُ قُصْرِ * وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْقَى الْغُرِّ

(ش) فقسما إلى مقصورة وممدودة، وَأُنْقَى الْغُرِّ: غُرَاءُ فُهِرَ مثال الممدود^(٨) ومذكر الغُرَاءِ: غُرٌّ^(٩) وهو مما يستوى فيه

(١) في ز، ك «فَعِيلٍ»

(٢) في ظ «تَمْتَنِعُ فِيهِ».

(٣) في هـ، ز، ك «قَتِيلٍ».

(٤) «التاء» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(٥) في ز «وما ذكره» تحريف.

(٦) في ز «موصوف».

وفي ك «موصوفا».

(٧) في هـ، ز «جوابه».

(٨) في هـ، ز، ت «للممدودة» وفي ظ «للممدود».

(٩) في ش «الغُرَاءُ أُخْرَى»

«يقال يوم أُغْرُ شديداً الحر، ومنه قولهم: هاجرة غُرَاءُ. وعن الأصمعي ظهره غُرَاءُ أي هي بيضاء من شدة حر الشمس، والأغْرُ الأبيض، ورجل أغْرُ: شريف والجمع: غُرٌّ وَغُرَّان. (اللسان: غرر).

٢٣٩
ب

جمع^(١) المذكر والمؤنث. «وَأَلِفُ الثَّانِيَةِ» مبتدأ، «وَذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ / مَدٍّ» خبر المبتدأ. ثم يبين الأوزان التي تلحقها المقصورة فقال:

(ص) وَالْإِشْتِهَارُ لِي مَبْنَى الْأَوَّلَى * يُنْدِيهِ وَزُنْ أَرْبَى وَالطُّوْلَى
وَمَرَطَى وَوَزُنْ^(٢) فَعَلَى جَمْعًا * [أَوْ]^(٣) مَضْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى
وَكُحْبَارَى سَمَّهَى سِبْطَرَى * ذِكْرَى وَحِثْبَى مَعَ الْكُفْرَى
كَذَاكَ ثَلَيْطَى مَعَ الشَّقَارَى * ...

(ش) فذكر اثني عشر بناء:

الأول: «فَعَلَى» بضم الفاء وفتح العين نحو: «أَرْبَى» وهي الداهية.

الثاني: «فَعَلَى» بضم الفاء وسكون العين^(٤) نحو: الطُّوْلَى. وهي صفة

لمؤنث^(٥) الأطول.

الثالث: «فَعَلَى» بفتح الفاء والعين نحو: «مَرَطَى» وهو نوع من المشى.

الرابع: «فَعَلَى» بفتح الفاء وسكون العين ونوعها إلى الجمع^(٦) نحو: قَتْلَى

وجزوحى. وإلى مصدر نحو: دَعَوَى، وإلى صفة نحو: شَبَعَى.

الخامس: «فَعَالَى» بضم الفاء وفتح العين^(٧) نحو: كُحْبَارَى. اسم^(٨) طائر.

(١) «جمع» ساقطة من هـ ، ز.

(٢) في ظ «وزن» تحريف.

(٣) «أو» تكملة من هـ ، ز، ط، ت، الألفية.

(٤) في هـ ، ز، ك زيادة «وسكون العين إسماً كان كِبْهَى أو صفة كُحْبَلَى».

وزيادتهم هنا تفيد.

(٥) في الأصل، ط، ت «مؤنث».

(٦) في ظ «إلى جمع».

(٧) «وفتح العين» تكملة من ش، ك.

(٨) في هـ ، ز، ك «وهو إسم».

السادس: «فُعْلَى» بضم الفاء وفتح العين مشددة^(١) نحو: سُكَّهَى للباطل.
السابع: «فِعْلَى» بكسر الفاء وفتح العين واللام^(٢) مشددة نحو: سِبْطَرَى
لنوع من المشى.

الثامن: «فُعْلَى» بكسر الفاء وسكون العين نحو: ذِكْرَى مصدر ذَكَر.
التاسع: «فِعْلَى» بكسر الفاء والعين مشددة نحو: حِثْيَى مصدر حَثَّ.
العاشر: «فُعْلَى» بضم الفاء والعين^(٣) وتشديد اللام^(٤) نحو: الكُفْرَى وهو
وعاء الطَّلَع.

الحادى عشر: «فُعْلَى» بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو: خُلَيْطَى
للاختلاط.

٢٤٠
أ

الثانى عشر: / «فُعْلَى» بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو: سُقَارَى
اسم نبت.

وفهم من قوله: «وَالْإِسْهَازُ» أنه قد جاء المؤنث بألف التأنيث المقصورة^(٥)
على غير هذه الأوزان، وهو الذي^(٦) نبه عليه^(٧) بقوله:
(ص) ... * وَأَعَزُّ لِقَيْرٍ هِذِهِ اسْتِنْدَارَا

(١) في الأصل «مشددة».

(٢) في ز «وبلام مشددة».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وفتح العين» والمثبت أصبح كما في الأصل.

(٤) «وتشديد اللام» ساقط من هـ، ز، ك، ت.

وفي ش «واللام المشددة».

وفي ط «أي المشددة».

(٥) في ت «مقصورة».

(٦) في ش «وهو المنبه».

(٧) «عليه» ساقط من ط.

(ش) والمراد^(١) بالأولى ألف التانيث المقصورة^(٢)، «وَالْأَشْتِهَارُ»
مبتدأ «وَفِي مَبَانِي»^(٣) متعلق به، «وَالأُولَى» نعت لمحذوف وتقديره^(٤)
الألف^(٥) الأولى «وَيُنْيِدِيهِ» إلى آخر الكلام خبر المبتدأ، وما خلا من هذه
المثل من حروف^(٦) العطف فهو على تقديره. ثم انتقل^(٧) إلى الممدودة^(٨)
فقال:

(ص) لَمَدَّهَا فَعَلَاءَ أَفْعَلَاءَ * مُقَلَّتِ الْعَيْنِ وَفَعَلَاءَ
ثُمَّ فَعَلَاءَ فَعَلَاءَ فَاغْوَلَا * وَفَاعِلَاءَ فِعْلِيًّا مَفْعُولًا
وَمُطَلَقَ الْعَيْنِ فَعَلَاءَ وَكَذَا * مُطَلَقَ فَاءٍ فَعَلَاءَ أُخِذًا

(ش) فذكر لها^(٩) سبعة عشر بناءً:

الأول: «فَعَلَاءَ» نحو: حُمْرَاءُ وَصُخْرَاءُ.

(١) في ز «المراد».

(٢) أي أن ألف التانيث المقصورة لها أوزان مشهورة وقد ذكرها، وأوزان نادرة لم يذكرها، ولم ينه عليها
الشارح أيضا. وقد نه على ذلك ابن الناطم، وذكر تلك الأوزان النادرة منها:

«فَعِلِي» كخيسرى: للخسارة.

«وَقَلَوْتِي» كزَهْوَتِي: للرهبنة.

«وَقَلَوْتِي» كزَهْوَتِي: لنبت.

«وَفُعُولِي» كفيضوطي: للفوضى.

«وَفَعَلَاتِي» كجرحان: للمعجب.

«وَأَفْعَلَوْتِي» كَأَنْتَعَوْتِي: لضرب من مشى الأرب.

«وَمُفْعَلِي» كمنكوري للعظم الأربعة.

انظر شرح ابن النظام ٧٥٦، والهمع ٦: ٦٨ - ٧٢.

(٣) «مباني» ساقطة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(٤) في ش، ه، ز، ك، ت «تقديره».

(٥) في ش «ألف»، وفي ت «والألف».

(٦) في ت «حرف».

(٧) في ه، ز، ك «أشار».

(٨) في الأصل «الممدودة».

(٩) «لها» ساقطة من ه، ز.

الثاني: «أَفْعِلَاءٌ» وشمل قوله: أَفْعِلَاءٌ مُثَلَّثَتِ الْعَيْنِ، ثلاثة أبنية وهي مجموعة

في أَرْبَعَاءٍ، فإن فيه ثلاث لغات كسر الباء وفتحها وضمها.

الخامس: «فَعْلَلَاءٌ» نحو: عَفَّرَبَاءٌ وَحَزَمَلَاءٌ لموضعين^(١)

السادس: «فَعْلَلَاءٌ»^(٢) بفتح العين وكسر^(٣) الفاء نحو: قَصَابَاءٌ، بمعنى قصاص.

السابع: «فَعْلَلَاءٌ» بضم الفاء واللام نحو: قُرُفُصَاءٌ لنوع من الجلوس.

الثامن: «فَاعُولَاءٌ» نحو: عَاشُورَاءٌ في اليوم العاشر من محرم^(٤)

التاسع: «فَاعِلَاءٌ» بكسر العين نحو: قَاصِبَاءٌ^(٥) وهو جحر اليزُزُوع.

العاشر: «فِعْلِيَاءٌ» بكسر / الفاء نحو: كَيْبَرِيَاءٌ للمتكبر^(٦).

الحادي عشر: «مَفْعُولَاءٌ» نحو: مَشْيُورَاءٌ لجماعة الشيوخ.

وقد شمل قوله: وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَعْلَلَاءٌ، ثلاثة أبنية «فَعْلَلَاءٌ» نحو: بَرَّاسَاءٌ، يُقال:

لا أدرى من أي البَرَّاسَاءِ هو، أي الناس. «وَفَعِلَاءٌ» نحو: كَيْبَرِيَاءٌ في [برز]^(٧)

(١) في ز «للموضعين».

(٢) في ت «فعالي» تحريف.

(٣) في ت «وكسرها».

(٤) في الأصل، ش، ت «المحرم».

(٥) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «نافقاء».

وهي صحيحة، فمعنى الكلمتين واحد تقريباً. جاء في اللسان «قصع، نفق» القاصيعاء: «مَجْحَرٌ يحفره اليربوع، فإذا فرغ ودخل فيه سد فمه لئلا يدخل عليه حية أو دابة، وقيل القاصيعاء فم جحر اليربوع، أول ما يشتد في حفره، ومأخذه من القَصْع وهو ضم الشيء على الشيء وقَصْع الضب سد باب جحره». والثاقفاء: «مَجْحَر الضب واليربوع، وقيل الثاقفاء موضع يُرْقَقُ اليربوع من جحره، فإذا أقي من قِبَل القاصيعاء ضرب الثاقفاء برأسه فخرج. والثَقْفُ سَرَبٌ في الأرض مشتق إلى موضع آخر».

انظر الكتاب ٣: ٦١٨.

(٦) في ز «للتكبير».

(٧) «في برز» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

وفي ت «في برز» تصحيف.

«وَقَوْلَاءَ» نحو: كَذِبُوا لِلْعَلِيرة^(١)، والفاء مفتوحة^(٢) في الثلاثة فهذه أربعة عشر وزناً.

وشمل قوله: «وَكَذَا مُطْلَقٌ فَأَيْ فَعْلَاءَ أُخِذَ» ثلاثة أبنية، «فَعْلَاءَ» بفتح الفاء والعين نحو: بَحْتَفَاءَ^(٣) اسم موضع، «وَفَعْلَاءَ» بضم الفاء وفتح العين نحو: عَشْرَاءَ لِلنَّاقَةِ الْمَرْضِعِ، «وَوَفَعْلَاءَ» بكسر الفاء وفتح العين نحو: سَيِّرَاءَ^(٤) لثوب مخطوط، فهذه سبعة عشر^(٥) بناء وقد ذكر في الممدودة^(٦) أبنية آخر^(٧) وإنما اكتفى بهذه لشهرتها^(٨). والضمير في قوله: «وَلَدَهَا» عائد على ألف التانيث، و«فَعْلَاءَ» مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، «وَأَفْعِلَاءَ» معطوف على «فَعْلَاءَ» بحذف العاطف، «وَمُثَلِّثَ الْعَيْنِ» حال من «أَفْعِلَاءَ»، «وَفَعْلَلَاءَ»^(٩) وما بعدها^(١٠) من الأبنية إلى «فَعْلَالَاءَ»، «وَمُطَلَّقَ» العين حال من «فَعْلَالَاءَ»، «وَفَعْلَاءَ»^(١١) مبتدأ وخبره «أُخِذَ» ومُطْلَقٌ [فاء]^(١٢) حال من الضمير المستتر في «أُخِذَ» العائد على «فَعْلَاءَ»، «وَكَذَا» متعلق بأُخِذَ.

(١) في الأصل، ش، ك «للمعدرة».

والثبت من ه، ز، ظ، ت أدق. انظر اللسان «دبق».

(٢) في الأصل «مفتوحة».

(٣) في ه، ز، ت «جفناء» تصحيف.

(٤) في ه، ز، ك «سيرا» بكسر الفاء وفتح العين، وعبارتها أدق.

(٥) «عشر» ساقطة من ت.

(٦) في ش «للممدودة».

(٧) في ه، ز، ك أخرى.

(٨) وقد ذكرها في شرح الكافية كما صرح بذلك الأشموني.

منها فَعْلَاءَ نحو: وَيَكْتَسِبُ لِقِطْعَةً مِنَ الْغَنَمِ، وَيَقْجِلَاءَ نحو: يَنْتَاقِيَاءَ لِمَكَانٍ وَتَفْعَلَاءَ كَثْرَتُ كُضَائِهِ لِمَشْيَةِ الْمُتَبَخَّرِ، وَفَعْلَلَاءَ نحو: يَرْقُاسَاءَ بِمَعْنَى يَرْسَاءُ وَهَمَّ النَّاسُ، وَفَعْلَلَاءَ نحو: يَرْسَاءُ بِمَعْنَاهُ أَيْضاً، وَفَعْلَلَاءَ نحو: يَرْسَاءُ لِلَّيْلَةِ الْمَظْلَمَةِ، وَتَفْعَلَاءَ نحو: تَحْتَفِئُشَاءُ، وَفَعْلَلَاءَ نحو: تَفْكُوكَاءَ لِلشَّرِّ وَالْجَلْبَةِ، وَفَعْلَلَاءَ نحو: مَشِيحَاءَ لِلإِخْتِلَاطِ وَتَقِيلِيَاءَ نحو: مُزَيِّقِيَاءَ لِعَمْرُو بْنِ عَامِرٍ مَلِكِ الْيَمَنِ.

(٩) (شرح الأشموني ١٠٤٤) انظر شرح الكافية ١٧٥٠: ٤ - ١٧٥٥.

(١٠) ما بعد «معطوف» إلى هنا ساقط من ت.

(١١) في ز «وما بعدها».

(١٢) في ز «وفعل» تحريف.

(١٣) «فاء» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ت.

(المقصور والممدود)

(ش) المقصور: هو الاسم^(١) الذي حرف إعرابه ألف لازمة، والممدود^(٢) هو الاسم الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة. وبدأ بالمقصور وهو قياسى وغير قياسى، وقد أشار إلى الأول فقال^(٣): /

٢٤١
١

(ص) إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ * فَتَحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ
فَلِنَظِيرِهِ الْمُعْلُ الْآخِرِ * ثُبُوتُ قَصْرِ بِقِيَاسٍ^(٤) ظَاهِرٍ

(ش) يعني أن الاسم المعتل الآخر إذا كان نظيره من الصحيح مستوجباً لفتح ما قبل آخره، وكان له نظير من المعتل الآخر كان ذلك الاسم المعتل^(٥) مقصوراً قياساً «فَالْجَوَى» مقصور قياساً؛ لأن له نظيراً من الصحيح يستوجب الفتح وهو الْأَسْفُ إذ كل واحد منهما مصدر «فَعِل»^(٦) بكسر العين، لما علمت من أن مصدر «فَعِل» اللازم المكسور العين «فَعَل»^(٧) بفتح العين «فَاسْم» فاعل بفعل مضمر يفسره «اسْتَوْجَبَ»، و«مِنْ قَبْلِ» متعلق باستوجب، «وَفَتْحاً» مفعول^(٨) باستوجب، «وَذَا نَظِيرٍ» خبر كان، والفاء في قوله: «فَلِنَظِيرِهِ» جواب «إِذَا»، و«الْمُعْلُ» نعت لنظيره، «وَتُبُوتُ» مبتدأ، وخبره^(٩) لنظيره، ثم أتى بمثالين منه فقال:

(١) «الاسم» ساقطة من هـ .

(٢) في ظ «الممدودة» تحريف.

(٣) في ز «بقوله».

(٤) في الأصل «بقاس» تحريف.

(٥) في ت «المعل» تحريف.

(٦) في ز «فاعل».

(٧) «فَعِل» ساقطة من هـ .

(٨) في ت «متعلق».

(٩) في هـ ، ز ، ط ، ك ، ت «خبره».

(ص) كَفَعَلٍ وَفَعَلٍ فِي جَمْعِ مَا * كَفَعَلَةٍ وَفَعَلَةٍ نَحْوِ الدَّمَى

(ش) يعني أنَّ «فَعَلَ»^(١) بكسر الفاء و«فَعَلٌ»^(٢) بضمها جمعين لفِعْلَةٍ وفَعْلَةٍ مقصوران قياساً، فمثال «فَعَلَ»: لِحْيَةٍ وَلِحَى، ونظيره من الصحيح قُرْبَةٌ وَقُرْبٌ ومثال «فَعَلَ» دُمَيْتَةٌ ودُمَى، ونظيره من الصحيح قُرْبَةٌ وَقُرْبٌ، وَغُرْفَةٌ وَغُرْفٌ، وإعراب البيت واضح. ثم انتقل إلى الممدود^(٣) فقال:

(ص) وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ^(٣) * فَلَمَدٌ فِي نَظِيرِهِ حُثْمًا غُرْفٌ

(ش) يعني أنَّ الاسم الصحيح إذا استحق / الألف قبل آخره^(٤) فإنَّ ٢٤١
نظيره من المعتل الآخر ممدود قياساً، ثم مَثَلٌ لذلك^(٥) بقوله:

(ص) كَمَصْدَرِ الْفَعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا * يَهْمَزُ وَضِلْ كَأَزَعَوَى وَكَازَتْأَى

(ش) مصدر ازَعَوَى وازَتْأَى ازِعَوَاءٌ وازِتِيَاءٌ؛ لأنَّ نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره ألفاً نحو: احْمَرَّ اخْمِرَاراً، واقتَدَرَ اقْتِدَاراً.

«وما» مبتدأ وهي موصولة واقعة على الصحيح المستحق الألف قبل الآخر، «واستحقَّ» صلتها^(٦)، «وَأَلِفٌ»^(٧) مفعول باستحق ووقف عليه^(٨) بحذف الألف على لغة «ربيعة» «وقَبْلَ» متعلق باستحق، «والمَدُّ» مبتدأ وخبره «غُرْفٌ»، «وفي نظيره» متعلق بعرف، «وَحُثْمًا» حال من الضمير في «غُرْفٌ»، وإعراب البيت^(٩) الآخر واضح. ثم انتقل إلى غير القياسي من النوعين فقال:

(١) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «فعلا».

(٢) في ز «الممدودة» تحريف.

(٣) في ش «ألفا» تحريف.

(٤) في الأصل، ش، ك «آخر» تحريف.

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «ذلك».

(٦) في هـ، ز، ك «صلتها استحق».

(٧) في ز «والألف».

(٨) في ش «عليه بالسكون» وعبارتها أدق.

(٩) «البيت» ساقطة من هـ، ز.

(ص) وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرِ وَذَا * مَدُّ يَنْقِلِي كَالْحِجَا وَكَالْحِدَا

(ش) يعني أن ما كان من المعتل الآخر ولا نظير له من الآحاد يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصور سماعاً، وما كان آخره همزة قبلها ألف ولم يطرد في نظيره زيادة الألف^(١) قبل آخره فهو^(٢) ممدود سماعاً، وقد مثل للمقصور «بالحيجا»: وهو العقل، وللثاني^(٣) «بالحيدا»، وهو الثقل، وقصره ضرورة «والعادم» مبتدأ وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول، «وينقل» خبر المبتدأ والتقدير: والعادم النظير ثابت بنقل [وذا قصر]^(٤) «وذا مد» حالان من الضمير المستتر في / الخبر، ثم قال:

٢٤٢
ب

(ص) وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّاراً مُجْتَمِعٌ * عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَفْعُ

(ش) يعني أن النحويين اتفقوا على قصر الممدود في ضرورة الشعر واختلفوا في مد المقصور، والمنع مذهب «البصريين» والجواز مذهب الكوفيين فمن قصر الممدود قول الشاعر:

٢٠٩ - لَيْلَى وَمَا لَيْلَى وَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا * بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ذَاتِ حِفَاصٍ^(٥)

ومن مد المقصور قوله:

٢١٠ - وَالْمَرْءُ يُجِلِّيهِ بِلَاءُ السَّرْبَالِ^(٦)

تَعَاقُبُ الْإِهْلَالِ بَعْدَ الْإِهْلَالِ

(١) في ت «ألف».

(٢) في هـ، ز، ط، ت «فهو أيضاً» وجاريتها أدق.

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «والثاني».

(٤) «وذا قصر» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٥) لم أحضر على قائله، كما أنه لم يرد في كتب اللغة والنحو.

وقد يكون الشاهد الوحيد الذي انفرد به المكودي من بين شروح الألفية العقص: صَبَرْتُ مِنَ الضُّفْرِ وهو

أن تُلَوَّى الخصلة من الشعر ثم تعقد، جمعها عِقَاصٌ وَعِقَاصٌ وَعِقَاصٌ.

(٦) الرجز للعجاج بن ربيعة. انظر ديوانه ١٢٧، واللسان «بلاء». وشرح الأشموني ١١٠:٤، ومعجم شواهد

النحو ٢٢٨، روى الشطر الثاني في اللسان «كُتِبَ اللَّيْلَى وَالْإِهْلَالُ الْأَخْوَالِ»

وكذلك في معجم شواهد النحو. السربال: القميص والذرع.

«وَقَصْرٌ» مبتدأ وهو مصدر مضاف للمفعول^(١)، «وَمُجَمَّعٌ» خبر المبتدأ،
«وَعَلَّيْهِ» متعلق بمجمع، «واضْطِرَّاراً» مفعول له، وهو تعليل القصر «وَالْعَكْسُ»
مبتدأ، وخبره^(٢) «يَقَعُ»، «وَيُخْلَفُ» متعلق بيقع.

(١) في ش، ز «إلى المفعول».
(٢) في ه، ز «خبره».

(كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمُقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعُهُمَا تَصْحِيحًا)

(ش) إنما اقتصر على تثنية ما ذكر وجمعه لوضوح تثنية غيره وجمعه. وبدأ بتثنية المقصور^(١) فقال:

(ص) آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي اجْعَلْهُ يَا * إِنَّ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَبَاتٍ

(ش) يعني أنَّ الألف الرابعة فما فوق تنقلب^(٢) في التثنية «ياء»، وشمل ذلك الألف الرابعة نحو: مَلَّهِيَ، والخامسة نحو: مُنْتَمَتِي^(٣)، والسادسة نحو: مُسْتَدْعِي. فتقول^(٤) فيها: مَلْهَيَانِ وَمُنْتَمَتَانِ^(٥) وَمُسْتَدْعِيَانِ، «وآخر» مفعول بفعل مضمر يفسره اجعله، «والهاء» في اجعله مفعول أول، «ويا» مفعول ثان، «ووثنتي» في موضع / النعت لمقصور والضمير العائد على الموصوف ٢٤٢ ب محذوف تقديره: تثنيه، «وإنَّ كَانَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم^(٦) عليه وأما الألف الثالثة ففيها تفصيل. أشار إليه بقوله:

(ص) كَذَا الَّذِي يَأْتِي أَضْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى * وَالْحَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى

(ش) الإشارة كقوله: «كَذَا» إلى الحكم السابق في الألف الرابعة فما فوق وهو قلبها «ياء» يعني أن ما كانت^(٧) فيه الألف الثالثة منقلبة عن ياء،

(١) في ش «وقد أشار إلى تثنية المقصور».

(٢) في ش، ك «تنقلب».

(٣) في هـ، ز، ط، ت ز «مستى».

(٤) في ط «فتثنيتهما».

(٥) في هـ، ز، ط، ت «ومسميان».

(٦) في هـ، ز، ط، ك، ت «ما قبله».

(٧) في هـ، ز «ما كان».

والألف الثالثة المجهولة المسموع فيها الإمالة مثل ما تقدم في وجوب قلبها ياء فمثال المنقلبة عن «ياء» فَتَى وَفَتَيَانِ، ومثال المجهولة التي سمعت^(١) فيها الامالة «مَتَى» مُسَمَّى بها فتقول في تثنيتهما^(٢): مَتَيَانِ.

وفهم منه أن ما عدا القسمين المذكورين من الثلاثي لا تنقلب^(٣) أَلِفُهُ يَاءً بل وَآوًا^(٤) إذ لا ثالث، وقد صرح بهذا المفهوم فقال^(٥):

(ص) فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَآوًا أَلِفٌ * ...

(ش) أي^(٦) في غير ذَا من الثلاثي تنقلب^(٧) الألف وآوًا. وذا إشارة إلى جميع ما تُقْلَبُ^(٨) الألف فيه ياء، وشمل قوله: «فِي غَيْرِ ذَا» المنقلبة عن واو نحو: رَجَا وَرَجَوَانِ، والمجهولة نحو: إِذَا^(٩) وَعَلَى مُسَمَّى بهما. ثم قال:

(ص) ... * وَأُولَاهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفٌ

(ش) أي وأول^(١٠) هذه الأحرف^(١١) المنقلبة عن الألف الذي قَدْ أَلِفَ

(١) في ظ «سمع».

(٢) في الأصل «بتثنيتهما».

(٣) في ش، هـ، ز، ك «لا تنقلب».

(٤) في ظ «هل وآو».

(٥) في ز «في قوله»

وفي ك «ثم قال».

(٦) في ز «يعنى».

(٧) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «تنقلب».

(٨) في ش، ط «ما انقلبت».

(٩) في ز «لدى» تقول في تثنيته: لَكَتَيَانِ.

تقول في تثنية «إِذَا» إِذَوَانِ.

وكذلك «إِلَى» فتقول في تثنيته «إِلَوَانِ».

وإن كان قلب ألفه ياء أولى من الواو أي: «إِلَيَانِ»

وتقول في تثنية «عَلَى» «عَلَيَانِ، وَعَلَوَانِ».

في «على، وإلى» ثنيا بالياء لإنقلاب ألفهما ياء مع الضمير والواو لأن الألف فيهما أصلية غير مبدلة.

(١٠) في هـ، ز «أول».

(١١) في الأصل، ظ «الألف» خطأ من الناسخ.

قَبْلَ يعني علامة التثنية وهي ألف ونون في الرفع «وياء ونون» في الجر والنصب وقوله: «كَذَا الَّذِي»، «الَّذِي»^(١) مبتدأ وصلته الجملة الاسمية من قوله / «الْيَا أَضْلُهُ»، وخبره «كَذَا»، والجامد معطوف على «الَّذِي». «وَالَّذِي ٢٤٣

أَمِيلَ» صفة للجامد، «وَفِي غَيْرِ» متعلق بثَقَلَبَ، و«وَأَوَّا» مفعول ثانٍ بثَقَلَبَ، «وَالْأَلِفُ» هو المفعول الأول، «وَمَا» مفعول ثانٍ بِأَوَّلَهَا. ومفعوله الأول «ها» وصلته^(٢) «مَا كَانَ» «وَقَدْ أُلِفَ» في موضع خبر كان، «وَقَبْلُ» متعلق بألف. ثم انتقل إلى تثنية الممدود فقال:

(ص) وَمَا كَصَخْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنْيَا * ...

(ش) يعني أَنَّ ما ألفه للتأنيث نحو: صَخْرَاءَ وَصَخْرَاوَانَ، وَحَمْرَاءَ وَحَمْرَاوَانَ ثَقَلَبَ فيه. «الهمزة» «وَأَوَّا» في التثنية^(٣) وقوله:

(ص) ... * وَنَحْوُ عَلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا
بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ ... *

(ش) يعني أَنَّهُ يجوز قلب الهمزة واوًا، وإبقاؤها همزة فيما كانت همزته للإلحاق نحو: «عَلْبَاءَ» منقلبة^(٤) عن أصل، وشمل المنقلبة عن واو نحو: «كِسَاءٍ»، والمنقلبة عن ياء نحو: حَيَاءَ^(٥) فتقول: عَلْبَاوَانَ وَعَلْبَاءَانَ وَكِسَاوَانَ وَكِسَاءَانَ وَحَيَاوَانَ^(٦) وَحَيَاءَانَ، ولم يبق من أنواع الممدود^(٧) غير ما همزته أصلية، وقد أشار إلى حكمها بقوله:

(١) «الَّذِي» ساقطة من ز، ت.

(٢) في هـ، ز، ظ، ت «وصلة» تحريف.

(٣) في ش، هـ، ز، ك «يعني أَنَّ ما ألفه للتأنيث نحو صحراء وحمرأ ثَقَلَبَ همزته واو في التثنية فتقول صحراوان وحمرأوان» وعبارتها هنا أدق وأحسن.

(٤) في هـ، ز، ظ، ت «أو منقلبة».

(٥) «كسَاء»، و«حسَاء» همزتهما بدل من أصل؛ لأن أصل كسَاء كسار. وأصل حياء حياءى. وقعت الواو والياء فيهما إثر ألف زائدة فقلبت همزة.

(٦) في هـ «حيوان» تحريف.

(٧) في هـ، ز «الممدودة».

(ص) ... وَغَيْرَ مَا ذُكِرَ * صَحَّخ ...

(ش) وذلك نحو: «قراء وُضَاء»^(١) فتقول في تثنيتهما قُرَاءَانِ وُضَاءَانِ^(٢) ثم قال:

(ص) ... * وَمَا شَذُّ عَلَى ثَقُلٍ قَصِرَ

(ش) يعنى أن ما أتى على خلاف ما ذكر في تثنية المقصور والممدود بقصر على السماع. أي لا يُقاس عليه فمما^(٣) شذ في تثنية المقصور قولهم: مِلْدَرَوَان^(٤) بقلب الألف الرابعة واوًا، وَخَوَزَلَانِ^(٥) محذوف^(٦) الألف وِرْضَيَانِ^(٧) / في تثنية رَضًا^(٨) بقلب الألف ياء وأصلها واو، ومما شَذُّ في تثنية^{٢٤٣}_ب الممدود حَمْرَايَانِ والأصل حَمْرَاوَانِ^(٩). «ومًا» مبتدأ وهي موصولة وصلتها كصحراء «وثنَيَا» في موضع خبر «ما»، وبواو متعلق بـ «ثَنَيَا»^(١٠)، «وَنَحْوُ عَلَبَاءِ» مبتدأ، «وَكِسَاءٍ وَحَيَا» معطوفان على علباء بحذف العاطف^(١١)، وقصر «حَيَا» ضرورة، وخبر المبتدأ «بَوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ»، و«عَيَزَ» مفعول مقدم بصحح، «ومًا» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «شَذُّ» وخبرها «قَصِرَ»، «وَعَلَى ثَقُلٍ» متعلق بقَصِرَ، ثم انتقل إلى جمع المقصور فقال:

(ص) وَاخْذِفْ مِنَ الْقُصُورِ لِيُجْمَعَ عَلَى * خَذَّ الْمَشَى مَا بِهِ تَكْمَلَا

(١) في هـ، ز، ط، ت «ووضاء» وهو صحيح والوضاء الوضوء الوجه.

(٢) في هـ، ز، ط، ت «ووضاءان» وهو صحيح.

(٣) في ط «فما».

(٤) الأصل: ملدران على القياس مشى ملدرى، وهو الجانب من كل شيء.

(٥) خَوَزَلَانِ في خَوَزَلَى وهي المشية التي فيها تبخر وتثقل. والقياس خَوَزَلَيَانِ.

(٦) في هـ، ز، ط «بحذف».

(٧) في ز «ووضيان»، و«ضيا».

(٨) في ش «ومًا شذ في تثنية الممدود حمرايان بالياء وعاشوران بحذفها» عبارتها أكمل.

وفي هـ، ز، ك «ومًا شذ في تثنية الممدود إقرار همزة التانيث كقولهم حمرايان بالياء وعاشوران».

(٩) في الأصل، ش، ط، ك، ت «بئى» تحريف.

(١٠) في ز «الفاعط» تحريف.

(ش) يعني أنك إذا جمعت الأسم^(١) المقصور الجمع^(٢) الذي على حد
المثنى، وهو جمع المذكر السالم، حذفت ما تكمل به وهو الألف، وسبب
حذفها التقاء الساكنين، لأن الألف ساكنة وواو الجمع ساكنة فإذا حذفت
الألف لالتقاء الساكنين أبقىيت الفتحة التي قبلها لتدل^(٣) عليها^(٤)، وإلى
ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالْفَتْحُ أَبْقَى مُثْنِعًا بِمَا حُذِفَ * ...

(ش) فتقول في نحو: مُوسَى وَمُضْطَفَى مُوسُونٌ وَمُضْطَفُونٌ رَفْعاً وَمُوسَيْنِ
وَمُضْطَفَيْنِ نَصَباً وَجَرّاً: «وَمِنْ الْمُقْصُورِ» «وَفِي جَمْعٍ» متعلقان «بالحذف»،
«وَعَلَى حَذِّ» في موضع الصفة لجمع، «وَمَا» مفعول^(٥) بالحذف وهي موصولة
واقعة على ألف المقصور^(٦) وصلتها «تَكْمَلًا»^(٧)، «والهاء» في «به» عائدة
على الموصول / والضمير المستتر في «تَكْمَلًا» عائد على المقصور. ثم انتقل $\frac{٢٤٤}{١}$
إلى جمع المقصور جمع^(٨) المؤنث السالم فقال:

(ص) ... * وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِنَاءٍ وَأَلْفٍ

فَأَلْفٌ أَقْلَبَ قَلْبُهَا فِي الثَّنِيَّةِ^(٩) * ...

(١) «الإسم» ساقطة من هـ .

وفي ز «يعنى إذا اجتمع الإسم المقصور».

(٢) «الجمع» ساقطة من ز.

(٣) في هـ، ز «تدل».

(٤) في ظ «عليه».

(٥) في ز «وما منصوبة».

(٦) في ز «على الألف المقصورة».

(٧) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وصلتها تكملًا وبه متعلق بتكملا».

(٨) في ش، هـ، ز، ك «في جمع».

(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «زيادة بعد بيت الألفية»

«الهاء» في جمعه عائدة على المقصور، أي إن جمعت المقصور بالألف والتاء فأقلب ألفه كما قلبتها في
الثنائية الزيادة هنا تُقيد.

(ش) ففهم منه أنها إذا كانت رابعة فصاعداً، أو ثالثة منقلبة عن ياء، أو مجهولة شُمعت لإمالتها قلبت ياء، وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو أو مجهولة^(١) لم^(٢) يُسمع لإمالتها قلبت واو^(٣)، فإن كان آخر الاسم^(٤) المقصور تاء فقد أشار إليه بقوله:

(ص) ... * وَتَاء ذِي الثَّاءِ أَلَزَمَ تَلْحِيَةً

(ش) يعني أن ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء، لئلا يجمع بين تاءين التأنيث^(٥) فتقول في فتاة وقناة: فَتَاتٍ وَقَنَاتٍ. «وإن جمعته»^(٦) شرط، «وبتاء» متعلق بجمعته^(٧)، والفاء جواب الشرط^(٨)، و«الألف» مفعول مقدم «بأقْلِبَ» و«وَقْلَبْتُهَا» مصدر مضاف إلى المفعول، «وفي التثنية» متعلق بالمصدر، «وتاء» مفعول أول «بَأَلَزَمَ»، «وتَبَحَّيْهِ» مفعول ثان، ثم قال:

(ص) وَالسَّائِمُ الْعَيْنِ الْفُلَانِ اسْمًا أَقْلِبُ * إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاءٍ^(٩) بِمَا شَكِلَ
إِنْ سَاكَبَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا * ...

(ش) يعني أن ما جمع بالألف والتاء وكانت فيه هذه الشروط المذكورة في هذين البيتين جاز إتباع عينه لفائه في الحركة، فتفتح عينه إن كانت الفاء

(١) ما بعد «مجهولة» إلى هنا ساقط من ك.

(٢) في ظ «ولم».

(٣) من أمثلة ذلك: حَبَلَاتٍ، وَثَنُذَعَاتٍ، وَكَبَاتٍ، وَثَنَاتٍ، وَغَصَاتٍ.

(٤) «الاسم» ساقطة من هـ.

(٥) في هـ، ز «تاء التأنيث وتاء الجمع».

(٦) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «جمعت» وما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٧) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «هجمعت» وما أثبت أدق كما في هـ، ز والألفية.

(٨) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«قَالَ لَيْفَ أَقْلِبَ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ»

(٩) في الأصل «فاؤه» تحريف.

مفتوحة، وتُضم إن كانت مضمومة، وتُكسر إن كانت مكسورة، والشروط المذكورة خمسة.

٢٤٤
ب

الأول: / أن يكون سالم العين. واحترز به من شيئين. أحدهما

المضعف نحو: «جِنَّةٌ وَجِنَّةٌ وَجِنَّةٌ»، والآخر المعتل العين، وشمل ما

عينه ألف نحو: «دَارَ»، وما أوله مضموم نحو: «شُورَة»، وما أوله

مكسور نحو: دِيْمَةٌ^(١)، وما أوله مفتوح نحو: جَزَوْه وَيَضُّه فلا يتبع

شيء^(٢) من ذلك إلا ما أوله مفتوح، فإن فيه لغتين على ما سيذكره^(٣).

الثاني: أن يكون ثلاثياً. واحترز به من الزائد على^(٤) الثلاثة^(٥) فلا يغير^(٦).

الثالث: أن يكون اسماً. واحترز به من الصفة نحو: صَبَّغَتْه وَسَهَّلَتْه فإنه لا

يتبع. وهذه الشروط^(٧) الثلاثة مفهومة من قوله: «وَالسَّالِمُ الْعَيْنِ

الثَلَاثِيَّ اسْمًا».

الرابع: أن يكون ساكن العين. واحترز به من المحرك العين نحو: سَمَّرَه

الخامس: أن يكون مؤنثاً. واحترز به من نحو: تَكَرَّه فإنه لا يجمع بالألف

(١) الدِّيْمَةُ: المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق، والجمع دِيْمٌ. وفي حديث عائشة رضي الله عنها، وشيئلت عن حمل سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعهادته فقالت: كان عَمَلُهُ دِيْمَةً، والدِيْمَةُ المطر الدائم في سكون اللسان «ديم».

(٢) في ظ «في شيء».

(٣) في هـ، ز، ت «ما سيذكر».

(٤) «الزائد على» ساقط من ظ.

(٥) في هـ، ز «الثلاثة نحو تحيقل» ذكر هنا مثال على الزائد.

وفي ك الثلاثة نحو زينب ذكر هنا مثال على الزائد.

(٦) غير الثلاثي نحو جَعْفَرٌ، تقول في جمعه: جَعْفَرَاتٌ تبقى حركة العين دون تغيير.

(٧) «الشروط» ساقط من ظ.

والتاء، وهذان^(١) الشرطان مفهومان من قوله: «إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا
بَدَأَ» ولا فرق في ذلك بين ذى التاء والمجرد منها، وإلى ذلك أشار
بقوله:

(ص) ... * مُخْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجْرَدًا

(ش) وفهم من الشروط أن مراده ثلاثة أوزان بالتاء نحو: قَصْعَةٌ وسِدْرَةٌ
وَعُرْفَةٌ، وثلاثة مجردة نحو: دَعْدٌ وَهَنْدٌ وَجَمَلٌ. فجميع ذلك يجوز فيه
الاتباع فتقول: قَصَعَاتٌ وسِدْرَاتٌ^(٢) وَعُرْفَاتٌ وَدَعْدَاتٌ وهِذَاتٌ^(٣)
وَجَمَلَاتٌ، «وَالسَّالِمُ» مفعول / بفعل مضمر يفسره «أَيْلٌ» وهو اسم فاعل ٢٤٥
مضاف إلى فاعله معنى^(٤). «وَالثَّلَاثِي» نعت للسالم، «وَأَسْمَاءُ» حال من
«الْثَّلَاثِي» أو من «السَّالِمِ»، «وَالْإِتْبَاعُ» مفعول «بِأَيْلٍ» وهو مصدر مضاف إلى
المفعول «وَفَاءَةٌ» مفعول ثانٍ بِإِتْبَاعٍ^(٥)، «وَبِمَا» متعلق بِإِتْبَاعٍ، «وَلِإِنْ» شرط،
«وَسَاكِنَ الْعَيْنِ وَمُؤَنَّثًا» حالان من الضمير المستتر في «بَدَأَ» العائد على
«اسم»^(٦) وكذلك «مُخْتَمًا وَمُجْرَدًا» حالان أيضاً من «اسم»^(٧).

ثم اعلم أن المفتوح الفاء من ذلك ليس فيه إلا^(٨) الإِتْبَاعُ كما ذكر. وأما
المضموم الفاء والمكسورها فيجوز فيهما وجهان آخران، أشار إليهما بقوله:

(١) في ظ «وهذه» تحريف.
(٢) «وسدريات» ساقطة من ت.
وفي ظ «وهندات».
(٣) «وهندات» ساقطة من ظ.
(٤) «معنى» ساقطة من ظ، ك، ت.
(٥) ما بعد «وإِتْبَاعٍ» إلى هنا ساقط من ت.
(٦) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «اسم» وما أثبت أدق كما في ز والألفية.
(٧) في ز «من الضمير المستتر في بدأ».
وفي ت «من الضمير اسم».
(٨) «إلا» ساقطة من ك.

(ص) وَسَكُنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ * خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا^(١)، قَدْ رَوَوْا

(ش) يعني أنه يجوز فيما كانت عينه تالية غير الفتح وجهان زائدان على الإتيان وهما السكون والفتح، وشمل التالي غير الفتح، التالي الضم نحو: «عُرْفَةٌ» والتالي الكسر نحو: «هِنْدٌ»، فيجوز في كل واحد منهما ثلاثة أوجه: الإتيان كما سبق، والسكون والفتح فتقول: عُرْفَاتٌ بالضم إتياناً لحركة الفاء، وعُرْفَاتٌ بالسكون تخفيفاً، وعُرْفَاتٌ بالفتح تخفيفاً أيضاً وفي نحو: هِنْدٌ هِنْدَاتٌ بالكسر إتياناً وهِنْدَاتٌ بالسكون، وهِنْدَاتٌ بالفتح، وكذلك في^(٢) سائرهما، وفهم منه أن التالي الفتح لا يجوز فيه، إلا الإتيان كما سبق. «والتالي» / مفعول «سَكُنَ»^(٣) وهو اسم فاعل، ويجوز ضبط ^{٢٤٥}ب «غَيْرَ» بالفتح على أنه مفعول بالتالي، وبالكسر على أنه مضاف إليه التالي؛ «وَأَوْ»^(٤) خَفَّفَهُ معطوف على «سَكُنَ»، و«بِالْفَتْحِ» متعلق بخفف، و«كُلًّا» منصوب «بَرَوَوْا».

ثم استثنى من التالي غير الفتح نوعين: ما كان على «فُعْلَةٍ» بكسر الفاء ولأئمة وَاَوْ أو على^(٥) «فُعْلَةٍ» بضم الفاء ولأئمة ياء فقال:
(ص) وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذُرْوَةٍ * وَزَيْبَةٍ^(٦) ...

(١) في الأصل «وكلاً» تحريف.

(٢) «في» ساقطة من ت.

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «يسكن».

(٤) في الأصل «أو خففه».

(٥) في ت «وعلى».

(٦) زَيْبَةُ: الزُّبَيْة: هي الزاوية التي لا يعلوها الماء، وجمعها الزُّبَى

والزُّبَيْة: حفرة يشتتير فيها الصائد.

والزُّبَيْة: حفرة يشتتير فيها.

ومنه قولهم: بَلَغَ السَّيْلُ الزُّبَى.

انظر اللسان «زبي»، والكتاب ٥٨:٣.

(ش) يعني أنه يمتنع في هذين الاسمين وما أشبههما الإتياع، فلا يُقال في ذِرْوَة ذِرَوَات، ولا^(١) في زُرِّيَّة زُرِّيَّات لثقل الواو بعد الكسرة، والياء بعد الضمة^(٢)، ثم نبه على أنه قد سُمع في «فُعْلة» بكسر الفاء مما لأمه واو الإتياع شدوذاً فقال:

(ص) ... * ... وَشَدُّ كَشْرٍ جِرْوَة

(ش) يعني شد كسر جمع^(٣) «جِرْوَة»^(٤)، والضمير في «وَمَنْعُوا»^(٥) عائد على العرب «وإِتياع» مفعول «مَنْعُوا» وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَزُرِّيَّة» معطوف على «ذِرْوَة» «وَكَشْر» فاعل بِشَدُّ، «وجِرْوَة» مضاف إليه وهو على حذف مضاف التقدير^(٦): إتياع جمع نحو ذروة. ثم قال:

(ص) وَتَادِرْ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ خَيْرٌ مَا * قَدْ مُنَّه أَوْ لِأَنَّا نَسَى

(ش) يعني أن ما خالف ما تقدم من الأحكام إما نادر، كقول بعضهم: في كَهْلَة كَهَلَات، وحقه الإسكان لأنه صفة، وإما ضرورة كقول الراجز:

فَتَشْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا^(٧) - ٢١١

فَسَكَنَ زَفْرَاتِهَا^(٨) وحقه الفتح؛ لأنه اسم، وإما لغة/ قوم من العرب في فتح ٢٤٦

↑

(١) في ز «ولا يُقال».

(٢) في ز «لثقل الياء بعد الضمة والواو بعد الكسرة» تقديم وتأخير.

(٣) «جمع» ساقطة من ك، ت.

(٤) «ولا يُقال في جمعها جِرَوَات على الإتياع؛ لأن حقه الإسكان».

(٥) في ز، ظ «منعوا».

(٦) في ه، ز، ظ، ت «والتقدير».

(٧) لم أشر على قائله وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزو.

انظر في اللسان «زفر»، والخصائص ٣١٦:١. وشرح المفصل ٢٩:٥، وشرح الكافية لابن مالك

١٨٠٣:٤. وشرح الأشموني ٣١٢:٣ / ١١٨:٤ ومعجم شواهد العربية ٤٥٣:١

(٨) في ظ «زفرات».

جمع نحو: بَيْضَةٌ وجُزَّةٌ فيقولون: جُوزَاتٍ وبَيْضَاتٍ بالفتح وهي لغة «هذيل». قال شاعرهم:

٢١٢. أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ * رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكِبِينَ سَبُوحٌ^(١)

«وَعَيْزٌ» مبتدأ، «وما» موصولة وصلتها «قَدْ مَنَّهُ»، والهاء عائدة على «ما» وخبر المبتدأ «نَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ أَوْ لَأُنَاسٍ انْتَمَى».

[فقد توسط المبتدأ بين الأخبار. والتقدير: غير ما قدمته نادر أو ذو اضطرار أو انتمى لأناس]^(٢).



(١) نسب لشاعر من هذيل، ولم يرد في ديوان الهذليين.
انظر الخصائص ١٨٤:٣، وشرح المفصل ٣٠:٥، وشرح الكافية لابن مالك ١٨٠٤:٤، وشرح الشواهد للمعنى ١١٨:٤ وشرح التصريح ٢٩٩:٢، والخزانة ٤٢٩:٣.
رائح: الذي يسير ليلاً.
متأوب: الذي يسير نهاراً.
رفيق بمسح المنكبين: أي العالم بتحريك المنكبين في السير.
سبح: الذي يمد يده في الجري.
والمعنى ان يجتله في سرعة سيره كالظليم - ذكر النعام - الذي له بيضات يسير مسرعاً ليلاً ليصل إليها
(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ت.

(جمع التكسير)

(ش) إنما سُمي جمع التكسير لتغير^(١) بناء الواحد فيه، والتكسير هو التغيير^(٢) ومقابلته جمع السالم، ثم إنَّ جمع التكسير على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) أَفْعَلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ * ثُمْتُ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قِلَّةٌ

(ش) يعنى أنَّ هذه الأوزان الأربعة التي ذكرها في البيت^(٣)، تبدل على جمع القلة، وهو من ثلاثة إلى عشرة^(٤)، نحو: أَفْعَرِيَّةٌ^(٥) وَأَفْلُسٌ وَفَيْثِيَّةٌ وَأَجْمَالٌ، وفهم منه أن ما سوى هذه الأربعة من جموع التكسير جمع كثرة، وهو ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له^(٦)، وستأتى أمثلتها في أثناء الباب.

«وَأَفْعِلَةٌ» مبتدأ وسائر الجموع التي بعده معطوفة عليه، وخبره «جُمُوعٌ قِلَّةٌ».

(١) في ز، ط، ت «لتغير» وما أثبت هو الصواب، لأنَّ (الثَّغِيرَ) مصدر (تَغَيَّرَ)، و(التَّغْيِيرَ) مصدر (غَيَّرَ) فالأول لازم، والثاني متعد.

(٢) في ز «التفسير» قال المرادى «قسم المصنف التغير الظاهر إلى ستة أقسام، لأنه إما بزيادة نحو صِينُو وصِنُون، أو بنقص ككُتُخمة وكُتُخَم أو تبديل شكل نحو أَسَدٌ وأَسْدٌ، أو بزيادة وتبديل شكل نحو: رَجُلٌ ورجال، أو بنقص وتبديل شكل نحو قَضِيبٌ وقُضْبٌ أو بهنٌ ككَلَامٌ وغلُمان، شرح المرادى ٣٣:٥.

(٣) في ش وفي هذا البيت.

(٤) في شرح ابن الناطم ص ٧٦٨ «فجمع القلة مدوله بطريق الحقيقة من الثلاثة إلى العشرة».

(٥) في ث: «وَأَرْغَفَةٌ» وهي صواب أيضاً.

(٦) في شرح ابن الناطم ص ٧٦٨ «وجمع الكثرة مدوله بطريق الحقيقة وما فوق العشرة إلى غير نهاية».

انظر شرح المرادى ٣٤:٥.

ثم إنه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة، وجمع الكثرة موقع جمع القلة^(١) وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَيَقْعُ ذِي بَكْتَرَةٍ وَضِعاً يَلِي * كَأَزْجَلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصَّفِيِّ

(ش) فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة^(٢): رَجُلٌ وَأَزْجَلٌ، وَخُنُقٌ وَأَعْتَاقٌ وَفُؤَادٌ وَأَفِيدَةٌ.

ومن وقوع جمع الكثرة موقع جمع القلة / رَجُلٌ وَرِجَالٌ، وَقَلْبٌ وَقُلُوبٌ، $\frac{٢٤٦}{ب}$ وَصَفَاءٌ وَصُفَى. وَالصَّفَاءُ الصخرة الملساء. وأصل: صَفَى صُفُوفِي فَقُلِبَتْ الروا ياء وأدخمت في الياء وكسر ما قبلها.

«وَيَقْعُ ذِي» مبتدأ، والإشارة بـ«ذِي» إلى جموع القلة «وَيَقْفِي» خبر المبتدأ، «وَيَكْتَرَةُ» متعلق بـ«يَقْفِي»، و«وَضِعاً» منصوب على إسقاط الجار^(٣) أي بوضع، ومعناه أن العرب وضعت له ذلك واستغنت به عما^(٤) يستحق.

ثم اعلم أنَّ اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد ويقولوا^(٥)

^(١) في بعض شروح الألفية: وقد يُستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة، وبعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة.

وقد شرط المرادى لذلك وجود قرينة مجازاً نحو «ثلاثة قروء».

انظر شرح ابن الناظم ٧٦٨، وشرح المرادى ٣٦:٥.

^(٢) في ز «الكثرة نحو». وفي ت «الكثرة مجاز».

^(٣) في ش «إسقاط الخافض».

^(٤) قال الملوى في حاشيته على المكدوى ص ١٩٨:

«قوله: وَضِعاً يَلِي قال ابن خازي الظاهر خروج الإستعمال عن كلامه لقوله: وَضِعاً، وقال أبو اسحق: الوضعي عنده على وجهين: وضعي حقيقي له عليه بالصفى، لأنَّ الفارسي وغيره حكوا في جمع الصفاة أصفاء وصفي، ولكن أصفاء في غاية التدوير فكأنه لم يوضع اه. وحقيقي الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البنائين استغناء عنه بالآخر، والاستعمال أن تكون العرب وضعتهما معاً ولكن يغلب أحدهما على الآخر كما في الشاطبي»

^(٥) في ز «ثم يقولون».

وفي ك، ت «ثم يقولوا».

يجمع على كذا وعلى كذا^(١)، وعكس المصنف واصطلاح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمعاً لكذا وكذا^(٢) ولكل وجه.

وبدأ بـ (أَفْعُلُ) فقال:

(ص) لِفْعَلٍ اسماً صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ * وَلِلرَّيَاحِ اسماً أَيْضاً يُجْعَلُ

(ش) فذكر أن أَفْعُلًا^(٣) يطرد في نوعين:

الأول: «فَعْل» بشرطين أحدهما: أن يكون اسماً نحو: قَلَسَ وَأَقْلَسَ، واحترز به من الوصف نحو صَغَبَ^(٤).

الثاني: أن يكون صحيح العين. واحترز به من المعتل العين^(٥) نحو: جَوْنُ^(٦).

وشمل الصحيح كما مثل، والمعتل الفاء نحو: وَجَّهَ وَأَوَّجَّهَ، والمعتل اللام نحو: ذَلَّ وَأَذَلَّ وظَبَّى وَأَظْبَ.

والثاني^(٧): الرباعي. لكن بشروط ذكرها في قوله:

(ص) إِنْ كَانَ كَالْعَتَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي * مَدٍّ وَتَأْيِيثٍ وَعَدِّ الْأَخْرُوفِ

^(١) هذا أحد طريقي الكلام على جمع التكسير، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين. والطريق الثاني وهو طريق المصنف أن يتكلم على بنية الجمع فيقول مثلاً (أَفْعُل) يطرد في كذا ويحفظ في كذا.

انظر شرح المرادى ٣٦:٥، ٣٧.

^(٢) نسب إلى ابن السراج أنه أول من سلك هذا الطريق، وتبعه المصنف، وهو صحيح. انظر الأصول في النحو ٤٣٠:٢ وما بعدها.

^(٣) في ش، ه، ز، ك «أَفْعُل» وما أثبت هو الصواب.

^(٤) في ت «ضَعَب وضخم».

في شرح المرادى ٣٧:٥ «وَلَدَر (أَحْبَدُ) في (عَبَد)، لأنه صفة وسهلة خلابة الإسمية».

انظر شرح ابن الناظم ٧٦٩.

^(٥) «العين» ساقطة من ه، ز.

^(٦) ما ورد من معتل العين على هذا الجمع كـ «أَغْنَيْنِ أَثُوبٍ» حملة بعض الشراح على الشذوذ، والبعض الآخر على الندرة.

انظر شرح ابن الناظم ص ٧٦٩، وشرح المرادى ٣٧:٥.

^(٧) الصواب أن يقوله: والنوع الثاني يحذف الإلتباس.

(ش) فذكر أربعة شروط:

الأول: أن يكون اسماً. وفهم ذلك من قوله^(١): «وَلِلرَّبَّاعِي اسماً»، وفهم من قوله: «إِنْ كَانَ كَالْعَتَاقِ» الثلاثة الشروط / الباقية.

٢٤٧
١

الاول^(٢): أن يكون مؤنثاً؛ لأنَّ العَتَاق مؤنث، وهو^(٣) أُنْثَى الجَدَى واحترز به من المذكر نحو: حمار^(٤).

وأن^(٥) يكون ثالثة مدة، واحترز به من نحو: خِنْصِر^(٦).

وأن^(٧) يكون غير مختتم بتاء التانيث، واحترز به من نحو رِسَالَةٌ وَسَحَابَةٌ، وفهم من تمثيله «بِالدَّرَاجِ وَالْعَتَاقِ» أن حركة الأول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة وكسرة كالمثالين وضمة نحو: عُقَاب فتقول: ذِرَاعٌ وَأَذْرُعٌ، وَعَتَاقٌ وَأَعْتُقُ، وَعُقَابٌ وَأَعْقُبُ.

وفهم من إطلاقه في المد في قوله: «مَدٌّ»^(٨) أنه لا يشترط كونه ألفاً، بل يكون غير ألف نحو: يَمِينٌ وَأَيْمَنٌ [وشد من المذكر شِهَابٌ وَأَشْهُبٌ

(١) أي في بيت الألفية المذكور قبل هذا البيت.

(٢) وهو الشرط التالي.

(٣) في هـ، ز «وهي».

(٤) في ظ «كالحمار» وهو سهو واضح.

(٥) الصواب والثاني أن ...

(٦) خِنْصِر: جاء في اللسان (خنصر) (في كتاب سيبويه: الخِنْصِرُ بكسر الخاء والصاد، والخِنْصِرُ: الإصبع الصغرى، وقيل الوسطى، والجمع خَنْصَرٌ، قال سيبويه: ولا يجمع بالألف والتاء استغناء بالكسرة ولها نظائر نحو فُزَيْنٌ وكُرَاسَنٌ).

(٧) الصواب والثالث أن ...

(٨) في الأصل «ومد».

في ك «في مد».

وَعُزَابٌ وَأَعُزُبٌ^(١) وَفُهُمٌ مِنْ قَوْلِهِ^(٢): «وَعَدُّ الْأَخَوِيَّ» الشرط الرابع.

ثم قال:

(ص) وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَرَّدٌ * مِنَ الثَّلَاثِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدُ

(ش) فذكر^(٣) أَنَّ أفعالاً جمع لكل اسم ثلاثي «ليس» على فَعْلٍ مما هو صحيح العين، وذلك ما لا يطرُد^(٤) فيه «أَفْعُلُ» فشمل غير فَعْلٍ مِنَ الثَّلَاثِي وذلك تسعة^(٥) أوزان نحو: يَحْمَلُ وَأَحْمَلُ، وَعَثَقَ وَأَعْتَقَ، وَضَلَعَ وَأَضْلَعَ، وَكَتِفَ وَأَكْتَفَ وَإِبَلَ وَأَبَلَ، وَعَدَلَ وَأَعْدَلَ، وَقُفِلَ وَأُقْفِلَ [وَعَضَدُ وَأَعْضَدُ]^(٦).

وشمل أيضاً ما كان على فَعْلٍ معتل العين نحو: قُوبٌ وَأَقُوبٌ، واحترز بقوله «اسمًا» من الصفة نحو: يَطْلُ^(٧) وَيَلْزُ^(٨) ونحوهما، فإنها لا تجمع على «أَفْعَالٍ»، ولما دخل في هذا القانون «فَعْلُ» بضم الفاء وفتح العين وكان الغالب في جمعه^(٩) غير «أَفْعَالٍ» نَبَّهَ عليه بقوله:

(١) ما بين المعرفين تكملة من ت.

وفي هـ، ز، ك «وَأَمِنْ وَلِهَذَا شُدَّ مِنَ الْمَذْكُورِ شَهَابٌ، وَأَشْهَبٌ، وَغُزَابٌ، وَأَعُزُبٌ».

(٢) «قوله» ساقطة من ش

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ت «يعني».

(٤) في الأصل وبقية النسخ ما يطرُد، وما أثبت أصبح وأولى.

(٥) في ش، ط، ك «سبعة» وما أثبت أولى وأصح.

(٦) «عضد وأعضد» تكملة من هـ، ز، ك.

وفي هـ، ز، ك «وَعَدَلَ وَأَعْدَلَ وَحَضَدَ وَأَعْضَدَ وَرِطَلَ وَأَرَطَلَ وَأُقْفِلَ وَأَقْفِلَ».

وفي ش «وقفل وأقفل ووطل وأرطال»

وذلك خلط بين النسخ، والصواب أنها تسعة أوزان كما أثبت وكما ورد في شرح ابن الناطم

ص ٧٦٨، وشرح المرادي ٣٨٥، ٣٩.

(٧) وفي هـ «يطل وأبطال».

(٨) «يلز» ساقطة من هـ، ز.

يلز: «امرأة يلز ويلز» ضخمه مكتنزة، واليلز: الرجل القصير، اللسان «يلز».

(٩) في ز «وكان الغالب فيه أن يكون جمعه على غيره».

(ص) وَغَالِيَا أَغْنَاهُمْ فِغْلَانُ * فِي فَعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ^(١)

(ش) / يعنى أن الغالب في فَعَلٍ نحو: صِرْدُ أن يجيء جمعه على ٢٤٧
فِغْلَانُ^(٢) بكسر الفاء نحو: صِرْدُ وصِرْدَانُ لطائر^(٣)، وجِرْدُ وجِرْدَانُ للفأر^(٤)،
وفهم من قوله: «غَالِيَا» أنه قد^(٥) يجيء على «أَفْعَالٍ»^(٦) ومنه قولهم: رُطِبَ
وَأَرْطَابُ. «وَعَظِيرُ» مبتدأ، «وما» موصولة وهي واقعة على فعل الصحيح العين،
«وَأَفْعُلُ»^(٧) مبتدأ خبره^(٨) «مُطَرِدُ»، «وفيه» متعلق بمطرد، والجملة صلة «ما»
وكذلك «مِنَ الثَّلَاثِي» «واسمًا» حال من الموصول، «ويَرْدُ» في موضع خبر المبتدأ
الذي هو غير، «وبَأَفْعَالٍ» متعلق بيرد، «وفِغْلَانُ» فاعل «بَأَغْنَى» والضمير فيه عائد
على العرب، «وفى» متعلق بأغناهم. ثم قال:

(ص) لِي اسْمٍ^(٩) مُذَكَّرٍ رِبَاعِيٍّ بِمَدٍّ * ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرَدُ^(١٠)

(ش) يعنى أن «أَفْعَلَةٌ» يطرد جمعاً لاسم مذكر رباعي^(١١) بمدة قبل
آخره واحترز بالاسم من الصفة نحو: جَوَادُ، وبالمذكر من المؤنث نحو: عَتَاقُ
فإنه يجمع على «أَفْعُلُ» كما تقدم، وشمل قوله: «بِمَدٍّ ثَالِثٍ» ما كانت^(١٢)

= وفي ك «وكان الغالب في جمعه أن يكون على غير». وعبارتهما أكمل.

(١) «صردان» مطبوسة وغير واضحة في ظ.

(٢) في ز «نحو صردان أن يكون على فعلان جمعه» العبارة مضطربة.

(٣) في ك «للطائر».

(٤) في ز «للفأرة».

(٥) «قد» ساقطة من ظ.

(٦) في ش، هـ، ظ، ك، ت «على أفعال قليلة» وعبارتها أكمل.

وفي ز «على أفعال قليلة».

(٧) في ظ «وأفعال» تحريف.

(٨) في ش، ك «وخبره».

(٩) في الأصل، هـ، ت «الاسم» تحريف.

(١٠) في ز «قد أطرد» تحريف.

(١١) في هـ، ز، ظ «رباعي مذكر» تقديم وتأخير.

(١٢) في الأصل، ظ «ما كان».

مدته ألفاً أو واواً أو ياءً نحو: قَدَّالٌ وَأَقْدَلَّةٌ، وَرَغِيفٌ وَأَرْغِفَةٌ، وَعَمُودٌ وَأَعْمِدَةٌ.

ثم قال:

(ص) وَالزَّمَّةُ فِي فَعَالٍ أَوْ فَعَالٍ^(١) * مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِغْلَالٍ

(ش) يعني أن «أَفْعِلَّة» يلزم في هذين البناءين مفتوحى الفاء ومكسورها^(٢) إذا كانا مضعفين أو معتلين، مثال المضعف فيهما: يَتَاتَ وَأَيْتَةٌ^(٣)، وَزِمَامٌ وَأَزِمَةٌ^(٤). ومثال المعتل: قَبَائٍ وَأَقْبِيَّةٌ، وَفَنَاءٍ وَأَفْيِيَّةٌ، ومعنى اللزوم / فيهما أنهما لا يتجاوز فيهما هذا الجمع، وفهم منه أن^(٥) ما ليس ^{٢٤٨} بمضاعف^(٦) ولا معتل يتجاوز^(٧) فيه هذا^(٨) الجمع وسيأتى. «وَأَفْعِلَّةٌ» مبتدأ وخبره «أَطْرَدَ»^(٩) ول «اسْمٌ وَعَنْهُمْ»^(١٠) متعلقان بأَطْرَدَ^(١١)، «وَبِمَدٍّ» في موضع الصفة لاسم، ويحتمل أن يكون الخبر لاسم، «وَأَطْرَدَ»^(١٢) في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار والتقدير: لاسم رباعى أفعلة في حال كونه مطرداً فيه والأول أظهر، والضمير في «الزَّمَّة» عائد على وزن^(١٣) «أَفْعِلَّة» وفى «فَعَالٍ» متعلق بالزَّمَّة. ثم قال:

(١) في ز «أو فعالي» تحريف

(٢) في ت «أو مكسورها».

(٣) في ز «بنان وأبينة».

(٤) في ز «وزمة» تحريف.

(٥) في ش، ظ «أنه» تحريف.

(٦) في هـ «بمضاعف».

وفي ك «بمضاف» تحريف.

(٧) في هـ «أنه يتجاوز». وفي ز «فلا يجوز».

(٨) في ظ «هذه الصفة» تحريف.

(٩) في هـ «أضطرده».

(١٠) في ظ «وعنهم ولاسم» تقديم وتأخير.

(١١) في هـ «بأضطرده»، «وأضطرده».

(١٢) «وزن» ساقطة من ش.

(ص) فَعَلَّ لِتَحْوٍ أَحْمَرٍ وَحُمْرًا * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَلَّ» بضم الفاء وسكون العين وهو مطرود في «أَفْعَلَّ» المقابل لَفَعْلَاءَ، وَفَعْلَاءَ^(١) المقابلة لأَفْعَلَّ نحو: أَحْمَرٌ وَحُمْرَاءُ فنقول: فيهما معاً حُمْرٌ، وفُهم من قوله: «لِتَحْوٍ» أَنَّ ذلك الجمع^(٢) مُطْرَدٌ أيضاً في «أَفْعَلَّ» الذي ليس له «فَعْلَاءَ»^(٣) لما نع في الحلقة نحو: رَجُلٌ أَكْثَرُ لِلْعَظِيمِ الكمرة وهي رأس الذكر، وامرأة عَفْلَاءَ للمرأة التي يخرج من قبلها شيء شبيه بالأذرة^(٤) تقول: رجال كُثْرٌ، ونساء عُفْلٌ. وَ«فَعْلٌ» مبتدأ وخبره «لِتَحْوٍ» ثم قال:

(ص) ... * وَفَعْلَةٌ جَمْعًا يَنْقَلِي يُذْرَى

(ش) من أمثلة القلة «فَعْلَةٌ» بكسر الفاء وسكون العين، ولم يطرد في شيء من الأبنية بل هو محفوظ في ستة أبنية: «فَعِيلٌ» نحو: صَبِيٌّ وَصَبِيَّةٌ، «وَفَعَلٌ» نحو: فَتَى وَفَتِيَّةٌ، «وَفَعْلٌ» / نحو: شَيْخٌ وَشَيْخَةٌ، و«فَعَالٌ» نحو: عُلاَمٌ وَغُلَمَةٌ، «وَفَعَالٌ» نحو: غَزَالٌ وَغِزْلَةٌ، «وَفَعِلٌ»^(٥) نحو: ثَيِّبٌ وَثَيِّبَةٌ^(٦). ومعنى قوله: «يَنْقَلِي يُذْرَى» أنه غير مُطْرَدٌ في وزن وإنما بابه النقل أي^(٧) السماع «وَفَعْلَةٌ» مبتدأ، وخبره «يُذْرَى» و«يَنْقَلِي» متعلق بِيُذْرَى، «وَجَمْعًا» مفعول ثان بِيُذْرَى والمفعول الأول هو الضمير المستتر العائد على فَعْلَةٌ. ثم قال:

^(١) في هـ «لفعلى وفعلى» تحريف.

^(٢) «الجمع» ساقطة من هـ.

^(٣) في هـ «فعلى» تحريف.

^(٤) في الأصل، ك، «بالأذرية» تحريف. وفي ش «كالأذرة».

^(٥) في ت «وفعيل» تحريف.

^(٦) في ش زيادة «ثنى وثنية على وزن عدي حكاة الفارسي».

والثنى هو الثاني في السيادة «الزيادة قد تكون من تعليقات الحاشية ودخلت المتن سهواً من الناسخ.

وهي تفيد.

^(٧) «النقل أي» ساقطة من هـ.

(ص) وَفُعْلٌ لِاسْمٍ رَبَاعِيٍّ بِمَدٍّ * قَدْ زَيْدٌ قَبْلَ لَامٍ اخْلَافاً فَقَدْ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلٌ» بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعي بمد قبل لام صحيحة، واحترز باسم من الصفة^(١) فإنها لا تجمع على «فُعْلٌ» وفُهم من إطلاقه في قوله^(٢): «اسم» أن ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو: قَدَّالٌ وقُدِّلٌ، وأَتَانٌ وأُتِنٌ^(٣). وفُهم أيضاً من إطلاقه في قوله: «بِمَدٍّ» أن المد يكون ألفاً نحو: قَدَّالٌ وقُدِّلٌ، وياء نحو: قَضِيبٌ وقُضِبٌ، وواو^(٤) نحو: عُمُودٌ وعُمُدٌ^(٥) وفُهم من قوله: «قَبْلَ لَامٍ اخْلَافاً فَقَدْ» أن المعتل اللام نحو: كِسَاءٌ لا يجمع على «فُعْلٌ»؛ لأنه لو جمع على «فُعْلٌ» لزم قلب الواو ياء وانكسار^(٦) ما قبلها فيؤدى إلى ورود «فُعِلٌ» وهو مهمل^(٧)، وشمل قوله: «بِمَدٍّ» الواو والياء والألف في الصحيح والمضاعف، فأما الصحيح فهو كما ذكر، وأما المضاعف^(٨) فإن كان^(٩) المد واواً أو^(١٠) ياء فكذلك، وإن كان / الفاء فقد أشار إليه بقوله:

٢٤٩

↑

(١) «واحترز بالاسم من الصفة فإنها لا تجمع على فُعْلٌ، وشذ في وصف على فقال نحو: صَبَّاحٌ وصُبَّحٌ، وفُعَالٌ نحو: ناقةٌ يَكْتَارُ، ونوقٌ كَثُرَ، وعلى فُعِلٌ نحو تَلْدِيرٌ وتَلْدَرٌ. شرح الأسمولى ٤ : ٢٩٠. وانظر شرح

المراى ٤٤ : ٥.

(٢) «قوله» ساقطة من ظ.

(٣) في ش زادت مثال «ويجتار ويحتر».

(٤) في الأصل «وواو».

(٥) في ش زادت مثال «وقلوص وقُلُوص».

(٦) في ش «وكسر».

(٧) قال سيبويه ليس في الأسماء ولا الصفات فُعِلٌ ولا تكون هذه البنية إلا

للفعل، وسمع عن الأخطش يقول: قد جاء على فُعِلٌ حرف واحد، وهو الدُّيْلُ. وهي دويبة صغيرة تشبه

ابن غرس. وبها سميت قبيلة أبى الأسود الدؤلى، وزاد ابن مالك وُجِلَ لغة في الوعل».

المزهر ٢ : ٥٠.

(٨) في ش، ظ «وأما المضاعف»

وفي ت «والمضاعف».

(٩) في ز «فأما إن كان».

(١٠) في ت «وياء».

(ص) مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمَ ذُو الْأَلْفِ * ...

(ش) يعني أن^(١) المضاعف من نحو: فَعَال كِرَامٍ وَبَنَانٍ^(٢) لا يجمع على «فُعُل» كراهية^(٣) التضعيف بل يُسْتَغْنَى عَنْهُ^(٤) «بِأَفْعَلَةٍ» كما تقدم، وفهم من قوله: «فِي الْأَعْمَ» أنه قد جاء جمعه على «فُعُل» قليلاً كقولهم في جمع عَيْنَانِ عُنُنٌ، وَفِي حِجَابٍ حُجُجٌ، وفهم من تخصيصه المنع بذي الألف أن ذَا البَاءِ وَذَا الْوَاوِ يُجْمَعَانِ عَلَى «فُعُل» نحو: سَرِيرٍ وَسُرُرٌ، وَذُلُولٌ وَذُلُلٌ. «وَفُعُلٌ» مبتدأ وخبره «لِاسْمِ»^(٥)، [«وَرُبَاعِيٌّ» نَعْتٌ لِاسْمِ]^(٦) «وَبِمَدٍّ» نعت بعد نعت، «وَقَدْ زَيْدٌ» في موضع النعت لمد «وَقَبْلَ» متعلق بزيد. «وِإِعْلَالًا» مفعول مقدم بفقْدٍ «وَقَقْدٌ»^(٧) في موضع النعت للام و«ما» ظرفية مصدرية والعامل فيها الاستقرار الذي يتعلق به الاسم الواقع خبراً في البيت قبله^(٨) والتقدير: وفُعُلٌ ثابت لاسم رباعي بمدٍّ^(٩) عدم تضعيف^(١٠) ذي الألف. ثم قال:

(ص) ... * وَلَقُلْ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ حُرْفٍ

وَنَحْوِ كَيْزَى ... *

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعُل» نضم الفاء وفتح العين ويجيء جمعاً

(١) «أَنْ» ساقطة من ظ، ت.

(٢) في هـ، ز «وَبَنَاتٍ» تصحيف.

وفي ت «وَبَنَاتٍ».

(٣) في ت «لِكِرَاهِيَةٍ».

(٤) في ظ «فِيهِ».

(٥) في ت «لِاسْمِ».

(٦) «وَرُبَاعِيٌّ» نعت لِاسْمِ تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٧) في ز، ظ، ك، ت «وَزَيْدٌ» وما أثبت من الأصل، ش، هـ أدق لأن «زَيْدٌ» في محل جر صفة لمد.

(٨) في ز، ك، «الَّذِي قَبْلَهُ» و«بَارْتَمَا أَكْمَل».

(٩) في ز، هـ «مُدَّةٌ» تحريف.

(١٠) «تَضْعِيفٌ» ساقطة من ك.

«لِفْعَلَةٌ» نحو: عُزْفَةٌ وَعُزْفٌ، و«لِفْعَلَى» نحو: كُتِبَى وكُتِبَ^(١) «وَفُعَلٌ» مبتدأ،
«وَعُزِفَ» خبره «وبجُمعاً» مفعول ثانٍ بِعُزِفَ، و«لِفْعَلَةٌ» متعلق بـ «بجُمعاً»
ويجوز أن يكون متعلقاً بِعُزِفَ. ثم قال:

(ص) ... وَلِفْعَلَةٌ فِعْلٌ * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعَلٌ» بكسر الفاء وفتح العين، ولم يشترط
اسميته لأن / «فُعَلَةٌ» في الصفات قليل فلم يعتبره هنا، وشمل «فُعَلَةٌ» ^{٢٤٩}_ب
الصحيح^(٢) نحو: قِزْبَةٌ وقِزْبٌ، والمعتل العين نحو: قِيَمَةٌ وقِيَمٌ، والمعتل اللام
نحو: مِرْيَةٌ ومِرْيٌ، والمضاعف نحو: حِجَّةٌ وحِجَجٌ. ثم قال:

(ص) ... وَقَدْ يَجِيءُ جُمُعُهُ عَلَى فُعَلٍ *

(ش) الضمير في «بجُمُعُهُ» عائد على «فُعَلَةٌ»^(٣). أي: يأتي جمع^(٤) فُعَلَةٌ
المكسور^(٥) الفاء على «فُعَلٌ» بضم الفاء نحو: لِحْيَةٌ ولَحْيٌ، وِلْجِيَةٌ ولِجْيٌ،
وفُهِمٌ من قوله: «وَقَدْ»^(٦) يَجِيءُ» قلة ذلك. «وَفُعَلٌ» مبتدأ، وخبرة المجرور^(٧)
قبله، «وَعَلَى فُعَلٍ» متعلق بيجيء. ثم قال:

(ص) فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطْوَادٍ^(٨) فُعَلَةٌ * ...

^(١) قال الأشموني في تنبيهاته: ١٣٠: ٤ «وزاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهو فُعَلَةٌ اسماً نحو: مجمعة ومجتمع،
فإن كان صفة نحو امرأة شُلَّة. وهي السريعة. لم يجمع على فُعَلٍ، واستثقل بعض التميميين والكلبيين ضم
عين فعل في المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا: مجدَّد ودُّكِّل بدل مجدَّد ودُّكِّل فهذا نوع رابع على هذه
اللغة يطرد فيه فُعَلٌ»

^(٢) في هـ، ك «وشمل قوله فعلة الصحيح العين».

وفي ز «وشمل قوله الصحيح».

^(٣) ما بعد «فعل» إلى هنا ساقط من ش.

^(٤) «جمع» ساقطة من ك.

^(٥) في هـ، ط، ت «المكسورة».

^(٦) في الأصل، ش، ظ، ك «قد» تحريف.

^(٧) في ز «في المجرور».

^(٨) في ز «اضطرار».

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلَة» بضم الفاء وفتح العين وهو يَطْرِدُ^(١) في وصف على فاعِل معتل اللام للمذكر عاقل نحو: رَامِ وُرْمَاةً، وَقَاضٍ وَقُضَاةً.

وفُهِمَت هذه الشروط من المثال، واحتترز بالوصف من الاسم نحو: وَاِدٍ، وبالمعتل من الصحيح نحو: ضَارِبٍ، وبالمذكر من المؤنث نحو: ضَارِيَّةً وبالعاقل من غير العاقل^(٢) نحو: صَاهِل^(٣). فلا يُجمع شيء من ذلك على «فُعْلَة»، و«فُعْلَة» مبتدأ، و«ذُو اطْرَاد»^(٤) خبره، «وَفِي نَحْوٍ» متعلق بفعل محذوف يدل عليه «اطْرَاد» ولا يجوز أن يكون متعلقاً باطْرَاد؛ لأنه مضاف إليه «ذو».

ثم قال:

(ص) ... * وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلَة» بفتح الفاء والعين، وهو مَطْرِدٌ في وصف على فاعِل صحيح اللام للمذكر عاقل^(٥)، وفُهِمَت الشروط أيضاً من المثال، وشمل الصحيح نحو: كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ، والمعتل / الفاء نحو وَاِرِثٍ وَوَرَزَةٍ^(٦)، والمعتل العين نحو: نَحَائِنٍ وَنَحَوَّةٍ، والمضاعف^(٧) نحو: بَارٌّ وَبَرَزَةٌ، وأما المعتل اللام فقد تقدم أنه مضموم الفاء، وأراد هنا بالشياع الاطْرَاد. ثم قال:

^(١) في هـ، ز، ط، ت «مَطْرِدٌ».

^(٢) «من غير العاقل» ساقطة من ت.

^(٣) صاهل: لاسم فاعل. يُقال صَهْلُ الفرس يَصْهَلُ صَهِيلاً فهو صَاهِلٌ. والصَّهْلُ جِدَّةُ الصوت مع بح يُقال في صوته صهل وهو بُحَّةٌ في الصوت ويقال رجل ذو صاهل أي شديد الصياح، والصاهل من الإبل الذي يخبط بيده ورجله.

^(٤) في ز «اضطرار».

^(٥) في ش زيادة «المذكر عاقل وقيل في غير العاقل نحو ناعق ونعق».

والزيادة هنا تفيد. والصواب ناعق ونَعَقَةٌ وهي الفِرْيَان.

^(٦) في ز «واورثه» تحريف.

^(٧) في ز «والمضاعف».

(ص) فَعْلَى لَوْضَفٍ كَقَتِيلٍ ... *

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعْلَى» مقصور^(١) بفتح الفاء وسكون العين، وهو يَطْرُدُ^(٢) في وصف على «فَعِيل» بمعنى «مفعول» دال على هلاك^(٣) أو توجع، كَقَتِيلٍ وَقَتْلَى، وجَرِيحٍ وَجَرَحَى، وَأَسِيرٍ وَأَسْرَى، ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى وإن لم يكن من باب «فَعِيل» المذكور، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... وَزَمِنَ * وَهَالِكٍ وَمَيِّتٍ بِهِ قَمِنَ

(ش) يعني أنَّ هذه الأوزان الثلاثة وهي «فَعِل»، «وَفَاعِل» و«فَعِيل»^(٤) حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لفعليل المذكور في الدلالة على الهلاك^(٥) أو التوجع. «وَفَعْلَى» مبتدأ، وخبره «لَوْضَفٍ»، «وَزَمِنَ» مبتدأ، «وَهَالِكٍ وَمَيِّتٍ» معطوفان عليه، وخبر المبتدأ «قَمِنَ» أي: حقيق. وينبغي أن يُضبط «قَمِنَ»: بفتح الميم؛ لكونه خبراً عن أكثر من اثنين فإنَّ «قَمِنَا» المفتوح الميم^(٦) يخبر به عن الواحد والمثنى^(٧) والجمع، «وبه» متعلق بقمن، والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور. ثم قال:

(ص) لِلفعلِ اسماً صَحَّ لَمَّا فَعَلَّة * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَلَّة» بكسر الفاء وفتح العين، وهو مُطْرَد

(١) «مقصور» ساقطة من ظ.

وفي ز، ك «مقصوِّراً».

(٢) في ه، ز، ط، ت «مطرد».

(٣) في الأصل، ه، ز، ط، «هلك» تحريف.

وفي ك «الهلاك».

(٤) في ه، ز «وفعليل».

(٥) في الأصل، ه، ز، ط، ت «الهلك» تحريف.

(٦) «الميم» ساقطة من ظ.

(٧) في ش «عن الواحد والمثنى والجمع».

وفي ك «عن الواحد والمثنى والجموع».

في «فُعِلَ» بضم الفاء^(١) وسكون العين، وشمل الصحيح نحو: دُرِج ٢٥٠
ب
وِدْرِجَة^(٢) والمعتل / نحو: كُوز وِكُوزَة. والمضاعف نحو: دُبَّ ودِبْبَة، واحترز
بقوله: «اسماً». من الصفة نحو: حُلُو، وبقوله: «صَحَّ لَأَمَّا» من المعتل اللام^(٣)
نحو: عُضُو فلا يجمع شيء من ذلك على «فُعَلَة»، وقد يجمع على «فُعَلَة»
غير فُعَل المضموم الفا. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * وَالْوَضْعُ فِي فَعَلٍ وَفَعْلٍ قَلَّلَهُ

(ش) يعني أنه قد يجمع على «فُعَلَة» «فَعَلٌ» بفتح الفاء وسكون العين،
[وفعل بكسر الفاء وسكون العين]^(٤) فمن الأول رُوح وِرُوحَة^(٥)، ومن الثاني
قِرْد وقِرْدَة، ومعنى: «قَلَّلَهُ» أي: الوضع قَلَّل^(٦) جمع «فَعَلٌ وفَعْلٌ» على
«فُعَلَة»، وتُهم منه اطراده في «فُعَلٍ»^(٧): «وفُعَلَة» مبتدأ، وخبره «لِفُعَلٍ»،
و«اسماً» حال من «فُعَلٍ»، و«صَحَّ» في موضع الصفة لاسم^(٨) «ولاماً»
تمييز^(٩) أي صح لأمه، و«الْوَضْعُ» مبتدأ، خبره^(١٠) «قَلَّلَهُ» «والهاء» في قلله
حائدة^(١١) على الجمع. ثم قال:

(ص) وَفُعْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ * وَضَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ

(١) ما بعد «بكسر الفاء» إلى هنا ساقط من ش، ك.

(٢) دُرِج: وعاء المغازل.

(٣) «اللام» ساقطة من ت.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ط، ك، ت.

(٥) في هـ، ز، ط، ت «رُوح وِرُوحَة».

(٦) في ط «على قلل».

(٧) في ش «فُعَل بضم الفاء».

وفي هـ، ز، ط، ك، ت «فُعَل بالضم».

(٨) «الاسم» ساقطة من ك.

(٩) في ت «تمييزاً».

(١٠) في هـ، ز، ط، ت «وخبره».

(١١) في هـ، ز «حائدة».

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعِّلَ» بضم الفاء وفتح العين مشددة، وهو مطَّرد في فاعل وفاعلة بشرط صحة لاميها نحو: ضَارِبٌ وضُرْبٌ، وضَارِبَةٌ وضُرْبٌ، واحترز بالوصف من غيره نحو: حَائِضٌ. «وفُعِّلَ» مبتدأ، وخبره «لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٍ»، «وَصُفِّينِ» حال من فاعل وفاعلة، ثم إن المذكر من هذين الوصفين يختص عن^(١) المؤنث «بِفُعَّالٍ» بزيادة ألف بعد العين، وإليه أشار بقوله:

(ص) وَمِثْلُهُ الْفُعَّالُ^(٢) فِيمَا دُكِّرَا * ...

(ش) يعني أن ما ذكر من الوصفين يجمع على / «فُعَّالٍ» زيادة^(٣) على ٢٥١
أ
«فُعِّلَ» فتقول رجالٌ ضُرِبَتْ وضُومًا. ثم نه على أن هذين الوزين قد يجيمان
جميعين للمعتل اللام فقال:

(ص) ... * وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَأَمَّا نَدَّرَا

(ش) ومثال «فُعِّلَ» في المعتل اللام^(٤) غَارٍ وَغُرَّى، ومثال «فُعَّالٍ» غَارٍ وَغُرَّى وَسَارٍ وَشَرَاءٍ، وفهم من قوله «نَدَّرَا»^(٥). أن ذلك يطرد في الصحيح اللام، «ومِثْلُهُ» خبر مقدم، «وَالْفُعَّالُ» مبتدأ^(٦)، «وَالِهَاءُ» في مثله عائدة على «فُعِّلَ» «وَفِيَمَا» متعلق بمثل، «وَذَانِ» مبتدأ، وخبره «نَدَّرَا»، وألف ندرا ضمير عائد على ذان «وَفِي الْمُعَلِّ»^(٧) متعلق بندرا. ثم قال:

(ص) فَعَلٌّ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا * ...

(١) في ت «من» تحريف.

(٢) في ز «الفعالة» تحريف.

(٣) في ك، ت «زيادة ألف» وحارتهما أوضح.

(٤) «اللام» ساقطة من ك، ت.

(٥) في ت «ندرا».

(٦) في ز «مبتدأ مؤخر» وهي أدق.

(٧) في ظ، ت «المعتل» تحريف.

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَال» بكسر الفاء وهو مُطَرَّد في «فَعَلَ» و«فَعَلَّة» وفُهم من إطلاقه فيهما اشتراك الاسم والوصف فيهما^(١) نحو: كَفَبَ وَكَعَابَ وَصَغَبَ وَصِعَابَ، وَقَصَبَةٌ وَقَصْنَاعٌ، وَخَذَلَةٌ وَخِذَالٌ^(٢)، وشمل الصحيح العين كما مثل، والمعتلها^(٣) نحو: تَوَبَّ وَتَيْبَابٌ، إلا أنه قليل فيما عينه الياء وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَقَلَّ لَيْمًا عَيْتُهُ أَلْيَا مِنْهُمَا

(ش) يعني أن «فَعَالًا»^(٤) قليل فيما عينه ياء^(٥) من «فَعَلَ» و«فَعَلَّة» ومنه ضَيِّفَ وَضَيَّافٌ، و«فَعَلَ وَفَعَلَّة» مبتدأ، و«فَعَالٌ» مبتدأ ثانٍ، و«لَيْمًا» خبر المبتدأ الثاني^(٦)، والجملة خبر الأول، وقايل «قَلَّ» ضمير مستتر عائد على «فَعَال»، و«لَيْمًا» متعلق ب«يَقْلُ».

و«ما» موصولة واقعة على «فَعَلَ وَفَعَلَّة» الياثي العين، و«عَيْتُهُ» مبتدأ / والياء $\frac{٢٥١}{ب}$ خبره، والجملة صلة «ما» والضمير العائد على الموصول «الهاء» فى «عينه». ثم قال:

(ص) وَقَعَلَ أَيْضًا لَهُ فِعَالٌ * ...

(١) «فيهما» ساقط من ش.

وفي ز «فيه».

(٢) تَخَذَلَةٌ وَخِذَالٌ: الخَذَلُ: العظيم الممتلئ، والخَذَلَةُ من النساء الغليظة الساق المشدَّيرُثُها وجمعها خِذَالٌ.

والخَذَلَةُ الحبة من العُتَب إذا كانت قميمة من آفة أو عطش.

(اللسان «خذل»)

(٣) في ش، ك «ومعتلها».

(٤) في ك «فعال» تحريف.

(٥) في هـ، ت «الياء».

(٦) «الثاني» ساقطة من ش.

(ش) يعنى أَنَّ «فَعَالاً» أيضاً يَطْرُدُ فى «فَعَلَ» بفتح الفاء والعين نحو:
جَمَلَ وَجَمَلَ وَجَبَلَ وَجَبَلَ، لكن بشرطين، أشار إليهما بقوله:

(ص) ... * مَا لَمْ يَكُنْ فِى لَائِمِهِ اغْتِيلَ
... * أَوْ يَكُ مُضْعِفاً ...

(ش) يعنى أَنَّ «فَعَلَ»^(١) لا يجمع على «فَعَالٍ» إذا كان معتل اللام^(٢)
نحو: فَتَى، أو مضعفاً^(٣) نحو: طَلَلْ، وأطلق في «فَعَلَ» وهو مقيد بأن يكون
اسماً احترازاً^(٤) من نحو: حَسَنَ وَبَطَلَ، فلا يجمع^(٥) على «فَعَالٍ»، و«فَعَلَ»
مبتدأ، «وَأَيْضاً» مصدر، و«فَعَالٌ» مبتدأ ثانٍ^(٦)، وخبره «لَهُ»، والجملة خبر
المبتدأ الأول، «وَمَا» ظرفية مصدرية، «واغْتِيلَ» اسم يكن «وفى لَائِمِهِ»
خبرها^(٧)، «وَأَوْ يَكُ» معطوف^(٨) على «يَكُنْ». ثم قال:
(ص) ... وَمِثْلُ فَعَلٍ * دُو الثَّا ...

(ش) يعنى أَنَّ «فَعَلَةً» يطرُد أيضاً في جمعه «فَعَالٍ»^(٩) نحو: رَقَبَةٌ
وَرِقَاب، وفُهم من قوله: «وَمِثْلُ فَعَلٍ» أنه يشترط فيه عدم التضعيف،
والإعلال^(١٠) اللام «وَدُو الثَّا» مبتدأ، وخبره «مِثْلُ فَعَلٍ»^(١١) ثم قال:
(ص) ... * ... وَلِفْعَلٍ مَعَ فُعْلٍ فَالْفَعْلِ

(١) فى هـ ، ز، ت «فعلاً» تحريف.

(٢) فى ش «يعنى أن فعل يجمع على فعال إذا لم يكن معتل اللام».

(٣) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «أو مضاعفاً».

(٤) فى الأصل «احترازاً».

(٥) فى ش «لأنه لا يجمع».

(٦) «ثانٍ» ساقطة من ش، هـ ، ز، ط، ت .

(٧) فى ز «خبره».

(٨) فى ك «معطوفاً».

(٩) فى ط، ك «على فعال».

(١٠) فى ش «والإعلال للام».

(١١) «فعل» تكملة من ش، هـ ، ز، ط، ك، ت.

(ش) يعني أن «فَعَلًا» يطرد في «فَعِلٍ» بكسر الفاء وسكون العين، وفي «فُعِلٍ» بضم الفاء وسكون العين، فالأول نحو: قَدَحَ وَقَدَّاحَ، والثاني نحو: زُمِحَ وَزِمَّاحَ، و«فَعِلٌ» معطوف على «دُو»^(١) التاء. ثم قال:

(ص) وَفِي فَعِيلٍ وَضَفَ فَاعِلٍ وَرَدَّ * كَذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ أَيْضًا أَطَرَدُ

٢٥٢

(ش) يطرد «فَعَالٌ» أيضاً في «فَعِيلٍ»، ومؤنثه «فَعِيلَةٌ» إذا كانا وصفين / أ
نحو: ظَرِيفٌ وَظَرِافٌ وَظَرِيفَةٌ وَظَرِافَةٌ واحترز من «فَعِيلٍ» اسماً نحو:
قَضِيبٌ، ومن «فَعِيلٍ» بمعنى «مفعول» نحو: جَرِيحٌ، فلا يجمعان على «فَعَالٍ»
و«فِي فَعِيلٍ» متعلق بورد، و«وَضَفَ» حال من «فَعِيلٍ»، و«كَذَلِكَ» متعلق
بـ «أَطَرَدُ»، وكذا في «أَثْنَاءَ». ثم قال:

(ص) وَشَاعَ فِي وَضَفَ عَلَى فَعْلَانَا * أَوْ أَثْنَيْهِ أَوْ عَلَى فَعْلَانَا

وَمِثْلُهُ فَعْلَانَةٌ ... *

(ش) يعني أن «فَعَالًا» المذكور^(٢) شاع أي: كثر في^(٣) «فَعْلَانٍ» نحو:
نَذَمَانٍ وَنَذَامٍ والمراد بأَثْنَيْهِ «فَعْلَانَةٌ» نحو^(٤): نَذَمَانَةٌ وَنَذَامٌ، وَفَعْلَى نحو:
خَضْبَى وَخَضَابٌ، أَوْ عَلَى «فَعْلَانٍ»^(٥) يعني بضم الفاء نحو: خُضْمَانٍ
وَيَحْمَاصٍ، ومثله أي ومثل^(٦) «فَعْلَانٍ» بضم الفاء «فَعْلَانَةٌ» بضمها أيضاً،

(١) في هـ ، ظ «ذى».

(٢) في ظ «المذكر» تحريف.

(٣) في ز «في وصف على» وصارتها أكمل.

(٤) «فَعْلَانَةٌ» نحو: ساقط من ظ.

(٥) في هـ «فَعْلَانًا» تحريف.

(٦) في ش «ومثله فَعْلَانَةٌ أي مثل».

وفي هـ ، ك «ومثله أي مثل».

وهو^(١) مؤنثة نحو: خُصَّصَانَةٌ وَخُصَّاصٌ فجملة ما يجمع^(٢) على «فَعَالٍ» ثلاثة عشر وزناً، ثمانية يطرد فيها وهي: فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ، وَفَعَلَ وَفَعْلَةٌ، وَفَعَلَ وَفَعْلَةٌ، وَفَعِلَ وَفَعِيلَةٌ، وَفَعِلَ وَفَعِيلَةٌ، وَفَعِلَ وَفَعِيلَةٌ، وَفَعِلَ وَفَعِيلَةٌ، وَفَعِلَ وَفَعِيلَةٌ، وَفَعِلَ وَفَعِيلَةٌ. ثم قال:

(ص) .. وَالزَّمَةُ فِي * نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

(ش) أي الزم «فَعَالاً» فيما عينه واو، ولامه صحيحة من «فَعِيلٍ» بمعنى فاعِلٍ ومؤنثه فَعِيلَةٌ نحو: طَوِيلٌ وَطَوِيلَةٌ وَطَوَالٌ، والمراد [بلزوم]^(٣) «فعال» فيهما، أنهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير، وفُهم من تخصيصهما^(٤) بذلك أنَّ ما عداهما مما يجمع على «فعال» قد يجمع^(٥) على / غيره، وإعراب البيتين^(٦) واضح. ثم قال:

٢٥٢
ب

(ص) وَيَفْعُولُ فَعِلٌ نَحْوُ كَيْدٌ * يُخَصُّ غَالِباً ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعُولٌ» بضم الفاء^(٧)، ويطرد في «فَعِلٍ» بفتح الفاء وكسر العين نحو: كَيْدٌ وَكُبُودٌ، وَيَمْرٌ وَتُمُورٌ، وَوَعِلٌ وَوُعُولٌ، وفُهم من قوله: «يُخَصُّ» أنه لا يتجاوز^(٨) هذا الجمع لغيره من جموع الكثرة وفُهم من قوله «غالباً» أنه قد يجمع في الكثر على غير «فُعُولٍ» قليلاً، ومن ذلك قولهم: يَمْرٌ وَتُمُورٌ^(٩)، وَيَمَارٌ وَفَعِيلٌ مبتدأ، «وَيُخَصُّ» خبره، وهو مضارع مبنى

(١) في ظ «وهي».

(٢) في ت «فحملة على ما يحمل» خطأ من الناسخ.

(٣) «بلزوم» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٤) في ش «تخصيصه» تحريف.

(٥) في ظ «قد يحىء» تحريف.

(٦) في الأصل، ك «البيت» وما أثبت أصبح وأولى، لأنه لم يُعرب البيتين.

(٧) في ك «بضم الفاء والعين».

(٨) في ك «لا يجاوز».

(٩) «ونمر» ساقطة من ت.

وفي الأصل، ط، ك «ونمر».

للمفعول، «وَيَفْعُول» متعلق به، «وَعَالِيَا» حال من الضمير المستتر في يخص.
ثم قال:

(ص) ... * ... كَذَلِكَ يَطْرُدُ
... * ... فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقًا ..

(ش) يعني أَنَّ «فُعُولًا» يطرد أيضاً في «فُعْلٍ» بفتح الفاء وضمها وكسرها نحو: فَلَسَ وفُلُوسَ ومُجْنَدَ ومُجْنُودَ، وَضُرُسَ وَضُرُوسَ، واحترز بقوله: «اسمًا» من الوصف نحو: صَغَبَ ومَحَلَّزَ ويَحْذَرُ، فلا يجمع شيء من ذلك على «فُعُول»، والفاعل بيطرد [ضمير^(١)] يعود على «فُعُول»، «وفى فَعْلٍ» متعلق بيطرد، «واسمًا مُطْلَقًا» حالان من فَعْلٍ ثم قال:

(ص) ... وَفَعْلٍ * لَهُ ...

(ش) أي له «فُعُول» ولم يقيد باطراد، فعلم أنه محفوظ فيه وذلك نحو: أَسَدَ وَأُسُودَ، وَشَجَنَ وَشُجُونَ، وَفَعْلَ مَبْتَدَأً، «وَلَهُ» خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر الأول، والضمير في «لَهُ» عائد على الأول تقديره: وفَعْلٌ لَهُ فُعُول، ويحتمل أن يكون^(٢) له خبراً^(٣) عن «فَعْلٍ» ولا / حذف، والضمير في «لَهُ» عائد على ٢٥٣
١
«فُعُول» والتقدير: وفَعْلٌ لِفُعُولٍ، أي: من المفردات التي تجمع على «فُعُول»، ويحتمل أن يكون «فَعْلٍ» معطوفاً على «فَعْلٍ» الأول، «وَلَهُ» منقطع عنه، ويكون قد تم الكلام عند ذكر «فَعْلٍ»، ثم استأنف فقال: «لَهُ»: «وَلِلْفُعَالِ فُعْلَانٌ»، فيكون قد شرك «فَعْلٌ وفُعَالٌ»^(٤) في الجمع على «فُعْلَانٍ»، وقد جاء جمع «فَعْلٍ» على «فُعْلَانٍ» نحو: فَتًى وَفَتَيَانٍ، وَأَخٌّ وَإِخْوَانٌ. ثم قال:

(١) «ضمير» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٢) «لَهُ» ساقط من ش.

(٣) في هـ، ط، ك، ت «خبر».

(٤) في ز «وفعالا» تصريف.

(ص) ... * وَلِلْفُعَالِ فِغْلَانٌ حَصَلَ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فِغْلَان» بكسر الفاء وسكون العين، وهو يَطْرُد^(١) في اسم على «فُعَال» بضم الفاء نحو: غُرَابٌ وَغُرَبَانٌ، وَغُلَامٌ وَغُلَمَانٌ، وتقدم في أول الباب أنه يطرد في «فُعَل» نحو^(٢): صُرْدٌ وَصِرْدَانٌ، وَفِغْلَانٌ مبتدأ، وخبره «حَصَلَ»، وَلِلْفُعَالِ متعلق بحصل. ثم قال:

(ص) وَشَاعَ فِي حَوْتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا * ضَاهَاهُمَا ...^(٣)

(ش) يعني أنه^(٤) كثر «فِغْلَان» في «فُعَل» المضموم الفاء والواو العين نحو: حَوْتٌ وَحِيتَانٌ وما أشبهه^(٥)، نحو: عُودٌ وَعِيدَانٌ، وفي فَعَلٍ المفتوح الفاء والعين ومعتلها^(٦) نحو: قَاعٌ وَقِيعَانٌ، وما أشبهه، نحو: تَاجٌ وَتِيجَانٌ، ثم نبه على قلة «فِغْلَان» المذكور في غير الوزين المذكورين^(٧) فقال:

(ص) ... * ... وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا^(٨)

(ش) فمن ذلك قولهم: صِنُوْ وَصِنُوَانٌ، وَظَلِيمٌ^(٩) وَظِلْمَانٌ، وَخَرُوفٌ وَخِرْفَانٌ، وَصَبِيٌّ وَصِبْيَانٌ. ثم قال:

(ص) وَلَفْلَاحٌ أَسْمًا وَلَفْلِيحًا / وَقَلَّ * غَيْرُ مُعَلِّ الْعَيْنِ فِغْلَانٌ شَمِلَ

٢٥٣
ب

(١) في هـ، ز، ط، ت «مطرد».

(٢) «فعل نحو» ساقط من هـ.

(٣) ورد بيت الألفية في ش، هـ، ط، ك، ت كاملاً.

وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما وقل في غيرهما.

(٤) «أنه» ساقط من ش.

(٥) في ز «وما أشبه ذلك».

(٦) في ش، هـ، ز، ط، ك «والمعتلها».

وفي ت «والمعتلها» تحريف.

(٧) «المذكورين» ساقطة من ز.

(٨) «وقل في غيرهما» ساقطة من ش، هـ، ط، ك، ت حيث سبق ذكر البيت كاملاً في هذه النسخ.

(٩) في الأصل «وظلم».

الظلم: ذكر النعام.

وذكر ابن مالك في شرح الكافية ٤: ١٨٥٨: أن «فِغْلَان» صحيح العين قد يجمع عليه «فُعَل» =

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلَان» بضم الفاء وهو يطرد^(١) في اسم على «فَعْل» بفتح الفاء وسكون العين نحو: بَطْنٌ وبُطْنان، وسَقْفٌ وسُقْفان، أو على «فَعِيل» نحو: رَغِيفٌ ورُغْفان، وقَضِيبٌ وقُضْبَان، أو على «فَعَل» بفتح الفاء والعين نحو: ذَكَرٌ وذُكْران، وَجَمَلٌ وَجُمْلان، واحترز بقوله: «اسماً» من الصفة نحو سَهْلٌ وظَرِيفٌ وبَطَلٌ، وبغير المعتل العين من المعتل العين^(٢) نحو: قَاعٌ فلا يجمع شيء من ذلك على «فُعْلان». و«فُعْلان» مبتدأ، وخبره «شَيْئٌ»، و«فُعْلان» مفعول مقدم بشمل، «واسماً» حال من «فُعْلان»^(٣)، و«فَعِيلان» و«فَعَلٌ»^(٤) معطوفان على «فُعْلان»^(٥) و«وَعَزَّ ثَمَلُ الْعَيْنِ» حال من «فَعَل». ثم قال:

(ص) وَلِكَرِيمٍ وَيَخِيلُ فُعْلَانُ * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلَان» ممدوداً^(٦)، مضموم الفاء مفتوح العين وهو يطرد^(٧) في «فَعِيل» صفة^(٨) للمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو: كَرِيمٌ وكُرَماء، وظَرِيفٌ وظُرَفاء، وبَخِيلٌ وبُخْلَاء، وفُهم من تمثيله بالمثالين أنَّ صفة المدح والذم سيان في ذلك،

= ك «تَحَرَّبَ وَيَحْرَبَانِ، وَأَخٌ وَإِخْوَانٌ . وَالْحَرَبُ ذَكَرُ الْحَيَاةِ.

ويجمع عليه أيضاً فَعَال كـ «حَزَالٌ وَغَزَالَانِ، وَيَعَالُ كـ صَوَارٌ وَصِيرَانِ . وَالصَّوَارُ قَطِيعُ بَقَرِ الْوَحْشِ . .
وفهم من قوله: «قد» قلة ذلك وأنه غير مطرد.

(١) في هـ ، ز، ظ، ت «مطرد».

(٢) «من المعتل العين» ساقط من ت.

وفي ز، ظ «من المعتل العين».

(٣) في ر «فُعْلان» تحريف.

(٤) في ت «وفعل» تحريف.

(٥) في ظ، ت «فعل» تحريف.

(٦) في ش «وهو ممدود».

(٧) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «مطرد».

(٨) «صفة» ساقطة من ت.

وفهم منه أيضاً التنبيه على أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل. ثم قال^(١):

(ص) ... * كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

(ش) يعني أن ما شابه كريماً وبخيلاً يجمع على «فُعَلَاء»^(٢)، ويحتمل ذلك وجهين: أحدهما ما شابههما^(٣) في اللفظ^(٤) نحو: ظريف وشريف، لتعميم / ٢٥٤
الحكم في جميع ذلك، والآخر أن يكون المراد ما شابههما^(٥) في المعنى وإن لم يشابه في اللفظ، فشمل^(٦) نحو: ضالِح وضُلْحَاء، وعَاقِل وعُقَلَاء، لشبههما بكريم في الدلالة على صفة المدح لا في الوزن^(٧) «وَفُعَلَاء» مبتدأ وخبره في الجرور قبله «وَلَمَّا» متعلق «بجُعِلَا»، ومعنى ضَاهَاهُمَا^(٨): شابههما، «وَمَا» موصولة وصلتها «ضَاهَاهُمَا» والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في «ضَاهَاهُمَا»، ولما كان قوله: «وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ» يوهم أن «فُعَلَاء» يجمع عليه «فَعِيل» صحيحاً كان أو معتل اللام^(٩) أو مضاعفاً^(١٠) أخرج المعتل اللام والمضاعف^(١١) بقوله:

(١) «ثم قال» ساقطة من هـ .

(٢) في ز «فعلى» تحريف.

(٣) في ز «ما شابههما».

(٤) في اللفظ» ساقط من هـ ، ز، ت.

(٥) في ز «ما أشبههما».

(٦) في هـ ، ز، ط، ت «فیشمل».

(٧) وقد يجيء فُعَلَاءُ جمعاً للأوزان التالية - إلا أنه قليل ..

فُعَال: نحو: بَجَانٌ وَبَجِيَاءُ.

فَعِيلَة: نحو: تَحْلِيْفَة وَتَحْلَقَاءُ.

فُعَل: نحو: سَمْعٌ وَشَمْعَاءُ.

فَعِيل بمعنى مفعول نحو: دَفِينٌ وَدُقْنَاءُ.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٨٦١: ٤.

(٨) في هـ «ضَاهَاهُمَا».

(٩) في ط «معتلا» تحريف.

(١٠) في هـ ، ط، ت «أو مضاعفاً».

(١١) في ز، ك «والمضعف».

(ص) وَتَابَ عَنْهُ أَفْعِلَاءٌ فِي الْمُعْلِّ * لَأَمَّا وَمُضْعَفٍ ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «أَفْعِلَاءٌ» وينوب عن «فُعْلَاءٍ» في المعتل اللام والمضاعف من «فَعِيلٍ» المذكور، فالمعتل نحو: وَلِيٌّ وَأَوْلِيَاءُ، وَغَنِيٌّ وَأَغْنِيَاءُ، والمضاعف نحو: شَدِيدٌ وَأَشْدَاءُ، وَخَلِيلٌ وَأَخِلَاءُ. وَبَيِّنْهُ بِقَوْلِهِ:
(ص) ... * ... وَغَيْرُ ذَلِكَ قُلْ

(ش) على ما جاء من «أَفْعِلَاءٍ» في غير المعتل والمضاعف نحو: نَصِيبٌ وَأَنْصِيبَاءُ وَهَيِّنٌ وَأَهْوِيَاءُ، وَصَدِيقٌ وَأَصْدِقَاءُ، على هذا حمله الشارح وتبعه «المرادى»^(١) ويحتمل عندي أن يكون ذلك شاملاً لما ذكرناه، ولإتيان «فَعِيلٍ» المعتل والمضاعف على «فُعْلَاءٍ»، كقولهم: سَرِيٌّ وَسُرَوَاءُ، وَتَقِيٌّ وَتُقَوَاءُ، وَسَمِيٌّ وَسُمَوَاءُ، فذلك^(٢) على هذه إشارة للحكم السابق. «وَأَفْعِلَاءُ» فاعل بَنَابَ، و«عَنْهُ» «وَفِي الْمُعْلِّ»^(٣) متعلقان بناب، و«لَأَمَّا» تمييز، «وَمُضْعَفٍ» معطوف على المعتل، وغير ذلك^(٤) جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر^(٥). ثم قال:

(ص) فَوَاعِلٌ لِفَوْعِلٍ وَفَاعِلٍ * وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ / كَاهِلٍ
وَخَائِضٌ وَصَاهِلٌ وَفَاعِلَةٌ ... *

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَوَاعِلٌ»، وهو يطرد^(٦) في اسم على «فَوْعِلٍ» نحو: جَوْهَرٌ وَجَوَاهِرٌ، أو على^(٧) «فَاعِلٍ» بفتح العين نحو: طَائِفٌ وَطَوَائِفٌ أو على «فَاعِلَاءٍ» نحو: قَاصِعَاءُ^(٨) وَقَوَاصِعٌ، أو على وزن «فَاعِلٍ»

^(١) انظر شرح ابن الناطم ٧٧٩، وشرح المرادى ٦٤:٥.

^(٢) في هـ، ز، «فذلك».

^(٣) في الأصل، ش، ك «المعتل».

^(٤) في هـ، ز، ط، ت «وغير ذلك قل».

^(٥) «من مبتدأ وخبر» ساقط من ش.

^(٦) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «مطرد».

^(٧) في هـ، ز، «وعلى».

^(٨) في ز «قاصع» تحريف.

اسماً نحو: كَاهِلٌ وَكَوَاهِلٌ، أو على وزن «فَاعِلٍ» صفة لمؤنث نحو: حَائِضٌ وَحَوَائِضٌ، أو على فاعل^(١) صفة^(٢) لمذكر غير عاقل نحو^(٣): صَاهِلٌ وَصَوَاهِلٌ، أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو: ضَارِبَةٌ وَضَوَارِبٌ، وَقَاطِمَةٌ وَقَوَاطِمٌ، وقد شذ «فَوَاعِلٌ» جمعاً لفاعل صفة لمذكر عاقل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَشَذُّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلَةٌ

(ش) أي شذ «فَوَاعِلٌ» في جمع فَارِسٍ^(٤) قالوا^(٥): فَوَارِسٌ^(٦) والمراد بما مائله^(٧): سَائِقٌ وَسَوَائِقٌ، وَنَائِكٌ وَنَوَائِكٌ، وَدَاجِنٌ وَدَوَاجِنٌ، وإعراب البيتين واضح. [ثم قال]^(٨):

(ص) وَبِفَعَائِلٍ أَجْمَعْنَ فَعَالَةً * وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةً

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَائِلٌ» ويكون جمعاً لعشرة أوزان كلها مفهومة من البيت: «فَعَالَةً»^(٩) التي ذكرها نحو: سَحَابَةٌ وَسَحَائِبٌ، وفُهِمَ من قوله: «وَشِبْهَهُ»، أربعة أوزان أُخَرُ، كلها بالتاء «فَعَالَةً» بكسر الفاء نحو: رِسَالَةٌ وَرَسَائِلٌ، و«فَعَالَةً» بضم الفاء نحو: دُؤَابَةٌ وَدَوَائِبٌ، و«فَعِيلَةً» بالياء نحو: صَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ، فإنه^(١٠) شبيه «بِفَعَالَةٍ» في كون^(١١) ثالثة مدة، وكذا «فَعُولَةٌ» نحو: حُمُولَةٌ وَحَمَائِلٌ، وفُهِمَ من قوله: «ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةً» خمسة

(١) في هـ، ز «وزن فاعل».

(٢) ما بعد «صفة» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) و«عاقل نحو» ساقط من ظ.

(٤) في هـ، ز «في جمع فاعل نحو فارس».

(٥) «قالوا» ساقطة من هـ، ز.

(٦) في هـ، ز «وفوارس».

(٧) في ت «مثله» تحريف.

(٨) «ثم قال» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٩) في ش، هـ، ز «أحدها فعالة».

(١٠) في ك «لأنه».

(١١) في هـ، ط، ت «كونه» تحريف.

أُخِرَ^(١) وهي: «فَعَال» بفتح الفاء نحو: شَمَالٌ وَشَمَائِلُ /، «وَفَعَال» بكسرها ٢٥٥
 نحو: شِمَالٌ وَشَمَائِلُ^(٢)، «وَفَعَال» بضمها نحو: عُقَابٌ وَعَقَائِبُ، «وَفَعُول»^أ
 نحو: عَجُوزٌ وَعَجَائِزُ، «وَفَعِيل» نحو: سَعِيدٌ مُسَمًى به امرأة فتقول في
 جمعها^(٣): سَعَائِدُ، ويشترط في الخمسة المجردة أن تكون مؤنثة^(٤)، وفي
 قوله: «وَشِبْهَةُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ» إشعار [بذلك]^(٥) «وَبَفَعَائِلُ» متعلق باجمعين،
 «وَفَعَالَةٍ» مفعول به «وَشِبْهَةُ» معطوف عليه، «وَذَا تَاءٍ» حال من شبهه،
 «وَمُزَالَةٍ» معطوف على «ذَا تَاءٍ» «وَالِهَاءُ» في «مُزَالَةٍ» هاء الضمير وهو عائد
 على التاء، وذكر لأن حروف المعجم يجوز تذكيرها وتأنيسها وهو مفعول ثانٍ
 «للمُزَالَةِ»^(٦)، والمفعول الأول ضمير مستتر عائد على «فَعَالَةٍ» والتقدير: ذَا تَاءٍ أَوْ
 مُزَالٍ التاء، ويحتمل أن تكون «الهَاء» تاء التأنيث ووقف عليها بالهاء ويكون
 على حذف الموصوف، ومعمول الصفة والتقدير: ذَا تَاءٍ أَوْ وَزناً مُزَالَهُ^(٧) منه،
 ويحتمل أن تكون «أَوْ مُزَالَةٍ» معطوفاً^(٨) على محلّرف تقديره ذات تاء
 تأنيث أو مزالة وهو أظهر، ثم قال:

(ص) وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جَمِيعًا * صَخْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسُ انْبَعَا

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «الفَعَالِي» «وَالْفَعَالَى»^(٩) ويطردان في «فَعْلَاء»

(١) في ز، ت «أوزان آخر» وصارتها أكمل.

(٢) «نحو شمال وشمائِل» ساقط من ظ.

(٣) في الأصل «في جمعه».

(٤) في ز «مؤنثة بالتاء».

(٥) «بذلك» تكملة من ش، ه، ز، ك.

وفي ظ «به».

(٦) في الأصل، ه، ز، ظ «للمزال».

وفي ت «والمزال».

(٧) في ك «مزالاً».

(٨) في ت «معطوف».

(٩) في ز «والفعالا» تحريف.

ممدوداً بفتح الفاء وسكون العين اسماً، كَصَخْرَاءَ وَصَحَارَى وَصَحَارَى، أو
وصفاً كَعَدَارٍ^(١) وَعَدَارَى^(٢)، وفُهم ذلك من تمثيله بالنوعين، وفُهم
من قوله: «وَالْقَيْسَ اثْبَتَا» أن عدراء^(٣) مقيس / على صحراء^(٤)، وإعراب $\frac{٢٥٥}{ب}$
البيت واضح. ثم قال:

(ص) وَاجْعَلْ لِّغَيْرِي نَسَبًا * جُدَّدَ كَالْكُزَيْبِ تَتَّبِعَ الْعَرَبَ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَالِي» بتشديد الياء وهو مقيس في كل^(٥)
ثلاثي ساكن العين آخره^(٦) ياء مشددة لغير النسب نحو: كُزَيْبٍ وَكُزَيْبِي،
واحترز مما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب نحو: بَصْرِي، ويُعرف ما
يأؤه للنسب بصلاحية حذف الياء ودلالة الاسم على المنسوب إليه، وما ليس
لتجديد النسب لا يصلح لذلك، وشمل نوعين: أحدهما^(٧): ما وُضع بالياء
المشددة نحو: كُزَيْبِي، وما أصله النسب وكثر استعمال ما هي فيه حتى
صار النسب منسياً كقولهم: مَهْرِي^(٨)، فإنه في الأصل منسوب إلى مَهْرَةٍ^(٩)
وهي قبيلة^(١٠) «وَفَعَالِي» مفعول أول «باجْعَلْ»، و«لِغَيْرِي» في موضع المفعول

(١) «كعدراء» ساقط من ظ.

(٢) في ظ «كعداري» تحريف.

(٣) في ز «عدري» تحريف.

(٤) في ز «صحري» تحريف.

(٥) في ز «في كل فعل»

(٦) في ز «وأخره»

(٧) «أحدهما» ساقط من ظ

(٨) في الأصل، ك «مهدي»

الأولى أن يقول: كقولهم في مَهْرِي: مَهَارٌ وَمَهَارِي.

(٩) في الأصل «مهدة» تحريف.

(١٠) في ز «وهي قبيلة باليمن»

«أصل» مَهْرِيٍّ يعبر منسوب إلى مَهْرَةٍ قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنحيب
من الإبل.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٨٧٠:٥ .

الثاني، و«مُجَدَّد» في موضع الصفة «لنَسَب»، «وَتَتَّبِع» مضارع مجزوم على جواب الأمر والتقدير: واجعل فَعَالِيَّ جمعاً لغير صاحب نسب مجدد تُوافق العرب. ثم قال:

(ص) وَيَفْعَالِلَ وَشَبْهَهُ انْطِقَا * فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ... *

(ش) المراد بشبه «فَعَالِلِ» ما كان على شكله في كون ثلثه ألفاً بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها^(١) ياء، وشمل «مَفَاعِلِ وَمَفَاعِلِ وَمَفَاعِلِ وَمَفَاعِلِ» وأشباهها، وشمل قوله: «ما فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى»، ما زاد على الثلاثة بحرف / أصلى وهو الرباعي كَجَعْفَرٍ، والخماسي كَسَفَرَجَلٍ، وما زاد على الثلاثة بزيادة كَجَهْوَرٍ وَفَدَوْكَسٍ^(٢) وغيرهما مما يطول ذكره، وشمل ما تقدم جمعه على غير «فَعَالِلِ» من المزيد المذكور في الباب كأخْصَرَ وَزَامٍ [وَكَامِلٍ]^(٣) و«فَوَعَلَ وَمَفَاعِلِ» وَكَاهِلٍ^(٤) وَخَائِضٍ وَصَاهِلٍ ونحوها، ولذلك استثنائها بقوله: «مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى» [يعني من غير ماضٍ]^(٥) ذكره في هذا الباب مما زاد^(٦) على الثلاثة^(٧). ثم إنَّ الزائد على الثلاثة مما يجمع على

^(١) في هـ، ت «أو وسطها».

^(٢) في الأصل، ش، ك «وَتَدَوْكَسٍ» تحريف

في تمثيله بـ «فدوكس» نظراً لأن الكلام هنا عما زاد على الثلاثة وفدوكس من زيادة الزباهي وسيدكره عند قول ابن مالك:

«وزائد العادي الرباعي احذفه».

فدوكس: الشديد أو الغليظ وهو اسم الأسد، وأيضاً حى بن بنى تغلب.

^(٣) «وكامل» تكملة من هـ، ز.

^(٤) «وكاهل» ساقطة من ظ، ك، ت.

^(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ظ، ت.

وفي هـ «يعني من غير ما مضى ذكرها».

^(٦) في هـ، ت «من ما زاد».

وفي ك «أو زائد».

^(٧) «وما زاد على الثلاثة» ساقط من ظ.

نحو: «فَعَالِل» رباعى وزائد على الأربعة، وأما الرباعى فلا إشكال في جمعه على «فَعَالِل»، أصلى: نحو: جَعْفَر وَجَعْفَرُ أَوْ^(١) مريد نحو: أَحْمَد وَأَحْمَد^(٢)، وأما الزائد على الأربعة فخماسى الأصول نحو: سَفَرَجَل وغيره، وقد أشار إلى الخماسى الأصول فقال^(٣):

(ص) ... وَمِنْ خُمَاسِي * جُرْدَ الْآخِرِ أَلِفٌ بِالْقِيَّاسِ

(ش) يعني أنك إذا جمعت الخماسى المجرد من الزوائد نحو: سَفَرَجَل حذفت منه آخره فتقول في سَفَرَجَل: سَفَارِج، وفي قِرْطَقِب^(٤) قَرَاتِع، وفهم من قوله: «بِالْقِيَّاسِ» أَنَّ العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلى إلا على استكراه كما ذكر «سيويه»^(٥). «وبَفَعَالِل» متعلق «بانطِقًا» وألف «انطِقًا» بدل من نون التوكيد^(٦) الخفيفة، «وفي جمع» متعلق أيضاً بانطِقًا «ومِنْ غَيْرِ» في موضع نصب على الحال من «مَا»، «وَمَا» موصولة وصلتها «ازْتَقَى»، «وَفَوْقَ» متعلق بازْتَقَى، «وَالْآخِرَ» مفعول بأنْفٍ، ومعنى بأنْفٍ احذف «وَمِنْ خُمَاسِي» متعلق بأنْفٍ، وكذلك «بِالْقِيَّاسِ»، «وَجُرْدَ» فى / موضع الصفة^(٧) ثم إِنَّ الخُمَاسِي الأصول إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد جاز حذفه وإبقاء الآخر^(٨)، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ * يُحْدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ

^(١) فى ظ «أورالده».

^(٢) فى ش، ز «أحمر وأحمر» المثال صحيح.

^(٣) فى ش، هـ، ز، ك، ت «بقوله».

^(٤) فى ز «قرطعة» تحريف.

قِرْطَقِب: وهو اسم.

^(٥) انظر الكتاب ٤: ٢٩٠، ٣٠١، ٣١٥، ٣٢٨.

^(٦) فى ظ «التأكيد».

^(٧) فى هـ، ز، ط، ت «فى موضع الصفة لخماسى».

^(٨) فى الأصل «الآخر».

(ش) يعني أن الحرف الرابع في الخماسي الأصول إذا كان شبيهاً بالحرف الزائد وإن لم يكن زائداً جاز حذفه دون الآخر، وشمل الشبيه بالمزيد ما كان من حروف الزيادة كَحَذَرْتُ^(١)، وما كان شبيهاً بالحرف الزائد كالدال من فَرَزْدَق، فإنه شبيه بالتاء لاشتراكهما^(٢) في المخرج فتقول: حَذَارِنْ^(٣)، وَحَذَارِقِ^(٤) وَفَرَايْذِ وَفَرَايِقِ، وفهم من قوله: «قَدْ يُحذفُ» أن حذفه أقل من حذف الآخر. «والرابع» مبتدأ، «والشبيه» نعت له، «وبالمزيد» متعلق بالشبيه، «وقَدْ يُحذفُ» في موضع خبر المبتدأ، «ودُونَ» متعلق بإحذف و«ما» موصولة وصلتها «تَمْ» [الْعَدَد]^(٥)، و«يهِ» متعلق «بَتَمْ»، والضمير العائد على الموصول الهاء في «يهِ». ثم قال:

(ص) وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّابِعِي اخْلُفْهُ.. *

(ش) يعني أن الحرف الزائد في الاسم الذي زاد على أربعة أحرف يُحذف في الجمع فشمل الرباعي المزيد نحو: مُدْخِرَجٌ وَقَدْوَكْسٌ^(٦)، والخماسي المزيد نحو: قَبْعَثَرِي^(٧)، إلا أن الأول يُحذف منه الزائد فقط فتقول في جمع مُدْخِرَجٍ دَخَارِجٍ، وفي قَدْوَكْسٍ قَدْأَكْسٍ، والثاني يُحذف منه الزائد^(٨) والحرف الذي قبل الزائد لما علمت من أن الخماسي الأصول

(١) في هـ، ز، ت «كخورنق» والصواب ما أثبت، لأن واو خورنق مزيدة للإلحاق والكلام عن الخماسي والأصول.

(٢) «لاشتراكهما» ساقط من ك.

(٣) في هـ، ز، ت «خوارن»

(٤) في هـ، ز، ت «خوارق» والصواب ما أثبت.

(٥) «العدد» تكملة من هـ، ز، ط، ت.

(٦) في ط «قدوس» تحريف.

(٧) في ت «قبعثر» تحريف.

قبعثرى: الجمل العظيم الشديد.

(٨) في ط «المزيد».

يحذف آخره^(١)، فتقول في جمع قَبَعَتَرَى / قَبَاعِثَ، ودخل في عبارته ما كان من ٢٥٧
خمسة أحرف قبل آخره لين^(٢) نحو^(٣): قِرْطَاس^(٤) فأخرجه بقوله:

أ

(ص) ... مَا * لَمْ يَكْ لَيْتاً إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمَا

(ش) واحترز به من نحو: قِرْطَاسٍ وَقِنْدِيلٍ وَغُصْفُورٍ فلا يُحذف من ذلك شيء؛ لأنَّ بِنْيَةَ^(٥) الجمع تصح دون حذف فتقول: قَرَاتِيسٍ وَقِنَادِيلٍ وَغَصَافِيرٍ، أما^(٦) نحو: قِنْدِيلٍ فلا إشكال فيه^(٧) لبقاء^(٨) يائه، وأما نحو: قِرْطَاسٍ وَغُصْفُورٍ، ففهم انقلاب الألف والواو فيهما بالقاعدة^(٩) المعروفة من التصريف^(١٠) وشمل قوله: لَيْتاً ما قبل حرف اللين حركة مجانسة كالمثل السابقة، وما قبله فتحة نحو: عُرْوَيْقٍ وَفِرْعَوْنٍ، لصحة إطلاق اللين على النوعين فتقول: عَرَائِقٍ وَقَرَائِعِينَ، وخرج ما قبل آخره واو أو ياء متحركان^(١١) نحو^(١٢): كَنْهَوْرٍ وَهَيْبِخٍ. فإنَّ الواو والياء تُحذف منهما تقول: كَنَّاوَرٍ وَهَبَايِخٍ، وشمل قوله: «مَا لَمْ يَكْ لَيْتاً إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمَا» ألف مُخْتَارٍ وَمِنْقَادٍ، وليس حكمهما حكم^(١٣) ألف قِرْطَاسٍ، فلا يُقال في جمعهما مَخَاتِيرٍ وَمَنْقَائِدٍ،

(١) في ظ «يحذف منه خامسه».

(٢) في ت «حرف لين».

(٣) «نحو» ساقطة من ك.

(٤) في ز، ك «قرطاس وقنديل».

(٥) في هـ، ز، ت أبنية».

(٦) في ت «وأما».

(٧) «فيه» ساقطة من هـ، ز، ت.

وفي ظ «في» تحريف.

(٨) في ظ «لبقاء».

(٩) في ش، هـ، ز، ك، ت «الألف ليهما والواو ياء للقاعدة»

(١٠) في جمع قرطاس وغصفور تقلب الواو والألف فيهما إلى ياء لأنكسار ما قبلها عند الجمع.

(١١) في ز «بحركان» تحريف.

(١٢) «لنحو» ساقطة من ظ.

(١٣) في هـ، ز، ظ «كحكم».

ولمّا يُقال: مَحَايِرٌ وَمَنَاقِدُ. وفُهِمَ ذلك من قوله قبل: «وَزَائِدُ الْعَادِي»، وكلامه في هذا الفصل إنما هو في الزائد، وألف مختار ومنقاد منقلبة عن أصل وأصله مُخْتَارٌ بكسر الياء إن أريد به اسم الفاعل، وبفتحها إن أريد به اسم المفعول، وأصل منقاد «مُنْقَيْدٌ» بكسر الياء؛ لأنه اسم فاعل. «وَزَائِدٌ» مفعول بفعل مضمر يفسره / «اخْذِفْهُ» وهو مضاف إلى العادي، «وَالرَّبَاعِي» مفعول ^{٢٥٧}بِ
بالعادي، ويجوز أن يكون مضافاً إليه، و«مَا» ظرفية مصدرية، «وَلَيْتَنَا» خبر «يَلُكُ» وهو مخفف من لَيْتَ كقولهم في هَيْتَ: هَيْتَ، واسم كان ضمير عائد على زائد^(١)، و«اللَّدُّ» لغة في اللَّذِي وهو مبتدأ وصلته «حَقَمًا»، و«إِثْرُهُ» ظرف^(٢) وهو خبر «اللَّدُّ» ومفعول ختم محذوف والتقدير: ما لم يكن الزائد ليما الذي ختم الكلمة بعده. ثم قال:

(ص) وَالسَّيْنُ وَالْثَّامِنُ كُشْتَدِعَ أَرْلَ * إِذْ يَبِينَا^(٣) الْجَمْعُ بَقَاهُمَا مِخْلٌ

(ش) نهاية ما يصل إليه بناء الجمع أن يكون على مثال^(٤) «مَفَاعِلُ» أو «مَفَاعِيلُ» فإذا كان الاسم من الروائد ما يخل بقاؤه بأحد البناءين حذف، فإن^(٥) تأتي بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى ما له مزيه وحذِفَ غيره، فإن تكافأ خبر الحاذف، فإذا تقرر هذا ففي «مُشْتَدِعٍ» ثلاث^(٦) زوائد الميم والسين والتاء وبقاء الجميع^(٧) مخْلٌ ببناء الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو^(٨) السين والتاء، فتقول في جمعه

(١) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «الزائد».

(٢) في ز «ظرفاً».

(٣) في ز «بقا» تحريف.

(٤) في ظ «مثل» تحريف.

(٥) في ش «ولان»، وفي ز، ك «فإذا».

(٦) في ش، ز، ك «ثلاثة».

(٧) في ت «الجمع» تحريف.

(٨) في هـ، ز «وهي».

مداع^(١) وإنما أبقيت الميم للمزية التى لها؛ لأنها تدل على معنى يخص الاسم، وإلى المزية التى لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله:

(ص) وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا *

(ش) يعني أن بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزية كما ذكر، وشمل صورتين: إحداهما أن يكون الزائد^(٢) لغير الإلحاق كالنون في^(٣) مُطَلِّق فتقول: مَطَالِق^(٤) بحذف النون / وإبقاء الميم، ٢٥٨
والأخرى^(٥) أن يكون الزائد للإلحاق نحو: مُقْعَنْئِيس^(٦) فتقول: مَقَاجِيس خلافاً «المبرد» فإنه يرى أن إبقاء^(٧) أحد المضعفين أحق من إبقاء الميم [فتقول على مذهبه قَاجِيس^(٨)] ويشارك الميم في ذلك الهمزة والياء وإلى^(٩) ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

(ش) يعني أن الهمزة والياء مثل الميم في كونهما^(١٠) أحق بالبقاء إذا

(١) فى هـ ، ز «مداعى» تحريف.

(٢) فى ك «زائداه».

(٣) فى هـ ، ز ، ت «من».

(٤) فى ك «مطالبي».

(٥) فى ت «والآخر» تحريف.

(٦) مُقْعَنْئِيس: هو الذى خرج صدره ودخل ظهره خلفه، ويطلق على من تأخر ورجع إلى الخلف.

(٧) فى هـ ، ظ «بقاء إحدى».

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

قال ابن مالك: ولو كان الحرف الذى لا يضاهى أصلاً ميماً سابقة كميم (مُقْعَنْئِيس) أو ثرت بالبقاء عند سبويه فقبل فى الجمع (مَقَاجِيس)، والمبرد يخالف سبويه فيحذف الميم ويقتضى السين لمضاهاتها الأصل فيقول (قَاجِيس).

شرح الكافية ١: ٥، ١٨٨١، وانظر المقتضب ٢: ١٣٥

(٩) فى ت «واليه».

(١٠) فى الأصل، ش، ظ، ك «كولها» تحريف.

سبقاً، للمزية التي لهما بتصدرهما^(١)؛ ولأنهما في موضع يقعان^(٢) فيه دالين على معنى وهي دلالتهما^(٣) على المتكلم أو^(٤) الغائب في الفعل المضارع فتقول في «أَلْتَدِدُ وَيَلْتَدِدُ» أَلَاكَ وَيَلَاكَ^(٥) بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء ويدغم أحد^(٦) الزائدين^(٧) في الآخر. «وَالسَّيْنِ وَالثَّاءِ» مفعول «بَأَزَلْ»، «وَمِنْ» متعلق بأزل، «وَبَقَاهُمَا» مبتدأ، وقصره ضرورة، «وَمُخِلٌ» خبره^(٨) «وَبَيْنَا» متعلق بمخل، وإعراب البيت الآخر واضح. ثم قال:

(ص) وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ اخْلِفْ إِنْ جَنَفْتَ مَا * كَحَيَزُونُ فَهَوَ حُكْمٌ حَيِّمَا

(ش) يعنى أنه يجب إظهار بقاء الواو فى «حَيَزُونُ»، وشبهه كـ «عَيْطُكُمُوسُ»^(٩) مما قبل آخره واو فتقول في جمعهما حَزَائِينَ وَعَطَائِمِيسَ، بحذف الياء وبقلب^(١٠) الواو ياء لانكسار ما قبلها كما فعلت في عُصْفُور حين قلت: عَصَافِيرُ، وإنما وجب حذف الياء دون الواو؛ لأن حذف الياء

^(١) فى ش، ظ «بتصدرهما» تحريف.

^(٢) فى ك «ولأنهما يقعا في موضع».

^(٣) فى الأصل، ش، ك «دلالتها».

^(٤) فى هـ، ز «والغائب».

^(٥) فى هـ «الآدِدُ وَيَلَادِدُ» دون إدغام.

أَلْتَدِدُ وَيَلْتَدِدُ؛ بمعنى أَلَدُ وهو الشديد المحصومة.

^(٦) فى هـ، ظ «إحدى» تحريف.

^(٧) فى الأصل «الزائدين» تحريف.

وفى ش، ز، ك «الدالين».

^(٨) فى هـ، ت «خبر المبتدأ».

^(٩) فى الأصل، وبقيّة النسخ «عَيْطُكُمُوسُ» تحريف.

والصواب ما أثبت لأن عَيْطُكُمُوسَ تعنى الجميلة أو الطويلة.

وقيل العَيْطُكُمُوسُ من النساء الثامّة الخلق وكذلك الإبل، والعَيْطُكُمُوسُ من النوق الفتيّة العظيمة الحسناء،

وقيل الناقة الهرمة وهذا المعنى هو الأقرب؛ لأنه ذكر قبلها «حيزون» وقد ذكر بعد أن الحيزون هى

المعجوز.

انظر اللسان: «عطمس».

^(١٠) فى هـ، ز «وتقلب».

يستلزم بقاء الواو ولو لحذفت الواو لم يغن حذفها عن حذف الياء إذ لا يمكن^(١) بها صيغة الجمع، والخَيْرُوتون العجوز. «والتَّيَّاء» مفعول / باخْذِفْ، ^{٢٥٨}بِ
و«الْوَاو» معطوف «هَلَا»، «وَأِنْ جَمَعْتَ» شرط وجوابه^(٢) محذوف لدلالة ما
تقدم عليه.

ثم قال:

(ص) وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي سَرَلْدِي * وَكُلُّ^(٣) مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلْدِي

(ش) وزن «سَرَلْدِي» «فَعْلَلِي» بزيادة^(٤) النون والألف، فإذا جمعتهما^(٥)
فأنت مخير بين حذف النون وحذف الألف فتقول سَرَلْدِ وسَرَادِ، وأصله
سَرَادِي، وكذلك كَلْدِي وَعَلَادِ^(٦)، وإنما جاز فيه الوجهان لكون
كل واحد من الزائدين لا مزية له على الآخر. والسَرَلْدِي^(٧): الجرّى^(٨) على
الأمر، والعَلْدِي: البعير الضخم، «والواو» في «خَيْرُوا» عائد على العرب أو
على النحويين، «وفي زَائِدِي» على حذف مضاف تقديره: وخيروا في حذف
زَائِدِي^(٩)، «وَكُلُّ»^(١٠) معطوف على «سَرَلْدِي».

^(١) في هـ، ز، ظ، ت «لا يمكن».

^(٢) في ش «والجواب».

^(٣) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «وكلما» تحريف.

^(٤) في هـ، ت «فوالدة» تحريف.

^(٥) في ز، ظ «جمعتهما» تحريف.

^(٦) «وعلاند» ساقطة من ش.

^(٧) في هـ، ز «وعلادي»، وفي ت «أو علاد» تحريف.

^(٨) في الأصل «والسرند».

^(٩) في الأصل، ك «الجزاء».

وفي ش «الجرى الشديد على الأمر» وصارتها أكمل.

^(١٠) في ز «حذف إحدى الزائدي».

^(١١) في هـ «وكلما».

(التصغير)

(ش) إنما ذكر باب التصغير إثر باب التكسير؛ لأنهما كما قال «سيبويه»^(١) من واحد، ولاشترأكهما^(٢) في مسائل كثيرة يأتي ذكرها، والمضفر ثلاثي وزائد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) فَعَيَّلًا اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ^(٣) إِذَا * صَغُرَتْهُ نَحْوُ قُدِّي فِي قَدَّا

(ش) يعني أنك إذا صغرت الاسم الثلاثي ضمنت أوله وفتحت ثانيه وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه فتقول في زَيْد: زَيْيد، وفي قَدِّي قُدِّي يادغام ياء التصغير في لام الكلمة. «والثلاثي» مفعول أول «باجعل»، «وفَعَيَّلًا» مفعول ثان. ثم أشار إلى صيغتي التصغير فيما زادت^(٤) على الثلاثي فقال: /

٢٥٩
أ

(ص) فَعَيَّلَ مَعَ فَعَيَّلِيلَ لِمَا * فَاقَ كَجَعَلِي دِرْهِمٍ دُرِّيهِمَا

(ش) يعني أنك إذا صغرت الزائد على الثلاثي قلت: «فَعَيَّلَ أو فَعَيَّلِيلَ»

(١) انظر الكتاب ٣: ١٧

(٢) في ظ ولاشترأكهما.

«فوائد التصغير أربع: تصغير ما يتوهم كبره كجَبِيل، وتحقير ما يتوهم عظمه كسَبِيح، وتقليل ما يتوهم كثرة كدرهمات، وتقريب ما يتوهم بُعد زمنه كقبيل العصر، أو محله كفريق هذا، أو رتبته كأصغر منك.

زاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول ليبيد:

«وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوَّفَ تَلَحُّلَ بَيْتِهِمْ ذَوْنَهُ تَصَفُّرٌ مِثْلُهَا الْأَنَابِلُ»

فصغر الداهية لتعظيمها؛ لأن المقام للتهويل بدليل وصفها بما بعدها. ورده البصريون إلى التحقير بتأويله بأنه إشارة إلى أنَّ حُفَّ النفوس الذي يترتب عليه أعظم المشقات قد يكون بصغار الدواهي، «حاشية

الخضري ١٦٣: ٢.

(٣) في الأصل «لثلاثي» محريف.

(٤) في هـ، ز، ط، ث «زاد».

«فَقَعِيل» للرباعي المجرد نحو: جَعْفَرٌ وَجَعْفِيرٌ، وَبَرَرٌ وَبَرِيرٌ^(١)، «وَقَعِيل» للرباعي المزيد الذي قبل آخره ياء نحو: قَنَدِيلٌ وَقَنَدِيدِيلٌ، أو أَلَفٌ نحو: شَمَلَالٌ وَشَمَلِيلِلٌ، أو واوٍ نحو: عُصْفُورٌ وَعُصْفِيرٌ، وقد يُصغر على فَعِيلٍ ما يُحذف منه حرفٌ وعوض منه الياء وسيأتي.

«وَقَعِيل» مبتدأ، وخبره «لِمَا فَاقَ»، ومفعول فاق محذوف أي لما فاق الثلاثي «وَجَعِلَ» مضاف لِدِرْهَمٍ^(٢) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَدُرْهِمًا» مفعول ثانٍ بجعل. ثم قال:

(ص) وَمَا بِهِ لِيُنْتَهَى الْجَمْعُ وَصِلَ * بِهِ إِلَى أَمَثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ

(ش) يعني أنه يتوصل في التصغير إلى فَعِيلٍ وفَعِيلٍ بما يتوصل^(٣) به في التفسير إلى «فَعَالِيلٍ وَفَعَالِيلٍ» فتقول في تصغير سَفَرَجَلٍ ومُسْتَدْعٍ وَخَيْرَتُونٍ ومُطَلِّقٍ، سَفِيرَجٍ ومُدْبِعٍ^(٤) وَخَزَائِينَ ومُطَلِّقٍ^(٥). وتقول في نحو: سَرْنَدَى سُرْنِيدٍ، وإن شئت قلت^(٦): سُرْنِيدٍ، «ومًا» مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده وهي موصولة وصلتها «وَصِلَ» «وبه» وليُنْتَهَى^(٧) متعلقان بوصل، والضمير العائد على الموصول^(٨) الهاء في «به»، و«به» الثاني و«إِلَى أَمَثَلَةِ»^(٩) التصغير متعلقان بصل. ثم قال:

(١) نى هـ، زه، ظ، ت «جعفر وجعير وبرن وبرين».

(٢) ما بعد «الياء» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) نى هـ، زه، ت «بما توصل».

(٤) لى هـ «ومدبى» تحريف.

(٥) نى الأصل، هـ، ز «ومطليق».

(٦) «قلت» ساقطة من هـ، ظ، ت.

(٧) نى ك «ولم ينتهى وكماتع» تحريف.

(٨) نى ت «الموصل» تحريف.

(٩) «أمثلة» ساقطة من هـ، زه، ظ، ك، ت.

(ص) وَجَائِزٌ تَعْوِضُ يَأْتِيَنَّ الطَّرْفُ * إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُحذفُ / ٢٥٩
١

(ش) يعني أنه يجوز أن يعوض من^(١) المحذوف ياء في باب التفسير والتصغير وفهم من قوله: «جائِزٌ» أن التعويض في ذلك لا يلزم، وشمل قوله: «بَعْضُ الْأَسْمَاءِ»^(٢) ما محذوف منه أصل كَسَفَارِيحٍ وَشَفِيرِيحٍ، وما محذوف منه زائد كَمَطَالِيقٍ^(٣) وَمَطَالِيقٍ، والضمير في قوله: «فِيهِمَا» عائد على التفسير والتصغير^(٤). «وَجَائِزٌ» خبر مقدم، «وَتَعْوِضُ» مبتدأ^(٥) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَقَبْلَ» متعلق بتعويض، و«بَعْضُ الْأَسْمَاءِ» اسم كان، و«الْحَذَفُ» في موضع خبرها، و«فِيهِمَا» متعلق بالتحذف. ثم قال:

(ص) وَحَالِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا^(٦) * خَالَفَ فِي الْبَيِّنِ حُكْمًا رُسِمًا

(ش) يعني أن جميع ما أتى في باب التفسير والتصغير مخالفاً لما تقدم من التفسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يُقاس عليه، فمما جاء على غير قياس في التفسير قولهم في جمع زَهْطٍ: أَرَاهِطُ^(٧)، وَبَاطِلٌ أَبَاطِلُ^(٨)، وهى ألفاظ كثيرة، ومما^(٩) جاء من ذلك في التصغير قولهم في مَغْرِبٍ مُغْتَرِبَانِ^(١٠) وفي لَيْلَةٍ لَيْلَتَانِ^(١١)، وهى ألفاظ كثيرة فلنكتف من

(١) فى ظ «عن».

(٢) «الاسم» ساقطة من ت.

(٣) فى ت «كمطالق».

(٤) «والتصغير» ساقطة من ك.

(٥) فى ز، ت «مبتدأ مؤخر».

(٦) فى الأصل، هـ، ز، ط، ت «كلما» تحريف.

(٧) فى الأصل، ش «أراهط» تحريف.

وفى ك «أراهيط» تحريف.

زَهْطٍ قياسه رهوط.

(٨) فى ت «أباطل» تحريف. باطل قياسه بواطل.

(٩) فى ز «مما».

(١٠) مغرب قياسه مُغْتَرِبٍ.

(١١) الأولى والأصح فى ليلة «لَيْلَتَانِ»

ذلك بما ذكر. «وَحَائِدٌ» خبر مقدم «وَعَنِ الْقِيَّاسِ» متعلق به، «وَكُلٌّ» مبتدأ، و«مَا» موصولة وصلتها خالف، «وَفِي الْبَيِّنَاتِ» متعلق بخالف^(١)، و«مُحْكَمًا» مفعول بخالف، «وَرُيْسًا» في موضع الصفة لـ «مُحْكَمًا»^(٢).

ثم اعلم أنَّ ما بعد ياء^(٣) التصغير إن كان حرف إعراب فلا إشكال نحو: زَيْدٌ وَرَجُلٌ وَإِنْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ حَرْفِ الْإِعْرَابِ فَاصِلٌ فَالْوَجْهُ / فِيهِ الْكُسْرُ نَحْوُ: مُجْعِفِرٌ، إِلَّا فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ نَبِهَ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعْنَاهَا بِقَوْلِهِ:

(ص) لِيَتْلُوَ بِاَلتَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ * تَأْنِيثٌ أَوْ مَدِّيهِ الْفَتْحُ انْحَتَمَ

(ش) يعنى أنَّ الحرف بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب^(٤) فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف^(٥) التأنيث المقصورة نحو: قَصْصَةٌ وَقُصْصِيَّةٌ، وَدَرْجَةٌ وَدُرْجِيَّةٌ، وَحَبْلِيٌّ وَحَبِيْلِيٌّ، وَسَلَمِيٌّ وَسَلَمِيَّةٌ، وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهي ألف التأنيث الممدودة نحو: صَخْرَاءٌ وَصُخْرِيَّةٌ، وَحَمْرَاءٌ وَحُمْرِيَّةٌ، والمراد بمدة التأنيث «الألف» التي قبل الهمزة، فإن المدة ليست علامة للتأنيث، وإنما علامة التأنيث الألف المنقلبة همزة، والألف التي قبلها زائدة للمد، بخلاف ألف التأنيث المقصورة فإنها علامة تأنيث فلذلك لم يكتف بقلم التأنيث عن الممدودة^(٦). «وَالْفَتْحُ» مبتدأ، و«انْحَتَمَ» خبره، «وَلِيَتْلُوَ» متعلق بالانحتم ومعنى^(٧) التلو التالي، «وَمِنْ قَبْلِ» في موضع الحال من

= لأن قياس ليلة في التصغير لَيْلَةٌ.

الظفر شرح شافية ابن الحاجب ١: ٢٧٧.

(١) في هـ «هـ».

(٢) في الأصل، ش، هـ، ط، ك، ت «الحكم» وما أثبت أولى كما في ز، والألفية.

(٣) في ك «ثم اعلم أنَّ الحرف الذي بعد ياء» و«بارتها أكمل».

(٤) في ت «فإنه إعراب تقديم وتأنير».

(٥) في الأصل، ت «والألف».

(٦) وذلك في قول ابن مالك:

«لِيَتْلُوَ بِاَلتَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ * تَأْنِيثٌ أَوْ مَدِّيهِ الْفَتْحُ انْحَتَمَ

(٧) «معنى» ساقط من ظ.

تلو، «وَأَوْ»^(١) مدته معطوف على عَلَّمَ . ثم أشار إلى الموضعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال:

(ص) كَذَلِكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقَ * أَوْ مَدَّ سَكَرَانٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ

(ش) يعنى أَنَّ الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة «أَفْعَالٍ» أو قبل مدَّة^(٢) «سَكَرَانٍ» يجب أيضاً فتحه، وشمل مدة «أَفْعَالٍ» الجمع الباقي على جمعيته وما سُمى به ذلك فتقول فى / تصغير أَجْمَلٍ أَجْمَلًا، ^{٢٦٠}ب وكذلك فى نحو: «أَفْعَالٍ» إذا سُمى به رجل^(٣) أُفَيْعَالٍ^(٤)، والمراد بِسَكَرَانٍ «فَعْلَانٌ» الذى مؤنثه «فَعْلَى»، وعلى هذا نُبِّه بقوله: «وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ»، فتقول فى تصغير سَكَرَانٍ وَعُطْشَانٍ، سُكَيْرَانٍ وَعُطْشَانٍ، وتقول فى تصغير عُثْمَانٍ وَسُرْحَانٍ عُثْمَيْنٍ^(٥) وسُرْحَيْنٍ؛ لأنه ليس من باب «فَعْلَانٍ»^(٦)، وإنما وجب الفتح فى هذه المواضع الخمسة؛ لأنَّ تاء التانيث والألف تستحقان أن يكون ما قبلهما^(٧) مفتوحا، ولم يقولوا فى تصغير «أَفْعَالٍ» «أُفَيْعِيلٍ»^(٨)، لئلا تتغير صيغة الجمع، ولم يقولوا سُكَيْرَيْنٍ؛ لأنهم لم يقولوا فى جمعه سَكَارَيْنٍ، كما قالوا: فى^(٩) سُرْحَانٍ سُرْحَيْنٍ، «وَمَا» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «سَبَقَ»،

(١) فى هـ «أو مدته».

وفى ز، ط، ت «ومدته».

(٢) فى ز «مدة».

(٣) «رجل» ساقطة من ت.

وفى ط «الرجل».

(٤) فى هـ، ز «نحو أفعال».

(٥) فى ط «عُثْمَيْن».

(٦) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «فعلان فعلى».

يصغر «فَعْلَانٌ» على فَعْلَانٍ بشرط ألا يكون له جمع على فعالين، فإن كان له جمع على فعالين ضمير على

فُعَيْلَيْن. كما مثل الشارح: هـ «سريحين» و«سراحين».

(٧) فى هـ، ط «ما قبلها» تحريف.

(٨) فى ت «أفيميل» تحريف.

(٩) فى ت «فى جمع».

«ومدة» مفعول بسبق، و^(١) «مدَّ سَكْرَان» معطوف على مدة، و«ما» معطوف على سَكْرَان، و«كَذَّاكَ» خبر المبتدأ، و«هم الشارح»^(٢) فجعل سَبَقُ في موضع الحال من أفعال؛ لأنه جعله قيداً للجمع. ثم قال:

(ص) وَأَلِفُ الثَّانِيَةِ حَيْثُ مُدًّا * وَتَأْوُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدًّا
كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ * وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا^(٣) * مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَرَحْفَرَانَا^(٤)
وَقَدَّرِ^(٥) الْفَصَالُ^(٦) مَا دَلَّ عَلَى * تَثْنِيَّةٍ أَوْ جَمْعٍ تَضْحِيحٍ نَجَلًا

(ش) قد تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة «فُعَيْلٍ وَفُعَيْعِيلٍ وَفُعَيْعِلٍ»، وتقدم^(٧) أيضاً / أنه يتوصل إلى بناء التصغير بما توصل^(٨) به إلى بناء^(٩) الجمع من ٢٦١
الحذف لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التي ذكرها في هذه
الأبيات الأربعة، فلم يعتد فيها بالثاني بل جعل بناء التصغير معتبراً في
صدرها وصار الثاني بمنزلة كلمة أخرى غير داخلة في حكم البنية:

^(١) في ش، هـ، ك «أو مد».

^(٢) وقد وافق الأشموني المكودي في اعتراضه وعلق على قول ابن الناظم حيث قال: ١٦١ : ٤ «وقال الشارح أو ألف أفعال جمعاً، وعلى هذا أنه بقوله: سبق، هذا لفظه، فقيد، وحمل كلام الناظم على التقييد، وكأنه جعل سبق قيداً لأفعال أي ألف أفعال السابق في باب التكسير وهو الجمع. وحمل كلام الناظم على التقييد لا يستقيم لأن قوله: سبق ليس حالاً من أفعال فيكون مقيداً به بل هو صلة ما، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه والتقدير: كذا ما سبق مدة أفعال».

انظر شرح ابن الناظم ٧٨٨.

^(٣) في الأصل، ظ، ت «فعلان».

^(٤) في الأصل، ظ، ت «كرحفران».

^(٥) في الأصل «وقدروا» تحريف.

^(٦) في ز «انفصالي» تحريف.

^(٧) في ظ «وقد تقدم».

^(٨) في ز، ظ «يتوصل».

^(٩) في ش «بنية الجمع».

الأول: أَلِفٌ ^(١) التانيث الممدودة نحو: حَمْرَاءُ فتقول في تصغيره حُمَيْرَاءُ

فيكون المعتبر في صيغة التصغير ^(٢) حُمَيْرٌ وهو المنبه عليه بقوله:

«وَأَلِفُ التَّانِيثِ حَيْثُ مُدًّا».

الثاني: تاء التانيث نحو: دَحْرَجَةٌ ^(٣) فتقول في تصغيره دُحَيْرَجَةٌ ^(٤) فالمعتبر

في صيغة التصغير ما قبل التاء، وهو فُعَيْلٌ فيكون كجُعَيْفٍرٍ وهو

المنبه عليه بقوله: «وَتَأْوُهُ» ^(٥).

الثالث: ياء النسب. نحو: بَصْرِيٌّ فتقول في تصغيره: بُصَيْرِيٌّ فالياء غير

معتد بها أيضاً، وهو المنبه عليه بقوله: «كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ».

الرابع: عجز المضاف. نحو: عَهْدُ شَمْسٍ. فتقول في تصغيره عُهَيْدُ شَمْسٍ،

وهو المنبه عليه ^(٦) بقوله: «وَعَجْزُ الْمُضَافِ» ^(٧).

الخامس: عجز المركب تركيب مزج. نحو: تَهْلَبُكَ فتقول في تصغيره

تَهْلَبُكَ وهو المنبه عليه بقوله: «وَالْمُرْكَبُ».

السادس: الألف والنون الزائدتان ^(٨) على أربعة أحرف. نحو: زَعْفَرَانٌ

^(١) في ز «الألف وهي أَلِفٌ».

^(٢) في ش، هـ، ز، ت «المصغر».

^(٣) في ز «دحرجت» تحريف، وفي ت «دحرجة».

^(٤) في ت «درججة».

^(٥) في هـ، ز «وتأوه منفصلين غداً» أكملت عبارة الألفية.

وفي ت «وتأوه منفصلين عدا التانيث» أكملت عبارة الألفية، وكلمة «التانيث» زائدة.

^(٦) «عليه» ساقط من ت.

^(٧) في ز «المضاعف» تحريف.

^(٨) في ز «الزائدان» تحريف.

فتقول في تصغيره زُعَيْفِرَان، فصار المَصْغَرُ^(١) إنما هو زَعْفَرُ^(٢) والألف والنون غير معتد بهما، واحترز بقوله: «مِنْ بَغْدِ أَرْبَعٍ» من نحو:

سَكْرَان وَسَرْحَان / وقد تقدم حكمهما.

٢٦١
ب

السابع: علامة التثنية. نحو: زَيْدَان فتقول في تصغيره زَيْدَان.

الثامن: علامة^(٣) جمع المذكر السالم. نحو: زَيْدُونَ فتقول فيه^(٤): زَيْدُونَ.

وهو المنبه عليهما بقوله: «وَقَدِّرْ»^(٥) انفِصَالُ^(٦) البيت^(٧)..

وقد فهم من هذه الأبيات أنَّ قوله «وَمَا بِهِ لِمُنَّهَى الْجَمْعِ». البيت، مقيد بأن لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية، فإنها لا يُحذف منها شيء^(٨) «وَأَلِفُ التَّائِيثِ» مبتدأ، وتاؤه معطوف عليه، «وَعُدًّا» في موضع الخبر، والألف فيه للتثنية عائدة على الألف والتاء، «وَمُنْفَصِلَيْنِ» مفعول ثانٍ بَعْدًا وَحِيثُ متعلقة بَعْدًا، «وَالْمَزِيدُ» مبتدأ، وخبره «كَذَا» وأخيراً ظرف مكان متعلق بالمزيد؛ لأنه اسم مفعول، «وَاللَّئْسِبِ» متعلق بالمزيد أيضاً، «وَعَجْزُ الْمُصَافِ» معطوف على المبتدأ، ويحتمل أن يكون مبتدأ لحذف خبره لدلالة الأول عليه، «وَزِيَادَتَا فَعْلَانَا»^(٩) مبتدأ وخبره «كَذَا»، وهاء^(١٠)

(١) في ت «التصغير».

(٢) في ت «على زعفر».

(٣) «علامة» ساقطة من ز.

(٤) في ز، ظ «في تصغيره».

(٥) في الأصل، ش، وقدروا. تحريف.

(٦) في ز «وقدر انفصال ما دل على تثنية إلى آخره».

(٧) «البيت» ساقطة من ز.

(٨) في ز «شئين».

(٩) في الأصل، ش، ه، ظ، ك، ت «فعلان» تحريف.

(١٠) في الأصل «هاء».

تنبيه^(١)، «ومن»^(٢) بَعْدِ متعلق بزيادتا، و«انْفِصَال» مفعول بقَدَّر^(٣) وهو مصدر مضاف إلى الفاعل و«مَا» موصولة وصلتها «ذَلَّ»، و«عَلَى تَثْنِيَّة» متعلق «بَدَلْ»، و«جَمَعَ» مفعول مقدم بجَلَا، «فَأَوْ» عطفت^(٤) «جَلَا» ومعموله على «ذَلَّ» ومعموله^(٥) فهو^(٦) من^(٧) عطف الجمل. ثم قال:
(ص) وَأَلْفُ التَّائِيثِ ذُو الْقُصْرِ مَتَى * زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ^(٨) لَنْ يَنْبَتَا

(ش) يعنى أن ألف التائيث [المقصورة]^(٩) إذا كانت خامسة فصاعداً حذفت؛ لأنها لما^(١٠) لم يستقل النطق بها لحكم^(١١) لها بحكم المتصل / $\frac{٢٦٢}{١}$
فحذفت؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فُعَيْل وفُعَيْعِل وذلك نحو:
قَوْقَرَى^(١٢)، وَقُرَيْقِرْ، وَحَبْرَكَى وَحَبْرِك^(١٣) فإن كان ثالث ما فيه ألف التائيث الخامسة ألفاً فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٌ * بَيْنَ الْحَبِيرَى فَادِرٍ وَالْحَبِيرِ

(ش) «حُبَارَى» إذا صُغِّرَ جاز فيه حذف الألف الأولى وإبقاء ألف^(١٤)

(١) في ز «لتنبيه».

(٢) في ت «من».

(٣) في الأصل «ويقدروا» تحريف.

(٤) في الأصل، ش، ك «وأَوْ عطفت» وما أثبت أحسن.

انظر هامش شرح ابن عقيل ٢: ٤٨٣.

(٥) ومعموله ساقطة من ت.

(٦) في ك «وأَوْ عطفت جلا ومفعوله ما دل على فهو» العبارة مضطربة.

(٧) في ز، ت «من باب».

(٨) في الأصل «أربع» تحريف.

(٩) والمقصورة تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(١٠) «لما» ساقطة من ت.

(١١) في ت «فحكم».

(١٢) قرقرى: إسم موضع.

(١٣) حبركى: هو القرد والأثنى حبركة.

وحبرك تصغير يشبه به الرجل الطويل الظهر القصير الرجل.

(١٤) في ت «الألف».

التأنيث فتقول حَبَّيْرَى، وحذف ألف التأنيث، فتقول حَبَّيْر بقلب الألف الأولى ياء وإدغام ياء التصغير فيها^(١)، وفهم منه أن ما سوى نحو: حَبَّارَى مما ألفه خامسة للتأنيث يجب حذف ألفه، «وعند» متعلق «بَحَّيْر» وكذلك «يَيْن»، والظاهر في «عند» ههنا أنها بمعنى في. ثم قال:

(ص) وَازْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْثًا قَلْبَ * فَقِيَمَةً صَيَّرَ قُوَيْمَةً تُصَبِّ

(ش) يعني أن ثاني الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان منقلباً عن غيره فشمل ستة أنواع:

الأول: ما أصله واو فانقلبت ياء. نحو: قِيَمَةٌ فتقول فيه^(٢) قُوَيْمَةٌ.

الثاني: ما أصله واو فانقلبت ألفاً. نحو: بَاب فتقول فيه^(٣) بُوَيْب.

الثالث: ما أصله ياء فانقلبت واوًا. نحو: مُوقِن فتقول فيه مُيَيْقِن.

الرابع: ما أصله ياء فانقلبت ألفاً. نحو: نَاب للمُيسِن من الإبل فتقول فيه نُيَيْب.

الخامس: ما أصله همزة فانقلبت ياء. نحو: ذُنْب فتقول فيه^(٤) دُوَيْب.

السادس: ما أصله حرف من [غير^(٥)] حروف العلة نحو: قِيْرَاط،

ودينار فتقول فيهما قُرَيْرِيط / وَدُنَيْرِيط؛ لأن أصلهما قِْرَاط ودِنَار.

(١) في ش «فيها والحبارى طائر» الزيادة هنا تفيد.

(٢) في ز «في قيمة».

(٣) في ز «لتصغيره».

(٤) في ز «في تصغيره».

(٥) «غير» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

ولمّا رجع ذاك^(١) كله إلى أصله لزوال موجب القلب^(٢). «وَلَايَا» مفعول «بَارِزٌ»، «وَلَاضِلٌّ» متعلق «بَارِزٌ»، «وَلَايَا» نعت «لَايَا»^(٣)، وفهم من تخصيصه الثاني أن الثالث إذا كان منقلباً عن أصل لم يرجع إلى أصله نحو: قائم، فإنّ الهمزة بدل من الواو فتقول: قُومِم. «وَقُلِبَ» في موضع النعت لثانياً^(٤)، «وَقِيَمَة» مفعول أول «لَصِيْرٍ»^(٥)، و«قُومَة» مفعول ثان، وقد ورد^(٦) بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لأصله. وإليه أشار بقوله:

(ص) وَشَدُّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ ... * ...

(ش) وجه شدوذه، أنّ الياء فيه مبدلة^(٧) عن واو فقياسه عُويْد كقُومَة فلم يردوه^(٨) إلى أصله؛ لئلا يلتبس بتصغير عُود بضم العين. ثم قال:

(ص) ... وَخُتِمٌ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عُلِمَ

(ش) يعني أنّ ما رُدَّ لأصله^(٩) في التصغير، يرد أيضاً إلى أصله في الجمع فيقال في جمع مِيْرَان مَوَازِين، وفي بَاب أَبْوَاب، وفي نَاب أَتْيَاب وفي عِيد أَعْيَاد كما قالوا: عُيَيْد. «وَعُيَيْدٌ» فاعل «بَشَلٌ»، و«مَا» مرفوع «بَحْتِمِ»،

(١) في هـ، ز، ظ، ت «ذلك».

(٢) أما إذا لم يكن حرف لين فإنه لا يرد إلى أصله لتقول في مُعَيِد مُعَيِد. هذا مذهب سيبويه. خلافاً للرجاح فإنه يردّه إلى أصله في التصغير فيقول مُوَيْد، والصحيح مذهب سيبويه لأنه إذا قيل في مُوَيْد: مُوَيْد أَوْقَمَ أن مكبره مُوَيْد أو مُوَيْد أو مُوَيْد. ومُعَيِد لا إبهام فيه فهو أولى.

انظر الكتاب ٣: ٤٦٢ - ٤٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ٤: ١٩٠٩

(٣) في ش، هـ، ظ، ك، ت «لثان» تحريف.

(٤) في هـ، ز، ظ، ت «لثان» تحريف.

(٥) في الأصل، هـ، ظ، ت «بصير» تحريف.

(٦) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «جاء».

(٧) في ظ «منقلبة» وهي أدق.

(٨) في ك «يرده».

القياس في عِيد عُويْد بقلب الياء واو لأنها الأصل فهو من عاد يعود.

(٩) في هـ، ز، ت «إلى أصله».

«وَلْيَجْمَعْ» و «مِنْ ذَا» متعلقان بحتم، «وَمَا» موصولة وصلتها «عَلِمَ»، و«لِتَضَيِّعِر» متعلق بعلم. ثم قال:

(ص) وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ * وَأَوَا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

(ش) للألف الثانية خمسة أحوال:

الأول: أن تكون مبدلة من واو.

الثانية: أن تكون مبدلة^(١) من ياء، وتقدم حكمها^(٢) في البيت قبله. ٢٦٣

↑

الثالث: أن تكون زائدة^(٣) كضارب.

الرابع^(٤): أن تكون مجهولة كعاج.

الخامس^(٥): أن تكون مبدلة من همزة نحو: آدم^(٦).

وقد ذكر في هذا البيت الرائدة والمجهولة^(٧) ولم يذكر المبدلة من همزة^(٨) وستأتى في باب الإبدال، و«الْأَلِفُ»^(٩) مبتدأ، «وَالثَّانِي» نعت له «وَالْمَزِيدُ» كذلك، «وَيُجْعَلُ» خبر المبتدأ، «وَأَوَا» مفعول ثانٍ بيّجعل، «وَمَا» مبتدأ وهي موصولة، «وَالْأَصْلُ» مبتدأ، «وَيُجْهَلُ» خبره، «وَفِيهِ» متعلق بَيُجْهَلُ والجملة صلة «ما». ثم قال:

(١) في هـ، ط، ت «مبدلاً» تحريف.

(٢) في هـ «حكمهما» تحريف.

(٣) في هـ، ط «زائداً».

(٤) في هـ، ت «الرابعة» تحريف.

(٥) في هـ، ت «الخامسة» تحريف.

(٦) في ط «كآدم».

(٧) في ز «والمجهولة» تحريف.

(٨) من «وقد ذكر» إلى هنا ساقط من ت.

(٩) في ز «وألِف».

(ص) وَكَمِّلِ الْمُنْقُوصَ لِي التَّضْيِيزِ مَا * لَمْ يَخُورِ غَيْرَ النَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

(ش) يعني أَنَّ المنقوص إذا صُغِرَ رُدَّ ما حذف منه، والمراد بالمنقوص هنا ما محذف منه حرف لا المنقوص القياسي وهو ما آخره ياء تقدر فيها الضمة والكسرة فشمّل قوله: «الْمُنْقُوص» ما لحذفت^(١) فاؤه كعِدَّة، أو عَيْتُهُ ككُتْبَةٍ، أو لامه كسِنَّة^(٢) وَيَذُ، وشمّل ما ليس فيه تاء ككَيْد وما فيه^(٣) التاء كسِنَّة، وشمّل أيضاً ما كان على حرفين كالمثّل المذكورة^(٤)، وما كان على أكثر كَهَارٍ^(٥) بمعنى هائر فيمن^(٦) جعل الإعراب في الراء، وأصله: هائر، فمحذفت منه الهمزة، فهذه كلها يرد إليها المحذوف، إلا ما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها: وَعَيْدَة، برد الفاء وثَوْبَة^(٧) برد العين، وسَنْبَة^(٨) ويُدِيَة برد

(١) في ش «ما حذف منه» تحريف.

(٢) في ت «كشفه» تقول فيه شَقِيهَ برد اللام وتقول في عدة وَعَيْدَة برد الفاء.

وفي ثبة ثَيْبَة برد العين كما قالوا ثَوْبَة.

وفي سنة سَنْبَة برد اللام.

(٣) في ش «وما لحقته التاء».

وفي ه، ت «وما فيه تاء».

(٤) في ش، «كالمثال المذكور».

(٥) في ز «الهاء».

(٦) في ظ «فيها».

(٧) في الأصل، ش، ط، ك، ت و«ثبته» وما أثبت أصبح وأولى فالثبته الجماعة من الناس، وقد اختلف أهل اللغة في أصلها فقال بعضهم هي من ثاب أي عاد وكان أصلها ثوبة فلما ضمنت الفاء محذفت الواو وتصغيرها ثَوْبَة، وقال آخرون الثبة من الأسماء الناقصة وهو في الأصل ثَيْبَة فالساقط لام الفعل في هذا القول.

اللسان «ثوب».

وقال المرادي ١٠٩ : ٥ «وهذا الخلاف إنما هو في الثبة التي هي مجتمع الماء في الحوض وأما الثبة التي هي الجماعة من الناس فهي من محذوفة اللام، ولا أحرف في ذلك خلافاً.

(٨) في ه، ت «وشنبة» وهذا جائز.

قال ابن مالك في شرح الكافية ٤ : ١٩٠٥، ١٩١٠.

وقد يكون المحذوف حرفاً في لغة، وحرفاً آخر في لغة فيصغر تارةً برد هذا، وتارة برد هذا كقولك في

تصغير «سِنَّة» شَنْبَة و«سَنْبَة» وذلك تعقياً لقوله: شَنْبَة شَنْبَة قُلْ في سِنَّة

فَحَجَبَةُ الْأَضْلَينِ فِيهِ يَنْبَة

٢٦٣
ب

اللام، وتقول في هـَايْ هُوَ يُؤَيِّرُ للاستغناء عن رد الأصل بإقامة وزن / التصغير وذلك مفهوم من قوله: «مَا لَمْ يَخَوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا» أي: ما لم يحو ثالثاً غير التاء، فإن حوى ثالثاً غير التاء لم يرد إليه المحذوف، ثم مثل ذلك بما ويحتمل «ما» الاسمية والحرفية^(١) وحكهما^(٢) في ذلك واحد، وذلك أنه^(٣) إذا سُمي بها ثم صغرت فتصير كالمقصود الذي^(٤) على حرفين فلا بد من تكميلها^(٥)، ليتوصل بذلك إلى بناء التصغير فتقول مُؤَيٌّ، وفي تمثيله بذلك نظراً، فإن^(٦) ما سُمي^(٧) به من الموضوع على حرفين ثانيه^(٨) حرف لين يجب تكميله قبل التصغير [فتقول في رجل مُسمى بـ «ما» ماء وليس تكميله موقوفاً على التصغير]^(٩) ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح فانظره^(١٠)، وقوله: «الْمُقْصَرَّ» مفعول بكمل و«ما» ظرفية مصدرية، «وَالِثًا» مفعول «يَخَوِي»، و«غَيْرَ التَّاءِ» منصوب على الحال؛ لأنه^(١١) نعت نكرة تقدم عليها، والتقدير: ما لم يحو ثالثاً غير التاء. ثم قال:

(١) في ظ «وما الحرفية».

(٢) في الأصل، ش، ك «وحكهما» تحريف.

(٣) «أنه» ساقط من هـ، ز.

(٤) في ت «من الذي».

(٥) في ك «لتكميلها».

(٦) في ش «لأن».

(٧) في ت «ما يسمى».

(٨) في ت «ثالثه».

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(١٠) قوله: ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح يريد أن شراح الألفية قبله لم ينصوا على هذه العبارة. «وليس

تكميله موقوفاً على التصغير، وهذا صحيح. فبعد الرجوع إلى شرح ابن الناظم وابن عقيل والمرادى

وابن هشام وجدت أن ابن هشام أشار إلى ذلك لكن دون أن ينص على عبارة المكودي. حيث قال:

«يقال في «ما» ماء. بالمد فإذا صغرت تقول مُؤَيٌّ. كما تقول في تصغير الماء المشروب مُؤَيُّه إلا أن هذا

لامه هاء فرد إليها

أوضح المسالك ٣: ٢٧٣.

(١١) في الأصل «ولأنه»

(ص) وَمَنْ يَتَزَجِّمُ يُصَغِّرُ اكْتَفَى * بِالْأَصْلِ كَالْمُطَيِّفِ يَغْنَى الْمُعْطَفَا

(ش) الترخيم^(١) في التصغير حذف الزائد من المصغر، فإن كان ثلاثي الأصول صُغِّرَ على فُعَيْل نحو: حُمَيْد في أحمد وحمدان ومحمود وحماد، وعُطِّيف في الْمُعْطَف، والمعطف: بكسر الميم هو^(٢) الكساء، وإن كان رباعياً صُغِّرَ على «فُعَيْعِل» نحو: شَمَلال وعُصْفُور فتقول: شَمَلِيل وعُصْفُور^(٣).
«وَمَنْ» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «يُصَغِّرُ»، و«يَتَزَجِّمُ» متعلق ب«يُصَغِّرُ»، ٢٦٤
«وَاكْتَفَى» خبر المبتدأ، و«بِالْأَصْلِ» متعلق ب«اكْتَفَى». ثم قال: /

(ص) وَأَخِمْ بِمَا التَّالِثُ مَا صَغُرَتْ مِنْ * مُؤَلِّثٌ عَارٍ ثَلَاثِي كَسِين

(ش) يعني أن الاسم الثلاثي المؤلث^(٤) العارى من تاء التانيث يختتم بالتاء في التصغير نحو: سِين^(٥) وسُنَيْتَة، وشمل قوله: «ثَلَاثِي» أربعة أنواع:

الأول: ما هو ثلاثي في الحال. نحو: كتف^(٦).

الثاني^(٧): ما هو ثلاثي في الأصل. نحو: يد^(٨) فتقول فيه يَدَيْه^(٩).

(١) في ز، ت «يعنى أن الترخيم»

وفي ك «يعنى الترخيم».

(٢) في ظ «وهى».

(٣) في ظ «شمليل وعصيفير» خطأ من الناسخ، حيث خلط بين التصغير العادى وهو ما مثل به هنا، وبين تصغير الترخيم وهو ما أثبتته من الأصل وبقيت النسخ.

انظر شرح الكافية ٤: ١٨٩٤، ١٩٢٧.

(٤) «المؤلث» ساقطة من ش.

(٥) في ز «كسين».

(٦) في الأصل «كيف» تصحيف.

تقول في كتف كتيفه.

(٧) في هـ، ز، ط، ت «والثاني».

(٨) في الأصل «زيد».

(٩) في الأصل «يزيد». وما أثبت أدق.

الثالث: ما كان نحو سماء. فإنك تقول فيه سُمِّيَتْ، فيجتمع ثلاث^(١)
 ياءات الأولى ياء التصغير والثانية بدل ألف سماء، والثالثة المبدلة
 منها الهمزة فحذفت إحدى^(٢) الياءات على القياس المقرر^(٣) في
 هذا الباب^(٤) فبقى منه ثلاثة أحرف فلحقت^(٥) التاء فتقول
 سُمِّيَتْ^(٦) كما تلحق^(٧) الثلاثي.

الرابع: ما كانت فيه زيادة^(٨) وهو مؤنث فصغر تصغير الترخيم نحو:
 شمال فتقول فيه: سُمِّيَتْ، «ومّا» مفعول باختم وهي موصولة
 وصلتها «صغرت» والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره:
 ما صغرته «ومن مؤنث» متعلق «بصغرت»، ثم استثنى من هذا^(٩)
 الضابط نوعين لا تلحقهما^(١٠) التاء، أشار إلى الأول منهما بقوله:
 (ص) مَا لَمْ يَكُنْ بِالنَّأْيِ ذَا لَبْسٍ * كَشَجَرٍ وَيَقَرٍ وَخَمْسِ

(١) في ز «ثلاثة».

(٢) في ك «أحد».

(٣) في الأصل، هـ، ك، ت «المقدر» تحريف.

في ش «المقدر فيعتبر منه ثلاثة» زيادة لا لزوم لها.

وفي ز «والمقدر» تحريف.

(٤) قوله على القياس المقرر في هذا الباب: أي حذف إحدى الياءات الثلاث عند اجتماعها في الطرف.

(٥) في ز «فلحقت».

وفي ك «فتلحقه».

(٦) «فتقول سمية» تكملة من هـ، ز.

(٧) في ط «لحقت».

(٨) في هـ «زائدة» تحريف.

(٩) في الأصل «هذه».

(١٠) في الأصل «لا يلحقهما» التذكير والتأنيث جائز.

(ش) يعني أنَّ التاء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذي يتميز من
واحد به حذف التاء نحو: شَجَرٌ وَبَقَرٌ فتقول فيهما: شَجِيرٌ وَبَقِيرٌ إذ لو قلت:
شَجِيرَةٌ وَبَقِيرَةٌ لالتبس بتصغير شَجَرَةٍ وَبَقَرَةٍ /، ولا تلحق أيضاً عشرا ولا
٢٦٤
ب
ثلاثا^(١) وما بينهما من أسماء العدد^(٢) فتقول في تصغيره^(٣) حُشِيرٌ وَتُسْنَعٌ
وَحُمَمِسٌ، ولا تلحقها التاء، لئلا يلتبس بتصغير عشرة وتسعة وخمسة^(٤)، ثم
أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) وَشَدُّ تَرْكُ دُونَ لَبْسٍ ... *

(ش) يعني شد ترك التاء دون لبس في ألفاظ تحفظ ولا يُقاس عليها
وهي زُودٌ وَشَوْكٌ وَنَابٌ لِلْمَيْسَرِ مِنَ الْإِبِلِ، وَخَوْبٌ وَفَرْسٌ^(٥) وَقَوْسٌ وَدِرْعٌ
الحديد وعرس وتعل^(٦) ونصف، وقد شد أيضاً لحاق^(٧) التاء فيما زاد على
الثلاثي وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَلَنَدَرُ * لِحَاقُ تَا فِيمَا ثَلَاثِيَا كَثَرُ

(ش) يعني أنه ندر لحاق التاء في الزائد^(٨) على الثلاثة^(٩) كقولهم في
قُدَامٍ قُدَيْدِيَّةٍ^(١٠) وفي وَرَاءٍ وَرِيَّةٍ وفي أَمَامٍ أُمِيَّةٍ.

(١) في ظ «وثلاثا».

(٢) في ش «العدد المئوت».

(٣) في ز، ك «فيه».

وفي ظ، ت «في تصغيرها».

(٤) في ت زيادة «وخمسة من عدد المذكر».

(٥) «وفرس» ساقطة من هـ.

(٦) قالوا في تصغيرهم شُدُوذًا زُودًا، وَشَوْكًا، وَلُؤَبًا، وَخَوْبًا، وَلُؤَيْسًا، وَدُرَيْعًا، وَخُرَيْسًا،
وَلُتَيْلًا، وَلُصَيْفًا.

(٧) في ت «لحاق».

(٨) في ش، هـ، ز، ك «فيما زاد» وحبارتها أدق.

(٩) في ظ «الثلاثي» تحريف.

(١٠) في ز، ظ، ت «قديم» تحريف، وما أثبت هو الصواب.

انظر شرح ابن الناطم ص ٧٩٢، وشرح المرادى ١٦:٥.

وقوله^(١): «مَا»^(٢) ظرفية ومصدرية، وفي «يَكُنْ» ضمير عائد على المؤنث العارى، «وَيُزَى» في موضع خبر يكن، «وَذَا لَبَسَ» مفعول ثان بيري، «وبالْثَا» متعلق بيري، «وَتَوَكَّ» فاعل بشد، «دُونَ» متعلق بشد، «وَلَحَاقُ تَا» فاعل «بَنَدَرَ»^(٣)، «وَمَا» موصولة وصلتها «كَثَرَ» بفتح الثاء وثلاثياً مفعول بكثرة، ومعنى كَثَرَ: غَلَبَهُ^(٤) في الكثرة^(٥). ثم قال:

(ص) وَصَغَّرُوا شُدُودًا أَلَدَى الْتَى * وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتَى

(ش) التصغير من جملة التصريف، فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الأسماء إلا «ذَا» و«أَلَدَى» وفروعها؛ لشبههما^(٦) بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك / تصغيرها، لكن على وجه ٢٦٥
١ خولف به تصغير المتمكن فترك^(٧) أولها على ما كان عليه^(٨) قبل التصغير وغوض من ضمة ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة فقبل في «أَلَدَى» و«أَلَدَى» اللَّذِيَّ وَاللَّتِيَّ، وفي «ذَا» و«تَا»: ذِيَّ وَتِيَّ^(٩)؛

(١) في هـ، ز «وقوله ما لم».

ولى ت «وقوله ما لم يكن» وهى أدق.

(٢) «مَا» ساقطة من ز.

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «فاعل بندر وفيما متعلق بندر».

(٤) فى ت «غلب».

(٥) فى ت زيادة «في الكثرة يقال أكثر القوم إذا زادت عليهم كثرة، فالتقدير فى ما كثر الغللى أي فيما زاد عليه في الكثرة».

الزيادة هنا تفيد فى بيان معنى الكثرة، وليس بلام إلتباتها.

(٦) فى الأصل، ش، ك «لشبههما».

وفى ط «لشبههما».

(٧) فى ز «فترك».

(٨) «عليه» ساقطة من ز.

(٩) من قوله «التصغير من جملة» وإلى هنا هذه العبارة نقلها المكودي من شرح الكافية مع تفسير بسيط . انظر شرح الكافية لابن مالك ٤ : ١٩٢٤ .

(النسب)

(ش) هذا الباب يُسمى باب النسب، وباب الإضافة، وقد سماه سيويه^(١) بالتسميتين. قوله:

(ص) ياء كَيَا الْكُرْسَى زَادُوا لِلنَّسَبِ * وَكُلُّ مَا^(٢) تَلِيهِ كَشْرُهُ وَجَبَ

(ش) يعنى أنه إذا أريد أن تنسب اسمًا إلى أب أو قبيلة أو بلد زيد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها، وفُهم منه ثلاثة تغييرات^(٣) زيادة الياء، وكسر ما قبلها، وانتقال الإعراب إلى الياء، وفُهم ذلك / من تشبيهها بياء ٢٦٥
الكُرسى فأنها حرف الإعراب، وفُهم^(٤) منه أن ياء الكرسي ليست للنسب؛ لتشبيهه ياء النسب بها.

«وَيَاء» مفعول برادوا والواو في زادوا عائد على العرب، «وَكَيَا» فى موضع الصفة لياء، «وَكُلُّ» مبتدأ، و«ما» موصولة، «وتَلِيهِ»^(٥) صلتها، والضمير العائد على الموصول الياء فى تَلِيهِ^(٦) وفاعل تَلِيهِ ضمير مستتر يعود على الياء، «وَكَشْرُهُ وَجَبَ» جملة من مبتدأ وخبر فى موضع خبر كُلُّ، «وَكَشْرُهُ»^(٧) عائد على الحرف الذى تَلِيهِ الياء.

(١) وذلك بقوله: «هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة»

الكتاب ٣: ٣٣٥.

(٢) فى الأصل، هـ، ز «وكلما» تحريف.

(٣) فى الأصل «تغيرات».

(٤) فى الأصل «فهم».

(٥) فى هـ، ز، ت «ويليه» تحريف.

(٦) فى هـ، ز، ت «يليه».

(٧) فى ش «والضمير فى كسره عائد».

ثم اعلم أنَّ هذه التغييرات الثلاث التى ذكرها في هذا البيت مطردة في جميع الأسماء المنسوبة، وقد يضاف إليها في بعض الأسماء تغييرات أُخر أشار إلى الأول منها^(١) بقوله:

(ص) وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَّاهُ اخْدِفْ وَتَا * تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّةٌ لَا تُثَبِّتَا

(ش) يعني أنَّ آخر المنسوب إذا كان ياء مشددة أو تاء تأنيث أو ألف تأنيث مقصورة لحذفت جميعها للنسب وجعلت موضعها ياء النسب، وشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع:

- ما كانت فيه الياء للنسب. كَبَصْرِيٌّ: فتقول في النسب إليه بَصْرِيٌّ.

- وما كانت الياء لغير النسب. نحو: كُرَيْسِيٌّ: فتقول في النسب إليه كُرَيْسِيٌّ.

- وما كان أصلها^(٢) واواً أو^(٣) ياء نحو: مَرْيَمِيٌّ أصله مَرْيَمُو فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فتقول في النسب إليه مَرْيَمِيٌّ، وفي هذا الأخير وجه آخر ينه عليه بعد^(٤)، وإنما لحذفت / الياء^(٥) في جميع ذلك كراهية^(٦) اجتماع أربع يآت، وكذلك أيضاً تحذف تاء التأنيث فتقول في النسب إلى قَاطِمَةَ قَاطِمِيٌّ، وإنما لحذفت التاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث إذا كان المنسوب إليه مؤنثاً نحو: مَكِّيَّة^(٧)، وأما ألف التأنيث المقصورة فإن كانت

(١) في ش، هـ، ز، ك، ت «أشار إلى بعضها».

(٢) في ك «أصله».

(٣) في هـ، ز، ط، ت «وياء».

(٤) يريد عند شرحه لقول ابن مالك بعد:

لشبهها الملحق والأصل ما * لها ...

(٥) «اليا» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ت

(٦) في ش، ك «كراهية».

(٧) في ط «مكة» وهذه أصوب. أي تقول في النسب إلى مكة مَكِّيٌّ، ولا تقول مكية لئلا يجمع بين علامتي تأنيث.

خامسة فصاعداً وجب حذفها للنسب نحو: قَزَقَرِيّ في قَزَقَرِيّ^(١) وَحِثِيّ في حِثِيّ^(٢) وأما الرابعة فقد أشار إليها بقوله:

(ص) وَإِنْ تُكُنْ تَزَيِّعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا وَآوَاءُ وَحَذْفُهَا حَسَنٌ

(ش) يعني أن ألف التانيث المقصورة إذا كانت رابعة في اسم ساكن الثانى جاز فيها الحذف والقلب وآوَاءُ نحو: حُبْلَى فتقول فيه: حُبْلَى وَحُبْلَوِيّ^(٣) وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق، أو رابعة في اسم ثانى متحرك وجب حذفها، لدخولها في الضابط، الأول [نحو جَمَزَى فتقول جَمَزِيّ]^(٤) ولم يتعرض للراجع من الوجهين^(٥) قيل والحذف أحسن.

«وَمِثْلُهُ» مفعول باحذف، والهاء فيه عائد على ياء النسب «وَمِثْلُهُ» متعلق باحذف، «وما» موصولة وهى واقعة على الاسم الذى حوى^(٦) الياء وصلتها حواه، والعائد على الموصول هو^(٧) الضمير المستتر الفاعل بحواه، والهاء فى «حَوَاهُ» عائدة على الياء، ويجوز أن تكون «ما» واقعة على الياء، والهاء عائدة

(١) القَزَقَرُ: القاع الأملس، وقيل المستوى الأملس الذى لا شيء فيه.
وَقَزَقَرُ وَقَزَقَرِيّ وَقَزَقَرِيّ مواضع كلها بأعيانها معروفة. اللسان «قر».
(٢) الحِثِيّ: الحث هو الاستعمال، والحِثِيّ الاسم نفسه، ويقال حِثِيّ فلانا فاحث.
اللسان «قر» و«ح».

(٣) ويجوز حُبْلَوِيّ قلبها واو مفصولة بألف.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز.

المثال الذى ذكر لما كانت فيه ألف التانيث رابعة فى اسم ثانى متحرك. والجَمَزَى: السريع.
ولم يمثل لما كانت ألفه خامسة فما فوق كقولك فى حُبَارَى حُبَارِيّ، وفى قَبْطَرِيّ قَبْطَرِيّ.
(٥) قال الأشمونى فى تنبيهاته ٤ : ١٧٨ «ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر، وليس على حد سواء بل الحذف هو المختار».

يفهم من ذلك أن حذف الألف الرابعة فى اسم ثانى ساكن يجوز قلبها وآوَاءُ أو حذفها، والحذف أرجح وهو المختار؛ لأن شبهها بألف التانيث أقوى من شبهها بالمنقلة عن أصل. وليس فى كلامه ترجيح لأحد الوجهين، وقد أكد الناظم ذلك فى شرح الكافية ٤ : ١٩٤١ بقوله:
وَأَلْفُ الشَّاكِنِ عَيْنًا تَقْلِبُ كَ (حُبْلَوِيّ) وَشَقْوْطُهَا أَثْبِتُ
(٦) فى ت «أحوى» تحريف.
(٧) «هو» ساقطة من ظ.

على «ما» والضمير المستتر في حواه عائد على الاسم الحاوي الياء^(١) «ومن»
على الوجه الأول للتبعيض، وعلى الثاني لبيان الجنس^(٢). «وَتَأْتِيَتْ آو / ٢٦٦
ب مَدَّتُهُ» مفعول بتثبتا: ثم قال:

(ص) لِيُشَبِّهَهَا الْمَلْحَقَ وَالْأَصْلِيَّ مَا * لَهَا ...

(ش) يعنى أَنَّ الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو: ذِفْرَى^(٣) أو منقلبة
عن أصل نحو: مَزْمَى، جاز فيها ما جاز فى أَلَف التَّائِيَتْ من قلبها^(٤)، وأوَّ
أو حذفها^(٥) فتقول: ذِفْرَى وَذِفْرَوَى وَمَزْمَى وَمَزْمَوَى، إلا أن القلب فى
الأصلى^(٦) أحسن من الحذف، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * ... وَلِلْأَصْلِيِّ^(٧) قَلْبٌ يُغْتَمَى

(ش) فَمَزْمَوَى أحسن من مَزْمَى، ومعنى يُغْتَمَى: يختار، وفهم من
تخصيصه الألف الأصلى باختيار القلب أَنَّ أَلَف الإلحاق بالعكس فيكون
كألف التَّائِيَتْ فى اختيار الحذف، والمنصوص عنه فى غير هذا الكتاب أَنَّ
القلب فى أَلَف الإلحاق^(٨) أجود فنبغى أن يحمل كلامه هنا على أَنَّ القلب
فى الأصلية أكثر من القلب فى التى للإلحاق وإن كان القلب فيهما^(٩)

(١) فى ز، ك «الياء».

(٢) يريد «من» المدخلة فى ما فى قوله «ومثله بما حواه أحذف وتا».

(٣) الذِفْرَى: هو الموضع الذي يَفْرَق من البعير خلف الأذن.

وَذِفْرَى البعير أصل أدبه. وبعضهم يُؤَنَّثها فتكون أَلَفها للتَّائِيَتْ، وبعضهم يُؤَنَّثها «ذِفْرَى» فتكون أَلَفها
لِلإلحاق. انظر اللسان «ذفر» وشرح الشافية للرضى ١: ١٩٥، ١٩٦.

(٤) فى ت «قلبها» تحريف.

(٥) فى هـ، ز، ط، ت «وحذفها».

(٦) فى الأصل، ش، ك «الأصل».

(٧) أراد بالأصلى المنقلب عن أصل واو أو ياء، لأن الألف لا تكون أصلاً غير منقلبة، إلا فى حرف وشبهه.
مثل ما الحرفية أو شبهه ك «ما الإسمية».

الأشمونى / والصبان ٤: ١٧٩.

(٨) فى الأصل «الإلحاق» تحريف.

(٩) فى الأصل «منهما» تحريف.

جميعاً^(١) أجود من الحذف كما نص عليه في شرح الكافية^(٢). «والمُلْحَق» نعت «لِشَبْهَيْهَا» و«الأَصْلِي» معطوف على المُلْحَق، و«ما» مبتدأ وهي^(٣) موصولة وصلتها لها، والخبر في المجرور^(٤) قبلها. ثم انتقل إلى الألف الخامسة فصاعداً فقال:

(ص) وَالْأَلِفُ الْجَائِزُ أَرْبَعاً أَرْبَعاً ... *

(ش) يعنى أنَّ الألف الخامسة فما فوق يجب حذفها للنسب، وشمل الألف الأصلية نحو: مُصْطَفَى، وألف التأنيث نحو: مُحَبَّارَى، وألف التكسير وشمل أيضاً الألف الخامسة كالمثل، والسادسة نحو: مُسْتَدْعَى وَخُلَيْطَى وَفَهْفَهْرَى^(٥)، فتقول: مُصْطَفَى / مُحَبَّارَى وَمُسْتَدْعَى وَخُلَيْطَى^(٦) بالحذف في ٢٦٧
أ
جميع ذلك. ثم انتقل إلى المنقوص^(٧) وبدأ بالخامسة فقال:

(ص) ... * كَذَلِكَ يَا الْمُنْقُوصُ خَامِساً غَزِلْ

(ش) يعنى أنَّ ياء المنقوص إذا كانت خامسة وجب حذفها، فتقول في مُعْتَدِي^(٨) مُعْتَدِي^(٩)، وفهم من ذلك أنَّ حذفها إذا كانت سادسة واجب

(١) «جميعاً» ساقطة من ش.

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية ٤: ١٩٢٨، ١٩٢٩.

كَذَا الْعَلَى بِشَبْهِ (الْمَوْمِي) وَالْقَلْبُ قَدْ بَاتَى كَ (مَوْمِي)

وَقَدْ تَأَلَّيْتُ بِرَبِّ الْمَشُوبِ لَمْ تُحْدَثْ كَ (الْمَكِّي) فَادْرُ الْأَمِيلَةَ

وَقَدْ يُمْدُ تَأَلَّيْتُ مِنْهُ وَفِي (مَوْمِي) وَشَبْهِهِ الْقِيَابُ أَتَقَى

وَالْحَدَفُ تَزَزُّ كَ (مَوْمِي) يُجْعَلُ (أَرْطَى) وَمَا صَامَاهُ، هَذَا الْأَمَقْلُ

(٣) «مبتدأ وهي» ساقطة من ش.

(٤) في ت «الجار والمجرور».

(٥) فَهْفَهْرَى: الجمل العظيم الشديد.

(٦) يُقَالُ وَقَعَ فِي خُلَيْطَى وَخُلَيْطَى أَيِ اخْتِلَاطٍ.

(٧) في ش «إلى ياء المنقوص» وصارتها أكمل.

(٨) في هـ، ظ، ك «معتدي» وما أثبت هو الصواب.

وفي ت «معد».

(٩) في ت «معتدي».

أيضاً، لأنه من باب أخرى؛ لأن موجب الحذف إنما هو الثقل وهى سادسة أثقل منها خامسة.

«وَالْأَلِفَ» مفعول بأزِلْ، «وَالْجَائِزَ» نعت للألف، و«أُزْبِعاً» مفعول بالجائز، «وَيَا الْمُنْقُوصِ» مبتدأ خبره عُزِلَ، أي: حذِفَ، «وَحَامِساً» حال من الضمير المستتر فى عُزِلَ.

ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال:

(ص) وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ * قَلْبٍ ...

(ش) يعنى أنَّ ياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها وأوَّ وحذفها أحسن فى نحو: قَاضٍ وَمُعْطٍ ، فتقول: قَاضِيٌّ وَقَاضِيَّوٌّ وَمُعْطِيٌّ وَمُعْطِيَّوٌّ^(١) ومن قلبها وأوَّ قول الشاعر:

٢١٣. فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا * دَرَاهِمُ جِنْدَ الْحَاتِيَّوِيِّ وَلَا نَقْدُ^(٢)

(١) فى ت «فتقول فى قاضى قاضوى وفى معطى معطوى»

(٢) البيت متعدد النسبة. فقد ورد فى ملحق ديوان ذى الرمة ١٨٦٢:٣ ونسب لابن مقبل وقد ورد فى ذيل ديوانه ٤٦٥ كما نسب للفردق ولم أقف عليه فى ديوانه. وسبب هذا التعدد اختلاف الرواية. فقد ورد فى الكتاب واللسان أنَّ الإضافة إلى حاتية «حاتيوى» وأنشد:

فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ جِنْدَ الْحَاتِيَّوِيِّ وَلَا نَقْدُ

والرواية الأخرى وردت فى اللسان قال: وأما قول الآخر:

«دَرَاهِمُ جِنْدَ الْحَاتِيَّوِيِّ وَلَا نَقْدُ»

فهو نسب إلى الحاناة.

الحاتيوى: نسبة إلى الحاتية وهو على غير قياس

والقياس: حاتى.

انظر اللسان «حنا»، والكتاب ٣: ٣٤١

وشرح المفصل ١٥١:٥ وشرح الكافية لابن مالك ١٩٤٣:٤ وشرح التصريح ٣٢٩:٢، ومعجم شواهد النحو ٥٦.

هو منسوب إلى حانية^(١)، وهو الموضع الذى يُباع فيه الخمر. ثم انتقل إلى ما ثلثه ياء أو^(٢) ألف فقال:

(ص) ... * ... وَخَتَمَ قَلْبُ ثَالِثٍ يَمِينٍ

(ش) فشمّل قوله: ثالث الياء والألف وهما متساويان^(٣) فى وجوب قلبهما واواً نحو: عَمِيٍّ وَعَمَوِيٍّ، وَفَتَى وَفَتَوِيٍّ^(٤)، وإنما قلبت الألف فى «فَتَى» واواً وأصلها الياء / كراهية اجتماع الكسرة والياءات.

٢٦٧
ب

«والحذف» مبتدأ، «وَرَابِعاً» حال من الياء، «وَأَحَقُّ» خبر المبتدأ، «وفى اليا» متعلق بأحق، «وَوَخَتَمَ» خبر مقدم لقلب ثالث، «وَيَمِينٍ» أي: يعرض وهو فى موضع الصفة لثالث. ثم قال:

(ص) وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ الْفُتَاخَا ... * ...

(ش) يعنى أن ياء المنقوص إذا قلبت واواً فتح ما قبل الواو كما سبق فى التمثيل، والتحقيق أن الفتح سابق للقلب؛ لأن نحو: شَجَّ إِذَا قصد فيه النسب وجب قلب الكسرة فتحة^(٥) كما فى نحو نَمِر فتجب حينئذ قلب الواو والياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير كَفَتَى فتقلب الألف بَعْدُ واواً^(٦) كما قلبت فى فتى، وكذلك أيضاً نحو: قَاضَوِيٍّ، لأن نظيره يغلب

(١) فى هـ، ز «الحانية».

(٢) فى الأصل، ك «وَألف».

فى ش «ألف أو ياء» تقديم وتأخير.

(٣) فى الأصل «منسوبان» أي سواء كان الثالث فيهما ياء منقوص أو ألف مقصور.

قوله منسوبان: أي سواء كان الثالث فيهما ياء منقوص أو ألف مقصور.

(٤) فى ت «نحو عَمِيٍّ وَعَمَوِيٍّ وَفَتَى وَفَتَوِيٍّ».

(٥) فتقول: شَجَّيْتُ وَشَجَوِيٍّ، وَنَمَرِيٍّ وَنَمَرَوِيٍّ.

وهذا معنى قول ابن مالك فى شرح الكافية ١٩٣٠:٤

وك (الفَتَى) فى نَسَبٍ نحو (الشَّجِيٍّ) * فَمَعْنَاهُ افْتَحَ زَيْزَابٌ بَعْدَ جِي

(٦) فى ط «واو».

فُتِّحَ أيضاً ضَادٌ قَاضٍ كما تُفْتَحُ لَامٌ تَغْلِبُ عند بعض العرب^(١).
«وَذَا الْقَلْبِ» مفعول بأوّل أي صاحب القلب، «وَأَنْفِتَاحاً» مفعول ثانٍ بأوّل^(٢). ثم قال:

(ص) ... وَفَعِلَ * وَفَعِلَ غَيِّهُمَا افْتَحَ وَفَعِلَ

(ش) يعنى أنّ الاسم الثلاثى المكسور العين يجب فتح عينه، سواء كان مفتوح الفاء كثير أو مكسورها كإبل أو مضمومها كذئيل فنقول: تَمَرَّتْ وَإِبْلَتْ وَذُلَّتْ^(٣)، كراهة اجتماع الكسرة مع الياء^(٤).

«وَفَعِلَ» مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره افتح^(٥) و«فَعِلَ» معطوف على «فَعِلَ» بحذف العاطف، وافتح خبر «فَعِلَ»^(٦) إذا جعل^(٧) مبتدأ «وَعَيْنًا»^(٨) مفعول بافتح وهما^(٩) متعلق بافتح، «وَفَعِلَ» الآخر مبتدأ محذوف الخبر والتقدير. وفعل كذلك / أي: مثلها في وجوب فتح العين.

٢٦٨
أ

ثم قال:

(ص) وَقِيلَ فِي الْمَزْمِيِّ مَزْمَوِي * وَاخْتِيزَ فِي اسْتِغْمَالِهِمْ مَزْمِي

(١) قال ابن مالك «والجهد في النسب إلى (تَغْلِبُ) ونحوه من الرباعي الساكن الثاني المكسور الثالث بقاء الكسرة، والفتح عند أبي العباس مُطَرَّدٌ، وعند سيبويه مقصور على السماع ومن المقول بالفتح والكسر (تَغْلِيهِ)».

انظر شرح الكافية ١٩٤٧:٤، وانظر الكتاب ٣٤٠:٣ وشرح المفصل ٤٦:٥، والهمع ١٦٥:٦.

(٢) «بأول» ساقط من هـ، ت.

(٣) في ش، ك «ذُلَّتْ» وهى صواب.

انظر شرح المرادى ١٢٩:٥.

(٤) فى ت «الياء».

(٥) «افتح» ساقطة من ك.

(٦) فى هـ، ت «المبتدأ».

(٧) فى ش «جعلته».

(٨) فى الأصل «وعينهما» تحريف.

(٩) فى الأصل «ومنها» تحريف.

(ش) قد تقدم دخول هذه المسألة تحت عموم قوله: «وَمِثْلُهُ يَمَّا حَوَاةُ» لكن فيما لإحدى ياءيه أصلية كَمَزَمَى فيه^(١) لغتان: الحذف وهو الكثير، والقلب وذلك مفهوم من البيت، وكان حقه أن يأتى بهذا البيت عقب قوله: «وَمِثْلُهُ يَمَّا حَوَاةُ اخْلِفَ». كما فعل فى الكافية لكن الأبيات التى ذكر^(٢) هنا مرتبط^(٣) بعضها ببعض فلم يمكن إدخاله فى أثنائها^(٤) فتعين تأخيرها^(٥) عنها.

«وَمَزْمُومِيٌّ» مرفوع بقليل، «وفى المَزْمَى» متعلق «بِقِيلٍ»، «وَمَزْمُومِيٌّ» مرفوع باختير.

ثم اعلم أن ما آخره ياء مشددة إن تقدمها ثلاثة أحرف فصاعداً فالوجه الحذف وقد تقدم، وإن تقدمها حرفان فسيأتى^(٦)، وإن تقدمها حرف واحد فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَنَحْوُ حَتَّى ثَانِيهِ يَجِبُ * وَازْدُدْهُ وَاوْأَ إِن يَكُنْ عَنْهُ قُلْبٌ

(ش) يعنى أنه إذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت إليه لم يُحذف منه شيء بل يفتح ثانيه وهو الياء الساكنة المدخمة فى الأخيرة، فإن كان أصله^(٧) وَاوْأَ رَدَدْتُهَا فَقُلْتُ^(٨) فى طَيِّ: طَوَوِيٌّ؛ لأنه من طَوَوْتُ وإنما قُلْتُ الياء الأخيرة وَاوْأَ وهى منقلبة عن ياء كما قُلِبَتْ فى فَتَى وقد تقدم، وفهم

(١) «فيه» ساقط من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٢) فى هـ، ز، ت «ذكرها» و«جارتها» أحسن.

(٣) فى ش، ك «مرتبط».

(٤) فى الأصل، ش، هـ، ز، ك، ت «إثنائها» تصحيف.

(٥) فى ز «تأخيرها».

(٦) يريد فى قول ابن مالك فيما بعد.

وَالْحَقُّوا مُعَلِّ لَأَمْ عَرَبًا * مِنَ الْمُتَكَلِّينِ يَمَّا الْكَا أُولِيَا

فى ظ «أصلها».

(٨) «فقلت» ساقط من ك

منه أن الياء الأولى إذا كانت «يَا» بالأصالة بقيت على حالها فتقول في
 حَيٍّ: حَيَّوْ / وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٢٦٨
 ب

(ص) وَعَلِمَ الثَّنِيَّةُ اخْدَفَ لِلنَّسَبِ * وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَجِبْ

(ش) يعني أنك إذا^(١) نسبت إلى مثني أو مجموع على حده حذفت
 العلامة ونسبت إلى واحد^(٢) فتقول في النسب إلى زَيْدَيْنِ وزَيْدِيٍّ: زَيْدِيٍّ،
 وحمل الشارح كلام الناظم على أن ذلك فيما سمي به من المثني والمجموع وتبعه
 «المرادى»^(٣)، وفيه نظر، والذي ينبغي أن يحمل عليه ما ذكرت، ويُفهم منه أن
 حكم ما سمي به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثني والمجموع.

و«عَلِمَ» مفعول باحذف، «وَالنَّسَبُ» متعلق باحذف، «وَمِثْلُ ذَا»^(٤) مبتدأ،
 وخبره «وَجِبْ»، و«فِي جَمْعٍ»^(٥) متعلق بوجِب.

ثم قال:

(ص) وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ مُحْدَفٍ * ...

(ش) يعني أنه إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة
 مدغم فيها مثلها محذفت المكسورة، كقولك في طَيْبٍ: طَيْبِيٍّ، كراهة اجتماع
 الياءات، وفهم من المثال أن الياء^(٦) إذا كانت مفتوحة لم تُحذف نحو: هَبْيِيخَ،

(١) «إذا» ساقطة من ز.

(٢) في الأصل «واحد» تحريف.

(٣) قال المرادى «محذوف من المنسوب إليه أيضا ما فيه من علامة تثنية وجمع تصحيح كقولك فيمن اسمه
 مسلمان أو مسلمون أو مسلمات، مسلجي. وأما من أجرى المثني مجرى حمدان فإنه لا يحذف فتقول
 فيمن اسمه زيدان على الأول زَيْدِيٍّ، وعلى الثاني زَيْدَانِيٍّ».

(٤) في ت «إذا» تحريف.

(٥) في الأصل، ش، ك (جميع) وما أثبت هو الصواب كما في ه، ز، ط، وت والألفية.

(٦) «أن الياء» ساقطة من ك.

وفي ش «أن الياء الأخيرة».

وكان القياس على هذا في النسب إلى طيء: طيئى، لكن جاء على خلاف ذلك^(١)، وعلى ذلك نه بقوله:

(ص) ... * وَشَذُّ طَائِيٍّ مَقُولًا بِالْأَلِفِ

(ش) ووجه^(٢) الشذوذ^(٣) أنَّ أصله على مقتضى القياس طيء بسكون الياء ولكن قلبوا الياء ألفاً، والياء إنما تُقلب^(٤) ألفاً قياساً إذا كانت متحركة، «وثالث» مبتدأ وسوغ الابتداء به أنه صفة^(٥) لمحذوف /.
٢٦٩
١

والتقدير: وحرف^(٦) ثالث أو^(٧) ياء ثالث، وخبره «محذوف»، «ومن نحو» متعلق بحذف و«طائى» فاعل بشذ، و«مقولاً» حال من طائى، و«بالألف»^(٨) متعلق بـ «مقولاً»^(٩).

ثم قال:

(ص) وَفَعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةٍ الثَّرِم * وَفَعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةٍ حُتِم

(ش) يعنى أنَّ ما كان على وزن «فَعِيلَةٍ» نحو: حنيفة تُحذف منه تاء التأنيث ولا^(١٠) تجمع مع ياء النسب، وتُحذف أيضاً منه الياء ويفتح ما قبلها، وإن [ما كان]^(١١) على وزن «فَعِيلَةٍ» بضم الفاء نحو: جُهَيْنَةُ تُحذف أيضاً

(١) أي تركوا فيه القياس فقالوا: طائى.

(٢) في ز، ك «وجه».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «الشذوذ فيه».

(٤) في ت «انقلبت» تحريف.

(٥) في ش، ت «وصف».

(٦) في ز «وحذف».

(٧) في هـ، ك «أي».

(٨) في الأصل «بالألف».

(٩) في الأصل، ش، هـ، ط، ك، ت «مقول» وما أثبت أدق كما في ز والألفية.

(١٠) في ش «إذ لا يجمع».

(١١) «وما كان» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

منه التاء والياء وتبقى الفتحة التي قبل التاء^(١) فتقول في حَيْفَةٍ: حَنْفَى، وفي جُھَيْئَةٍ: جُھَنْئَى. «وَفَعَلَى» مبتدأ وخبره «التَّزِمَ»، «وَفَى فَعِيلَةٌ» متعلق بالتَّزِمَ، وإعراب عجز البيت كصدره، «وَفَعِيلَةٌ وَفَعِيلَةٌ» غير منصرفين للتأنيث والعلمية. ثم قال:

(ص) وَأَحَقُّوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا * مِنْ الْمُقَالَيْنِ بِمَا التَّاءُ أَوْ لِيَا

(ش) يعنى أنهم ألحقوا «بَفَعِيلَةٍ وَفَعِيلَةٍ» فى الحذف^(٢) ما كان على «فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلٍ» بغير تاء وكان معتل اللام نحو: عَلِيٌّ وَقُصَيٌّ، فنقول: فيهما: عَدَوِيٌّ وَقُصَوِيٌّ^(٣) وَأَحَقُّوا يعنى العرب، «وَمُعَلَّ» مفعول بالحقوا، و«عَرِيًّا» فى موضع النعت لمعل، و«مِنْ الْمُقَالَيْنِ» متعلق بمُعَلَّ، و«بِمَا» متعلق بالحقوا، «وما» موصولة وصلتها «أوليا» و«التَّاءُ» مفعول ثانٍ «لأوليا» والمفعول الأول ضمير مستتر فى أوليا، وهو العائد على ما، وما ذكر فى «فَعِيلَةٍ وَفَعِيلَةٍ» من حذف يائيهما^(٤) / إنما ذلك ما لم يكونا معتلى العين أو مضعفيهما^(٥) وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَتَمَّوْا مَا كَانَ كَالطُّوِيلَةِ * وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ

(ش) يعنى ما كان معتل العين أو مضعفها من الوزنين يتم^(٦) أي: لا يُحذف ياؤهما لثقل التضعيف والإعلال^(٧) ومثّل «بَفَعِيلَةٍ» بفتح

(١) فى ت «الياء».

(٢) فى هـ ، ظ «بحذف الياء».

وفى ش، ز، ك «فى حذف الياء» وعبارتها أحسن.

(٣) بعد «وقصوى» فى ز، ك، ت زيادة «لأن كانت الياء المشددة بعد حرفين نحو «تَحْلِي» جاز لك الوجهان، تقول: عَلَوِيٌّ أَوْ عَلِيٌّ. والأول أجود والزيادة هنا غير لازمة، ولعلها من تعلقات الحاشية، ودخلت فى المتن فى تلك النسخ سهواً.

(٤) فى ز، ظ «تائيهما».

(٥) فى هـ ، ز، ت «مضعفيهما».

(٦) فى الأصل «يتم» تحريف.

(٧) فى ش «والإعلال نحو شديد».

الفاء^(١)، ولم يمثل «بَفْعَيْلَة» بضمها وهما سواء في وجوب التتميم، وإنما استغنى بَفْعَيْلَة عن فَعَيْلَة؛ لأن العلة موجودة فيهما، وفُهم من البيتين أنَّ ما كان على «فَعَيْل» صحيح اللام مجرداً من التاء يتمم^(٢) على الأصل نحو: عَقِيل، وعُقَيْل فتقول فيهما: عَقَيْلِيَّ وعُقَيْلِيَّ. وإعراب البيت واضح. ثم قال:

(ص) وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَنْبِيَةِ لَهُ النَّسَبِ

(ش) يعنى أنَّ حكم الممدود في النسب كحكمه في التثنية فتقول في نحو: حَمْرَاءَ حَمْرَاوِيَّ، كما تقول: حَمْرَاوَان، وتقول في عِلْبَاءَ وَكِسَاءَ وَحَيَاءَ: عِلْبَاوِيَّ وَكِسَاوِيَّ وَحَيَاوِيَّ، وعِلْبَائِيَّ وَكِسَائِيَّ وَحَيَائِيَّ، كما تقول في التثنية، وقد تقدم ذكر^(٣) ذلك كله. «وَهَمْزُ»^(٤) مبتدأ، «وَيُنَالُ» يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها وهو في موضع الخبر، و«مَا» مفعول ثانٍ يُنَالُ إن ضم ياؤه، وفي يُنَالُ ضمير مستتر عائد^(٥) على المبتدأ وهو المفعول الأول، وإن كان «يُنَالُ» بفتح الياء «فما» مفعول وهى موصولة وصلتها كان، «وَالنَّسَبُ» في موضع خبر كان، «وفي تَنْبِيَةِ» متعلق ب«النَّسَبِ». ثم انتقل إلى النسب المركب^(٦) وهو ثلاثة أقسام: مركب تركيب / إسناد^(٧)، وتركيب مزج، وتركيب لإضافة، وقد أشار إلى الأول والثاني فقال:

٢٧٠
١

(١) يريد قوله: كَالطُّوَيْلَةِ تقول فيها طَوَيْلِيَّ. ومثال فَعَيْلَة نُؤَيَّرَة تقول فيها نُؤَيَّرِيَّ.

وَنُؤَيَّرَة: اسم للاحية في مصر.

(٢) «يتم» ساقطة من ت.

وفي الأصل، ش، ك «يتم» تحريف.

(٣) «ذكر» ساقطة من هـ، ز، ت.

(٤) في ت «وهو» تحريف.

(٥) في ش «يعود».

(٦) في هـ، ز، ط، ت «إلى المركب» تحريف.

(٧) في ت «إسنادي».

(ص) وَالنَّسَبُ لِصَدْرٍ مُّجْمَلَةٍ وَصَدْرٍ مَا * زُكِبَ مَزْجاً ...

(ش) يعنى بالجملة: الجملة المُسمى بها وهو تركيب الاسناد، فينسب إلى صدرها وصدر المركب تركيب مزج، والمزج: الخلط، فمثال الجملة: بَرَقَ نَحْوُهُ فتقول في النسب إليه: بَرَقْتِي، ومثال المزج: بَعْلَتُكَ، فتقول في النسب إليه: بَعْلَتِي. ثم انتقل إلى الثالث وهو المركب الإضافي وهو على قسمين^(١) قسم يُنسب إلى عجزه، وقسم ينسب إلى صدره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... * ... وَلِثَانٍ تَمَّامَا
إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِأَبْنٍ أَوْ أَب * أَوْ مَا لَهُ التَّغْرِيفُ بِالثَّانِي وَجِبَ

(ش) فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها^(٢) للعجز:

أولها: أن يكون مبدوءاً بأبن نحو: ابْنُ الزُّبَيْرِ فتقول في النسب إليه زُبَيْرِي.
ثانيها: أن يكون مبدوءاً بأب، وهو^(٣) الكنية. نحو: أَبِي^(٤) بَكْرٍ فتقول فيه: بَكْرِي.

ثالثها: أن يكون الأول يُعْرَفُ بالثاني نحو: عَلَامٌ زَيْدٍ فتقول فيه: زَيْدِي
كذا قال الشارح وفيه نظر^(٥).

^(١) في ز «قسمان» خطأ من الناسخ.

^(٢) في ش «لا ينسب فيها إلا للعجز».

^(٣) في هـ، ز «وهي».

^(٤) في ز «أبي بكر رضى الله عنه».

^(٥) قال ابن النازم ٨٠١ «إن كان صدره معرباً بعجزه حذف صدره، ونُسب إلى عجزه كقولك في عَلَامٍ زَيْدٌ: زَيْدِي».

وللمكودي في ذلك نظر لم يذكره، وذكره الأشموني في تنبيهاته بقوله:
«يعنون بالمضاف هنا ما كان علماً أو غالباً لا مثل غلام زيد، فإنه ليس لجموعه معنى مفرد ينسب إليه، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب إلى الفقرد لا إلى المضاف، وإن أراد غلام زيد مجعولاً علماً، فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس».

شرح الأشموني ١٩١:٤، وانظر شرح الكافية لابن مالك ١٩٥٣:٤.

الرابع: أن يخاف اللبس وسيأتي. ثم أشار إلى الثانى وهو ما ينسب إلى صدره فقال:

(ص) فِيمَا سَوَى هَذَا انْشَبْنِ لِلأَوَّلِ ...

(ش) يعنى أن المضاف إن لم يكن أحد الثلاثة المذكورة نسب إلى صدره^(١) نحو: امرئ القيس فتقول فيه: امرئى، فإن خيف لبس نسب إلى العجز، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * مَا لَمْ يُخَفْ لَبَسَ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ / ٢٧٠ ب

(ش) يعنى إذا خيف اللبس نسب إلى الثانى نحو: عَبْدِ شَمْسٍ وَعَبْدِ مَنَافٍ وَعَبْدِ الْأَشْهَلِ فتقول: شَمْسِيَّ وَمَنَافِيَّ وَأَشْهَلِيَّ؛ لأنك لو نسبت للمصدر فقلت: عَبْدِيَّ، لالتبس^(٢)، لم يُذَر هل هو منسوب لِعَبْدِ شَمْسٍ أو لِعَبْدِ مَنَافٍ، أو لِعَبْدِ الْأَشْهَلِ. وهذا هو القسم الرابع مما ينسب^(٣) فيه للثانى^(٤). و«لِصَدْرٍ» متعلق بالنسب، «وَصَدْرٍ مَا» معطوف، و«مَا» مصدرية وصلتها «رُكَّبَ»، و«مَرْجَأٌ» مصدر على حذف مضاف والتقدير: ركب تركيب مزج و«لِقَانٍ» معطوف على «لِصَدْرٍ»، و«إِضَافَةٌ» مفعول بتمم، «وَتَمَّم» فى موضع الصفة لثان^(٥)، «وَمَبْدُوَّةٌ» نعت لإضافة، «وَبَائِنٌ» متعلق بمبدوءة، «وَمَا» معطوف على «قَانٍ» وهى موصولة، و«التَّغْرِيفُ» مبتدأ وخبره «وَجَبَّ»، و«لَهُ» متعلق برجب، والجملة صلة «مَا»، و«فِي» متعلق بالنسب، و«مَا» موصولة وصلتها «سَوَى» وهذا إشارة لما ذكر، ولو قال: «فِيمَا سَوَى هَلِيَّ»

(١) فى ش «صدرها».

(٢) فى ش، هـ، ز، ك «اللبس».

(٣) فى هـ «ينتسب».

(٤) فى ك «الثانى».

(٥) «لِقَانٍ» ساقطة من ز، ك.

إشارة للمواضع المذكورة لكان أحسن، «وما» مصدرية ظرفية^(١) أي مدة عدم خوف اللبس. ثم إنَّ الثلاثي المحذوف منه حرف إما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين، فإن محذفت^(٢) منه اللام فهو إما جائز الجبر وإما واجب^(٣)، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَاجْزِ بِرْدِ اللَّامِ مَا مِثْلُهُ^(٤) حُذِفَ * جَوَازاً إِنْ لَمْ يَكْ رَدَّةُ أَلِفٍ
فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّنْثِيَةِ * ...

(ش) يعنى أنَّ الثلاثي المحذوف منه اللام إذا لم يرد المحذوف في التنثية / ٢٧١
وجمعى التصحيح، جاز جبره وإبقاؤه على حاله. فتقول في «يَدٍ» و«عَدٍ»^(٥)
«وَدَمٍ»: «يَدَيَّ» و«يَدَوِيَّ» و«عَدَيَّ» و«عَدَوِيَّ» و«دَمِيَّ» و«دَمَوِيَّ»، لأنك تقول
في تنثيتهما يَدَانِ وَعَدَانِ و«دَمَانِ»، وفي نحو: ثُبَّةٌ ثُبَرِيٌّ وَثُبِيٌّ؛ لأنك تقول
في جمعها^(٦) ثُبَاتٌ بغير رد. ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... * وَحَقُّ مَجْبُورٍ يَهْدِي تَوْفِيَةً

(ش) يعنى أنَّ ما جبر في التنثية وجمعى التصحيح جبر في النسب
وجوباً نحو أَبٍ وَأَخٍ وَعَصَّةٌ^(٧) وَسَنَةٌ فتقول فيها: أَبَوِيَّ وَأَخَوِيَّ وَعَصَوِيَّ
وَسَنَهِيَّ أَوْ سَنَوِيَّ^(٨) على الخلاف في لامها؛ لأنك تقول في التنثية أَسْرَانِ

(١) في الأصل، ك «وظرفية».

(٢) في ش، هـ، ز، ك «حذف».

(٣) في ش «أو واجب».

(٤) في ت «منه ما» تقديم وتأخير.

(٥) في ز، هـ، ت «وغد، وغدى، وغدان».

(٦) في ش «جمعه».

(٧) الوَصَّة: تطلق على كل شجر يعظم له شك.

(٨) «أو سنوي» ساقط من ت.

بقوله على الخلاف في لامها: ليس المراد أنه وقع خلاف بين النحاة وإنما الخلاف بين العرب، فكون لام الكلمة هاء لغة أهل الحجاز، وكونها واو لغة غيرهم (حاشية ابن حمدون ١٥٤: ٢) وانظر الكتاب ٣٦٠: ٣ وشرح الأشموني ١٩٣: ٤.

وَأَبَوَانِ، وفي الجمع عَضَوَاتٌ^(١) وَسَنَوَاتٌ أَوْ سَنَهَاتٌ، و«يَرْدُ» متعلق باجبر، و«رَدَّ» مصدر مضاف إلى المفعول، «وما» مفعول «يَرْدُ» وهى موصولة وصلتها «مُحْدَفٌ»، و«مِنَهُ» متعلق بمحذف، «وَجَوَازٌ» مصدر، والظاهر أنه نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير: وَاجِبُزُ جَبْرًا ذَا جَوَازٍ، «وإن» شرط^(٢) و«رَدُّهُ» اسم «يَرْدُ» و«أَلِفٌ» فى موضع خبرها، «وفى جَمْعَيْنِ»^(٣) متعلق بألف، و«حَقُّ مَجْبُورٍ» إلى آخره جملة اسمية مستأنفة، ثم قال:

(ص) وَبَاخٍ أُخْتًا وَبَابِنِ يَنْتَا * أَلْحَقِ ...

(ش) يعنى أن «أختنا» إذا نسبت إليها^(٤) قلت: أَخَوِيَّ كما تقول فى النسب إلى أخ، وإذا نسبت إلى بنت قلت: بَنَوِيَّ كما تقول فى النسب إلى ابن، أما إلحاقه أختاً بأخ فلا إشكال فيه، وأما إلحاقه بنتاً / بابنٍ ففيه نظير؛^{٢٧١} لأنَّ النسب إلى ابن يجوز [فيه]^(٥) ابْنِيَّ وَبَنَوِيَّ فمن أين يعلم أن «يَنْتَا» يقال فى النسب إليها بَنَوِيَّ فقط، والعذر له فى ذلك، أنه إنما أحال على مَنْ قال فى ابن بَنَوِيَّ، ولا يصح حمله على مَنْ قال: ابْنِيَّ لعدم همزة الوصل فى بنت، هذا الذى ذكرته^(٦) فى النسب إلى أُخْتٍ وَبْنَتٍ هو مذهب الجمهور^(٧) وخالف «يونس» فى ذلك وعليه به بقوله:

(ص) ... * ... وَيُونُسُ أَبَى حَذَفَ التَّاءُ

(ش) يعنى أن «يونس» يقول فى النسب إلى أُخْتٍ أُخْتِيَّ، وإلى بنت

(١) فى الأصل، ز، ظ، ك، ت «عضيات» وما أثبت من ش، ه، أصبح وفى ش «عضرات أو عضيات، ويجوز عضيات ك «سنهات».

(٢) فى ش «وإن لم يكن شرطه وعبارتها أكمل.

(٣) فى الأصل، ظ، وفى جمع» تحريف.

(٤) «إليها» ساقط من ش.

(٥) «فيه» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٦) فى ش «ذكره».

(٧) انظر الكتاب ٣: ٣٦١، ٣٦٢ وشرح الكافية لابن مالك ٤: ١٩٥٥ وشرح الأشموني ٤: ١٩٤.

يَنْتَقِي^(١). «وَبَاخٌ» متعلق «بِالْحَقِّ»، و«أُخْتًا» مفعول بِالْحَقِّ، «وَبِنْتًا» معطوف على «أُخْتًا»، وَفَصَلَ بين حرف العطف والمعطوف بالجرور وهو جائز خلافاً «للفارسي»^(٢)، «وَيُؤْتَسُّ» مبتدأ، «وصرفه ضرورة» وأبى فى موضع الخبر و«حذَفَ التَّاء» مفعول بِأَبَى. ثم قال:

(ص) وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثَنَائِي^(٣) * ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَلَّا وَلَا لَيْنِي

(ش) يعنى أنك إذا نسبت إلى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب أن تضعف الثاني فتقول فى «لَوْ وَكُنَّ وَلَا» مسمى بهما: لَوِيَّ^(٤) وَكَيَوِيَّ وَلَا لَيْنِي وفى ذلك نظر؛ لأن ما سمي به بما ثانيه ذو لين يجب تضعيفه وجعله من ثلاثة أحرف دون^(٥) نسب وتقدم^(٦) مثل ذلك عند ذكر «ما» فى التصغير، «والثَّانِي» مفعول «بَضَاعِفِ»^(٧)، «وَمِنْ ثَنَائِي» فى موضع الحال من «الثَّانِي» «وَتَانِيهِ» مبتدأ، وذو لين^(٨) خبره، «ولَيْنٍ» بكسر اللام / وهو مصدر

٢٧٢
١

^(١) فى النسب إلى بنت وأخت مذاهب هى:

مذهب الخليل وسيبويه إلحاق أخت وبنت فى النسب بأخ وابن، فتحذف منهما تاء التانيث ويؤد إليهما المحذوف فيقال: أَخَوِيَّ، وَيَتَوِيَّ، كما يُفعل بأخ وابن، ومذهب يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما، فيقول: «أُخْتِي وَيَتِيَّتِي» ومذهب الأخفش أنه تحذف التاء، ويُقر ما قبلها على سكونه، وما قبل الساكن على حركته ويرد المحذوف فيقال: يَتَوِيَّ، وَأَخَوِيَّ.

انظر الكتاب ٣: ٣٦٠، ٣٦١، والهمع ٦: ١٧٠، وشرح ابن عقيل ٢: ٥٠٣.

^(٢) ذهب الفارسي إلى أنه لا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالجرور. (المسائل العسكرية ١٦٤)

^(٣) فى ت «ثناء» تحريف.

^(٤) فى ز «لوى».

قال ابن حمدون: «- قول المكودي مسمى بها لوى - فك المكودي الإدغام فى الواوين فى لو تبا للشارح والكافية ولا وجه له؛ لأنه ليس من باب حى، والمتعين الإدغام وهو الذى فى المرادى والتوضيح. «والأشموني» حاشية ابن حمدون ٢: ١٥٤.

انظر شرح الكافية ٤: ١٩٥٦، وشرح ابن الناطم ص ٨٠٣ وشرح المرادى ٥: ١٤٨.

^(٥) فى الأصل «ذوا» تحريف.

^(٦) فى ظ «وقد قدم».

^(٧) فى هـ، ك «بضعف» تحريف.

^(٨) «لين» ساقطة من هـ.

والمبتدأ وخبره في موضع نعت لثلاثي^(١). ثم انتقل إلى المحذوف الفاء فقال:

(ص) وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةٌ مَا الْفَاءُ عَدِيمٌ * فَجَبْرَةٌ وَفَتْحٌ عَيْنُهُ الثَّرَمُ

(ش) يعني أنَّ ما حذف من الفاء وكانت لامه ياء كشيئة ودية^(٢) يجب جبره يعني رد ما حذف منه وهو الواو، وفتح^(٣) عينه فتقول: وَشَوِيَّةٌ^(٤) وَدَوِيَّةٌ. وفي قوله: «وَفَتْحٌ عَيْنُهُ الثَّرَمُ» موافقة للمذهب «سبويه» والأخفش^(٥) بتركها ساكنة فتقول: وَشِيَّةٌ، وفهم منه أنَّ المحذوف الفاء إذا^(٦) [كانت^(٧)] لامه غير ياء لم يرد نحو: «عِدَّةٌ»، «وَعِدِيَّةٌ»^(٨) وفهم أيضاً أنَّ المحذوف العين لا يرد محذوفه لسكوته عنه نحو: «مُدَّةٌ»^(٩) مسمى بها فإن أصلها مُدَّةٌ «وَإِنْ يَكُنْ» شرط، «وَمَا» اسم يكن وهي موصولة وصلتها «عَدِيمٌ» و«الْفَاءُ» مفعول بعدم و«كَشِيَّةٌ» خبر يكن، «وَالْفَاءُ»

(١) في هـ، ز، ط، ك، ت «لثان» تحريف.

(٢) في الأصل، ش، ك «ودمية» وما أثبت أصبح لما ذكره بعد ذلك في النسب إليه بقوله «ودويَّة».

(٣) في هـ، ط، ت «وَفَتْحٌ» تصحيف.

وفي ز، ك «وَفَتْحٌ» تصحيف.

(٤) في ط «وشِيَّةٌ»

(٥) قال المبرد «وكان أبو الحسن الأخفش يقول في النسب إلى شبة وشيئة لأنه يقول: إذا رددت ما ذهب من الحرف رددته إلى أصله وثبتت الياء لسكون ما قبلها».

المقتضب ١٥٦:٣ وانظر الكتاب ٣٦٩:٣.

(٦) في الأصل «إذا».

(٧) «كانت» تكملة من هـ، ز، ط، ت.

وفي ش، ك «كان».

(٨) في ر «فتقول وعدي».

قال سبويه «في باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين، وذلك حدة. فإذا أضفت قلت: وعدي، ولا ترده الإضافة إلى أصله لبعدها من ياء الإضافة، ولا تقول جدوي فتلحق بعد اللام شيئا ليس من الحرف، بذلك على ذلك التصغير ألا ترى أنك تقول: وعِدَّةٌ فترد الفاء، ولا ينفى أن تلحق الاسم زائدة، فتجعلها أولى من نفس الحرف في الإضافة كما لم تفعل ذلك في التحقير، ولا سبيل إلى رد الفاء لبعدها»

«الكتاب ٣٦٩:٣»

(٩) تقول في النسب إلى «مُدَّةٌ» إذا سميت به رجلاً «مُدِّيَّةٌ» ولا يجوز مُدِّيَّةٌ.

جواب الشرط^(١)، ويجزؤه مبتدأ، «وَفَتَحَ عَيْنَهُ» معطوف عليه، «وَالْتَزِمَ» فى موضع الخبر عنهما، وكان حقه أن يقول «التزما» لكن أفرد^(٢) على معنى ما ذكر^(٣) ثم قال:

(ص) وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِباً لِلْجَمْعِ * إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ^(٤)

(ش) يعنى أنك إذا نسبت إلى جمع باق^(٥) على جمعيته ولم يشابه^(٦) فى الوضع المفرد، جرىء بواحد ونسب^(٧) إليه كقولك فى النسب إلى فرائض فَرَضِيٍّ وفهم من قوله: «إِنْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ»، أنه إذا شابهه نسب إلى لفظه وشمل نوعين: أحدهما / ما أهمل^(٨) واحده كعباديد^(٩)، ^{٢٧٢}_ب والآخر ما سمي به كائنصار فتقول فيهما: عباديدي^(١٠) وأنصاري، «وَالْوَاحِدَ» مفعول باذكر، و«نَاسِباً» حال من الضمير المستتر فى اذكر، «وَاللْجَمْعِ» متعلق بناسبا^(١١)، و«إِنْ» شرط وحذف جواب الشرط لدلالة ما تقدم عليه. ثم اعلم أن النسب يكون بالياء المشددة المذكورة^(١٢) كما تقدم، ويكون بأوزان نه عليها بقوله:

(١) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك «لجبره وفتح عينه التزم».

(٢) فى ز، ت «أفرد».

(٣) فى ت «ما ذكرته».

ما بعد «عنهما» إلى هنا ساقط من ش.

(٤) فى ز «بالوصف» تحريف.

(٥) فى ز «باقى».

(٦) فى ظ «يشابهه».

(٧) فى الأصل «ولسبت».

والأحسن أن يقول «وانسب إليه».

(٨) فى ش «يهمل».

(٩) فى الأصل «كعنا زيد».

(١٠) فى الأصل «عنا زيدى».

(١١) فى هـ، ط، ت «بناسب» تحريف.

(١٢) «المذكورة» ساقطة من ز.

(ص) وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَعَلَ * فِي نَسَبٍ أَغْنَىٰ عَنِ الْيَا فَعِيلٌ

(ش) فذكر ثلاثة أوزان:

الأول: «فاعِل» بمعنى صاحب كذا. نحو: تأمِر ولأَيْنِ وكَاسِ أي صاحب تمر، وصاحب لبن، وصاحب كُشْوَةِ^(١).

الثاني: «فَعَال» في الحَرْف غالباً نحو: حَدَّاد وَقَرَّاز^(٢).

[الثالث]^(٣): فَعِيل بمعنى صاحب كذا.

نحو: طَعِمَ وَلَيْسَ بمعنى ذى طعام، وذى لباس. «وَمَعَ» متعلق «بأغنى» و«فَعِلٌ» مبتدأ وخبره «أَغْنَىٰ». ثم قال:

(ص) وَغَيْرُ مَا أَشْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا * عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ ائْتَصِرَا

(ش) يعنى أَنَّ ما خالف ما قدمته من الأحكام والضوابط^(٤) يقتصر على ما نقل منه أي^(٥): يحفظ^(٦) ولا يُقاس عليه، وهو كثير، ومنه قولهم فى المنسوب^(٧) إلى البَصْرَةِ بِضَرِيٍّ بكسر الباء، وإلى الدَّهْرِ دُهْرِيٍّ بضم الدال، وإلى مَرْوٍ مَرْوِيٍّ بزيادة الزاي. و«غَيْرُ» مبتدأ، «وما» موصولة وصلتها «أَشْلَفْتُهُ» والضمير العائد على^(٨) الموصول الهاء فى «أَشْلَفْتُهُ»، «ومُقَرَّرًا» حال

(١) فى ز «كسرة».

(٢) فى ش زيادة «وقراز وخراز ويزار»

قال الخضرى: «هذه الصبيغ غير مقيسة عند سيبويه وإن كثر بعضها فلا يقال دَقَّاقٌ وَلُكَّاهٌ وَزَّارٌ لِبِيعِ الدَّقِيقِ وَالْفَاكِهِةِ وَالْبَرِّ قِيَّاساً عَلَى ما سَمِعَ من نحو عَطَّارٌ وَيُقَالُ. والمبرد يقيسه»

حاشية الخضرى ١٧٥:٢

(٣) «الثالث تكملة من ش».

(٤) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «والضوابط فى النسب».

(٥) فى الاصل «أم» تحريف.

(٦) فى ز «حفظ».

(٧) فى ط «النسب».

(٨) فى الاصل «فى».

من الهاء واقتَصِرَا / خبر «عَيَّزُ»، «وَعَلَى الَّذِي» متعلق بـ «اقتَصِرَا»، و«يُنْقَلُ $\frac{٢٧٣}{١}$ مِنْهُ» صلة «الَّذِي»، والضمير العائد على «الَّذِي» الهاء في «منه».

(الوقف)

(ش) الوقف^(١) قطع النطق عند آخر الكلمة^(٢) فإن كان الموقوف عليه منوناً ففيه ثلاث لغات: حذف التنوين مطلقاً^(٣) وتسكين ما قبله نحو: قَامَ زَيْدٌ وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَمَزَزْتُ يَزِيدَ^(٤)، وإبدال^(٥) التنوين من جنس حركة ما قبله مطلقاً^(٦) نحو: قَامَ زَيْدُو، وَرَأَيْتُ زَيْدَا، وَمَزَزْتُ يَزِيدِي. وحذفه بعد ضمة أو كسره، وإبداله ألفاً بعد فتحه، وهذه اللغة الفصيحة^(٧) ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال:

(ص) تَنْوِينًا إِثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلْفًا * وَفَتْحًا وَتِلْوٍ غَيْرِ فَتْحٍ اخْذِفَا

(ش) يعنى أنَّ التنوين إذا كان إثر فتحة جعلته أي التنوين ألفاً وإذا كان إثر غير^(٨) فتح حذفته، وشمل «غَيْرِ فَتْحٍ»^(٩): الضم والكسر، والمراد بالفتح

(١) «الوقف» ساقطة من ك.

وفي هـ، ز، «الوقف هو».

(٢) في الأصل، ك، ت «الحركة».

وفي ظ «الكلمة المتحركة».

(٣) في ك «قبله مطلقاً»

«وقوله: حذف التنوين مطلقاً أي في حالة الرفع والنصب والجر وهذه لغة ربيعة، وإحراجه حيث أن تقول في زيد من قام زيد بالسكون. أنه فاعل بقام مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره المانع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف. ومثل ذلك يقال في حالتي النصب والجر «حاشية ابن حمدون

١٥٦:٢

(٤) «ومررت بزيد» ساقطة من هـ.

(٥) في ظ، ت «وإبدال» تحريف.

(٦) هذه لغة الأزد وهو الإحراب بالحركات الثلاثة.

(٧) كقولك: هذا زيد، ومررت بزيد، ورأيت زيدا..

(٨) «غير» ساقطة من ت.

(٩) في هـ، ز، ت «الفتح».

فتح الإعراب^(١) «وَتَنْوِينًا» مفعول أول بـ «اجْعَلْ»^(٢)، «وَوَقْفًا» مصدر فى موضع نصب على الحال من الضمير المستتر فى اجعل أو مفعول له، و«إِثْرًا» ظرف متعلق بـ «احْدِفًا»، «وَأَلَفَ احْدِفًا»^(٣) بدل من نون التوكيد الخفيفة^(٤) ثم قال^(٥):

(ص) وَاحْدِفْ لَوْقَفٍ لِي سَوَى اضْطِرَارٍ • صِلَّةٌ غَيْرُ الْفَتْحِ فِى الْإِضْمَارِ

(ش) يعنى أن هاء الضمير فى الوقف إذا كان صِلَّةً^(٦) غير الفتح حُذِفَتْ وشمل الضم والكسر / نحو: رَأَيْتُهُ وَمَرَرْتُ بِهِ فَتَقَفَ عَلَيْهِمَا^(٧) ^{٢٧٣}_ب بالسكون وفُهِمَ من قوله: «غَيْرُ الْفَتْحِ» أن الواقعة بعد الفتح لا تُحْدَفُ وهى ضمير المؤنث^(٨) نحو: رَأَيْتُهَا، والمراد هنا بالفتح فتح البناء، وفُهِمَ من قوله: «فِى سَوَى اضْطِرَارٍ» أن الوقف، أى^(٩): على الواو والياء فى الاضطرار، و«لَوْقَفٍ»^(١٠) متعلق بـ «احْدِفْ» واللام للتعليل، و«فِى سَوَى» متعلق بـ «احْدِفْ»^(١١) و«صِلَّةٌ» مفعول بـ «احْدِفْ»، و«فِى الْإِضْمَارِ» متعلق بـ «صِلَّةٌ». ثم قال:

- (١) «قول المكودى والمراد بالفتح فتح الإعراب. هذا سهو منه. رحمه الله. إذ لا فرق بين فتحة الإعراب. نحو: رأيت زيدا وبين فتحة البناء نحو: وبها اسم فعل بمعنى أَعْجَبْتُ إذا وقفت عليه، وقد صرح بالعموم صاحب التوضيح وصاحب الكافية «حاشية ابن حمدون ١٥٦:٢»
(٢) فى ش «باجعل وإثر ظرف متعلق باجعل، وألفاً مفعول ثان بوقفا».
(٣) فى هـ «احْدِفْ» تحريف.
(٤) فى ش «وتلو مفعول باحدفا، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة» وهذا الإعراب أكمل وأحسن.
(٥) «ثم قال» ساقط من ز.
(٦) فى هـ ، ظ «صلته».
وفى ز «صلتها».
(٧) فى ش «فيرقف عليها».
(٨) فى ز «المؤنثة».
(٩) فى ش «أنه أتى الوقف».
وفى هـ ، ز، ظ، ت «أن الوقف أتى».
(١٠) فى الأصل «لوقف».
(١١) ما بعد «باحْدِفْ» إلى هنا ساقط من ش.

(ص) وَأَشْبَهَتْ إِذَا^(١) مُنَوَّنًا لَصِبَ * فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ ثَوْنُهَا قُلِبَ

(ش) يعني أنَّ «إِذْنَ» التي هي من النواصب يوقف عليها بإبدال النون ألفا لشبهه^(٢) بالتونين بعد الفتح فتقول: «إِذَا» وفهم من قوله: «وَأَشْبَهَتْ» أنَّ الوقف عليها بالألف على خلاف الأصل، وإنما هو للشبه ولذلك ذكر بعضهم الوقف عليها بالنون على الأصل^(٣) «وَأِذَا»^(٤) فاعل بِأَشْبَهَتْ و«مُنَوَّنًا» مفعول بِأَشْبَهَتْ^(٥)، «وُلِصِبَ» في موضع الصفة لـ «مُنَوَّنًا»^(٦)، «وَوُثْنُهَا» مبتدأ، «وَقُلِبَ» خبره، و«أَلْفًا» حال من الضمير في قلب. ثم قال:

(ص) وَحَذَفُ يَاءِ الْمُنْقُوصِ ذِي الثَّوْنَيْنِ مَا * لَمْ يُنْصَبِ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاغْلَمَا

(ش) يعني أنَّ حذف الياء من المنقوص^(٧) إذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها. فشمل المرفوع نحو: هَذَا قَاضٍ، والمجرور^(٨) نحو: مَرَزْتُ يَاقَاضٍ

(١) في الأصل، هـ، ز، ط، ت «إِذْنَ» وهي صحيحة.

وما أثبت من الألفية، ش، ك.

(٢) في ش «لشبهها»

(٣) قال المرادي: «اختلف في الوقف على إِذَا فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمتون

المنصوب، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون، لأنها بمنزلة أَنْ، ونقل عن المالكي والمبرد،

واختلف النحويون في رسمها على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها تكتب بالألف، لأنها يوقف عليها بالألف قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت في

المصحف.

والثاني: أنها تكتب بالنون، قيل: وإليه ذهب المبرد والأكثر.

والثالث: التفصيل. فإن ألفت كتبت بالألف لضعفها، وإن أصحلت كتبت بالنون لقوتها. قاله الفراء

وقال ابن عصفور الصحيح كتبها بالنون.

شرح المرادي ١٥٩:٥.

(٤) في الأصل، هـ، ز، ط، ت «وَأِذَا».

(٥) «ومُنَوَّنًا» مفعول بِأَشْبَهَتْ ساقط من ك.

(٦) في الأصل، ش، هـ، ط، ك، ت «المتون».

وما أثبت أدق كما في ز، والألفية.

(٧) في ش «المنقوص المتون» وعبارتها أكمل.

(٨) في ت «فالمجرور»

بحدف الياء^(١) فيهما، وفُهم من قوله: «مَا لَمْ يُنْصَبْ» / أَنَّ الياءَ لَا تُحْدَفُ ٢٧٤
 من المنصوب، وفُهم مما تقدم من قوله: «تَنْوِيناً اَثَرُ فَتْحِ اجْعَلْ أَلِفًا»، أَنَّ
 المنقوص المنون المنصوب^(٢) يبدل فيه التنوين أَلِفًا نحو: رَأَيْتُ قَاضِيًا، وفُهم
 من قوله: «أَوَّلَى» أَنَّ جواز الوقف عليهما بالياء مرجوح نحو: هَذَا قَاضِي
 وَمَزَزْتُ بِقَاضِي، هذا حكم المنقوص المنون، وأما غير المنون فقد أشار إليه
 بقوله:

(ص) وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ .. *

(ش) يعنى أَنَّ المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فإثبات الياء فيه
 أولى من حذفها^(٣) نحو: هَذَا الْقَاضِي وَمَزَزْتُ بِالْقَاضِي، ويعنى بغيرِ ذِي^(٤)
 التَّنْوِينِ المقرون بأل، وما ذكره من أنه عكس المنون إنما ذلك فى المرفوع
 والمجرور كما مثَّل^(٥)، وأما المنصوب فليس في الوقف إلا إثبات^(٦) الياء،
 وإن^(٧) كان المنقوص محذوف^(٨) العين^(٩) فليس فيه إلا وجه واحد أشار إليه
 بقوله:

(ص) ... وَفِي * نَحْوِ مِرْ لُزُومٍ رَدُّ أَلْيَا اقْتِصَى

(ش) يعنى أَنَّ نحو: مِرْ اسم فاعل من أَرَى^(١٠) إذا وقف عليه لزم رد

(١) فى ظ «التنوين» تحريف.

(٢) «المنصوب» ساقطة من ت.

(٣) صرح بذلك أيضاً ابن مالك فى شرح الكافية ١: ٩٨٧.

(٤) «ذِي» ساقطة من ك.

(٥) فى هـ «كما مر».

(٦) فى ك، ت «إثبات».

(٧) فى هـ «وإذا».

(٨) فى ز «محذوفاً».

(٩) «العين» ساقطة من ز.

(١٠) فى ز «أَرَى» تحريف.

الياء فتقول: هَذَا مُرَى وَمَرْزُوتٌ بُرَى، وإنما لزم فيه رد الياء^(١) لكثرة ما حُذِفَ منه فإن أصله مُرَى^(٢) على وزن مُفْعِل فتقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة، وفُعِل بالياء ما فُعِل بياء قاضٍ ونحوه من حذف حركته وحذفه لالتقاءه مع التنوين، ولم يبق من أصول الكلمة إلا الراء، فلو سكنوها^(٣) فى الوقف لكان ذلك إجحافاً به. قوله: «وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ» / ٢٧٤ ب مبتدأ، «وِذَى التَّنْوِينِ» نعت للمنقوص، «وَمَا» ظرفية مصدرية، «وَأَوَّلَى» خبر المبتدأ، «وَمِنْ ثُبُوتِ» متعلق بأَوَّلَى، و«فَاعْلَمَا»^(٤) تنميم، لصحة الاستغناء عنه، «وَعَزِيْزُ ذِي التَّنْوِينِ» مبتدأ وخبره بالعكس، و«لُزُومٌ» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، وهو «رَدٌّ»، و«رَدٌّ» مصدر أيضاً وهو مضاف للمفعول^(٥)، «واقْتَفَى» خبر المبتدأ، «وفى نَحْوِ» متعلق باقتفى. ثم اعلم أن الموقوف عليه إذا كان متحركاً فإما أن يكون تاء تأنيث أو غيرها، فإن كان تاء تأنيث وقف عليها بالسكون خاصة وهو الأصل، وإن كان غيرها جاز فيه السكون، والرزوم^(٦) والإشمام والتضييف والنقل، وذلك بشروط يأتي ذكرها، وقد أشار إلى الأول والثانى بقوله:

(ص) وَغَيْرُهَا التَّائِثُ مِنْ مَتَحَرِّكَ * سَكْنُهُ أَوْ قَفَ زَائِمَ التَّحَرِّكَ

(ش) يعنى أن غير هاء^(٧) التانيث من المحرك يجوز تسكينه ورزومه والأصل التسكين^(٨)، وأما الرزوم فهو إخفاء الصوت بالحركة، ويجوز فى

(١) ما بعد «لزم رد الياء» إلى هنا ساقط من ش، ك.

(٢) فى ز «مرأى».

(٣) فى الأصل «لسكونها» تحريف.

(٤) فى هـ، ظ، ت «واعلما» تحريف.

(٥) فى ش «إلى المفعول».

(٦) فى الأصل «والرزوم» تحريف.

(٧) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «تاء».

(٨) فى ش «التسكين ولا إشكال».

الحركات الثلاث، وفُهم من استثنائه هاء التأنيث أنه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها^(١) وسيبين بعد كيف يوقف عليها. «وَحَيْرَ» منصوب بفعل مضمر يفسره «سَكْنُهُ»، و«أَوْقَفَ»^(٢) معطوف على سكنه، و«رَأَيْتَ التَّحْرُوكَ»^(٣) حال من الفاعل^(٤) المستتر في قِفْ، ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(ص) أَوْ أَشْمِمِ الضُّمَّةَ ... * ...

(ش) الإشمام هو الإشارة بالشفتين إلى الحركة / حالة سكون^(٥) $\frac{٢٧٥}{١}$ الحرف^(٦) وفُهم من قوله: «الضُّمَّةُ» أنه مخصوص بها، ولا يجوز في الفتحة ولا في الكسرة. و«الضُّمَّةُ» مفعول «بِأَشْمِمِ»، و«أَشْمِمِ»^(٧) معطوف على قِفْ. ثم أشار إلى الرابع فقال:

(ص) ... أَوْ قِفْ مُضْعِفًا * مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَلَّا
مُحْرَكًا ... *

(ش) يعني أنه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط أن لا يكون همزة ولا حرف علة، وأن يكون قبله متحرك^(٨)، وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت فتقول في جَعْفَرٍ وَضَارِبٍ وَدِزْهَمٍ جَعْفَرٌ وَضَارِبٌ وَدِرْهَمٌ بالتضعيف، و«أَوْقَفَ» معطوف على «أَشْمِمِ»، و«مُضْعِفًا» حال من

(١) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «في غيرها من المتحرك».

(٢) في ز، ط، ت «أَوْقَفَ».

(٣) «التحرك» ساقطة من ش.

وفي الأصل «التحرك» تحريف.

(٤) في ش، ز «من الضمير».

(٥) في ش «السكون».

(٦) «الحرف» ساقطة من ش.

(٧) في ط «أو أشمم».

(٨) في ش «ما قبله متحركاً»

وفي ز «قبله محرك».

الضمير المستتر في قِفْ، «وما» مفعول به «مُضْعَفًا»^(١) وهى موصولة وصلتها «لَيْسَ» و«هَمْزًا» خبر لَيْسَ، «وَأَوْ عَلِيًّا» معطوف على «هَمْزًا»^(٢)، «وإن قَفَا» شرط أي تبع، و«مُحَرَّكًا» مفعول به «قَفَا»، ثم أشار إلى الخامس فقال: (ص) ... وَحَرَكَاتِ^(٣) انْقِلَابًا * لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

(ش) يعنى أنه يجوز نقل حركة الحرف^(٤) الموقوف عليه إلى ما قبله، وذكر له فى هذا البيت شرطين: أحدهما أن يكون ساكناً وهو قوله: «لِسَاكِنٍ» واحتراز^(٥) من المتحرك فلا ينقل إليه، والآخر أن يكون الساكن^(٦) مما يقبل الحركة وشمل الألف^(٧) لتعذر حركته^(٨) نحو: دَار، والواو والياء لثقل الحركة فيهما نحو: قُنْدِيلٌ وَعُضْفُورٌ، والمُضْعَفُ نحو: الجَدَّة؛ لأن نقله يستلزم فكّه وهو ممتنع فى غير الضرورة، وبقي عليه شرط ثالث يخلافى أشار إليه بقوله: /

(ص) وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ^(٩) سِوَى الْمُهْمَلِ لِأَنَّ يَرَاهُ بَصِيرَتِي وَكُوفٍ نَقْلًا

(ش) يعنى أن «البصريين» منعوا^(١٠) نقل الفتحة إذا كان المنقول منه غير همزة، فلا يُقال فى رَأَيْتُ الْحِصْنَ، رَأَيْتُ الْحِصْنَ؛ لأن المفتوح إن كان منوناً لزم من النقل حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون، وأجاز بذلك

(١) فى هـ «مُضْعَفٌ» تحريف.

(٢) فى هـ، ظ، ت «همز» تحريف.

(٣) فى هـ، ز، ت «أو حركات» تحريف.

(٤) «الحرف» ساقطة من ز.

(٥) فى ش «واحتراز به من» وجارها أكمل.

(٦) فى الأصل «لساكن».

(٧) فى ش «واحتراز به من الألف لتعذر».

(٨) فى ز «حركة».

(٩) فى هـ «فى» تحريف.

(١٠) فى ش «يمنعون».

«الكوفيون»، وفُهم من قوله «سَوَى الْمَهْمُوزِ» أن نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لثقل الهمزة. نحو: رَأَيْتُ الْحَبَّاءَ وَالرَّذَاءَ وَالْبَطَاءَ^(١) بنقل^(٢) الفتحة في جميع ذلك^(٣). ثم قال:

(ص) وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمَ نَظِيرٌ مُتَّبِعٌ * ...

(ش) يعنى أن نقل الحركة للساكن إذا أدى^(٤) نقلها إلى عدم النظير^(٥) فلا يجوز النقل في نحو^(٦): هذا يَشْرُفتقول: يَشْرُ، لما يؤدي إليه من بناء «فعل» في^(٧) الأسماء^(٨) وهو خاص بالأفعال، فإن كان الحرف المنقول إليه همزاً^(٩) جاز، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * وَذَٰكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَتَّبِعُ

(ش) الإشارة بذلك للنقل الذى يؤدي إلى عدم النظير، يعنى أن ذلك فى المهموز غير^(١٠) ممتنع لثقل الهمزة فتقول فى نحو: هَذَا رَدء،

^(١) وذلك فى قولك: رأيت الحبء والرذء والبطاء
الحبء: كل ما خبيء وستر، والرذء: العون والبطاء: ضد السرعة.
^(٢) فى الأصل «نقل».

^(٣) هذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد. أما إذا نقلت حركة الهمزة حذفها أهل الحجاز ووقفوا على الحرف الذى نقلت إليه يقولون: هذا الحبء، ورأيت الحب ومررت بالحب، وكذلك فى البطاء والرذء. وأثبتها غيرهم ساكنة يقولون هذا البطوء، ورأيت البطء، ومررت بالبطء، وكذلك الرذء والحبء، أو بمجانس حركة ما قبلها على سبيل الإتياع نحو: هذا البطوء، ورأيت البطوء، ومررت بالبطوء أو النقل إلى الحرف نحو: هذا البطوء والرذوء والحبوء، ورأيت البطء والرذء والحبء ومررت بالبطء والرذء والحبء.

الإرشاف ٤٠١:١، وشرح الأشمولى ٢١٢:٤.
^(٤) «أدى» ساقطة من ك.

^(٥) فى ش، ه، ز، ط، ك، ت «النظير ممتنع».

^(٦) «فى نحو» ساقط من ت.

^(٧) «فى» ساقطة من ت.

^(٨) «فى الأسماء» ساقط من ش، ك.

^(٩) فى ش، ه، ز «المنقول منه همزة».

وفى ك، ت «المنقول إليه همزة».

^(١٠) فى ط «ليس».

هذا رُدَّةٌ^(١) ومَرَزْتُ بِالكُفِّ^(٢). «وحرركات» مفعول «بانقلا»، و«ألف» انقلا بدل من النون الخفيفة^(٣)، و«لساكن» متعلق بانقلا، و«تَحْرِيكُهُ» مبتدأ، «وَلَنْ يُحْظَلَ» أي: يمتنع^(٤) خبر المبتدأ، «وَنَقُلُ فَتَحْ» مبتدأ، و«مِنْ سِوَى» متعلق بنقل «وَلَا يَرَاهُ بَصَرِيٌّ» جملة فى موضع خبر المبتدأ، و«كُوفٍ» مبتدأ، «وَنَقَلًا» فى موضع الخبر، «وَالنُّقْلُ» مبتدأ، وخبره «مُتَمَتِّعٌ /»، «وَلِنْ يُعَدَّم نَظِيرٌ»^{٢٧٦} شرط محذوف الجواب^(٥)، «وَذَاكَ» إشارة للنقل وهو مبتدأ، «وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ» خبره، «وَفِي الْمَهْمُوزِ» متعلق بيمتنع. ثم قال:

(ص) لِي الْوَلْفِ تَأْتِيَتِ الْإِسْمُ هَا جَعِلُ * إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلُ

(ش) يعنى أن تاء التأنيث اللاحقة للأسماء تجعل فى الوقف هاء^(٦)، واحترز بتاء تأنيث الاسم من تاء التأنيث الساكنة اللاحقة للأفعال نحو: قَامَتْ. واحترز بقوله: «إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلُ»، من نحو: بَنَتْ وَأُنْخَتْ. وفهم منه أن الساكن إذا كان غير صحيح، والتاء للتأنيث أنه يوقف عليها بالهاء نحو: قَتَاةٌ وَحَصَاةٌ، ودخل فى ذلك التاء فى جمع المؤنث السالم نحو: هِنْدَاتٌ، فأخرجه بقوله:

(ص) وَقُلْ ذَا لِي جَمْعٍ تَضَحِيحٌ وَمَا * ضَبَاهِي ...

(ش) أي قل جعل «التاء» «هاء» فى الوقف فى جمع المؤنث السالم

(١) «هذا رُدَّةٌ» ساقط من ز، ك.

فى الأصل، ش، هـ «رده».

وما أثبت من ظ، ت «أصبح».

(٢) فى ت «بِالكُفِّ الكُفِّ» وعبارتها أكمل وأدق.

(٣) فى ش «بدل من نون التوكيد الخفيفة».

(٤) فى هـ، ز، ظ، ت «يُمتنع».

(٥) فى ش «محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه» وعبارتها أكمل وأحسن.

(٦) فى ش، هـ، ز، ك، ت زيادة «هاء» واحترز بتاء التأنيث من التاء التى ليست للتأنيث نحو قرأت، والزيادة هنا غير لازمة.

كِهْنَدَات^(١) وما ضاهاه كأولات وهَيَّهَات، والأعراف فى ذلك الوقف بالتاء،
ومن الوقف بالهاء قول بعضهم: دَفُنُ الْبَنَاتِ مِنَ الْمَكْرَمَاتِ^(٢).

وقوله:

(ص) ... * ... وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

(ش) يعنى أن غير جمع^(٣) المؤنث السالم وما ضاهاه بالعكس من جمع
المؤنث^(٤) ومضاهيه الوقف بالهاء هو الكثير نحو: فاطمه وطلحه، والوقف
بالتاء قليل، ومنه قولهم: يَا أَهْلَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ^(٥)، فقال مجيب^(٦): ما أحفظ
منها ولا آيت. و«تَأْنِيثُ الْأَسْمِ»^(٧) مبتدأ^(٨) خبره «جُعِلَ»^(٩)، وفى جعل
ضمير عائد على المبتدأ وهو مفعول / أول بجعل، «وها» مفعول ثان و«إِنْ لَمْ يَكُنْ
يَكُنْ» شرط، وفى «يَكُنْ» ضمير هو اسمها عائد على «تا»، وخبر يكن
«وُصِّلَ»، «وَيَسَاكِينِ» متعلق بوصل، و«صَحَّ» فى موضع النعت لساكين
[ثم^(١٠)] إِنَّ من عوارض الوقف زيادة هاء السكت آخر الموقوف عليه، وأكثر
ما تُزَادُ بعد الفعل المحذوف الآخر جرماً، «كَلِمٌ يُعْطِ، أَوْ وَقْفًا كَأَعْطِ».

(١) فى ز «نحو هندات»

(٢) «دَفُنُ الْبَنَاتِ مِنَ الْمَكْرَمَاتِ» كذا ورد فى الأصل، وش، ك. وهو من أقوال العرب.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١: ١٩٩٥، وشرح ابن الناطم ٨٨١، وشرح الأشموني ٤: ٢١٤.

(٣) «جمع» ساقطة من ز، ت.

(٤) ما بعد «السالم» إلى هنا ساقط من ش.

(٥) فى ت «البقرة».

(٦) فى ش «موجب»، ه، ك «مجيب».

(٧) فى الأصل «والاسم».

(٨) فى ت «المبتدأ».

(٩) فى ه، ط، ت «وخبره جعل».

وفى ز «وجعل خبره» تقديم وتأخير.

(١٠) «ثم» تكملة من ش، ه، ز، ط، ت.

وفى ك «ثم إعلم أن» وعبارتها أكمل.

وبعد «ما» الاستفهامية الجبرورة كقولك: عَلَّامَ فَعَلْتَ: عَلَى مَهْ، وقد تزداد في غيرهما كما سيأتى، فأما إلحاقها^(١) للفعل المحذوف الآخر فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَقَفَ بِهَا السُّكْتُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ * يَحْذِفُ آخِرَ كَأَعْطَى مَنْ سَأَلَ

(ش) يعنى أنَّ هاء^(٢) السكت تلحق فى الوقف آخر الفعل المحذوف الآخر فشمل المضارع المجزوم^(٣) نحو: لَمْ يُعْطِ، وَلَمْ يَعْ، والأمر من المعلن اللام نحو: أَعْطِ، وَقَفْ، إلا أنَّ إلحاقها^(٤) بنحو^(٥): لَمْ يَعْ^(٦)، وَقَفْ بما بقى من الفعل فيه^(٧) حرف واحد أو حرفان أحدهما حرف المضارعة واجب، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَلَيْسَ خُفْماً لِي سِوَى مَا كَمِ أَوْ كَيْعٍ مَجْزُوماً فَرَّاعٍ مَا رَعَوْا

(ش) يعنى أنه إنما يجب إلحاق^(٨) هاء السكت فى نحو المثالين المذكورين تقوية لهما، وفهم منه أنَّ إلحاقها لما بقى من حروفه أكثر من حرفين نحو: أَعْطَى وَلَمْ يُعْطِ^(٩) جائز لا لازم، فتقول فى^(١٠) لَمْ يُعْطِ

(١) فى هـ، ز، ط، ت «لحاقها».

(٢) «سميت» هذه الهاء ها السكت، لأن سكوت الناطق عندها يكون دون آخر الكلمة، ووجه اجتلابها للتوصل إلى بقاء حركة الحرف الأخير فى الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء سكوت الحرف الأول (حاشية ابن حمدون ١٦١: ٢)

(٣) «المجزوم» ساقطة من ش.

(٤) فى هـ، ز، ت «لحاقها».

(٥) فى هـ، ز، ت «لنحو».

(٦) «ما بعد» ولم يعمه إلى هنا ساقط من ك.

(٧) «فيه» ساقط من هـ.

(٨) فى هـ، ز، ط، ت «لحاق».

(٩) «ولم يعط» ساقط من ك.

(١٠) فى ظ «فتقول فى نحو» وعبارتها أكمل.

وَأَعْطِ: لَمْ يُعْطَ وَأَعْطَ^(١) بالسكون، وَلَمْ يُعْطِ، وَأَعْطِ بِالْحَاقِ^(٢) الهاء
 وفي نحو: قِة، وَلَمْ^(٣) يَقِة بِالْحَاقِ الهاء خاصة. و«بِهَاء» متعلق بقف / ٢٧٧
 وقصرها ضرورة، «وَعَلَى الْفِعْلِ» متعلق بقف أيضاً، «وَالْمُعَلَّ» نعت للفعل،
 ويحذف متعلق بالمُعَلَّ، «وَحْتَمًا» خبر «لَيْسَ»، وفي ليس ضمير هو اسمها
 عائِد على لِحاق الهاء، «وَفِي سَوَى» متعلق بحتما^(٤)، و«مَّا» موصولة
 وصلتها كيِّع، و«تَجَزُّوْمًا» حال من كيِّع، والواو في «رَعَوًا» عائِدة^(٥) على
 العرب، ثم انتقل إلى لِحاقها بعد «ما» الاستفهامية فقال:

(ص) وَمَا لِي الْإِسْطِهَامُ إِنْ جُرْتُ حُلُوفٍ * أَلْفُهَا وَأَوَّلُهَا أَلْفَا إِنْ تَقِفَ

(ش) يعنى أنَّ «ما» الاستفهامية إذا جُرْتُ حُلُوفٍ أَلْفُهَا فِي
 الوقف^(٦)، وَلَحَقَتْهَا هاء السكت. واحترز بقوله: «مَا فِي الْإِسْطِهَامِ» من^(٧)
 الموصولة والمصدرية والشرطية^(٨) - فلا يحذف ألف شيء من ذلك في
 الوقف ولا يلحقه هاء السكت. وفهم من قوله [إِنْ جُرْتُ أَنْ المرفوعة
 والمنصوبة لا تلحقها هاء السكت وشمل قوله^(٩)]: «إِنْ جُرْتُ» المجرورة
 بحرف الجر نحو عَمَّة وَلِئْ، والمجرور بالإضافة نحو: اقْتِصَاءَ مَن، إِلَّا أَنْ

(١) لَمْ يَعْطَ وَأَعْطَ ساقط من هـ .

(٢) فِي هـ ، ز، ظ، ت «بِلِحَاقِ».

(٣) فِي ش «هـ وَلَمْ يَعْطَ» والمثال صحيح.

(٤) فِي الْأَصْل، ش، هـ ، ز، ظ، ك «بِحْتَمٍ» مَا أَثْبَتَ أَذَقِ كَمَا فِي ت وَالْأَلْفِيَّة.

(٥) فِي الْأَصْل، ش، ك «عَالِدًا» وَهَذَا جَائِز.

(٦) «فِي الْوَقْفِ» ساقط من ش.

(٧) «مَنْ» ساقط من ز.

(٨) مِثَالُ الْمَوْصُولَةِ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِمَا مَرَرْتُ بِهِ.

وَمِثَالُ الْمَصْدَرِيَّةِ نَحْوُ: حَجَبْتُ بِمَا تُضْرِبُ. أَيْ مِنْ ضَرْبِكَ.

وَمِثَالُ الشَّرْطِيَّةِ قَوْلُكَ: بِمَا تَفْرَحُ أَفْرَحُ.

(٩) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ تَكْمِلَةٌ مِنْ ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

المجرورة بالإضافة^(١) يلزمها الحذف وإلحاق^(٢) الهاء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَلَيْسَ حُثْمًا لِي سِوَى مَا أَخَفَّضْنَا . بِاسْمِ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءٌ^(٣) مَ اقْتَضَى

(ش) يعنى أنَّ المجرورة بغير الإضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتماً ففهم منه أنَّ لحاقها جائز فى المجرورة بحرف^(٤)، وفهم أيضاً أنه لازم فى المجرورة بالإضافة ومثَّل^(٥) ذلك بقوله: اقْتِضَاءٌ مَ اقْتَضَى، هذا^(٦) مثال المجرورة بالإضافة فاقتضاء مضاف لـ «م»^(٧) فإذا وقفت عليها قلت: الاقْتِضَاءُ^(٨) مَ^(٩) اقْتَضَى زَيْدٌ اقْتِضَاءٌ مَ / . «وما» مبتدأ، «وإن جرت»^(١٠) ٢٧٧ ب شرط، «وَحَذِيفَ أَلْفُهَا» جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب^(١١) خبر المبتدأ، والظاهر أنَّ قوله^(١٢): «فى الاِشْتِفَاهِمَ» متعلق بمحذوف تقديره: أعنى، والهاء فى وَأَوَّلُهَا^(١٣) مفعول أَوَّلُ^(١٤) يَأَوَّلُ، والهاء مفعول ثانٍ، «وإن تقف» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وَحُثْمًا» خبر لَيْسَ وفى «لَيْسَ»

(١) ما بعد «بالإضافة» إلى هنا ساقط من ز.

(٢) فى ش «ولحاق هاء السكت» وعبارتها أكمل.

وفى هـ ، ز، ط، ت «ولحاق الهاء».

(٣) «اقتضاء م» ساقط من ش، ك.

(٤) فى ت «بحرف جر».

(٥) فى هـ ، ز، ط، ت «لم مثلاً».

(٦) ما بعد م «اقتضى» إلى «اقتضى» ساقط من هـ .

(٧) فى ز، ت «لما» تحريف.

(٨) فى ز، ط «اقتضاء»، وفى ت «فى اقتضاء».

(٩) «م اقتضى» ساقط من ز.

(١٠) فى الأصل، هـ ، ز، ك «حرف» تحريف وبصحيف.

(١١) فى ز، ك «والجزاء».

(١٢) فى ت «أن فى قوله».

(١٣) فى ش، ز، ط، ك، ت «فى أولها» تحريف.

(١٤) «أول» ساقطة من ك.

ضمير هو اسمها يعود على لحاق الهاء، «وفي سِيَوَى» متعلق بهتماً^(١)، «وما» موصولة وصلتها انخفض، و«باسم»^(٢) متعلق بانخفاض. ثم انتقل إلى لحاقها في غير الفعل المعلن الآخر وما الاستفهامية فقال:

(ص) [وَوَضَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا^(٣) * خَرَكَ تَحْرِيكَ^(٤) بِنَاءٍ لَزِمًا^(٥)]

وَوَضَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ * أُدِيمَ شَدُّ فِي الْمَدَامِ اسْتِخْسَانًا

(ش) يعني أن وصل السكت بغير الحركة التي للبناء المدام شاذ، ووصلها بحركة البناء المدام مستحسن^(٦)، وفهم منه أنه لا يوصل بحركة الإعراب البتة، فمثال حركة البناء المدام^(٧) الذي يستحسن لحاق^(٨) الهاء معه حركة الواو والياء من «هُوَ وَهِيَ» فيجوز هُوَ^(٩)، وَهِيَ وقد قرئ بها^(١٠) ومثال حركة البناء غير المدامة^(١١) اسم لا والمنادى ونحوهما مما فيه البناء والإعراب، وقد شد لحاقها في «عَلُ» في قول الراجز.

٢١٤ - يَا رَبِّ تَوْمَ لِي لَا أَظْلَلُهُ

(١) في الأصل، ش، ه، ز، ظ، ك «بهتم».

وما أثبت أدق كما في ت والألفية.

(٢) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «ولاسم» وفي ه «والاسم» وما أثبت أدق كما في ز والألفية.

(٣) في ه، ز «بكلمة».

(٤) في ز «تحريكاً» تحريف.

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، والألفية.

(٦) في ظ «استحسن».

(٧) في ش، ه، ك، ت «الدائم».

(٨) في ت «لحاقه».

(٩) في ت «هو» تحريف.

(١٠) «وقد قرئ بها» ساقط من ش، وفي ه، ز، ك «وقد قرئ بها»

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة الحاقة آية ٢٨، ٢٩

(مَا أَغْنَىٰ عَنْكَ مِائَتَيْهِ، هَٰلَكَ عَنْكَ صَلَٰطَتَيْهِ) وسورة الفارعة آية ١٠ (وَمَا أَذْرَاكَ مَا هَيْبَتِي)

(١١) في ش، ه، ز، ك، ت «المدامة».

أَرْتَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عِلَّة^(١)

و «وَضَلُّهَا» مبتدأ، والهاء عائدة على هاء السكت، و«بَغَيْرِ» متعلق بوصل، و«أُدِيمُ» فى موضع الصفة لبناء، و«وَشَدُّ» / خبر المبتدأ، و«المُدَامِ» اسم مفعول ٢٧٨
من أَدَامَهُ يُدِيمُهُ فهو مُدَام، وهو متعلق باستحسن. ثم قال:
(ص) وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا * لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشًا مُنْتَظِمًا

(ش) يعنى أنه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه، وذلك فى النثر قليل، وفهم ذلك من قوله: «وَرُبَّمَا»، ومنه قوله - تعالى^(٢) - فى قراءة حمزة والكسائى: (لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ)^(٣)

وقراءة قالون «ومَحْيَاى ومَمَاتى»^(٤)، وفى الشعر فاش، وقد صرح بذلك فى قوله: «وَفَشًا مُنْتَظِمًا»، ومنه قوله:

(١) الرجز لابی ثروان، وروى الشطر الثانى فى الأصل:
«أَوْتَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عِلَّة»

انظر: شرح المفصل ٤: ٨٧ والإنصاف ٢: ٣٤٦ وشرح الكافية لابن مالك ٤: ٢٠٠، ومغنى اللبيب ١: ١٥٤ وشرح الأشمولى ٤: ٢١٨
أَرْتَضُ: أى شَرَقَنِي الرَّمْضَاءُ وهى الأرض الشديدة الحرارة.

(٢) «تعالى» ساقطة من ز.

(٣) سورة البقرة آية: ٢٥٩.

الآية من قوله تعالى (فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ)

«قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر يثبتون الهاء فى الوصل، من قوله تعالى «يَتَسَنَّهْ» وكان حمزة والكسائى يحذفان الهاء فى الوصل»
(السبعة فى القراءات ١٨٨)

وانظر الإملاء ١: ١٠٩، والبحر ٢: ٢٩٢.

(٤) «قرأ نافع ومَحْيَاى» يَأْسُكُنُ الْبَاءَ وَلَصَبَهَا فى «مَمَاتى» وقرأ الباقون «ومَحْيَاى» بتحريك الباء وإسكانها فى «مَمَاتى».

قال الرضى: «وقد جاء الْبَاءُ ساكناً مع الألف فى قراءة نافع» محيَاى ومَمَاتى «وذلك إما لأن الألف أكثر مدأ من أخويه - معنى الْبَاءِ والواو - فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الإعتماد عليه وإما لإجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف».

شرح الكافية ١: ٢٩٥ وانظر الخصائص ١: ٩٢ وشرح التصريح ١: ٨٨ / ٢: ٦٠، ٢٠٧.

٢١٥. أَنَا نَأْرِي قُلْتُ مَتُونَ أَنْتُمْ • [فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا] ^(١)

وقوله:

٢١٦. ضَبَحْتُمْ يُحِبُّ الْخَلْقَ الْأَضْحَمَا ^(٢)

وهو في الشعر كثير، «ولَفْظُ الْوَضْعِ» مفعول لم يسم فاعله بأعطي، و«ما» مفعول ثان وهي موصولة وصلتها للوقف، ونثراً ^(٣) منصوب على إسقاط الخافض والتقدير: في نثر ^(٤) «وقَشْنَا» معطوف على أُعْطِيَ ^(٥)، «وَمُنْتَظِمًا» حال من الضمير المستتر في فشأ.



^(١) الشاهد لتأبط شرأ، وقد ورد مسبقاً في باب الحكاية.

ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك، ت.

وفي رواية: «فقالوا الجن قلت عموا صباها».

والشاهد فيه: «أنه ألحق الواو والثون في «مدرن» وصلأ وهو شاذ انظر: ديوانه ٢: ٢٥٦، واللسان «حن».

والكتاب ٢: ٤١١، والمقتضب ٤: ٣٦١ والخزانة ٢: ٨٨، ومعجم شواهد النحو ١٥٧.

^(٢) الرجل لرؤية بن العجاج انظر: ملحقات ديوانه ١٨٣

واللسان «ضبحم» والكتاب ١: ٢٩٠.

والمقتضب ٢: ٣٣، وشرح أبيات الكتاب للسيرا في ١٩٠: ٤/١٧٠.

وروى «ضبحماً يحب الخلق الأضحماً».

^(٣) في الاصل «ونظماً» وما أثبت هو الصواب كما في بقية النسخ والألفية.

^(٤) في الاصل «في نظم» وما أثبت هو الصواب كما في بقية النسخ والألفية.

^(٥) في ز «أعط» تحريف.

(الإمالة)

(ش) الإمالة على قسمين: إمالة الألف، وإمالة الفتحة، فإمالة الألف هي^(١) أن تنحو بالألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة، وذكر لها الناظم ستة أسباب:

الأول: نقلا بها عن الياء.

الثاني: مآلها^(٢) إلى الياء.

الثالث: كونها تدل على ما يُقال فيه قلت.

الرابع: ياء قبلها أو بعدها.

الخامس: كسرة قبلها أو بعدها.

السادس: التناسب.

وقد أشار إلى الأول فقال^(٣):

(ص) أَلَا لَيْفَ الْمُبْدَلِ مِنْ يَاءٍ فِي طَرَفٍ * أَمِلْ ... /

٢٧٨
ب

(ش) يعنى أنَّ الألف المبدلة من الياء فى طرف تمام، وشمل آخر الفعل كَرَمَى، وآخر الاسم كَرَمَزَى، وفُهم منه أنَّ الألف إذا كانت وسطاً^(٤)

^(١) «هى» ساقطة من ك.

^(٢) فى هـ، ز «صيرورتها»

وفى ظ «إمالتها».

^(٣) فى ز «بقوله».

^(٤) فى ت «وسط» تحريف.

لا يُتَمَالِ وإن كانت مبدلة عن ياء، إلا بشرط يأتي^(١). و«الألف» مفعول بأَمِلَ، و«المُبْدَل» نعت للألف، و«مِنْ يَاءٍ» متعلق بالمبدل، «وفى طَرْفٍ» فى موضع النعت ليا. ثم أشار إلى الثانى فقال:

(ص) ... * كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ أَلْيَا خَلَفَ
دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُوذٍ ... *

(ش) يعنى أَنَّ الألف يُتَمَالِ إذا كانت صائرة إلى الياء^(٢) دون شدوذ ولا زيادة، وذلك نحو: مُحَبَّلَى وَمَغَزَى، فإنَّ الألف منهما^(٣) غير مبدلة من ياء لكنها تصير إلى الياء فى التثنية، والجمع بالألف والتاء. فتقول: مُحَبَّلَاتَانِ وَخُجِّلَاتَانِ، وَمَغَزَاتَانِ وَمَغَزَاتَانِ، واحترز بالشدوذ من قلب الألف ياء فى لغة «هذيل» إذا أضيفت إلى ياء المتكلم^(٤) نحو: عَصَى^(٥) فى عَصَائِي، واحترز بالمزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة، كقولهم فى تصغير قُفَى^(٦): قُفَى، وفى جمعه: قُفَى. و«الوَاقِعُ» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، و«مِنْهُ» متعلق بالواقع وأل موصولة، «والياء» فاعل بالواقع، والضمير فى منه عائد على أل، و«خَلَفَ» حال من الياء ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعة»، و«دُونَ» متعلق بخلف أو بالواقع. ثم قال:

(ص) ... وَلَمَّا * تَلِيَهُ هَا التَّأْيِثُ مَا أَلْيَا^(٧) عَدِمَا

(١) يريد قول الناظم بعد:

وهكذا يذل عين الفعل إن * يؤل إلى قلت كماضى خف ودن

(٢) فى ز «ياء».

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «فيهما».

(٤) سبق ذكر ذلك فى المضاف إلى ياء المتكلم وذلك فى قول ابن مالك

«وحن هذيل انقلابها ياء حسن»

(٥) عصى: أصلها عصى بسكون الواو ولائم الكلمة فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون

فقلبت الواو ياء وأدغمت فى ياء المتكلم.

(٦) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «قفا».

(٧) فى ط، ك «ما التا».

(ش) يعنى أن ما آخره تاء التانيث مما فى^(١) آخره ألف تستحق الإمالة يُمال المجرد من التاء نحو^(٢): مَزْمَاة^(٣) وَفَتَاة؛ لأنَّ التاء فى حكم / الانفصال. ٢٧٩
فهى غير معتد بها. و«مَ» مبتدأ وهى موصولة بـ «عَدِمَا»^(٤) و«الهاء»^(٥) أ
مفعول بعدم^(٦) وخبر المبتدأ «لَمَّا»، و«مَ» موصولة وصلتها تليه^(٧)، وها التانيث
فاعل بتليه^(٨)، والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير: حكم ما عدم التاء
من^(٩) الإمالة ثابت لما يليه هاء التانيث.

ثم أشار إلى السبب الثالث بقوله:

(ص) وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ * يُوْلُ إِلَى فَلْتُ كَمَا ضَى خَفَ وَدَنْ

(ش) يعنى أن الألف تمال أيضاً إذا كانت بدلاً من عين فُعْل تكسر فاؤه
إذا أسند إلى تاء الضمير، فشمل ما عينه واو مكسورة نحو: خَافَ أصله:
خَوِيف بكسر الواو؛ لأنه من الخوف، وما عينه ياء مفتوحة فى الأصل نحو:
دَانَ فإنه من الدين، وما عينه ياء مكسورة نحو: هَابَ، فإنه من الهيبة
وأصله: هَيب فتمال الألف من ذلك كله؛ لأنه يُوْلُ إذا أسند إلى التاء
لِفَلْتُ^(١٠)، فيقال خِفْتُ ودُنْتُ وهِبْتُ، واحترز به مما لا يُوْلُ إلى فَلْتُ

(١) «فى» ساقطة من ز.

(٢) الأصل، ك «غير» تحريف.

(٣) فى ز «مرمات» تحريف.

(٤) فى ش، ه، ز «وصلتها عدما».

(٥) فى ه «والتاء».

(٦) الأولى بـ «عدما» كما فى الألفية.

(٧) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «يليه» تصحيف.

(٨) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «يليه» تصحيف.

(٩) فى ت «فى».

(١٠) فى ز «إلى فلت».

يريد أنها تصير فى اللفظ على وزن فلت، والأصل فعلت، نقلت حركتها إلى الفاء، فالتقت ساكنة مع اللام فحذفت العين لإلتقاء الساكنين.

بالكسر بل إلى قُلْتُ^(١) بالضم نحو قَالَ وَطَالَ؛ لأنك تقول فيهما: قُلْتُ وَطُلْتُ. «وَيَدُلُّ» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، و«إِنْ يُوَلِّ» شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. ثم أشار إلى السبب الرابع فقال:

(ص) كَذَاكَ قَالِي الْيَاءِ .. * ...

(ش) أي يُنَمِّلُ أيضاً الألف التي^(٢) تتلو الياء وذلك نحو: سَيَّال^(٣) وأوهم كلامه أن ذلك فيما تصل بالياء كالمثال، بل تجوز الإمالة وإن فصل بين الياء والألف / فاصل وعلى ذلك نبه بقوله:

٢٧٩
ب

(ص) ... وَالْفَصْلُ اغْتَفِرَ * بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا [كَجَيْبِهَا أُذِرُ]^(٤)

(ش) يعنى أنه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف الممالة بحرف واحد وذلك نحو: شَيْبَان^(٥)، أو بحرفين أحدهما هاء نحو: أُذِرُ جَيْبَهَا^(٦)، وإنما اغتفر الفصل بحرف واحد لقلة الفصل، واغتفر بحرف مع الهاء لخفض الهاء^(٧)، وفهم منه أن الفصل إذا كان بحرفين وليس^(٨) ثانيهما هاء منع الإمالة^(٩)، ولم يذكر في هذا النظم الياء سبباً^(١٠)؛ إذا كانت بعد الألف نحو: بايع، وهو في ذلك موافق

(١) «بالكسر بل إلى قلت» ساقط من ت.

(٢) في هـ، ت «الذي».

(٣) في ز، ك «نحو بيان وسيال» مثال زيادة.

سيال: ضرب من الشجر، وقيل موضع في الحجاز.

(٤) «كجيبها أدر» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت والألفية.

(٥) في الأصل، ش، ك «سيان» وما أثبت هو الصواب شيبان : اسم الرجل.

(٦) في الأصل «أذن جيبها» تحريف.

(٧) «لخفض الهاء» ساقط من ك.

(٨) في هـ، ت «ليس».

(٩) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «من الإمالة» وعبارتها أكمل.

(١٠) في ش «أن الياء سبب».

«لسيبويه»^(١). «وتألى التياء» مبتدأ، وخبره «كَذَاكَ»، و«الْفَضْلُ» مبتدأ، وخبره «اغْتَفِرْ»، و«يَحْزِفُ» متعلق بالفصل [أَوْ مَعَ هَا]^(٢) [معطوف على مقدر والتقدير بحرف وحده]^(٣) واو مع ها وقصرها ضرورة. ثم أشار إلى السبب الخامس فقال:

(ص) كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَشْرٌ أَوْ يَلِي * تَالِي [كَشْرٌ أَوْ سَكُونٌ لَدَى] ^(٤)
 كَشْرًا وَفَضْلُ الْهَاءِ كَلَّا فَضْلٌ يُعَدُّ * فَ «دِرْهَمًاكَ» مَنْ يُجِلُّ لَمْ يُصَدِّ

(ش) فذكر خمس صور:

الأولى: أن يقع الكسر بعد الألف. وشرطه^(٥) أن يليها نحو: مَسَاجِد.

الثانية: أن يقع الكسر قبلها. وفيه أربع صور:

أولها: أن تكون منفصلة بحرف. نحو: جِمَاد.

وثانيها: أن تكون منفصلة بحرفين أو لُحْمًا ساكن نحو: شِعْلَال.

وثالثها: أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء

نحو: يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا.

ورابعها: أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما

الهاء، وقد مثل ذلك بقوله: ف «دِرْهَمًاكَ» مَنْ يُجِلُّ لَمْ يُصَدِّ.

^(١) قال الأشموني «ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو بابتعه وسائرته، ولم يذكر سيبويه إمالة الألف بعدها، وذكرها ابن الدهان وغيره» شرح الأشموني ٢٢٥، وانظر الكتاب ١٢٤: ٤، وشرح الكافية ١٩٦٧: ٤، والتسهيل ٣٢٥ قال الناظم في شرح الكافية:

وَقَبْلَ تَاءٍ أَلِفٌ تَمَالٍ أَوْ تَعْدَهَا، وَاغْتَفِرَ انْفِصَالُ

^(٢) «أو مع ها» تكملة من هـ، ز، ط، ت.

^(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

^(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت والألفية.

^(٥) في الأصل «وشرط» تحريف.

فالألف في هذه المثل كلها يجوز إمالتها، وإنما اغتفر^(١) الفصل / بالهاء في $\frac{٢٨٠}{١}$ دِرْهَمًاكَ لِحَفَائِهَا فلم يعتد بها فصار كِشْمَلًا، وهذه الصور كلها مفهومة من النظم، وفُهم منه أنَّ الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة. و«ما» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «يَلِيهِ»، و«كَشَرٌ» فاعل يليه^(٢)، والضمير العائد على الموصول الهاء من يليه، «وَأَوْ يَلِي» معطوف على الصلة، والضمير العائد منه^(٣) على الموصول فاعل «يَلِي»^(٤)، «وَتَالِي كَشَرٍ» مفعول ييلي، و«سُكُونٍ» معطوف على «كَشَرٌ»، «وَقَدْ وَلِي كَشَرًا»^(٥) جملة في موضع النعت لسكون، «وَفَضْلُ الْهَاءِ» مبتدأ، وخبره «يُعَدُّ»، «وَكَلَّا فَضْلٍ» متعلق بـ«يُعَدُّ»، «وَقَدِيرْهَمًاكَ» مبتدأ، و«مَنْ» اسم شرط في موضع رفع بالابتداء، و«مِثْلُهُ» مجزوم به وهو في موضع خبره، «وَلَمْ يُصَدِّ» جواب الشرط، وبقى^(٦) من أسباب^(٧) الإمالة سبب ساهس يأتي الكلام عليه حيث ذكره^(٨). ثم انتقل إلى موانع الإمالة فقال:

(ص) وَخَرُفُ الْإِسْتِعْلَاءِ كُفُّ^(٩) مُظْهَرًا * مِنْ كَشَرٍ أَوْ يَا وَكَذَا تَكْفُ رَا

(ش) يعنى أنَّ حرف الاستعلاء والراء يكفان^(١٠) سبب الإمالة، وشمل حرف الاستعلاء سبعة^(١١) أحرف ويجمعها^(١٢) قولك: «قِطُّ خُصْ

(١) في ز «اعتبر» تصحيف.

(٢) في هـ، ز، ط، ت «يَلِيهِ».

(٣) «منه» ساقط من ت.

(٤) في ط «يَلِي».

(٥) في الأصل، ش، ك «كسر» وما أثبت أدق كما في بقية النسخ والألفية.

(٦) في الأصل «بقى».

(٧) في ط «أسماء» تحريف.

(٨) سبب تأخره عن الأسباب الخمسة الأولى لضعفه بالنسبة لها، ذكر ذلك الشارح عند ذكره له من ص ٨٨٨

(٩) في ز «يكن» تحريف.

(١٠) في ز «يكفیان» تحريف.

(١١) في ش «ثمانية» خطأ من الناسخ.

(١٢) في هـ، ز، ط، ت «يجمعها».

ضغط»^(١)، وعلى هذا فالحروف الكافة للإمالة ثمانية، إلا أنَّ هذه الأحرف لا تتمتع جميع أسباب الإمالة بل تتمتع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة، وكان بعد الألف حرف من أحرف^(٢) الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلاً أو مفصلاً بحرف أو حرفين أو كانت / الراء مضمومة أو ٢٨٠ مفتوحة. و«حَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ» مبتدأ خبره يَكْفُ^(٣) و«مُظْهِرًا» مفعول بيكف^(٤)، وهو على حذف الموصوف تقديره: يكف حرفاً مظهرًا «وَمِنْ كَثِيرٍ» متعلق بـ «مُظْهِرًا»، و«رَا» فاعل^(٥) بتكف، «وَكَدًا» متعلق بتكف. ثم إنَّ المانع من الإمالة يكون متأخراً عن الألف ومتقدماً عليها، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ * أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ

(ش) فهذه ثلاث صور:

الأولى: أن يكون متصلاً بالألف. نحو: فَاقِذْ وَتَاخِلْ.

الثانية: أن يكون مفصلاً بحرف^(٦) نحو: مُتَّافِقٌ وَتَابِيسُط.

الثالثة: أن يكون مفصلاً بحرفين. نحو: مَوَالِيْقٌ وَمَوَاعِيِظُ.

^(١) قِطْ: أي أقم من قاط يقيظ.

تُحْضَنُ: الحَضْنُ بيت من قصب.

ضغط: هو الضيق.

^(٢) في ز «حروف».

^(٣) في ز «يكن» تحريف.

^(٤) في ز «يكن» تحريف.

^(٥) في ز «فاعله».

^(٦) في ز «بحرفين» تحريف.

حكم حرف الاستعلاء في منع الإمالة يُفْطَى للراء أيضاً المضمومة أو المفتوحة نحو: هذا جَدَّازٌ، وهذان جَدَّازَانِ.

بخلاف الراء المكسورة والتي سيذكرها فيما بعد.

و«ما» اسم كان وهى موصولة وصلتها «يَكْفُ»، والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف، و«بَعْدُ» فى موضع خبر كان وهو مقطوع عن الإضافة، والتقدير: بعده، أى: بعد الألف الممالة، و«مُتَّصِلُ» خبر بعد خبر ووقف عليه بحذف التنوين على لغة «ربيعة»، و«أَوْ بَعْدُ»^(١) حرف معطوف على بَعْدُ الأولى، و«أَوْ» للتقسيم، و«بِحَرْفَيْنِ»^(٢) متعلق بفصل، و«فُصِّلُ» معطوف على ما قبله. ثم أشار إلى المانع إذا كان متقدماً فقال:

(ص) كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ * أَوْ يَشْكُنِ اثَرُ الْكُسْرِ كَالْمِطْوَاغِ مِزْ

(ش) يعنى أنَّ حرف الاستعلاء، والراء غير المكسورة إذا تقدما على الألف منعاً للإمالة، بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة، فمثال المكسور: طَلَّابٌ، ومثال الساكن بعد كسرة^(٣): رَأَيْتُ الْمِطْوَاغَ، وقد /
٢٨١
مَثَلُهُ بقوله: «كَالْمِطْوَاغِ مِزْ»، وفهم منه أنَّ ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الإمالة^(٤) نحو: طَالِبٌ وَقَادِرٌ وَزَاكِبٌ، وَقَبَائِلٌ وَضَبَائِرِم. و«كَذَا» متعلق بمحذوف تقديره: ثمال^(٥) كذا، والضمير فى «قُدِّمَ» مستتر عائد على المانع، و«ما» ظرفية مصدرية، و«أَوْ»^(٦) يَشْكُنِ معطوف على ينكسر، و«إِثَرُ» ظرف متعلق بيسكن، و«الْمِطْوَاغُ» مفعول به، يقال: مَارَ الطَّعَامُ^(٧) بِمِيزٍ^(٨) وَمَارَ أَهْلُهُ. إذا جلب لهم الطعام، والمِطْوَاغُ بمعنى: المطيع.

(١) فى هـ ، ز، ظ، ت «أو بعده».

(٢) فى ز «أو بحرفين».

(٣) «بعد كسرة» ساقط من هـ .

(٤) فى ز، ك «من الإمالة».

(٥) فى هـ ، ز، ك «يمنع» تحريف.

وفى ظ «ثمال»، وفى ت «أمل».

(٦) فى هـ ، ظ، ت «أو يسكن».

وفى ز «ويسكن» تحريف.

(٧) «الطعام» ساقطة من ش.

(٨) فى ظ «بميزه».

ثم إن الموانع من الإمالة قد يعرض ما يمنعها، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَكَفَّ مُسْتَغْلٍ وَزَا يَنْكَفُ * يَكْشِرُ زَا كَفَارِمًا لَا أَجْفُو^(١)

(ش) يعنى أن الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف الممالة مكسورة كفت المستعلى والراء المفتوحة نحو: ذَاؤُ الْقَرَارِ، وَلَا أَجْفُو^(٢) غَارِمًا، ومن العجب أن الراء المكسورة تكف نفسها إن كانت مفتوحة، وسبب كف الراء المكسورة لنفسها، ولحرف الاستعلاء أنها مكررة فتضاعفت^(٣) فيها الكسرة فَتَقَوَّى^(٤) بذلك على^(٥) سبب الإمالة. «وَكَفَّ» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و«زَا» معطوف على «مُسْتَغْلٍ»، و«يَنْكَفُ» خبر المبتدأ، و«يَكْشِرُ»^(٦) متعلق ب«يَنْكَفُ»^(٧)، و«غَارِمًا» مفعول بأَجْفُو. ثم قال:

(ص) وَلَا تَمِيلُ لِسَبَبٍ لَمْ يَنْفَصِلْ * وَالْكَفَّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ

(ش) يعنى أن سبب الإمالة لا^(٨) يؤثر إن كان منفصلاً يعنى من كلمة أخرى نحو: يَدَيَّ^(٩) سَابُورٍ^(١٠)، فلا تمال الألف من سَابُورٍ، لأجل الياء من يَدَيَّ / لأنها منفصلة، بخلاف الْكَفَّ فإنه يؤثر^(١١) وإن كان منفصلاً ^{٢٨١}ب فتمتنع الإمالة فى نحو: يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْلَ^(١٢). فلا تمال الألف من

(١) فى هـ «جف» تحريف.

(٢) فى هـ «ولأجفو» تحريف.

(٣) فى ز، ظ «فتضاعف» تحريف.

(٤) فى ظ «فتقوى».

(٥) «على» زيادة على الأصل، ش، ك والسياق لا يقتضيها.

(٦) فى هـ «أو يكسر».

(٧) فى هـ «ينفك» تحريف.

(٨) «لا» ساقطة من ز.

(٩) فى الأصل «يرى» تحريف.

(١٠) سَابُورٍ: اسم ملك من ملوك العجم.

(١١) فى ك «لا يؤثر» تحريف.

(١٢) فى ش «من أن يضربها قبل».

يُضَرِّبُهَا لَكِفِ الْقَافِ لَهَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى، «وَلَيْسَ يَبِ» متعلق
«بِثْمِيلٍ»، وَ«لَمْ يَتَّصِلْ» فِي مَوْضِعِ النِّعْتِ لِسَبَبٍ، «وَالْكَفُّ» مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ «قَدْ
يُوجِبُهُ»، وَ«مَا» فَاعِلٌ «بِیُوجِبُهُ» وَهِيَ مُوصُولَةٌ، وَ«يَنْفَصِلُ» صِلَتُهَا. ثُمَّ قَالَ:
(ص) وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا * دَاغٍ سِوَاهُ كَعِمَادًا^(١) وَتَلَا

(ش) هَذَا هُوَ السَّبَبُ^(٢) السَّادِسُ مِنْ أَسْبَابِ الْإِمَالَةِ، وَإِنَّمَا أُخْرَاهُ عَنْهَا
لِضَعْفِهِ بِالنِّسْبَةِ لَهَا^(٣)، يَعْنِي أَنَّهُمْ قَدْ أَمَالُوا لِلتَّنَاسُبِ^(٤) دُونَ سَبَبٍ سِوَاهُ،
وَذَكَرَ مِثَالَيْنِ أَحَدَهُمَا: عِمَادًا^(٥) وَيَعْنِي^(٦) بِهِ إِذَا قُلْتَ: رَأَيْتُ عِمَادًا^(٧) ثُمَّ
وَقَفْتَ^(٨) عَلَيْهِ فَقَبِلْتَ التَّنْوِينَ أَلْفًا، فَتَمِيلُ الْأَلْفِينَ مَعًا أَعْنَى الْأَلْفِ الَّتِي بَعْدَ
الْمِيمِ^(٩)، وَالْأَلْفُ الْمُبْدَلَةُ مِنَ التَّنْوِينَ، أَمَا^(١٠) - الْأَلْفُ الَّتِي بَعْدَ الْمِيمِ -
فَلَا مِثَالَهَا سَبَبٌ وَهُوَ كَسْرُ الْعَيْنِ، وَأَمَّا الْأَلْفُ الَّتِي هِيَ بَدَلُ مِنَ التَّنْوِينَ - فَلَا
سَبَبٌ لِإِمَالَتِهَا إِلَّا الْمُنَاسَبَةُ لِلْأَلْفِ الْمَمَالَةِ الَّتِي^(١١) قَبْلَهَا. وَيَنْبَغِي أَنْ يُضْبَطَ
«كَعِمَادًا»^(١٢) بِالْأَلْفِ دُونَ تَنْوِينٍ عَلَى إِرَادَةِ الْوَقْفِ، وَالْمِثَالُ^(١٣) الثَّانِي تَلَا

(١) فِي ز، ت «كَعِمَادِي» وَمَا أَثْبَتَ أَدَقُّ كَمَا فِي الْأَلْفِيَّةِ وَالْأَصْلُ وَبَقِيَّةُ النُّسخِ.

(٢) «السَّبَبُ» سَاقِطَةٌ مِنْ هـ.

(٣) فِي ش، هـ، ز، ك «إِلَيْهَا».

(٤) فِي ك، ت «لِتَنَاسُبِ».

(٥) فِي الْأَصْلِ، ز، هـ «عِمَادِي» تَحْرِيفٌ.

(٦) فِي ظ «يَعْنِي».

(٧) فِي ز «عِمَادِي».

(٨) فِي الْأَصْلِ «وَقَفَ» وَفِي ز «وَقَعَةً» تَحْرِيفٌ.

(٩) مَا بَعْدَ «الْمِيمِ» إِلَى «الْمِيمِ» سَاقِطٌ مِنْ هـ.

(١٠) مَا بَعْدَ «التَّنْوِينَ» إِلَى «التَّنْوِينَ» سَاقِطٌ مِنْ هـ.

(١١) «الَّتِي» سَاقِطَةٌ مِنْ ظ.

(١٢) فِي ز، ت «كَعِمَادِي».

وَفِي ظ «عِمَادًا».

(١٣) «الْمِثَالُ» سَاقِطَةٌ مِنْ ظ.

أُمِيل^(١) من قوله - تعالى: - (وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاكُمَا)^(٢). فالألف فيه منقلبة عن واو فلا حظ لها في الإمالة، لكن أميلت لمناسبة^(٣) رعوس الآي، وفيها ما لإمالة^(٤) سبب نحو: (إِذَا بَجَلًا هَا)^(٥).

والواو في «أَمَالُوا» عائدة على العرب، «وَلِتَنَاشِئَ رِبْلًا»^(٦) / متعلقان ٢٨٢
بأمالوا. ثم قال^(٧):

(ص) وَلَا تُقِيلُ مَا لَمْ يَتَلْ تَمَكُّنَا * دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا

(ش) يعنى أنه لم تطرد الإمالة من الأسماء غير المتمكنة إلا في «نَا» ضمير المتكلم ومعه غيره، «وها» ضمير الواحدة، فنقول: مَرُّ بِنَا وَنَظَرُ إِلَيْنَا وَمَرُّ بِهَا وَنَظَرُ إِلَيْهَا، وإنما أُطْرِدَتْ في هذين الضميرين^(٨) دون غيرهما من غير^(٩) المتمكن لكثرة^(١٠) استعمالهما^(١١)، وفهم من قوله: «دُونَ سَمَاعٍ» أَنَّ الإمالة شِيعَتْ في غير هذين سماعاً، وذلك «أَلَى وَمَتَى وَتَلَى»^(١٢). وقوله: «تُمِيلُ»

(١) في الأصل، ش، ك «أميل».

(٢) سورة الشمس، آية: ٢

(٣) في هـ، ر «لتناسب».

(٤) في ت «ما لالتها».

(٥) سورة الشمس، آية: ٣

(٦) في ز «وتلا» تصحيف.

(٧) في ت «قالوا» تحريف.

(٨) في ت «الاسمين» تحريف.

(٩) «غير» ساقطة من ت.

(١٠) في الأصل «لكثرة» تحريف.

وفي ز «بكثرة».

(١١) في الأصل، ك «استعمالها» تحريف.

(١٢) قال ابن مالك: «وما أميل على غير قياس دون سبب (ألى) و(متى) و(بلى) و(يا) و(لا) في قولهم:

(إمالا) وما أميل على غير قياس (را) وما أشبهها من فوائح السور، وكلذا الحجاج - علما - و(الباب)

و(المال) و(الناس) في غير جر، وسوى سبويه بين إمالة (مال) و(ناس) و(باب) وإمالة (حاب) و(لاب)

في الشلوذ

شرح الكافية ٤: ١٩٧٦.

مجزوم «يَلَا» الناهية، «وما»^(١) مفعول «بثْمِلْ» وهى موصولة وصلتها «لَمْ يَتَلْ»
تَمْكَّنَا»، و«دُونَ» متعلق بثْمِلْ^(٢)، و«غَيْرِ» منصوب على الاستثناء، ولما فرغ من إمالة
الألف وأسبابها، إنتقل إلى إمالة الفتحة ولها سببان أشار إلى الأول منهما بقوله:
(ص) وَالْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ * أَيْلَ كَ «لِلْأَيْسَرِ»^(٣) مِلَ تُكْفَ الْكُلْفَ

(ش) يعنى أَنَّ الفتحة تمال^(٤) إذا كان بعدها راء مكسورة متطرفة نحو
(أولى الضَّرِ) (٥) و (يَشْرِي) (٦).

وقد مثل ذلك الناظم^(٧) بقوله: «لِلْأَيْسَرِ»^(٨) مِلَ^(٩) أي: مل إلى الأيسر،
وفهم من إطلاقه أَنَّ الإمالة للراء^(١٠) جائزة فى الوصل والوقف، وفهم أيضاً
منه أَنَّ الإمالة جائزة فى حرف الاستعلاء وفى غيره.

و «الْفَتْحُ»^(١١) مفعول «بأَيْلَ»، و«قَبْلَ» متعلق «بأَيْلَ»، و«فِي طَرَفٍ» فى
موضع النعت لراء، «وَلِلْأَيْسَرِ» متعلق «بَيْلَ»، و«تُكْفَ» مجزوم على جواب
الشرط^(١٢)، «وَالْكُلْفَ» مفعول ثان بتكف «وَتُكْفَ الْكُلْفَ» تتميم^(١٣) / ٢٨٢
لصحة الاستغناء عنه.

(١) «ما» ساقطة من ت.

(٢) ما بعد «بتمل» إلى هنا ساقط من هـ .

(٣) فى الأصل «كلا»، وفى «كلل» تحريف.

(٤) «تمال» ساقطة من ظ.

(٥) سورة النساء. آية: ٩٥

وذلك فى قوله تعالى: (لَا يَسْتَوِى الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرِ)

(٦) سورة المرسلات آية: ٣٢

وذلك فى قوله تعالى: (أَلَيْهَا تَرْجَى يَشْرِي كَالْقَضَى)

(٧) فى هـ «الناظم ذلك» تقديم وتأخير.

(٨) فى ز «الأيسر».

(٩) «مل» ساقطة من ت.

(١٠) فى الأصل «للبياء».

(١١) فى الأصل «الفتح».

(١٢) فى ش، ز «الأمر».

(١٣) فى ز «تتميم للبيت».

ثم أشار إلى السبب الثاني فقال:

(ص) كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ فِي * وَقَفِي إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ

(ش) يعنى أنَّ الفتحة تمال أيضاً فى الوقف إذا وليها هاء التائيث، وفهم من قوله: «إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ» أنَّ الإمالة جائزة فى جميع الحروف ما عدا الألف. ومثاله: رَحْمَةٌ وَقَصْعَةٌ وَدَحْرَجَةٌ وَعَرْقُورَةٌ^(١) وحذريّة، وأما الألف فلا إمالة فيها نحو: فَنَاءٌ^(٢) وخصاصة.

«وَالَّذِي» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، و«تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ» صلة لِلَّذِي^(٣)، والضمير العائد على الموصول الهاء فى «تليه»، و«فِي وَقَفِي» متعلق بتليه، وكذلك «إِذَا» واسم كان ضمير مستتر عائد على ما قبل «ها التائيث».



^(١) عَرْقُورَةٌ: العَرْقُورَةُ كُلُّ أَكْثَرِ مَنْقَادَةٍ فِي الْأَرْضِ، غليظة، ليست بالطويلة قليلة العرض، وهي مختلفة، مكان

منها لين ومكان منها غليظ، وهي مكان صعب ان يُوتَقَى لعلوه.

انظر اللسان: «عرقرة»

^(٢) في هـ، ز، ط «فتاة».

(التصريف)

(ش) هو^(١) العلم بأحكام^(٢) يثية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك، ومتعلقه من الكلم^(٣) الأفعال والأسماء التي لا تشبه الحروف^(٤) وهو^(٥) نوعان: معرفة حروف الزيادة، ومعرفة الإبدال، وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرَى * وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرَى

(ش) يعني أن الحرف وما أشبهه من الأسماء في التوغل في البناء لا يدخله^(٦) التصريف، وما سوى هذين من الأسماء والأفعال تحقيق بدخول التصريف فيه وتَجَوُّز في قوله: من «الصَّرْف» فأطلق الصرف^(٧) على التصريف لضرورة الوزن^(٨)

(١) في هـ ، ظ، ت «التصريف هو».

(٢) في هـ ، ت «بأحوال».

(٣) في ت «الكلام».

(٤) في هـ «الحرف» تحريف.

(٥) في ظ «وهي».

(٦) «لا يدخل التصريف الحروف وما أشبهها وهي الأسماء المتوغلة في البناء كالضمائر، وأسماء الاستفهام، والشرط، وأسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، والموصولات، والأفعال الجامدة التي لم تختلف أبنيتها لإختلاف الأزمنة نحو نعم وبعس، وعسى وليس؛ لأنها أشبهت الحروف في الجمود. وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه، فمن ذلك مجيء الحذف في سوف والإبدال في جاء حتى عينا، والتصغير في ذا والذي وفروعهما، والحذف في عين ليس عند اتصال تاء الفاعل».

شرح التصريح ٣٥٤:٢

(٧) «فأطلق الصرف» ساقط من هـ ، ت.

(٨) قال ابن حمدون: «الذي عند أبي الحاجب أنه لا تجوز، وإن التصريف والصرف لفظان مترادفان عند أهل التصريف، والتفريق بينهما اصطلاح نحوي».

(حاشية ابن حمدون ١٦٩:٢)

و«حَرْفٌ» مبتدأ، و«وَشِبْهُهُ»^(١) معطوف^(٢) عليه وسوغ / الإبتداء بحرف عطف ٢٨٣
المضاف^(٣) عليه، «وَيُرَى» خبر المبتدأ وأصله: بَرَى عَلَى وزن فَعِيل فحذفه بحذف
الهمزة، ويحتمل أن يكون برى^(٤) فعلاً ماضياً، والأول أجود؛ لأن فَعِيلًا يجوز
الإخبار به عن أكثر من واحد، و«مَا» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «سِوَاهُمَا»، وخبر
«مَا» حَرَى أَي: حَقِيق، «وَيَتَصَرِّفُ» متعلق بحَرَى. ثم قال:

(ص) وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى * قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرَا

(ش) يعني أَنَّ ما كان على حرف واحد، أو حرفين لا يقبل التصريف،
فَقُهِمَ منه أَنَّ أَقل ما يوجد عليه الأسماء والأفعال بالوضع ثلاثة أحرف؛ لأنَّ
الأسماء والأفعال^(٥) قد تنقص عن الثلاثة^(٦) بحذف بعض حروفها، أما
الأسماء فتوجد على حرفين نحو: «يَذْ وَعِدَّة»، وعلى حرف واحد نحو: مَ

اللَّهِ^(٧) في القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح، وأما الأفعال فتوجد
على حرفين نحو: «تُخَذُ»، و«يُغْ»، وعلى حرف واحد نحو: «قِي»^(٨) فعل أمر
من وَقَى. و«أَذْنَى» اسم «لَيْسَ»، «وَمِنْ ثَلَاثِي» متعلق بأذنى، «وَيُرَى» في
موضع خبر ليس، «وَقَابِلَ» مفعول ثانٍ يبرى، ومفعوله الأول ضمير مستتر في
يُرَى عائد على «أَذْنَى»، ويجوز أن يكون «قَابِلَ» مرفوعاً على أنه لاسم

(١) في ز «أو شبهه».

(٢) في الأصل «مطوع» تحريف.

(٣) في ك «المضاف إليه».

(٤) «برى» ساقطة من هـ، ت.

(٥) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت زيادة «لأنَّ الأسماء والأفعال قابلة للتصريف كما ذكر في البيت الذي قبله،
وقُهِمَ أيضاً منه أَنَّ الأسماء والأفعال».

والزيادة هنا لا لزوم لها.

(٦) في ك «ثلاثة».

(٧) تمَّ اللّهُ مختصراً من آمَن اللّهُ تخفيفاً من كثرة الاستعمال.

(٨) في ش، ك «قه».

«لَيْسَ»، و«أَدْنَى» منصوباً^(١) على أن يكون مفعولاً ثانياً «لِيُزَيَّ»، والتقدير
وَلَيْسَ قَابِلُ التَّضْرِيفِ يُزَيَّ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِيَّ، «وَسَيَّ» استثناء، «وما» موصولة
وصلتها غَيْرُ^(٢) / ثم قال:

٢٨٣
ب

(ص) وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَفَسَ إِنْ تَجَرَّدَا * وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا

(ش) يعني أن الأسماء على قسمين: مجرد^(٣) من الزيادة، ومزيد فيه،
فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو: سَفَرَجَل، وغاية ما يصل إليه
بالزيادة سبعة أحرف نحو: اشهباب مصدر اشهاب^(٤)، «وَمُنْتَهَى» اسم مبتدأ
وهو على حذف مضاف أي: ومنتهى حروف اسم، وخبره [خمس]^(٥) وإنما
أسقط التاء من خمس؛ لأن حروف التهجى^(٦) يجوز تكثيرها وتأنيسها، وإِنْ
«تَجَرَّدَا»، شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، «وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ» شرط
جوابه الفاء^(٧) وما بعدها، و«سَبْعاً» مفعول بَعَدَا.

وقد فهم من هذا البيت والذي قبله أن الاسم المجرد ثلاثة أنواع: ثلاثي،
ورباعي، وخماسي، وقد أشار إلى الاسم الثلاثي^(٨) بقوله:

(ص) وَغَيْرِ آخِرِ الثَّلَاثِي الْفَتْحُ وَطَمٌ * وَأكْثَرُ وَزْدٌ تَشْكِينٌ ثَالِيهِ تَعَمُّ

(ش) غير آخر الثلاثي هو أوله وثانيه، فالأول قابل للحركات الثلاث

(١) في الأصل «منصوب».

(٢) في الأصل، ش، ز، ك «خير» وما أثبت أدق كما في ه، ط، ت والألفية.

(٣) في الأصل، ش، ك «مجردة» وهذا جائز لأنها تعود على الأسماء.

(٤) اشهباب: مصدر اشهاب، إذا صار أشهب من الشبهة وهي بياض يخالطه سواد.

(٥) «خمس» تكملة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(٦) في ت «الهيحاء».

(٧) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا»

(٨) في الأصل «الثاني» تحريف.

والثاني قابل للحركات والسكون، والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة^(١) اثنا عشر وزناً وهي التي تقتضيها القسمة العقلية، وهي مفهومة من البيت: «فَاتَّخَ وَضُمَ وَأكْسِرَ» يعني في كلا واحد منها^(٢)، فهذه تسعة^(٣)، وزد تسكين ثانيه مع الحركات الثلاث في الأول فهذه ثلاثة إلى تسعة: اثنا عشر، ومثلها على ترتيب النظم: «فَعَلَّ» نحو: جَمَل، «وَفَعَّل» نحو: عَضَّد، «وَفَعِل» نحو: كَتَبَ^(٤)، /، «وَفَعَّل» نحو: صَرَّد^(٥)، «وَفَعَّل» نحو: حُنِق، «وَفَعِل» نحو: دُئِل «وَفَعَّل» نحو: عَتَب، «وَفَعَّل» بكسر الأول وضم الثاني وهو مُهْمَل، و«فَعِل» نحو: إِبِل «وَفَعَّل» نحو: قَلَس، «وَفَعَّل» نحو: قُفِل، و«فَعَّل» نحو: عِذْل؛ إلا أن المُستعمل منها عشرة^(٦) وواحد مهمل، وواحد قليل، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَفَعَّلْ أَهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَفْعَلُ * لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ^(٧) بِفِعْلٍ

(ش) وإنما أهمل «فَعَّل» لثقله بالخروج من كسر إلى ضم وقد قُرىء:

(وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحَيْكِ)^(٨)

^(١) قوله: من ضرب ثلاثة يعني

أحوال الفاء، تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة.

وقوله:

أربعة أي مع تحريكها بالفتح في العين أربعة أوجه: أن تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة وساكنة

^(٢) في هـ، ز، ك «منهما».

^(٣) في ز «تسعة أوجه».

^(٤) في ش، هـ، ز، ك، ت «وفعل نحو قَتَب».

^(٥) «وفعل نحو صرد» ساقط من هـ، ز.

^(٦) في الأصل، ش، ك «عشر».

^(٧) في هـ «بفعل» تحريف.

^(٨) سورة الذاريات آية: ٧

قرأ بذلك أبو مالك الغفاري، والحسن، وانظر المحاسب ٢٨٦:٢ والبحر ١٣٤:٨، ومعجم القراءات

القرآنية ٢٤٤:٦

الحيك: جمع حباك أو حبيكة وهي طرائق النجوم في السماء.

بكسر الحاء وضم الباء وإنما قل^(١) «فُعِلَ» لإختصاصه بالفعل، وفُهِم منه أنه وارد في كلام العرب إلا أنه قليل، ومن ذلك قولهم: «دُئِلَ» في اسم قبيلة وإليها يُنسب «أبو الأسود الدؤلي^(٢)»، ورُئِم^(٣) في اسم الأست.

«وَعَيَّرَ» مفعول مقدم بالكسرة وهو مطلوب «لأَفْتَحَ وَضُمَ» فهو من باب التنازع، «وَتَشَكَّيْنَ» مفعول بَزَدَ، «وَتَعَمَّتْ» مجزوم على جواب الشرط، ومعنى تَعَمَّتْ أَي^(٤): تستوفى جميع أوزان الثلاثي، «وَفُعِلَ» مبتدأ، «وَأُفْهِلَ» خبره و«الْعَكْسُ يَقِلُّ» مبتدأ وخبره، «وَلَقَضَدِهِمْ» متعلق بنقل، و«قَضَدَ» مصدر مضاف إلى الفاعل، و«تَخْصِيصَ» مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و«وَفُعِلَ» متعلق «بتَخْصِيصِ». ثم أشار إلى الفعل الثلاثي فقال:

(ص) وَالْفَتْخَ وَطُمَ وَاكْسِرَ الثَّالِي مِنْ * فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنَ

(ش) فذكر له^(٥) أربعة أبنية «فَعَلَ» / بفتح الفاء والعين معاً [نحو ٢٨٤ ب] ضَرَبَ^(٦)] وذلك مستفاد من قوله: «وَأَفْتَحَ»، و«فَعَلَ» بضم العين نحو: سَهَلَ وهو مستفاد من قوله: «وَضُمَ»، و«فَعَلَ» بكسر العين نحو: سَمِعَ وهو مستفاد من قوله: وَاكْسِرَ.

الرابع «فُعِلَ» بضم الفاء وكسر العين مبنياً للمفعول، وفُهِم من سكوته عن الفاء أنَّ حركة الفاء لا تختلف بخلافها في الأسماء، وفُهِم أنها فتحة؛ لأنَّ^(٧) الفتحة أخف فاعتبارها^(٨) أقرب، وفُهِم من قوله: «وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنَ»

(١) في ز «قال» تحريف.

(٢) في هـ، ت «الدؤلي»، وفي ز «الدؤلي».

(٣) في ز «ورئِم وهو من باب ...» ومكان النقط غير واضح.

(٤) «أَي» ساقطة من ز، ظ.

(٥) في الأصل، ش، ك «لها».

(٦) «نحو ضرب» تكملة من ش.

(٧) في ش «لأنها أخف» والفتحة ساقطة.

(٨) في الأصل، ش، ك «كاعتبارها» تحريف.

أن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل؛ لكونه جعل ذلك زائداً على بناء الفاعل، وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول هل هو أصل^(١) بنفسه أو فرع عن^(٢) فعل الفاعل^(٣)؟

«والثاني»^(٤) مفعول «بأكسيز»، وهو مطلوب «لأَفْتَحَ وَضُمَ» من جهة المعنى فهو من باب التنازع، و«مِنْ»^(٥) فِعْلٌ في موضع الحال من «الثاني»^(٦) ثم إنتقل إلى الرباعي والمزيد^(٧) من الأفعال فقال:

(ص) وَمُنْتَهَاهُ أَنْ يَنْتَعِجَ إِنْ جُرِّدَا * وَإِنْ يُزْدَ فِيهِ فَمَا سَيِّئًا عَدَا

(ش) يعني أن غاية الفعل بالأصالة أربعة أحرف، وذلك نحو: دَخَرَجَ، وفُهِمَ من البيت الذي قبله أن للرباعي بنية أخرى مبنية للمفعول نحو: دُخِرِجَ لذكرها في الثلاثي إذ لا فرق، وأن غايته بالزيادة ستة أحرف نحو:

(١) في ز «أصلي» تحريف.

(٢) في ظ «من».

(٣) الحقيقة أن فعل المفعول أصل قائم بنفسه وليس فرعاً عن فعل الفاعل. وفي ذلك خلاف ذكره ابن حمدون في حاشيته.

قال: وقوله إن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل الخ، بل الذي يؤخذ من الناظم ما قرر به أولاً من أن صيغة المبني للمفعول أصلية لا مفرعة لجملة وزن مستقلاً، وإليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمالزي وعليه درج المكودي في نظمه (البسط والتعريف) واستدل هؤلاء ب ورود أفعال مبنية للمفعول ولم ترد مبنية للفاعل نحو: غَنَى وَزُهَى، ووجه الدليل أنه لو جعل فعل فرعاً لزم وجود الفرع بدون الأصل وذلك غير ممكن.

وقال جمهور البصريين ونقله غير الناظم عن سيبويه وقال المرادى هو أظهر القولين أن صيغة المبني للفاعل أصل واستدلوا على ذلك بترك الإدغام في نحو: سوير، ووجه الدليل أن القاعدة أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدخمت الياء في الياء وهنا لم يقع ذلك فدل على أنهم راعوا الأصل الذي هو سائر، والأصل غير موجود فيه موجب الإدغام فلذلك لم يقع قلب ولا إدغام، ولو كانت صيغة المبني للمفعول أصلية لوجب الإدغام.

(حاشية ابن حمدون ٢: ١٧١).

(٤) في الأصل «والثان» تحريف.

(٥) في الأصل «من».

(٦) في الأصل «لثان» تحريف.

(٧) في ز «المزيد».

استخرج^(١)، وإعرابه واضح. ثم إنتقل إلى الرباعي الأصول من الأسماء فقال:

(ص) لاسم مُجَرَّد زِيَاغَ فَعْلَلٌ * وَفَعْلَلٌ وَفَعْلَلٌ /
وَمَعَ فِعْلٌ فَعْلَلٌ ... * ...

٢٨٤
١

(ش) فذكر^(٢) ستة أبنية:

الأول: «فَعْلَلٌ» بفتح الأول والثالث. نحو: جَعَفَرٌ.

الثاني^(٣): «فَعْلِلٌ» بكسر الأول والثالث. نحو: زِيْرِيْجٌ للسحاب^(٤) الرقيق^(٥)

الثالث: «فَعْلَلٌ» بكسر الأول وفتح الثالث^(٦). نحو: دِرْهَمٌ.

الرابع: «فُعْلَلٌ» بضم الأول والثالث. نحو: جُزْهُمٌ لاسم قبيلة.

الخامس: «فِعْلَلٌ» بكسر الأول وفتح الثاني وتشديد^(٧) الثالث. نحو:

قِمَطَرٌ^(٨).

السادس: «فُعْلَلٌ» بضم الأول وفتح الثالث. نحو: مَجْخَدَبٌ، لذكر الجراد.

(١) «نحو استخرج» ساقط من هـ.

(٢) في ش، هـ، ز، ك، ت «فذكر له» وعبارة أكمل.

(٣) في ط «الثالث» خطأ من الناسخ.

(٤) في ز، ك «اسم للسحاب».

(٥) في الأصل، ش، ك «الدقيق» تحريف.

وقيل هو السحاب الأحمر، وهو من أسماء الذهب.

(٦) «فعلل بكسر الأول وفتح الثالث» ساقط من ز.

(٧) في هـ «وسكون».

(٨) في الأصل «قمط» تحريف.

قِمَطَرٌ: القِمَطَرُ: الجمل القوى السريع، وقيل الجمل الضخم القوى والقِمَطَرُ والقِمَطَرِيُّ: القصير

الضخم، ومرة قمطرة: قصيرة عريضة، وذئب قمطر الرجل: شديدها.

اللسان «قمطر».

وفى هذا البناء السادس^(١) خلاف، مذهب «الكوفيين» و«الأحفش» أنه أصل، ومذهب سائر «البصريين». أنه مخفف من فُعْلَل بالضم، وفي تأخير له إشعار بهذا الخلاف. [ثم^(٢)] إنتقل إلى الخماسى المجرد فقال:

(ص) ... وَإِنْ^(٣) عَلَا * فَمَغْ فَعْلَلِ سَوَى فَعْلَلَا
كَذَا فَعْلَلْ وَفَعْلَلْ ... *

(ش) يعني وإن^(٤) علا الرباعى أي جاوزه فهو خماسى، وذكر له أربعة أوزان:

الأول: «فَعْلَلْ» بفتح الأول والثانى والرابع مدغماً فيه. نحو: سَفَرَجَلْ.
الثانى: «فَعْلَلِلْ» بفتح الأول وسكون الثانى وفتح الثالث وكسر الرابع نحو:
جَحْمَرِش^(٥).

الثالث: «فُعْلَلْ» بضم الأول وفتح الثانى وكسر الثالث مُشَدِّدًا نحو: قُدْعِيل^(٦).
الرابع: «فُعْلَلْ» بكسر الأول وإسكان الثانى وفتح الثالث وبعده لام مُشَدِّدَة.

نحو: «قِرْطَقِبْ»^(٧). ثم قال:

(ص) ... وَمَا * غَايَزَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ^(٨) انْتَمَى

(١) في هـ «الثالث» خطأ من الناسخ.

(٢) «ثم» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) في هـ، ت «وإن» تحريف.

(٤) في هـ، ط، ت «وإن».

(٥) في ك «جحمرش للعجوز الضخم».

ف «جحمرش» تطلق على المرأة الثقيلة أو العجوز الكبيرة وكذلك على الإبل الكبيرة في السن.

(انظر اللسان جحمرش)

(٦) قُدْعِيل: يطلق على المرأة القصيرة، ومن الإبل الضخم.

انظر اللسان «قدعمل».

(٧) قِرْطَقِبْ: هو الحرقرة البالية وقد سبق ذكره.

انظر اللسان «قرطعب».

(٨) في هـ «وللنقص» تحريف.

(ش) يعني أنَّ ما غاير ما ذكر / من أبنية الأسماء والأفعال الأصول فهو ^{٢٨٥}ب منسوب^(١) إلى الزيادة أو^(٢) النقص، وفي تخصيص الشارح و«المرادى» ذلك بالأسماء نظر^(٣)، وفهم منه أنَّ المخالف أربعة أنواع: المزيد من الأسماء نحو: كَتَهَبَل وسائر المزيادات وهي كثيرة^(٤) تزيد على ثلاثمائة بنية، والمنقوص من الأسماء نحو: «يَد» و«ثَبَة»^(٥)، والمزيد من الأفعال نحو: انْطَلَقَ واشْتَكَبَر، والمنقوص منه نحو: قُم ودَغ^(٦) وقُمْتُ، و«وما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «غَايَر» وخبرها «الْتَمَى» أي: انتسب، وللمزيد^(٧) متعلق «بالتَمَى»، ومعنى الزيد^(٨) الزيادة. ثم قال:

(ص) وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلُ الَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ^(٩) مِثْلُ تَا اخْتَذَى

(ش) يعني أنَّ الحرف إذا لزم في تصارييف الكلمة حكم عليه بالأصالة، وإذا لم يلزم وسقط في بعض تصارييف الكلمة فهو زائد، ويعني بالحرف

(١) في الأصل «منسوب» تحريف.

(٢) في هـ. والنقص.

(٣) قال ابن الناطم ٨٢٦.

«ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى زيادة فيه، أو النقص منه، هذا هو الغالب».

وقال المرادى ٢٣٢:٥ يعني أنَّ ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى الزيادة فيه، أو النقص منه...

وقال المكودي: «وفي تخصيص الشارح والمرادى ذلك بالأسماء نظر. يريد أن ما ذهب إليه غير صحيح. وأن المراد ما غاير الأسماء والأفعال لأنه سبق أن تكلم عن الأفعال وأن منها مجرد ومزيد». وعندي أن ما ذهب إليه المكودي أرجح وأصح.

(٤) في الأصل «كنكرة» تحريف.

(٥) «وثبة» ساقط من هـ.

وفي ظ، ت «وثبة» تحريف.

(٦) في ز «وصح».

(٧) في ظ «وللمزيد» تحريف.

(٨) في ظ «المزيد» تحريف.

(٩) في ت «الزيد» تحريف.

حرف التهجى فيُحَكَم في «نَادِم» بأصالة النون وزيادة الألف، لثبات^(١) النون وحذف الألف في «نَدِيم»^(٢). والتاء في: اخْتُذِي زائدة لسقوطها في حَدَا يَحْدُو. و«الْحَرْفُ» مبتدأ، «وَلَا يَلْزَمُ» شرط، «والفاء»^(٣) جواب الشرط، «وَأَصْلُ» خبر مبتدأ محذوف أي فهو أصل، والشرط جوابه خبر «الْحَرْفُ» و«الَّذِي» مبتدأ صلته «لَا يَلْزَمُ»، و«الرَّائِدُ» خبر «الَّذِي»، «وَمِثْلُ» منصوب على الحال من الضمير المستتر في الرائد، ويجوز رفعه على إضمار المبتدأ / أي^(٤) ٢٨٦
أ ذلك مثل. ومعنى اخْتُذِي: اقْتَنِي. ثم قال:

(ص) بِضَمِّينِ فَعْلٍ قَائِلٍ الْأُصُولُ فِي * وَزْنٍ ...

(ش) يعنى أنك إذا أردت أن ترن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل، فيعبر^(٥) عن أول الكلمة بالفاء، وعن الثاني^(٦) بالعين، وعن الثالث^(٧) باللام، وتحافظ في ذلك على حركات الموزون، فإذا قيل لك ما وزن ضَرَبَ قلت: قَعَلَ بفتح الفاء والعين، وإذا قيل لك ما وزن عَمَرُو قلت: قَعَلَ بسكون العين^(٨)، فإذا^(٩) كان^(١٠) في الكلمة الموزونة زائد^(١١) نطقت به على أصله من غير أن تُعبر عنه بشيء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) في ز، ك «لثبات».

(٢) في ش، هـ، ز، ك «ندمان» تحريف.

وفي ت «ندما».

(٣) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«وَالْحَرْفُ إِن يَلْزَمُ فَأَصْلُ وَالَّذِي»

(٤) في ظ «تقديره».

(٥) في هـ، ز، ط، ت «فتعبر» تصحيف.

(٦) في الأصل «الثانية» تحريف.

(٧) في الأصل «الثالثة» تحريف.

(٨) في ش، هـ، ز «بفتح الفاء وسكون العين».

(٩) في هـ، ز، ط، ت «فإن».

(١٠) «كان» ساقطة من ت.

(١١) في ظ «زائد».

(ص) ... * وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ^(١) اكْتَفَى

(ش) يعني أنك تكتفى بذلك الحرف الزائد وتنطبق به على أصله من غير أن يُعبر عنه بشيء فتقول في وزن جَوْهَر «فَوَعَلَ»، وفي وزن عَثِير^(٢) فَعِيلٌ. هذا كله في الثلاثي الأصول، وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَصَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَضِلَّ بَقِيَ * كَرَاءٍ جَفَعَرٍ وَقَافٍ فُسْتَقِ

(ش) يعني أنك إذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقي «أصل» من الكلمة ضَعُفَتْ^(٣) اللام، أي رُدَّ عليها لاماً أخرى تقابل بها الحرف الرابع، وقد فهم من ذلك أنَّ في الزائد على الأربعة^(٤) صورتين^(٥): إحداهما في الرباعي فتَضَعُفُ اللام مرة واحدة نحو: جَعْفَزَ وفُسْتَقَ فتقول في / وزلها ^{٢٨٦}/_ب «فَعَلَّلَ وفُعَلَّلَ»، والأخرى في الخماسي لما علمت من أنَّ الإسم^(٦) يكون خماسي الأصول، فتقول في سَفَرَجَل فَعَلَّلَ، فتضعف اللام مرتين لتصل الرنة^(٧) إلى خمسة أحرف^(٨).

(١) في ش «لفظه» تحريف.

وفي هـ «بلفظه» تحريف.

(٢) العثير: هو غبار الأقدام.

(٣) في هـ، ز «ضعف».

«تضعيف اللام مذهب البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكموا زيادته فيزنون ما كان ثلاثياً بلفظه (فعل) وما زاد عليه نحو جعفر اختلقوا فيه فليل لا يوزن لأنه لا يدري كيفية وزنه، وقيل يوزن ويقابل آخره بلفظه، وقيل يوزن ويقابل ما قبل آخره بلفظه، فوزن جعفر أما فعلل كما يقول البصريون أو فعلر بزيادة الراء أو فعلل بزيادة الغاء».

حاشية الصبان ٢٥٣: ٤.

(٤) في هـ «الثلاثة» خطأ من الناسخ.

وفي ك «الثلاثي».

(٥) في ز، ك «صورتان» خطأ من الناسخ.

(٦) في ز «الأسماء».

(٧) في ز «الوزنة».

(٨) في ش «حروف».

ثم إن زائد الكلمة الموزونة إن كان من حروف الزيادة العشرة فقد تقدم أنه ينطبق بها في الوزن على حالها، وإن كان بتضعيف أصل فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَإِنْ يَكُ الرَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ^(١) * فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

(ش) يعني^(٢) إذا كان الرائد في الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابله^(٣) في الوزن^(٤) ما جعلته^(٥) للفاء والعين واللام من حروف فعل، فإن كان مضعف الفاء نحو: مَزْمَرِيْس^(٦) قلت في وزنه: فَعَفَعِيل، وإن كان مضعف^(٧) العين نحو: اغْدَوْدَن^(٨) قلت في وزنه: افْعَوْعَلْ، وإن كان مضعف اللام نحو: جَلَبَبْ قلت فيه: فَعَلَلْ، وقوله: «يَضْمَنُ» متعلق بَقَايِل، وَقَايِل فِعْل أمر، «وَفَعَلْ» بفتح الفاء^(٩)، «وَالْأَصُولُ» مفعول بَقَايِل، و«فِي وَزْنٍ»^(١٠) متعلق بَقَايِل، و«رَائِدٌ» مبتدأ وخبره اكْتَفَى، «وَبَلْفَظِيهِ» متعلق باكْتَفَى، «وَاللَّامُ» مفعول مضاعف، «وَأَصْلٌ» فاعل بفعل مضمر يفسره بقى، «وَالْفُسْتُقُ» اسم جمع، واحده فستقه: اسم شجرة^(١١) وهو فارس معرب، «وَأِنْ يَكُ»^(١٢) شرط، و«الرَّائِدُ» اسم يك،

(١) في هـ «أصلى».

(٢) في ت «يعنى أنه» وحوارها أكمل.

(٣) في ش، هـ، ظ، ت «مقابلته».

وفي ز، ك «في مقابلته».

(٤) في ظ «الأصل».

(٥) في ك، ت «ما جعلت».

(٦) مَزْمَرِيْس: اسم للداهية، وقيل الأملس.

(٧) في ظ «بتضعيف».

(٨) اغْدودن: يقال اغْدودن النبت إذا اخْضَرَّ، واغْدودن الشَّعر إذا طال.

(٩) في الأصل، ظ، ت «العين».

(١٠) في الأصل «الوزن» تحريف.

(١١) في ش «اسم ثمرة».

(١٢) في هـ «يكن» تحريف.

«والفاء»^(١) وما بعدها جواب الشرط، و«ما» مفعول أول باجعل وهي موصولة / وصلتها «لِلأَصْلِ» «وَلَهُ» في موضع المفعول الثاني «لَا جَعَلَ». ٢٨٧
↑

ثم لإعلم أن^(٢) ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعي على نوعين: الأول ما لا يدل فيه الإشتقاق على زيادة أحد الحروف. والآخر ما دل الإشتقاق على زيادة أحد حروفه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَأَخْكُم بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِنْسِم * وَنَحْوِهِ ...

(ش) يعين أن نحو^(٣): سِنْسِم يحكم على حروفه^(٤) كلها أنها أصول وأنه رباعي؛ لأن [أصالة أحد المضعفين أولى من أصالة الآخر، فحكم بأصالتها معاً]^(٥).

ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * ... وَخَلَّفَ فِي كَلْفِيم

(ش) يعني أن فيما كان نحو: كَلْفِيم، فعل أمر من كَلَّمَ مما في اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين خِلَافاً^(٦)، مذهب^(٧) «البصريين» أن حروفه^(٨) كلها أصول نحو: سِنْسِم فوزن «كَلْفِيم» عندهم «فَقَلِيلٌ»، ومذهب «الكوفيين»

^(١) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«فَاَجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ»

^(٢) في ز «إنما».

^(٣) «نحو» ساقطة من ت.

وفي ز «ونحو أن».

^(٤) في ز «حروفها».

^(٥) اختلفت عبارة ما بين المعقوفين في ش، هـ، ز، ط، ك، ت عن الأصل وذلك كما يلي: (لأن أصالة أحد المضعفين واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معاً والعبارة هنا أكمل وأوضح.

^(٦) في ز، ط «خلاف».

^(٧) في ت «المذهب».

^(٨) في ك «حروفها».

أَنَّ الأصل «كَمْ» بالتضعيف فأبدل من ثانى المضعفين لاما كراهة التضعيف.
ثم شرع الناظم في بيان ما تَطَرَّدُ زيادته، وبدأ بالالف فقال:

(ص) فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ * صَاحِبَ زَائِدَةٍ يَغْيِرُ مَيْنِ

(ش) يعني أَنَّ الألف إذا صاحب^(١) ثلاثة أصول حكم بزيادتها؛ لأنَّ الأكثر فيما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين الزيادة، وقد علمت زيادتها بالاشتقاق فحمل عليه ما سواه، وذلك نحو: ضَارِبٍ وَعِمَادٍ وَشَلَاتَمِي^(٢)، وقُفْهِمَ / منه أَنَّ الألف إذا صحبت أصلين فقط ليست زائدة نحو: باب^(٣) ^{٢٨٧}_ب وقال، بل هي في الأسماء المتمكنة والأفعال بدل من ياء كألِف بَاغٍ وَرَمَى^(٤) وَنَابَ وَفَتَى^(٥)، أو من واو كألِف قَالَ وَدَعَا وَنَابَ^(٦) وَعَصَا، ولا تَرَادُ الألف أولاً، وتَرَادُ ثانياً كضَارِبٍ، وثالثاً^(٧) كِعِمَادٍ، ورابعاً^(٨) كَشِلَاتَمٍ، وخامساً^(٩) كَقَفَرَتِي، وسادساً^(١٠) كَقَبْعَتَرِي. وقوله: «فَأَلِفٌ» مبتدأ، و«أَكْثَرُ» مفعول بصَاحِبَ، و«مَيْنِ» متعلق بأكثر، والجملة من صَاحِبَ ومعموله في موضع الصفة لألف، و«زَائِدَةٍ» خبر «أَلِفٌ»، والمَيْن: الكذب، ويشارك الألف فيما^(١١) ذكر الياء والواو، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) في ش «صاحب» التذكير والتأنيث جائز.

(٢) الشَّلَاتَمِي: العظام الصغيرة في أصابع اليدين والرجلين.

(٣) في ظ «ناب».

(٤) «ورمى» ساقط من هـ.

(٥) «وفتى» ساقط من ظ.

(٦) في هـ، ز، ط، ت «وباب».

(٧) في ز، ط، ت «وثالثه».

(٨) في ز «أو رابعة».

وفي ظ، ت «ورابعة».

(٩) في هـ، ز، ط، ت «وخامسة».

(١٠) في هـ، ز، ط، ت «وسادسة».

(١١) في هـ «في ما».

(ص) وَالْيَا كَذَا^(١) وَالْوَاوُ^(٢) إِنْ لَمْ يَقَعَا * كَمَا هُمَا^(٣) لِي يُؤَيِّرُوا^(٤) وَوَعَوْعَا^(٥)

(ش) يعني أن الواو والياء كالألف في الحكم عليهما بالزيادة إن صحبت^(٥) أكثر من أصلين، إلا إذا تكررت في اسم^(٦) ثنائي مكرر نحو قولك: يُؤَيِّرُ في اسم طائر، وَوَعَوْعَا^(٧): مصدر وعوع السبع إذا صَوَّتَ.

وفهم من قوله: «وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ» أَنَّ الياء والواو إذا صَحَبَا^(٨) أصلين مُحَكَم بأصالتهما نحو: يَبِيع وَيُؤَم، وفهم من قوله: «إِنْ لَمْ يَقَعَا» إلى آخر البيت أنهما إذا صحبا أكثر من أصلين مُحَكَم عليهما بالزيادة نحو: صَيَّرَفَ وَجَوَّهَر^(٩)، وتُزَاد الياء أَوَّلًا كَيَوْمَع^(١٠)، وثَانِيًا^(١١) كَصَيَّرَفَ، وثَالثًا^(١٢) كَعَثِيرَ، ورَابِعًا^(١٣) كَحَذِيرَةٍ^(١٤)، وخَامِسًا^(١٥) كَسَلْحَضِيَّة^(١٦)، ولا تُزَاد الواو أَوَّلًا وتُزَاد ثَانِيًا كَجَوَّهَر، وثَالثًا كَجَهْوَر، ورَابِعًا كَعُضْفُور، وخَامِسًا كَقَمَحْدُودَةٍ^(١٧).

وَالْيَا» مبتدأ، «وَالْوَاوُ» معطوف عليه، و«كَذَا» خبر عنهما، ويحتمل / أن ٢٨٨
١

(١) «كذا» ساقط من هـ .

(٢) في ظ «أو الواو».

(٣) في الأصل «هو» تحريف.

(٤) في ز «ووهوعا» تحريف.

(٥) في ش «صاحبتا».

(٦) في هـ ، ز، ت «لفظ اسم».

(٧) في الأصل، هـ ، ظ «ووهوعه» تحريف.

وفي ز «ووهوع»، وفي ت «ووهوعه» تحريف.

(٨) في ش «صاحبها».

(٩) في ز «وجوهر وسهر». وفي ظ «وجهور».

(١٠) يَوْمَع: اسم للحصباء البيضاء.

(١١) في هـ ، ز، ظ، ت «وثانية».

(١٢) في هـ ، ز، ظ، ت «وثالثة».

(١٣) في هـ ، ز، ظ، ت «ورابعة».

(١٤) الحذرية: القطعة الغليظة من الأرض.

(١٥) في هـ ، ز، ظ، ت «وخامسة».

(١٦) في الأصل، ش، ك «كسحلفية» تحريف.

(١٧) في هـ «كعككوت».

قمحوده: اسم لموخر القفا.

يكون «كَذَا» خبراً عن اليا، و«لَوَاؤُ» مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الأَوَّل عليه،
«وإنَّ لَمْ يَقَعَا» شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «وَكَمَا» في
موضع الحال من الألف في يَقَعَا. ثم قال:

(ص) وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا * ثَلَاثَةٌ تَأْصِلُهَا تَحَقُّقًا

(ش) يعني أنَّ الهمزة والميم متساويتان في أنه^(١) إذا تأخر عنهما ثلاثة
أحرف مقطوع بأصالتها حكم عليهما^(٢) بالزيادة؛ لدلالة الإشتقاق في أكثر
الصور على زيادتهما^(٣) نحو: أَفْضَلُ وَأَحْمَدُ وَمُكْرِمٌ وَمُنْطَلِقٌ، وحمل عليه ما
سواه نحو: أَفْكَلٌ وَمَجْلَبٌ^(٤)، وفُهِم من قوله: «سَبَقَا» أنهما لا تطرد
زيادتهما في^(٥) غير أول، وفُهِم من قوله «تَحَقُّقًا»: أنَّ الثلاثة الأحرف الواقعة
بعدهما إذا لم تتحقق أصالتها لم يحكم بزيادتهما^(٦) إلا بدليل نحو:
أَيْدَعُ^(٧)؛ لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه «فَيْعَلٌ» أو
الياء^(٨) فيكون وزنه^(٩) «أَفْعَلٌ» نحو: صَيَّرَ^(١٠)، ولكن^(١١) الهمزة فيه
زائدة؛ لأنَّ باب «أَفْعَلٌ» أكبر^(١٢) من باب «فَيْعَلٌ»، إلا أنَّ الهمزة إذا وقعت

(١) في ز «أنهما».

(٢) في ظ، ت «عليها» تحريف.

(٣) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «زيادتهما» تحريف.

(٤) في هـ، ز، ت «ومجلب».

(٥) «في» ساقطة من هـ، ز، ظ، ت.

(٦) في الأصل، ش، هـ، ك، ت «بزيادتهما».

(٧) في ت «أيدع»

الأيدع: صبغ أحمر وقيل هو الزعفران.

(٨) في ز «والياء».

(٩) «وزنه» ساقط من ز، ك.

(١٠) «نحو صيرف» ساقط من ش.

(١١) في ش، ز، ك «لأن» وفي هـ، ظ، ت «لكن».

(١٢) في هـ، ز، ظ، ت «أكبر».

آخرًا قبلها^(١) ألف زائدة حكم بزيادتها، وسيأتي. «وَهَمْزٌ وَمِيمٌ» مبتدأ، وخبرها «كَذَا»، وسَبَقًا في موضع النعت «لِهَمْزٍ وَمِيمٍ»، «وثَلَاثَةٌ» مفعول سَبَقًا^(٢)، «وتأصيلها» مبتدأ، «وَتَحْقُقًا» في موضع الخبر وهو مبنى للمفعول، والجملة خبر المبتدأ، ثم قال:

(ص) كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلْفٍ * أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفٌ

(ش) يعني أَنَّ الهمزة أيضاً تَطُرِدُ زيادتها إذا وقعت آخرًا بعد ألف / $\frac{٢٨٨}{ب}$ وقبل الألف ثلاثة أحرف فصاعداً نحو: حَمْرَاءٌ وَعَلَيَاءٌ وَأَزْبَعَاءٌ وَعَاشُورَاءٌ، وفُهِمَ من هذا البيت ومن البيت الذي قبله أَنَّ الهمزة لا تَطُرِدُ زيادتها وسطاً ولا آخرًا بعد غير الألف، وفُهِمَ منه أنه إن^(٣) تقدم على الألف أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو: كِسَاءٌ^(٤) وَرِدَاءٌ.

و«هَمْزٌ» مبتدأ، وخبره «كَذَاكَ» و«آخِرٌ» نعت لهمز، و«بَعْدَ أَلْفٍ»^(٥) نعت بعد نعت^(٦)، «وَلَفْظُهَا» مبتدأ، وخبره «رَدِفٌ»، و«أَكْثَرُ» مفعول برَدِفٍ والجملة في موضع نعت أيضاً. ثم قال:

(ص) وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ وَلِي * نَحْوِ غَضَنَفِرٍ أَصَالَةٌ كُفِي

(ش) يعني أَنَّ النون يحكم بزيادتها في موضعين: إحداهما أن تكون آخرًا بعد ألف قبلها أكثر من حرفين، وهو الذي عُيِي بقوله: «كَالْهَمْزِ» وذلك نحو: سَكْرَانٌ وَعُثْمَانٌ وَرَحْفَرَانٌ.

وفُهِمَ منه أنها^(٧) لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف لحكم بأصالتها نحو:

(١) في هـ «بعد».

(٢) في ظ «سبقا».

(٣) في ر، ك «إذا».

(٤) في ش «كساء وجباء ورداء» زادت مثال.

(٥) في الأصل، ش، ك «الألف» وما أثبت أدق كما في بقية النسخ والألفية.

(٦) في هـ «نعت أيضاً».

(٧) في ظ «أله».

بَيَان، والآخر أن تقع وسطاً وقبلها حرفان، وبعدها حرفان نحو: عَقَنْقَلٌ
وَجَحَنْقَلٌ وَعَصَنْقَرٌ وهو الأسد. «وَالثُّونُ» مبتدأ، وخبره «كَالْهَنْزِ»، والظاهر أن
«فِي الْآخِرِ» متعلق بأعنى محذوفاً، و«أَصَالَةٌ»^(١) مفعول ثانٍ «بِكُفْيِ»، وفي
«كُفْيِ» ضمير مستتر عائد على النون وهو المفعول الأول بكُفْيِ، «وَفِي نَحْوِ»
متعلق بكُفْيِ^(٢). ثم قال:

(ص) وَالتَّاءُ فِي التَّائِيَةِ وَالْمُضَارَعَةِ * وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ

(ش) يعني أن التاء تطرد زيادتها في التائيث نحو: قَائِمَةٌ وَقَائِمَتْ،
وفى / المضارعة^(٣) نحو: تَقُومُ، ونحو الاستفعال كالاستدراك والاستلزام
والمطاوعة^(٤) نحو: تَكْسَرُ وَتَذَكَّرُ، وفُهم من تمثيله بالاستفعال أن السين
تراد مع التاء، ولم ينص على زيادتها في حروف الزيادة، وكان ينبغي له
أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء في المضارعة نحو: [تَقُومُ وَأَقُومُ]^(٥)
وَيَقُومُ إذ لا فرق.

و «التَّاءُ» مبتدأ، والخبر محذوف أي: والتَّاءُ مطردة الزيادة، أو فاعل بفعل
مضمر تقديره: وتراد التاء، و«فِي التَّائِيَةِ» متعلق بالخبر إن قدرت «التَّاءُ»
مبتدأً أو بالفعل إن قدرتها فاعلاً. ثم قال:

(ص) وَالْهَاءُ وَفُفًا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَفَ * ...

(ش) يعني أن «الهاء» تراد في الوقف وهي هاء السكت، وقد تقدم
في الوقف مواضع زيادتها، والتحقيق أن هاء السكت ليست كحروف

(١) في ز «وأصله» تحريف.

(٢) ما بعد «بكفي» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) في ظ «المضارع».

(٤) في ز «وفى المطاوعة».

(٥) ما بين المعقوفين تكلمة من ش.

الزيادة؛ لأنَّ حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة، وهاء السكت جىء^(١) بها لبيان الحركة فهي كسائر حروف المعاني لا حروف التهجي.

و«الهَاء» إما مبتدأ محذوف الخبر، أو فاعل^(٢) محذوف الفعل كما تقدم في قوله: «والتَّاء» و«وَقَفَاء» مصدر في موضع الحال من «الهَاء» أي: موقوفاً^(٣) عليها أو مفعول له أي تزداد في الوقف^(٤) ثم مثَّلَ بقوله: «كَلِمَةً» وهو على حذف القول أي: كقوله^(٥): يَلَّةُ، وقد اجتمع في هذا اللفظ أعني «كَلِمَةً» ثلاثة أحرف وهو كاف التشبيه، ولام الجر، وهاء السكت، واسم وهو «ما» الإستفهامية^(٦) وقد^(٧) لَغَزْتُ هذا^(٨) اللفظ في رجز / وهو^(٩):

٢٨٩
ب

يَا قَارِئَا أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكٍ
وَسَالِكَا فِي أَحْسَنِ الْمَسَالِكِ
فِي أَيِّ بَيْتٍ جَاءَ مِنْ كَلَامِهِ
لَفْظٌ يَدِيحُ الشُّكْلَ فِي انْظَائِهِ
حُرُوفُهُ أَزَمَّةٌ تَطُومُ
وَلِنْ تَشَأْ قَطْلَ ثَلَاثِ^(١٠) وَاسِمِ
وَهَوَّ إِذَا نَظَرْتَ فِيهِ أَجْمَعُ^(١١)

(١) في ظ «يجىء».

(٢) في الأصل «أو فاعل»، تحريف.

(٣) في ت «موقوفات» تحريف.

(٤) في ش، هـ، ز، ك، ت «لوقف».

(٥) في ش، هـ، ز، ك «كقولك».

(٦) الكاف في قوله: «كَلِمَةً» للتمثيل وليس للتشبيه وهي إسمية، فيكون لفظ «كَلِمَةً» مشتمل على اسمين

وحرفين وليس كما ذكر الشارح.

(٧) في ظ «ولقد».

(٨) في هـ، ز «بهذا» تحريف.

(٩) في ت «وهو هذا».

(١٠) يريد ثلاثة أحرف واسم.

(١١) في هـ، ز «اجتمع» تحريف.

مُرْكَبٌ مِنْ كَلِمَاتٍ أَرْبَعُ
وَصَارَ بِالتَّزْكِيَةِ بَعْدُ كَلِمَةً
وَقَدْ ذَكَرْتُ لَفْظَهُ لِنَفْهَمِهِ

ثم قال:

(ص) ... * وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمَشْتَهَرَةِ

(ش) يعني أنَّ اللام تطرد زيادتها مع^(١) لاسم الإشارة نحو: ذَلِكَ وَتِلْكَ
وَأُولَئِكَ^(٢) وَهُنَالِكَ. «وَاللَّامُ» معطوف على «الهَاء» فيجري فيه ما تقدم في
الهَاء. ثم قال:

(ص) وَامْتَنَعَ زِيَادَةُ بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ * إِنَّ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَحِظَلَّتْ

(ش) يعني أنَّ كل ما خالف المواضع المذكورة في هذا الباب
في أطراد الزيادة تمتنع^(٣) زيادته^(٤)، إلا إذا قام على زيادته دليل
من اشتقاق أو غيره، فيحكم على نون حنظل بالزيادة، وإن لم تكن
في موضع أطراد زيادة النون كقولهم: حِظَلَّتْ الْإِبِلُ بكسر الظاء
إذا أكثرت من أكل الحنظل، وهو نوع من الشوك، بسقوط^(٥) النون،
وفي حِظَلَّتْ دليل زيادتها^(٦) في حنظل، وأمثال ذلك كثيرة. «وزيادة»
مفعول بامتنع^(٧)، «وبلا قيد» متعلق بزيادة، و«ثَبَتَ» في موضع الصفة
لقيد، «وإن» شرط ويجوز ضبط تَبَيَّنَ^(٨) بفتح التاء مبنياً للفاعل وأصله

(١) في ز «من» تحريف.

(٢) في ز «وَأُولَئِكَ»، وفي ظ «وَأُولَئِكَ» وفي ت «وَأُولَئِكَ» وما أثبت ضبطه، لأن أولاء الممدودة لا تلحقها
اللام.

(٣) في ش، ك «تمتنع»

(٤) «زيادته» ساقطة من ز.

(٥) في هـ، ظ «فسقوط» تحريف.

(٦) في ش، ز، ك «على زيادتها» وحوارها أكمل.

(٧) في ز «بامتنع» تحريف.

(٨) في ز «تعيين» تحريف.

تَتَبَّيَّنُ، فَحَذَفَ^(١) إِحْدَى^(٢) التَّاءَيْنِ، «وَحُجَّةٌ» عَلَى هَذَا فَاعِلٌ «بِتَبَّيَّنُ»،
وَبِضْمِ التَّاءِ عَلَى أَنَّهُ مُضَارِعٌ^(٣) مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، مُضَارِعٌ بَيِّنٌ^(٤)، «وَحُجَّةٌ»
عَلَى ٢٩٠/أ هَذَا نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ.

٢٩٠
↑

(١) فِي شِ «لَحَذَلْتُ».
(٢) فِي ز، ك «أَحَدٌ».
(٣) «عَلَى أَنَّهُ مُضَارِعٌ» سَاقَطَ مِنْ شِ.
(٤) فِي ك «بَيِّنٌ».
وَالْأَوَّلَى وَالْأَصَحُّ «تَبَيَّنَ» كَمَا فِي الْاَلْفِيَةِ.

(فصل في زيادة همزة (١) الوصل)

(ش) هذا الفصل هو تميم لباب التصريف؛ لأنه من باب زيادة
الهمزة (٢)، وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمزة (٣) الوصل وعلى
مواضعها من الكلم، وإلى تعريفه أشار بقوله:

(ص) لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَنْبَغُ * إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كَاسْتَبْقُوا (٤)

(ش) يعني أن همزة الوصل هي الهمزة (٥) السابقة التي تثبت ابتداء
وتسقط وصلاً، وإنما سميت همزة الوصل (٦) اتساعاً، لأنها تسقط في الوصل
وقيل لأن الكلمة التي قبلها تتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها
وقيل: لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وفهم من قوله: «هَمْزٌ» (٧)
أن همزة الوصل أتى (٨) بها همزة خلافاً (٩) لمن قال هي في الأصل ألف.

وفهم من قوله: «سَابِقٌ» أنها لا تكون إلا أولاً، وفهم من قوله: «لَا يَنْبَغُ

(١) في هـ «همزة».

(٢) في ز، ك «همزة الوصل».

(٣) في هـ، ز، ت «همزة».

(٤) في ز «كاستبقت» تحريف.

(٥) في ت «همزة» تحريف.

(٦) في هـ، ز، ط، ت «وصل».

(٧) في ط «همزة».

(٨) في ز «أوتى».

(٩) اختلف في همزة الوصل هل هي همزة أو ألف؟، فبعضهم يسميها همزة لأنها يتوصل بها إلى النطق
بالساكن، أو لأنها تسقط في النرج فتصل ما بعدها إلى ما قبلها، وذهب البعض إلى أنها في الأصل
ألف مراعاة لأصلها من السكون الذي هو مد الصوت، وإلى ثبوتها في نحو الرجل في الاستفهام.
والأحسن والأفضل أن تسمى بما هي عليه في النطق. أي تحتل الاثنين.

إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ، أَنَّ سَقُوطَهَا فِي الْوَصْلِ وَاجِبٌ وَقَدْ ثَبَتَ فِي الْوَصْلِ
 ضَرُورَةٌ، وَهَمْزٌ مُبْتَدَأٌ، «وَسَائِقٌ» نَعْتٌ لَهُ، وَخَبَرُهُ فِي الْمَجْرُورِ قَبْلَهُ «وَلَا يَنْبُتُ»
 جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعٍ^(١) النَعْتِ أَيْضاً لَهْمَزٍ، «وَالْأُ» لِإِجَابِ^(٢) لِلنَّفْيِ وَالْعَامِلِ فِي
 «إِذَا» «يَنْبُتُ»، وَيَجُوزُ ضَبْطُ «اسْتَنْبُتُوا» بِضَمِّ التَّاءِ الْأُولَى^(٣) مَبْنِياً لِلْمَفْعُولِ
 فَتَكُونُ الْوَاوُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ، وَفَتْحُهَا فَتَكُونُ فِعْلٌ أَمْرٌ،
 وَالْوَاوُ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ، وَبِهَذَا الْخَيْرِ جَزَمَ الشَّارِحُ^(٤)، قَالَ /: أَمْرٌ لِلْجَمَاعَةِ ٢٩٠
 بِالْأَسْتِثْنَاتِ وَهُوَ تَحْقِيقُ الشَّيْءِ. ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى مَوَاضِعِهَا وَهِيَ سِتَّةُ مَوَاضِعَ،
 أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ مِنْهَا بِقَوْلِهِ:

(ص) وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اخْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوِ الْمَجْلَى

(ش) يَعْنِي أَنَّ كُلَّ هَمْزَةٍ افْتَتَحَ بِهَا الْفِعْلُ الْمَاضِي الزَّائِدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ
 فَهِيَ^(٥) هَمْزَةٌ وَصَلٌ وَشَمَلُ الْخَمَاسِي نَحْوُ: انْطَلَقَ^(٦)، وَالسِّدَاسِي نَحْوُ:
 اسْتَكْبَرَ وَهُوَ مُنْتَهَاهُ، وَ«وَهُوَ»^(٧) مُبْتَدَأٌ عَائِدٌ عَلَى الْهَمْزِ^(٨)، «وَلِفِعْلٍ»^(٩) خَبَرُهُ،
 وَ«مَاضٍ» نَعْتٌ لِفِعْلٍ، وَ«اخْتَوَى» فِي مَوْضِعِ النَعْتِ لِفِعْلٍ. ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الثَّانِي
 وَالثَّلَاثِ فَقَالَ:

(ص) وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ ...

(ش) يَعْنِي أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي الْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنَ الْفِعْلِ الزَّائِدَ عَلَى أَرْبَعَةٍ

(١) فِي ت «مَوَاضِعَ» تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي ز «وَالْإِجَابَ» تَحْرِيفٌ.

(٣) «الْأُولَى» سَاقِطَةٌ مِنْ ش.

(٤) انْظُرْ شَرْحَ ابْنِ النَّازِمِ ص ٨٣٣.

(٥) فِي ت «فِي» تَحْرِيفٌ.

(٦) «انْطَلَقَ» سَاقِطَةٌ مِنْ ز.

(٧) فِي ه، ز، ط، ت «وَهُوَ» سَقَطَتْ الْوَاوُ.

(٨) فِي ز «الْهَمْزَةُ» تَحْرِيفٌ.

(٩) فِي ت «وَالْفِعْلَ» تَحْرِيفٌ.

أحرف همزة وصل نحو: انْطَلِقْ انْطِلَاقًا، واسْتَخْرِجْ اسْتِخْرَاجًا، والأمر والمصدر مجروران بالعطف على فعل، والتقدير: وهو لفعل صفته كذا وللأمر وللمصدر^(١) منه. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

(ص) ... وَكَذَا * أَمْرُ الثَّلَاثِي كَاخْشَ وَافْضٍ وَانْقُذَا

(ش) يعني أنَّ كل همزة افتتح بها فعل الأمر من الثلاثي فهي همزة وصل سواء كان^(٢) مضارعه على «يَفْعَل» نحو: اخْشَ^(٣)، أو على «يَفْعِل» نحو: اَمْضِ أو على «يَفْعُل» نحو: انْقُذْ، وهذه فائدة التمثيل، وفُهم من المثل^(٤) أيضًا أنَّ ذلك إنما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكنًا نحو: يَخْشَى وَيَزِي وَيَنْقُذْ، فلو كان متحركًا^(٥) لم يؤت بهمزة الوصل نحو: يَقُولُ «وَيَعِدُّ» و«يَعِدُّ» فتقول في الأمر^(٦) منهما / قُلْ وَعِذْ وَعِدْ. ثم أشار إلى ٢٩١ الخامس فقال:

(ص) وَلِي اسْمِ اسْتِ^(٧) ابْنِ ابْنِ سَمِغ * وَالتَّيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْيِيبِ تَبِغ

وَأَيِّنُ ... *

(ش) فذكر سبعة أسماء، وفُهم من قوله: «وَتَأْيِيبِ تَبِغ» أنَّ مجموعها عشرة أسماء، لأنَّ مؤنث امرئ: امرأة، ومؤنث ابن: ابنة، ومؤنث^(٨) التين^(٩) اثنتان،

(١) في ظ والمصدر.

(٢) في ظ «أكان».

(٣) في ز «أخشى» تحريف.

(٤) في ز «التمثيل».

(٥) في هـ، ز «محركا».

(٦) «الأمر» ساقطة من ز.

(٧) في ز «ست» تحريف.

(٨) «ومؤنث» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) في الأصل «والتين».

و«اسم» أصله^(١) عند «البصريين» «سَمُو»^(٢) فحذفت الواو^(٣) وسكن أول الاسم لتجتلبوا همزة الوصل فيكون عوضاً من المحذوف، وأما «است» فأصله «سَتَه» بالهاء فحذفت وعوض منها الهمزة، وأصل ابن: بَتَو ففعل به ما فعل باسم^(٤)، و«أنهم» هو «ابن» زيد عليه الميم و«اثنَيْن» أصله «ثنى»، و«امْرِيء»^(٥) لم يحذف منه شيء لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف، لأن الهمزة بصدر التغيير فحكموا لها بحكم المحذوف، وأما «أَيُّن» فهو المستعمل في القَسَم وهو مشتق من اليمين فهمزته زائدة وهي همزة وصل، هذا^(٦) مذهب «البصريين» و^(٧)، وقوله: «وَتَأْيِيثُ تَبَعِ رَاجِعَ إِلَى ابْنِ مَوْثَنَ: «ابْنَةُ»، و«امْرِيء»: مَوْثَنُ «امْرَأَة»، و«اثنَيْن» مَوْثَنُ «اثنَتَان».

وفهم من قوله: «سمع» أن دخول الهمزة^(٨) في هذه الأسماء غير مقيس^(٩) بخلاف ما تقدم «وفي اسم» إلى آخر المجرورات وهو أيمن متعلق بسمع، وفي «سَمِعَ» ضمير نائب عن الفاعل عائد على همز الوصل المتقدم^(١٠).

(١) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «أما اسم فأصله».

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَسم. وهو العلامة. وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السَمُو. وهو العلو. وفي ذلك خلاف مشهور. ولكل فريق حجته (انظر الإصناف ٦:١)

(٢) في ك «سَمُو كَقِيلُو» وهذه أوضح.

(٣) في ط «اللام».

(٤) في ط «بالاسم».

(٥) في ش «وأصل امرئ امرء».

وفي ط «وامرؤ»، وفي ت «وامرء».

(٦) في هـ «هذا هو».

(٧) همزة الوصل تفتح في أيمن المستعمل في القَسَم هذا مذهب البصريين - كما ذكر الشارح ..

وذهب الكوفيون إلى أن الهمزة في أيمن همزة قطع وهو جمع يمين.

ووافقهم الفراء وزاد على ذلك أنها تحذف لكثرة الاستعمال. والصحيح مذهب البصريين، وذلك لأنه لو كان جمع يمين لم تكسر همزته وقد كسرت ولا يوجد جمع على أفعال. ولو كان جمعاً أيضاً لم تحذف همزته وقد تحذفت نحو قولهم: ليمين الله.

(٨) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «همزة الوصل» وعبارتها أوضح.

(٩) ذكر الأشموني في قوله «سمع» حديثاً مطولاً فانظره ٢٧٤:٤.

(١٠) في ط «المتقدم ذكرها» وعبارتها أكمل.

ثم أشار إلى السادس فقال:

(ص) ... هَفَزَ أَلْ كَذَا ... * ...

(ش) أي والهمزة في «أَلْ» همزة وصل كما كانت / فيما ذكر وهذا^(١) $\frac{٢٩١}{ب}$
الذى ذكر^(٢) في «أَلْ» هو مذهب «سبيويه»، ومذهب «الخليل» أنها أصلية^(٣)
تحلقت في الوصل لكثرة الاستعمال^(٤). ثم بين حكم همزة «أَلْ» إذا دخل
عليها همزة الاستفهام فقال:

(ص) ... وَيَتَدَلُّ * مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهِّلُ

(ش) يعني أنَّ همزة «أَلْ» إذا دخل عليها همزة الاستفهام جاز فيها
أعني^(٥) في^(٦) همزة «أَلْ» وجهان: إبدالها أَلْفًا من جنس حركة الهمزة التي
قبلها وتسهيلها بين^(٧) الألف والهمزة، وقد قرئ بهما:

(أَا لَذَكْرَيْنِ ^(٨))

وفهم منه أنَّ غير همزة «أَلْ» من همزة الوصل تحذف إذا دخل عليها
همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها نحو: (أَصْطَفَى الثِّيَابَ عَلَى الْبَيْنِ ^(٩))

(١) في ت «وهكذا» تحريف.

(٢) في ت «ذكره».

(٣) في ك «الأصل».

(٤) سبق التعليق على ذلك في باب المعرف بالأداة.

(٥) في ط «يعني» تحريف.

(٦) «في» ساقطة من ت.

(٧) في هـ «ما بين».

(٨) سورة الأنعام. آية: ٤٣. ١.

وذلك في قوله تعالى: (قُلْ أَلَذَكْرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ)

انظر الإتحاف ١: ٢١٩.

(٩) سورة الصافات. آية: ١٥٣.

لم يكمل الآية في ش «أَصْطَفَى الثِّيَابَ» اكتفى بموضع الشاهد.

ولما لم تُحذف همزة «أَلْ» إذا دخل عليها همزة^(١) الاستفهام وكان القياس حذفها؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين في الفتحة و«هَمْزُ أَلْ» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، و«مَدَا» مفعول ثانٍ «يُبْدَلُ»، وهو على حذف مضاف أي حرف مد، والمفعول الأول ضمير مستتر في «يُبْدَلُ» عائد على همز «أَلْ»، و«يُسَهِّلُ» معطوف على «يُبْدَلُ»، و«أَوْ» للتخيير وإنما جعلناها للتخيير وإن كانت أو التي للتخيير لا تقع إلا بعد فعل الأمر^(٢)، لأنَّ الكلام في معنى الأمر كأنه قال: أَبْدِلْهَا أَوْ سَهِّلْهَا^(٣).



(١) في الأصل «همزة».
(٢) في هـ، ز «أمر».
(٣) في ش، ز «وسهلها».

(الإبدال)

(ش) هذا هو النوع الثاني من التّصريف، ثم إنّ حروف الإبدال / تصل ٩٢؛
إلى اثنين وعشرين حرفاً. وقد ذكرها في التسهيل^(١) واقتصر هنا على
المشتهر^(٢) منها فقال:

(ص) أَخْرَفُ الْإِبْدَالِ هَذَانِ مُوْطِيَا *

(ش) فذكر تسعة^(٣) أحرف وهي التي تضمنها هذا الكلام «الهاء»،
و«الدال» و«الهمزة»، و«التاء»، و«الميم»، و«الواو»، و«الطاء» و«الياء»، و«الألف»،
و«أحرفُ الإبدال» مبتدأ، وخبره «هَذَانِ مُوْطِيَا»، و«مُوطِيَا» حال^(٤)،
والتقدير: أحرف الإبدال هذه الحروف^(٥) التي يجمعها قولك: هَذَانِ مُوْطِيَا
«ومُوطِيَا» حال من التاء في «هَذَانِ»، ومعنى هذأت: سَكَنْتَ، «والياء» في
موطيا بدل من الهمزة؛ لأنه اسم فاعل من أوطأته إذا جعلته وطيقاً ويحتمل
أن يكون «مُوطِيَا» مفعولاً^(٦) لهذأت؛ لأنه يستعمل متعدياً يُقال: هَذَانِ
الصَّبِيُّ: إِذَا صَبُرَتْ عَلَيْهِ لِينَام، والأول أظهر. ثم شرع في بيان مواضع

^(١) قال ابن مالك: يجمع حروف البديل الشائع في غير إدغام.
قولك:

لَجَدَ صَوْتُ شَيْخٍ آمِنٍ عَلَى قَوْصٍ عِزِّي.

التسهيل ٣٠٠

^(٢) في ز، ظ «المشهور».

^(٣) في ت «سبعة» تحريف.

^(٤) «وموطيا حال» ساقط من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

وهي هنا مكررة في الأصل لأنه أعرّبها مرة أخرى في السطر التالي وقد وردت في جميع النسخ.

^(٥) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «الأحرف».

^(٦) في ه، ز «مفعول».

الإبدال، وبدأ بإبدال الهمزة من غيرها وذلك في أربعة مواضع أشار إلى الأول منها فقال:

(ص) آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زَيْدٌ * فَأَبْدِلِ^(١) الهمزة مِن وَاوٍ وَيَا

(ش) يعني أن الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين آخراً بعد أَلِفٍ زائدة نحو: كِسَاءٌ وَرَدَاءٌ، أصلهما^(٢) كِسَاوٌ وَرَدَايَ، لأنهما من الكسوة والردية، وفُهم من قوله: «آخِرًا» أن الواو والياء إن لم يكونا طرفين لم يبدلا همزة نحو: تَبَائِنٌ وَتَعَاوُنٌ، وفُهم منه أيضاً أن الألف إذا كانت غير زائدة لا تُبدل^(٣)، لأن^(٤) نحو / واو وزاى، وفُهم منه أيضاً أن حكم ما لحقته تاء ^{٢٩٢}ب التأنيث حكم المتطرفة؛ لأن تاء التأنيث زائدة عن الكلمة نحو: عِبَاةٌ، وفُهم منه أيضاً أن الكلمة إذا بنيت على تاء التأنيث لم تبدل، لأنها لم تقع طرفاً نحو: دِرْحَابَةٌ^(٥). و«الهمزة» مفعول بأبدل، «وَمِنْ وَاوٍ» متعلق بأبدل، و«آخِرًا» منصوب على الظرف^(٦)، و«إِثْرَ» ظرف أيضاً، وكلا الطرفين في موضع النعت لواو وياء والتقدير: من واو وياء واقعتين آخراً إِثْرَ أَلِفٍ^(٧). ثم أشار إلى الموضع الثاني فقال:

(ص) ... وَفِي * فَاعِلٍ مَا أُجِلَّ عَيْنًا ذَا انْقِصَى

(ش) «ذَا» إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة، وهو في كل واو وياء وقعتا عينا لاسم فاعل أعلت^(٨) في فعله^(٩) نحو: قَائِلٌ وَبَائِعٌ أصلهما: قَاوِلٌ

(١) في هـ «إبدال» تحريف.

(٢) في ز «أصلها» تحريف.

(٣) في هـ «لم يبدلا».

(٤) «لأن» زائدة في الأصل وبقيّة النسخ فالتساق لا يطلبها.

(٥) دِرْحَابَةٌ: يُقال رجل درحابة كثير اللحم قصير سمين ضخيم البطن لهم الحلقة.

(٦) في ش «الظرفية» وهذه أحسن.

(٧) في ش «ألف زائدة».

(٨) في ظ «أعلت».

(٩) في الأصل «فعل».

وبأيّ، وفهم من قوله: «ما أُعِلَّ غَيْثاً» أن إسم الفاعل من الفعل الذي لم تعل عينه تصحح نحو: عَاوِزٌ مِنْ عَوِزٍ^(١)، وَصَائِدٌ مِنْ صَيْدٍ، [ثم]^(٢) أشار إلى الموضع الثالث فقال:

(ص) وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثاً فِي الْوَاحِدِ * هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ

(ش) يعني إذا كان في المفرد مد ثالث زائد قلت في الجمع الذي على مثل «قَعَائِلُ» همزة، وشمل المد «الْأَلِفُ» نحو: قِلَادَةٌ وَقَلَائِدُ، و«الياء» نحو: صَحِيفَةٌ وَصَحَائِفُ، و«الواو» نحو: عَجُوزٌ وَعَجَائِزُ، وفهم منه^(٣) أن الثالث إن كان غير مد لم يقلب نحو^(٤): قَسْوَرَةٌ^(٥) وَقَسَاوِرُ، وفهم منه أيضاً أنه إن^(٦) كان مَدّاً غير زائد لم يُقْلَبْ نحو: مَثْوِيَةٌ وَمَثَاوِبُ، وَمَعِيشَةٌ وَمَعَايِشُ؛ لأن «الواو» في مَثْوِيَةٍ، و«الياء» في معيشة عين الكلمة.

و«المدُّ» مبتدأ، وخبره «يُرَى»، و«هَمْزاً» مفعول ثانٍ ليرى، أو^(٧) حال إذا ٢٩٣/أ قدرنا يُرَى بمعنى يُنْصَرُ، و«فِي مِثْلِ»^(٨) متعلق بيري، «وَفِي الْوَاحِدِ» متعلق بيزيد، و«زَيْدٌ ثَالِثاً» حالان من الضمير في زيد^(٩)، ثم أشار إلى الموضع الرابع فقال:

(ص) كَذَلِكَ ثَانِي لَيَتَيْنِ اسْتَنْفَا * مَدُّ مَفَاعِلٍ كَجَمْعٍ نَيْفَا

(١) في ز «عَاوِزٌ مِنْ حَوِزٍ».

(٢) «ثم» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(٣) في هـ، ز «منه أيضاً».

(٤) «نحو» ساقطة من ت.

(٥) قَسْوَرَةٌ: هو الأسد، ويُقال قَسُورٌ بدون تاء.

(٦) في ز، ظ «إذا».

(٧) في ت «وحال».

(٨) في الأصل «في».

(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ت زيادة «وزيد وثالثا حالان من الضمير في يرى ويحتمل أن يكون ثالثاً حالاً من

الضمير في زيد».

وفي ك «وزيد وثالثاً حالان من الضمير المستتر في زيد».

(ش) يعني أنه إذا وقعت ألف التكسير بين حرفي علة وُجب إبدال ثانيهما همزة، وفُهم من إطلاقه في قوله: «لَيْتَيْنِ» أنه لا يشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الألف كما اشترط في الفصل الذي قبله وشمل قوله: «لَيْتَيْنِ» أربع صور:

الأولى: أن يكونا واوين. نحو: أوائل أصله أو أول^(١)

الثانية: أن يكون ياءين. نحو: يئيف ويئائف^(٢)

الثالثة: أن تكون الأولى واو^(٣) والثانية ياء. نحو: صائر وصوائر^(٤).

الرابعة: أن تكون الأولى ياء والثانية واو^(٥) نحو: جيّد وحيّائد أصله: جيّاود؛ لأنه من جادَ يَجُود، ومثّل بما حرف العلة فيه ياءان وهو «يئيف» وزنه «فَيْعَل»، والياء^(٦) الأولى زائدة وعينه ياء، لأنه من تافَ يَنْيِف إذا زاد، فاجتمعت^(٧) يأن أدخمت الأولى في الثانية فلما جمع على «مَفَاعِل» فَصَلَّتْ ألف الجمع بين الياءين وقلبت التي بعد الألف همزة، وإنما قلب حرف العلة في هذه الصور همزة وإن كانت أصلاً لثقل الألف بين حرفي علة، وفُهم

= والإعراب الأولى والأحسن هو أن «زَيْدٌ» فعل ماضى مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة من الفعل ونائبه في موضع الحال من الضمير المستتر في يرى، وثالثاً حال من الضمير المستتر في زيد أو يرى.

(١) في ش «نحو أول وأوائل أصله أو أول».

(٢) قال الأشموني ٢٨٩: ٤ «واعلم أنَّ ما اقتضاه إطلاق النظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما، وذهب الأخفش إلى أنَّ الهمزة في الواوين فقط ولا يهمز في الياءين ولا في الواو مع الياء، فيقول: نياف وصوايد على الأصل وشبهته أنَّ الإبدال في الواوين لثقلها، واحتج بقول العرب في جمع ضَبُون وهو ذكر السنابير ضباون من غير همز، والصحيح ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع».

(٣) في ت «واو» تحريف.

(٤) في ش، هـ، ز، ك «صائد وصوائد» وهذا أوضح.

(٥) في ط «واو» تحريف.

(٦) في هـ، ز، ط، ت «فالياء».

(٧) في ت «فاجتمع بعد الألف».

من قوله: «مَدَّ مَفَاعِلَ» أنها لا تُقلب إلا إذا كانت متصلة بالطرف كالمثال، فلو بعدت من الطرف لم تقلب. نحو: طَوَّارِيس، «وَتَائِي لَيْتَيْنِ /» مبتدأ، ^{٢٩٣}ب وخبره «كَذَاكَ»، وهو إشارة إلى قلب حرف العلة همزة، «وَكَتَنَفَا» في موضع النعت للينين، «وَمَدَّ» مفعول باكتنفا، ومعنى: «اكتَنَفَا»: أَحَاطَ، «وَتَكَنَفَا»^(١) مفعول «بجمع»، لأنه مصدر جمع، ثم إنَّ إبدال ثاني اللينين همزة إنما هو فيما^(٢) لم يكن فيه ثاني اللينين بدلاً من الهمزة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالْفَخْ وَزُدَّ الْهَمْزَ يَا لَيْمًا أُعِلَّ^(٣) * لَأَمَّا وَفِي مِثْلِ هَرَاوَةِ مُجِيلٍ
وَإِوَاءٌ ... *

(ش) يعني أنَّ الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع إذا كان مفرد ما^(٤) هي فيه محل اللام فيجب فتحها، وقلبها «ياء» إن كانت في المفرد غير واو سالمة و«واو» إن كانت في المفرد واواً سالمة، فالألف^(٥) واللام في الهمز^(٦) للعهد المتقدم.

وشمل ما استحق الهمز لكونه مدًّا زائداً في المفرد ولامه ياء [وما استحق الهمز لكونه مدًّا زائداً في المفرد ولام الكلمة واواً]^(٧) وما استحق الهمز

^(١) في هـ، ت «وليف» تحريف.

^(٢) في ظ «فيما إذا».

^(٣) «أدخل المكودي صورة رابعة في قول المصنف «فيما أهل لاما» وهي ما إذا كان لام الكلمة همزة، وهذا مبني على قول من يقول إنَّ الهمزة حرف علة، وإليه ذهب الفارسي. وقيل شبيهه بحرف العلة والجمهور يقولون حرف صحيح ففيها أقوال ثلاثة، والصحيح ما للجمهور. وعليه فيكون المصنف حُلبَ الصور الثلاث التي فيها حرف العلة على ما لام الكلمة فيه همزة فأطلق على الجميع محل اللام».

حاشية ابن حمدون ١٨٢: ٢.

^(٤) في ز «لما».

^(٥) في ت «والألف».

^(٦) في ز «الهمزة» تحريف.

^(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك، ت.

لكونه اكتنفه^(١) لَيْتَان^(٢) وما أصله همزة: مثال^(٣) الأول: هَدِيَّةٌ وَهَدَايَا أصله هَدَائِي^(٤) فاستثقلت الكسرة في الهمزة فأبدلت^(٥) فتحة فصار هَدَائِي فانقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هَدَاءٌ فاستثقل اجتماع الأمثال فأبدلت الهمزة^(٦) ياء فصار هَدَايَا، وبيان لإجماع الأمثال أن الهمزة من مخرج الألف وكُرة^(٧) ذلك لتوالي ثلاثة ألفات^(٨).

ومثال الثاني: مَطِيَّةٌ وَمَطَايَا فالياء الثانية فيه أصلها واو؛ لأنها من مَطَا يَمْطُو ففعل [به]^(٩) ما فُعِلَ بِهِدَايَا.

ومثال الثالث: زَاوِيَةٌ وَزَوَايَا ففُعِلَ أيضاً به ما فُعِلَ بِهِدَايَا وَمَطَايَا.

ومثال / الرابع: خَطِيقَةٌ وَخَطَايَا، أصله خَطَائِيٌّ بِهَمْزَتَيْنِ^(١٠) فأبدلت الهمزة ٢٩٤
أ الأخيرة ياء^(١١) على مثال قياس الهمزتين المتحركتين في كلمة فصار خَطَائِيٌّ، ثم قُلبت الكسرة فتحة على حد قبلها في هدايا فصار خَطَائِيٌّ فانقلبت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم أبدل من الهمزة الأولى ياء، وأما هَرَاوَى جمع هِرَاوَةٍ فأصله هَرَائِيٌّ فالهمزة

(١) في ظ «اكتنف» تحريف.

(٢) في ه ، ت «ليان».

(٣) وفي ك «لنين» تحريف.

(٤) في ه ، ز «فمثال».

(٥) في ز «هديوي» تحريف.

(٦) في ظ «فقلبت».

(٧) «الهمزة» ساقطة من ت.

(٨) في ه ، ز ، ظ «فكان» تحريف.

(٩) ما بعد «هدايا» إلى هنا ساقط من ش، ت.

(١٠) «به» تكملة من ش، ه ، ز ، ظ، ت. في ك «فيه».

(١١) «بهمزتين» ساقط من ه .

(١٢) في ظ «ألفا» تحريف وما أثبت أصبح، لأن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء.

التي بعد الألف هي المبدلة من الألف الزائدة في هَرَاوَة، والواو الأخيرة هي واو هراوة فُقلبت الكسرة فتحة ثم إنقلبت الواو^(١) الأخيرة ألفاً لتحركها وإنفتاح ما قبلها ثم أبدل^(٢) من الهمزة واواً ليناسب الجمع المفرد فالواو في هَرَاوَى ليست الواو في الهراوة^(٣)، بل الواو في هَرَاوَى هي الألف التي كانت في المفرد، وأما الواو التي كانت في المفرد فهي الأخيرة التي انقلبت ألفاً.

«وَالْهَمْزُ»^(٤) مفعول برؤ وهو مَطْلُوبٌ «لإفتح» فهو من باب التنازع، و«يَا» مفعول ثان برء، «وَفِيهَا» متعلق برء، «وَلَأَمَّا» تمييز وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير: فِيمَا أُحِلَّ لِأُمَّةٍ «وَفِي مِثْلِ» متعلق بِجُعِلَ، وفي «جُعِلَ» ضمير مستتر عائد على الهمز^(٥)، وَاوَاً مفعول ثان بِجُعِلَ. ثم قال:

(ص) ... وَهَمْزُ^(٦) أَوَّلِ الْوَاوَيْنِ رُدٌّ * فِي بَدْءٍ غَيْرِ شَبِيهِ وَوَفَى الْأَشَدُّ

(ش) يعني^(٧) رُدُّ أَوَّلِ الْوَاوَيْنِ الْمَصْدَرَتَيْنِ هَمْزَةً مَا لَمْ تَكُنِ الثَّانِيَةَ / بدلاً ٢٩٤ ب من ألف فاعل. كَوُوفِي^(٨) الْأَشَدُّ فَإِنَّ أَصْلَهُ وَافَى، وإنما استثنيت ذلك لأنَّ فِعْلَ الْفَاعِلِ أَصْلٌ لِفِعْلِ الْمَفْعُولِ وَلَمْ يَجْتَمِعْ فِي فِعْلِ الْفَاعِلِ وََاوَانِ، فَاجْتَمَاعُهُمَا فِي «وُوفِي» غَيْرُ مَعْتَدٍ بِهِ، فَلَمْ يَتَّقَ لِلْوَاوِ الْأُولَى غَيْرَ حَكْمِ الْوَاوِ الْمَضْمُونَةِ الْمُنْفَرَدَةِ مِنْ جَوَازِ إِهْدَالِهَا^(٩) هَمْزَةً، فَمِثَالُ مَا يَجِبُ إِهْدَالُهُ «أَوَّاصِلٌ»

(١) «الواو» ساقطة من ت.

(٢) في هـ «أبدلت» تحريف.

(٣) في هـ ، ز، ط، ت «هراوة».

(٤) في ط «والهمزة» تحريف.

(٥) في ز، ط «الهمزة» تحريف.

(٦) في هـ «وهمزة» تحريف.

(٧) في هـ ، ز، ت «يعنى يجب».

(٨) في الأصل، ش، ك «لوفى».

(٩) في الأصل، هـ ، ز، ت «بدلها» تحريف.

في جمع: وَاصِلَةٌ، أصله^(١): وَوَاصِلٌ، فالواو الأولى هي التي في المفرد، والواو الثاني انقلبت عن ألف فاعلة كما انقلبت في نحو^(٢): ضَوَارِبُ فلما اجتمعت واوان في بدء الكلمة قُلِبَتِ الأولى^(٣) همزة فقالوا: أَوَاصِلُ.

«وَهَمَزاً» مفعول ثان برُدٍّ، «وَأَوَّلَ» مفعول أول^(٤) «وفى بَذِيٍّ» متعلق برُدٍّ، «وبَذِيٍّ» مصدر مضاف إلى المفعول وهو «غَيْرٌ»، و«غَيْرٌ» مضاف إلى «شِبْهِ»، و«شِبْهِ» مضاف إلى «وُفِيَّ الْأَشْدِّ»، «وَالْأَشْدُّ» عند «سيبويه» جمع شِدَّةٍ، وقال ابن عباس رضى الله عنهما^(٥): الْأَشْدُّ ثَلَاثٌ^(٦) وثلاثون سنة: ثم انتقل إلى حكم الهمزتين في كلمة واحدة، وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام: ساكنة بعد متحركة^(٧) ومتحركتان^(٨)، ومتحركة بعد ساكنة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَمَدًّا أَبْدِلُ ثَانِي الهمزتين مِنْ * كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَاثِرٌ وَائْتِمِنُ

(ش) يعنى أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة [واحدة]^(٩) أولاهما^(١٠) متحركة والأخرى ساكنة، وُجِبَ إبدال الثانية مدًّا مُجَانِسًا لحركة ما قبله، فإن كانت فتحة أُبْدِلَتْ أَلْفًا نحو: آثَرٌ وَآمَنُ^(١١)، وأصله^(١٢) آثَرُ

(١) فى ز «وأصله».

(٢) «نحو» ساقطة من ش.

(٣) فى ظ «الواو الأولى» وعبارتها أكمل.

(٤) فى ش «مفعول أول برِدٍّ» وعبارتها أكمل.

(٥) «رضى الله عنهما» ساقط من ش، هـ، ز، ظ، ت.

وفى الأصل «رضى الله عنه».

(٦) فى ز «ثلاثة» تحريف.

(٧) فى ظ «متحرك».

(٨) فى ت «متحركتان» تحريف.

(٩) «واحدة» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(١٠) فى الأصل، ش، ز، ك «أولها».

(١١) فى ز «واائتمن».

(١٢) فى هـ، ظ، ت «أصله». وفى ز، ك «أصلهما» وهذه أحسن وأدق.

وَأَمَّن^(١) بهمزتين وإن كانت كسرة أبدلت ياء / نحو إيلَاف، وإن ^{١٩٥}
كانت ضمة أبدلت واواً نحو: أوْثِمْ وأوْثِي، وفُهم منه أنَّ الهمزة
الساكنة إن لم يكن قلبها همزة أخرى لم يجب إبدالها، وفُهم منه أيضاً
أنَّهما لو لم^(٢) يكونا في كلمة واحدة لم يجب إبدالها^(٣) نحو: أَقْرَأ^(٤)
آية، والمراد بالكلمة أن تكون الهمزتان من بناء الكلمة فلا يُقال عند
النحويين في نحو:

(أَلَّذَرْتَهُمْ)^(٥)

لأنهما من كلمة واحدة، لأنَّ الهمزة الأولى همزة استفهام فهي منفصلة عن
الكلمة، وأما القراء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة، وكذلك
أيضاً نحو: أَلْتَجِم^(٦) فإنَّ الأولى همزة الاستفهام^(٧)، والثانية فاء الفعل
«وَمَدًّا»^(٨) مفعول ثانٍ بآيدل^(٩)، «وَمِنْ كَلِمَةٍ» متعلق «بآيدل»، «وإنَّ يَشْكُرْ»

(١) في ز «وَأَمَّن» تحريف.

(٢) في ظ «إن لم».

(٣) في ز «إبدالهما».

(٤) في ش، ك «يا قراءت».

وفي هـ، ز «يا قراءان»، وفي ظ «أقرأ».

وما ورد في ش، ك أضيف وأصبح فقد ذكر ابن حمدون في حاشيته ١٨٣:٢

«وقوله يا قراء اتوا أصل اتوا قبل اتصال يا قراء به اتوا بهمزتين الثانية ساكنة تُقلب ياء لقوله: وَمَدًّا إِبْدَال

ثاني الهمزتين من كلمة أن يسكن. فلما اتصل به يا قراء تحذفت الهمزة الأولى من اتوا همزة الوصل

فاجتمع همزتان همزة قراء وهمزة اتوا فاء الكلمة فلا تُقلب الثانية لكونهما في كلمتين».

(٥) سورة البقرة. آية: ٦

في قوله تعالى: (أَلَّذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنَبِّهْهُمْ)

(٦) في ش «أَتَجَم زيد».

وفي هـ، ز «أَتَجَم».

(٧) في هـ، ز، ت «استفهام».

(٨) في ز «ومد» تحريف.

(٩) في ش، ظ، ك زيادة «بآيدل»، وثاني الهمزتين مفعول أول بآيدل، وعبارتها أكمل.

وفي هـ، ز، ت «بآيدل وثاني الهمزتين مفعول».

شرط محذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى المتحركتين وهي تسعة أنواع؛ لأن الأولى إما مفتوحة وإما مكسورة أو مضمومة، والثانية كذلك، والخارج من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة^(١) وقد أشار إلى الثانية المفتوحة فقال:

(ص) **إِنْ يُفْتَحِ أَرْضَمٌ أَوْ فَتَحَ قُلِبَ * وَآوًا وَيَاءٌ إِثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبُ**

(ش) يعني أن الهمزة المفتوحة إذا كانت ثانية بعد همزة أخرى، لها حالتان: إحداهما: تنقلب فيها وآوًا. وذلك بعد ضمة [نحو]^(٢): أَوَيْدَمُ فِي تصغير آدم أصله أَوَيْدَمُ، أو بعد فتحة نحو أَوَادِمُ فِي جمع آدم، والثانية تنقلب فيها ياء وذلك إذا وقعت بعد كسرة [نحو]^(٣): إِيمٌ إِذَا بَنَيْتَ مِنْ أُمٍّ نَحْو: إِصْبَحَ بِكسر الهمزة وفتح الثالث والأصل^(٤)، إِئِمٌّ^(٥) فتنقل / حركة الميم ٢٩٥ الأولى إلى الهمزة الساكنة فتدغم الميم في الميم فتصير إِئِمٌّ^(٦) فتجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فتتقلب الثانية ياء فتقول: إِيمٌ. ثم انتقل إلى المكسورة فقال:

(ص) **دُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا ... * ...**

(ش) يعني أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة وجب إبدالها ياءً مطلقاً: أي بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة. والحاصل ثلاث صور:

^(١) في ز «يخرج تسعة».

^(٢) «نحو» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.

^(٣) «نحو» تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.

وفي ظ «وذلك نحو».

^(٤) في ش، ك «فتقول فيه».

وفي هـ ، ز، ظ، ت «فتقول».

^(٥) في هـ «إيم».

^(٦) في ش «إما».

الأولى: مكسورة بعد فتحة. نحو: أَيْمُهُ في جمع إمام أصله^(١) أَيْمَةٌ فُنُقِلَتْ حركة الميم إلى الهمزة الساكنة وأدخمت في الميم فصار أَيْمَةٌ فَأُبْدِلَتْ من الهمزة الثانية ياء.

الثانية: مكسورة بعد كسرة. نحو: إِيْمٌ في بناء مثل إِيْضَيْع من إِيْمٌ^(٢) بكسر الهمزة والياء^(٣) فتقول: إِيْئَمْتُ فتفعل به كما فعلت بالذي^(٤) قبله من نقل^(٥) وإدغام وقلب.

الثالثة: مكسورة بعد ضمة. نحو: أَيْنُ مُضَارِعُ أَلَنْتُهُ^(٦) أي جعلته يَنْ. فُقِعِلَ به كما فُعِلَ بما^(٧) تقدم. ثم انتقل إلى المضمومة فقال:
(ص) ... وَمَا يُضَمُّ * وَأَوَّأَ أَصِرُ ...

(ش) يعني أَنَّ الهمزة الثانية إذا كانت مضمومة قُلبَتْ^(٨) وأوَّأَ مطلقاً. فشمل أيضاً ثلاثة أنواع:

الأول^(٩): مضمومة بعد مفتوحة. نحو: أَوْبٌ^(١٠) جمع أَبٌ وهو النبت أصله أَلْبَبٌ على وزن أَفْعَلْ فُنُقِلَتْ ضمة الباء إلى الهمزة

(١) في ظ «أصلها».

(٢) في ز «إيم».

(٣) في الأصل «والباء» تصحيف.

(٤) في ز «بما».

(٥) في ت «نقل حركة».

(٦) في هـ «ألنه».

«أصل أَيْنُ أَوْيْنُ فُنُقِلَتْ حركة النون إلى الهمزة الساكنة وأدخمت، ثم خففت بإبدال الهمزة الثانية ياء

من جنس حركتها - وهي الكسرة - فسار «أَيْنُ»

(٧) في هـ، ز، ك، ت «فيما».

(٨) في ت «فقلبت» تحريف.

(٩) «الأول» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(١٠) في ت «ألب».

وَأدغمت الباء في الباء، ثم قُلبت الهمزة المضمومة واواً.

الثاني: مضمومة بعد مضمومة^(١) نحو: أَوْمٌ^(٢) إذا بنيت من أَمٍّ مثال^(٣) أُبْلِمَ.

٢٩٦

الثالث: مضمومة بعد كسرة نحو: إَوْمٌ^(٤) إذا بنيت من أَمٍّ مثل إِضْبَغ / أ
بكسر الهمزة وضم الباء، وتفعل في ذلك كله ما فعلت فيما^(٥) قبله من
النقل والإدغام والقلب.

والحاصل أنَّ الهمزة الثانية من المتحركتين تُقلب واواً في خمسة مواضع:
إذا كانت مضمومة مطلقاً فهذه ثلاثة مواضع، أو كانت مفتوحة بعد فتحة
أو ضمة، وتُقلب ياءً في أربعة مواضع: إذا كانت مكسورة مطلقاً، فهذه
ثلاثة مواضع، أو كانت مفتوحة بعد كسرة، وهذا ما لم تكن الهمزة الثانية
آخر الكلمة، فإن كانت آخر الكلمة فقد أشار إليها بقوله:

(ص) ... * مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمَّ

فَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقاً جَا ... *

(ش) يعني أنَّ ثاني الهمزين إذا كان متطرفاً قُلبت ياء مطلقاً فشمل
أربعة أنواع: الأول^(٦): أن تكون بعد فتحة أو^(٧) بعد ضمة أو^(٨) بعد
كسرة أو بَعْدَ سُكُونٍ. فمثال الأول: إذا بنيت من قَرَأَ مثل جَفَعَرُ قلت: قَرَأَ
وأصله قَرَأَيَّ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً، ومثال الثاني: أن

(١) «بعد مضمومة» ساقط من ت.

(٢) في ز «الوم».

(٣) في ت «مثل».

(٤) في ت «أزم».

(٥) في ز «في الذي».

(٦) «الأول» تكملة من ظ.

(٧) في هـ، ز «وبعد».

(٨) في هـ، ز «قرأ»، وفي ظ «قرأ»، وفي ت «قرأى».

تبنى من قرأ مثل بُزْئُنْ^(١) فتقول: قُرْئِيًّا^(٢) منقوصاً، والأصل قُرْؤُؤُ^(٣) كسر ما قبل الواو وأبدل من الواو ياءً لأنكسار ما قبلها^(٤) فاستثقلت الضمة في الياء، فحذفت وبقي منقوصاً، ومثال^(٥) الثالث: أن تَبَيَّنَ من قرأ نحو: زِبْرِجْ^(٦) فتقول: قِرْءٍ^(٧) بعد أن تفعل به ما فعلت بالذي قبله. وهذا النوع والذي قبله يُقَدَّرُ فيهما الرفع والجر ويظهر النصب فتقول: هذا قرءٍ^(٨) ومررت بقرءٍ^(٩) ورأيت قِرْئِيًّا، ومثال الرابع: أن تَبَيَّنَ من قرأ نحو: قِمَطَرُ فتقول: قِرْأَتِي / وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة، وهي أن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة، ثم قال:

(ص) ... وَأَوَّم * وَلَنُحَوِّهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمَّ

(ش) يعني أن ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الأولى همزة المتكلم في الفعل^(١٠) المضارع جاز فيه التحقيق والقلب فتقول: أَمَّ بمعنى أقصِد، وأَوَّم، وفهم منه أن ذلك أيضاً جائز في نحو: إِنَّ مَضَارِعَ أَنْ إِذْ لَا فرق، وسبب ذلك أن الهمزة فيهم كأنها^(١١) قائمة بنفسها، وقوله: «إِنْ يُفْتَحْ» شرط، وفاعل يُفْتَحْ ضمير مستتر عائد على الهمز، «وَأَوَّمْ» ظرف متعلق

(١) البزْئُنْ: مخالف الضبع.

(٢) في الأصل وبقيّة النسخ «قِرْءٍ».

وما أثبت أصبح وأضبط.

(٣) في الأصل، هـ، ز، ط «قرء»، وفي ت «قرء».

(٤) ما بعد قرئوا إلى هنا ساقط من ش، ت.

(٥) في الأصل «مثال».

(٦) زبرج: السحاب الرقيق، والذهب الذي فيه حمرة.

(٧) في الأصل، ش، ك «قرئ»، وما أثبت أصبح حيث استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان

الياء والتنوين فحذفت الياء لذلك.

(٨) في الأصل «قروء».

(٩) في الأصل «بقروء».

(١٠) «الفعل» ساقطة من ظ.

(١١) في ز «لأنها» تحريف.

يُفْتَح، «وَقُلِبَ» جواب الشرط «وَوَاوًا»^(١) مفعول ثانٍ لِقُلِبَ، وفاعل «قُلِبَ»^(٢) ضمير عائد على الهمز أيضاً «وَيَاءَ» حال من فاعل «يُنْقَلِبُ» وهو الضمير، و«إِثْرَ كَثِيرٍ» ظرف متعلق بينقلب، «وَذُو الْكَثِيرِ» مبتدأ، و«كَذَا» خبره، و«مُطْلَقًا» حال من الضمير المستتر في الاستقرار العامل في الخبر، و«مَّا» مفعول أول «بَأَصِرَ»^(٣) من وهي موصولة وصلتها «يُضَمُّ»، و«وَاوًا» مفعول ثانٍ «بَأَصِرَ»، و«مَّا» ظرفية مصدرية و«لَفْظًا» خبر يكن، و«أَنْتُمْ» فاعل ماض وهو في موضع النعت لـ «لَفْظًا»^(٤)، و«فَدَاكَ»^(٥) مبتدأ، وخبره «بجاء»، و«وَيَاءَ» حال من فاعل «بجاء» وهو ضمير^(٦) عائد على الهمز، و«أَنْتُمْ» مبتدأ، و«نَحْوُهُ» معطوف عليه، و«أَنْتُمْ»^(٧) فعل أمر من أَمَّ، «وَوَجَّهْتَنِي» مفعول بَأَمَّ، وفي ثانياً «متعلق بَأَمَّ، والجملة من أم ومعمولها خبر أَوَّمْ، ويجوز أن يكون أَوَّمْ نحوه / ٢٩٧ / ١ بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أم وهو أحسن.

ثم^(٨) قال:

(ص) وَيَاءُ الْقَلْبِ أَلْفًا كَثْرًا تَلَا * أَوْ يَاءَ تَضْفِيرٍ ...

(ش) يعني أن الألف يجب قلبها ياء في موضعين: أحدهما: أن يفرض كَثْرًا ما قبلها كَمَصَابِيح في جمع مَصْبَاح فانقلبت الألف فيه ياء لكسر ما قبلها، إذ لا يصح النطق بالألف بعد غير الفتحة^(٩).

(١) في ظ «ووا».

(٢) في هـ، ز، ط، ت «ينقلب» تحريف.

(٣) «بأصير» ساقط من ز.

(٤) في هـ، ز، ط، ت «اللفظ» وما أثبت أدق كما في الأصل، وش، ك والألفية.

(٥) في هـ، ز، ط، ت «فدأك».

(٦) «ضمير» ساقط من ش.

(٧) في ز «وأوم» تحريف.

(٨) «ثم» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٩) في ز «الفتح».

والثاني: أن يقع قبلها ياء التصغير. نحو: عُزِّلَ في تصغير عَزَّال بإبدال الألف ياء، وإدغام ياء التصغير فيها، لأنَّ ياء التصغير^(١) لا تكون إلا ساكنة فلم يكن النطق بالألف بعدها فزُذَّت إلى الياء كما زُذَّت إليه بعد الكسرة.

و«ألفاً» مفعول أول باقيلب، و«وياء» مفعول ثان، و«كسراً»^(٢) مفعول بتلا، وتلاً ومعموله في موضع النعت لألفاً^(٣)، و«أو»^(٤) ياء تضييخ معطوف على كسراً^(٥)، والتقدير: اقلب ألفاً تلا كسراً أو تلا ياء تصغير ياء ثم قال:

(ص) ... * يَوَاوِ ذَا أَفْعَلَا

فِي آخِرِ أَوْ قَبْلَ تَا الثَّالِثِ أَوْ * زِيَادَتِي فَعْلَانِ ...

(ش) يعني أنه يفعل بالواو الواقعة آخر ما فُعِل بالألف من إبدالها ياء لكسر^(٦) ما قبلها أو لحيثها بعد ياء التصغير. فالأول نحو: رَضِيَ وَقَوَّى أصلهما رَضِيَ وَقَوَّى لأنهما من الرَضْوَان والقُوَّة، ولكنه لما كسر ما قبل الواو وكانت مُتَطَرِّفَةً متعرضة^(٧) لِسُكُونِ الْوَقْفِ عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء تَوْصُلًا لِلْخِفَّةِ، وفُهم من قوله: «في»^(٨) آخِرٍ أنها / لو كانت غير آخر لم تبدل نحو: عَوْضٌ وَجَوْلٌ، ولما ٢٩٧

(١) «فيها لأن ياء التصغير» ساقط من ت.

(٢) في ز «وكسر».

(٣) في الأصل، ش، هـ، ز، ك، ت «لألف» وما أثبت أدق كما في الألفية.

وفي ظ «لكسر» تحريف.

(٤) في هـ «وياء»، وفي ز، ظ، ت «أو ياء».

(٥) في هـ، ت «كسر».

وفي ظ «ألف».

(٦) في ت «لكسرة» تحريف.

(٧) في ش «وكانت الواو لتطرفها معرضة».

وفي هـ، ز، ظ، ت «وكانت بتطرفها معرضة».

(٨) «في» ساقطة من ظ.

كانت: «تاء التأنيث وزیادتا»^(١) فَعْلَانٌ زائدين^(٢) على بنية^(٣) الكلمة وكانا في حكم المنفصل لم يمتعا من الإعلال، وعلى ذلك نبه بقوله: «أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ زِيَادَتَيْنِ فَعْلَانٌ». فمثال ما لَحِقَتْهُ تاء التأنيث فَأُعِلَّ شَجِيئَةً أصله: شَجَوَةٌ، لأنه من الشَّجْوِ^(٤) فَقُلِبَتْ وَأُوهُ يَاءٌ لكونها متطرفة ولم يُعْتَدَّ بالتاء، ومثال ما لَحِقَتْهُ زيادتا فعْلَانٌ أَنْ يُبْتَنَى مِنَ الْعَزْوِ، مثل^(٥) قَرِيْبَانِ^(٦) فتقول: عَرِيْبَانِ، فَأُعِلَّ أيضاً لعدم الإعتداد بالألف والنون، «وَذَا» إشارة إلى الإعلال المذكور وهو مفعول «بافْعَلًا»، و«بَوَاوٍ» [وفى آخر]^(٧) مُتَعَلِّقَانِ بافْعَلًا، و «أَوْ قَبْلَ»^(٨) معطوف على «فى آخر»، و«زِيَادَتَيْنِ»^(٩) فَعْلَانٌ معطوف على «تَا التَّأْنِيثِ». ثم قال:

(ص) ... * ذَا أَيْضاً رَأَوْا

في مَصْدَرِ الْمَعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعْلِ * مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحَوْلِ

(ش) يعني أَنَّ ما كان من مصدر الفعل المعتل العين^(١٠) بَعْدَهَا أَلِفٌ وَجِبَ إِعْلَالُهُ، وما كان منه «فَعْلٌ» بغير ألف فالغالب في عينه

(١) فى ت «وزيادتى» تحريف.

(٢) فى ظ، ت «زائدتين».

(٣) «بنية» ساقطة من ز.

(٤) فى ش «من باب الشجوة».

(٥) فى الأصل، ش، ك «ومثل» وفى ز «ومثله».

(٦) فى هـ، ز، ظ، ت «عَرِيْبَانِ» وهو بمعنى عَرِيْبَانِ مِنَ الْعَزْوِ.

(٧) «وفى آخر» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(٨) فى هـ، ظ، ت «أو قبل».

وفى ز «وقبل».

(٩) فى هـ، ظ «وزيادتا».

(١٠) «العين» ساقطة من ك.

التصحيح. وشمل المعتل الثلاثي نحو: قَامَ قِيَامًا، والمزيد نحو: انْقَادَ انْقِيَادًا^(١). واحترز بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو: لَوَدَّ لَوَادًا، فإنه لا يُعَلُّ لكونه فعله غير معتل^(٢)، وفهم اشتراط الألف بعد العين من قوله: «والفعلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا»، لأنَّ سبب التصحيح عدم الألف، فالغالب في نحو: «فَعَلَ» التصحيح حال^(٣) جَوَلًا، وعَادَ المريض عَوْدًا.

و«ذَا إشارة» / للإعلال المذكور وهو مفعول «هَرَأُوا» «وفى مصدر» في ٩٨ موضع المفعول الثاني «لَرَأُوا»، وأطلق المعتل على المُعَلِّ فإنَّ المعتل أعم من المل، وهو على حذف الموصوف، والتقدير: في مصدر الفعل المل، «وعَيْنًا» تمييز، و«الْفَعْلُ» مبتدأ، «ومِنْهُ» في موضع الحال من الفَعْلِ، و«صَحِيحٌ» خبر الفَعْلِ، «وغَالِبًا» حال من الضمير في صَحِيح. ثم طَعِمَ أَنْ جَمِيع^(٤) ما سَكَنَتْ عَيْنُهُ من الثلاثي نحو: تَوَبَّ، أو اعتلت نحو: دَا، على ثلاثة أقسام: فَعَالٌ وفَعْلَةٌ وفَعْلٌ، وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنٌ * فَأَخْكُمْ بِذَا الْإِغْلَالِ فِيهِ خَيْثُ عَنْ

(ش) يعني أَنْ جَمْعُ الْمَفْرَدِ الْمُعَلِّ^(٥) من جمع الثلاثي المعتل العين^(٦) أو

^(١) قال ابن حمدون في حاشيته ١٨٦:٢ معلقا على قول المكودي: «يعني أَنْ ما كان من مصدر ... الحق في العبارة أَنْ يقول: يعني أَنَّهُ يجب قلب الواو باء أيضا في مصدر الفعل الذي أحلت عينه تشراط أَنْ يكون بعد العين في المصدر ألف وهذا الشرط يدل عليه قوله: والفعل منه صحيح غالباً. وبقي على الناظم شرط آخر وهو أَنْ يكون ما قبل العين. في المصدر مكسوراً كما في تمثيل المكودي ببقايا وانقيادا أصلها قواماً وانقواداً بالواو فيهما.

^(٢) في هـ، ز، ت «معل».

^(٣) في هـ، ز، نحو «حال».

^(٤) في هـ، ز «جمع» تحريف.

^(٥) في ط «المعتل» تحريف.

^(٦) في ز «المعل» تحريف.

الساكنها^(١) يحكم له في الإعلال^(٢) بالإعلال المذكور، وهو قلب الواو ياء نحو: دَار وِدْيَار وِتْوَب وِتْيَاب، فالإشارة بِذَا للإعلال السابق في مصدر الفعل المُعَلَّ وفُهم من قوله: «جَمْعُ» أن ما كان على فِعَال من المفرد لا يعمل نحو: صِوَار وِصَوَان، وفُهم من قوله: «أَعِلُّ أَوْ سَكَنُ» أن عين^(٣) المفرد إذا لم يعمل ولا يسكن لم يعمل الجمع نحو: طَوِيل وِطَوَال، ويجوز رفع «جَمْعُ» على أنه مبتدأ، والخبر في قوله: «فَاخُكُم»، ويجوز نصبُهُ بِفعلٍ مضمر يفسره «اخُكُم»، و«جَمْعُ» مصدر مضاف إلى المفعول، «وَأَعِلُّ أَوْ سَكَنُ» في موضع النعت «لِغَيِّنٍ»، ومعنى «عَرْنُ»: ظَهَرَ وَعَرَضَ. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

(ص) وَصَحُّوْهُا فَعْلَةً وَلِي فَعْلٍ / * وَجَهَانٍ وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَالْحَيْلِ ٢٩٨ ب

(ش) يعني أن جمع ما أعل عينه أو سكن إذا كان على وزن «فَعْلَةٍ» وُجب تصحيحه لعدم الألف، ولَحَاقُ التاء إذ بها بُعد عن الطرف، وذلك نحو: عُوْدٌ وَعِوْدَةٌ، وَرُجٌ وَرِوْجَةٌ، وإذا كان على وزن «فَعْلٍ» جاز فيه وجهان: التصحيح والإعلال والإعلال أولى نحو: حَيْلَةٌ وَحَيْلٌ، وَقِيَمَةٌ وَقِيَمٌ، لقربه من الطرف، وجاء أيضاً غير معل نحو: حَاجَةٌ وَحِوْجٌ. ومن هذا البيت فُهم^(٤) أن الجمع الذي يجب إعلاله في البيت الذي قبله يكون فيه الألف بعد الواو، لكونه نطق في هذا البيت «بِفَعْلٍ وَفَعْلَةٍ» بغير ألف فعلم أن ما سواهما وهو الأول بالألف^(٥).

(١) في ز، ك «والساكنها».

(٢) في هـ، ز، ت «الجمع».

(٣) في الأصل، ش، ك «غير» وما أثبت من بقية النسخ أصح.

(٤) في ت «يفهم».

(٥) في ظ «بالأول» تحريف.

و«فَعَلَّةٌ» مفعول «بَصَّحُوا»، والواو في صَحَّحُوا^(١) عائد على العرب،
و«وَجَّهَانٍ» مبتدأ، والخبر في المجرور قبله، و«الإِغْلَالُ أَوَّلَى» جملة من مبتدأ
وخبر. ثم قال:

(ص) وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتْحِ يَاءِ الْقَلْبِ * كَالْمُعْطَيَانِ يَرْضَيَانِ ...

(ش) يعني أنَّ الواو إذا كانت لام الكلمة وكانت رابعةً فصاعداً وقبلها
فتحة وُجب قلبها ياء، وشمل قوله: «لَأَمَّا» ما كانت الواو فيه متطرفة كما
مثل، أَوْ بَعْدَ^(٢) تاء التانيث نحو: المعطاة^(٣)، ومثل ذلك بقوله: كَالْمُعْطَيَانِ
يَرْضَيَانِ، «فَالْمُعْطَيَانِ» أصله المعطوان، لأنه من عَطَا يَعْطُو إذا أخذ، لكن لما
صارَت^(٤) رابعة^(٥) قلبت ياء بِالْحَمْلِ على اسم الفاعل وهو الْمُعْطَى، لأنَّ في
اسم الفاعل موجب / القلب وهو انكسار ما قبل الواو وليس ذلك في إسم ^{٢٩٩}_١
المفعول فحمل عليه^(٦)، وَيَرْضَيَانِ أصله^(٧) يَرْضَوَانِ لأنه من الرَضْوَانِ، لكن
قُلِّبَت الواو فيه تاء بالحمل على فِعْلِ الْمَقْعُولِ^(٨)، وهو رَضِيَ لوجود موجب
القلب فيه، وفُهم من التمثيل أنَّ ذلك يكون في الأسماء والأفعال، «وَالْوَاوُ»
مبتدأ، وخبره انْقَلَبَ، و«لَأَمَّا» حال من الضمير المستتر في انقلب، «وَيَا» حال
أيضاً من ذلك الضمير، «وَبَعْدَ»^(٩) متعلق «بِانْقَلَبَ» ثم قال:

(ص) ... * ... وَوَجِبَ

(١) في هـ «وصححو» وما أثبت أدق كما في الأصل. والألفية وبقية النسخ.

(٢) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «أو بعدها».

(٣) المعطاة أصلها المعطوة. أبدلت الواو ياء فصار المعطية ثم نقلت حركة الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً
فصار المعطاة.

(٤) في ط «كانت».

(٥) في ت «لرابعة».

(٦) «لحمل عليه» ساقط من هـ.

(٧) «أصله» ساقطة من ت.

(٨) في ش، ت «الفاعل».

(٩) في الأصل «بعد».

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلْفٍ^(١) ...

(ش) يعني أنه يجب إبدال الواو من الألف إذا انضم ما قبلها، فإن كانت في موضع يجب فيه تحريكها حُرِّكَتْ نحو: ضُؤِرِبَ في ضَارِبٍ، وإن كانت في موضع يجب فيه سكونها سُكِّنَتْ^(٢) نحو: ضُؤِرِبَ في ضَارِبٍ. ثم قال:

(ص) ... * وَبَا كَمْوَقِينَ يَدَا لَهَا اغْتَرِفَ

(ش) يعني أنه يجب إبدال الياء واواً كما في مُوقِينَ اسم فاعل من أَقَرَّ، أصله: «مُوقِينَ»^(٣) فأبدلت الياء فيه واواً لانضمام ما قبلها، وفُهم من هذا المثال كون الياء المبدلة الساكنة، فلو كانت متحركة لم تبدل نحو: زُيِّدَ وهُتِمَ، وفُهم منه أيضاً كون الياء مفردة فلو كانت مدخمة لم تبدل نحو: لَحِيضٌ، وفُهم منه أيضاً كون الياء في المفرد.

فلو كان^(٤) ما فيه الياء الساكنة بعد ضمة جُمعاً فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَكُتِمَزُ الْمُضْمَرُ لِي جَمْعٍ كَمَا * يُقَالُ هَيْتُمْ عِنْدَ جَمْعٍ أَهْيَتَا

(ش) / يعني أنه إذا وقعت^(٥) الياء الساكنة بعد ضمة^(٦) في الجمع $\frac{٢٩٩}{ب}$ نحو: هَيْتُمْ في جمع أَهْيَتُمْ قلبت الضمة التي قبل الياء كسرة لتصح الياء، فـ «هَيْتُمْ» أصله هُيْمٌ^(٧) نحو: أَحْمَرُ وَحُمْر. وإنما لم تُقلب^(٨) الياء واواً

(١) في ت «قد أَلِف» تحريف.

(٢) «سكنت» ساقطة من ش.

(٣) في ت «من موقن» تحريف.

(٤) في هـ «كانت».

(٥) في ت «وقفت» تحريف.

(٦) «بعد ضمة» ساقطة من ش.

(٧) ومثل هيم يُنْضِج جمع أبيض أو بيضاء. إذا بنيت من البياض فنقول: يبيض، وفي هذا خلاف. لمذهب سيويه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واواً وظاهر كلام المصنف موافقته، فنقول على مذهبهما يبيض، وعلى مذهبه يُوْض.

لأجل الضمة كما قلبت في المفرد نحو: مُوقِرٌ، لأن الجمع أَثْقَلُ من المفرد فكان أَحَقُّ بِمَزِيدِ التَّخْفِيفِ.

و«إِنْدَالُ» فاعل «يُوجِبُ» وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَبَعْدَ» متعلق بإبدال، وكذلك «مِنْ أَلِفٍ»^(٢)، «وَيَا» مبتدأ مضاف إلى «كَمْوِقِينَ»، وخبره «اغْتَرِفَ»، ويجوز أن يكون مفعولاً بِمُضْمَرٍ^(٣) يُفَسِّرُهُ احْتَرِفَ، «وَذَا» إشارة إلى الإحلال المذكور، و«المُضْمَرُ» مرفوع يُكْسَرُ.

«وفي جَمْعٍ» متعلق «بِئُكْسَرِ». ثم قال:

(ص) وَوَاوٌ أَثَرُ الطَّيْمِ زِدْ أَلْيَا مَتَى * أَلْفِي لَامٌ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا

(ش) يعني أن الياء المتحركة تبدل^(٤) بعد الضمة واواً في ثلاثة مواضع: أحدها^(٥): أن تكون لام فَعْلٌ كَقَضَوُ^(٦) أصله: قَضَيْ، لأنه من قَضَى يَقْضِي، ونَهَوُ، لأنه من النَهْيَةِ وهو العقل.

الثاني: أن تكون لام اسم^(٧) مَبْنِيٌّ عَلَى التَّأْنِيثِ بالتاء نحو: مَرْمُوءَةٌ، مثل^(٨): مَقْدَرَةٌ^(٩) من رَمَى وهو المنبه عليه بقوله:

= شرح الأشموني ٣٧٠:٤.

انظر شرح المرادى ٤٢:٦.

(١) في هـ «تنقلب» تحريف.

(٢) في ز من «الألف».

(٣) في هـ ، ز، ت «يفعل مضمر».

(٤) «تبدل» ساقطة من ت.

(٥) في ز «إحداهما» تحريف.

(٦) في ش، هـ ، ز، ت «نحو قضو».

(٧) في ت «الاسم» تحريف.

(٨) في هـ ، ز، ت «مثال».

(٩) «مثل مقدره» ساقط من ظ.

(ص) كَتَاءُ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرَةٍ * ...

(ش) ففهم من المثال لزوم التاء؛ لأن مَقْدَرَةَ لا يتجرد من التاء^(١) فلو كانت التاء عارضة أهدلت الضمة كسرة وسلمت الياء كما يجب ذلك مع التجرد^(٢) نحو: تَوَانِي^(٣) مصدر تَوَانِيَا^(٤) أصله: تَوَانِي^(٥) على وزن تَفَاعُلٍ لأنه نظير تَدَارُكُ، فأبدلت الضمة فيه كسرة / ولم يُبدِلُوا الياءَ واوًا؛ لأنه ليس في الأسماء المتكسنة ما آخره وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، فلو لَحِقَتْهُ^(٦) «التاء» بقي على إحلاله لعروض «الثا» نحو تَدَائِيَةٍ^(٧).

الثالث: أن تَبْنَى من الرمي نحو: «سَبْعَان» اسم مكان، فتقول: رَمَوْانَ لأن الألف والنون لازمتان لهذا فلم يحكم له حكم المتطرفة^(٨) لأنه أَلَزِمٌ للكلمة^(٩) من تاء التأنيث وهو المُنْبَغِ عليه بقوله:

(ص) ... كَذَا إِذَا كَسَبَعَانَ صَبِيرَةٍ *

(ش) أي يُقِلُّ^(١٠) بِالْقَلْبِ إِذَا صَبِيرُهُ الْبَانِي مِنَ الرَّمِي مِثْلَ سَبْعَان. «وَرُدُّ» فِعْلٌ أَمْرٍ، «وَالْيَا»^(١١) مَفْعُولٌ أَوَّلٌ^(١٢) يَرُدُّ، «وَوَاوًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ

(١) في ش «لأن مفردة لا يجرد من التاء» تحريف.

(٢) في ظ «الاجرد».

(٣) في ت «توان».

(٤) في الأصل، ش، هـ، ز، ط، ك «تواني»، وفي ت «توانا» وما أثبت أصح لأن المصدر «توانيا» وليس تواني.

(٥) في ت «تواني».

(٦) في ظ «لحقت» تحريف.

(٧) في هـ، ز، ت «توانيه».

(٨) في ت «المتطرفة».

(٩) في ت «الكلمة» تحريف.

(١٠) في ش، ز، ك «أي كذا يفعل».

وفي هـ، ط، ت «أي كذلك يفعل».

(١١) في ت «والتاء» تصحيف.

(١٢) «أول» ساقطة من ش.

وَأَثَرُ ظَرْفٍ متعلق برؤد، ويجوز أن يكون «رؤد» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول «وَأَثَرُ» مرفوع به، «وَمَتَى أُلْفِي» شرط، «وَلَاَمَ فَعِلٍ» مفعول ثان «بِأُلْفِي»، وفي «أُلْفِي» ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على الياء، «وَأَوْ»^(١) مِنْ قَبْلِ معطوف على «لَاَمَ فَعِلٍ»، وتاء مضاف إلى «بِتَانٍ»، والباءى هُوَ الذي يضع^(٢) هذا البناء، وإنما أُضِيفَتْ إليه تاء^(٣) للملابسة بين الكلمة التي فيها التاء والتاني، «وَمِنْ رَمَى» متعلق بتَانٍ، وكذلك كَمَفْدَرَةٌ^(٤) «وَكَذَا» متعلق «بَصِيرَةٍ»، «والهاء» في «صَبِيرَةٍ»^(٥) عائدة على لفظ الرمى المفهوم من رَمَى، وفي «صَبِيرَةٍ» ضمير مستتر عائد على «بِتَانٍ». ثم قال:

(ص) وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَضَفَا * فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

(ش) يعني إذا كانت الياء المضموم ما قبلها عيناً لوصف على وزن «فُعْلَى» جاز أن / تُبدل الضمة كسرةً وتُصَحَّح^(٦) الياء، وأن تبقى الضمة^{٣٠٠} _ب وتُبدَل الياء واواً لأجل الضمة، فتقول في أنثى الأَكْثَسِ^(٧) والأَضْيَقِ كُوسَى وكَيْسَى وضُوقَى وضَيْقَى، وفهم من قوله: «وَضَفَا» أنها إذا كانت

(١) في هـ، ظ «ومن» وفي ز، ت «أو من».

(٢) في الأصل «يسخ»، وفي هـ، ز «يصيخ» تحريف.

وفي ت «يصنع» وما أثبت من ش، ظ، ك أصبح وأولى.

(٣) «التاء» ساقطة من هـ.

(٤) في ت «المقدرة».

(٥) في الأصل «ضميره» تحريف.

(٦) في ت «وتصح».

(٧) «الكيس»: الحيفة والثرقُد، الأنثى كَيْسَةٌ وكَيْسَةٌ، والكُوسَى والكَيْسَى: جماعة الكَيْسَةِ، قال ابن سيده: وعندى أنها تأنيث الأَكْثَسِ. وعلى مثالها ضَيْقَى، وضُوقَى جمع ضَيْقَةٍ.

(اللسان: «كيس»)

«عَيْنًا لِفُعْلَى» اسماً لم يَجُزْ فيها^(١) الْوَجْهَانِ بَلْ يَلْزَمُ قَلْبُ الْيَاءِ وَأَوَّ^(٢)
عَلَى الْأَصْلِ نَحْوُ: طَوْبَى بِمَعْنَى طَيِّبٌ^(٣).

«وإنْ تَكُنْ» شرط^(٤) و«عَيْنًا» خبر تَكُنْ، «وَلِفُعْلَى» متعلق بِتَكُنْ، و«وَصِفًا»
حال من «فُعْلَى»، و«ذَلِكَ» مبتدأ، خَبَرُهُ «يُلْفَى»، و«بِالْوَجْهَيْنِ» في موضع
المفعول الثاني «يُلْفَى»، و«عَنْهُمْ» متعلق بِيُلْفَى.



(١) في ش، ظ «فيه».

(٢) في ش «قلب الواو ياء».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ت «طيبة».

قال المرادى في شرحه ٤٢: ٦ «كلام الناظم هنا مخالف لكلام سيبويه ومن تبعه من أهل التصريف من وجهين: أحدهما: أنه أجاز في فُعْلَى وصفاً وجهين وهم جزموا بأحدهما فقالوا تقلب ياء فُعْلَى اسماً وأوَّ كطَوْبَى والكوسى وهما من الطيب والكيس، ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو: مشية حيكى. يقال حاك في مشيته يحيك حيكاً. إذا حرك منكبيه».

والآخر: أنهم ذكروا أنشئ الأفعال في باب الأسماء فحكموا لها بحكم الأسماء. أحني إقرار الضمة وقلب الياء وأوَّ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيها غير ذلك وذكرها المصنف في باب الصفات وأجاز فيها الوجهان ونص على أنهما مسموعان من العرب، وقال الشلوبين: لم يجرى من هذا مقلوباً إلا فعلى أنشئ أفعال ولم يجرى إسماً ولا صفة، وهذا كله قياس من النحويين جعلوه نظير فعلى وهو عكسه. وكأنه لم يعتد بطوبى أو رآه تأنيث الأظيب.

(٤) في ت «شرطاً».

(فصل)

(ص) مِنْ لَامٍ لَفْعَلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلُ * يَاءٍ كَتَبُوا^(١) غَالِبًا جَاذًا^(٢) الْبَدَلُ

(ش) يعني أَنَّ الياء تبدلُ غَالِبًا وَآوًا إِذَا كَانَتْ لَامًا لَفْعَلَى اسْمًا بفتح الفاء وسكون العين نحو: شَرَوْى^(٣) وَفَقَّوَى وَتَقَّوَى، والأصل^(٤) فيها شَرَوًا وَفَقَّيًّا وَتَقَّيًّا، وإنما قلبت وإن لم^(٥) يكن لِقَابِهَا مُوجِبٌ لَفْظِيًّا فرقا بين الاسم والصفة، وفهم من قوله: «اسمًا» أنها إِذَا كَانَتْ وصفًا لا تبدل نحو: خَزَنًا وَصَدَيًّا، وأشار بقوله: «غَالِبًا» إِلَى ما جاء فى^(٦) ذلك غير مبدل نحو: رَزِيًّا لِلرَّائِحَةِ^(٧)، وَطَفَّيًّا لولد البقرة الوحشية، «وَالْوَاوُ» فاعل «بَاتِي»^(٨)، «وَبَدَلُ» حال وهو مضاف إِلَى ياء، و«ذَا» فاعل بجاء، «وَالْبَدَلُ» نعت لدا «وَالْغَالِبُ» حال^(٩) ثم قال:

(ص) بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ لَفْعَلَى، وَضَفًا * وَكَوْنُ قُضْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى

(ش) يعني أَنَّ لَامَ «لَفْعَلَى» وصفا بضم الفاء إِذَا كَانَتْ وَآوًا أُبْدِلَتْ ياء

(١) فى الأصل «كتبوا» تحريف.

(٢) فى ز «جاء» تحريف.

(٣) فى ز «شدوى».

شَرَوْى: أى مثل، يقال شَرَوَاهُ أى مثله.

(٤) فى هـ «لأن الأصل» وهذه أدق.

وفى ظ، ت «الأصل».

(٥) فى ز «إن ولم».

(٦) فى هـ، ز، ظ، ت «من»، وهى أدق.

(٧) فى ز «للرائحة الحبيبة».

وفى ت «للرائحة الحسنة» وهى أصح فالرَّيَّا هى الريح الطيبة.

(٨) فى ت «بَاتِي ومن متعلق بَاتِي» وعبارتها أكمل.

(٩) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «حال من ذا» وعبارتها أكمل.

نحو: دُنْيَا وَعُلْيَا أَصْلُهُمَا دُنُوْى / وَعُلُوْى؛ لأنهما من الدَّنُوِّ والعُلُوِّ. وإنما ٣.١
أُبدلت هنا أيضاً فرقاً بين الاسم والوصف، وفُهم من قوله: «وَصُفَاءً» أنها إذا
كانت في الاسم لم تبدل نحو: حُزُوْى اسم موضع، وأشار بقوله: «وَكَوْنُ
قُضُوْى تَادِراً»^(١) إلى لغة «الحجازيين» فى قُضُوْى، والقياس فيه قُضِيَا؛ لأنه
من باب دُنْيَا وَعُلْيَا، وبنو تميم يقولون قُضِيَا على القياس، و«لَاَمُ فُعْلَى» فاعل
بجاء، و«وَصُفَاءً» حال من «لَاَمُ فُعْلَى»، «وَكَوْنُ قُضُوْى» مبتدأ، «وتَادِراً» خبر
لِكَوْنُ^(٢)، وهو مضاف إلى الاسم، وخبر الكون لا يَخْفَى^(٣).



^(١) فى الأصل، ش، ك «نادر» وما أثبت أدق كما فى هـ، ز، ط، ث والألفية.

^(٢) فى الأصل، ش، ك «الكون».

وفى ر «نعيه لكون».

^(٣) الأولى أن يقول: الجملة من يخفى المنفى بلا وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

(فصل)

(ص) إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَتَا * وَاتَّصَلَ وَمِنْ غُرُوضٍ عَرِيًّا
فِيَاءَ الْوَاوِ أَقْلَبُ مَذْخَمًا * وَشَدُّ مُغْطَى غَيْرِ مَا قَدْ رُسِمَا

(ش) يعني أنه إذا اجتمع في كلمة واو وياء وسكن أولهما وُجب إبدال الواو ياء وإدغامها في الياء، وذلك بشرطين:

الأول: أن يكونا متصلين. أي في كلمة واحدة، فلو كان أولهما في كلمة وثانيهما في كلمة أخرى لم تبدل نحو: أخو^(١)، يَرِيدُ، وَيَتَى وَإِفِدْ، وهو المُنْبَتَّه عليه بقوله: «واتَّصلاً».

الثاني: أن لا يكون اجتماعهما عارضاً. وشمل صورتين:

إحداهما: غُرُوض السكون نحو: قَوَى بسكون الواو، وتخفيف قَوَى. والأخرى: غُرُوض الحروف^(٢) نحو: الزُّوْية بتخفيف الهمزة وإبدالها واواً وهو المُنْبَتَّه عليهما^(٣) بقوله: «وَمِنْ غُرُوضٍ عَرِيَّا»^(٤)، وكلامه شامل للنوعين وشمل ما استوفى الشروط / صورتين: إحداهما: تَقَدُّمُ الياء على الواو نحو: سَيِّدُ^{٣٠١} أصله: سَيِّود^(٥)؛ لأنه من السُّودَد^(٦)، والأخرى^(٧) تقدم الواو على الياء نحو:

(١) في ت «أخو».

(٢) في ز، ط، ت «الحرف».

(٣) في ش، ز، ك «عليه» تحريف.

(٤) في ز «عدياً» تحريف.

(٥) في ز «سيويد».

(٦) في ش «لأنه يعمل من السُّودَد».

(٧) في ز «والآخر» تحريف.

مَزَمَعِ أصله: مَزَمَوْى؛ لأنه اسم مفعول من زَمَى وقد يُخَالَفُ القياس^(١) على وجه الشذوذ، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَشَدُّ مُعْطَى غَيْرَ مَا^(٢) قَدْ رُسِمَا» فشمّل ثلاث صور: إحداهما: ما شد في الإبدال لكونه لم يستوفِ الشروط، كقراءة من قرأ^(٣): (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ)^(٤) بتشديد الياء.

الثانية^(٥): ما شد فيه التصحيح مع اشتيفاء الشروط. كقولهم لِّلْسُنُورٍ ضَبُّونَ.

الثالثة: ما شد فيه إبدال الياء وأواً نحو: عَوَى الكلب حُوقَةً. فهذه الصُّوَرُ^(٦) كلها داخلة في قوله: «وَشَدُّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا»

و«إِنْ يَسْكُنْ» شرط، و«مِنْ وَآيٍ» متعلق «بِالسَّائِقِ»، و«وَالْأَصْلَ» معطوف على فعل الشرط، وكذلك «عَرِيَا» وألفه للتثنية، «وَمِنْ عُرُوضٍ» متعلق بِعَرِيَا، و«الْعُرُوضُ» مصدر: عَرَضَ، «وَالْفَاءُ»^(٧) جواب الشرط، و«وَالْوَاوُ» مفعول أول «بِأَقْلِبِينَ»، و«يَاءُ»^(٨) مفعول ثان، و«مُذْغِمًا» حال من الضمير المستتر في

(١) في هـ، ز، ط، ت «هذا القياس».

(٢) «وما» ساقطة من ت.

(٣) في ز «قرأ بتشديد الياء».

(٤) سورة يوسف. آية: ٤٣.

في هـ، ط «إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا» اكتفى بموضع الشاهد.

وفي ز، ت «إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا» اكتفى بموضع الشاهد.

قرأ بذلك أبو جعفر.

قال الأزهري: «كقراءة بعضهم: إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ» بالإبدال، والإدغام مع أَنَّ الواو عارضة للذات؛

لأنها مخففة من الهمزة. سمع الكسائي هذه القراءة وحكى ذلك، شرح التصريح ٣٨١: ٢.

والنظر البحر ٣١٢: ٥

(٥) في ت «والثانية».

(٦) في ت «الصورة» تحريف.

(٧) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«كَيْتَا الْوَاوِ أَقْلِبِينَ مُذْغِمًا»

(٨) في الأصل، ش، ك «وما» تحريف.

«أَقْلِبَنَّ»، و«مُغَطِّي» فاعل بِشَدٍّ، وفيه ضمير مستتر هو المفعول الأول^(١)،
و«غَيْرَ» مفعول ثانٍ، و«مَا» موصولة وصلتها «قَدْ رُسِمَا» ثم قال:

(ص) مِنْ وَآوِ أَوْ يَاءٍ^(٢) يَتَحَرِّكُ أَصْلُ * أَلِفًا ابْدَلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلِ

(ش) يعنى أنه يجب^(٣) إبدال الواو والياء المفتوح ما قبلهما^(٤) ألفاً وذلك / ٣٠٢
بشروط، ذكر^(٥) منها في هذا البيت شرطين:

أحدهما: أن يكون التحريك أصلياً، وهو المنبه عليه بقوله: «أَصْلُ» واحترز
من^(٦) نحو: تَوَمَّ وَجَيْلٌ أصلهما: تَوَأَمَّ وَجَيْالٌ^(٧) فنقلت حركة الهمزة إلى
الواو والياء فلم يُقْلَبَا؛ لأنَّ الحركة^(٨) عارضةً فهي غير أصلية.

والثاني: أن تكون الواو والياء^(٩) متصلتين بالفتحة. وهو المنبه عليه بقوله:
«بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلِ»^(١٠)، وشمل صورتين: إحداهما: أن يكون الفاصل ظاهراً
نحو: وَآوٍ وَزَائِيٍّ، والأخرى: أن يكون مُقَدَّرًا، وذلك إذا تَبَيَّنَتْ مثل غَلِيطٍ من
الرَّمْيِ وَالْعَزْوِ، فتقول^(١١): رَمَيْتُ وَعَزَوْتُ منقوصاً والأصل^(١٢) رَمَيْتُ وَعَزَوْتُ
فاعتلت الياء والواو الأخيرتان. بحذف حركتهما كاعتلال سائر المنقوصات
ولم تُقْلَبِ الواو ولا الياء الأولى للفاصل بين الفتحة والحرف وهو الألف؛

(١) «الأول» ساقطة من ش.

(٢) في الأصل «من ياء أو واو» وهذا جائز لأنها وردت بالوجهين.

(٣) في ظ «قد يجب»

(٤) في الأصل، ش، ظ، ك «ما قبلها» تحريف.

(٥) «ذكر» ساقطة من ت.

(٦) في ظ «به من» وحارثها أكمل.

(٧) في هـ، ز «وجيَّال» وفي ت «وجيَّال».

(٨) في ت «الفتحة».

(٩) ما بعد «الياء» إلى هنا ساقطة من ش، ك.

(١٠) في ش زيادة «بعد فتح متصل واحترز به عما إذا كان بينهما فاصل والزيادة هنا تفيد».

(١١) «فتقول» ساقطة من ت.

(١٢) في ش «وأصله».

لأنَّ الأصل [رُمَائِي وَغَزَاوِي كَعَلَيْطُ أَصله: ^(١) غَلَايِطُ ^(٢) فحذفت الألف تخفيفاً وهي مقدرة فمنعت من القلب، و«أَلِفًا» مفعول «بَأْبَدِل»، «وَمِنْ وَاوٍ» متعلق «بَأْبَدِل» «وَبَتَّخِرِيكَ» في موضع الصفة لِوَاوٍ وِياءٍ ^(٣)، و«أَصِل» في موضع الصفة لِتَحْرِيكَ، و«بَغَدَ» متعلق بِأْبَدِل، ثم أعلم أنَّ هذين الشرطين يَطْرِدَانِ في كل ياء وواو ^(٤) متحركتين ^(٥) مفتوح ما قبلهما سواء كانا ^(٦) لام الكلمة أو غيرها، وثُمَّ شَرُطُ آخرَ تَخْتَلِفُ فيه اللام وغيرها أشار إليه بقوله:

(ص) إِنْ حُرِّكَ التَّالِي ^(٧) وَإِنْ سَكَنَ كَفَّ * إِغْلَالٌ خَيْرُ اللَّامِ ...

(ش) يعني أنَّ إغلال الياء والواو / بالإغلال المذكور إذا كانا غير ^{٣٠٢}_ب لامين مشروط بأن يتحرك تاليهما ^(٨) نحو: قَامَ وَتَاعَ وَانْقَادَ ^(٩) واختَارَ، فإن سَكَنَ تاليهما منع إغلال غير ^(١٠) اللام مطلقاً، وشمل العين نحو: بَيَّانَ وطَوِيلَ وَخَيْرَها ^(١١) نحو: خَوَزْنَقَ، وأما اللام ففيها تفصيل أشار إليه بقوله:

(ص) ... * وَهِيَ لَا يَكْفُ * إِغْلَالُهَا يَسَاكِنُ خَيْرُ أَلِفٍ * أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا لَدُ أَلِفٍ

(ش) يعني أنَّ لام الكلمة إذا كان واواً أو ياءً متحركتين بعد فتحة

(١) ما بين المعرفين تكملة من ش، هـ، ز.

(٢) في ز «علايط غلايط».

(٣) في هـ، ز، ت «لواو وياء».

(٤) ما بعد «أو ياء» إلى هنا ساقط من ش، ك.

(٥) في هـ، ز «متحركين» وهذا جائز.

(٦) في ز «كان» تحريف.

(٧) في الأصل «الثاني» تحريف.

(٨) في ك «تاليهما» تصحيف.

(٩) «وانقاد» ساقط من ش.

(١٠) «غير» ساقطة من ت.

(١١) في الأصل «وغيرهما» تحريف.

وبعدهما ساكن. فلما أن يكون الساكن ألفاً أو ياءً مشددة، أو غيرهما^(١)، لم يَكُفَّ الإعلال نحو: رَمَوْا وَغَرَّوْا وَيَخْشُونَ وَيَرْضُونَ أصلها^(٢) رَمَيُوا، وَغَرَّوْا، وَيَخْشَيُونَ، وَيَرْضَوْنَ^(٣)، فقلبت في ذلك كله الواو والياء ألفاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين. وإن كان الساكن ألفاً أو ياءً مُشَدَّدَةً كُفَّ الإعلال نحو: رَمَيَا، وَغَرَّوَا، وَمَغْتَوِيَّ^(٤)، وَعَلَوِيَّ، وإنما لم يَكُفَّ الساكنُ إعلالَ اللام؛ لقربها من الطرف، وإنما كُفَّت الألف والياء المُشَدَّدَةُ إعلالهما؛ لأنهم لو أَعْلَوْا: رَمَيَا وَغَرَّوَا لصارَ رَمَا وَغَرَّا فيلتبس بفعل الواحد، وأما نحو: عَلَوِيَّ فلم تُبَدَلْ لامُهُ ألفاً؛ لأنها^(٥) في موضع تبدل فيه الألف واواً. «وإن حُرِّكَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وإن سُكِّنَ» شرط جوابه^(٦) «كَفَّ» وهي مبتدأ، وخبره «لَا يَكُفَّ إِعْلَالُهَا»، و«يساكن» متعلق^(٧) «بَيَكُفَّ»، و«خَيْرٍ» نعت «لِيساكنٍ»، و«أَوْ يَاءٍ» / معطوف على ألف^(٨)، «والتشديدُ» مبتدأ^{٣٠٣} خبره «قَدْ أَلِفَ»، والجملة نعت لياء، ثم إنه قد تَعَرَّضَ^(٩) للواو والياء المذكورتين أَشْبَاهَ تَمْتَعُهُمَا^(١٠) من الإعلال. أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) وَصَحَّ عَيْنُ لَعَلٍ وَلَعَلَا * ذَا أَلْعَلِ كَأَعْيِدِ^(١١) وَأَخْوَلَا

(١) في هـ، ز، ط، ت «وإن كان غيرهما» وعبارتها أكمل.

(٢) في ت «أصلهما» تحريف.

(٣) في هـ «ويرضون» تحريف.

(٤) في هـ، ز «ومفتوي».

وفي ط، ت «ومفتوي».

(٥) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «لأنه» وهذا جائز.

(٦) في ز «جواب» تحريف.

(٧) في ز، ك «متعلقان» تحريف.

(٨) في ط «الألف» تحريف.

(٩) في ط، ت «يعرض».

(١٠) في هـ، ت «تمتعها» تحريف.

(١١) أَعْيِدَ: أي الناعم.

(ش) يعنى أَنَّ ما كان من الأفعال على وزن «فَعِلَ» وكان مصدره «فَعَلَّ» مما جاء اسم فاعله على «أَفْعَلَّ» يصحح هو ومصدره، وإن كان مستوفياً لشروط الإعلال نحو: غَيَّدَ غَيْدًا وَحَوَّلَ حَوَّلًا، وسبب تصحيحهما^(١) أَنَّ حَوَّلَ^(٢) وشبَّهه من أفعال الخلق والألوان، وقياس الفعل فى ذلك أَن يأتى على «أَفْعَلَّ» نحو: اخْوَلَّ^(٣) اخْوَلًّا واخْوَزَّ اخْوَزَّارًا، فصح عين فعله ومصدره؛ لأنهما فى معنى ما لا يُعَلَّل لعدم الشروط. «وعَيْنُ»^(٤) فاعل «بَصَحَ»، و«ذَا أَفْعَلَّ» حال من «فَعَلَّ»^(٥). ثم أشار إلى الثانى فقال:

(ص) وَإِنْ يَبْنِ تَفَاعُلٌ مِنَ الْمُتَعَلِّ * وَالْعَيْنُ وَأَوَّ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ

(ش) يعنى أَنَّ وزن «أَفْعَلَّ» من الواوى^(٦) العين إذا أظهر^(٧) معنى تفاعل مما يدل على الإشتراك صُحِّح نحو: اخْتَوَزُوا بمعنى تَحَاوَزُوا، وإنما صَحَّح مع

(١) فى الأصل، ظ «تصحيحها» تحريف.

وفى ز «تصحيحه».

(٢) فى ز «حولاً» وفى ظ «فَعِلَ».

(٣) فى ظ «حولاً» تحريف.

(٤) فى ت «وغير» تحريف.

(٥) يقتضى على إعراب الشارح لـ «ذَا أَفْعَلَّ» أمران:

الأول: يقتضى أَن «ذَا أَفْعَلَّ» إنما يرجع لفعل المكسور العين دون المصدر وهو غير صحيح؛ لأنه راجع لهما - أي لفَعْلَ وَقَعْلًا -

الثانى: أَنه يقتضى أَنَّ الوصف الذى هو أَفْعَلَّ مشتق من الفعل - مع أَن الراجع أَنه مشتق من المصدر - فلو قال أَنه حال من فعل المصدر الأول لسقط الإعراض الثانى.

والحق فى إعراب النظم أَنَّ «ذَا» حال منهما. والأصل أَن يقول «ذوى» لكنه أفرد لكونهما كالشئ الواحد، لأنَّ أحدهما جار على الآخر ومأخوذ منه مثل قوله تعالى - خطباً لموسى وهارون - فى سورة الشعراء آية: ١٦

(فَأَيُّهَا يُرْعَوْنَ قُتُولًا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

فأفرد رسول لكون موسى وهارون كالشئ الواحد.

(حاشية ابن حمدون ٢: ١٩٣، ١٩٤).

(٦) فى هـ «الواوى» تحريف.

(٧) فى ظ «أظهر».

توفر^(١) شروط الإعلال؛ لأنه حِجِل على «تَفَاعُل» الذى بمعناه وليس فى^(٢) تَفَاعُل شروط الإعلال.

وفهم منه أن وزن «أَفْتَقَل» إذا لم يَين معنى «تَفَاعُل» أُعِلَّ على^(٣) مقتضى القياس نحو: اِغْتَادَ وَاِزْتَابَ أصلهما: اِغْتَوَدَ وَاِزْتَيْبَ، وفهم من قوله أيضاً: «وَالْعَيْنُ وَاوٌ» أن ما عينه ياء تُعَلَّ / وإن أَبَانَ معنى تَفَاعُل نحو: اسْتَأْفُوا أي: ^{٣٠٣}ب تضاربوا بالسيف؛ وإنما أُعِلَّت^(٤) فى ذلك الياء دون الواو^(٥) لثقل الواو فى المخرج^(٦) بخلاف^(٧) الياء. وإن يَين شرط، «وَتَفَاعُلٌ» فاعل يَين أي: يَظهر، «وَسَلِمَتْ» جواب الشرط، «وَالْعَيْنُ وَاوٌ» مبتدأ وخبره^(٨) فى موضع الحال: «وَلَمْ تُعَلَّ»^(٩) تَقْيِيمٌ؛ لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثالث بقوله: (ص) وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ^(١٠) ذَا الْإِعْلَالِ اسْتَحَقَّ^(١١) * صُحِّحَ أَوَّلُ ...

(ش) معنى إذا اجتمع فى كلمة حرفاً علة وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله فلا بد من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر؛ لئلا يتوالى إعلالان والأحق بالإعلال منهما الثانى لتطرفه. وذلك نحو: الهَوَى والحَوَى^(١٢) والحَيَا،

(١) فى الأصل، ش، ك «توفر».

(٢) فى ت «فيه».

(٣) فى الأصل «فى» تحريف.

(٤) فى هـ، ز، ط، ت «اعتلت».

(٥) فى ت «الواو دون الياء» تحريف.

(٦) فى ش «فى المخرج من الألف».

الياء أقرب إلى الألف فى الخفة من الواو، لذلك كانت أحق بالإعلال من الواو.

(٧) فى ز «دون».

(٨) فى هـ، ز، ط، ت «وخبر».

(٩) فى الأصل «يعل».

(١٠) فى الأصل، ز «بحرفين» تحريف.

(١١) فى ز «يستحق» تحريف.

(١٢) فى هـ، ز، ت «الهوى والجوى».

وفى ط «الهدى والجوى».

أصلها^(١) هَوَيّْ وَخَوَيّْ^(٢) وَخَيّْ، فالسبب المانع من إعلال الأول فيهما^(٣) إعلال الثاني، وقد يُعل الأول ويصح الثاني وعلى ذلك نُبّه بقوله:
(ص) ... * ... وَعَكْشٌ قَدْ يَحِقُّ

(ش) وذلك قولهم^(٤): رَأَيْتَ وَطَايَةً وَغَايَةً، وفُهِم قلة ذلك من قوله: «قَدْ يَحِقُّ». «وَأِنْ» شرط، «وَذَا الإِغْلَالُ» مرفوع بفعل مضمر يفسره استحق، «وَلِحَزَقَيْنِ» متعلق باستحق، و«صُحِّحَ» جواب الشرط، «وَعَكْشٌ قَدْ يَحِقُّ» جملة مستأنفة^(٥). ثم أشار إلى الرابع فقال:

(ص) وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا * يَخُصُّ الْأِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

(ش) يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، كونهما عينا فيما آخره زيادة تخص الأسماء؛ لأنه بتلك / الزيادة ^{٣٠٤}_م يَبْغُذُ شَبَهُهُ بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل فَصُحِّحَ لذلك، وشملت الزيادة الخاصة بالأسماء الألف والتون نحو: جَوْلَانْ وألف التأنيث نحو: حَيْدَى وَصَوْرَى. «وَعَيْنٌ» مبتدأ، و«مَا» موصولة وَصَلَتْهَا^(٦) «يَخُصُّ»، و«وَاجِبٌ» خبر مقدم، و«أَنْ يَسْلَمَا» مبتدأ، والجملة خبر «عَيْنٌ»، ويجوز أن يكون «وَاجِبٌ» خبراً عن «عَيْنٌ»، و«أَنْ يَسْلَمَا» مرفوع «بواجب»، والتقدير: وعين ما زيد في آخره ما يخص الاسم تجب سلامته.

ثم قال:

(١) فى ت «أصلهما» تحريف.

(٢) فى هـ ، ز، ط، ت «وجوى».

(٣) فى ز «ومنها» تحريف.

(٤) فى هـ ، ز «كقولهم».

وفى ت «نحو».

(٥) فى ش «جملة اسمية مستأنفة».

(٦) فى ش زيادة «وصلتها قد زيد وآخر منصوب على الظرف والعامل فيه زيد، وما مرفوع به وصلتها يخص» والإعراب هنا أكمل وأوضح.

(ص) وَقَبْلَ بَا أَقْلِبَ مِيمًا التَّوْنَ إِذَا * كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتْ أَنْبَذَا

(ش) يعنى أنَّ النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء^(١) وُجِبَ قلبها ميمًا وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة^(٢) تَيْنَ^(٣) النون وَغُنَّتِيهَا لشدة الباء، وذلك فيما^(٤) كان من كلمتين ومن^(٥) كلمة، ولذلك مَثَلُ بالنوعين فالمنفصلُ نحو: «مَنْ بَتْ»، والمتصل نحو: «أَنْبَذَا». و«التَّوْنَ» مفعول أول «بَاقْلِبَ»، و«ميمًا» مفعول ثانٍ، «وَقَبْلَ» متعلق ب«اقلب»، «وَإِذَا» ظرف مضمن معنى الشرط، وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

(١) فى هـ «الباء» تصحيف.

(٢) فى ت «تنافر».

(٣) فى ط، ت «لين» تحريف.

(٤) فى ت «فيما إذا» وعبارتها أكمل.

(٥) فى ش «أو من».

(فصل)

(ص) لِسَاكِنِ صَحَّ النُّقْلُ التَّخْرِيجُ مِنْ * ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنٍ فِعْلٍ كَأَيْنِ

(ش) يعنى أنَّ عين الفعل إذا كانت واواً أو ياءً وكان ما قبلها ساكناً^(١) صحيحاً وُجِبَ نقل حركة العين إلى الساكن قبلها؛ لاستقلال^(٢) الحركة في حرف^(٣) العلة، وذلك نحو: يَقُومُ أصله: يَقُومُ بضم الواو فنقلت حركة الواو إلى الساكن^(٤)، وَيَبِينُ أصله: يَبِينُ فنقلت^(٥) حركة الياء إلى الساكن قبلها وَبَقِيَتْ الياء ساكنة، ثم إنَّ خالفت العين الحركة المنقولة أهدلت من مُجَاسِيسِهَا نحو: أَهَانَ وَأَعَانَ أصلهما: أَهَانَ وَأَعَانَ فدخل النقل والقلب فصارا^(٦) أَهَانَ وَأَعَانَ، وفهم من قوله /: «صَحَّ» أنَّ الساكن إذا كان معتلاً لا يُنْقَلُ نحو: ^{٣٠٤}بَاطِعٌ وَفَوْقُ^(٧) وَيَبِينُ. ثم إنَّ هذا النقل له أربعة شروط ذكر الأول فى قوله: «صَحَّ»، وأشار إلى باقية بقوله:

(ص) مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبٌ وَلَا * كَأَيِّضُ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ خُلَا

(ش) سَمِلَ فِعْلٌ تَعَجَّبٌ «مَا أَلْعَلَهُ» نحو: مَا أَقْرَبَهُ وَمَا أَلَيْتَهُ، و«أَفْعِلْ بِهِ» نحو: أَقِمْ بِهِ وَالْأَيْنِ بِهِ، وإنما صح فيهما بالحمل على أفعل من كذا^(٨)؛

(١) فى ت «ساكن» تحريف.

(٢) فى ش، ك، ت «لاستقلال» تحريف.

(٣) «حرف» ساقطة من ت.

(٤) فى ش زيادة «إلى الساكن قبلها وبقيت الواو ساكنة». وجارها أكمل.

(٥) فى ز «فقلت» تصحيف.

(٦) فى ه، ز «فصار» تحريف.

(٧) فى ه، ز، ط، ت «وَفَوْقُ» وهذا جائز.

(٨) «كذا» ساقطة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

لأنهما من واد واحد؛ وأما نحو أَيْبَضُ فلو نقلت منه الحركة للساكن لَذَهَبَتْ
هَمْزَةُ الْوَضَلِ، فيُقال: بَاضَ فَيَلْتَبَسُ بِفَاعِلٍ من^(١) المضاعف نحو: بَاضَ، وأما
نحو أَهْوَى مما أعلت^(٢) لأمه فلو نُقِلَتْ فيه الحركة لتوالى عليه الإعلال
«والتَّخْرِيكُ» مفعول «بأنقل»، و«لساكن» متعلق «بأنقل»، و«صَبَحَ» في موضع
النعت «لساكن»، و«مِنْ ذِي» متعلق بأنقل «وَأَتِ» نعت «لِلذِي لَيْن»^(٣)،
و«عَيْنُ فَعْلٍ» حال من الضمير المستتر^(٤) في آتٍ، و«ما» ظرفية مصدرية، أي:
مدة عَدَمِ كونه فعل^(٥) تَعَجَّبَ ولا كذا. ثم قال:

(ص) وَمِثْلُ لَفْعٍ فِي ذَا الْإِغْلَالِ اسْمٌ * صَاهِي مُضَارِعاً وَفِيهِ وَاسْمٌ

(ش) يعني أن الفعل يشاركه في وجوب الإعلال بالنقل المذكور كل
اسم اشبه المضارع في زيادته لا في وزنه، أو في وزنه لا في زيادته فشمل
صورتين:

الأولى: أن تبنى من البيع مثل: يَحْلِيءُ^(٦) فتقول: يَبِيعُ وأصله: يَبِيعُ^(٧)
بسكون الباء فأُجِلَ^(٨)؛ لأنه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهي التاء وخالفه
في الوزن.

(١) «من» ساقطة من ش.

وفي ت «باسم فاعل» ومن المضاعف ساقط.

(٢) في ز «احتلت».

(٣) «لَيْن» ساقطة من هـ، ظ، ت.

(٤) «المستتر» ساقطة من ت.

(٥) في هـ، ز «غير».

وفي ن «عين» تحريف.

(٦) يَحْلِيءُ: بكسر التاء وبهمزة بعد اللام من البيع، وهو ما أفسده السكون من الجلد.

(٧) وأصله يَبِيعُ ساقط من ظ.

(٨) «فأجل» ساقطة من ك.

وفي ت «فأجل لأمه».

والثانية: نحو: مَقَامُ أصله: مَقْوَمٌ فأشبه المضارع في الوزن نحو: تَشْرَبُ وخالفه في الزيادة؛ لأن الميم لا تُزاد في أول المضارع وهذا هو^(١) معنى قوله: «وَفِيهِ وَشَمٌ» أي: فيه علامة يُمْتَازُ بها عن الفعل؛ وفهم منه أن الاسم إذا كان شبيهاً بالمضارع في الوزن والزيادة لم يُقَلَّ نحو: أَتَيْضُ وَأَسْوَدُ؛ لأنه لو أُلِغَ لالتبس^(٢) بالفعل إذ ليس فيه علامة يُمْتَازُ بها عنه، وفهم أيضاً منه أنه لم يشابه^(٣) المضارع لا في / الوزن ولا في الزيادة لم يُقَلَّ كِمِثَالٍ.

٣٠٥
١

و«مِثْلُ فِعْلٍ» مبتدأ، وخبره «اشمٌ»، ويجوز أن يكون «اشمٌ» مبتدأ وخبره «مِثْلُ فِعْلٍ»، وهو أظهر، «وَفِي ذَا الإِعْلَالِ» متعلق بمِثْلُ، «وَضَاهِي مُضَارِعاً» جملة فعلية في موضع النعت لاسم، «وَفِيهِ وَشَمٌ» نعت بعد نعت، وقد فهم من هذا القانون أن نحو: يَفْعَلُ نحو: يَخْطِطُ يعمل؛ لأنه أشبه الفعل المضارع في الوزن دون الزيادة؛ لأنه مثل يُقَلَّمُ بكسر التاء في لغة «كنانة» وأُخْرِجَهُ^(٤) بقوله:

(ص) وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْفِعَالِ * ...

(ش) معنى أن ما صُحِّحَ «مِفْعَلٌ» وإن كان ظاهراً يقتضى الاعلال؛ لأنه محيل على «مِفْعَالٍ» بالألف، «وَمِفْعَالٌ» لم يشبه الفعل لا في الوزن ولا في الزيادة وذكر كثير من أهل التصريف أنه إنما صُحِّحَ^(٥)؛ لأنه مقصور منه^(٦) فهو هو، ثم قال:

(١) «هو» ساقطة من ت.

(٢) في ز «لالتبس» تحريف.

(٣) في ز «يشبه».

(٤) في هـ، ز، ط، ت «فأخرجه».

(٥) في ك «يصح».

(٦) قال سيوري: «وسألته عن «مِفْعَلٍ» لأي شيء أتم ولم يجر مجرى أَفْعَلٍ؟ فقال: لأن مِفْعَلًا إنما هو من «مِفْعَالٍ» ألا ترى أنهما في الصفة سواء تقول: يَطْلُقُ ومِفْعَالٌ، فتزيد في المِفْعَالِ من المعنى ما أردت في المِفْعَالِ. وقد يفتقران الشيء الواحد نحو مِفْعَلٌ ومِفْعَالٌ، ومِفْعَالٌ ومِفْعَالٌ، ومِفْعَالٌ ومِفْعَالٌ. وإنما أجمعت فيما زعم الخليل أنها مقصورة من مِفْعَالٍ أَهْدَأُ
الكتاب ٣٠٥: ٤، ٣٠٦.

(ص) ... * وَأَلِفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ أَزَلْ لَذَا^(١) الْإِغْلَالِ وَالْثَا لَزَمَ عَوْضُ * ...

(ش) يعنى إذا كان المستحق للنقل والاعلال المذكورين مصدراً على «إِفْعَال» أو «اسْتِفْعَال» محمّل على فِعْلِهِ فنقلت حركة عينه إلى فَائِهِ ثم ثَقَلْتُ^(٢) أَلِفاً لِحَاثَةِ الْفَتْحَةِ فَيَجْتَمِعُ أَلِفَانِ الْأُولَى^(٣) الْمُثْقَلِيَّةُ^(٤) عَنْ الْعَيْنِ، والثانية الألف^(٥) التي كانت بعد العين، فتحذف الثانية وتلزم حيثلِ الثاء عوضاً^(٦) من^(٧) الألف المحذوفة وذلك نحو: إِجَارَةٌ وَاسْتِقَامَةٌ أصلهما: إِجَوَازٌ وَاسْتِقْوَامٌ، ونظير إِجَوَازٌ من الصحيح إِكْرَامٌ وَاسْتِقْوَامٌ وَاسْتِذْرَاكٌ فنقلت حركة العين فيها إلى الساكن قبلها وفُعِلَ فيها ما تقدم من الحذف والتعويض، وقد صرح بأن المحذوف^(٨) هي الألف الزائدة^(٩) بقوله: «وَأَلِفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ أَزَلْ»، وهو مذهب «سبويه»^(١٠)، ثم إن هذه الثاء التي هي عوض قد تحذف. وإليه أشار بقوله:

(١) في هـ «كذا» تحريف.

(٢) في ز «واستفعال».

(٣) في هـ «نقلت» تصحيف.

(٤) في ت «للأولى» تحريف.

(٥) في ز «منقلبة».

(٦) «الألف» ساقطة من ت.

(٧) في ظ «عوض».

(٨) في هـ ، ز «عن».

قال الأشموني: «اختلف النحويون أيتهما المحذوفة. فذهب الخليل وسبويه إلى أنَّ المحذوفة أَلِفُ إِفْعَالٍ واستفعال لأنها الزائدة ولقربها من الطرف ولأن الاستفعال بها حصل، وإلى هذا ذهب الناطم، ولذلك قال وألف الإفعال واستفعال أزل، وذهب الأخفش والفراء إلى أنَّ المحذوفة بدل عين الكلمة. والأول أظهر». شرحه ٤: ٣٢٣.

(٩) في ش «المحذوفة».

(١٠) في ز «الزيادة».

(١١) ذهب سبويه: «إلى أنَّ الإقامة والاستقامة إنما اختلفتا كما اختلفت أنما لهما، لأن لزوم الاستفعال والإفعال لاستفعال وأفعل، كلزوم يَشْتَقِعُ ويُفْعَلُ لهما، ولو كانتا تفارقان كما تفارق بنات الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادرها لتبكت». (الكتاب ٤: ٣٥٤، ٣٥٥)

(ص) ... * وَحَذَفُهَا بِالنُّقْلِ نَادِرًا^(١) عَرَضُ

(ش) يعنى أن هذه التاء التى تلحق / عوضاً قد تحذف، ويقتصر فى $\frac{٣٠٥}{ب}$ حذفها على السماع كقولهم: أَرَى إِزَاءً^(٢)، وَاسْتَفَاءَ اسْتِفَاءً. ويكثر ذلك مع الإضافة نحو: (وَأَقَامَ الصَّلَاةَ)^(٣)

و«أَلَفَ الْإِفْعَالِ» مفعول بَأَزَلْ، «وَلَدَا»^(٤) متعلق ب«بَأَزَلْ»، و«الإِغْلَالِ» نعت «لَدَا»، و«الْتَأَ» مفعول «بِالْزِمِ»^(٥)، و«عَوَضُ» حال من «الْتَأَ»، ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعية»، و«حَذَفُهَا» مبتدأ خبره^(٦) «عَرَضُ»، و«بِالنُّقْلِ» متعلق بِعَرَضُ، «وَنَادِرًا»^(٧) حال من الضمير المستتر فى عَرَضُ وفى بعض النسخ: «رُبَّمَا عَرَضُ». ثم قال:

(ص) وَمَا لِإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ * نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قِيمٌ^(٨)

(ش) يعنى أنه إذا بُنِيَ مثال «مَفْعُولٌ» من فعل ثلاثى معتل العين فُعِلَ بِهِ ما فُعِلَ «بِإِفْعَالٍ» من نقل الحركة إلى الساكن قبلها، وحذف واو مَفْعُولُ، وَيَغْنَى بقوله: «فَمَفْعُولٌ» ما كان مُعْتَلِ العين، وشيلاً ما كانت عينه ياء وما كانت عينه واوًا، وَلِذَلِكَ^(٩) اتى بمثالين فقال:

(١) فى الألفية وبقية الشروح «وربما» وهى صحيحة. وقد ذكر عند إهرابه البيت أن فى بعض النسخ «وربما» فالظهور.

(٢) فى ر «إذا» تحريف.

(٣) سورة الأنبياء. آية: ٧٣.

(٤) فى ت «وكذا» تحريف.

(٥) فى هـ «بأزل» تحريف.

(٦) فى هـ ، ز، ط، ت «وخبره».

(٧) فى الألفية وبقية الشروح «وربما» وهى صحيحة.

(٨) فى الأصل، ز، ط، ت

وَمَا لِإِفْعَالٍ مِنَ النُّقْلِ وَمِنْ حَذْفِ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قِيمٌ وما أثبت من ش، هـ ، ك والألفية أصوب.

(٩) فى ت «مثل».

(ص) نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَضُونٍ ... *

(ش) فأصل مَبِيعٍ: مَبِئُوعٌ، فنُقِلَتْ حركة الياء إلى الباء^(١) وبقيت الياء ساكنة بعد ضمة، فأبدلت ضمة كسرة لتصح الياء ثم محذفت واو مَبِئُوع فقالوا مَبِيعٌ، وأما مَضُونٌ فأصله: مَضُونٌ فنُقِلَتْ حركة الواو إلى الصاد وبقيت الواو ساكنة ومحذفت الواو التي بعدها، وهي^(٢) واو مَفْعُولٌ، وقد يصح^(٣) كل واحدٍ من النوعين، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَلَكَدَرُ * تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَلِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرَ

(ش) يعنى أنَّ ما عينه واوٌ مِن مفعول قد يُصَحِّحُ أى يُنطَقُ به على الأصل وذلك قليل كقولهم: كُتِبَ مَضُونٌ، وما عينه ياء وهو مشهور^(٤)، وقيل إنَّ تَصْحِيحَهُ لُغَةٌ^(٥) «بنى تميم»، ومنه قولهم: مَبِئُوعٌ وَمَخْطُوطٌ. ومن ذلك قول الشاعر:

٢١٧ - حَتَّى تَذْكُرَ نَضَابَ وَهَجِهِ * يَوْمَ / الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْبُومٌ^(٦)

٣٠٦

↑

و«مأ» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «لِلْفَعَالِ»، و«مِنْ نَقْلِ»^(٧) متعلق بما فى

(١) فى الأصل، ز، ش، ك «الباء» تصحيف.

(٢) فى الأصل «وهو».

(٣) فى ظ، ت «يصحح».

(٤) فى-ش «مشهور التصحيح». وعبارتها أوضح.

(٥) فى ت «فى لغة».

(٦) الشاهد لعقمة بن عبده الفحل. انظر ديوانه: ٥٩

والمقتضب ١٠١:١ والخصائص ٢٦١:١ والمفصل ١١٠ وشرح المفصل ٧٨/١٠ وشرح الأشمولى

٣٢٥:٤، والخزانة ٥٢٠:٤ ومعجم شواهد النحو ١٥٣

ورد حجز البيت فى الأصل، ش، ه، ك، ت

(يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم)

وفى ظ (يوم تزداد عليه الدجن مغيوم)

مغيوم جاء على أصله دون إخلال، والقياس فيه مغيوم من القِيم، وهو السحاب.

(٧) فى الأصل، ه، ز، ظ، ت «النقل» تحريف.

الجرور من معنى الاستقرار، و«مَفْعُول» مبتدأ، خبره^(١) «قَمِين»، «وبه» متعلق
«بَقَمِين»، والجملة في موضع خبر «مَا»، و«تَصْحِيحُ» فاعل بَدَلَز، وهو مضاف
«لِذِي» على حذف مضاف أي تصحيح الفعل ذى الواو. ثم قال:

(ص) وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا * وَأَعْلِلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا

(ش) يعنى أنه إذا بنى مثال «مَفْعُول» من فعل ثلاثى واوِيّ اللام جاز
فيه التصحيح، باعتبار تَحَصُّن^(٢) الواو بالإدغام^(٣) والإعلال لقربها من
الطرف وذلك نحو عَدَا يَغْدُو^(٤) فهو مَغْدُوٌّ وَمَغْدِيٌّ^(٥)، وفُهِم من قوله: «إِنْ
لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا» أَنَّ التصحيح أجود؛ لأن معنى تتحرى: تقصد، فالمعنى
وأعِلْ إن لم تقصد الأجود^(٦)، فمفهومه أنك إذا قصدت الأجود لا تعل،
وفُهِم منه أن ما كان يائِيّ اللام^(٧) لا يجوز^(٨) فيه الوجهان بل يلزم^(٩)
الإعلال نحو: مَرَمِيٌّ أصله: مَرْمُوتِيٌّ، وقد تقدم وجوب إعلاله^(١٠)، وفُهِم
أيضاً منه أن ما كان واوِيّ اللام على «فَعْلَ»، لا يجوز فيه الوجهان^(١١) بل
يلزم إعلاله. نحو: مَرَضِيٌّ. وإعراب البيت واضح. ثم قال:

(ص) كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ بَا الْمَفْعُولِ مِنْ * ذِي الْوَاوِ لَأَمْ جَفَحِ أَوْ فَرِدَ يَمِينِ

(١) فى هـ ، ز ، ط ، ت «وخبره».

(٢) فى ز «تحصين» تحريف.

(٣) فى ت «اعتبار بتحسين الواو من الإدغام».

(٤) فى ط ، ت «عدا يغدو».

(٥) فى ت «مغذو ومغذى».

(٦) فى ت «الأجودا».

(٧) فى الأصل، ط ، ك ، ت «العين» وما أثبت من ش ، هـ ، ز هو الصواب.

(٨) فى ك «يجوز».

(٩) فى ش «يلزم فيه».

(١٠) فى هـ ، ز زيادة «وجوب إعلاله عند قوله: فصل إن يسكن السابق. البيت «خطأ من الناسخ، لأن هذا البيت يشير إلى إبدال الواو ياء عند اجتماعهما في كلمة واحدة وسكن أولهما وقد سبق ذكره».

(١١) فى ش «لا يجوز فى المفعول منه الوجهان».

(ش) يعنى إذا كان مثال^(١) الفُعُول^(٢) مما لآئمه واو جاز فى لاهم وجهان الإعلال والتصحيح، وذلك فى الجمع نحو: عَصَا وَعَصَوُ وَعَصِي^(٣)، وفى المفرد نحو: عَتَا^(٤) عَيْتًا وَعُتُوًا^(٥)، إلا أن إعلال الجمع أولى من التصحيح وتصحيح المفرد أولى من الإعلال، ولم ينبه على ذلك الناظم^(٦)، وفى تقديمه^(٧) الجمع إشعار ما بذلك. «والفُعُولُ»^(٨) فاعل «هبجا»، و«ذَا وَجْهَيْنِ» حال من الفعول / و«مِنْ ذِي» متعلق «هبجا»، و«لَأَمْ يَجْمَعُ» حال من باب ٣٠٦ الواو، «واو»^(٩) فَرَزِدَ معطوف على جمع، و«يَعْنِ» فى موضع النعت لفرد. ثم قال:

(ص) وَشَاعَ تَحْوُتَيْمٌ فِى ثَوْمٍ * وَتَحْوُ ثِيَامٍ شُدُوذُهُ نَمِي

(ش) يعنى أنه يجوز فيما كان على وزن^(١٠) فُعُل جمعاً^(١١) عينه^(١٢) واو وجهان: التصحيح على الأصل نحو: تَائِمٌ وَثَوْمٌ وَصَائِمٌ وَصُنُومٌ^(١٣)،

(١) «مثال» ساقطة من هـ، ز.

(٢) فى ظ «المفعول» تحريف.

(٣) فى ز «عَصِي وَعَصِي وَعَصِي» تحريف.

(٤) «عتا» ساقطة من ش.

(٥) «عتا» يقال: عتا الشيخ أي كبر.

(٦) «وعتوا» ساقط من هـ، ز.

فى ظ، ت «عتا وعتوا وعتيا» تقديم وتأخير.

(٧) صرح بذلك فى شرح الكافية ٤: ٢١٤٥ حيث قال:

وَرَجَحَ الْإِعْلَالَ فِى الْجَمْعِ وَلِىَ مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوْلَى مَا أَتَى

(٨) «تقديمه» ساقطة من ظ.

(٩) فى ظ «والمفعول» تحريف.

(١٠) فى ز «ولفرد»، وفى ت «أو فرد».

(١١) «وزن» ساقطة من هـ.

(١٢) «جمعا» ساقطة من ز، ظ، ك.

(١٣) فى ش، هـ، ز «وما عينه».

فى ش «تائم ونوم وقام وقوم وصائم وصوم» زيادة مثال.

والإعلال نحو: ضَيِّمٌ وَثِيْمٌ^(١)، لقرب عينه من الطرف، وأما «فُعَال»^(٢)
بالألف^(٣) فالوجه فيه التصحيح؛ لبعده من الطرف نحو: ضَوَامٌ وَثُوَامٌ، وقد
شد في ثُوَامٍ: ثِيَامٌ، فيحفظ ولا يقاس عليه، ومنه قوله:
٢١٨- أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةٌ بِنْتُ مُنْدَلِرٍ * فَمَا أَرْقَى الثِّيَامَ إِلَّا سَلَامُهَا^(٤)
وإعراب البيت واضح. ثم قال^(٥).



(١) في ظ «وُثِيْمٌ» .

(٢) في هـ «فُعَال» تحريف.

(٣) في الاصل «بألف» تحريف.

(٤) الشاهد لابي الفخر الكلبي.

انظر: اللسان «نوم»، وشرح ابن عقيل ٢: ٢٦٠ .

وشرح التصريح ٢: ٣٨٣، وشرح الاشمولي ٤: ٣٢٨ .

ومعجم شواهد النحو ١٥٤ .

وفي رواية :

أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةٌ ابْنَةُ مُنْدَلِرٍ
فَمَا أَرْقَى الثِّيَامَ إِلَّا سَلَامُهَا

(٥) ثم قال «ساقط من ش، هـ، ك، ت وهي زائدة لا لزوم لها.

(فصل)

(ص) ذُو اللَّيْنِ فَأَتَا فِي الْفِعَالِ أَبْدِلًا * ...

(ش) يعنى أنَّ الإفتعال وما تصرّف منه إذا كان فاؤه حرف لين أبدل / ^{٣٠٦}ب تاء وأدغم في تاء الإفتعال وشمل قوله: «ذُو اللَّيْنِ» الواو نحو: اتَّعَدَ أصله: اؤْتَعَدَ، والياء نحو: اتَّسَرَ أصله: ائْتَسَرَ، لأنه من اليُسر، ولا مَدْخَلٌ لِلْأَلِفِ هنا؛ لأنها لا تكون فاء، وإنما أَبْدَلُوا منها تاء، لأنهم لو أقروها لَتَلَاخَبَتْ بها الحركات، فإن كانت بعد ضمة قُلِبَتْ واواً أو بعداً^(١) فتحة قُلِبَتْ أَلِفاً، أو بَعْدَ كَسْرَةٍ قُلِبَتْ ياء فأبدلوا منها حرفاً جلدأ وهو التاء؛ لأنها أقرب حروف الزيادة إلى الواو، فإن كانت فاء^(٢) الإفتعال ياء مبدلة من همزة فقد أشار إليه^(٣) بقوله:

(ص) ... * وَشُدُّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَعْوُ الْكَلَامِ^(٤)

(ش) يعنى أنه قد سُمِعَ إبدالُ التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه الشلوذ، وظاهر تمثيله: «بِاتِّكَالٍ»^(٥) أنه مما سمع فيه الإبدال شُدُوذاً والمسموع من ذلك إنما هو «اتَّزَرَ» أي: لبس الإزار، فينبغى أن يكون المثال راجعاً لذى الهمزة لا للبدل^(٦)، وفي كلام بعضهم ما يدل على أنه

(١) «بعد» ساقطة من ظ.

(٢) في هـ، ز، ط، ت «تاء» وعبارتها أدق وأصح.

(٣) في ظ «إليها».

(٤) في ز «اتكلام» محريف وما أثبت هو الصواب كما في الأصل، والألفية وبقيّة النسخ.

(٥) في ز «باتكلام».

(٦) في هـ «المبدل».

مَشْمُوع. فعلى هذا يكون المثال راجعاً لما أبدل تاءً من ذى الهمزة، «وذو اللّين» مبتدأ، وخبره «أبدلاً»^(١)، و«قا» حال من «ذو»^(٢) اللّين، «وقا» مفعول ثانٍ لأبدل، والمفعول الأول ضمير مستتر يعود على ذو اللّين، «وفى إفتعال» متعلق بأبدل، وفاعل مثد ضمير عائد على الإبدال المفهوم من أبدل^(٣). ثم قال:

(ص) طَا تَا اِفْتَعَالٍ زُذُّ اِلْزُ مُطْبِقٍ *

(ش) يعنى أنه يجب إبدال تاء الافتعال^(٤) وفروعه طاء بعد أحد^(٥) حروف^(٦) الإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وذلك نحو: اضْطَبَّرَ^(٧) واضْطَرَمَ واضْطَعَنَ^(٨)، واظْطَهَّرَ^(٩) أصلها: اضْطَبَّرَ واضْطَرَمَ واظْطَعَنَ^(١٠) واظْطَهَّرَ^(١١)، فاستقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق / لما بينها من مقارنة $\frac{٣٠٧}{١}$ الخرج ومباينة الوصف؛ لأنّ التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء. ثم قال:

(ص) ... * فى اِذَّانٍ وَاِزْدَدُ وَاِذْكِرْ دَالاً بَقِى

(ش) يعنى أنه تبدل أيضاً تاء الافتعال وفروعه دالاً بعد الدال والراى

(١) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «أبدل».

وما أثبت أدق كما فى ه، ز والألفية.

(٢) فى ه، ز، ظ، ت «ذى» تحريف.

(٣) فى ت «إبدال».

(٤) فى ظ «الافعال» تحريف.

(٥) «أحد» ساقطة من ش.

(٦) فى ز «أحرف».

(٧) فى ز «اضطراب» خطأ من الناسخ.

(٨) فى ز «واضطعن».

(٩) فى ت «اظهر» تحريف.

(١٠) فى ز، ت «واضتعن».

(١١) فى ت «واظهر» تحريف.

والذال، وقد استوفى مثلها «فَادَّان»^(١) أصله: «اِذْتَانَن»: إذا أخذ الدَّيْن فأبدل من التاء دالاً وأدغمت فيها^(٢) الدال الأولى، و«اِزْدَدَ» فعل أمر من زَادَ، أصله: «اِزْتَدَ» فأبدل من التاء دالاً، و«اِذْكِرْ» فعل أمر من اذْكُرْ وأصله «اِذْكِرْ» فأبدلت التاء دالاً ثم قلبت الدال دالاً وأدغمت الدال في الدال، «وَتَا افْتِئَالٍ» مبتدأ، وخبره «زُدْ» وهو ماضٍ مبنى للمفعول، وفي «زُدْ» ضمير مستتر عائد على «تَا افْتِئَالٍ»^(٣) و«طَا» مفعول ثانٍ بـزُدْ، ويجوز أن يكون «زُدْ» فعل أمر، و«تَا افْتِئَالٍ» مفعول أول «بِزُدْ»، و«إِزْرَ» متعلق بـرد على الوجهين، وفي «بَقِيَ» ضمير مستتر عائد على «تَا افْتِئَالٍ»، و«دَالاً» حال من ذلك الضمير، وعبر ببقى عن البذل^(٤) وفيه بُعْد.

ثم قال: ^(٥)



^(١) في ز «في اِدَّان».

^(٢) في ظ «فيه».

^(٣) في الأصل، ش، ك «تالافتعال».

وما أثبت أدق كما في هـ، ز، ظ، ت والألفية.

^(٤) «عن البذل» ساقط من ك.

^(٥) زائده في الأصل وبقيّة النسخ ولا لزوم لها.

(فصل)

(ص) فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدُ * اخْدِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ أَطَرَدُ

(ش) يعنى أنه يجب حذف فاء الكلمة إذا كانت واواً فى ثلاثة مواضع:

الأول: فعل الأمر. نحو^(١): «عِدْ» وهو محمول على الفعل المضارع لوجود علة الحذف فى الفعل المضارع.

الثانى: المضارع إذا كانت «على تَفْعِلُ» بفتح الياء^(٢) وكسر العين نحو:

يَعِدُ، لوقوع الواو ساكنة بين الياء^(٣) وكسرة لازمة، وحمل عليه أَعِدْ

وَتَعِدْ^(٤) وتَعِدُ، وفُهِمَ من قوله: «مِنْ»^(٥) كَوَعَدُ «أَنَّ الواو تُحذف فى

الأمر والمضارع»^(٦) إذا كان بعدها فتحة نائمة^(٧) عن الكسرة^(٨) نحو:

وَهَبَ يَهَبُ، فَإِنَّ قِيَّاسَهُ: «يَهَبُ» بكسر الهاء، لكن فُتحت لكونها

من حروف الخلق، وفُهِمَ أيضاً منه أَنَّ حذف الواو المذكور مشروط

بأن يكون حرف / المضارعة مفتوحاً، فلو كان مضموماً لم $\frac{٣٠٧}{ب}$

(١) فى ظ «وهو».

(٢) فى ظ «الفاء».

(٣) وفى هـ ، ز ، ط، ت «فتحة» تحريف.

(٤) «ونعد» ساقطة من ظ.

(٥) «من» ساقطة من ظ، وفى ت «ومن».

(٦) فى ظ «من فعل المضارع»، وفى ت «من المضارع».

(٧) فى الأصل، ت «ثانية» تصحيف.

(٨) فى ت «كسرة» تحريف.

يحذف نحو: يُوعَدُ مَبْنِيًّا للمفعول، وأن يكون ما بعد الواو مكسوراً، فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو: يُوَجَّلُ وَيُؤْضَوُ، وفهم أيضاً منه أن يكون ذلك في فِعْلٍ فلو بنيت من الوَعْدِ مثل يَقْطِلِينَ قلت^(١): يُوْعِدُ^(٢).

الثالث: المصدر من نحو: «وَعْد» وهو أيضاً محمول على الفعل في الحذف^(٣)، وفهم من قوله: «كَعِدَة»، أن يكون المحذوف^(٤) منه^(٥) مصدراً فلو كان اسماً لم يحذف نحو: وَجْهَة، وفهم منه أيضاً أن المصدر إذا أريد به^(٦) الهيئة لم يحذف نحو: الوَعْدَة والوَقْعَة. «وفاً أَمْرٍ» مفعول باحذف، و«مُضَارِعٍ» معطوف على أمر. ثم قال: (ص) وَحَذَفُ هُنْزِ الْفَعْلِ اسْتَفْرَغِي * مُضَارِعٍ وَبَيْتِي مُتَّصِفٍ

(ش) يعني أنه أطرده حذف الهمزة من «أَفْعَلٍ» في «الفعل» المضارع وفي اسم الفاعل، واسم المفعول^(٧)، وهو المُعْبَرُ عنهما^(٨): «بَيْتِي مُتَّصِفٍ» فإن اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بهما، فهما بَيْتَانِ^(٩) مُتَّصِفَانِ، وكان الأصل

(١) في ت «لقلت».

(٢) في ش «يوعد لم يحذف».

يريد أن الإحلال يكون في فِعْلٍ وليس في اسم فالتصحيح أولى بالأسماء من الإحلال كما مثل الشارح بـ «يقطلون».

(٣) في ت زيادة «في الحذف كعدة والثا فيه عوض من الواو المحذوفة». والزيادة هنا تفيد.

(٤) في هـ «للمحذوف» تحريف.

(٥) «منه» ساقط من هـ، ز، ت.

(٦) في ط «منه» تحريف.

(٧) «واسم المفعول» ساقط من ك.

(٨) في هـ «عنه» تحريف.

(٩) في ز «ببيتين» تحريف.

أن لا تُحذف الهمزة في ذلك كما لا تُحذف [في] ^(١) سائر الزوائد من الفعل نحو: تَذَخَّرَجَ وَتَخَاصَّمَ ^(٢)، لكن استثقل اجتماع همزتين في فعل المتكلم في نحو: أَكْثَرَمَ فُحِذَفَتِ الهمزة وحمل على أَكْثَرَمَ تُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَتُكْرِمُ واسم الفاعل واسم المفعول ^(٣)، كما حمل على «يَعِدُّ» سائر أفعال المضارع والمراد «بِأَفْعَلِ» الفعل الماضي. «وَحِذَفُ» مبتدأ، وخبره «اسْتَمَرَّ» ثم قال:

(ص) ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظِلِّكَ اسْتَعْمِلَا * وَقَرْنَ فِي الْقِرْنَ وَقَرْنَ نِقْلًا

(ش) يعنى أن «ظَلْتُ» بكسر اللام يجوز أن يحذف منه إحدى ^(٤) اللامين مع كسر الظاء وفتحها، فتقول: ظَلْتُ وَظَلْتُ. وظاهر النظم أن هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ، زاد «سيبويه» مَبْسُوثٌ وفي القياس / ٣٠٨
١
عليهما خلاف ^(٥) وقوله: «وَقَرْنَ فِي الْقِرْنَ وَقَرْنَ نِقْلًا» يعنى أنه استعمل هذا التخفيف ^(٦) في فعل الأمر [قِرْ] ^(٧) فقليل فيه: قِرْنَ بكسر القاف

(١) «في» زائدة في الأصل، وش، ك. والسياق لا يقتضيها.

(٢) في هـ، ز «وتخاصم».

(٣) نحو: تُكْرِمُ، وتُكْرِمُ.

والأصل تُوَكِّرِمُ وتُوَكِّرِمُ وتُوَكِّرِمُ إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة «أَفْعَلِ» معها لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة. وحمل على ذى الهمزة أخواته واسما الفاعل والمفعول، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا في ضرورة أو كلمة فمن الضرورة قوله: لِقَائِهِ أَهْلٌ لِأَنَّهُ يُؤَكِّرِمَا. والكلمة مستندرة قولهم: «أَرْضٌ تُؤَكِّرِمَةُ»

(شرح الأشمولى ٤: ٣٤٣)

(٤) في الأصل «أحد».

(٥) قال سيبويه: «قولهم ظَلْتُ ومبشث، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا يَحُثُّ، وليس هذا النحو إلا شاذاً، والأصل في هذا عربي كثير، وذلك قولك: أَخَشَشْتُ، ومبشثٌ وظللتُ.

وأما الذين قالوا: ظَلْتُ ومبشث فشبَّهوها بلبشث، فأجروها في فَعَلْتُ مجراها في فَعِلَ، وكرهوا تحريك اللام لحذفوا».

الكتاب ٤: ٢٢٢.

(٦) في ز «التحقيق» تصحيف.

(٧) «قِرْ» تكملة من ش.

وهى قراءة غير نافع وعاصم فى قوله - عز وجل^(١) : -

(وَقَوْنَ فِى يَبُوتِكُمْ)^(٢)

وقوله: «وَقَوْنَ نُقْلًا» أشار به إلى قراءة نافع وعاصم، ووجه قراءة «قَوْنَ» بالكسر أن أصله من قَوَّ بالمكان يَقِرُّ بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع، فلما لحقث الفعل نون الضمير خُفِيفَ، فحذفت^(٣) عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذلك الأمر منه فتقول على هذا يَقَوْنَ فى المضارع وَقَوْنَ فى الأمر، ووجه قراءة الفتح أنه قد قَرِزْتُ بالمكان أَقَرُّ^(٤)، بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع ففَعَلَ به ما تقدم فى الكسر من الحذف والنقلو فهما لغتان فصيحَتان. وظَلْتُ مبتدأ، وخبره «استُعْمِلًا» والألف فيه للتثنية، و«فِى ظَلِلْتُ» متعلق باستُعْمِلًا، و«قَوْنَ» مبتدأ، وخبره «فى أَقِرْزَنَ»، والتقدير وَقَوْنَ مقول فى اقرن، و«قَوْنَ نُقْلًا» مبتدأ وخبره ويجوز أن يكون «وَقَوْنَ». الأخير^(٥) مبتدأ محذوف الخبر، وكذلك^(٦) قَوْنَ، يعنى أنه استُعْمِلَ ويكون «نُقْلًا» جملة فى موضع الحال من «قَوْنَ» المفتوح الفاء أى نُقِلَ سماعاً فلا يُقاس عليه والأول أظهر. ثم قال:^(٧)

(١) فى ظ «قوله تعالى».

(٢) سورة الأحزاب. آية: ٣٣

قرأ ابن كثير والكسائى وأبو عمرو وابن عامر وحمزة «وَقَوْنَ» بالكسر، وقرأ نافع وعاصم (وَقَوْنَ) بالفتح.

انظر السبعة فى القراءات ٥٢٢، والبحر ٢٣٠:٧، والنشر ٣٤٨:٢.

(٣) فى ش، ك «خففه بحذف».

وفى هـ، ز، ط، ت «خفف بحذف».

(٤) فى ز «أقرز».

(٥) فى هـ، ز، ط، ت «الأخر».

(٦) فى ش، ك «أى وكذلك قرن».

(٧) «ثم قال» ساقط من ش، هـ، ز، ط، ك، ت ولا لزوم لها؛ لأنه انتقل إلى باب الإدغام.

(الإدغام)

(ش) يُقال الإدغام بسكون الدال مصدر أَدْغَمَ، والأدْغَام بتشديدها مصدر أَدْغَمَ، قيل والأدْغَام بتشديد الدال عبارة البصريين. وبالإسكان عبارة الكوفيين، وهو^(١) في اللغة الإدخال، وفي الاصطلاح إدخال حرف في حرف وهو بَابٌ مُتَّبِعٌ، واقتصر منه^(٢) هنا على ادغام المثلين المتحركين في كلمة واحدة^(٣). واعلم أن ما اجتمع / فيه مثلان في كلمة على ثلاثة $\frac{٣٠٨}{ب}$ أقسام: واجب الإدغام، وواجب الإظهار، وجائر الوجهين، وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُتَّحِكَيْنِ فِي * كَلِمَةٍ اذْغِم ...

(ش) يعنى أنه إذا اجتمع في كلمة واحدة مثلان متحركان وُجب إدغام الأول في الثانى ويلزم من ذلك تسكين الأول؛ لأنَّ المُتَّحِكَ^(٤) لا يمكن إدغامه إلَّا بعد تسكينه، وشمل نوعين:

الأول: أن يكون قبل المثل الأول متحرك. نحو: رَدَّ وظَنُّ أصلهما رَدَدَ وظَنَّ فشكِّنَ المثل الأول وأدغم فى الثانى. والآخر أن يكون قبل المثل الأول ساكن نحو: يَزُدُّ وَيُظَنُّ ومَرَدُّ^(٥) أصلها^(٦): يَزُدُّ وَيُظَنُّ ومَرَدَدٌ فتقلت حَرَكَتُهُ

(١) فى ظ (وهى).

(٢) فى ظ (فيه).

(٣) «واحدة» ساقطة من ش، هـ، ز، ك.

(٤) فى هـ، ز، ت «المحرك» تحريف.

(٥) فى ز «ويرد».

(٦) فى ت «أصلهما» تحريف.

المثل الأول إلى الساكن قبله وبقي ساكناً فأدغم في المثل الثاني، وفهم منه أن أول المثليين إذا كان في صدر الكلمة نحو دَدَنْ، لا يُدْغَمُ إذ لا يصح الابتداء بالساكن، «وَأَوَّلُ» مفعول «بَادِغِمَ»، «وَمُحَرَّكَيْنِ» نعت لمثليين، «وفي كِلِمَةٍ» في موضع الصفة أيضاً «لِلْمَثْلَيْنِ». ويجوز أن يكون متعلقاً بادغم والأول أظهر^(١)، ثم أشار إلى الثاني فقال:

(ص) ... * لَا كَمِثْلِ صُفِّفِ
وَذُلُّ وَكِلَالٍ وَلَبَّبِ * وَلَا كَجُسُوسٍ وَلَا كَاغْضُصٍ أَبِي
وَلَا كَهَيْلَلٍ ... *

(ش) فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلاً في كلمة ولا يجوز فيها الإدغام:
الأول: «صُفِّفَ» وهو جمع صُفَّة، والصُفَّة: صُفَّة السرج^(٢) وصُفَّة البُنيان،
والصُفَّة أيضاً الكِلِمَة.

الثاني: «ذُلُّ» وهو جمع ذُلُولٍ بالدال المعجمة وهو^(٣) ضد الصُّفَّة. يُقال:
دَاهِيَةٌ ذُلُول: يَهْنَةُ الذَّلِّ بكسر الدال من ذَوَاتِ^(٤) ذُلُّ.

الثالث: «كِلالٍ» جمع كِلَّة والكِلَّة نوع من الثياب^(٥) معروف.

الرابع: «لَبَّبِ» استم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء

٣٠٩
١

والجمع الألباب^(٦)، واللَّبَّبُ أيضاً ما اشترق من الزمّل /.

(١) ويحتمل أيضاً إعراباً آخر وهو أن يكون حالاً من مثليين لوصفهما بمحركين. وهو عندى أظهر مما ذكره المكودي.

(٢) في ز «السراج».

(٣) في هـ، ز، ط، ت «وهى».

(٤) في هـ، ز «دواب».

(٥) في الأصل «الثبات» تصحيف.

الكِلَّة: كما قال الشارح نوع من الثياب رقيق يُستخدم للحماية من البعوض ويُسمى «الناموسية».

(٦) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت زيادة.

الخامس: «جُئِسَ» وهو جمع جاسٍ اسم فاعل من جَسَّ الشيء إذا لَمَّسَهُ،

أو^(١) مِنْ^(٢) جَسَّ الخبر إذا فَحَصَ عنه وهو الجاسوس.

السادس: ما كانت فيه حركة ثاني المثلين عارضة نحو: اخْصُصَ إِي.

أصله: اخْصُصَ بالسكون^(٣) ثم نقلت حركة الهمزة من أب.

السابع: ما كان فيه ثاني المثلين زائداً للإلحاق^(٤) نحو: «هَيْلَلٌ» إذا أكثر

من قوله^(٥): لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وهو ملحق بذَخَرَج.

وإنما امتنع الإدغام في هذه المواضع السبعة لمانع فيها، أما الثلاثة الأول فلكونها^(٦) مخالفة لوزن الأفعال، والإدغام أصل في الأفعال فأظهرت لبعدها^(٧)، وأما الرابع وهو «لَجَب» فلخفة^(٨) الفتحة، وفي إظهاره تنبيه^(٩) على ضعف الإدغام في الأسماء؛ لأن نظيره من الأفعال واجب الإدغام

= «والجمع الأكياب، واللبب أيضاً ما يشد على صدر الدابة أو الناقة يمنع الرجل من الاستمرار» الزيادة هنا تُفيد، لأن فيها زيادة لمعنى اللَّبَب.

(١) في ز (ومن).

(٢) (من) ساقطة من هـ.

(٣) في ك «بالتسكين».

(٤) في الأصل «للحاق» تحريف.

(٥) وقوله ساقطة من ظ.

وفي هـ، ز، ت «قول».

(٦) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «لأنها».

(٧) في ش «لبعدها عنها».

وفي هـ، ز، ظ، ك، ت «لبعدها عنها» عبارتها أكمل.

(٨) في هـ، ظ «فلحقه» تصحيف.

وفي ز «فلحقته» تصحيف.

(٩) في الأصل «بينه».

في ش، ك «منبه» وفي هـ، ز «مُنْبَهَةٌ».

وفي ت «تنبيه» وما أثبت من ظ أدق.

نحو^(١): رَدَّ^(٢)، وأما الخامس وهو مجسّس فإنه وإن اجتمع فيه مثلان متحركان المثل الأول مدغم فيه ساكن قبله فلو بأدغم المتحرك^(٣) التقى^(٤) ساكنان. وأما السادس وهو «اخصص أبي»^(٥) فلأن الحركة الثانية عارضة؛ لأنها منقولة من الهمزة، وأما السابع وهو «مَيْلَلْ» فلأن ثانی المثليين زائد للإلحاق فلو أدغم لخالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء الفك فيما يجب فيه^(٦) الإدغام لتوفر الشروط وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَشَدَّ فِي أَلَلٍ * وَنَحَوِهِ فَكٌ يَنْقِلُ فَكَيْلٌ

(ش) يعنى أنه قد شد التفكيك في ألفاظ مما يجب إدغامه، منها: أَلَلُ السَّقَاءِ^(٧): إذا تغيرت رائحته، وفُهم من قوله: «وَنَحَوِهِ»، أنه سمع التفكيك في غير أَلَلٍ، وهى^(٨) ثمانية ألفاظ آخر وهى: دَهَبٌ^(٩) الإنسان / ٣٠٩
إذا نبت الشعر في جبينه، وصَكِكَ الفرس إذا اصطك عرقوباه، وَضَبَبَتْ الأرض إذا كثر^(١٠) ضبابها، وَقَطِطَ الشعر إذا اشتدت جمودته،

(١) في هـ، ز (وهو).

(٢) في الأصل، ك «رَدَّد». وفي ت (ود).

(٣) في هـ، ز، ت «المحرك الأول».

وفي ظ «المتحرك الأول».

(٤) في هـ «الإلتقاء»

(٥) في الأصل «بى» تحريف.

(٦) في الأصل «به فيه» تحريف.

(٧) في ظ «أَلَل يقال أَلَل السقاء» وعبارتها أكمل.

(٨) في ش «وذلك فى».

وفي هـ، ز، ت «وذلك».

(٩) الدَّهَب: الزغب في الوجه يقال زَجَلَّ أَذْبٌ، وامرأة دَهَلٌ كثيرة الشعر في جبينها.

قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث لنسائه:

«لَيْتَ شِعْرِي أَتَكُونُ صَاحِبَةً الْجَبَلِ الْأَذْبِ»

أراد الأذْبَ فأظهر التضعيف، وهو الكثير وَبَرَّ الوجه.

(انظر اللسان «دب»)

(١٠) في الأصل، ش، ك «أكثر».

وَلَحِجَتْ^(١) العين إذا التصقت، وَمَشِشَتْ الدابة إذا ظهر في وظيفها^(٢) نتوء، وَعَزَزَتْ الناقة إذا ضاق مجرى لبنها وبجح الرجل إذا كثر في صوته بحة، فهذه الألفاظ كلها شاذة، تُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عليها، ولا في قوله: «لا كمثل»، عاطفة^(٣) والمعطوف عليه محذوف والتقدير: أَدْغَمَ أول مثلين متحركين^(٤) في كلمة مغايرة لأوزان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان، ويجوز أن تكون^(٥) «لَا» ناهية، «وَكَيْثِلٌ» مفعول بفعل محذوف والتقدير: لا تُدْغِمُ كمثل صُفِّفَ والكاف في قوله: «كَيْثِلٌ» زائدة كزيادتها في قوله - عز وجل^(٦) - :

(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)^(٧)

وما بعد «صُفِّفَ» معطوف عليه، «وَفَكٌّ» فاعل بشدٍّ، «وَيَنْقُلُ» متعلق بفك.

ثم إنتقل إلى القسم الثالث^(٨) وهو ما يجوز فيه التفكيك والإدغام فقال:

(ص) وَحَبِي أَلْكُكْ وَأَدْلِمُ دُونَ خَلَزْ * كَذَلِكَ نَحْنُ نَنْجَلِي وَاسْتَنْزِ

(١) في الأصل «ولججت» تحريف.

وفي ش، هـ، ز، ك «ولججت» تحريف.

وما أثبت من ط، ت أصبح وأولى.

ويقال أيضاً «ولحججت» بمعنى التصقت أيضاً.

(٢) في ت «وظيفها» تحريف.

(٣) في الأصل «لا كمثل عاطف» تحريف.

وفي ز، ك «لا كمثل صفيق عاطفة».

(٤) في هـ، ز، ت «محركين».

(٥) في الأصل «يكون» التذكير والتأنيث جائز.

(٦) في ز «قوله تعالى».

(٧) سورة الشورى . آية: ١١.

(٨) في الأصل، ط، ك «الثاني».

وما أثبت من ش، هـ، ز، ت أصبح وأولى، فهذا هو القسم الثالث.

(ش) فذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الإدغام والتفكيك:

الأول: نحو: حَيَّ وَحَيٍّ، فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان متحركان^(١)

بحركة لازمة في كلمة، ومن فك نظر إلى أن الحركة الثانية

كالعارضة لوجودها^(٢) في الماضي دون المضارع؛ لأن مضارعه يُحيي.

قيل والتفكيك في ذلك أجود، وفي تقديمه له في النظم إشعار بذلك.

الثاني: نحو: تَتَجَلَّى وقياسه الفك لتَصَدَّر المثلين، ومنهم من يدغم فيسكن

أوله ويدخل همزة الوصل فيقول: اتجلى قبل وفيه نظره؛ لأن همزة

الوصل لا تدخل على أول المضارع^(٣).

الثالث: نحو: اسْتَنْزَ وهو / كل فعل على وزن «اَفْتَعَلَ» اجتمع فيه

تأان فهذا أيضاً قياسه التفكيك^(٤) ليبقى ما قبله ساكناً ويجوز إدغامه

بعد نقل حركته إلى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل فيصير^(٥) سَنَزَ.

و«يحيي» مفعول «بأدغم»، وهو مطلوب أيضاً «لافكك» فهو من باب

التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه، «وتخو» مبتدأ وخبره^(٦) كذاك.

(١) «متحركان» ساقطة من ك.

(٢) في ت «كوجودها».

(٣) هذا كلام ابن مالك في شرح الكافية. وقد وافق الأشموني المكوذي فيما ذهب إليه حيث قال: وفيه نظره، لأن تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع.

انظر شرح الكافية ٢١٨٥:٤، وشرح الأشموني ٣٥٠:٤.

(٤) في ز «التقليل» تحريف.

(٥) في ش «همزة الوصل لتحرك ما بعدها فتقول» وعبارتهما أكمل.

وفي هـ، ز، ط، ك، ت «همزة الوصل فتقول».

(٦) في ط «خبره».

ثم قال:

(ص) وَمَا بِتَاءَيْنِ الْإِثْدَى قَدْ يُقْتَصَرُ * فِيهِ عَلَى تَا كَبَيُّنِ الْعِيزِ

(ش) هذا من باب تَتَجَلَّى وهو الفعل المضارع المجتمع في أوله تَأَن، أولاهما^(١) للمضارعة والثانية تاء^(٢) تَفْعَلْ أو تَفَاعَلْ نحو: تَذَكَّرَ في تَذَكَّرَ، وتَيَسَّرَ في تَيَسَّرَ^(٣). وقد تقدم أنه يجوز فيه عنده الإدغام واجتلاب^(٤) همزة الوصل، وذكر هنا أنه يجوز فيه^(٥) حذف إحدى التاءين والاستغناء بالأخرى عنها ولم يعين المحذوفة، وفيها خلاف والمشهور أنها الثانية^(٦)؛ لأن الأولى تدل على معنى المضارعة. والحاصل فيما اجتمع في أوله من المضارع تَأَن أنه يجوز فيه عنده^(٧) ثلاثة أوجه: إثباتهما، وإدغام^(٨) الأولى في الثانية مع اجتلاب همزة الوصل، وحذف إحداهما. و«تاء» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «الْإِثْدَى»، و«بِتَاءَيْنِ» متعلق به، وخبره «قَدْ يُقْتَصَرُ»، و«فِيهِ» في موضع المفعول

(١) في ز «أولها» تحريف.

(٢) «تاء» ساقطة من ت.

(٣) في ش «وتيسر في تيسر» المثال هنا على وزن تفاعل.

(٤) في ت «واجلاب» تحريف.

(٥) «فيه» ساقطة من ت.

ما بعد «يجوز فيه» إلى هنا ساقطة من ش، ك.

(٦) قال الأشمولى في تنبيهاته:

«مذهب سيويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية، لأن الاستغناء بها حصل، وقد صرح بذلك في شرح الكافية.

وقال في التسهيل: والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافاً لهشام، يعني أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ونقله غيره عن الكوفيين» شرح الأشمولى ٣٥١:٤.

وانظر الكتاب ٤٧٦:٤، وشرح الكافية لابن مالك ٢١٨٧:٤.

وقد ورد حذف التاء الثانية في القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى في قراءة بعضهم (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا) القدر آية: ٤ (كَأَنَّا تَلَوِّطُ) الليل. آية: ١٤.

(تَلَوِّطُ) بتشديد التاء أصلها تَلَوَّطُ فأدخمت إحدى التاءين في الأخرى، قرأ بذلك ابن كثير، وقرأ الباقون (تَلَوَّطُ) بتاء واحدة تخففت بحذف إحدى التاءين.

(٧) «عنده» ساقطة من ت.

(٨) في ز «أو إدغام».

الذى لم يسم فاعله يثْقَتَصَر^(١)، ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل «عَلَى
تَا»، والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجزور بنى.

ثم قال:

(ص) وَلَئِكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ الْقُتْرُنْ

(ش) يعنى أنه إذا التحق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه كاتصال بعض
ضمائر الرفع به وُجِبَ تفكيكه إذ لا يتصور الإدغام فى / ساكن، وذلك أن ^{٣١}ب
يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون إناث نحو: رَدَدْتُ
وَرَدَدْنَا وَرَدَدْتَ وَرَدَدْتِ^(٢) وَرَدَدَنْ وقد مثل ذلك بقوله:

(ص) نَحْنُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ ... *

(ش) أصله قبل اتصال الضمير به حَلٌّ بالإدغام فلما سُكِّنَتْ اللام
الأخيرة لاتصال التاء به وُجِبَ الفك، «وَلُكَّ» فعل أمر ومفعوله محذوف أي
فُكَّ المدغم فيه أو فُكَّ الإدغام، ويُحتمل أن يكون «فُكَّ» ماضياً^(٣) مبنياً
للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه أو على الإدغام كما
تقدم^(٤)، و«مُدْغَمٌ» مبتدأ، و«فِيهِ» فى موضع رفع على أنه مفعول لم يسم
فاعله بِمُدْغَمٍ^(٥).

و«سَكَنٌ» خبر المبتدأ، والجملة مضاف إليها «حَيْثُ»، واللام فى «لِكَوْنِهِ»
متعلق بفك، و«اُقْتَرَنَ» فى موضع خبر الكون، و«بِمُضْمَرٍ» متعلق باقترن.

ثم قال:

(١) فى هـ «يثْقَتَصَر».

(٢) «وَرَدَدْتَ» ساقطة من ك.

(٣) فى ك فك فعلاً ماضياً، وجازتها أكمل.

(٤) فى ش «كما تقدم فى الوجه الذى قبله».

(٥) فى ت «المدغم».

(ص) ... وفى * جزم ويشبه الجزم تخيير قفى

(ش) يعنى أنَّ المدغم فيه إذا سكن في جزم نحو: لم يَزِدْ، أو فى^(١) شبه الجزم وهو الوقف^(٢) نحو: رَدَّ جاز فيه وجهان: بقاء الإدغام والتفكيك نحو: لَمْ يَزِدْ، وَازْدَدْ، وإنما جعل فعل الأمر شبيهاً بالجزوم؛ لأن^(٣) حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم في فعل الأمر اجتراب همزة الوصل؛ لأنَّ تفكيكه يُوجب تسكين أوله كالصحيح والتفكيك لغة أهل «الحجاز» والإدغام لغة «تميم»^(٤)، وبلغت أهل الحجاز جاء القرآن غالباً نحو: (وَمَنْ يَزِدْ يَنْكُرْ عَنْ دِينِهِ)^(٥) (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ)^(٦)

وهو فى القرآن كثير، ومما^(٧) جاء فيه مدغماً قوله - تعالى: -

(وَمَنْ يُشَاقُّ اللَّهَ)^(٨) فى الحشر. عند جميع القراء. و (مَنْ يَزِدْ يَنْكُرْ عَنْ دِينِهِ)^(٩).

فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو / «الكوفيين»، وإنما تحير الناظم فى ٣١١
الوجهين؛ لأنَّ المتكلم به يجوز له^(١٠) أن يتكلم باللغتين معاً، لأن العربى

(١) فى هـ، ز، ك «وفى» تحريف.

(٢) فى هـ «وهو الأمر».

(٣) فى ط «لأنه» تحريف.

(٤) فى هـ، ز، ت «بنى تميم».

(٥) سورة البقرة. آية: ٢١٧.

فى ز (وَمَنْ يَزِدْ يَنْكُرْ عَنْ دِينِهِ) اكتفى بموضع الشاهد.

(٦) سورة المدثر. آية: ٦.

(٧) فى ت «مما».

(٨) سورة الحشر. آية: ٤.

(٩) سورة المائدة. آية: ٥٤.

اختلفوا فى إظهار الدال وإدغامها من قوله (مَنْ يَزِدْ يَنْكُرْ عَنْ دِينِهِ) قرأ ابن كثير وحاصم وأبو عمرو وحمة والكسائى (يرتد) بدال واحدة نصباً بإدغام الدال الأولى فى الثانية. وقرأ نافع وابن عامر «يرتدد» بدالين وجزم الثانية. انظر السبعة فى القراءات ٢٤٥، والبحر ٥١١: ٣، والنشر ٢٥٥: ٢.

(١٠) «له» ساقط من ط.

الذى لغته التفكيك غير^(١) مخير؛ لأنه لا ينطق به إلا مفككاً وكذلك الذى لغته الإدغام لا ينطق به^(٢) إلا مدغماً. و«تخيير» مبتدأ، وخبره فى جزم، و«قفى» فى موضع النعت لتخيير، ومعنى قفى: تبع. ثم إن ما ذكره فى^(٣) الأمر من جواز الفك^(٤) والإدغام يؤهم أن ذلك أيضاً^(٥) جائز فى أفعال فى التعجب؛ لأنه على صيغة الأمر، وفى هلم؛ لأنه أمر فى المعنى فأخرجهما بقوله:

(ص) وَفَكَ أَعْمَلُ لِي التَّعْجَبُ الْفَرْمُ * وَالْفَرْمُ الْإِدْغَامُ أَيْضاً فَيَ هَلَمْ

(ش) يعنى أن «أفعل» فى التعجب^(٦) يلزم فكه وليس حكمه حكم فعل الأمر فى جواز الوجهين كما أن هلم أيضاً يلزم^(٧) إدغامه وأصله هلم ثم فتقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم فى الميم، ومعناها: أقبل [وهى]^(٨) عند «الحجازيين»^(٩) اسم فعل فَيَحَاطِبُ بها عندهم الواحد والمثنى والجمع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا إعتباراً للغة^(١٠) بنى «تميم» فإنها عندهم فعل أمر لا يَتَصَرَّفُ ولذلك يقولون فى التثنية هلمان وفى الجمع هلموا. ولما أتى على ما أراد جمعه من علم النحو وما وعد به فى الخطبة بقوله^(١١):

-
- (١) «غير» ساقطة من ت.
 (٢) ما بعد «لا ينطق به» إلى هنا ساقط من ت.
 (٣) فى ظ «من» تحريف.
 (٤) فى ظ «التفكيك».
 (٥) «أيضاً» ساقطة من ظ.
 (٦) فى ت «المتعجب» تحريف.
 (٧) فى ش، ه، ظ، ت «يلزم».
 (٨) «هى» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.
 (٩) فى ت «النحويين» تحريف.
 (١٠) فى ش، ت «بلغة».
 (١١) فى ه، ز، ظ، ت «من قوله».

(ص) ... * مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَخَوِيَّةٌ

أخبر بذلك فقال:

(ص) وَمَا يَجْمَعُهُ غَنِيَّةٌ قَدْ كَمَلَتْ * نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمُهْمَاتِ اشْتَمَلَتْ

(ش) يعنى أن ما غنيى به من جمع مهمات النحو قد كمل، وعلى مُعْظَمِ مقاصده وأغراضه اشتمل، فتم^(١) مؤفياً لما قصد^(٢) من إيرادها، وجاء على وفق قصده ومراده. و«مَا» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «غنيَّة» ويلزم بناؤه للمفعول، «وَيَجْمَعُهُ» / متعلق بغنيَّة، و«قَدْ كَمَلَتْ» فى موضع خبر ما ^{٣١١}ب و«نَظْماً» حال من الهاء فى يَجْمَعُهُ^(٣)، و«اشْتَمَلَتْ» نعت لنظماً^(٤)، و«عَلَى جُلِّ الْمُهْمَاتِ» متعلق «باشْتَمَلَتْ»، ووصف^(٥) قوله «نَظْماً» بصفة أخرى فقال:

(ص) أَخَصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ * كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خَصَاصَةٍ

(ش) يعنى أن هذا النظم جمع خلاصة الكافية أى مُعْظَمُها وجملها. والخلاصة: الصافى خَير المشوب بما يكدره، وأصله فى الشئ يَخْلُصُ مما يُغَيِّرُهُ. يقول إنَّ هذا النظم أحصى لُبَّ^(٦) الكافية وقوله: «كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خَصَاصَةٍ، أى: كما أَخَذَ من مسائل العربية الغنى غير المشوب^(٧) بالخصاصة وهى ضد الغنى من قولهم: اقْتَضَيْتُ الدُّيْنَ إذا أخذته مُسْتَوْفَى.

(١) فى ش «فتم بها» وعبارتها أكمل.

(٢) فى ت «لما قصده».

(٣) فى ظ، ت «به» وما أثبت أولى. إذ ليس فى البيت هاء مجرورة بالباء. ويحتمل وجهين آخرين أحدهما:

أن يكون تمهيداً منقولاً من الفاعل. وتقدير: كلامه قد كمل نظمه، والثانى: أن يكون حالاً من ضمير كمل، أى كمل حال كونه نظماً.

(تمارين الطلاب ١٥٣)

(٤) فى ه، ظ، ت «لنظم» وما أثبت هو الصواب كما فى الأصل والألفية، وش، ز، ك.

(٥) فى ش، ه، ز، ظ، ك، ت «ثم وصف».

(٦) فى ظ «لك».

(٧) فى ه، ز، ت «مشوب».

«فَأَخَصَى» فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائد على «نَظْمًا»^(١)، و«الْخُلَاصَةُ» مفعول بأَخَصَى، والجملة من «أَخَصَى» فى موضع الصفة «لنَظْمًا»^(٢)، و«غَنَى» مفعول باقتَضَى، و«بِلَا» متعلق باقتضى، وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أَخْطَى^(٣) فَأَنْكَرْتُ ذلك عليه وقلت^(٤) وما معناه وما إِغْرَابُهُ؟ فقال معناه: إنه يقول الخلاصة أَخْطَى من الكافية؛ لأنَّ هذا الرجز اسمه الْخُلَاصَةُ. «فالْخُلَاصَةُ» على هذا مبتدأ، و«أَخْطَى» خبره فقلت له «أَلْ» فى الخلاصة لماذا هى^(٥)؟ فقال: للعهد. فقلتُ له: وأي عهد تقدّم فى هذا النظم ذُكر فيه الْخُلَاصَةُ؟ فقال لى: اجعلها للغلبة. فقلتُ له^(٦): ما فيه «أَلْ» للغلبة ملحق بالعلم^(٧) ولم يسمها الناظم خلاصة، وإنما سُميت^(٨) خلاصة بعد نظمها؛ لكونه^(٩) ذكر أنها جمعت الخلاصة من الكافية، ثم قلتُ له: ما موضع الجملة؟ فلم يَأْتِ بِمَقْنِعٍ، فقلتُ له: لعلها استثنائية^(١٠). فقال: لا يليقُ

(١) فى هـ ، ز ، ط، ت «نظم» تحريف.

(٢) فى هـ ، ز ، ط، ت «لنظم» تحريف.

(٣) فى هـ ، ز «أخطى بالطاء» وعبارتها أكمل.

يريد أن قوله «أخصى» وردت بدلاً منها «أخطى» فى بعض النسخ.

(٤) فى هـ ، ز ، ت «وقلت له».

(٥) «هى» ساقطة من ط.

(٦) «له» ساقطة من هـ ، ز ، ط، ت.

(٧) ذهب الخضرى إلى أنَّ «أَلْ» فى الخلاصة للجنس لا للاستغراق لتركه كثيراً من زبدها، إلا أن يراد المبالغة فى المدح كما يقتضيه المقام.

وذهب الصبان إلى أنَّ «أَلْ» فى الخلاصة للاستغراق كما هو المناسب للمدح كأن فى الكلام مبالغة، لأنَّ المقام مقام مدح، وإلا فقد فات الألفية كثير من زيد الكافية. وذهب ابن حمدون إلى أنَّ «أَلْ» فى الخلاصة للعهد الحضرى أى الخلاصة الحاضرة. أى أنَّ الناظم سماها الآن بالخلاصة.

انظر حاشية الخضرى ٢: ٢١٤، وحاشية الصبان ٤: ٣٥٦، وحاشية ابن حمدون ٢: ٢٠٩.

(٨) «خلاصة وإنما سميت» ساقط من ك.

(٩) فى ط «لكونها» تحريف.

(١٠) فى هـ ، ت «استثناف»

وفى ز «للاستثناف».

أن يُنسب ذلك إلى الناظم لما فيه من عدم الارتباط /، ثم رجع إلى أنه $\frac{312}{1}$ «أحصى» وإن كتبه بالطاء سهو منه^(١). ثم قال:

(ص) فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّياً عَلَى * مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَ
وَالِهَ الْفُرَّ الْكَرَامِ الْبَرَّة * وَصَحْبِهِ الْمُتَّخِيزِ الْخَيْرَةِ

(ش) لما أكمل^(٢) مراده، ختم كتابه بالصلاة^(٣) على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وأصحابه^(٤)، «وَمُصَلِّياً» حال من الضمير فى «أَحْمَدُ»، و«خَيْرِ نَبِيِّ» بدل من «مُحَمَّدٍ»، و«أَرْسَلَ» فى موضع نعت له^(٥)، و«الْفُرَّ» جمع أَفَرٍّ وهو نعت «لآلِهِ»، و«الْبَرَّة»: جمع تَارَ، «وَالْمُتَّخِيزِ» المختارين، والخَيْرَةِ: المختارين أيضاً، وقد صَرَّح «الزَّيْدِيُّ»^(٦) بأنه مصدر، وجعله «الجوهري»، صاحب الخلاصة اسماً من قولك: اختاره الله [تعالى]^(٧) فعلى ما قاله «الزَّيْدِيُّ» يكون نعتاً للمنتخبين؛ لأن المصدر يُوصف به المفرد والمثنى والجمع، وقد جاء الإخبار به عن المفرد كقولهم: «مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(٨) - خَيْرَةُ اللَّهِ

(١) فى ش زيادة «سهو منه» وقد وجد فى بعض النسخ على هذه النسخة التى بخط الشيخ أحظى، والزيادة هنا تفيد.

(٢) فى ز، ك «كمل».

(٣) فى ز «بالحمد والصلاة».

(٤) فى ش «... وأصحابه ونعم ما يختم به ذلك»

وفى هـ، ز، ط، ت «محمد وعلى آله وأصحابه».

(٥) فى ش، هـ، ز، ط، ت «النبي».

(٦) قال الزَّيْدِيُّ: «والاسم من قولك: اختاره الله تعالى، الخَيْرَةُ بالكسر والخَيْرَةُ والأخيرة أعرف».

وقال الليث: الخَيْرَةُ: خفيفة مصدر اختار خَيْرَةً، مثل ارتاب رَيْبَةً.

قال أبو منصور: وقرأ القراء (أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ) الأحزاب: ٣٦ بفتح الياء. ومثله قول القراء. يقال:

الخَيْرَةُ والخَيْرَةُ.

تاج المروس ١١: ٢٤٢، وانظر الصحاح ٢: ٦٥٢، واللسان «خير».

(٧) «تعالى» تكملة، من هـ ز، ط، ك.

(٨) فى ط «محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم».

مِنْ خَلْقِهِ»^(١) وَخَيْرُهُ اللَّهُ أَيْضاً بِالتَّسْكِينِ. قَالَ الْمُؤَلِّفُ: كَانَ اللَّهُ لَهُ وَلُطْفٌ [بِهِ]^(٢) قَدْ أَتَيْنَا عَلَى مَا أَرَدْنَا جَمْعَهُ مِنَ الشَّرْحِ وَالْإِعْرَابِ، وَاسْتَوْفَيْنَا مَا وَعَدْنَا بِهِ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ فَجَاءَ شَرْحاً^(٣) مُكْمِلُ الْمَقَاصِدِ، مُسَهِّلُ الْمَعَانِي وَالْفَوَائِدِ، يَنْتَفِعُ بِهِ الْبَادِي وَيَشْتَقِيهِ الشَّادِي، مُوَافِقٌ لِمَا رَوَيْتُهُ مُوَفِّياً لِمَا^(٤) أَرَدْتُ مِنْ إِيْخْتِصَارِهِ وَقَصْدُهُ^(٥)، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا مَنَحَ^(٦) مِنَ التَّيْسِيرِ وَالتَّسْهِيلِ، وَفَتَحَ مِنَ التَّبْصِيرِ وَالتَّكْمِيلِ وَهُوَ^(٧) حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ^(٨).

(١) فِي تَاجِ الْعُرُوسِ ٢٤٢: ١١ «مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»

وَيُخَيَّرُهُ، وَهُوَ أَصْلًا حَدِيثُ شَرِيفٍ.

(٢) «بِهِ» تَكْمِلَةٌ مِنْ ش، ه، ت.

وَفِي ش، ت «قَالَ الْمُؤَلِّفُ خَارَ اللَّهُ لَهُ وَلُطْفٌ بِهِ»

وَفِي ه «قَالَ الْمُؤَلِّفُ لُطْفُ اللَّهِ بِهِ».

وَفِي ز «قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى».

وَفِي ظ «قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلُطْفٌ بِهِ».

(٣) فِي ت «شَرْح».

(٤) فِي ه «بِمَا».

(٥) فِي ت «وَقَصْدُهُ».

(٦) فِي ظ «مَا فَتَحَ».

(٧) فِي ه، ز، ظ، ك، ت «فَهُوَ».

(٨) «وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ».

سَاقَطَ مِنْ ه، ز، ظ، ت.

وَفِي ش «وَنِعْمَ الْوَكِيلُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، كَمَلِ السَّفَرِ الْمُبَارَكِ عَلَى يَدِ كَاتِبِهِ لِنَفْسِهِ ثُمَّ لِمَنْ شَاءَ اللَّهُ بَعْدَهُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ الْغَنِيُّ بِهِ، عَزَّ مِنْ سِوَاهِ الْمُنْكَسِرِ خَاطِرُهُ الْقَلَّةُ الْعَمَلِيُّ... الْقَاسِمُ ابْنُ مُحَمَّدٍ بَنِ مَسْعُودٍ بَنِ أَحْمَدَ بَنِ مُحَمَّدٍ النَّجْدِيُّ نَسَباً وَمَنْشَأً، الْمَالِكِيُّ مَذْهَباً، الْأَشْعَرِيُّ اعْتِقَاداً، خَارَ اللَّهُ لَهُ فِي الْمَقَامِ وَالرَّحِيلِ، وَوَفَّقَهُ لِمَصَالِحِ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَرَزَقَهُ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ وَخَتَمَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِجَمِيعِ الْأَشْيَاخِ وَالْإِخْوَانِ وَالْأَحِبَّةِ وَكَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ بِالْمَمَاتِ عَلَى الْإِسْلَامِ.

يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ فِي يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ أَوَّلِ خَرِيفِ جَمَادَى أَوَّلِ مِنْ عَامٍ ... بَعْدَ أَلْفِ بَعْدِ هِجْرَتِهِ. صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. - وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. اللَّهُمَّ يَا عَظِيمَ الْمُنَّةِ أَوْجِبْ لِكَاتِبِهِ الْمُنَّةَ وَلِجَمِيعِ أَهْلِ السِّنَّةِ.

وَفِي ه (وَنِعْمَ الْوَكِيلُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْهُ فِي يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ ثَالِثِ جَمَادَى الْآخِرِ مِنْ

الفهارس

أولاً - فهرس موضوعات الكتاب المحقق

ثانياً - الفهارس الفنية

أولاً: فهرس موضوعات الكتاب المحقق

م	اسم الباب	الصفحة
١	الكلام وما يتألف منه	٨٦ - ٧٩
٢	المعرب والمبني	١١٢ - ٨٧
٣	النكرة والمعرفة	١٢٩ - ١١٣
٤	العلم	١٣٦ - ١٣٠
٥	اسم الإشارة	١٤٢ - ١٣٧
٦	الموصول	١٦٢ - ١٤٣
٧	المعرف بأداة التعريف	١٦٩ - ١٦٣
٨	الابتداء	١٩٢ - ١٧٠
٩	كان وأخواتها	٢٠٥ - ١٩٣
١٠	ما لا ولا وأن المشبهات بليس	٢١٢ - ٢٠٦
١١	أفعال المقاربة	٢٢١ - ٢١٣
١٢	إن وأخواتها	٢٤١ - ٢٢٢
١٣	لا التي لنفي الجنس	٢٤٩ - ٢٤٢
١٤	ظن وأخواتها	٢٦٢ - ٢٥٠
١٥	أعلم وأرى	٢٦٥ - ٢٦٣
١٦	الفاعل	٢٧٦ - ٢٦٦
١٧	النائب عن الفاعل	٢٨٩ - ٢٧٧
١٨	الاشتغال	٢٩٩ - ٢٩٠
١٩	تعدى الفعل ولزومه	٣٠٧ - ٣٠٠
٢٠	التنازع في العمل	٣١٤ - ٣٠٨
٢١	المفعول المطلق	٣٢٥ - ٣١٥

م	اسم الباب	الصفحة
٢٢	المفعول له	٣٢٩ - ٣٢٦
٢٣	المفعول فيه	٣٣٧ - ٣٣٠
٢٤	المفعول معه	٣٤٣ - ٣٣٨
٢٥	الاستثناء	٣٥٩ - ٣٤٤
٢٦	الحال	٣٨٦ - ٣٦٠
٢٧	التمييز	٣٩٣ - ٣٨٧
٢٨	حروف الجر	٤١٥ - ٣٩٤
٢٩	الإضافة	٤٥١ - ٤١٦
٣٠	المضاف الى ياء المتكلم	٤٥٦ - ٤٥٢
٣١	إعمال المصدر	٥٦١ - ٤٥٧
٣٢	إعمال اسم الفاعل	٤٧٢ - ٤٦٢
٣٣	أبنية المصادر	٤٨٦ - ٤٧٣
٣٤	أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها	٤٩٣ - ٤٨٧
٣٥	الصفة المشبهة باسم الفاعل	٥٠٧ - ٤٩٤
٣٦	التعجب	٥١٦ - ٥٠٨
٣٧	نعم وبمس وما جرى مجراهما	٥٢٧ - ٥١٧
٣٨	أفعل التفضيل	٥٣٥ - ٥٢٨
٣٩	النعته	٥٤٦ - ٥٣٦
٤٠	التوكيد	٥٥٥ - ٥٤٧
٤١	عطف البيان	٥٥٩ - ٥٥٦
٤٢	عطف النسق	٥٨١ - ٥٦٠
٤٣	البدل	٥٨٧ - ٥٨٢
٤٤	النداء	٥٩٧ - ٥٨٨
٤٥	فصل تابع ذي الضم	٦٠٣ - ٥٩٨
٤٦	المنادى المضاف الى ياء المتكلم	٦٠٨ - ٦٠٤

م	اسم الباب	الصفحة
٤٧	أسماء لازمت النداء	٦٠٩ - ٦١١
٤٨	الاستغاثة	٦١٢ - ٦١٥
٤٩	الندبة	٦١٦ - ٦٢٢
٥٠	الترخيم	٦٢٣ - ٦٣٣
٥١	الاختصاص	٦٣٤ - ٦٣٦
٥٢	التحذير والإغراء	٦٣٧ - ٦٤١
٥٣	أسماء الأفعال والأصوات	٦٤٢ - ٦٤٩
٥٤	نونا التوكيد	٦٥٠ - ٦٦١
٥٥	ما لا ينصرف	٦٦٢ - ٦٨٥
٥٦	إعراب الفعل	٦٨٦ - ٧٠٥
٥٧	عوامل الجزم	٧٠٦ - ٧٢١
٥٨	فصل لو	٧٢٢ - ٧٢٥
٥٩	أما ولولا ولوما	٧٢٦ - ٧٣١
٦٠	الإخبار بالذي والألف واللام	٧٣٢ - ٧٣٨
٦١	العدد	٧٣٩ - ٧٥٢
٦٢	كم وكأين وكذا	٧٥٣ - ٧٥٦
٦٣	الحكاية	٧٥٧ - ٧٦٢
٦٤	القائيث	٧٦٣ - ٧٧١
٦٥	المقصور والمدود	٧٧٢ - ٧٧٥
٦٦	كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعهما	٧٧٦ - ٧٨٦
٦٧	جمع التكسير	٧٨٧ - ٨٢١
٦٨	التصغير	٨٢٢ - ٨٤٠
٦٩	النسب	٨٤١ - ٨٦٢
٧٠	الوقف	٨٦٣ - ٨٧٨

م	اسم الباب	الصفحة
٧١	الإمالة	٨٧٩ - ٨٩١
٧٢	التصريف	٨٩٢ - ٩١٢
٧٣	زيادة همزة الوصل	٩١٣ - ٩١٨
٧٤	الإبدال	٩١٩ - ٩٤٢
٧٥	فصل من لام فعلى	٩٤٣ - ٩٤٤
٧٦	فصل أن يسكن السابق	٩٤٥ - ٩٥٣
٧٧	فصل في النقل	٩٥٤ - ٩٦٢
٧٨	فصل في إبدال فاء الافتعال وتائه	٩٦٣ - ٩٦٥
٧٩	فصل في الاعلال بالحدف	٩٦٦ - ٩٦٩
٨٠	الإدغام	٩٧٠ - ٩٨٣

ثانيًا: الفهارس الفنية:

فهرس الآيات القرآنية ،

فهرس الأحاديث الشريفة ،

فهرس الأمثال ،

فهرس الأشعار ،

فهرس الأرجاز ،

فهرس أنصاف الأبيات ،

فهرس الأعلام ،

فهرس الأماكن والبلدان ،

فهرس القبائل والأمم والطوائف ،

١- فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة		
- إِيَّاكَ نَعْبُدُ	٥	٢٧٤
البقرة		
- سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ	٦	٥٦٦
- سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ	٦	٥٦٧
- أَلَا تُدْرِكُهُمُ	٦	٥٦٦
- وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ	٢٠	٤٠٤
- وَلَا تَغْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ	٦٠	٣٧٩
- وَمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ	٧١	٢١٥
- وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْمِجَلَ	٩٣	٤٤٤
- وَاتَّبِعُوا مَا تَقُولُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مِثْلِكَ شَلُوعَانِ	١٠٢	٤٠٦
- وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ	١٠٢	٢٥٦
- مَا لَتَسْعُ مِنْ آتَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتٍ بِكَبِيرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا	١٠٦	٧٠٨
- وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً	١٤٣	٢٣٦
- وَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ	١٩٨	٤٠٧
- حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ	٢١٤	٦٩٥
- وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ	٢١٦	٢٢٠
- وَمَنْ يُؤْتِدْ مِنْكُمْ عُنْ يَدِيهِ	٢١٧	٢٧٨
- لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّمَ الرِّضَاعَةَ	٢٣٣	٦٨٩
- وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسِ بَعْضَهُمْ	٢٥١	٤٥٩
- فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ	٢٥٣	٣٩٩
- لَمْ يَتَسَنَّهَ وَالنَّظَرَ	٢٥٩	٨٧٧
- فَيُعَذِّبُهُ	٢٧١	٥٢٠

٢٧١	٧١٧	- فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَكَفَّرُوا عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ
٢٨٠	١٩٩	- وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ
٢٨٤	٧١١	- وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ
٢٨٤	٧١٦	يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ
٢٨٦	٧٠٦	- رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا

آل عمران

٩٧	٤٦٠	- وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا
١٠٦	٧٢٨	- فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ
١١٩	١٣٩	- هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ
١٤٢	٧٠٧	- وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ
١٥٩	٤١٢	- فَيَمَّا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ
١٨٠	٢٥٩	- وَلَا يَحْصِبَنَّ الَّذِينَ يَتَّخِلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ

النساء

١	٥٧٨	- وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ
٩	٧٢٣	- وَلِيُخْشِيَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا
٧٣	١٢٥	- يَا أَيَّتُهَا كُنْتَ مَعَهُمْ
٧٣	٦٩٧	- يَا أَيَّتُهَا كُنْتَ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ
٧٩	٣٧٩	- وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا
٩٥	٨٩٠	- أُولَى الْعَصْرِ
١٢٣	٧٠٨	- مَنْ يَعْمَلْ شُوًّا يُحْزَرْ بِهِ
١٦٠	٤٠٣	- فَيُظْلَمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حُرُوفًا عَلَىٰ هَيْئَةٍ طَيِّبَاتٍ أُجِلَّتْ لَهُمْ
١٦٨	٦٩٣	- لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا يَهْدِيَهُمْ
١٧٠	٤١٤	- قَدْ جَاءَكُمْ الرُّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ
١٧١	٢٣٣	- إِيَّاكَ اللَّهُ إِلَهًا وَاحِدًا

المائدة

٦	٤١٤	- وَانْسَخُوا يَوْمَ يُؤْتِيكُمْ
١٢	٢٢٥	- وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ

٣٧١	٤٨	- إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا
٩٧٨	٥٤	- مَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ
٦٨٨	٧١	- وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونَ فِتْنَةً
٦٤٤	١٠٥	- عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ
٢٣٨	١١٣	- وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا
٤٣١، ٤٣٠	١١٩	- هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ

الأنعام

		- مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ
٢٢٨	٥٤	وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ
٦٩٢	٧١	- وَأَمِيزُوا لِلنَّبِيِّ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ
١٢٦	٧٨	- إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ
٥٨١	٩٥	- يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ
٤٤٨	١٣٧	- وَكَذَلِكَ نُؤَيِّنُ لِلْكَافِرِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ
٩١٧	١٤٣	- أَلَدَّ كُرْهِينَ
١٥٨	١٥٤	- تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ

الأعراف

١٧٥	٢٦	- وَلِبَاسِ الثَّقَلَيْنِ ذَلِكَ خَيْرٌ
٢٧٤	٣٠	- قَرِيبًا هَدَى
٣٦٥	٥٦	- وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا
٥٩٠	١٥١	- رَبِّ اغْفِرْ لِي

الأنفال

		كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ
٢٢٦	٥	قَرِيبًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ
٦١٣	٩	- إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ
٦٥٣	٢٥	- وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمْتُمْ مِنْكُمْ خَاصَّةً
٦٩٣	٣٣	- وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ
٧٠٧	٣٨	- إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ

٢٥٧ ٦٠ . لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ
٤٠٣ ٦٨ . كَمَثَلِكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابَ عَظِيمٍ

التوبة

٢٣٤ ٣ . أَنَّ اللَّهَ يَرِيءُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولَهُ
٢٦٩ ٦ . وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ
٢١٤ ١٠٢ . عَسَى اللَّهُ أَنْ يَثُوبَ عَلَيْهِمْ
٤٠٠ ١٠٨ . مِنْ أَوَّلِ نَزْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ

يونس

٢٣٩ ١٠ . وَاجْعِدْ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
٢٢٤ ٦٢ . أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ
٣٤٣ ٧١ . فَأَجِيبُوا أَمْرَكُمْ وَشَرِّكَاءُكُمْ
٦٥٨ ٨٩ . وَلَا تَتَّبِعَانَّ

هود

٤٠٢ ١٠٧ . فَقَالَ يَا نَارِيذُ
٢٣٥ ١١١ . وَإِنْ كُنَّا لَنَظُنُّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ

يوسف

٧٧ ١٨ . وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ
٥٩٠ ٢٩ . يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا
٢٠٨ ٣١ . مَا هَذَا بَشَرًا
١٤٦:٤٠٢ ٤٣ . إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبِرُونَ
٢٨٣ ٦٥ . هَلْ يَدْعُونَ بِضَاعَتِنَا رِذْثِ الْبَنَاتِ
٤٤٤ ٨٢ . وَشَقْلِ الْقُرَيْةِ

الرعد

٤٠١ ٢ . كُلُّ بَهِيرَةٍ لَأَجَلٍ مُسَمًّى
٥٧٥ ٢٣ . جَنَاحَاتٍ عَذْبٍ تَدْخُلُونَهَا وَمِنْ صَلَاحٍ

إبراهيم

٢٠٩	٢٠	. وَمَا ذَلِكْ عَلَى اللَّهِ بَعِيزٌ
٣٧٨	٣٣	. وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ
٤٤٨	٤٧	. فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ

الحجر

٤١٢	٢	. رَبُّمَا بَوَّءَ الَّذِينَ كَفَرُوا
٣٦٧	٤	. وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْنَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ
٦٠٢	٦	. بِأَيِّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ
٧٢٩	٧	. لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِاللَّامِكَةِ
٥٥٠	٣٩	. وَلَا تُغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ
٣٧١	٤٧	. وَتَرَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا

النحل

	١	. أَتَى أَمْرُ اللَّهِ
٥١٨	٣٠	. وَلَيَعْلَمَنَّ دَارُ الْمُتَّقِينَ
٥٧٨	٨١	. سَرَّابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ
٣٧١	١٢٣	. أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا
٢٣١	١٢٤	. وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَخْلُقُكُمْ يَتْنَهُمْ

الإسراء

٧١١	٨	. وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا
٢٥٥	٥٢	. وَتَطْلُبُونَ إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا
٦٩١	٧٦	. وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلْقَتِكَ إِلَّا قَلِيلًا

الكهف

٥٢٣	٥	. كَبِيرَتْ كَلِمَةً
٧٤٠	٢٥	. فَلَاتِ مَائَةٌ سِنِينَ
٣٠٨	٩٦	. أَتُونِي أَقْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا

مریم

٤٠٢	٥	- فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا
٥١٠	٣٨	- أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ
١٧٢	٤٦	- أَرَاغِبْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ
١٥٧، ١٥٦	٦٩	- ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْلَهُمْ أَشَدُّ

طه

١٢٦	١٤	- إِنِّي أَنَا اللَّهُ
١٦١	٧٢	- فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ
	٨١	- وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَجِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي
٢٣٨	٨٩	- أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ مَوْلَا
٧٠٦	٩٤	- لَا تَأْخُذْ يَلِيَّيْتِي

الأنبياء

٩٥٨	٧٣	- وَإِقَامَ الصَّلَاةِ
٢٥٧	١٠٩	- وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ يَبْعِدُ مَا تُوعَدُونَ
٦٠٥	١١٢	- قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ

الحج

٣٩٩	٣٠	- فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ
٧٥٦	٤٨	- وَكَأَنَّ مِنْ قُوَّةٍ
٥١٨	٧٨	- فَيَغْنَمُ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ

المؤمنون

٤١١	٤٠	- عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ
-----	----	---

النور

٢٤٠	٩	- وَالْحَمِصَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا
٥٩١	٣١	- آيَةُ الْمُؤْمِنُونَ
٢٦٩	٣٧، ٣٦	- يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ، رِجَالٌ
٢١٨	٤٣	- يَكَاذِبُونَ سَتَا يُزِفُهُ يَدَّهَبُ بِالْأَبْصَرِ

الفرقان

٧٧	٤	وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ
٢٢٦	٢٠	إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ
٧٢٩	٢١	لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ
٤٠٥	٢٥	وَيَوْمَ تَشْقَى السَّمَاءُ بِالسَّعَمِ
١٦٠	٤١	أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا
٥٨٧	٦٩ ، ٦٨	يَلْقَى أَهْلًا مِمَّا يُصْعَقُ لَهُ الْعَذَابُ

الشعراء

٢٣٢	١٧٥، ١٥٩، ١٤٠، ١٢٢، ١٠٤، ٦٨، ٩	وَأَنَّ رَبَّكَ لَهْوٌ عَلِيمٌ الرَّحِيمِ
٥٧٨	٦٣	أَيُّ أَهْرَبٍ يَصْعَاكَ الْبَحْرُ فَأَنْقَلَقَ
٣٦٢	١٤٩	وَتَلْحَثُونَ مِنَ الْجِبَالِ يَهُودًا

النمل

٤٠٣	٧٢	رَدِفَ لَكُمْ
-----	----	---------------

القصص

٢٢٥	٧٦	وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ
-----	----	---

الروم

٤٤٤، ٤٤١	٤	لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ يَحْدِثُ
٤٢٨	٥ ، ٤	وَيَوْمَ يُدْعَى الْمُؤْمِنُونَ إِلَى اللَّهِ
٧١٥	٣٦	وَأَنَّ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ
١٩٦	٤٧	وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ

لقمان

٤٠١	٢٩	كُلُّ نَفْسٍ نَنْفُسِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى
-----	----	--

الأحزاب

٩٦٩	٣٣	وَقَوْنٌ فِي يَبُورِكُنْ
١٩٩	٤٠	وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا

سبأ

٥٦٩	٢٤	وَأَنَّا أَزْوَاجٌ لَّكُم لَعَلَّيْ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ
٤١٧	٣٣	بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ

فاطر

٤٠٠	٣	هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ
٤٠١	١٣	كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى
٦٩٦	٣٦	لَا يَفْضُلُ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا

الصفات

٤٠٣	١٣٨، ١٣٧	وَأَنكُمْ تَعْمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُّضَحِحِينَ، وَبِاللَّيْلِ
٥٦٩	١٤٧	وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ
٩١٧	١٥٣	أَضْطَرُّنَا إِلَىٰ النَّجَاتِ عَلَى الْبَيِّنِ
٤٠١	١٧٤	فَقَوْلٌ عَنْهُمْ تَحَتَّىٰ جَبِينِ

ص

٢١٢	٣	وَلَا تَحِينَ مَنَاصِ
٤٦٠	٢٤	بِسُؤَالٍ تَعْجَبُكَ
٥٢٢	٤٤	إِلَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ
٥٤٦	٥٢	وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرُقِ أَتْرَابُ

الزمر

٦٩٢	١٢	وَأَمِزْتُ لِأَنَّ أَشْكَرَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ
٢٠٩	٣٦	أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ
٣٧٧	٦٧	وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ

خافر

٧٠٢، ١٢٦	٣٧، ٣٦	لَعَلَّيْ أَبْلُغُ الْأَشْيَابِ، أَشْتَابِ
		السَّمَوَاتِ فَأُطْلِعَ إِلَىٰ إِلَهٍ مُّوسَىٰ

فصلت

- فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ
- وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّجِيسٍ

الشورى

- لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ
- مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ
- أَوْ يُرْسِلْ رَسُولًا

الزخرف

- وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ فَلَاحَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ
- لِيَقْضِيَ عَلَيْهَا رَبِّكَ
- وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ

الدخان

- حَمِّمَ . وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ . إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ
- فِيهَا نُنْفِثُ كُلَّ أَمْرٍ حَكِيمٍ . أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا

الجنات

- لِيُخْرِجَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ

محمد

- فَشَدُّوا الرِّبَاقَ
- فَإِنَّمَا مَثَلُ مُنَادٍ يَدْعُو إِلَىٰ مَأْتٍ فِدَاءٍ

الحجرات

- وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ

الذاريات

- وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُوكِ
- فَصَبَّكَتْ وَجْهَهَا

النجم

٣٠٦	٣٤	- وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَخَذَى
٢٤٠	٣٩	- وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى

الواقعة

٤٢٨	٨٤	- وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ
-----	----	-----------------------------------

الحديد

٥٨١،٤٦٥	١٨	- إِنَّ الْمُصْطَفِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا
	٢٩	- لِقَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ

المجادلة

٢٠٨	٢	- مَا مِنْ أَتْهَابِهِمْ
-----	---	--------------------------

الحشر

٩٧٨	٤	- وَمَنْ يُشَاقَّ اللَّهَ
-----	---	---------------------------

الصف

		- تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ
		فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَلْفَيْكُمْ
		ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ
٧٠١	١٢، ١١	يَعْفُو لَكُمْ ذُلَّكُمْ

المنافقون

٢٢٦	١	- وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ
٦٩٧	١٠	- رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ

الطلاق

١٨٨	٤	- وَاللَّائِي تَمْ حَضْنَ
١٠٦	٦	- وَإِنْ كُنَّ أُولَسَتْ حَمَلٍ
٧٠٦	٧	- لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ

الملك

- أَوْلَمْ يَرْوَا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ
وَيَقْبِضْنَ مَا يُتَمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرِّحْلُ

٥٨١،٤٦٦ ١٩

القلم

- هَمَّازٍ مَشَاءٍ يَمِيزُ
- وَإِنْ يَكْذِبُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنُؤَلِّقُنَّكَ

٥٤٤ ١١

٢٣٧ ٥١

الحاقة

- الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ

١٧٥ ٢،١

- هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِي

٣٠٨ ١٩

نوح

- إِنَّمَا خَطَّيْتَهُمْ

٤١١ ٢٥

الجن

- وَالْوَأَسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ

٢٣٩ ١٦

المزمل

- عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى

٢٣٩ ٢٠

المدثر

- وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ

٩٧٨ ٦

القيامة

- أَهَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ

٢٣٨ ٣

الإنسان

- سَلَسِيلَ وَأَغْلَلَ وَشَعِيرًا

٦٨٤ ٤

- عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ

٤٠٥ ٦

- وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا

١٤١ ٢٠

- يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ

٢٩٤ ٣١

- وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا

المرسلات

٣٢ ٨٩٠

- بِشَرِّ

النَّبَأِ

٣١، ٣٢ ٥٥٧

- إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا، حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا

الانشقاق

١٩ ٤٠٦

- لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ

البروج

١٦ ٤٠٢

- نَقَالُ لِمَا يُرِيدُ

الطارق

٤ ٢٣٥

- إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ

الأعلى

١، ٢، ٣ ٥٤٤

- سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، الَّذِي

خَلَقَ فَسَوَّى وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى

١٧ ٥٣٠

- وَالْآخِرَةَ خَيْرَ الْأُولَى

الفجر

٤ ٤٣٦

- وَاللَّيْلِ إِذَا يَهَيَّرُ

الشمس

٢ ٨٨٩

- وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا

٣ ٨٨٩

- وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰهَا

الليل

٥ ٣٠٦

- فَأَمَّا مَنْ أَضْطَرَّ وَاتَّقَىٰ

١٣ ٢٣٢

- وَإِنَّ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ

الضحى

٤ ٥٣٠

- وَلَآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ

٥ ٣٠٦

- وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ

٧٢٧	٩	- فَأَمَّا السَّيمُ فَلَا تَقْهَرُ
		العلق
٦٦١	١٥	- لَنَشْفَعَنَّ
		القدر
٣٩٦	٥	- حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ
		العاديات
٤٦٥	٤، ٣	- فَأَلْمِيزَاتِ ضَبْحًا، فَأَقْرَنَ بِهِ نَفْعًا
		العصر
٢٢٥	٢، ١	- وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ
		الكوثر
٢٢٤	١	- إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ
		الكافرون
٦٨٩	٢	- لَا آخِذُ مَا تَعْبُدُونَ

٢- فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	الصفحة
- اتقى الله امرؤ فعمل خيرا ثبت عليه	٧٠١
- اخفطوا عني ولؤ آتة	٢٠٣
- ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم مني	
مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطون	
أحسنا الذين يأتون ويؤتون	٥٣٢
- اللهم اجعلها عليهم سبيتا كسبين يوسف	١٠٤، ١٠٣
- أما بعد ما تال أقوام يشترون شروطا	
لنست في كتاب الله	٧٢٧
- إن الله ملككم إياهم ولؤ شاء ملككم إياهم	١٢٢
- نؤي حجو	٥٩٠
- فصل رسول الله صلى الله عليه وسلم	
قاعدا وصلى رزاة رجال حيا	٣٦٨
- ما يمشوني بها حنو النعم	٤٠٢
- من قبل الرجل امرأته الوضوء	٤٥٨
- نحن معاشر الأنبياء لا نورث	٦٣٦، ٦٣٥

٣- فهرس الأمثال

الصفحة	المثل
١٨١	- أَمْتُ فِي الْحَجْرِ لَا يَمُوتُ
٦٥٢	- يَعْنِي مَا أَرْتَكُ
٤٢٦	- مُجَمِّشٌ وَخَدِيدٌ، وَخَمِيْزٌ وَخَدِيدٌ
٣٨٥	- حَظِيْزٌ بَنَاتٌ • صَبِيْغِيْنَ كَنَاتِ
٧٠٤	- تُحِلُّ اللَّصَّ قَبْلَ مَا تُحَدِّدُ
١٤٦	- شَيْءٌ جَاءَ بِكَ
١٤٦	- شَرُّ أَمْرٍ ذَا نَابٍ
٢١٤	- عَسَى الْغَوِيْزُ أَبْوَسَا
٩٧	- مُكْرَمَةٌ أَتَاكَ لَا تَهْلُ
٤٢٦	- نَسِيْجٌ وَخَدِيدٌ وَفَرِيْدٌ وَخَدِيدٌ

٤- فهرس الأشعار

صدر البيت	القافية	البحر	قائله	موضعه
فَلَا وَاللَّهِ	دَوَاءُ	الوافر	مسلم بن معبد الوالبي	٥٥٥
إِنَّمَا الْمَيْثُ	الرَّجَاءُ	الخفيف	عدي بن رعاء الغساني	٣٦٠
فَمَوْشِكَةُ أَوْضُنَا	يَيَاتَا	المختار	أبو سهم الهذلي ونسب لغيره	٢١٩
هَذَا وَجَدْتُكُمْ	أَبْ	الكامل	رجل من بني مذحج	٢٤٧
كَذَاكَ أَذْهَبْتُ	الأدبُ	البسيط	بعض الفراريين	٢٥٤
وَقَالَتْ لَنَا	أَطِيبُ	الطويل	الفرزدق	٥٣٤
يَأَيَّ كِتَابٍ	وَتَحْسَبُ	الطويل	الكميت بن زيد الأسدي	٢٥٩
لِكِنَّةٍ شَاقَّةٍ	رَجَبُ	البسيط	عبد الله بن مسلم الهذلي	٥٥١
عَسَى الْكَرْبُ	قَرِيبُ	الوافر	هدبة بن خشرم	٢١٥
فَعِشْ مُعْدِمًا	هَارِبُهُ	الطويل	أبو النشاش النهشلي	٢٥٦
صَرِيحُ عَوَانٍ	الدَّوَابِ	الطويل	القطامي	٤٣٧
عَلَى حِينَ	الْفَعَالِ	الطويل	الأعشى ونسب لغيره	١٢١٢١
تَجَوَّزْتُ وَقَدْ	طَالِبِ	الطويل	معاوية بن أبي سفيان	٤٥٠
يُنَكِّيكَ نَاءٍ	لِلْعَجَبِ	البسيط	-	٦١٣
لَمْ تَتَلَفَّعْ	الْغُلَبِ	المنسرح	جرير	٦٧٦
فَكُنْ لِي	قَارِبِ	الطويل	سواد بن قارب	٢٠٩
فَأَمَّا الْقِتَالُ	المَوَاقِبِ	الطويل	الحارث بن خالد المخزومي	٧٢٨
وَلَكِنَّهُمْ تَأْتُوا	الْبُعْثُ	الطويل	يزيد بن ضبه	٣٦٥
أَلَا رَجُلًا	تَبِيبُ	الوافر	عمرو بن قعاس المرادي	٧٣٠
تَخَيَّرُوا بَثُو	مَوْتِ	الطويل	رجل من طييء	١٧٢

٤٣٣	—	المليحات البسيط	كلاً أيحي
٧١٨:٥٨٧	عبيد الله بن الحر	ج - تأججا الطويل	متى تأتينا
٧٨٦	رجل من هذيل	ح - سبوح الطويل	أخو بيضات
٢٤٩	-	مضبوح البسيط	وردة مجازهم
٦٤١	مسكين الدارمي	سلاح الطويل	أخاك أخاك
٦٨٩	-	د - أحدا البسيط	أن تقرأن
٥١٩	جرير	زادا الوافر	تروذ مغل
٧٢٥	كثير عزة	وشجودا الكامل	لؤ يستغون
٢٠١	الفزردق	عوذا الطويل	فتافد هداجر
١٠٤	الصممه بن عبد الله	مردا الطويل	دعالي من
٨٤٦	ذو الرمة ونسب لغيره	ولا نقذ الطويل	فكيف لنا
١٨٣	الفزردق	الأمجد الطويل	بثونا بثو
٦١٣	-	ازدباد الخفيف	تا لقومي
٤٤٧	الفزردق	الأسد المنسرح	تا من رأى
١٦٩	-	باشعدي الطويل	إذا دهران
٣٣٩	أبو ذؤيب الهذلي	بغدي الطويل	قاليت
٣٦٦	-	تشهد الطويل	وبالجسم مني
٦٩٧	-	الجسد البسيط	هل تغرفون
٣٩٩	-	زياد الوافر	فلا والله
٦٠٦	أبو زيد	شديد الخفيف	يا ابن أُمي
٣٦٩	-	جندي الطويل	تسليط طوا
٢٣٣	النابعة الديباني	فقد البسيط	قالت ألا
١٢٦	-	ماجد الطويل	فقلت أغيراني
٢٣٧	عاتكة بنت زيد	المتعمد الكامل	شلت يمينك

١٤٠	طرفه بن العبد	الطويل	المُتَدِّد	رَأَيْتُ بَنِي عَبْرَاءَ
١٢٣	-	الطويل	وَالِدِ	لِيُوجِبْكَ فِي
٧١٢	أبو زيد	الخفيف	وَالْوَرِيدِ	مَنْ يَكُونِي
			- ر -	
٥٦٧	عمران بن حطان	الطويل	مُضَوِّ	فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ
٢٤٦		الطويل	وَتَأَزَّرَا	فَلَا أَبَ
١٤٨	رجل من بني سليم	الوافر	الْحُجُورَا	فَمَا أَبَاؤُنَا
٤٥١	بجير بن أبي سلمى	البسيط	سَقَرَا	وَقَافَى كَعْبَ
٤٤٥	عدى بن زيد	المتقارب	نَاثَرَا	أَسْخَلَ امْرِئِي
٤٩٩	الفرزدق	البسيط	الْأَزْرُ	فَقَعَجَتْهَا
٧٠٤	انس بن مدركة الخثعمي	البسيط	الْبَقَرُ	إِلَيَّ وَكَلَنِي
٢١٣	تأبط شرا	الطويل	تَضَفُّرُ	فَأَبْتُ إِلَى
١١٥	-	البسيط	دَهَائِرُ	وَمَا تُبَالِي إِذَا
١٦٠	-	البسيط	وَلَا صَرَزُ	مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ
٤٦٧	أبو طالب بن عبد المطلب	الطويل	عَافِرُ	صَبْرُوثِ يَصْطَلِي
٦٠٣	جرير	البسيط	عُمَرُ	يَا تَيْمُ تَيْمُ
٤٩٩	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	الْمَازِرُ	أَسِيلَاتِ أَهْدَانِ
٥٠٤	-	الخفيف	مُكْفَهَرُ	حَسَنُ الْوَجْهِ
١٦٥	-	الكامل	الْأَوْبَرُ	وَلَقَدْ جَنَّبْتُكَ
٤٦٧	أبو يحيى اللاحقي	الكامل	الْأَقْدَارِ	حَلِيزَ أُمُورَا
٢٠٥	حسيل بن عرفة	الرملي	بِالسَّرَارِ	لَمْ يَكْ
١٢٠	الفرزدق	البسيط	الدَّهَارِ	بِالْبَاحِثِ الْوَارِثِ
٥٠٠	-	الطويل	الدَّهْرِ	أَزُورُ أَمْرَا
١٦٦	رشيد البشكري	الطويل	عَمْرُو	رَأَيْتُكَ لَمَّا
١٣٦	النابعة الديباني	الكامل	قَجَارِ	إِنَّا اقْتَسَمْنَا
٥٧٠	جرير	البسيط	قَدَرِ	جَاءَ الْخِلَافَةَ
٤٢٦	-	المتقارب	مِشْوَرِ	دَعُوْتُ لَمَّا

٣٩٣	أبو الهول الحميري	الطويل	يُشِيرُ	وَلَسْتُ إِذَا
			- م -	
٣٠٣	المتملس	البسيط	الشَّوْشُ	أَلَيْتَ حَبْ
٣١٨	جرير	البسيط	وَتَضْرِيْسِي	هَلْ مِنْ
			- ش -	
٦٠٧	-	الطويل	عَائِشَا	أَبَا أَهْمِي
٧٧٤	-	السريع	عِقَاصِ	لَيْلَى وَمَا
			- ع -	
٣٩٥	جميل بثينة	الطويل	وَتَحْدَعَا	فَقَالَتْ أَكُلَّ
٦٥٣	الكميت بن زيد ونسب لغيره	الطويل	تَحْتَمَا	فَمَهْمَا تَشَأْ
٧٩٧	-	البسيط	سَمَمَا	بَا ابْنِ الْكَرَامِ
٥٥٨	المرار بن سعيد الأسدي	الوافر	وَقُوْعَا	أَنَا ابْنُ
٣٠٩	المرار بن سعيد الأسدي	الطويل	مَسَمَمَا	لَقَدْ عَلِمْتُ
٥٨٦	عدي بن زيد	الوافر	مُضْبَاعَا	ذُرَيْبِي إِنَّ
٦٥٩	الأضبط بن قريع	المنسرح	رَقَعَه	لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ
٤١٤	الفرزدق	الطويل	الْأَصَابِغِ	إِذَا قِيلَ
١٧١	-	الطويل	أَقَاطِغِ	تَحْلِيلِي مَا وَافِ
٤٥٤	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	مَضْرُغِ	سَبَقُوا هَوًى
٣٩٤	قيس بن الخطيم ونسب لغيره	الطويل	وَتَفْغِ	إِذَا أَلَتْ
٥٤٦	العباس بن مرداس	المتقارب	أَتْنَعِ	وَقَدْ كُنْتُ
٦٨٥	العباس بن مرداس	المتقارب	مَنْجَمِ	فَمَا كَانَ
			- ف -	
٤٣٨	ذو الرمة	الطويل	الْمِكْلَفِ	لَدُنْ عُذْوَةٍ
٧٠٣	ميسون بنت هجذل	الوافر	الشَّقُوفِ	لَلْبُشَى عَهْدَةٍ
			- ق -	
٤٣٦	ذو الرمة	الطويل	فَهْتَرُقِ	وَرَأْسَانُ عَيْنِي
٢١٩	أمية بن أبي الصلت	المنسرح	يُورَاقُهَا	يُورِشِكُ مَنْ

٥٩٥	مهلهل	الخفيف	الأواقي	صَبَرَتْ صَدْرَهَا
٤٠٨	امرؤ القيس	الطويل	وَزَوَّقِي	وَزَحْنَايَا
٦٠٠	-	الوافر	الطريق	أَلَا يَا زَيْدُ
			ك -	
٣٥٥	الأعشى	الطويل	إِسْوَايَا	تَجَانَفُ عَنْ
			ل -	
٦٠٢	-	الرميل	وَعَلُ	أَيُّهَا دَانِ كَلَا
٥١٦	أوس بن حجر	الطويل	أَتَمُّوْا	أَقِيمِ يَدَارِ
٢٥٨	عمرو بن أحمر	الوافر	الخرال	أَرَاهِمِ رَفَقَتِي
٣٦٧	رجل من طيء	البسيط	الأملا	يَا صَاحِ هَلْ
٥٧٥	عمرو بن أبي ربيعة	الخفيف	رَفَلَا	قُلْتُ إِذْ
٥٧٦	جرير	الكامل	يَتَالَا	وَزَجَا الْأَحْطَلُ
٣٠٨	-	الطويل	مَوَّيَا	عُهِدَتْ مُغِيَا
٧٠٤	عامر بن جوين الطائي	الطويل	أَقْلَعَا	قَلَمَ أَرَّ
٢٧١	عامر بن جوين الطائي	المتقارب	إِنْقَالَهَا	قَلَا مَزْنَةً
٢٠٩	الشنفري الأزدي	الطويل	أَعْجَلُ	وَأَنْ مُدَّتْ
٥٢٧	الأحطل التغلبي	الطويل	تُقْتَلُ	فَقُلْتُ أَتَقْتُلُونَهَا
٧٢١	الأعشى	البسيط	تَنْتَقِلُ	لَعِنْ مُبَيَّتْ
٢٠٣	اللعين المنقري	البسيط	وَالْجَبَلُ	لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ
٤٠٩	القطامي	البسيط	قَبْلُ	فَقُلْتُ لِلرَّوْحِ
٤٣١	موهال بن جهم ونسب لغيره	الطويل	قَلِيلُ	أَلَمْ تَغْلِبِي
٤٦٤	الأعشى	البسيط	الرَّوْعِلُ	كَتَابَحِ صَحْرَةٍ
٤٥٠	أبو حية النميري	الوافر	أَوْ يَرِيْلُ	كَمَا حُطُّ
٢٤٠	الأعشى	البسيط	وَيَنْتَعِلُ	فِي يَثِيْبَةٍ
١٥٤	-	البسيط	وَالْجَدَلِ	مَا أَتَتْ
٢٣٩	-	الخفيف	سُوْلُ	عَلِمُوا أَنْ
٦٢٤	امرؤ القيس	الطويل	فَأَجْجِيلِي	أَقَاطِمِ مَهْلَا

٦٩٩	امرؤ القيس	الطويل	فَحْوَمِلِ	قِفَانَبِكِ
٤١٤	امرؤ القيس	الطويل	لِيَتَبَلِي	وَلَيْلِ كَمَوْجِ
٣٠٩	امرؤ القيس	الطويل	المَالِ	فَلَوْ أَنَّ
١٢٥	زيد الخيل	الوافر	مَالِي	كَمُنِيَّةِ جَايِرِ
٤٠٩	مزاحم العقيلي	الطويل	مَنْجَهِي	عَدَتْ مِنْ
٤١٣	امرؤ القيس	الطويل	مُعْتَلِ	فَمِثْلِكَ مَحْبَلِي
- ٢ -				
٤٣٤	-	الطويل	وَأَكْرَمَا	أَلَا تَسْأَلُونَ
٥١٠	علي بن طالب	الطويل	وَأَكْرَمَا	جَزَى اللَّهُ
٨٧٨، ٧٦١	تأبط شراً ونسب لغيره	الوافر	مَلَأَمَا	أَتَوْا نَارِي
٥١٥	العباس بن مرداس	الطويل	المُقَدَّمَا	وَقَالَ نَجِي
٤١٣	عمرو بن الهراقة	الطويل	وَجَارِئِ	وَلَقَضَرُ مَوْلَانَا
٧١٦	الفرزدق	البسيط	الْحَرَامِ	فَإِنْ يَهْلِكِ
٧١٢	زهير بن أبي سلمى	البسيط	حَرَمِ	وَإِنْ آتَاهُ
٧١٩	الأحوص	الوافر	الْحُسَامِ	فَعَلَّقَهَا فَلَسَتْ
٢٦٨	عبيد الله بن قيس	الطويل	وَحَمِيمِ	تَوَلَّى قِتَالِ
٥٩٥	الأحوص	الوافر	السَّلَامِ	سَلَامَ اللَّهِ
٧١٦	الناهضة الديباني	الوافر	سَنَامِ	وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ
٣٩٥	-	الوافر	سَرِيمِ	لَعَلَّ اللَّهَ
٥٩٠	ذو الرمة	الطويل	وَعَرَامِ	إِذَا هَمَلْتُ
٩٥٩	علقمة بن عبده	الطويل	مَغِيومِ	حَتَّى تَذْكُرَ
٩٥٦	لبيد بن ربيعة	الكامل	سِبْهَانِهَا	وَلَقَدْ خَلِمْتُ
٢٧٥	ذو الرمة	الطويل	وَسَائِهَا	فَلَمْ يَذِرْ
٩٦٢	أبو الغمر الكلابي	الطويل	سَكَلَامِهَا	أَلَا طَرَفَتْنَا
٧٠٨	زهير بن أبي سلمى	الطويل	ثَغْلَمِ	وَمَهْمَا تَكُنْ
٤١٢	زياد بن الأعجم	الوافر	الْحَلِيمِ	لَغَمْرِكَ أَلْبِي
٤٤٢	عبد الله بن يعرب ونسب لغيره	الوافر	الْحَمِيمِ	فَسَاخَ لِي

٢٤١	ابن صريم البشكري ونسب لغيره	الطويل	السلم	ويؤما ثوافينا
١٥٨	-	البسيط	والكريم	من يهن
٣٦٧	قطري بن الفجاءة	الكامل	لجمام	لا يزكنن أحد
٢٢٧	-	الطويل	واللهازم	وكنث أرى
٢٥٩	عترة	الكامل	المكرم	ولقد نزلت
٤٢٣	ذو الرمة	الطويل	القوايسم	متبين كما
			- ن -	
٦٩٧	-	الرملي	سنن	رب وقفتي
٣٥٥	المرار بن سلامة	الطويل	الفحشاء سواينا	ولا يعلق الفحشاء سواينا
١٧١	-	البسيط	قطنا	أقاطن قوم
٢٦١	الكميت بن يزيد	الوافر	متجاهلينا	أجهالاً تقول
٤٤٩	-	البسيط	نيرانا	لا أنت مغلاد
١٩٤	-	الخفيف	مبين	صباح شمر
١٠٤	سحيم بن وتيل	الوافر	الأربعين	وماذا يفتني
٤٢٣	-	الخفيف	القوالي	زوجة الفكر
٢٤١	-	الهمز	حقان	وصدر مشرق
٤٠٦	ذو الاصبع العدواني	البسيط	فتخزولي	لاه ابن
٢١١	أنشده الكسائي	المنسرح	الحجاليين	إن هو
٢٣٦	الطرماح	الطويل	المعادين	أنا ابن
			- ه -	
٥٦٥	ابن مروان النحوي	الكامل	ألقاما	ألقى الصبيحة
٤٠٦	قحيف العقيلي	الوافر	رضاهما	إذا رطبت
			- ي -	
٥٢٥	كنزة أم شملة	الطويل	هنا	ألا حبتا
٢١٠	-	الطويل	واقينا	تقر فلا

٥- شواهد الرجز

الشاهد	قائله	موضعه
لَا أَفْعُدُ الْجُبْنَ عَنْ الْهَيْجَاءِ	.	٣٢٨
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ	.	٣٢٨
خَلَا الدَّنَاتِ شِمَالاً كَتَبَا	العجاج	٣٩٨
وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَتَبَا أَوْ أَفْرَبَا	.	٣٩٨
لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْقًا لَيْتَ	رؤبة	٢٨١
لَيْتَ شَبَابًا يُورِعُ فَاشْتَرَيْتَ	،،	٢٨١
فَتَشْتَرِيخُ النَّفْسِ مِنْ زَفْرَائِهَا	.	٧٨٥
بِمَا تَأْتِي بِبِرِّي عَنَقًا فَيَسِيحَا	أبو النجم العجلي	٦٩٦
إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَشْتَرِيحَا	،،	٦٩٦
قَدْ سَكَدَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْنَحَا	رؤبة	٢١٥
قَذَلْنِي مِنْ نَضْرِ الْحَبِيبَيْنِ قَدَى	حميد بن مالك الأرقط	١٢٨
فَيَا الْغُلَامَيْنِ اللَّذَانِ قَرَا	.	٥٩٦
إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَتَا شَرَا	.	٥٩٦
جَارِي لَا تَشْتَكِرِي عَلِيْرِي	العجاج	٦٢٤
يَزْكِبُ كُلُّ عَاقِرٍ مَجْمُورٍ	العجاج	٣٢٩
مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَهْجُورُ	،،	٣٢٩
وَالْهَوَلُ مِنْ تَهَوَّلِ الْهَجُورِ	،،	٣٢٩
وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أَيْشٌ	جران العود	٣٤٦
إِلَّا التَّعَافِيرُ وَالْأَلْيَاشُ	،،	٣٤٦
عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطُّفَاشِ	رؤبة	١٢٤
إِذَا ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَ	،،	١٢٤
حَتَّى إِذَا جَنَّ الطُّلَامُ وَاسْتَخْلَطَ	العجاج	٥٤٠
جَاءُوا بِمَذِي هَلْ رَأَيْتَ الذُّئْبَ قَطُ	،،	٥٤٠

٥٥١	-	يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيحًا مُوَضَّعًا
٥٥١	-	تَحْمِلُنِي الدَّلَقَاءَ حَوْلًا أَكْتَمَا
٧١٣	جرير ونسب لغيره	يَا أَفْرَغُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَفْرَغُ
٧١٣	،،	إِنَّكَ إِنْ تُضَرِّغْ أَخُوكَ تُضَرِّغْ
١٥٠	رؤبة	بِحَمَقَتِهَا مِنْ أُنْتِي سَوَابِي
١٥٠	،،	ذَوَاتُ بَهْضَةٍ بِغَيْرِ سَابِي
٦١٤	ابن قنان	يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الْفَلَقَةِ
٦١٤	،، ،،	هَلْ تَذْهَبُ الْقُبَاةُ الرِّبَقَةِ
٤٠٥	-	قَدْ اسْتَوَى بِشَرِّ عَلَى الْوَرَقِ
٤٠٥	-	مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مَهْرَقِ
٣٩٨	رؤبة	فَلَا تَرَى تَغْلًا وَلَا حَلَايَا
٣٩٨	،،	كَةً وَلَا كَهَنَ إِلَّا حَاظِلَا
٣٤٩	أبو النجم العجلي	مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ
٣٤٩	-	إِلَّا رَيْسُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ
٨٧٦	أبو ثروان	يَا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أَظْلَلُهُ
٨٧٧	،،	أَوْ تَمُتَ مِنْ تَحْتِ وَأُضْحِكُهُ مِنْ عُلَّةِ
٦١١	أبو النجم العجلي	فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ قُلِّ
٧٧٤	العجاج	وَالْمَرْءُ يُبْلِيهِ بَلَاءُ السُّرَتَالِ
٧٧٤	،،	تَعَاقُبِ الْإِهْلَالِ بَعْدَ الْإِهْلَالِ
٨٧٨	رؤبة	صَحْنُكُمْ يُحِبُّ الْخَلْقَ الْأَضْحَمَا
٢٦١	هدبة بن الحشرم	مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الزَّوَايِمَا
٢٦١	،،	يُذَلِّينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا
٦٥٣	أبو حيان الفقعسي	بِخَسْبَةِ الْجَاهِلِ مَا لَمْ يَغْلَمَا
٦٥٣	،،	شَيْخًا عَلَى كُرُوبِيِّهِ نَعَمَمَا
٦٠٦	-	شُكْنُ لِي لَا عَلَيَّ يَا ابْنَ عَمَّا
٦٠٦	-	نَعِشَ عَزِيزَيْنِ وَنَكْفِيهِ الْهَمَّا
٥٩٧	أبو خراش الهذلي	إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا

٥٩٧	،،	أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا
٤١٣	رؤية	بَلْ تَلِدُ يَلَدُ الْفَجَاجِ فَتَمُتْهُ
٤١٣	،،	لَا يُشْتَرَى كِتَابُهُ وَجَهْرُهُ
٥٨٥	عدي بن بفرخ	أَوْعَدَنِي بِالسَّجَنِ وَالْأَذَاهِمِ
٥٨٥	،،	رَجُلِي قَرَجُلِي شَيْئُهُ الْمَنَاسِمِ
٩٦	رؤية	يَأْبَهُ اقْتَدَى عَدِي فِي الْكَرَمِ
٩٦	،،	وَمَنْ يُشَابِهْ أَهْهُ فَمَا ظَلَمَ
١٠٥	رؤية	أَحْرِفُ مِنْهَا الْجَيِّدَ وَالْعَيَانَا
١٠٥	،،	وَمِنْكَرِينَ أَشْبَهَهَا ظُلُمَانَا
٢٦٢	-	قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا قَطِينَا
٢٦٢	-	هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ اسْرَائِيلَنَا
١٢٧	-	أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي
١٢٧	-	لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنِّي
٥٧٩،٣٤٢	-	خَلَفْتُهَا تَبًا وَمَاءَ بَارِدًا
٥٧٩،٣٤٢	-	حَتَّى شَقَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا
٤٨٤	ابن مهاده	بَاتَتْ تُنْزِي دَلْوَهَا تَنْزِيًا
٤٨٤	،،	كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًا
٢٢٧	رؤية	أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ
٢٢٧	،،	أَنِّي أَبُؤُ ذَهَابَكَ الصَّبِيِّ

٦- أنصاف الأبيات وأجزائها مرتبة حسب بداياتها

الشاهد	نائله	موضعه
... أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِسْ أَحْسِسْ	-	٣٠٩
... أَلَيْتَ بِأَلْحَقِي حَقِيقَتِي قِيمَتِي ...	-	٥٥٣
... رُبَّمَا مَهْرَبَةٌ بِسَيْفٍ صَبِيلٍ	عدي بن رعاء	٤١٢
... عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ	النابعة الديبالي	٦٨٤
... عَلَى حِمَى يَسْتَضِيئُ كُلُّ حَلِيمٍ	-	٤٣٠
... فَأَذْهَبَ فَمَا يَلِكُ وَالْأَهَامُ مِنْ عَجَبٍ	-	٥٧٧
... كَتَاخِيَتِ يَوْمًا صَخْرَةٌ بِعَسِيلٍ	-	٤٩٩
... لَدُنْ أَلَيْتَ يَا فَيْغَ ...	-	٤٣٨
... لَوْلَا تَوَقُّعُ مُغْتَرٍّ فَأَوْضِيئُهُ ...	-	٧٠٣
... مَكَانَكَ مُحَمَّدِي أَوْ تَشْتَرِيحِي	عمرو بن الاطنابة	٧٠١
... مِنْ أَجْلِكَ يَا أَلَيْتِي تَكَمَّتْ قَلْبِي ...	-	٥٩٥
... مِنْ لَدُنْ سَوَلَا قَالِي إِثْلَاثَهَا ...	-	٢٠٣
... وَقَدْ كَرِهَتْ أَهْنَاقَهَا أَنْ تَقَطَّلَهَا	أبو زيد الأسلمي	٢١٧

٧- فهرس الاعلام

العلم	الصفحة
- الأخفش = أبو الحسن سعيد بن مسعدة	٣٧٧، ٤٠٠، ٤٠٨، ٥٥١، ٨٥٩، ٨٩٩
- الأعشى = ميمون بن قيس	١٦٨، ١٥٥
- أبو الأسود الدؤلي = ظالم بن عمرو بن جندل	٨٩٦
- أبو بكر الصديق = عبد الله بن أبي قحافة	٥٣٥
- امرؤ القيس	٣٠٩
- ابن برهان = عبد الواحد بن علي بن عمر	٣٧٠
- ابن اسحق العكبري	٣٧٠
- الجرجاني = عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد	٣٣٩
- الجوهري = اسماعيل بن حماد	٣٩٥، ١٩٢
- أبو حنيفة	١٨٣
- أبو يوسف	١٨٣
- حمزة = حمزة بن حبيب	٥٧٨
- الخليل = عبد الرحمن بن أحمد	٦٠٠، ٣٥٥، ٨٣
- رؤبة	٤١٣
- الرماني = أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله	١٢١
- ذو الرمة	٤٣٨
- الزبيدي = محمد بن الحسن بن عبد الله	٣٩٥
- زهير بن أبي سلمى	٧١٢
- ابن السراج = أبو بكر محمد بن السري	٢٥٥
- ابن سهل	
- سيبويه = عمرو بن عثمان بن قنبر	١٥٧، ١٦٣، ١٧٤، ١٨١، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٦٥،
	٣١٠، ٣١٨، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٩٣، ٤٣٩، ٤٧٠، ٥٢١، ٦٠٠، ٦٣٠، ٨١٥، ٨٥٩، ٨٨٢، ٩٥٧

- ٢٦٥ - السيرافي = الحسن بن عبد الله
- ١٢٨ - شعبة
- ١٢٠ - ابن الطراوة = سليمان بن محمد بن عبد الله
- ١٤٠ - طرفة
- ٤٥٨ - عائشة = بنت أبي بكر الصديق
- ٩٦٩ - عاصم = أبو بكر الأمدي
- ٤٤٨ - ابن عامر = عبد الله بن عامر
- ٩٢٦ - ابن عباس = عبد الله
- ١٦٨ - عبد الله بن الزبير
- ١٦٨ - عبد الله بن عمر
- ٦١٧ - عبد المطلب بن هاشم
- ٥٠٨، ٣٨٨ - ابن عصفور = علي بن مؤمن بن محمد بن علي
- ٣٥٠ - ابن عقيل = عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله
- ٥١٠ - علي بن أبي طالب
- ٩٧٨ - أبو عمرو بن العلاء = زيان بن العلاء بن عمار
- ٥١٥ - عمرو بن معدى كرب
- ٢٥٩ - عترة
- ٨٥٨، ٣٧٠، ٢٣٥، ٢٦٥ - الفارسي = أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار
- ٣٥٨، ١٦٥ - الفراء = أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله
- ٩٧٨ - ابن كثير = عبد الله بن كثير بن عمر
- ٤٤٩ - الكسائي = علي بن حمزة
- ٣٧٠ - ابن كيسان = محمد بن إبراهيم
- ٦٠٠، ٣٩٣، ٢٤٨ - المازني = أبو عثمان بكر بن محمد بن علي
- ٨١٩، ٣٩٣، ٣٦٥، ٢٤٨ - المبرد = أبو العباس محمد بن يزيد
- ٩٠٠، ٨٥٠، ٦٧١، ٥٧٣، ٤٣٩، ٤١٥، ٣٦١، ٣٥٠، ٣٤٨، ٣١٤، ٢٢١، ٨٠ - المرادي = الحسن بن قاسم
- ٣٥٥ - المرار بن سلامة العجلي
- ١٨٠، ١٤٥، ١٢٩، ١٢٣ - الناظم: المتصف = ابن مالك = أبو عبد الله

تابع الناظم ٣٩٣،٣٦٠،٣٥١،٣٤١ ٣١٠،٢٧٢،١٩٨،

٥٧٧،٥٦٨،٥٥٧،٥٥٠،٥٢٢،٥٢١،٤٩٤،٤٧٠،٤٠٨،٤٣١،٤٠٠

٩٨١،٨٥٠،٦٨٦،٥٩٠،٥٨٢

- ابن محيصن = محمد بن عبد الرحمن ٥٦٦

- ابن معطى = يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور ٨١

- النابغة الدياني ٢٣٣

- ابن الناظم (ابن المصنف، بدر الدين الشارح =

محمد بن محمد بن عبد الله ٩٠٠،٨٥٤،٨٥٠،٥٥٠،٣٦٠،٣٤١،٣٣١،٨٠

- نافع = نافع بن أبي نعيم ٩٦٩،١٢٨

- ابن هانيء = محمد بن علي بن هانيء ٢٥٦

- يونس = يونس بن حبيب ٨٥٧،٢٠٥،٢٠٤

٨- فهرس القبائل والأسم والطوائف

الصفحة

البصريون = (أهل البصرة)

٨٢، ٢٧٢، ٢٨٥، ٣١٠، ٣١١، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٧، ٥٧٧، ٥٩٠، ٦٠٣، ٦٤٢،

٦٨٤، ٦٨٦، ٨٩٩، ٩٠٤

بنو قميم ١٤٧، ٢٠٦، ٢٤٩، ٣٤٥، ٦٨١، ٩٥٩

بحرؤثم ٨٩٨

الحجازيون (أهل الحجاز) ١٣٩، ٢٠٦، ٢٤٩، ٣٤٥، ٦٨١

دؤيل ٨٩٦

ربيعة ١١١، ٢١٤، ١٤٠

بنو سليم ٢٦٢

طبيع ١٥٠، ٢٤٩

قرن ١٣٠

كنانة ٩٥٦

الكوفيون (أهل الكوفة) ٨٢، ٢٨٥، ٣١٠، ٣١١، ٤٠٠، ٥٥١، ٥٥٧، ٥٧٧،

٥٩٠، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٨٩٩، ٩٠٤

متهرة ٨١٣

هذيل ١٤٧

٩- فهرس البلدان والمواضع

الصفحة

١٠٦

٣٩٨

٨٤٢

٦٧٤

٧٧٠

٩٤٤

٩٤٠

٤١٦

١٣٠

٧٧٠

٨٤٣

٨٦١

. أذرعَات

. أُمُّ أَوْعَالِي

. البَصْمَرَة

. الجُور

. حَرَمَلَاء

. ثَعْرَوِي

. سَهْمَان

. طُور

. عَدَن

. عَقْرَتَاه

. قَرْقَرِي

. مَزَو

المصادر والمراجع

أولاً - الرسائل العلمية.

ثانياً - الكتب

ثالثاً - الدوريات

المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل العلمية:

- شرح ابن داود على ألفية ابن مالك (رسالة دكتوراه)
اعداد: مهراڤ عبد الله عبد العال
كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر ١٩٨٨.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (رسالة ماجستير)
دراسة تحليلية ونقدية
اعداد: الدكتور محمد عبد المجيد الطويل
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٩٧٧م.
- القراءات الشاذة للقرآن الكريم في ضوء منهج القرائن النحوية (رسالة دكتوراه)
اعداد الدكتور محمد عبد المجيد الطويل.
جامعة القاهرة كلية دار العلوم ١٩٨٠م.
- النحو المنظوم بين ابن معط وابن مالك والسيوطي (رسالة دكتوراه).
اعداد: أحمد عبد اللطيف محمود الليثي
جامعة القاهرة. كلية دار العلوم ١٩٨٢م.

ثانيا: الكتب

- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للها الدمياطى.

- الأدب المغربى

تأليف: محمد بن تاويت، ومحمد الصادق عفيفى

مكتبة المدرسة، ودار الكتب اللبنانى للطباعة والنشر

الطبعة الأولى. بيروت ١٩٦٠م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب

لأبى حيان الأندلسى الفرناطى

تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس

مطبعة النسر الذهبى، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

- ازالة الالتباس عن قبائل سكان مدينة فاس

جمع وترتيب: عبد القادر بن سودة

الخزانة الحسينية (طبعة حجرية) الرباط رقم (١٠٦٥٢)

- الأزهية فى علم الحروف

تأليف: على بن محمد الهروى

تحقيق عبد المعين الملوحي

منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١م.

- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى

تأليف: أحمد بن خالد الناصرى

- تحقيق وتعليق: جعفر الناصري، ومحمد الناصري.
دار الكتاب. الدار البيضاء، المغرب ١٩٥٤م.
- الأشمونى وكتابه «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»
تأليف: الدكتور محمد عبد الحميد الطويل.
الطبعة الأولى القاهرة ١٩٨٦م.
- الأصمعيات
تأليف: عبد الملك بن قريش بن عبد الملك الأصمعي
تحقيق: أحمد محمد شاكر، والأستاذ عبد السلام هارون.
دار المعارف، الطبعة الثانية. مصر ١٩٦٤م.
- الأصول في النحو
تأليف: محمد بن سهل بن السراج البغدادي
تحقيق: عبد المحسن الفتلي
مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٥م.
- أعجب العجب في شرح لامية العرب.
تأليف جابر الله محمود بن عمر الرمخشري
دار الوراق. الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ
- اعراب القرآن المنسوب للزجاج
تحقيق: ابراهيم الاياري
دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت.

الطبعة الثانية ١٩٨٢م.

- الأعلام

تأليف خير الدين الزركلى

دار العلم للملايين. بيروت ١٩٧٩م.

- أعلام المغرب والأندلس (مثير الجمان في شعر من ظمى وياه الزمان)

تأليف: الأمير اسماعيل بن يوسف بن الأحمر

تحقيق: محمد رضوان الداية - مؤسسة الرسالة.

الطبعة الأولى بيروت ١٩٧٦م.

- الاغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة

تأليف: عبد الرحمن بن محمد الانبارى

تقديم وتحقيق: سعيد الأفغانى

مطبعة الجامعة السورية. دمشق ١٩٥٧م.

- الاقتراح في علم أصول النحو.

تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطى

مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٦م.

- أمالى الزجاجى

تأليف: عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجى

تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون.

مطبعة المدنى. القاهرة ١٣٨٢هـ .

- أمالي ابن الشجرى

تأليف هبة الله بن على يحيى بن الحسين الشجرى

مكتبة المتنبي القاهرة ١٩٥٢م.

- أمالي القالى

تأليف: اسماعيل بن القاسم القالى.

دار الكتب المصرية. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٢٦م.

- أمثال العرب.

تأليف: المفضل بن محمد الضبى

قدم له وعلق عليه الدكتور احسان عباس

دار الرائد العربى، بيروت.

- املاء ما من به الرحمن.

لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى

دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٩م.

- انباء الرواة على أنباء النحاة

تأليف: الوزير جمال الدين على بن يوسف القفطى.

تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم.

مطبعة دار الكتب المصرية. الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٠م.

- الأنصاف في مسائل الخلاف

تأليف أبى البركات عبد الرحمن بن أبى سعيد الأنبارى

دار الجيل ١٩٨٢م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

تأليف: جمال الدين بن هشام الأنصاري

تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد

دار احياء التراث العربي، الطبعة الخامسة. بيروت ١٩٦٦م.

- الايضاح في علل النحو

لأبي القاسم الزجاجي

تحقيق الدكتور مازن المبارك

دار النفائس. الطبعة الثانية بيروت ١٩٧٣م.

- البحر المحيط

لأبي حيان الأندلسي

دار الفكر. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٨٣م.

- البداية والنهاية

تأليف أبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير.

مطبعة السعادة. القاهرة ١٩٢٩م.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي.

تأليف ابن أبي الربيع

تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد الشيبتي

دار الغرب الاسلامي. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٦م.

- بغية الوعاة

للمحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى

تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم

عيسى البابى الحلبي. مصر ١٩٦٤م، دار الفكر. الطبعة الثانية ١٩٧٩ القاهرة.

- البهجة المرضية في شرح الألفية للأمام السيوطى بهامش ابن عقيل

طبعة عيسى البابى الحلبي. مصر

- بيوتات فاس الكبرى

شارك في تأليفه: اسماعيل بن الأحمر.

دار المنصور للطباعة والوراقة الرباط ١٩٧٢م.

- تاج العروس. تأليف محمد مرتضى الحسينى الزبيدى

- تاريخ آداب اللغة العربية.

تأليف جرجى زيدان

مراجعة وتعليق الدكتور شوقي ضيف.

دار الهلال. الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٧م.

- تاريخ الأدب العربى

تأليف: كارل بروكلمان ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار.

دار المعارف. الطبعة الرابعة مصر ١٩٧٧م.

- تاريخ المغرب الاسلامى والأندلسى

تأليف: محمد عيسى الحريرى

دار القلم. الطبعة الثانية. الكويت ١٩٨٧م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

لجمال الدين محمد بن مالك

تحقيق: محمد كامل بركات.

دار الكتاب العربي للطباعة والنشر. القاهرة ١٩٦٧م.

- تمرين الطلاب في صناعة الاعراب

تأليف الشيخ خالد الأزهرى

المطبعة العثمانية المصرية. القاهرة ١٣٥٥هـ .

- تهذيب اللغة لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهرى

- توضيح الديباج

تأليف: بدر الدين القرافى

تحقيق أحمد الشتيوى

دار الغرب الاسلامى. الطبعة الأولى. بيروت.

- توضيح المقاصد والمسالك (شرح ألفية ابن مالك)

للحسن بن قاسم المرادى

شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان

مكتبة الكليات الأزهرية. الطبعة الثانية.

- الجامع الصغير في النحو

تأليف: جمال الدين بن هاشم الأنصارى.

تحقيق: الدكتور أحمد محمود الهرميل

مكتبة الخانجي. القاهرة ١٩٨٠م.

- الجامع لأحكام القرآن.

تأليف: محمد بن أحمد القرطبي

مطبعة دار الكتب. القاهرة ١٩٦٧م

مطبعة دار الكاتب العربي. الطبعة الثالثة. القاهرة.

- جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس

تأليف أحمد بن محمد المعروف بابن القاضي المكناسي

دار المنصور للطباعة والوراقة. الرباط ١٩٧٤.

- الجمل

تأليف: عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي

مطبعة كلنكسيك. الطبعة الثانية. باريس ١٩٥٧م.

- الجمل في النحو

تأليف: الخليل بن أحمد الفراهيدي

تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة

مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٥م.

- جمهرة أشعار العرب.

تأليف أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي

تحقيق على محمد البجاوي

دار النهضة الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٦٧م.

- جمهرة الأمثال

تأليف أبي هلال العسكري

تحقيق وتعليق محمد أبو الفضل ابراهيم، وعبد المجيد قطامش

المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر. الطبعة الأولى.

القاهرة ١٩٦٤م.

- الجنى الدانى فى حروف المعانى

للحسن بن قاسم المرادى

تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه، ومحمد نديم فاضل.

منشورات دار الآفاق الجديدة. الطبعة الثانية ١٩٨٣م. بيروت.

- حاشية ابن حمدون على شرح المكودى.

تأليف: أحمد بن محمد بن حمدون.

مطبعة عيسى البابى الحلبي. مصر.

- حاشية الخضرى على ابن عقيل

للعلامة: محمد الخضرى

- حاشية السجاعي على ابن عقيل.

دار الطباعة البهية القاهرة ١٩٥٣م.

- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح

للعلامة الشيخ يس بن زين الدين العليمى الحمصى

- حاشية الصبان على شرح الأشموني مع شرح الشواهد للعيني

عيسى البابي الحلبي. مصر.

- حاشية الملو على شرح المكودي

تأليف أحمد عبد الفتاح بن يوسف المشهور بالملو.

مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة ١٣٥٥ هـ .

- الحجة في علل القراءات السبع.

تأليف الحسن بن أحمد الفارسي

تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين.

- حسن المحاضرة

تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي

مطبعة ادارة الوطن مصر ١٢٩٩ هـ .

- أبو حيان النحوي

تأليف الدكتورة خديجة الحديشي.

مكتبة النهضة. الطبعة الأولى بغداد ١٩٦٦ م.

- خزانة الأدب

تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي

دار الثقافة. بيروت.

- الخصائص

صنعة أبي الفتح عثمان بن جني

تحقيق محمد علي النجار

مطبعة دار الكتب المصرية. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٥٢م.

- درة الحجال في أسماء الرجال

تأليف أحمد بن القاضي

تحقيق الدكتور محمد الأحمدى أبو النور

دار التراث. القاهرة ١٩٧٢م، والمكتبة العتيقة جامع الزيتون. تونس.

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة

تأليف أحمد بن حجر العسقلاني

تحقيق محمد سيد جاد الحق.

دار الكتب الحديثة. الطبعة الثانية. مصر ١٩٦٦م.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع

تأليف أحمد عبد الأمين الشنقيطى

تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم

دار البحوث العلمية. الطبعة الأولى الكويت ١٩٨١م.

- دروس في المذاهب النحوية

تأليف الدكتور عبده الراجحي

دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت ١٩٨٠م.

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب

تأليف ابن فرحون العميرى

مطبعة المعاهد. القاهرة ١٩٣٢م.

وبهامشه نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكي.

- ديوان الأعشى

شرح وتعليق الدكتور محمد حسين

مكتبة الآداب بالجمامير القاهرة.

- ديوان امرىء القيس

تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم

دار المعارف. الطبعة الثانية مصر ١٩٥٨، ١٩٦٤.

- ديوان أوس بن حجر.

تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم

دار صادر، دار بيروت ١٩٦٠م.

- ديوان تأبط شرا

جمع وتحقيق وشرح على ذو الفقار شاکر

دار الغرب الاسلامى. الطبعة الأولى بيروت ١٩٨٤م.

- ديوان جران العود

رواية أبى سعيد السکرى

دار الكتب المصرية. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٣١م.

- ديوان جرير

شرح محمد بن حبيب

تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه

دار المعارف. مصر ١٩٦٩م.

- ديوان جميل بن معمر

تحقيق الدكتور حسين نصار

مكتبة نصر. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٧٦م.

- ديوان الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي

مطبعة الجمالية. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩١٦م.

- ديوان رؤية بن العجاج

اعتنى بتصحيحه: وليم الورد.

منشورات دار الآفاق الجديدة الطبعة الثانية. بيروت ١٩٨٠م.

- ديوان ذى الرمة

تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح

مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق ١٩٧٣م.

- ديوان طرفة بن العبد

دار صادر، دار بيروت. بيروت ١٩٦١م.

- ديوان العباس بن مرداس

جميع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى

دار الجمهورية بغداد ١٩٦٨م.

- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات

- تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار صادر، بيروت.
- ديوان العجاج. رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه.
- تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي.
- مكتبة أطلس. دمشق ١٩٧١م.
- ديوان عدى بن زيد العبادي
- تحقيق محمد جبار المعبد
- شركة دار الجمهورية للنشر والطباعة. بغداد ١٩٦٥م.
- ديوان علقمة بن عبده الفحل
- شرحه الأعلام الششمري
- مطبعة جول كربونول. الجزائر ١٩٢٥م.
- ديوان علي بن أبي طالب.
- جمع وترتيب عبد العزيز الكرم. دمشق.
- ديوان عنتره.
- تحقيق محمد سعيد مولوي. المكتب الاسلامي.
- ديوان الفرزدق
- المكتبة التجارية الكبرى. الطبعة الأولى. مصر ١٩٣٦م.
- ديوان القطامي
- تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي، والدكتور أحمد مطلوب. دار الثقافة.
- الطبعة الأولى. بيروت ١٩٦٠م.

- ديوان قيس بن الخطيم
- حققه وعلق عليه ناصر الدين الأسد.
- مكتبة دار العروبة. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٦٢م.
- ديوان كثير عره
- جمع وشرح الدكتور احسان عباس
- دار الثقافة. بيروت ١٩٧١م.
- ديوان المتلمس الضبي
- رواية الأثرم وأبى عبيدة
- تحقيق وتعليق وشرح حسن كامل الصيرفي
- معهد المخطوطات العربية ١٩٧٠م.
- ديوان مسكين الدارمي
- جمعه وحققه عبد الله الجبوري وخليل ابراهيم العطية.
- مطبعة دار البصري. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٧٠.
- ديوان ابن مقبل
- تحقيق الدكتور عزة حسن. مطبوعات مديرية احياء التراث القديم.
- دمشق ١٩٦٢م.
- ديوان أبي النجم العجلي
- صنفه وشرحه علاء الدين آغا.
- النادي الأدبي. الرياض ١٩٨١م.

- ذخائر التراث العربي الاسلامى
- تأليف: عبد الجبار عبد الرحمن. الطبعة الأولى ١٩٨١م.
- ذكريات مشاهير رجال المغرب.
- تأليف: عبد الله كنون رقم ٢٠.
- دار الكتاب اللبنانى، مطبعة كريماديس. تطوان. المغرب.
- رصف المباني فى شرح حروف المعانى
- تأليف أحمد بن عبد النور المالمقى.
- تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط
- دار القلم. الطبعة الثانية. دمشق ١٩٨٥م.
- روح المعانى
- تأليف شهاب الدين السيد محمود الألوسى
- دار احياء التراث العربى. بيروت
- روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات
- تأليف: الميرزا محمد باقر الموسوى الخوانسارى
- تحقيق أسد الله اسماعيليان
- مكتبة اسماعيليان. طهران رقم ١٣٩١ هـ .
- السبعة فى القراءات لابن مجاهد.
- تحقيق الدكتور شوقى ضيف.
- دار المعارف. الطبعة الثانية. مصر ١٩٨٠م.
- ١٠٣٨

- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس. بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس.

تأليف: محمد بن جعفر الكناني.

الخزانة العامة. طبعة حجرية. الرباط رقم ٢٨١٧.

- السلوك لمعرفة دول الملوك

تأليف أحمد بن علي المقریزی

صححه محمد مصطفى زيادة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة. الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٦م.

- سمط اللائیء.

تأليف أبی عبید الله بن عبد العزيز البکری.

صححه عبد العزيز الميمنى.

مطبعة لجنة التأليف والترجمة. القاهرة ١٩٣٦م.

- سنتان في المغرب

تأليف جابر الفوادی

دار الجمهورية. بغداد ١٩٦٨م

- سنن الترمذی

تأليف محمد بن عيسى بن سوده الترمذی

تحقيق ابراهيم عطوه عوض

مصطفى البابی الحلبي. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٦٢م

دار الفكر الطبعة الثالثة. القاهرة ١٩٧٤م.

- سنن أبي داود

صنفه وجمعه: الامام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث

مصطفى الهادي الحلبي. الطبعة الأولى ١٩٥٢م.

- السيرة النبوية لأبي محمد عبد الملك بن هشام.

مطبعة الشعب. الجزء الرابع، القاهرة ١٣٨٣ هـ .

- شاعرات العرب

جمع وتحقيق عبد البديع صقر.

منشورات المكتب الاسلامي. الطبعة الأولى ١٩٦٧م.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية.

تأليف محمد بن محمد مخلوف

دار الفكر. القاهرة.

- شذرات الذهب.

تأليف عبد الحي بن العماد الحنبلي

المكتب البخاري للطباعة والنشر. بيروت.

- شرح أبيات سيويه

تأليف يوسف بن أبي سعيد السيرافي

حققه وقدم له الدكتور محمد علي سلطاني

دار المأمون للتراث. دمشق ١٩٧٩م.

- شرح الآجرومية

تأليف عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوذي
مطبعة المعاهد. القاهرة.

- شرح أشعار الهذليين

صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري
تحقيق عبد الستار أحمد فراج، محمود محمد شاكر
مكتبة دار العروبة. القاهرة.

- شرح الأشموني المسمى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»

تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
مكتبة النهضة المصرية. الطبعة الثالثة. القاهرة

- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم

تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد
دار الجليل، بيروت.

- شرح التسهيل لجمال الدين أبي عبد الله بن عبد الله بن مالك

تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد، والأستاذ الدكتور محمد بدوي
المختون.

مؤسسة هجر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. مصر ١٩٩٠م.

- شرح التصريح

تأليف الشيخ خالد الأزهرى

عيس البابي الحلبي. مصر

- شرح الجرجاوى على شواهد ابن عقيل لألفية ابن مالك مصطفى الحلبي،
الطبعة الثانية. مصر. ١٩٣٧م.

- شرح شدور الذهب.

تأليف جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار الأنصار.

الطبعة الخامسة عشرة. القاهرة ١٩٨٠م

- شرح شواهد الألفية للعيني بهامش حاشية الصبان

عيس البابي الحلبي. مصر.

- شرح شواهد المغنى

صنفه جلال الدين عبد الرحمن السيوطي

منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت. لبنان.

- شرح شواهد المغنى

صنفه عبد القادر بن عمر البغدادى

تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون للتراث. الطبعة
الأولى. دمشق ١٩٨١م

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد

المكتبة التجارية الكبرى. الطبعة الخامسة عشرة. مصر ١٩٦٧م

- شرح فتح اللطيف في علم التصريف للمكودي، تأليف محمد بن محمد ابن أبي بكر الصغير الدلائي
المكتبة العامة. طبعة حجرية. الرباط.
- شرح الكافية الشافية
تأليف جمال الدين بن أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك
تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي
دار المأمون للتراث. الطبعة الأولى. الرياض ١٩٨٢م
- شرح الكافية في النحو
تأليف رضى الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي
دار الكتب العلمية. الطبعة الثالثة. بيروت ١٩٨٢م
- شرح اللمع
صنفه ابن برهان العكبري
تحقيق الدكتور فائر فارس
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الطبعة الأولى. الكويت ١٩٨٤
- شرح المفصل
تأليف موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش
إدارة الطباعة المنيرية. مصر.
- شرح مقصورة ابن دريد للأستاذ عبد الوصيف محمد
مطبعة الحلبي. القاهرة ١٩٣٩م.

- شرح مقصورة المكودي للأستاذ عبد الله كنون
المكتبة التجارية بمصر ١٣٥٦ هـ .
- شروح الأعلام لألفية ابن مالك
جمع وتأليف وتحقيق الدكتور محمد صفوت مرسى
مطبعة حسان. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٨٧ م
- شعر الأحوص الأنصارى
تحقيق عادل سليمان جمال
الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. القاهرة ١٩٧٠ م
- شعر الأخطل
دار احياء التراث العربى. بيروت.
- شعر أبى زبيد الطائى
جمع وتحقيق الدكتور نورى حمودى القيسة
مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٧ م
- شعر زهير بن أبى سلمى، صنعة الأعلم الشنتمرى
تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه
المكتبة العربية. الطبعة الأولى. حلب ١٩٧٠ م
- شعر عبد الله بن معاوية
جمعه عبد الحميد الراضى
مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٦ م

- شعر الكميت بن زيد الأسدي
- جمع وتقديم الدكتور داود سلوم. مكتبة الأندلس. بغداد ١٩٦٩م
- شعر هذبة بن الحشرم
- تحقيق الدكتور يحيى الجبورى
- دار القلم. الطبعة الثانية. الكويت ١٩٨٦م
- الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر.
- دار التراث العربى. الطبعة الثالثة. القاهرة ١٩٧٧م
- صحيح البخارى لأبى عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة البخارى
- مطابع الشعب. ادارة الطباعة المنيرية. مصر.
- صحيح مسلم بشرح النووى لمسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابورى
- المطبعة المصرية. الطبعة الأولى. مصر ١٩٣٠م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع
- تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى
- مكتبة القدس. القاهرة ١٩٣٤م
- طبقات الشافعية
- تأليف جمال الدين عبد الرحيم الأسنوى
- تحقيق الدكتور عبد الله الجبورى
- مكتبة الارشاد. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٧١م

- عيون الأخبار

تأليف عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري
الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٣م
- الفاخر

تأليف المفضل بن سلمة بن عاصم
تحقيق عبد العليم الطحاوى. مراجعة محمد على النجار
عيسى البابى الحلبي. الطبعة الأولى القاهرة ١٩٦٠م
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال
تأليف أبى عبيد البكرى

تحقيق الدكتور احسان عباس، والدكتور عبد المجيد عابدين
دار الأمانة، ومؤسسة الرسالة. بيروت ١٩٧١م.

- الفصول الخمسون

تأليف يحيى بن عبد المعطى
تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحى. عيسى البابى الحلبي. القاهرة
١٩٧٦م.

- فهرس الأسكوريال

المجلد الأول. اسبانيا ١٨٨٤م

- فهرس الخزانة الصبيحية بسلا. تأليف محمد حجي
منشورات معهد المخطوطات العربية. الطبعة الأولى الكويت ١٩٨٥م

- فهرس شواهد سيوييه
- صنعة أحمد راتب النفاخ
- دار الارشاد، ودار الأمانة، الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٠م
- فهرس الكتب الأزهرية
- الجزء الرابع. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٥٢م.
- فهرس الكتب المنشورة في مصر بين عامي ١٩٢٦ - ١٩٤٠
- اعداد عايدة ابراهيم نصير
- منشورات الجامعة الأميركية. القاهرة ١٩٦٩م
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية
- تأليف أسماء الحمصي
- مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق ١٩٧٣م
- فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة بالرباط
- تأليف د. س. علوش، وعبد الله الرجراجي
- مطبوعات معهد الأبحاث العليا المغربية ١٩٥٤ - ١٩٥٧
- فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس
- تأليف: عبد الحفيظ منصور
- دار الفتح للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٦٩م
- فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل
- اعداد: سالم عبد الرزاق أحمد

مطبعة مؤسسة دار الكتب. جامعة الموصل ١٩٧٥م

- فهرس النحو

مركز البحث العلمى واحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة
اعداد قسم الفهرسة بالمركز.

- فهرست الكتب النحوية المطبوعة

تأليف عبد الهادى الفضلى، طبعة ١٩٣٣م

- قطر الندى وَتِل الصدى

تأليف جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام الأنصارى
دار الفكر العربى. القاهرة، دار الكتاب الحديث
الطبعة الثانية عشرة. الكويت.

- الكتاب لسيبويه

أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون
الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٣م

- كتاب الأضداد

تأليف محمد بن القاسم الأنبارى

تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم

دار المطبوعات والنشر. الكويت ١٩٦٠م

- الكشف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف

تأليف محمد أسعد أطلس

منشورات مديرية الأوقاف العامة. مكتبة العاني. بغداد ١٩٥٣م

- كشف الظنون

تأليف مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة

منشورات مكتبة المثنى. بغداد

- الكشف عن وجوه القراءات

تأليف أبي طالب القيسي

تحقيق الدكتور محي الدين رمضان

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م.

- لسان العرب لابن منظور

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر

مطابع كوستا تسوماي وشركاه. طبعة مصورة. القاهرة.

- لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد (ضمن ألف سنة من الوفيات) تأليف

أحمد بن القاضى

تحقيق: محمد الحجى. مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر

الرباط، المغرب.

- لمع الأدلة

تأليف أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنبارى

تقديم وتحقيق سعيد الأفغانى. مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م.

- لامية العرب للشنفري

تحقيق وشرح: الدكتور محمد بديع شريف

دار مكتبة الحياة. بيروت ١٩٦٤م

- مجالس ثعلب

لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب

شرح وتحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون

دار المعارف. الطبعة الثالثة. مصر ١٩٦٩م

- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن ابراهيم الميداني

تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٩م

- مجموع أشعار العرب

صححه ورتبه ولهم بن الورد البروسي

مكتبة المثنى بغداد ١٩٠٣م

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات

تأليف: عثمان بن جنى

تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون

المجلس الأعلى للشئون الاسلامية. مصر ١٩٦٩م

- مختصر البديع لابن خالويه

نشر برجستراسر. مصر ١٩٣٤م

- مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة

- بقلم على الخاقاني
مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٦١م
- المدارس النحوية
تأليف شوقي ضيف
دار المعارف. الطبعة الثالثة. القاهرة.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو
تأليف الدكتور مهدي الخزومي
دار الرائد العربي. الطبعة الثالثة بيروت ١٩٨٦م
- المرادى وكتابه توضيح مقاصد الألفية
تأليف الدكتور على عهود الساهي
مطبعة جامعة بغداد. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٨٤م
- المزهري في علوم اللغة
تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. شرحه محمد أحمد جاد
المولي وآخرون.
عيسى البابي الحلبي. مصر.
- المسائل العسكرية
تأليف أبي على الفارسي. تحقيق محمد الشاطر أحمد
مطبعة المدني. الطبعة الأولى. مصر ١٩٨٢م
- المساعد على تسهيل الفوائد

- للامام بهاء الدين بن عقيل
تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات
مطبعة دار الفكر. دمشق ١٩٨٠م
- المستدرك على الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف
تأليف الدكتور عبد الله الجبوري
مطبعة المعارف. الطبعة الأولى بغداد ١٩٦٥م
- المستقصى في أمثال العرب لجار الله محمود بن عمر الرمخشري
مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. الطبعة الأولى. حيدر أباد. الهند
١٩٦٢م.
- مسند الامام أحمد بن حنبل
المطبعة الميمنية. مصر ١٣١٣هـ
- معاني القرآن للأخفش الأوسط
تحقيق الدكتور فائز فارس
الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر. الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨١
- معاني القرآن للفراء
تحقيق أحمد يوسف نجاشي، ومحمد علي النجار
الهيئة العامة للكتاب. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٨٠م.
- معجم الأدباء
تأليف: ياقوت الحموي.

دار المأمون. مصر.

- معجم البلدان

تأليف: ياقوت الحموي

دار صادر، ودار بيروت. بيروت ١٩٥٥م

- معجم شواهد العربية

تأليف الأستاذ عبد السلام محمد هارون

مكتبة الخانجي. القاهرة ١٩٧٢م

- معجم شواهد النحو الشعرية

وضعه الدكتور حنا جميل حداد

دار العلوم للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. الرياض ١٩٨٤م

- معجم قبائل العرب

تأليف عمر رضا كحالة

المكتبة الهاشمية. دمشق ١٩٤٩م

- معجم القراءات القرآنية

تأليف الدكتور عبد العال سالم مكرم، والدكتور أحمد مختار عمر

مطبوعات جامعة الكويت. الطبعة الأولى. الكويت ١٩٨٢م

- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. تأليف عبد الله

بن عبد العزيز البكري

تحقيق: مصطفى السقا. عالم الكتب. بيروت.

- معجم المؤلفين
- تأليف عمر رضا كحالة
- مكتبة المثنى، ودار احياء التراث العربى. بيروت
- مطبعة الترقى. دمشق ١٩٥٨م
- معجم المطبوعات العربية والمعرية
- جمعه يوسف الياس سركيس. مطبعة سركيس بمصر ١٩٢٨م
- معجم المطبوعات المغربية
- تأليف عبد الله كتون
- مطابع سلا. المغرب ١٩٨٨م
- المعجم المفهرس لالفاظ الحديث الشريف
- مغنى اللبيب
- تأليف يوسف بن أحمد بن هشام الأنصارى
- عيسى البابى الحلبي. مصر
- المفصل فى علم العربية
- لأبى القاسم محمود بن عمر الزمخشري
- دار الجيل. الطبعة الثانية. بيروت.
- المفضليات
- تحقيق وشرح الاستاذ أحمد محمد شاكر، والأستاذ عبد السلام محمد
- هارون. دار المعارف. الطبعة السابعة. مصر ١٩٨٣ م.

- مقاييس اللغة.

تأليف: أحمد بن فارس بن زكريا

تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون.

عيسى الهادي الحلبي. الطبعة الأولى. القاهرة ١٣٦٦ هـ .

- المقتصد في شرح الايضاح

تأليف عبد القاهر الجرجاني.

تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان

دار الرشيد للنشر. العراق ١٩٨٢ م

- المقتضب

صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد

تحقيق محمد عبد الخالق عضية

المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٧٩ م

- المقرب

تأليف علي بن مؤمن بن عصفور

تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، والدكتور عبد الله الجبوري

مطبعة العاني. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٧١ م

- منتهى الطلب من أشعار العرب

تأليف أبي غالب محمد بن المبارك بن ميمون

منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والاسلامية. فرانكفورت ١٩٨٦ م

- منهاج البلغاء وسراج الأدباء
- صنعة أبي الحسن حازم القرطاجنى
- تحقيق محمد الحبيب بن الخوجه
- دار الغرب الاسلامى. الطبعة الثانية. بيروت ١٩٨١م
- منهج الأئفشف الأوسط فى الدراسة النحوية
- تأليف عبد الأمير محمد الورد. الطبعة الأولى
- منشورات مؤسسة الأعلمى. بيروت. ودار التربة بغداد. ١٩٧٥م
- موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف
- اعداد أبى هاجر السعيد بن بسىونى زغلول
- دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٩م
- موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب
- تأليف الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى
- حققه وعلق عليه الدكتور عبد الكريم مجاهد، وسعيد عبد الهادى تيم
- مؤسسة الشرق للعلاقات العامة للنشر والترجمة الطبعة الأولى.
- الدوحة ١٩٨٥م.
- الموطأ
- للإمام مالك بن أنس
- صححه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقى. عيسى البابى الحلبى. القاهرة
- ١٩٥١م

- النبوغ المغربي

تأليف عبد الله كنون

دار الكتاب اللبناني. الطبعة الثانية بيروت ١٩٦١م

- النجوم الزاهرة

تأليف جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بزيدي

طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر

- النشر في القراءات

للمحافظ أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري

دار الكتب العلمية بيروت.

- نفع الطيب في غصن الأندلس الرطيب

تأليف أحمد بن محمد القرى التلمساني

تحقيق احسان عباس. دار صادر. بيروت ١٩٦٨م

- النكت الحسان في شرح غاية الاحسان، لأبي حيان الأندلسي الغرناطي

تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة.

الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٥م.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه

لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري

تحقيق زهير عبد المحسن سلطان.

- منشورات معهد المخطوطات. الطبعة الأولى. الكويت ١٩٨٧م
- النهاية فى غريب الحديث والأثر
- تأليف مجد الدين أبى السعادات بن محمد الجزرى المعروف ناهن الأثير
- المطبعة العثمانية. مصر ١٣١١هـ .
- نيل الابتهاج بهامش الديباج المذهب
- لأحمد بابا التنبكى (انظر الديباج المذهب)
- هدية العارفين
- تأليف اسماعيل باشا البغدادى
- طبعة وكالة المعارف باستانبول ١٩٥٥م (طبعة بالافست)
- والمكتبة الاسلامية والجعفرى تبريزى بطهران
- الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ .
- ابن هشام الأنصارى
- تأليف الدكتور على فوده نيل
- عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود. الرياض.
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع
- للامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
- تحقيق وشرح الاستاذ عبد السلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم
- مكرم.
- دار البحوث العلمية. الكويت. ١٩٧٥م.

- الواضح فى علم العربية

لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى

تحقيق الدكتور أمين على السيد

دار المعارف. مصر ١٩٧٥م.

- الوافى بالوفيات

تأليف: صلاح الدين خليل بن ابيك الصفدى

دار النشر فرانزشتاير فسيادن. الطبعة الثانية ١٩٧٤م

- الوسيط فى الأمثال

لأبى الحسن على بن أحمد محمد الواحدى

تحقيق الدكتور عفيف محمد عبد الرحمن

مؤسسة دار الكتب الثقافية. الكويت ١٩٧٥م

- وفيات الأعيان

لأبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان

تحقيق الدكتور احسان عباس

دار الثقافة بيروت

- وفيات الونشريسي «ضمن ألف سنة من الوفيات»

تأليف أحمد الونشريسي

مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر. الرباط. المغرب.

ثالثا: الدوريات:

- دائرة المعارف الاسلامية
- نقلها إلى العربية محمد ثابت الفندى وآخرون القاهرة. ١٩٣٣م
- مجلة اللقاء. العدد العاشر يناير ١٩٦٩م
- مكتبة الأداب. جامعة محمد الخامس
- الطبعة ٢٠. الرباط.
- نشرة أخبار التراث. المجلد الرابع. العدد ٣٩.
- معهد المخطوطات العربية. الكويت سبتمبر، أكتوبر ١٩٨٨م.

